

استعمار افريقية

تأليف
الدكتور زاهر رياض



إهداء ٢٠٠٨
المهندس/ محمد عبد الحليم محمد عبد الله
جمهورية مصر العربية

اِسْتِعْمَارُ اِفْرِيقِيَا

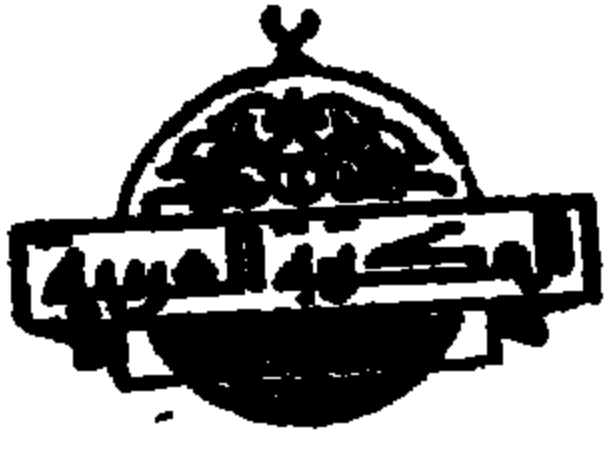
المكتبة العربية

تُصدرها

الثقافة والأشياء القومية

بمشرعيتها

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار القومية للطباعة والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة



الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومى

استعمار إفريقيا

تأليف
الدكتور زاهر رياض
معهد الدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

الناشر
الدار القومية للطباعة والنشر
القاهرة

١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م

مقدمة

الاستعمار قديم قدم المجتمع ، وهو كائن طالما هناك دول ضعيفة تملك شيئاً ما ، ودولة قوية لا تملك هذا الشيء وتود أن تستولى عليه ، ولكن يختلف الكتاب والمؤرخون في تصويره . وقد اصطلح المؤرخون على أن يسموا المدن اليونانية التي ظهرت في خارج شبه الجزيرة اليونانية ، كسواحل إيطاليا الجنوبية أو جزر البحر المتوسط أو ساحل إفريقيا الشمالى ، بالمستعمرات اليونانية . وفي رأي أنها ليست كذلك بل هى مهاجر يونانية طالما الذين سكنوها من اليونانيين قدموا إلى هذه الأماكن قدوماً سلمياً ولم يفرضوا سيادتهم على السكان الأصليين ولم يستغلوا هذه المواطن الجديدة لصالح مدتهم الحكومية الأصلية فى بلاد اليونان . بل استأجروا هذه الأماكن بشروط ارتضاها الطرفان . كما حرص سكان هذه المهاجر من اليونان على أن تربطهم دائماً بالسكان الوطنيين روابط من الود . كما نمت وازدهرت هذه المدن نمواً وازدهاراً مستقلاً ، دون أن تربطهم بأوطانهم الأصلية روابط إلا روابط العمل واللغة والثقافة . بل كان لكل واحدة من هذه المهاجرات تاريخها الخاص ، وكذلك كان الحال فى دولة قرطاجنة فى شمال إفريقيا .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول إن وقوع مصر فى قبضة الدولة الرومانية كان استعماراً رومانياً لها ، طالما استغل الرومان أرض مصر وسكانها لصالح الدولة الرومانية . وكان تعيين حاكم مصر مرهوناً بمشيئة الحكام فى روما ، كما كان الجيش الرومانى هو الذى يتولى الدفاع عنها ، بل إن مصر كانت مزروعة قمح لروما .

وعلى هذا الأساس أيضا نستطيع أن نفهم أن قدوم العرب إلى مصر لم يكن استعماراً لها ، برغم ما كان من ضياع الشخصية المصرية ضمن الامبراطورية الإسلامية ، وبرغم ما كان من انتشار اللغة العربية والدين الإسلامى . فقد احتفظت مصر بحرية نصريف أمورها ضمن نطاق خاص ، بل استطاع المصريون أن يمتصوا من قديمها من العرب جنساً وحضارة وثقافة .

وعلى هذا النحو لا أستطيع أن أطلق على الولايات البريطانية التي قامت في شرق أمريكا الشمالية أو استراليا أو كندا اسم مستعمرات بل هي مهاجر أيضاً طالما احتفظ أهلها البريطانيون بولائهم لملكهم . وإن حُرِّموا من بعض حقوقهم بحكم بعدهم عن وطنهم ، ولم تحاول إنجلترا استغلال هذه الأجزاء لصالح بريطاني إنجلترا . وحتى القرن السابع عشر لم يحاول أهالى هذه الولايات الاستقلال إلا حينما أساءت حكومة إنجلترا فهم العلاقة بينها وبين هذه الأجزاء . ولكن أدى استقلال هذه الولايات إلى إدراك حكومة إنجلترا لخطورتها وبادرت بتصحيح الوضع فيما بينها وبين بقية هذه المهاجر .

هذا بينما كان قدوم الأسبان إلى الدنيا الجديدة استعماراً صريحاً لفوق النفوذ الأسباني واستغلال الحكومة الأسبانية هذه الأرض الجديدة وسكانها لصالح الأسبانيين واقتصادهم الوطنى ، كما صاحب ذلك هجرة أسبانية إلى هذه الأرض لعب فيها هؤلاء المهاجرون دور السيد صاحب السلطة ، كما كانت الجيوش الأسبانية والأساطيل الأسبانية هي التي تتولى أمر الدفاع عنها ضد المعتدين .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعرف الاستعمار بأنه : « امتداد نفوذ للدولة ما إلى دولة أخرى ، على أن يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ » ، ويوافقنى على هذا التعريف انكراى تكروما رئيس جمهورية غانا : فاستيلاء الصهيونيين على أرض فلسطين لم يتم بواسطة دولة قائمة فعلاً بل قام بهذا العمل جماعة من الناس ، استغلوا الأرض لصالحهم بعد أن طردوا أهل البلاد منها ، فهو اغتصاب وليس استعماراً .

ونستطيع أن ندخل في دائرة الاستعمار تلك الأراضي التي يعقد أصحابها مع دولة أقوى منهم اتفاقاً على فرض حماية هذه الدولة عليهم . كما كان الحال في تونس ومراكش وغانا (ساحل الذهب) مادامت الشخصية الدولية للدولة المحمية قد زالت وما دامت الدولة الحامية قد أخذت في استغلال الأرض والسكان لصالح شعبها . كما أدخل أيضاً في نطاق المستعمرات تلك البلاد المتخلفة التي أعطيت انتداباً أو وصاية من عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة إلى دولة معينة برغم ما تلزم به الدول المنتدبة أو صاحبة الوصاية من تقديم تقرير عن أعمالها إلى لجنة الانتداب أو الوصاية تبين فيه مقدار ما أتمته من الأعمال في سبيل تقدم هذه البلاد . لأننا قد رأينا أن لجنة الانتداب لم تكن تملك حق سؤال الدولة المنتدبة أو لومها على تقصيرها في هذا العمل . كما لا تملك لجنة الوصاية سوى كتابة تقرير عن أعمال الدولة صاحبة الوصاية ، لتقديمه إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة . كما رأينا أن دولاً معينة ترفض الاعتراف بهذه الوصاية وتلحق هذه البلاد بأملاتها أو بأراضيها كما ترفض تقديم التقرير السنوي إلى لجنة الوصاية ، وتتجاهلها تجاهلاً كلياً ، وتقوم باستغلال الأرض والسكان لصالحها دون صالح أهالي الدولة الموصاة عليها .

وإذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بوجوب منح الاستقلال للمستعمرات الحالية وانتهاء الاستعمار بمختلف أشكاله وذلك منذ ديسمبر سنة ١٩٦٠ فإن هذه الهيئة لا تملك سوى التوصية بتنفيذ قراراتها . كما أن تنفيذ هذه التوصية بالذات لا يعني انتهاء الاستعمار ، بل إن الاستعمار كما اصطللحنا على تصويره سوف يتغير ويتشكل بصورة جديدة تصطلح الدول على أن تسميه باسم جديد وهو في الواقع لا يعدو استغلالاً للأرض والسكان في مكان ما بصورة جديدة ٥

وعلى ذلك فإن استعمار إفريقيا بواسطة الدول الأوروبية قد بدأ منذ القرن الخامس عشر حين قدمتها أساطيل هذه الحكومات وأقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجل تجارة الرقيق ، ولو أن هذا القلوم لم يصاحبه

استغلال للأرض بل صحبه فقط استغلال للسكان ، على نحو ماجرى العمل
فى تجارة الرقيق .

وإذا كانت تجارة الرقيق قد خمدت بعض الشيء ، حتى انتهى أمرها
فى منتصف القرن التاسع عشر ، فإن استغلال الأرض والسكان لم يتوقف بل
بدأ بوساطة الشركات التجارية لفترة قصيرة لا تتجاوز عشرات السنين ،
لتبدأ خطوة جديدة هى دخول الحكومات الأوروبية دخولاً صريحاً ،
ترتب عليه استغلال أرضها ومكانها لصالح الدولة صاحبة السيادة .

وعلى هذا الأساس جرى العمل فى تأليف هذا الكتاب . حين بدأ
التأريخ للاستعمار الأوروبي لإفريقيا بحركة الكشف الجغرافية التى قامت
فى القرن الخامس عشر . ويتبع تطور علاقة الدول الأوروبية بإفريقيا إلى
وقت دخول الحكومات الأوروبية دخولاً صريحاً ، ثم مدى علاقة هذه
الحكومات بشعوب هذه المستعمرات لما هى خاضعة لها . ولكنى لم أحاول
أن أتقدم فأتبع الحركات التحريرية فى هذه المستعمرات فذلك شأن كتاب
آخر يوضع لهذا الغرض .

القاهرة فى ٢٠ مايو ١٩٦٤

زاهر رياض

الباب الاول

عصر الكشوف الجغرافية

عصر الكشوف الجغرافية

اقتصرت علاقات أوروبا بإفريقيا خلال العصر الوسيط على ساحلها الشمالى . فإذا كانت الإمبراطورية الرومانية قد توغلت إلى الداخل مرة أو أخرى ، كما فعلت حين شنت غاراتها على إقليم جaramانتس (واحة فازان) لتأديبهم جزاء مساعدتهم لكل ثورة تقوم ضد الحكم الرومانى فى مدن الساحل الشمالى ، وكذلك من أجل الحصول على الرقيق ، أوحين أرسل الإمبراطور نيرون حملته الاستكشافية على طول نهر النيل فوصلت إلى إقليم السدود ، فإن هذه المحاولات لم تتكرر . بل اكتفوا بأن أخذوا عن الهلنيين الاسم الذى أطلقه هؤلاء على جميع الشعوب التى تسكن جنوبى أسوان وهو الأثيوبيون ، وأطلقوه على كل من سكن إمبراطوريتهم الإفريقية . كما قضت على السلطة الموحدة القادرة على حفظ الأمن .

وجاءت الغزوات البربرية لأوروبا فقضت على معالم الحضارة الرومانية ، وأسلمت أوروبا إلى عصرها الوسيط الذى عاشت فى خلاله الشعوب الأوروبية فى بحر من الجهل بسبب هذه العزلة التى فرضتها على نفسها حين انقسم هذا المجتمع الأوروبى إلى طبقاته الثلاث : الأشراف ورجال الدين والعامه ، وانصرف الأولون إلى الحكم والحرب ، بينما انصرف الآخرون إلى أمور الدين . ورضى الآخرون أن يكونوا العمال الذين ارتبطوا بالأرض يفلحونها من أجل الطبقتين الآخرين دون أن يكون فى إمكانهم التطلع إلى خارج حدود بلادهم بل قراهم .

ولكن قبل أن تنتهى القرون العشرة الأولى بعد الميلاد ظهرت إلى عالم الوجود هذه المدن الأوروبية التى انصرف أهلها إلى التجارة سواء فى وسط القارة أو جنوبها لاسيما وقد فتحت الحروب الصليبية باب الاتصال بالشرق من جديد كما فتحت الدولة الإسلامية فى الأندلس وسعت لأن تتحرر من

سلطة الأشراف بعد أن جنت شيئاً من الثروة . وأخذت سفن المدن الجنوبية لاسيما البندقية – التي فتحت لها الحروب الصليبية الطريق إلى الشرق وحصلت على كثير من الامتيازات من الإمبراطور بازيل البيزنطى بل وسلحت سفنها من أجل مقاومة القرصان – تزد من جديد على مدن الشاطئ الشمالى لتنقل التوابل إلى أسواق أوروبا مما جعل أوروبا تستعيد بعض ما كان بها من حضارة سابقة للغزو البربرى ، وإن اقتصر هذا النصيب على طبقة الأغنياء . وأخذت موانئ مصر وبلاد المغرب تستقبل السفن الأوروبية من جديد تنقل منها وإليها ما يتبادل الطرفان من مواد التجارة . فقد كانت التجارة الهندية تحملها المراكب الهندية الضخمة إلى عدن حيث ينقلها التجار العرب الذين انبثوا في موانئ أثيوبيا الشرقية بمراكبهم الصغيرة إلى موانئ شرق إفريقيا وموانئ البحر الأحمر .

وإذا ما وصلت هذه التجارة إلى القاهرة أو الإسكندرية ، وجدت تجار البحر الأبيض من البنادقة والجنوئين وبعض الأسبان والبرتغال فقد كانوا هم متعهدي نقلها إلى موانئهم ومنها ترسل برّاً إلى أواسط أوروبا . وكانت أسعار هذه البضائع في الإسكندرية أقل منها في الشام .

وازدهرت هذه التجارة في عصر الدولة المملوكية فقد حرصت الدبلوماسية على تسهيل مهمة هؤلاء التجار إلى أقصى حد إذ لم يتردد المماليك في عقد المعاهدات مع غيرهم لتحديد موقف كل منهما . فقد كان البنادقة والجنوئين يجدون فنادقهم وكنائسهم في انتظارهم كما يجدون التراجمة والقواصين لخدمتهم . وتحوى الوثائق الإيطالية كثيراً من المفاوضات لأجل فك أسرى المسيحيين الذين كانوا يؤسرون في البحار أو لأجل طلب ترخيصات عن إهانات لحقت بهم . أو لأجل تذليل صعوبات كانوا يلقونها من الموظفين المصريين أو لأجل تنظيم دخول وخروج المراكب من الموانئ المصرية . وكانت البندقية هي الدولة المفضلة منذ أواخر القرن الثالث عشر .

فمن هذا الطريق كانت تأتي التوابل من الهند والجواهر من سيلان ، والقرنفل وخشب الصندل من الصين الهندية والفلفل من ملبار والنحاس من كلبانا بالقرب من بمباى والمسك والكشمير من السند والحرير الخام من

الصين واللبان والبخور وسن الفيل من أثيوبيا ، مقابل ما يأتي من أوروبا من الرقيق والخشب والأقمشة ، ومن القسطنطينية من المنسوجات الحريرية والمخرمات والأقمشة الموشاة بالذهب والأواني الذهبية والكثوس . ولكن تجارة التوابل كانت لها المرتبة الأولى من الأهمية لأنها كانت تعتبر من الوسائل المفيدة للصحة وكان أكثره يأتي من مدن الساحل الشرقي لأفريقيا ، كما كانت تحمل القرنفل وجوز الطيب .

ولم تكن موانئ المغرب ولا ما قام بها من الدول الإسلامية أقل إكراماً للتجار الأوروبيين واستقبالاً لسفنهم . فقد كانت تونس خلال الدولة الحفصية (١٢٢٨ - ١٥٣٤) تصدر الحبوب بمقادير هائلة وكذلك البلح وزيت الزيتون والأسماك المملحة والتقطيفة والسجاد والأسلحة . بل أكثر ما اشتهرت به الصوف والجلود ، كما كانت سوقاً هامة للرقيق . وكانت السفن تأتيها محملة بالنيذ وطيور الصيد والزجاج والخشب المطعم والمعادن والجواهر .

وكما كان الحال في الإسكندرية لقي التجار الأوروبيون في موانئها - وخاصة الجنويون والبنادقة وأهل بيزا وفلورنسا وأرجون - كل إكرام . بل لعبوا دوراً هاماً في تجارتها خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر . بل كان لتجار فلورنسا تأثير كبير في إدارة دفة سياسة الدولة . إذ كانت التجارة النشطة سبباً في عقد كثير من المعاهدات نصت على حماية الأشخاص الأجانب وأملاكهم ومصالحهم . فكانت مشكلاتهم تنظر أمام لجان خاصة من مواطنيهم المقيمين ، بل كان لكل دولة قنصلها الذي يدافع عن مصلحة رعاياه ويحافظ على فندقهم الذي يعد بمثابة مخزن لتجارهم ومقاماً لتجارهم وملجأ لهم يلجئون إليه إذا اعتدى عليهم معتد . وقد كثرت هذه القنادق المسيحية في بونه وبوجيه وصفاقس وقاليس . ولعل أكثر ماميز الحفصيين علاقة الصداقة التي ربطتهم بالمسيحيين في الأندلس . إذ عقدوا مع بعض أمراءها حلفاً وقف في وجه الموحدين حتى قضوا عليهم وبعد ذلك امتدت صداقتهم إلى ملوك أسبانيا فكانوا يزورونهم كما قدم المسيحيون إلى تونس وسكنوها وتمتعوا بالحرية في ظل الحفصيين .

ولم تكن علاقة بني مريـن (١١٩٥ – ١٤٧٠) بهؤلاء التجار الأوروبيين دون ذلك صداقة .

وفي عام ١٣٠٠ ميلادية استقر رأى سلطان مصر على أن تكون تجارة التوابل مصدر ربح خاص له وذلك بسد جميع الطرق في وجهها إلا طريق مصر . فأمر أن يحمل إلى القاهرة جميع التوابل التي ترد على هرمز . كما فرض السلطان على جميع السفن القادمة بالحجاج من الشرق أن تأتي معها بالتوابل إلى جدة حيث كانت تقوم القوافل بنقلها إلى مكة ومن ثم إلى القاهرة وبذلك أصبح سلطان الممالك أكثر الجميع ثروة بفضل ما كانوا يجنونه من حصيلة الضرائب التي فرضوها على هذه التوابل مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق .

من أجل هذا حرص الحكام من الممالك على أن يكتفوا عن التجار الأجانب مصدر هذه الثروات إلى حد الحكم بالإعدام على من يحاول كشفها لهم . فلم يكن يصرح للتجار الإفرنج بالملاحة في البحر الأحمر كما وضعت عليهم أقصى القيود عند التجول داخل البلاد ، ولم يكن هذا في مصر وحدها بل كان شبيه ذلك يحدث في الغرب أيضاً فقد حرص بنو واطس على أن يمنعوا تجار الإفرنج أيضاً من أن يدخلوا إلى داخل البلاد فيما عدا مدينة مراكش حيث كان لهم حق خاص يعرف بحى القيصرية . وجعلت جميع أعمال الجمارك تتم في الموانئ حيث أقيمت فنادق المسيحيين ومنازلهم .

وكانت نتيجة هذا التحريم أن أخذ الأوروبيون يروون الروايات والقصص الخرافية عن مصادر هذه التجارة . فقد كانوا يعتقدون أن التوابل تأتي من الجنة فكانوا يسمون نهر النيل نهر الجنة وكانوا يعتقدون أنها تنزل من أشجار تنمو على جانبي النهر وتسير في الماء إلى القاهرة حيث يصطادها الناس بشباكهم وكانت هذه الخرافة مما يردده التجار في أحاديثهم ، وكان الممالك يعملون من جانبهم على رواج هذه الخرافات لغرض إخفاء مصادر هذه التجارة عن الإفرنج لئلا يبلغهم خبر ملك مسيحي في الجنوب هو ملك أثيوبيا فيقوم بينهما اتفاق لا يأتي إلا بأبلغ الأضرار على مصر الإسلامية التي

تقع بينهما . ولم يكن قيام هذا الاتفاق حديث خرافة ولا كابوساً يقض مضاجع الأمراء المماليك فحسب ، ففي سنة ٨٢١ هـ (١٤٣٢ م) أيام حكم السلطان يوسف بن برسباي قبض على تاجر فارسي يدعى نور الدين على تبريزي اعترف أن إسحق ملك أثيوبيا أرسله إلى ملك الفرنجة يدعوه إلى الانضمام له لسحق الإسلام ورفع لواء المسيحية بأن يغزوها من ناحية البحر في الوقت الذي تغزوها فيه جيوش أثيوبيا من ناحية البر وأنه قد سافر فعلاً من أثيوبيا إلى أوروبا من طريق الصحراء وأنه الآن في طريق عودته إلى أثيوبيا يحمل نتيجة هذا السعي . فحوكم أمام قاضي القضاة شمس الدين محمد وحكم عليه بالإعدام فأركب جملاً وطوف به في شوارع القاهرة والفسطاط وبولاق متبوعاً برجل يقول (هذه عاقبة من يحمل السلاح ضد السلطان) ثم ضربت عنقه تجاه المدرسة الصالحية .

ولم يكن حديث الملك المسيحي الذي يسكن جنوبي مصر حديثاً نبت في أذهان سكان مصر وسلاطينها ، بل كانوا يدركون وجود هذه المملكة المسيحية التي تكتب إليهم من حين لآخر ، كما تكتب إلى بطريرك مصر كتباً يحملها إليهم وقد يحمل الهدايا من أجل طلب المطران ، ولكن وجود هذا الملك المسيحي كان في أذهان مسيحي أوروبا أقرب إلى الخرافة منه إلى الحقيقة . فقد سمعت أوروبا بعض الشيء عن حروب عمداصيون ضد تجار الرقيق من مسلمي سلطنة عدل فتصوروه جهاداً مسيحياً ضد الإسلام فحاولت الاتصال به بوساطة رهبان من الفرنسيين والدومنيكان ولكنهم لم يستطيعوا الوصول إليه بسبب عجزهم عن اختراق مصر . ومنذ القرن الثالث عشر أخذت أوروبا تزدهم بقصص كثيرة عن هؤلاء (الأثيوبيين) وملكهم القس حنا الذي سوف يأتي بجيوشه ليهجم على المسلمين من الخلف ويبعد إلى المسيحية ازدهارها . ولكنهم لم يكونوا يعرفون أين هي (أثيوبيا) ولا أين هو القس حنا وكانوا يظنونها في أقصى الشرق ويخلطون بينها وبين الهند حتى إذا انكشف للشرق لجمهور التجار أشاروا إلى جنوب مصر وقالوا إنه لا بد أن يكون هناك . ولكنهم كانوا في الوقت نفسه يشاهدون القسس والرهبان الأثيوبيين يشتركون معهم في الحج إلى الأماكن المقدسة فيحسبونهم هنوداً مرة ومصريين أخرى

ويتخبطون في أمرهم مرة ثالثة . فمنذ القرن الثالث عشر كان الأثيوبيون يترددون على دير السلطان الذى كان ولا يزال الأقباط يملكونه في القدس ويعيشون فيه بعض الوقت . وقد عني الإمبراطور يجيياصبون بأن يرسل إليهم وفداً يحمل رسالة إليهم تحمل مدحاً كثيراً وتمجيداً لمهمتهم ويطلب منهم أن يقدموا مقدمة إلى القبر المقدس كما أرسل لهم حزامه الملكى ليلبسه الكاهن القائم بالخدمة ليحمل منه بعضاً من بركته .

وكان الأوروبيون يرددون أيضاً قصة هذا الخطاب الذى قالوا إن القس حنا أرسله للإمبراطور اليزنطى في سنة ١١٨٠ والذى عدد فيه غرائب مملكته . ولابد أن هذه القصة نبتت والمسيحيون الذين يحتلون بيت المقدس في أسوأ حال من الهزائم التى أنزلها بهم المسلمون هناك ، فكانوا يعيشون على أمل أن يروا يوماً من الأيام هذا الملك للقوى الذى يجيء من الحلف لنجدة المسيحيين .

وكان مصدر هذه القصة تقريراً كتبه أسقف سوري إلى البابا يروى أنه سمع عمن يسمى يوحنا الذى كان ملكاً وقساً نسطورياً وأنه يحكم في الشرق وراء الفرات .

كما كانوا يرددون ما كتبه أحد الرهبان الأسبانيين من فرق الفرنسيسكان من أنه زار أهم البلاد في أوروبا وآسيا كما زار النوبة وأثيوبيا وذكر أن بهذه البلاد بطيريركا هو القس حنا الذى يحكم أقطاراً عديدة وعواصم يدين أهلها بالمسيحية وأن رعاياه من الجنس الأسود وهم يرسمون الصليب على أجسادهم بالنار دليلاً على أنه قد تم تعميدهم .

وقد أتاحت مثل هذه القصص وغيرها الفرصة للخيال الأوروبي وقد انطلق يصور هذا القس حنا في صورة فريدة . صورة ملك يتقلب مرحاً بين أكوام الذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة ، فتصوروا أن سرير هذا الملك — على ما تروى هذه الخرافات — مصنوع من زمردة واحدة مطوقة بالذهب الخالص .

إذا كان هذا ما لدى الأوروبيين من معلومات عن شرق أفريقيا في نهاية العصور الوسطى فإن معلوماتهم عن غرب إفريقيا لم تزد على ذلك . فإن زيارة

منسى موسى ملك مالى إلى مصر وهو في طريقه إلى الحج في سنة ١٣٢٤م وهي السنة السابعة عشرة من حكمه والتي رافقه فيها خمسمائة رقيق يحمل كل منهم قطعة من الذهب تزيد على خمسمائة مثقال ثم كرمه خلال إقامته في القاهرة . وجماله المائة التي كان كل واحد منها يحمل ثلاثة قناطير من الذهب قد وصلت إلى أوروبا في صورة أكثر مبالغة من الواقع حتى تصوره ملكاً لجميع أجزاء الصحراء في غرب إفريقيا . حتى إذا رسموا خرائط هذا الجزء من العالم وضعوا في وسط الصحراء عرشاً كبيراً من الذهب أجلسوا عليه ملكاً زنجياً يلبس الملابس المذهبة وكتبوا تحتها : « ملك مالى » .

كانت هذه القصص الخرافية كلها . إلى جانب ما تصوره عن ثروة الأجزاء الداخلية من إفريقيا هي التي ولدت في الأوروبيين الرغبة في كشف هذه الأجزاء مما دفع Dulcert أن يرسم طريقاً يخترق جبال أطلس هو وادى سوس يقود إلى المملكة الزنجية التي كان اهتمام الأوروبيين بها تجارياً محضاً . ودعى هذا الملك في بعض الخرائط موسى مالى ملك غينا واشتهر بأنه ملك الذهب واستطارت شهرته كأغنى ملك في العالم حتى اعتمد الناس أنه لا يقل شأنًا عن القديس حنا . ولم يختلف بعد ذلك من الخرائط إلا كأثر من آثار الضوء الذي ألقاه حسن بن الوزان المعروف باسم ليو الإفريقي على داخل إفريقيا .

وفي ضوء هذا الجهل الذي حمله الأوروبيون عن داخل إفريقيا نستطيع أن نعلم لماذا استقبل مندوبا الإمبراطور زره يعقوب بالدهشة والفتور حين ذهبوا إلى مؤتمر فلورنسا في سنة ١٤٤١ .

وقد اشتدت هجمات تجار الرقيق من القاطنين في شرق أثيوبيا بعضهم سلطان عدل على جيوش الإمبراطور زره يعقوب حتى بدا عاجزاً عن صدها . فعزم تحت تأثير زوجته الملكة هيلانة على أن يطلب المعونة من البرتغال ومن الكنيسة الغربية ، بعد أن يصور لكليهما ما يضمه مسلمو دولته من نية القضاء على المسيحية .

وكانت مثل هذه الظروف تحيط بالدولة الرومانية الشرقية . فقد أحاط الأتراك العثمانيون المسلمون بها من جميع الجهات ولم يبق للإمبراطور سوى (٢) استعمار إفريقيا - ١٧

رقعة صغيرة من الأرض حول العاصمة وبدا للعيان أن نهاية هذه الإمبراطورية الضخمة قد دنت . فعزم إمبراطورها على أن يطلب النجدة من مسيحي أوروبا الغربية ، وليس من سبيل إلى هذه المساعدة إلا بالخضوع لكبرياء البابا في روما . فدعا جون الثامن إلى عقد مؤتمر في فلورنسا من أجل اتحاد الكنيستين الشرقية والغربية قبل فيه المفاوضون الشرقيون أن يعترفوا بسلطة البابا وتأجيل النظر في امتيازات الكنائس الشرقية مقابل أن يدعو البابا ملوك أوروبا إلى حملة صليبية لإتقاذ القسطنطينية من خطر الوقوع في يد المسلمين ، فانهز زرع يعقوب فرصة هذا المؤتمر وأرسل سفارتين : خرجت أولاهما من مصر يمثلها الأب أندراوس رئيس دير القديس أنطونيوس ، وخرجت الثانية من دير السلطان بالقدس يمثلها الأب نيكوديم رئيس الدير وقد تقابلا معاً في الطريق واتجها معاً إلى المؤتمر بعد أن مثلا في حضرة البابا أوجين الرابع في ٣١ من أغسطس سنة ١٤٤١ . وهناك أظهر للمجتمعين أن لاختلاف مطلقاً في العقيدة بين الكنيستين الشرقية والغربية سوى مسألة طبيعة المسيح ، فكانت نتيجة هذا المؤتمر أن دعا البابا إلى قيام حملة صليبية أوروبية لإتقاذ القسطنطينية ثم الاستسلام عن حقيقة الحال في بلاد هذين المندوبين الأجنيين تمهيداً لخلق علاقات مع القس حنا مما دعا زرع يعقوب إلى أن يؤسس ديراً أثيوياً في سان ستيفانو في روما . وقد سجلت حادثة وصول مندوبي أثيوبيا إلى مؤتمر فلورنسا في صورة ما زالت موجودة في مكتبة الفاتيكان حتى الآن .

هذا على حين كانت قوى الملوك المسيحيين في شبه جزيرة أيبيريا تغلب القوة الإسلامية لا من أجل إثبات وجودها فحسب بل من أجل استعادة بلادهم . ونجح هؤلاء الملوك في هذا الصراع الطويل نجاحاً منقطع النظير بفضل هذا الخلاف وسوء الظن الذي ساد بين ملوك المسلمين فحرّمهم نعمة الاتحاد من أجل الوقوف في وجه هذا الخطر ؛ بل نجح الأمراء المسيحيون أيضاً في أن يخرجوا بأساطيلهم البحرية وجيوشهم البرية ليغزوا الشاطئ الإفريقي المقابل لاسيما وقد حمل ملوك العرش البرتغالي عن آبائهم وسام Aviz الديني من رتبة السيد الأعظم وهو الوسام الذي أنشأه الملك بدرو Pedro سنة ١١٨١ ليمنح إلى من يرغب أو لمن يبلى بلاء حسناً لحماية المدن

المسيحية من غزو المسلمين . ولذا لم يكن غريباً حين اقتنع الملك جون الأول الذى ارتقى العرش البرتغالى فى سنة ١٣٨٥ أن ليس هناك من ميدان يكسب أولاده الفخر أفضل من حملة ضد المغاربة فى بلادهم فشرع فى اتخاذ العدة لهذه المغامرة العظيمة التى أثارت كثيراً من القلق لدى ملكى قشتالة وغرناطة ولكنه أرسل يهدئ من روعهما ويطمئنهما أن الهدف الرئيسى من غزوته ليس إلا تأديب القرصان المسلمين الذين طالما هاجموا المراكب المسيحية وجردوها من أحمالها واسترقوا رجالها ، والهجوم على سبتة ليس إلا هجوماً على أحد معاقل هؤلاء القرصان . وكان الأسطول الذى أعد للغزو مكوناً من اثنتين وأربعين ومائة قطعة كلها برتغالية الجنسية إلا غداً قليلاً منها . ولم تأت سنة ١٤١٥ حتى كانت سبتة قد سقطت فى أيديهم وعين عليها الأمير هنرى الابن الثالث للملك وهو الذى كتب عليه فيما بعد أن يحمل اسم هنرى الملاح وأسند إليه تصريف كل الشؤون الخاصة بإفريقيا لاسيما وقد رفع إلى رتبة دوق فيزى ولورد كوفلهام كما عين فى منصب الأستاذ الأعظم لجماعة المسيح التى تأسست فى سنة ١٣١٩ عتب حل جماعة الفرسان الداوية ، وكان كثير من أعضائها قد التجئوا إلى البرتغال حيث بسط عليهم الملك حمايته . فاستغل الأمير إيرادات الجماعة الوفيرة فى تنفيذ مشروعاته الخطيرة التى كان يحلم بها فى سبتة .

فما كاد الأمير يعين حاكماً لسبتة حتى سمع من أفواه التجار الذين كانوا يأتون بقوافلهم إلى أبواب مدينته قصصاً عن هذه البلاد المسيحية التى يحكمها القس حنا والتى تقع وراء الصحراء الإفريقية والتى هى على شىء كثير من الثروة . كما سمع عن هذه البلاد الإسلامية الأخرى التى تقع أيضاً وراء الصحراء يأتى منها هؤلاء التجار محملين بالذهب والعاج . والتى كانت القوافل الواصلة منها تصل فى بعض الأحيان إلى ألف ومائتى جمل محملة بالذهب والنحاس والملح يبادلونه بمنتجات الغرب . وتذكر ما أعطته هذه التجارة من ثروة وقوة للمسلمين مما جعلهم يقفون تجاه العالم المسيحى فى قوة وعننف فاستمد من حماسه الدينية فكرة الاتصال بهذه البلاد المسيحية

ليعتقد معها حلقاً يستطيع أن يهاجم به بلاد المسلمين . كما يستطيع أن يضع يده على منابع الثروة التي يحملها هؤلاء التجار من الذهب والعاج والملح .

هذا إلى أنه يعرف أيضاً ما كانت تدره تجارة التوابل من ثروة على تجار البندقية وجنوة من جراء الأثمان العالية التي يبيعون بها تجارتهم ، وعلى مصر وحكامها من الممالك من جراء ما يحصلون عليه من مكوس عالية .

ولم تكن أسعار التوابل العالية في أسواق أوروبا موضع دهشة من أحد فقد كان سكانها في أشد الحاجة إلى هذه التوابل لحفظ طعامهم خلال فصل الشتاء الطويل ، كما ازداد إلحاح الصيادلة على طلبها لصنع المراهم والأشربة التي تضاف إلى تركيبها القرقة والقرنفل وجوز الطيب والقلفل إما لتسكين الأعصاب أو لتنشيطها .

وقد اعتقد الناس فائدة ما كان يأتي من الشرق من منتجات اعتقاداً لا يعتوره الشك . وقد عرفنا بعض هذه المعتقدات من دائرة المعارف التي وضعها الراهب برثلوميوس أنجليكس Bartholomeus Anglicus في القرن الثالث عشر فهي تقول ، إن اللسان ينبت حول بابلون في مصر ، وعصيره يلهب المخ : « وأهم خصائص زيتته أنه يحفظ جثث الموتى من التعفن . والأحجار الكريمة إذا شرف جوهرها حلت فيها بركة الخالق وعظمت قيمتها : فالناس إذا وضع على الكتف اليسرى أو تحت الإبط أكسب صاحبه مناعة ووقاه شر الحصومات والتشاحن والكابوس ، والزفير يحفظ سلامة أطراف الجسم ويلطف ثورة الحمى إذا علق موضع النبض أو عروق القلب ويوقف نزيف الأنف ، والكافور ذو فوائد كثيرة ولكنه إذا مزج بالنييد حرك الشهوة ، والقرقة مفيدة في السحر ، والقرنفل علاوة على فائدته في تنبيل اللحوم وحفظ المشروبات فإنه يصلح المعدة والكبد والقلب وهو يريح المخ ويشفي من الصداع ، وإذا مزج بالنييد زاد من قوة الإبصار وداوى التهاب العيون واحمرارها وهبوط القلب ، كما يلطف من حدة السخط والحق ، وقد بلغ من ارتفاع ثمن القلفل أن أصبحت له قوة شرائية يتعامل بها في بعض الظروف ، كان من العادات الشائعة بين رؤساء

الكنائس الفرنسية أن يتقاضوا نصيب الكنيسة (العشور) فلفلاً . بل كان العبد يستطيع أن يشتري حريته برطل من الفلفل . ولم يكن ثمنه في إنجلترا يقل عنه في فرنسا إن لم يزد . فلا غرابة إذا كانت الأطماع المالية قد امتزجت بالحماسة الدينية في ذهن الأمير هنرى لتدفع به إلى سلوك طريق محاولة الوقوف على أماكن هذه الثروة المختلفة الأنواع . ولكن هذا الأمل مستحيل ما لم يقرن بسيادة البرتغال البحرية . فعمل أولاً على إنماء موارد البرتغال البحرية . ولم يكن رجال البحر البرتغاليون حتى ذلك الوقت أكثر من صيادين خالين من كل ثقافة بحرية ، الأمر الضروري للرحلات الطويلة ، فاستقدم عدداً من راسمى الخرائط الجغرافية والفلكيين من ميورقة وصقلية لتمرين رجاله وتعليمهم فن الملاحة على الطرق الحديثة وعلى أساس علمى صحيح . كما استقدم عدداً من بنائى السفن من خليج بسكاي لتحسين صناعة بناء السفن في البرتغال وجعلها صالحة للملاحة في جميع الأجواء والبحار .

ولم يلبث أن وجه جهوده نحو جنوب بحر الظلمات بجوار الساحل الإفريقى . وكان التقدم بطيئاً في أول الأمر . إذ لم يصل سنة ١٤٣٤ إلا إلى رأس بوجادور وحاول اكتشاف الساحل الإفريقى الصحراوى ؛ ولكن خلال السنين القصيرة التالية اكتشف جزر ماديرا ومجموعة جزر ازورس فكانت أول مستعمرات برتغالية فيما وراء البحار . وهاجر إليها مستعمرون من البرتغاليين والفلاندرز ، وقد شجع الأمير جهودهم الأولى بكميات من نبيذ الأندلس وبرتقالها وقصب السكر المستورد من صقلية وحاول أن يضع قدماً في جزر كناريا ولكن القشتاليين عرفوا كيف يحبطون محاولاته خصوصاً بعد أن نصرهم مجمع بازل الكنسى في سنة ١٤٣٦ حينما عرض الخلاف أمامه . واستطاع البابا أوجين الرابع أن يصل إلى اتفاق بين المملكتين اعترف فيه ملك البرتغال بملكية قشتالة لهذه الجزر .

وواصلت البرتغال جهودها . فبلغت الرأس الأبيض في سنة ١٤٤١ وإلى نهر السنغال والرأس الأخضر في سنة ١٤٤٦ . وفى سنة ١٤٦٠ وهى السنة التى مات فيها الأمير هنرى وصلوا سيراليون .

وحتى هذا الوقت لم يكن ثمة أمل في الوصول إلى أرض القس حنا
بادى التحقيق ، فاختفى العامل الدينى من حركة الاستكشافات وحل محله عامل
تجارى بحت الغرض منه الربح ، لاسيما وقد استفاد البرتغاليون من هذه
الرحلات الطويلة أن تعودوا الرحلات البحرية ، كما كسبوا المراتب في الحرب
البحرية لاسيما ضد الزنوج . وأصبحت السفن البرتغالية على درجة كبيرة
من التقدم في الصناعة مما هيا لهم مكاناً ممتازاً وسط البحريات القوية في
انقارة الأوروبية . كما أصبح الملاح البرتغالى إلى جانب إتقانه الملاحة
محارباً ممتازاً خصوصاً في القارة الإفريقية .

وواصلت البرتغال سياستها الكشفية والاستعمارية تحت حكم جون الثانى
الذى كان يرمى إلى إيجاد مملكة مسيحية في غرب إفريقيا ليتخذها قاعدة يتوغل
منها خلال القارة إلى الهند فوصلت سفن فرناندو جومز في سنة ١٤٧٥ إلى
ساحل غانا ، بل وعبرت خط الاستواء . وكان قد حصل على امتياز من الملك
يبيح له احتكار التجارة في هذه الأنحاء ، كما وصل الكابتن ديوجو كاو
Diogo Cao أحد كبار الملاحين البرتغاليين إلى مصب الكونغو . ولم تكد
تمضى أربع سنوات على ذلك حتى وصل برتلمو دياز إلى أقصى جنوب
انقارة وأطلق عليه اسم رأس العواصف مما كان سبباً في بقاء حركة الكشف
إلى حين .

إلا أن فاسكو دى جاما لم يلبث أن عاود الرحلة فوصل إلى نهاية القارة
في سنة ١٤٩٨ وأطلق عليها اسم رأس الرجاء الصالح . ودار حول القارة
حتى وصل إلى الساحل الشرقى . وكان الملك جون الثانى يهدف من وراء تشجيع
هذه الاستكشافات إلى هدفين هما العثور على القس حنا ، واكتشاف مواطن
التوابل التى يبيعها الإيطاليون إلى الأسواق الأوروبية . وكان الفلفل يسترعى
اهتمام الملك بنوع خاص ويسعى لإيجاد سوق رائجة للفلفل الذى حملة إليه
رجال من ساحل غانا ، والذي أرسل عينات منه إلى بروج Bruges وغيرها
من مراكز التجارة الرئيسية ، ولكنه تبين أن ثمنها أقل من ثمن الفلفل الهندى ،
فما زال حتى عرف السر في ذلك وأصر على ضرورة الوصول إلى الهند

من أجل الحصول على هذه الأنواع الممتازة التي يجنى منها التجار الإيطاليون أرباحاً تفوق حد الخيال . لاسيما وقد حصل من البابا على إذن يهب له جميع ما يكتشفه من الأرض ويحرمه على غير رعاياه ، كما أرسل إلى زميله الملك إدوار الرابع ملك إنجلترا ينثيه بما حصل عليه ويطلب منه إذاعة هذا النبأ على رعاياه كي يحرم عليهم الاتجاه إلى مياه غانا بسننهم ، واستجاب الملك إدوارد لجميع هذه المطالب .

ولم يطق الملك جون صبر حتى يصل رجاله إلى أرض القس حنا بهة أصر على أن يرسل إليها بعض رجاله . ووقع اختياره على ألفونسودى باينما وبدرودى كوفلهام وزودهما بالأوراق اللازمة كي ييرزاها إلى كل ملك مسيحي رجاء معاونتهما في رحلتهما ، كما زودهما بالمال اللازم لافتداء نفسيهما لووقعا في أسر أحد الملوك المسلمين . وبعد رحلة طويلة طاف فيل كوفلهام بآسيا وجزيرة العرب وصل إلى أثيوبيا سنة ١٤٩٠ حيث سر الإمبراطور برؤيته وعرض عليه المناصب الكبيرة ترغيباً له في البقاء حتى إذا رفضها وأصر على العودة رفض الإمبراطور أن يمنحه إذناً بالخروج .

ورما فاسكودى جاما بأسطوله عند مصب نهر أطلق عليه اسم « نهر الرحمة » لأنهم وجدوا هناك حاجتهم من لحوم وفاكهة كانت أنجع علاج لمن استبد به المرض من رجاله . وقضى فيه عشرين يوماً أبحر بعدها وفي الطريق أسروا هندياً اسمه دافان كان يعمل في تجارة التوابل فكان لهم خير معوان للوصول إلى ثغر موزمبيق في مارس سنة ١٤٩٨ حيث وجد أربع سفن موسوقة بالتوابل والفضة والحرير قادمة من الهند . ولكنهم تعجبوا حين شاهدوا سكان هذه المدن على غير ما ألفوا في شواطئ إفريقيا الغربية حيث السكان عراة الأجسام ولكنهم هنا يرتدون الملابس القطنية الملونة ويرتدى بعضهم الحرير وقد تدلت سيوفهم وخناجرهم من أحزمتهم العريضة ، كما كان بالمدينة أيضاً بعض الأثيوبيين الذين خروا على وجوههم ساجدين حين شاهدوا الصليب مرسوماً على أشعة السفينة فاغبت دى جاما برويتهم وحادثهم وعرف منهم أن بلادهم قريبة والوصول إليها سهل بواسطة الجمال من طريق البر .

واتصل البرتغاليون بحاكم المدينة وأعلموه عن قوة البرتغال وعظمة
سفنها وثروتها فعزم على صداقتهم ، كما كتب إلى صهره حاكم ممباسا ليكون
هو الآخر صديقاً لهم ويبدل لهم العون والمساعدة ٥

وأبحرت الحملة إلى مالندي حيث استقبلت استقبالا كريماً ، إذ كان
الدليل الهندي قد تكلم عنهم كلاماً طيباً مؤكداً لحاكمها أنهم مسالمون .
كما استقبل رجال الحملة الحاكم استقبالا ودياً كذلك وحصلوا منه على إذن
 بإقامة عمود يسجل وصول الحملة . ثم خرجت الحملة تقطع المحيط الكبير
 بإرشاد دليل آخر عربي قدمه لهم الحاكم ، فسارت سفنهم ثلاثة وعشرين
 يوماً أخرى وصلوا في نهايتها إلى قاليقوت حيث استقبلهم ملكها وقد تحلى
 بمجموعة منقطة النظير من الجواهر والأحجار الكريمة . وكان جالساً فوق
 أريكة غطاؤها موشى بالذهب تحت حجلة من الحرير الملون وعليه ملاءة
 من قماش أبيض تنسدل من خاصرته إلى قدميه ولها أطراف مدببة شبكت
 فيها خواتم من الذهب مرصعة بالياقوت ، وحول إحدى ذراعيه ثلاث
 أساور من الذهب مرصعة بالأحجار الكريمة وبالسوار الوسطى ماسة في
 سمك الإبهام ، وحول رقبته عقد من اللؤلؤ يلتف حولها ثلاث مرات ويتدلى
 إلى خاصرته . وكل لؤلؤة في حجم البندقة وفيه زمردة في حجم الفول :
 وأذناه مُحَلَّاتان بكرات ذهبية وقد وقف وصيفان على جانبي الأريكة في
 يد أحدهما ترس من الذهب مرصع بالجواهر وفي يد الآخر مبصقتان من
 ذهب ٥

ولكن على الرغم من هذا الاستقبال الودي توالى النكبات على البرتغاليين
 مما دفعهم إلى الهرب إلى مملكة هندية أخرى هي مملكة كنتور وكان
 ملكها قد عزم على حسن استقبالهم . فتبادلوا معه الهدايا وحمل الحملة
 بعض الهدايا إلى ملك البرتغال مع خطاب ودى كتبه على صفحة من الذهب :

وفي قاليقوت عرفت البعثة أن أغلى السلع ثمناً هي المسك والراوند ويأتي
 بعدهما القرنفل وخشب الصبر والصمغ ثم القرقة وجوزة الطيب ثم الفلفل
 وبخور اللبان ، أما الخنزير فكان أرخص الجميع ٥

وأبحر دى جاما من الهند عائداً إلى البرتغال من الطريق نفسه فوصل إليها في سبتمبر سنة ١٤٩٩ ، وهكذا عرفت البرتغال طريق التجارة الهندية بعد أن بذلت في ذلك جهود وأموالاً ضخمة استمرت زهاء خمس وثمانين سنة .

ولقد عرف دى جاما خلال رحلته أن تجارة هذه الأنحاء في أيدي التجار العرب وأنهم برغم مهارتهم في هذه التجارة كمهارتهم في الملاحة البحرية إلا أن سفنهم صغيرة لا تقاس بعظمة السفن البرتغالية كما أنهم لا يملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم سواء من الأسلحة أو المون أو الرجال ، بينما يملك البرتغاليون المدافع والرجال المدربين على الحرب . ومن ثم عزم البرتغاليون على أن يكونوا سادة التجارة الهندية بعد أن يطردوا عنها (أعداء دينهم) :

وكان طبعياً بعد ذلك أن يتنبه إلى خطر البرتغاليين من كانوا يملكون زمام هذه التجارة من قبل وهم الممالك والبنادقة لاسيما وقد بادأ ملك قاليقوت البرتغاليين بالعداء تحت تأثير التجار العرب ، ونشبت بين الفريقين معركة هزم فيها ملك قاليقوت ومات دفاعاً عن بلده ، وكتب خليفته إلى السلطان الغورى يستنجد به فكتب هذا إلى البابا يطلب منه أن يأمر البرتغاليين بالانسحاب من المياه الهندية وإلا لجأ إلى تخريب الأماكن المقدسة بالقدس ، فلم يعبأ البابا بهذا التهديد ، ومن ثم أخذ السلطان الغورى في الاستعداد للحرب :

ولكن كان هناك خطر آخر يهدد مصر والسلطان الغورى وهو خطر الأتراك العثمانيين الذين بدعوا يستعدون لغزو الشرق . ولذا كانت الظروف السيئة تحيط بأعداء البرتغال في الوقت الذي عزم فيه هؤلاء على كسب النصر بأي عن . فعين فرنسكو الميدا قائداً للأسطول البرتغالي ونائب ملك للأملاك الهندية مزوداً بحرية العمل بمختلف الوسائل من أجل توطيد سلطة البرتغال وكان الميدا هذا يعتقد أن مستقبل دولته قائم على البحار ، وكان هدفه يرمى إلى احتكار التجارة والسيطرة التجارية أكثر من الحصول على مستعمرات ، بل كان يعتقد أن مجرد حصول البرتغال على أملاك أو مستعمرات

أكثر مما تحتم عليها طاقتها التجارية نذير بضعفها . ولذا كان همه موجهاً إلى القضاء لا على العرب بسفنهم الصغيرة وقلة وسائل دفاعهم بل على سلطان الممالك الذي يملك الأساطيل القوية لاسيما في البحر الأحمر والأترار الذين قد يهبون لنجدة إخوانهم في الدين ، لاسيما وقد احتلوا فارس وأطلوا على الخليج الفارسي . ولذا عزم أولاً على تخريب القواعد العربية والإسلامية في شرق إفريقيا والتي قد يلجأ إليها الأسطول المصري . فبدأ الميدا بالهجوم على كلوة وكانت مدينة عربية زاهرة آمنة فاستولى عليها بعد قتال عنيف في الشوارع والطرق وداخل المنازل وفوق سطوحها . وبعد أن شبع البرتغاليون سلباً ونهباً وذبحاً وتقتيلاً نقلوا إلى السفن كل نفيس في المدينة من ذهب وفضة وعاج وحرير وأفافيه وأشعلوا النار في المدينة وتركوها حفرة من الحميم .

ومجيء التجار العرب إلى شرق إفريقيا قديم موغل في القدم ، فقد قدموا إليها منذ أوائل العصر المسيحي لاسيما حين بدأ الضعف يدب في دولة الروم ، وازدادت هجرة المسلمين إليها بعد الإسلام حين أخذ النزاع بين أحزاب المسلمين يتخذ طابع الحروب المخربة . فجاءها بعض الأمويين أيام عبد الملك بن مروان واتخذوا موطناً لهم في منطقة «لامو» حيث هاشوا في أمان بعيداً عن أيدي أعدائهم . وجاء في (كتاب الزنوج) أن جماعات جاءت من مصر وأخرى جاءت من عمان .

وكان هؤلاء الأمويون أول من أنشأ هذه (المدن الحكومية) التي كان لكل منها استقلالها في إدارة شئونها وتجارها ولكنها دخلت في حلف تولفه طبقة أرستقراطية كان لها التوجيه السياسي الخارجي واتخذت زعامة هذا الحلف مدينة مقديشو مركزاً لها ، وامتد سلطان هذه المدن إلى الداخل على أعماق تفاوتت بمقدرة كل منها . واتخذ حكام بعض هذه الدول لقب سلطان .

وفي القرن العاشر الميلادي جاء من إقليم الحسا الإخوة السبعة وهاجموا هذه المدن ووحدها تحت زعامتهم ، وقامت بعدهم دولة الزنج التي هاشت

وقامت بينها وبين سلاطين أثيوبيا المسلمين علاقات من الود أساسها التجارة :
ثم عادت هذه المدن إلى الاتصال وقامت كل واحدة ترعى شئون نفسها
مع قيام علاقات من الود بين سلاطينها . حتى جاءهم البرتغاليون في أواخر
القرن الخامس عشر :

ثم سار الميدا إلى موزمبيق وهي مدينة عربية أخرى ففعل فيها مثل ما فعل
بكلوه . وفي سنة ١٥٠٩ تسلم البوكيرك لواء القيادة من الميدا فتابع خطة
سلفه . وكانت استعدادات المصريين - بالاتفاق مع حلفائهم البنادقة - قد
تمت وخرج الأسطولان المتحالفان لملاقاة البرتغاليين فدارت الموقعة في
ديو بالقرب من ساحل الهند الغربي . فدارت الدائرة على الأسطولين المصري
والبندقي في سنة ١٥٠٩ فكانت الموقعة الفاصلة التي كتبت السيادة للأسطول
البرتغالي بفضل سفنها الضخمة المزودة بالسلاح والقادرة على نقل جندها
المدرين إلى أى مكان يشاءون دون أن يجدوا لهم منافساً يقف في وجههم .
إذ لم يمر على هذا الانتصار البحرى ستان حتى كانت أسواق القاهرة
والإسكندرية قد أقفرت من التجارة الهندية وفقدت مصر كل ما كان
يدخل إلى خزائنها من مكوس هذه التجارة الضخمة ؛ مما دفع إلى فرض
الضرائب الباهظة على الأهالى الذين اشتد سخطهم على حين كانت
البلاد في حاجة إلى مزيد من الجهد والمال لصدد الأتراك العثمانيين
الزاحفين ، فلا غرابة إذا سقطت البلاد فريسة لهم ولم تمض تسع سنوات
على هزيمة الأسطول في ديو .

وكان هذا الانتصار قد فتح شهية البرتغال فدخل أسطول البرتغال إلى صافى
واحتلها كما احتل ازيمور في سنة ١٥١٣ بل تقدمت فصيلة إلى أبواب مراکش
في سنة ١٥١٥ وكان لهم في الطريق إليها مراكز تبادلهما المحاربون أكثر
من مرة ولم تأت سنة ١٥٢٠ حتى كان البرتغاليون قد سيطروا على الساحل
المراكشى المطل على المحيط حتى جبل طارق وشيدت الحصون وخرجت
منها الغارات من وقت لآخر ونجحت هذه الغارات في احتلال طنجة .

ولكنهم لم يلبثوا أن وجهوا اهتمامهم إلى الهند فقل اهتمامهم بالحقل الإفريقي وأخلوا مدن طنجة وسبتة ومزاجان، كما كانت هزيمتهم في موقعة القصر الكبير في سنة ١٥٧٨ هي التي خلصت مراکش نهائياً من كل سيادة أجنبية ٥

وأخذت البرتغال بعد ذلك في رسم سياستها الاستعمارية التي ترمي إلى السيطرة على الهند وكل ما في الطريق إلى الهند . ونحن وإن كنا لا يعيننا كثيراً ما بذلته البرتغال من الجهود خارج قارة إفريقيا فإننا سنوجه دراستنا إلى ما تم من المشاريع البرتغالية في القارة وإلى المحاولات التي بذلتها من أجل تحقيق أهدافها .

وحتى سنة ١٥٥٠ كان جهد البرتغاليين متجهاً إلى المنطقة الممتدة بين الرأس الأبيض والكمرون ، ففي سنة ١٤٨٠ وصل الملاحون البرتغاليون إلى رأس القديسة كاترين . وربما كانوا قد اتصلوا بسكان جزيرة القديس توما (ساو توما) وادعى ملك البرتغال ملكية منطقة تمتد إلى ألفي ميل أطلق عليها البرتغاليون آنثد اسم ساحل غانا . ولم يسمحوا لأية قوة أجنبية بمنافستهم في المنطقة التي ادعوا ملكيتها بحكم سبقهم إليها . ولما كانت المنطقة أوسع من أن يغمروها بنشاطهم بالإضافة إلى ضعف طاقة البرتغال الاقتصادية وسوء الأحوال الصحية في منطقة لم يعتادوا مناخها الحار الرطب، فقد اقتصر هذا النشاط أولاً على إقامة سلسلة من الحصون ، ولم يتسن للعالم أن يعرف شيئاً كثيراً عن هذا النشاط إلا في العصور الحديثة حين نشر البرتغاليون وثائقهم القديمة ، وما زال هناك شك كبير في أن يكون للبرتغاليين في هذه الأيام أي أثر ثقافي على السكان إذا قورن بنشاط غيرهم من الدول الأوروبية التي باشرت نشاطها هناك حتى القرن التاسع عشر كما فعل البرتغاليون . فقد كان جهد البرتغاليين — ما دام لا يعينهم التملك قدر ما تعينهم التجارة — محصوراً في الحصون والوكالات التجارية التي أقاموها ، ولا بد أن البرتغاليين حاولوا أن يمدوا سلطتهم خارج هذه الحصون بإقامة نوع من العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهم وبين الزعماء الإفريقيين ٥

كما حاولوا التبشير بالمسيحية . فلا شك أن هذا الجهد تناسب تناسباً طردياً مع قوة الحامية التي عاشت في الحصن المجاور وعكسياً مع قوة القبائل الإفريقية التي قصصوها . وقد بذلت بعض الجهود من أجل توطين جماعات مدنية على بعض نقط على الساحل ، ولكن هذه المحاولات لم يكن لها أى نصيب من النجاح ، فمبّون مثل هذه الجماعات والدفاع عنهم يقتضى جهداً لم تكن البرتغال بمستطاعة بذله بسهولة . لاسيما وهي تتوخى سرعة الأرباح المالية أكثر من أى شيء آخر ، فقنعت باحتكار التجارة مع هذه القبائل الإفريقية لما يقتضيه ذلك من قلة الكلفة لذا بعثت البرتغال الأقمشة والزجاج والمعادن لتستبدل بها الذهب والرقيق والصمغ والعاج ، وكانت أكبر هذه الحصون في Arguim, Sao Tomé, Sao Jorge da Mina, Santiago

وكانت الأولى أقلها أهمية ، هي جزيرة صغيرة تواجه الرأس الأبيض ، وقد انتعشت تجارتها خلال خمس وسبعين سنة أعقبت إنشاء الحصن والوكالة التجارية وقد أنشئت في منتصف القرن الخامس عشر . ومن أرجويم وصل البرتغاليون بنجاح إلى السودان الغربي فقد حاولوا منذ اللحظة الأولى الوصول إلى مدينة تمبكتو التي كانت قصصهم تتناولها بكثير من الغموض وتنظر إليها كمركز تجارة الذهب ، ولكنها لم تحقق ما تعلق بها من آمال إذ انتهى ما بذل فيها من جهود إلى أن تصبح مركزاً لتجارة ذهب آخر هو الذهب الأسود . فكانت مهمتها تنحصر في إرسال ألف رقيق كل سنة إلى البرتغال أو إلى ساو جورج دي مينا . وبانتعاش تجارة المحيط الأطلسي لم تعد أرجويم بقادرة على مّون نفسها فاضمحلت .

ومنطقة أخرى من مناطق الاستثمار البرتغالي هي جزائر الرأس الأخضر وما يواجهها من شاطئ إفريقيا بين السنغال وسيراليون ، وهي المعروفة حالياً بغينيا البرتغالية وقد قدر لها أن تنمو وتتفش في ظل اليد البرتغالية . وشهدت ستياجو المحاولة الأولى للحكومة البرتغالية من أجل محاولة الاستيطان . فقد قدمها جنويون وأسبانيون وبرتغاليون وانضم إليهم بعض الإفريقيين الذين حملوا إليها من القارة من أجل العمل في زراعة أرضها . وشهدت أرض هذه الجزيرة أول اختلاط بين هذه الأجناس البيض

والأجناس الإفريقية . ونسبة الاختلاط لم تكن معروفة بتأكيد ولكن لا شك أن نصيب الدم الإفريقي كان أكبر . وقد أثبت إحصاء سنة ١٩٥٠ أن ٧٠ ٪ من سكان هذه الجزر من الخلاسين . ومن بين هؤلاء السكان اختار سالازار مجموعة الموظفين الذين أقامهم لتنظيم أمورهم . كما اتخذهم أنموذجاً لسياسة البرتغال (الناجحة) من أجل إقامة مجتمع غير عنصري .

ومن ستياجو - التي أصبحت مركز التجارة في غينيا العليا - تفر المستوطنون والتجار إلى الشاطئ الإفريقي من أجل إنشاء مراكز جديدة للتجارة أو للإقامة بين القبائل الوطنية . ولكن هذه الطوائف المبكرة لم تلبث أن أعقبتها جماعات من المخاطرين الذين أدت وسائلهم غير المشروعة إلى اضطراب الأحوال وعدم انتظام التجارة بين ستياجو والشاطئ . ولم يلبث أن أقام المستوطنون وهؤلاء المخاطرون مجموعة من الجيوب البيضاء على طول الشاطئ جنوبي الرأس الأخضر ، وبعض هذه الجيوب مثل Bissau, Cacheu تاريخ متصل حتى وقتنا الحاضر .

وخرجت من ستياجو جماعات من المبشرين تحاول التوغل في الداخل . وفي أعقابهم فعل التجار على حين حاول في رسل الملك الوصول إلى تمبكتو . وكانوا قد عرفوا بعض أخبارها محوطة بكثير من الغموض من كتابات البكري والإدريسي . إلا أن السهول الساحلية ذات المناخ الحار حالت دون وصولهم .

ولم تكن سياسة البرتغاليين في غينيا العليا ترمي إلى أكثر من إقامة علاقات تجارية مع الزعماء الذين يقطنون في الداخل . وحين توقف النزاع المسلح أُنعت التجارة وانتعشت ، وملك التجار البرتغاليون أو أنصاف البرتغاليين حرية التنقل في نهري السنغال وغمبيا ، وغالباً ما كانوا يتزوجون من الأهالي ويستقرون بينهم ، فانقسمت بلاد غينيا إلى جملة مناطق تجارية يحتكر تجارتها تجار أو متعهدون ، وأصبحت البرتغالية هي اللغة السائدة في غينيا العليا، بل إنها ظلت سائدة لمدد كبيرة في مناطق عدة حتى بعد ضياع النفوذ البرتغالي . ولم يكن نشاط البرتغاليين في

غينيا السفلى واسعاً كما في غينيا العليا ولكنه كان أظهر ، فعلى ساحل Mina أنشأ البرتغاليون في سنة ١٤٨٢ حصن ساوجورج دى مينا وهو الذى كان أحد حصنين (وكان الآخر هو سان ميشيل) يكونان أكبر منشأتين برتغاليتين على المحيط الأطلسي . فعلى طول ساحل الذهب لم يكن التجار البرتغاليون يملكون حرية التنقل أو الأمان في المناطق الداخلية . فكان أن لجئوا إلى ماهدتهم إليه قريحتهم وماملكت أيديهم من مختلف أنواع التهديد والقوة ولكنها أخفقت . فلجئوا إلى التآمر والرشوة . كما حصنت المراكز التجارية التي أنشئت سواء شمال أو جنوب ساوجورج وأصبح التنقل بين هذه المراكز لا يتم إلا بحراً ، أو في جماعات مسلحة . وكان ساوجورج المركز الإداري لجميع المنطقة ، فعاش فيها الحاكم والموظ وكان عملهم ينحصر في نشر الأمن والمحافظة على شرعية العمليات التجارية وقانونيتها .

وبرغم أن المقاومة الإفريقية جعلت مركز البرتغاليين في ساحل الذهب صعباً ، بل محفوفاً بالمخاطر ، فإن التجارة البرتغالية كانت في هذا الجزء أكثر أجزاء ساحل غانا ثروة . فقد قدر الذهب الذى كان يرسل إلى البرتغال سنوياً بما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه . وكان الرقيق يرسل من ارجويم وغيرها من الموانئ الشمالية ومن ساو توما وبنين إلى ساوجورج ليستبدل به الأقمشة والمعادن والأحجار الكريمة . ونادراً ما كان البرتغاليون يستطيعون الوصول إلى المصادر الأصلية للتجارة فقد كانوا معزولين عن مناطق التعدين في اشانتي فقتنعوا بما يصلهم من طريق الوسطاء الإفريقيين . وفي ساوتوما نمت جالية برتغالية إفريقية . وحتى في هذا الجو لم يستطع البرتغاليون أن يكسبوا أى أثر ثقافي على الرغم من اعتناق عدد كبير من الإفريقيين للمسيحية .

وإلى الجنوب من ساو جورج دى مينا سيطرت جزيرة ساوتوما على النشاط البرتغالي جنوبى خط الاستواء . ولعل تاريخ ساو توما خير دليل على نجاح أو إخفاق الاستعمار البرتغالي في إفريقيا . بل إن هناك اقتراحاً نصف جدى بالمحافظة على هذه الجزيرة كمتحف حي للاستعمار فقد

وطنت هناك شركة في القرن الخامس عشر بعضاً من اليهود والتجار والموظفين والمنفيين والرقيق وسرعان ما نمت الجزيرة وأصبحت مستودعاً له شأنه في تجارة الرقيق بين غينيا والكونغو من ناحية ، والدنيا الجديدة من ناحية أخرى ، كما أصبحت مركزاً له أهميته في إنتاج السكر .

ومن ساوتوما أقام البرتغاليون مركزاً تجارياً في جواتو Gwato في إقليم بنين Benin ليتعامل أولاً في الفلفل ثم في الرقيق . فبين سنتي ١٤٩٠ و ١٥٢٠ عندما هجر المكتب التجاري في جواتو تمتع البرتغاليون بنجاح ملحوظ في دائرة العلاقات الدبلوماسية مع ملوك بنين : فقد نشط المبشرون ، واتجه فريق من الأهالي إلى تعلم اللغة البرتغالية قراءة وكتابة ، وساد النفوذ البرتغالي خلال القرن السادس عشر في غرب إفريقيا على الرغم من المنافسة التجارية حين قدم بعض الأوروبيين محاولين اقتحام هذا الميدان الحديد . إذ أن التنافس لم يكن قد وصل إلى الحد الذي يهدد المصالح البرتغالية . ولذا استمرت هذه المصالح في انتعاشها وإن لم تاق رعاية من التاج البرتغالي، إذ جددت أمور في ميادين أخرى جعلت ميدان غينيا ثانوياً :

ولم تلبث الأملاك الأمريكية أن ألحت في طلب العمال . ومن ثم أصبح الرقيق المادة الأساسية الأولى في القرون التالية : حين حصل المقاولون البرتغاليون على عقود مع الأسبان تبيح لهم توريد أعداد من الرقيق تراوحت بين ٥٠ ألفاً وثمانمائة ألف سنوياً إلى المزارع الأسبانية ومزارع القصب البرتغالية في البرازيل :

وازداد الطلب مما أدى إلى كسر الاحتكار البرتغالي في التجارة في القرن السابع عشر إذ تآلفت شركة الهند الشرقية الهولندية وأخذت تباشر نوعاً من النشاط في نقل التجارة البرتغالية أولاً . ولكن لم تلبث هذه الشركة أن استولت على ساحل الذهب في سنة ١٦٤٢ كما قدمت الشركات الفرنسية والبريطانية في سنة ١٦٦٠ ورسمت مع الشركة الهولندية صراعاً مثلاً من أجل الاتجار في غرب إفريقيا . ودبرت البرتغال أن تحتفظ بجزيرة ساوتوما وأماكن أخرى كمناطق معزولة : فاحتفظت بالرأس الأخضر

وغينيا البرتغالية ونجحت في مقاومة ما وقع عليها من الضغط من الشمال حيث كان الفرنسيون قد استقروا وعملوا على السيطرة على التجارة في حوض السنغال أو من الجنوب حيث كان البريطانيون قد استقروا أيضاً وعولوا على السيطرة على تجارة جمبياء، ومن ثم أصبحت أنجولا مركز تجارة الرقيق البرتغالي إذ كانت البرازيل حتى سنة ١٧٠٠ تطلب قرابة عشرة آلاف من الرقيق كل عام . وهو عدد لم تستطع أنجولا القيام بتوريده ما دامت تقوم بتوريد الرقيق إلى أجزاء أخرى من أمريكا ، فأسس البرتغاليون نقطة أخرى لتجارة الرقيق في داهومي وغينيا البرتغالية التي دخلت في طور جديد من (النجاح والانتعاش) ؛ ففي منتصف القرن الثامن عشر تأسست شركتا بارا الأكبر Gras-Para ومارانهاو Maranhao اللتان سيطرا عليهما الدكتاتور بومبال Pombal وأخذ على عاتقه تحويل بيزاو Bissau إلى مركز هام للرقيق . وفي إحدى الفترات فاقت غينيا أنجولا في عدد ما ترسله من الرقيق إلى البرازيل . وفي نهاية القرن كانت غينيا قد كُنست من سكانها وورثتها في تجارتها كل من أنجولا وموزمبيق . وليس أدل على شناعة ما فعله البرتغاليون في غرب إفريقيا من أن عدد العبيد الإفريقيين كان في البرتغال في نهاية الربع الأول من القرن السادس عشر يفوق عدد المواطنين البرتغاليين ، وهكذا صار الكشف نهياً وسلباً والنهب صار استرقاقاً جماعياً .

ووصل البرتغاليون إلى الكونغو . وشهد سكانه سفناً لم يكونوا قد رأوا مثلها من قبل إذ كانت أكبر حجماً من أية سفينة وقعت عليها أنظارهم وعلى قلوبها رسم صليب كبير وهبط منها رجال يحملون أسلحة غير معروفة ويرتلون زياً غير معروف ويتحدثون لغة غير معروفة .

ولم يلبث ديو جوكاو أن بعث برسله إلى مقر الملك في ماياتزا كونغو وهي على مسيرة أيام من الداخل . وكان هؤلاء الرسل أربعة من رهبان الفرنسيسكان حملوا التحيات الأخوية من ملك البرتغال إلى ملك الكونغو كما حملوا إليه الهدايا الملكية .

وعاد ديو إليهم في العام التالي ولم يجد أحداً عند مصب النهر . فاستولى

على رهائن من بين سكان ضفة النهر وحملهم معه إلى لشبونة حيث قدموا إلى الملك فأثاروا شهيته لإرسال مزيد من الحملات .

وعاد كاو مرة أخرى إلى النهر عام ١٤٨٧ ومعه الرهائن التي أخذها وأرسلهم إلى مقر الملك وهم يرتدون الملابس البرتغالية وكان أن تسلم كاو دعوة لزيارة البلاط الملكي . وتمت هذه الزيارة بين مظاهر الترحيب والسرور حيث وجد كاو المبشرين الذين سبق أن تركهم في حالة من السعادة تماثل حالة الرهائن العائدين وتبودلت الوعود وقد تعهد ملك البرتغال أن يعامل أخاه الملكي عامل الكونغو بالاحترام والإعزاز اللائقين بالملوك .

وكانت البلاد بلاد سلام إلى حد ما ، عاش فيها الناس في رغد ، وكان الملوك يتمون إلى طبقة صانعي الحديد كما عرفوا منافع النحاس . وخلدت فنونهم في النقش الدقيق على الخشب والعاج وفي نسج سعف النخيل وفي الموسيقى والرقص . وكانت هذه الفنون كلها جزءاً من الحياة اليومية .

وكانت ديانتهم مصوغة في قالب واضح بالنسبة للمجتمع القبلي الذي يحبونه . فقد سلموا بوجود إله أعلى . وقوانينهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم على تأكيد الخير للمجموع على حساب مصلحة الفرد . وكانت مكافآتهم جزاءاتهم محددة واضحة مفهومة من الجميع .

وكان ملك الكونغو على رأس هذا النظام وهو نصف كاهن نصف ملك ولكنه رأى في قدوم الأوروبيين إلى بلاده بركة سماوية لأنهم يحملون فنوناً جديدة من المعرفة .

ولكن لم يلبث البرتغاليون أن ركزوا اهتمامهم في جمع الرقيق ولم يتحولوا إلى العاج والفضة والنحاس إلا فيما بعد . ولكن هذه المعادن لم تكن وفيرة فظلت تجارة الرقيق تجارتهم الرئيسية وكانت مجزية كل الجزاء ، فقد كان الطلب على الرقيق لا يتهى من أجل العمل في المناجم والمزارع في جزر الهند الغربية وأمريكا ، وكان الملك إيمانويل يصدر تعليماته إلى رجاله الذاهبين إلى هناك (برغم أن الهدف الرئيسي هو خدمة الله ، فاشرخوا لملك الكونغو ما يجب عليه أن يقوم به ، وهو أن يملأ سفننا بالعبيد والنحاس والعاج) .

وظل العاهل الإفريقى - الذى تقبل المسيحية وأمر شعبه باعتناقها وتسمى باسم ألفونسو - يناضل ليتفهم بخل الأوروبيين وليضمن تحقيق العهد الأوروبية ، ويشير عطف وصداقة أولئك الذين وضع فيهم ثقته ولكنه قبل بالحياة والغش والخداع . فقد قبل طلب الرقيق ولكنه عاد وندم بعد أن رأى الفرق بين الاسترقاق المنزلى كما عهده هو وهذا الاسترقاق الأوروبى الحديث، ولكنه فى نفس الوقت وضع ثقته فى المبشرين وراح يطلب المزيد منهم . بل إنه أخذ يرسل أهله إلى البرتغال ليفهموا هذا الدين الجديد ولكنهم ضلوا الطريق وكانت نهايتهم الاسترقاق فى جزيرة ساوتوما . وبرغم هذه الثقة ، وبرغم الكنيسة التى بناها فى عاصمته، وبرغم تغيير اسم العاصمة إلى ساوسلفادور تيمناً بهذا القديس الذى سميت الكنيسة باسمه، فإن المبشرين لم يلبثوا أن دخلوا فى سلسلة من المؤامرات لأنهم لم يعودوا يفكرون إلا فى الثروة التى يستطيعون جمعها ، حتى إذا رفع الملك شكاية إلى زميله ملك البرتغال أصم هذا أذنيه عن كل نداء .

ونجح الملك فى سنة ١٥١٨ فى أن يجعل ابنه يرسم أسقفاً على مدينته ويتخطى ملك البرتغال ليعث بالنداءات إلى البابا فلا تعنى نداءاته شيئاً ، فيطرد البرتغاليين من أملاكه ، ثم يضطر إلى السماح لهم بالعودة . وفى سنة ١٥٣٩ يلتمس العون مرة أخرى من البرتغاليين فيحاول إرسال بعثة إلى روما وكتب إليه البابا بول الثالث بأن الفاتيكان سيؤيد رغباته الصالحة . ولكنه لا يستطيع أن يرسل البعثة إلا إذا كانت لديه سفينة والبرتغاليون يأبون عليه هذه السفينة . وأخيراً يجد ألفونسو مكاناً لابنه على ظهر سفينة ذاهبة إلى روما فما تكاد هذه السفينة تصل إلى ساوتوما حتى يرد إليه ابنه لأن البرتغال ترفض أن يشاركها احتكار الاتصال بسكان الكونغو أحد حتى ولو كان البابا نفسه .

ولم يلبث أن تحول احتكار البرتغال للكونغو إلى غزو بعد أن نجحوا فى فرض سيادتهم على الكونغو بعد وفاة ملكها الفارز التاسع فى الجزء الأخير من القرن السابع عشر بعد أن كانت سلطتهم محصورة فقط فى حصن لواندة الذى أقيم فى سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا الذى أقيم فى سنة ١٦١٧ .

وضعت البرتغال عن أن تمارس أى نفوذ على هذا الجزء ومع ذلك ظلت طوائف تجاز الرقيق تجوب البلاد لتجمع الأعداد الوفيرة منهم يتقلونها إلى الساحل حيث يشتريهم الأوروبيون . هذا فى الوقت الذى كان فيه ملوك الكونغو يتوارثون العرش وفقاً لنظامهم الخاص . والبرتغال دائمة الاتصال بهم تمنحهم الألقاب البرتغالية مثل اللوق والكونت والماركيز مع إصرار ملك البرتغال على اعتبار اللغة البرتغالية لغة رسمية لهذه البلاد البعيدة . كل ذلك دون أن يكون هناك أى أثر ثقافى يدل على ما للبرتغال من مكانة تدعيها وذلك بسبب الفساد السياسى الذى نشره البرتغاليون حتى لم يستطيعوا أن يكونوا لهم طبقة من الأصدقاء مهما كانت مكانتها . إذ لم تلبث العلاقة بين البرتغال والكونغو أن وهنت فلم يعيش فى الكونغو أكثر من مائتى برتغالى اختلطوا بالوطنيات وأصبح أولادهم إما موظفين أو ممثلين لتجار الرقيق أو شغلوا بعض الوظائف الكهنوتية الصغرى . فعقب موت الفونسو فى سنة ١٥٤٠ حدث صراع عنيف بين ابنه بدرو وديوجو وأصبح الأول ملكاً يسنده الأوروبيون . فقاد الآخر ثورة عارمة يعصده أنصار القديم انتهت بهرب بدرو وجلوس ديوجو على العرش ولكنه ظل فى مخبئه حتى وفاته عام ١٥٦٦ . وإذا كانت البعثات التبشيرية قد نجحت فى تحويل بعضهم إلى المسيحية فقد كانت مسيحية شكلية بحثة قرنت بالاعتقاد فى الأرواح ، حتى لقد كتب العالم أيهل يقول : (إن مملكة الكونغو تعرضت لنفوذ الإرساليات المسيحية والثقافة الأوروبية لأكثر من مائتى سنة دون انقطاع ولكن حينما يبحث المرء عن نتائج كل هذا الجهد لا يرى أنه أنتج أى تقدم أخلاقى أو مادى للزنج) .

ولم تأت نهاية القرن السادس عشر حتى حلت أنجولا مكان الكونغو فى الأهمية . أصبحت السياسة البرتغالية الاستعمارية لا تعنى بأكثر من التبشير بالمسيحية بين الوثنيين ، وكانت سلطة الملك الإفريقى تمتد إلى البيض الذين يقيمون فى مملكته . وتعتبر سنة ١٥٧٦ بدء هذا الاهتمام حين عين عليها Paulo Dias Novais فاتجهت السياسة البرتغالية إلى فرض السلطة على الإفريقيين من طريق الزعماء وحكمهم حكماً مباشراً وذلك

لعدم وجود ملك قوى كما هو الحال في الكونغو أو موزمبيق أو موزمبيق في الشرق . وتشمل الثلاثين سنة الأولى من حكم أنجولا (١٥٥٠-١٥٨٠) سلسلة من الحروب الصغيرة من أجل اصطياذ الرقيق لإرساله إلى البرازيل . وكان نظام الهبات Donatarias هو التجربة التي أجريت في أنجولا خلال القرن السادس عشر ، وهو مستمد من النظام الإقطاعي البرتغالي الذي كان سائداً في العصور الوسطى ، حين كان الملك خلال حملاته الحربية على العرب يعطى حق السيادة على قسم استولى عليه حديثاً إلى أحد اللوردات المنتصرين وقد أدخل الأمير هنري هذا النظام في ماديرا خلال القرن الخامس عشر من أجل استعمارها . وكان المهدي إليه يتحمل مسئولية الدفاع عن هذا الجزء ويقوم بتفقاته وذلك مقابل ما يكون له من حق مباشرة سلطات إدارية ومالية . وكان الملك في العادة يحتفظ بحق احتكار التجارة في بعض السلع وليس من الضروري أن تكون هذه الهبة وراثية ، بل عند وفاة المعطى له أو عدم قيامه بالشروط تعود الهبة إلى الدولة تديرها عن طريق موظف عسكري تعينه الدولة هو Captain General لإدارتها .

وعندما قدم باولودياز إلى هذه المنطقة منحه الملك لقب Captain General وكانت منطقة نفوذه ٣٥ عقدة من الشاطئ جنوب Guano على أن يتوغل في الداخل إلى أقصى ما يستطيع أن يملك . وكانت حقوقه وراثية وله حق تقسيمها على أن تزرع أو تحصن لمصلحة التاج . كما كان له ثلث دخل المنطقة بالإضافة إلى حق احتكار الملح وحق تصدير ثمانية وأربعين رقيقاً كل عام دون ضريبة مقابل أن يقوم بتموين أسطول صغير يقوم باكتشاف المنطقة حتى رأس الرجاء الصالح وأن يستقدم إلى أنجولا مائة أسرة من الفلاحين ويعطيهم البنور لمدة ست سنين وأن يبنى ثلاثة حصون بين داندو وكوانزا وثلاث كنائس يستقدم لأجلها ثلاثة من القسس .

وكان التضارب بين المنافع الشخصية وسياسة التاج هو أكثر ما سبب اضطراب السلطة والهدف في أنجولا مما كان سبباً في تأخر المستعمرة مدة الثلاثة القرون التالية فكانت القبائل الإفريقية دائماً في حالة تحفز لمقاومة التدخل البرتغالي . .

وفي سنة ١٦٤١ حاول أسطول هولندي، مكون من إحدى وعشرين سفينة، الاستيلاء على لواندة ودخلوا الميناء فعلاً واستولوا على المدينة . وقدم إليها أسطول آخر في ديسمبر من نفس السنة واستولى على المدينة برغم دفاع الأهالي . وحاول الحاكم التعرض لهم في سنة ١٦٤٣ ولكنه أسر وهزم وأمر معه مائتان من قوته . ولم تكن البرتغال آنثذ - بسبب حربها مع أسبانيا - قادرة على الدفاع عن أملاكها . فقدمت حملة برازيلية في سنة ١٦٤٥ - لأن ضياع أنجولا كان معناه ضياع ما يرد منها من رقيق - ولكنها هزمت حين نزلت إلى الأرض فقدمت حملة أخرى وهزمت الهولنديين وحلفاءهم من الوطنيين ولكنها لم تستطع إخراجهم . وفي سنة ١٦٤٧ قدمت حملة ثالثة من البرازيل بقيادة سلفادور كوريا وقدم له التاج خمس سفن تحمل جنوداً فقامت الحملة - مكونة من خمس عشرة سفينة - تحمل ألفاً وخمسمائة جندي، فأبدى الهولنديون استعدادهم لتسليم المدينة بغير سبب واضح فانسحبوا ومعهم رقيقهم على نفقة البرتغاليين .

ولم يكن الهولنديون - في أول أمرهم - بعد أن استقلوا عن أسبانيا أيام فيليب الثاني - أكثر من نقلة التجارة الهندية يعاونون البرتغاليين في توزيع التجارة الهولندية على أسواق أوروبا . فكانت مراكبهم تقصد لشبونة لاستبضاع التجارة وتوزيعها . ولكن الملك فيليب منعهم من ذلك تأديباً لهم على ثورتهم . فأخذوا يتطلعون إلى خوض البحار والارتحال بأنفسهم إلى الشواطئ الهندية والأمريكية . ولم يكن هذا هيناً فالطريق إلى الهند لم يكن معروفاً لغير البرتغاليين الذين كتموا وصفها وجعلوها سرّاً خفياً .

ولكن منذ عودة لنشوتن الهولندي من الهند ونشره وصفاً لتجارة الهند والملاحة في المحيط الهندي أخذ الهولنديون يتجهون إلى هذه البحار ولم ينته القرن السادس عشر حتى كانوا قد عرفوا الطريق حول رأس الرجاء الصالح وباشروا بأنفسهم التجارة على الشواطئ الهندية لا سيما بعد أن حطم الإنجليز أسطول الأرمادا الأسباني في جبل طارق في سنة ١٦٠٧ .

وأسس الهولنديون الشركات التجارية منذ سنة ١٥٩٤ ولكن لم تمض مدة طويلة حتى تكتلت هذه الشركات الصغيرة في شركة واحدة هي

شركة الهند الشرقية الهولندية في سنة ١٦٠٩ من أجل مقاومة خطر القرصان ولأجل مباشرة المحافظة على حقوق التجار إذ لم يكن هناك قناصل يحافظون على حقوقهم . وكانت الشركات الصغيرة أعجز من أن تفعل ذلك ، وكان لهذه الشركة مجلس إدارة ينظر في الشؤون العامة للشركة وإبرام المعاهدات وإقامة الحصون لحماية التجارة وكانت الحكومة تشرف على إدارتها ولم تكن الشركة أو الحكومة طامعة في الاستيلاء على البلاد التي تحصل منها على التجارة ، بل كانت تبذل الجهد لاسترضاء الأمراء ومصادقتهم كما لم يهدفوا إلى مآرب دينية كالبرتغال .

وفي سبيل تجارة الملايو التي أسس بها الهولنديون محطتهم البحرية الكبرى ، أخذوا في تأمين الطريق إليها فاستولوا على سيلان ، كما اتخذوا لهم محطة تجارية في بندر عباس على الخليج الفارسي . ونزلوا في غنا في سنة ١٦١٠ كما نزلوا في رأس الرجاء الصالح سنة ١٦٥٢ فكان ذلك بدء نزولهم في إفريقيا . إذ أرسلوا جان فان ريبك على رأس جماعة من المخاطرين للاستقرار هناك ولم تزد المساحة التي استقروا فيها على بضعة أميال مربعة حول مدينة كيب تاون الحالية ولم يلبثوا أن وسعوا رقعتهم بمن توالى عليهم من مواطنيهم ومن بعض الألمان بعد معارك دامية مع السكان الوطنيين كانت تنتهي في العادة بدفعهم إلى الورا و اختلال مواطنهم . ولسنا في حاجة لأن نذكر أن هؤلاء القادمين كانوا من نخالة المجتمع اختلط بهم بعض الأشراف المخاطرين الفقراء . ولم يلبثوا أن ألفوا من بينهم مجلساً للإشراف على مصالحهم يرأسه الحاكم العام الذي تعينه هولندا .

وألغى مرسوم نانت في فرنسا في سنة ١٧٨٦ فأتى ذلك بموجة جديدة من المهاجرين الفرنسيين فكانت النتيجة توسيع رقعة الأرض التي أقاموا عليها بعد أن دفعوا الوطنيين أميالاً أخرى إلى الورا ونزلت جماعة أخرى في الشرق حول دربان ولكنهم سرعان ما هجروها . ومن أجل موازنة النفوذ البرتغالي في شمالي إفريقيا نزلت أسبانيا في ماليلبا سنة ١٤٩٤ واختلتها

دون أن تطلق طلقة واحدة . وكان تفكك المغرب السياسى أشد ما يغرى
أسبانيا على ذلك فقد كانت هذه الفوضى التى سادت الشرق الأوسط تغرى
رجال الدين المسيحيين على دفع الملوك إلى تنظيم الحملات كما كان الجنود
يتحرقون شوقاً إلى النهب والسلب .

ولدا استطاع بديرو نافارو الذى احترف القرصنة أن يقود حملة
مختلطة من البوير والأسبان وينشر النفوذ الأسباني فى المنطقة المراكشية
فى سنة ١٥١٨ ، ثم جاء بعدها دور وهران فسلمت طبقاً لمعاهدة بعد أن أدار
الكردينال اكسيمناس Ximenas مذبحة بها ، فقتل أكثر من أربعة آلاف
وأسر أكثر من ثمانية آلاف ، وأخيراً سلمت بوجيه فى يناير سنة ١٥١٠
بعد مقاومة جبارة وأعقب ذلك النفوذ فى طرابلس فى يوليو من نفس السنة
كما استولى القرصان على جربة سنة ١٥١٨ وأسروا فريقاً من الأهالى
كان من بينهم حسن بن الوزان الذى عرف فيما بعد باسم ليو الإفريقى .

وفى بضع سنين أصبحت أسبانيا سيدة جميع النقاط الساحلية التى تستطيع
أن تعتمد عليها لتغزو الأقاليم الداخلية من المغرب الأوسط ولكنها لم تفعل
بل اكتفت بالمناطق الساحلية إذ كانت عيون فردينان ملك أراجون قد تحولت
إلى البرانس وإيطاليا إذ كانت هى التى تقرر مصيره ولم ينقذ المغرب الأقصى
من هذا الاستعمار الأسباني البرتغالى إلا قيام الأسرة الشريفة فى سنة ١٥٤٩
وإسقاطها أسرة واطس . أما المغرب الأوسط والأدنى فظل الأسبان فى المدن
التي احتلوها يعانون نوعاً من الحصار ماداموا لا يملكون اتصالاً ما بالوطنين فى
الداخل ، فأصبحت حياة الجنود مرهقة لهم ، كما لم تعد مرتباتهم تصلهم باستمرار
فتعرضت مدن مثل وهران لخطر المجاعة من وقت لآخر ، هذا بالإضافة
إلى سوء الحالة الصحية . ولم يلبث التدخل التركى على يد خير الدين بربروس
أن وضع حداً للاحتلال الأسباني .

وكان استعمار البرتغاليين لأنجولا من طريق توطين بعض القاديين سبباً
على طول الخط . فقد جعلت سجناً للمجرمين ومنفى للسياسيين غير المرغوب
فيهم . فكانت فى كل سنة تصل فصيلة من هؤلاء المسئولين واللصوص والقتلة
والجنود المشاغين . وقد تصحبهم زوجاتهم أو بعض بنات الملاجئ الإلأى

تزوجن بهم ساعة الرحيل . فكان هؤلاء البؤساء بالإضافة إلى من سبقوهم يكونون غالبية سكان هذه المستعمرة . ولذا كانت أنجولا وأهلها دائماً على شفا الموت جوعاً لاسيما وقت الجفاف الذي قد يستمر أكثر من سنة . وقد اقترح الحاكم Sousa Coutinho إعفاء الجنود من واجباتهم لأجل العمل في الزراعة . أما في موزمبيق وشرق إفريقيا فقد استمر الصراع بين البرتغاليين والقبائل المختلفة زهاء قرنين ، لكن نظام البرازو خفف من حدة هذا الصراع وأعطى المستعمرة بعض الاستقرار . وقد شهد القرن الأول من الاستعمار سير الأمور على النظام التقليدي من حيث إنشاء الحصون والوكالات التجارية من أجل السيطرة على التجارة . وإذا ما توصل البرتغاليون إلى عقد اتفاق مع أحد الزعماء سواء من الإفريقيين أو العرب بطل استعمال السلاح وبدأت مظاهره من نوع استعراض القوة تتم على شكل زيارة مركب حربي قادم من جوا وإقامة زعيم موال .

وعند ما قدم دي جاما إلى شرق إفريقيا لم يجد من يحسن استقباله غير أهل مالندي وسلطانهم ، ولم يحاول البرتغاليون الاتصال بالأهالي الإفريقيين في الداخل سوى المنطقة الواقعة بين سوفالا وكاليماني ، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . أما فيما عدا ذلك من المناطق فقد اكتفوا بالتعامل مع السواحلي سواء من العرب أو غيرهم ، وقد أطلق عليهم البرتغاليون لفظ Moors أى المغاربة . وقد وجد البرتغاليون في هذه المدن الحكومية درجة عالية من الحضارة لم يكونوا يتوقعونها ، إذ وجدوا بيوتاً مبنية من الحجر ، وجواً من الرقة في المعاملة في الأسواق المحلية ، مما جعل بعض الكتاب يصف بيئتها بأنها كانت أرقى من البيئة البرتغالية في سنة ١٥٠٠ .

وكانت كلوة صاحبة السيادة التجارية ، وحضارة شرق إفريقيا تمتد إلى ألف سنة سالفة ، وسكان المدن خليط من العرب والبان্তু والفرس والهنود . وقد تأفرق هذا الخليط من السكان على الرغم من بقاء السيادة السياسية في يد العرب الذين كونوا الطبقة الأرستقراطية وعمل السكان السواحليون في الوساطة التجارية بين الهند والشرق الأوسط . وكانت المنسوجات القطنية والخرز

وبعض المعادن مادة هذه التجارة مقابل ما يحصلون عليه من البانتو من الرقيق والبالج والذهب .

وكان رأس دبلجادو يعين الحد الشمالى لسلطة البرتغال منذ سنة ١٧٠٠ ، ولكن قبل ذلك لم يكن هذا الرأس سوى نقطة رمزية . أما فى الجنوب فجعلت جزيرة موزمبيق مركز سلطتهم وأخضعت لسلطتها جميع المراكز الساحلية حتى سوفالا . أما فى شمال رأس دبلجادو فلم يملك البرتغاليون أية قوة سواء من طريق تحالفهم مع مالندى أو من طريق إنشاءهم لحصن يسوع فى ممباسا . ولم تأت سنة ١٧٠٠ حتى كانت القوة الإسلامية قد أبعدت كل أثر للتجار البرتغاليين والجنود من قلب المدن التى سبق أن نزلوا بها .

وقد احتل شرق إفريقيا — سواء شمال الرأس أو جنوبه — مكاناً ثانوياً فى سياسة البرتغال الاستعمارية فى المحيط الهندى . بل تركز الاهتمام فى موزمبيق بسبب ما كان يشاع عن ثروتها فى الذهب ثم فى ميناء جزيرة موزمبيق التى أصبحت سريعاً ملجأ للسفن القادمة التى تسير بين الهند والبرتغال . ولم تبذل أية محاولة للتوطن شمال موزمبيق إذ لم يزد عدد من بها من البرتغاليين على مائة . وبعد حملة الميدا لم يبد البرتغاليون اهتماماً ما بهذا الجزء من إفريقيا . بينما استمرت التجارة كما كانت فى الماضى . ولم يستطع البرتغاليون فرض احتكارهم أو سيطرتهم على شحن السفن بل سرعان ما بدأ التهريب الذى حاولت الأساطيل البرتغالية عبثاً القضاء عليه من طريق زيارات دورية . مما كان ينبعث أشد عقب كل غزوة .

وفى سنة ١٥٨٥ تزعم تركى يدعى « مير على » ثورة السكان السواحلي بعد أن أعلنت كل المدن ، ماعدا مالندى ، ولاها له . ولكنه حوصر فى ممباسا بقوة من البرتغاليين تساعدهم بعض القبائل المتوحشة من الزمبا . ولكنه تمكن من الهرب من الزمبا ليقع فى يد البرتغاليين . وبدأ فى إقامة حصن يسوع فى سنة ١٥٩٣ ولكن لم يتم بناؤه إلا بعد سنة ١٦٣٠ واستقرت الوكالات التجارية فى كلوه وبمبا وزنجبار وموان أخرى . وفى سنة ١٥٩٤ أقيم جمرك فى ممباسا لتمر به كل تجارة شرق إفريقيا حتى تجبى رسوماً تصل إلى ٦ ٪ من قيمة التجارة . وفى سنة ١٥٩٧ أقيم دير لإخوان القديس أوغسطين فى ممباسا

فكان ذلك أول جهد تبشيري يبذل في هذه المنطقة، ولكن هذه الجهود لم يكتب لها نجاح ما في هذه الأنحاء .

ولعل أفضل سني البرتغاليين في شرق إفريقيا كانت هي السنين الأولى من القرن السابع عشر حين اعترفت هذه المدن الحكومية التجارية بسلطة البرتغال ودفعت لها الضرائب . ولكن بعد سنة ١٦٣١ . أخذ الميزان يتقلب فقد عاد سلطان ممباسا ومالندي ومبما - بعد أن كان قد تنصر في دير لجماعة القديس أوغسطين - إلى دينه القديم وقتل حاكم حصن يسوع ومعظم الحامية . ولم تته المتاعب بعد ذلك ، فقد بدأت مدن أخرى تطرح سيادتهم لا سيما وقد أخذت سمعة الأسطول البرتغالي تهتر تحت تأثير هجمات الأسطولين البريطانيين والهولندي برغم ما كان يبذل له من المساعدة من حصن جوا . ففي سنة ١٦٥٠ ثار الساحل الإفريقي الشرقي كله ووجد الثوار كل مساعدة من عرب عمان الذين حرصوا على مهاجمة المراكز التجارية البرتغالية هجمات دورية وتحميل سفنهم بالبضائع برغم السلطات البرتغالية ، وكان الصراع متعادلاً . في الوقت الذي لم يعد فيه للبرتغال ما كان لها سابقاً من مراكز قوية أوقواد كفاة . ففي سنة ١٦٩٨ حاصرت حملة عمانية حصن يسوع ثلاثة وثلاثين شهراً وقد أكثر من ١٠٠٠ برتغالي وخمسة آلاف من أعوانهم من السواحليين حياتهم . ولم تمض بضع سنين أخرى حتى كانت السلطة البرتغالية لا تتعدى جزيرة موزمبيق ، وقبل السكان في الشمال سلطة الحكام العرب السابقين . وعلى الرغم من أن الوكالات التجارية قد أنشئت في كل من سوفالا وموزمبيق بعد سبع سنوات من زيارة دي جاما الأولى ، فإن سوفالا - التي كانت المفتاح إلى الذهب - أمسكت بزمام الموقف خلال العشر السنين الأولى من القرن . فقد ترك فرنسيس الميدا بعضاً من رجاله فيها في سنة ١٥٠٥ لإقامة حصن من الطين بعد أن أقنعوا الزعماء بما يعود عليهم من فائدة من صداقتهم للبرتغال . وانتعشت التجارة حقاً خلال الشهور الأولى من الاحتلال . ما دام البرتغاليون قد قطعوا الطريق إلى الأسواق العربية بينما أغرى التجار الشيخ على أن يطرح عن نفسه سلطان هؤلاء الدخلاء . وقام الرجل بتنفيذ ذلك ولكنه سقط شهيداً ونصب البرتغاليون حاكماً أكثر ولافة .

واستقرت سلطة البرتغال بضع سنين جدد فيها بناء الحصن بالحجر ،
وانشئت حصون أخرى أصغر في الداخل بين نهري التزميزي واللمبوي .

ومنذ سنة ١٥٠٥ أرسلت الحملات إلى الداخل لاستكشاف مناطق
الذهب فحاولوا القضاء على حركة النقل العربية نحو الشمال والجنوب بعد
أن تعذر عليهم السيطرة على مشايخهم . ولم تلبث موزمبيق أن أصبحت أحد
مفاتيح الطرق المؤدية إلى هرمز وملقا . ومر بها نواب الملك والرسل والشعراء
والزوار الأجانب يجذبهم سحر الشرق . ولكن قليلاً منهم من استقر لسوء
الأحوال الصحية . ولكن من بقي بعد ذلك هو الذي كون شعب أهم المستعمرات
البرتغالية في إفريقيا . فأصبح مركز رياسة حصنها واحداً من أهم مراكز
المستعمرات لاسيما وقد حصل على امتياز التجارة في بعض المنتجات الوطنية
التي لم يكن يزاوها التاج . ولم تلبث التجارة كلها أن أصبحت في يد حاكم
موزمبيق لقاء جعل يدفعه كل سنة إلى السلطة في لشبونة . فامتلأت مخازن
الجزيرة بالخرز والمنسوجات وأقبل الإفريقيون على شرائها مقابل الذهب
والعاج والرقيق .

وكان طول المسافة بين موزمبيق ولشبونة يجعل الحاكم ذا سلطة واسعة
ولكنه كان يزاوول سلطته تحت إشراف نائب الملك في الهند ، وكانت القوة
البرتغالية معه برياسة قائد يسمى Regimento عليه أن يرفع تقريراً سنوياً
إلى الملك . وكانت التعليمات لدى الحاكم ومعاونيه تقضي باحترام حقوق
زعماء القبائل . وكان حصن موزمبيق الذي يسمى سان سباستيان والذي بني في سنة
١٥٥٠ يرأس كل حصون شرق إفريقيا فكان يسع ألف رجل ، إلى جانب
ما كان به من كنيسة ومستشفى .

وقد قدم البرتغاليون إلى منطقة الحصن وسكنوها وزاد عددهم بمرور
الأساطيل عند مرورها إلى الهند ، ومن هذا الحصن أرسلت الوفود إلى ممالك
مونوموتابا Monomotaba وزمبا Zemba وماكالانجا Makalanga وهي كلها
ممالك وطنية في الداخل فبادلوها التجارة ، فكانوا يرسلون إليها الملابس القطنية
والخرز ، بل ساعدوا سلاطينها في حروبهم الداخلية فكان السلاح الأوروبي
المنفوق سبباً في مزيد من الجروب بينهم .

وفي القرن السابع عشر ظهر العرب والمولنديون - بل والبريطانيون - ينافسون البرتغاليين . ومن أجل مقاومتهم نظم الملك فيليب الثالث إدارة هذه المستعمرات تحت إشراف نائب الملك في الهند لاسيما وقد بدأت تسهم بإرسال الرقيق إلى البرازيل .

ولمّا جاء البرتغاليين الذين قدموا إلى موزمبيق قدم أيضاً الجوان . وكانوا في أول أمرهم يمثلون شركات هندية بريطانية وكانت معيشتهم عند الساحل ، وتزوجوا الإفريقيات ودخل بعضهم إلى الداخل واشتغلوا بالتجارة .

وكان من أثر مساعدة البرتغاليين لسكان المونوموتابا أن أقطعهم ملكها الأراضي كما كان يفعل مع الزعماء وكانت لهم سلطة الإدارة على ما يمنح إليهم ولم يلبثوا أن تزوجوا الوطنيات وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا الجيوش التي كان ملك المونوموتابا يعتمد عليها في حروبهم فنشأت منهم طبقة أطلق عليها اسم Prazero أصبح الفرد منها يملك جميع الحقوق على مقاطعته . وزاد من عددهم أن اندفعت حكومة البرتغال تقطع أرضاً أيضاً إلى بعض المقيمين مقابل أن يدفعوا عشر ما يجمعونه من ضرائب ، وبذلك تسربت سلطة الزعماء الوطنيين إلى هذه الطبقة الجديدة، فأصبحوا أكبر قوة في شرق إفريقيا من البرتغاليين ، قادرين على أن يخضعوا ملوك المونوموتابا، بل يخضعوا الحكام البرتغاليين لإرادتهم . وكانت حصونهم التي بنوها موضع إعجاب كل من رآها في القرن السابع عشر إذ كانت تحوي أكثر الآثار رفاهية ويقوم على خدمتهم طوائف من العبيد السود .

ولما كان أكثر هؤلاء البرازيرو قد أصبحوا بعدجيل واحد خلاسين ، حتمت الحكومة أن تورث المقاطعة إلى أكبر البنات على أن تزوج برتغالياً وبذلك عادت الأرض إلى البرتغاليين . ولكن بعد لشبونة جعل القانون جبراً على ورق لاسيما وقد بدت الحياة قاسية لكثير من البرتغاليات اللائي استقدماتهن الحكومة ليتزوجن الرجال هناك . وكان تشديد الحكومة في تنفيذ القانون يؤدي في بعض الأوقات إلى ترك الأرض بوراً ، وكثيراً ما تقرب الحكام إلى هؤلاء البرازيرو واعتمدوا على جيوشهم ، فكانت إرادتهم هي القانون . وظل

هذا النظام سائداً إلى منتصف القرن التاسع عشر حين أخذت الحكومة في تعديله بعض الشيء ولكن دون جدوى .

وقد أنشئت مدينة تيتي Tete في منتصف القرن السادس عشر على بعد ٢٥٠ ميلاً إلى الداخل لتكون مركزاً لتجارة الذهب المستخرج من مانيكا وماشونا في الداخل ، كما أنشئت وكالة تجارية في كليمانى . وقد اهتم لورنزو ماركيزو في سنة ١٥٥٤ بعقد اتفاقات مع الزعماء جنوبي سوفالا من أجل تسهيل مجيء التجار لشراء الذهب والعاج . وكانت أوامر الحكومة تحتم عليهم عدم استعمال القوة في علاقاتهم مع الأهالي واحترام حقوقهم والعمل على كسب ودهم .

وارتقى العرش البرتغالي في سنة ١٥٦٨ الملك سباستيانو وداعبته أحلام إنشاء دولة مترامية الأطراف في هذا الجزء من إفريقيا برغم المعارضة التي لقيها من بعض رجال حاشيته حين أصروا على وجوب الاستمرار على سياسة مسالمة الأهالي من أجل التجارة السلمية . ولكنه أصر على وجوب تملك مناجم الذهب في الداخل وطرده التجار العرب وفتح حقل التبشير أمام البعثات الدينية ، فكان أن أرسلت حملة قوامها ألف رجل في سنة ١٥٦٩ بقيادة فرنسيسكو باريتو Francisco Barreto . وصادفت الحملة حظاً سيئاً منذ البداية لا سيما وقد بدأت سيرها في بداية فصل المطر فأضت عاماً كاملاً في صراع مع الوطنيين انتهى بالقضاء على جميع رجالها فيما عدا مائتي رجل عادوا يجررون أذيال الخيبة ، ومات باريتو صريع الحمى .

وعاد مساعده فرناندز أومم Fernandez Homem يقود حملة أخرى في سنة ١٥٧٤ وتمكن من الوصول في أرض مانيكا إلى نقطة قريبة من مدينة أمتالي Umtali الحالية حيث وجدوا عمليات استخراج الذهب تجري بنجاح ولكنه سرعان ما أيقن أن استخراجها لن يكون مربحاً ما لم تستعمل الآلات على نطاق واسع . ثم اتجه شمالاً إلى زمبيزي ثم إلى سينا حيث صمم على استخراج الفضة من مناجمها القديمة وإخراجها عن طريق تيتي ولكن الأمور لم تجر وفق أحلامهم . فترك مائتي رجل لحراستها وقفل راجعاً فهجم الأهالي على الحامية وأفتوها قبل أن يصل فرناندز إلى موزمبيق ، فكان

أن فقد التاج كل أمل في استثمار هذه الثروة واكتفى بدفع ضريبة معينة إلى ملوك هذه الممالك من أجل الاستمرار في التجارة . وكانت موزمبيق تستقبل كل ثلاث سنوات بعثة من موتوموتابا فتقدم لها كميات من الأقمشة القطنية والحرز كهدية دورية .

وفي سنة ١٦٠٨ هاجم الهولنديون حصن سان سباستيان . وكان تناقص التجارة برغم الحرية التي أعطيت للتجار سبباً في لجوء الحكومة في نهاية القرن السابع عشر إلى منح جزء من هذه المستعمرة إلى شركة برتغالية هي شركة شرق إفريقيا التجارية من أجل استثمارها بعد دفع جزء من الأرباح للحكومة إلا أن المشروع فشل قبل مرور عشرين سنة وانحلت الشركة .

وجاء المبشرون في أعقاب المستعمرين ، بعضهم من البرتغاليين وأغلبهم من الجوان . ونجحوا بعض الشيء إلا أن أغلبهم انصرف إلى تملك الأرض شأن البرازيرو ، واتجهوا إلى استغلال الأرض بوساطة الرقيق وانصرفوا عن التبشير حتى أن عدد الوطنيين المسيحيين لم يصل إلى أكثر من ألفين، بل كانوا في بعض الأوقات سبباً في كثير من النكبات حين حرضوا الحكومة على قيام الحملات الحربية من أجل الانتقام لمن مات منهم ، وكانت نتائج هذه الحملات فشلاً ذريعاً .

ولم يكن دور موزمبيق في تجارة الرقيق أقل من غيرها من المستعمرات البرتغالية إذ بدأت تزاوّل هذه التجارة على نطاق واسع خلال الاحتلال الهولندي لأنجولا ، ولكن هذه التجارة في موزمبيق لم تكن على النحو الذي نظمت عليه في أنجولا لأن البرازيرو كانوا أكبر من عوّق هذه التجارة من أجل مصلحتهم ، ولكن نقص تجارة الرقيق في أنجولا خلال القرن التاسع عشر عوضها نشاط موزمبيق ولم تنته هذه التجارة إلا في سنة ١٨٦٥ ولكن كثيرين من أهلها قدموا إلى الحكام الفرنسيين في جزائر يونيون وقومور من أجل العمل هنا كأجراء (مختارين) دون أن يكون في ذهابهم شيء من الاختيار .

وفي أثيوبيا ثار أحمد بن إبراهيم حاكم هرر والملقب بالإمام في وجه الإمبراطور لبنادنجل واستعان بالأتراك العثمانيين الذين كانوا قد نزلوا

بالموانئ الأثيوبية على البحر الأحمر فأمدوه بالمدافع والبنادق ، وكانت أسلحة حديثة بالنسبة لأثيوبيا .

وتمكن الثائر من تجميع القوة الإسلامية في شرق أثيوبيا والزحف بها بقصد الاستيلاء على كل أثيوبيا وبدأت قوة الجيوش الإمبراطورية أمام قواته ضئيلة إلى حد كبير ، فرأى الإمبراطور أن يستعين بالبرتغاليين الذين كانوا قد هزموا الأسطولين المتحالفين المصريين والبندي في موقعة ديو سنة ١٥٠٩ واستولوا على عدن في سنة ١٥١٣ واحتلوا قمران ودهلك ، كما عرفوا المدافع والبنادق . واستطاعوا أن يصلوا إلى الهند . فأرسل إليهم وفداً من شخصين هما : ماتيو الأرميني الذي كان يعمل في التجارة هناك ، وأمير أثيوبى وأرسل معهما هدية هي قطعة من الخشب قيل إنها من الصليب الأصلي الذي صلب عليه المسيح .

وفي خلال الرحلة مات الأمير الأثيوبى وأتم التاجر الرحلة وحده إلى الهند ليقابل البوكيرك نائب الملك في الهند ، ومن هناك أبحر إلى لشبونة .

وقد حمل هذا الوفد معه كتابين أولهما إلى ملك البرتغال يتضمن مشروع حلف يتكفل فيه ملك البرتغال بمساعدة أثيوبيا في حروبها بالذخيرة والرجال . وثانيهما إلى البابا كلمنت السابع يعترف فيه لبنا دنجل بتبعية الكنيسة الأثيوبية لكنيسة روما . فأعاد الملك الوفد إلى أثيوبيا ومعه وفد برتغالى مكون من سبعة عشر عضواً منهم الأسقف برمودز الذى عينه البابا بطريركاً على أثيوبيا . واستغرقت المفاوضات مدة طويلة ، والإمام أحمد يكتسح البلاد ، والإمبراطور يلح في طلب المساعدة ، وأرسل الأسقف برمودز إلى لشبونة ، وكان قبل سفره قد حمل الإمبراطور على إعلان تبعية كنيسته للكنيسة الغربية .

وفي لشبونة شرح الأسقف للملك جون الثالث سوء حال المسيحية في أثيوبيا وانهايار قوتهم أمام قوة الإمام أحمد . فأعطاه الملك خطاباً إلى نائبه في الهند يكلفه إرسال أسطول برتغالى مزوداً بأربعمائة وخمسين جندياً . ورحل برمودز إلى جوا فوصلها في سنة ١٥٣٩ وقدم الكتاب إلى جين جراسيا نائب الملك .

ولكن هذا مات وخلفه في منصبه دى جاما الذى كان معنياً بنشر النفوذ البرتغالى في الهند أكثر من أى شىء آخر ، ولذا تهاون في تنفيذ الأمر حتى سنة ١٥٤٠ ، وقد مات في خلال ذلك الملك لبنادنجل دون أن يرى أثراً لعروضه . وتولى العرش الإمبراطور جلاوديوس الذى صمم على سحق ثورة الإمام ولكنه ارتد إلى الغرب . وبينما هو يحاول تجديد قواته وصلت القوة البرتغالية مكونة من أربعمئة وخمسين جندياً برتغالياً يقودهم كرسنوفر دى جاما ومعهم برمودز وسرعان ما انضموا إلى جيوش الإمبراطور ولكنهم هزموا في المعركة الأولى وأسر قائدهم وفر الباقون . وكأن هذه الهزيمة قد شجعت الإمام أحمد على تكرار الهجوم . فهاجم بقوة كبيرة ركز فيها كل قوته ولكنه أصيب بهزيمة منكرة جعلت الإمبراطور يسرع بالهجوم ومعه قوات البرتغاليين في فبراير سنة ١٥٤٣ فانهارت القوة الإسلامية وقتل عدد كبير منهم واخترقت فصيلة برتغالية صفوفهم إلى حيث الإمام وأطلقوا عليه الرصاص وبذلك قضى على الثورة . وخيل للبرتغال أن قد خلصت لهم البلاد ولذا لم يكد الإمبراطور يعود إلى قصره عام ١٥٥٥ بعد انتصاره على القائد نور ابن أخت الإمام أحمد وخليفته حتى وجد بعثة برتغالية جديدة بقيادة رودريجز ومن بينها مبشران من الآباء اليسوعيين يحملان خطاباً من حاكم الهند ويطلبان فصل كنيسة أثيوبيا عن كنيسة مصر وتبعتها لكنيسة روما .

ولكن الإمبراطور الجديد رفض هذا الطلب ، فلجأ البرتغاليون إلى المراوغة في الوقت الذى اتصلوا فيه بأعداء الإمبراطور وشجعوهم بالسلاح ، ويبدو أن مساعدتهم لهؤلاء الثوار كانت واضحة إلى حد أن دعا الإمبراطور ميناس البطريك الكاثوليكي وأمره في لهجة قاسية أن يقف نشاطه ويترك البلاد . وعاد البرتغاليون يحاولون الولوج إلى أثيوبيا من جديد فأرسلوا إلى الملك سوسنيوس (١٦٠٧ - ١٦٣٢) بعثة جديدة . وكان الإمبراطور في نزاع مع الاكليروس والمطران المصرى فأبدى العطف على البعثة البرتغالية لاسيما وقد وجد في رئيس البعثة الأسقف بايز paez مثلاً لرجل الدين الصالح . واعتنق الإمبراطور المذهب الكاثوليكي سرّاً في سنة ١٦٢١ وجهر به في سنة ١٦٢٢ وأصدر مرسوماً جعل الكنيسة الأثيوبية تابعة لكنيسة روما .

وكان هذا الإجراء مسيئاً في قيام كثير من الثورات كان أشدها ثلاثاً قام بها أخوه وزوج ابنته وأمير آخر ، يؤيدهم رجال الدين الوطنيون وعلى رأسهم المطران المصري . وأخذ الإمبراطور في سحق هذه الثورات يؤيده البرتغاليون ، واستمرت الثورات مشتتة زهاء ست سنوات انقسمت البلاد خلالها إلى أكثر من معسكر ، فاقنع الملك بعقم المحاولة فتنازل عن العرش لولده فاسيلاداس الذي عمل على إعادة الهدوء إلى شعبه فكتب إلى البطريرك الكاثوليكي بأمره وقساوسته بترك البلاد . فكان لابد أن يخضع ، ولكنه حاول الاتصال بعم الإمبراطور الجديد يمينه بمساعدة جديدة من ملك البرتغال إن هو أعلن الثورة على ابن أخيه ، كما اتصل بالبحر نجش يوحنا ودفعه إلى الثورة ومناه بالمساعدة أيضاً حتى إذا أخفقت المحاولتان حاول ومن معه من اليسوعيين أن يختبئوا في البلاد في أثناء سيرهم إلى مصوع ليحاولوا الاتصال من جديد بمن يروا الاستعانة به . ولكن أخفقت كل هذه المحاولات برغم تكرارها ووصلوا إلى مصوع حيث قبض عليهم حاكمها التركي وباعهم إلى من نقلهم إلى سواكن حيث افتدوا بالمال .

وبينما كانت الأمور تجري على هذا النحو في قارة إفريقيا ، كانت هناك أمور على جانب كبير من الخطورة تجري على المسرح الأوروبي ، فقد قام الراهب المسيحي مارتن لوثر ليعارض البابا فيما أطلق عليه المؤرخون اسم صكوك الغفران . ولو أن هذه المعارضة التي أبدتها مارتن لوثر لم تكن شيئاً جديداً على المسيحية إلا أن شخصية لوثر القوية ، والطريقة التي أبدى بها هذه المعارضة على الصورة العلنية التي حدثت بها ، ثم الظروف السياسية التي كانت تعانيها أوروبا آنذاك ، تعاونت كلها على أن تخلق من هذه الحادثة البسيطة شيئاً عظيماً ، بل عظيماً جداً ، الأمر الذي أدى إلى نشر مذهب مسيحي جديد ينادى بنظريات جديدة ، أساسها عدم التسليم بسلطة البابا ، ثم حرية الفرد ، في تفسير الكتب الدينية المسيحية وفي إبداء الآراء الدينية التي يعتقد صحتها وعدم التقيد بأقوال الآباء أو سلطتهم في سن القوانين الكنسية أو سلطتهم في اتخاذ قرارات معينة على النحو الذي جرت عليه الأمور في المجامع المسيحية التي عقدت فيما بين القرنين الرابع والرابع عشر الميلاديين . ثم التخلص من سيطرة

اللغة اللاتينية وترجمة الإنجيل والصلوات والتفاسير إلى اللهجات المحلية . كل هذه الأشياء أدت إلى تطور في العقلية الأوروبية رأت الكنيسة الكاثوليكية أن تقابله بما سمي في التاريخ بحركة الإصلاح الكاثوليكي التي تمخضت عن نتائج كثيرة كان أظهرها قيام هذه الجماعات الدينية التي أخذت تتدخل في حياة المجتمع من ناحيته العامة والخاصة .

وإذا كان قد قدر لهذه الجماعات الكاثوليكية الناشئة أن تلعب دوراً إيجابياً في القارة الإفريقية خلال مرحلة الاستكشافات الجغرافية حين صحبت البعثات التبشيرية الحملات الكشفية والجيوش الغازية ، سواء في غرب القارة أو شرقها ، فقد قدر لها أيضاً ، أن تلعب جمعيات أخرى تنتمي إلى هذا المذهب الحديدي نفس الدور في القارة الإفريقية أيضاً ، وتحاول القيام بمثل الدور الذي قامت به الجمعيات الكاثوليكية في القرن السادس عشر وما تلاه . وقدر لهاتين القوتين أن تتصارعا في الميدان الإفريقي خلال القرن التاسع عشر وأن يكون لصراعهما أثر كبير في الحركة الاستعمارية الأوروبية خلال هذا القرن . بل قدر للقوات الاستعمارية أن تعتمد إلى حد كبير سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر على جهود هذه الجماعات التبشيرية لاسيما حين أُلقت عليها عبء القيام بالجهد التعليمي والصحي . كما قدر لهذه الجماعات أيضاً أن تعتمد على جهود الدول سواء في تأمين الطرق أو حفظ الأمن ، أو إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية كشق الطرق ومد السكك الحديدية من القيام برسالتها ولذا كان لازماً أن نتكلم عن هذا كله كي نمهد لما سيأتي بعد .

لم يكن لوثر أقل من إخوانه الرهبان الكاثوليك اعتقاداً في صحة مبادئ المسيحية أو عقيدتها ولكنه شبه الله بالصانع الماهر الذي يستطيع أن يعمل كل شيء بحسن . ولكن هذا العمل قد لا يكون حسناً إذا كانت الأداة التي يستعملها ليست صالحة كما لم يكن أقل منهم اعتقاداً في سلطة البابا . ولكنه لم يلبث أن ثار عليها حين رأى الوسيلة التي يلجأ إليها من أجل جمع المال للكنيسة القديس بطرس . ورأى الناس يعتقدون أن في يد البابا كنزاً لا ينفد من بركات الله والصالحين والقديسين في قدرته أن ينفق منه على المؤمنين الأتقياء . والغفران لا يتم إلا بالتوبة والإقلاع عن ارتكاب المعاصي ولكن صكوك

الغفران تشجع على لوثكها ، وشراء صكوك الغفران مثلث للأرواح التي من واجبه تخليصها وتطهيرها ، ومن أجل هذه الثورة عده البابا صاحب هرطقة يجب القضاء عليها ، فكتب إلى الإمبراطور شارل الخامس أن يحاكمه ففض لوتر المثل أمام المجمع الذي دعاه إليه ، ومن ثم أصبحت الثورة ثورتين : ثورة على السلطة الدينية ، وثورة على السلطة المدنية . ولكن الأمراء الألمان رأوا سواء في الثورة الأولى أو الثانية أملاً يستفيدون منه فنصره أمير سكسوني . وشجعت ثورة لوتر غيره من أمثال كلفن ولكنه وجد أيضاً فيما كانت تتمتع به مدينته جنيف من حرية مجالاً لدعوته فذهب إليها ورأى أهلها في حريته انتصاراً لحريتها فاعتنقوا مذهبه كما اعتنقه بعض أهل فرنسا وهم الذين حملوا فيما بعد اسم الهجونوت . ولم تكن معارضة كل من لوتر وكلفن سواء لسلطة البابا أو الإمبراطور بأقل من معارضة زونجلي الذي ظهر في سويسرا في نفس الوقت وكان لهذه الآراء الجديدة أثرها في خلخلة سلطة البابا وشعور الكاثوليك أنهم في حاجة إلى التجديد طالما أن هذه الآراء تجد تأييداً من كثير من الناس .

وإذا كان الملوك والأباطرة قد عولوا على الدفاع عن سلطة البابا وسلطتهم ، كما حدث في فرنسا وأسبانيا والبرتغال ، فقد كان هناك ملوك آخرون كالإنجليترا والسويد وأمراء ألمانيا ، رأوا وجوب الدفاع عن هذا المذهب الجديد . ودارت الاضطهادات الدينية في كل بلاد أوروبا وكان من أثر ذلك قيام بل اشتداد حركة الهجرة إلى أمريكا من أجل التمتع بالحرية الدينية فكان أن احتضنت هذه الأرض الجديدة جدوع الهارين الذين تعاهدوا هناك على أن تكون حرية الفرد في اعتناق ما يشاء من الآراء أساساً لهذا المجتمع الجديد الذي عولوا على بنائه . هذا إلى أن لوتر رأى أن أفضل وسيلة لكسب الأنصار ترجمة الكتب المقدسة ونشر آرائه باللغات الوطنية كي تكون أقرب إلى فهم الجماهير من اللغة اللاتينية التي كانوا يرددون عباراتها دون فهم . ومن ذلك كانت هذه الترجمة اتجاهاً جديداً نحو مزيد من الحرية لا في الفهم فحسب ، بل في العمل أيضاً . فبين سنتي ١٥٣٤ و ١٥٨٤ أخرجت المطابع آلاف النسخ من الأناجيل المترجمة التي وضعت في أيدي الناس من الرجال والنساء واستطاعوا جميعاً أن يقفوا في مواجهة العلماء الدينيين يقارعونهم ويناقشونهم فيما يبدون

من الآراء . ومن ثمّ لم تأت نهاية القرن السادس عشر حتى تأيد مبدأ الحرية الفردية في اعتناق الآراء ، بل والعمل . كما تأيد مبدأ قيام الكنائس المحلية وحريتها في العمل أيضاً . وبعد أن كان الفرد ، كما كانت الكنيسة مرتبطة بأبرشية خاصة وأسقف خاص ، تحرر الفرد كما تحررت الكنيسة من هذا السلطان لتكسب حرية العمل المستقل لمصلحتها الخاصة ، وأصبح الفرد ، كما أصبحت كل كنيسة حرة في خدمة المجتمع بالطريقة التي تراها لاعتن طريق هيئة خاصة أوفى نطاق طبقوس معينة .

وكان من أثر الانتشار الذي لقيته هذه الآراء الجديدة أن عازمت الكاثوليكية على تجديد نفسها وظهرت هذه النزعة مبكرة وقوية في أسبانيا ، فكان أن ألف اجناتيموس ليولا طائفة الجزويت في سنة ١٥٤٠ . وفق نظام القديس دومنيكان . وهم وإن لم يكن لهم في أول الأمر زى خاص يميزهم أو عمل ديني خاص يقومون به ، إلا أنهم اعتقدوا بوجوب الطاعة العمياء لرؤسائهم أستخدموهم فيما يريدون من الأغراض . وجأهروا بآرائهم في كل البلاد والأوساط حتى التي كانت تعاديهم ، وبدعوا يبذلون الجهد الصادق لامن أجل استعادة الذين فقدتهم الكاثوليكية بل في جذب كثيرين من خارجها ليدخلوا إلى حظيرتها ، فحملوا المسيحية إلى الصين والهند واليابان وكل ما استطاعوا أن يذهبوا إليه . فإذا كان الميدان الإفريقي قد فتح في نفس الوقت الذي ظهروا فيه ، رأوا فيها باباً لا يترددون في ولوجه . فصحبت الحملات الكشفية الكثيرين منهم ، وقد رأينا ماذا فعلوا في الكونغو وماذا فعلوا في أثيوبيا وكانوا يرون في التعليم الوسيلة المثلى لنشر مبادئهم وخدمة المجتمع . فلم يمض قرن ونصف قرن على تأسيس هذه الجماعة حتى كان لها ما ينيف على سبعمئة مدرسة تقدم إلى الشعب بالمجان أحسن صنوف التعليم في وقت كان فيه التعليم نادراً وغالى التكاليف . وعلى مثال هذه الجماعات نشأت جماعات لا تقل عنها حماسة مثل الفرنسيسكان والكابوشان والرهبان البيض وغيرهم ، اتجهت كلها تعمل في جميع الميادين لأجل خدمة الدين .

ومن أجل التخلص من سلطة البابا نشأت الكنيسة الأنجليكانية في إنجلترا بإرشاد الدولة وتعريضها فكانت عاملاً جديداً من عوامل الكفاح المسيحي حتى إذا بدأت إنجلترا تتطلع إلى قارة إفريقيا عملت معها الكنيسة الأنجليكانية جنباً إلى جنب ، بل سبقتها في كثير من الميادين .

مراجع الباب الأول

ابن جبير : رحلة ابن جبير ؛ تحقيق حسين نصار ؛
القاهرة ١٩٥٩ .

الحيمى حسن بن أحمد الحيمى : سيرة الحبشة ؛ تحقيق مراد كامل ؛ القاهرة
١٩٥٨ .

زاهر رياض : جنوب إفريقيا القاهرة ١٩٦١ .

سليم حسن وعمر الإسكندري : تاريخ أوروبا الحديث ، القاهرة ، غير
مؤرخ .

سونيا هاو : فى طاب التوابل ؛ ترجمة محمد عزيز رفعت ؛
القاهرة ١٩٥٧ .

الشاطر بوصيلي : دويلات عربية على الشاطئ الإفريقى ؛
مجلة نهضة إفريقيا ؛ العدد ١٠ .

Bovil :	The Golden Trade of the Moors. .
Budge :	History of Ethiopia .
Duffy , James :	Portugal in Africa .
Davies :	An Outline History of the World .
Grant :	A History of Europe .
Cambridge :	Modern History , Vol . 1 .
Harmsworth :	Universal History , Vol . VI . .

الباب الثاني

عصر تجارة الرقيق

عصر تجارة الرقيق

كان الوصول إلى الهند هو الهدف الأول من حركة الاستكشافات التي قامت بها البرتغال ، إلى جانب أهداف أخرى ، مثل الوصول إلى أرض القس حنا ، والتبشير بالمسيحية ثم الوصول إلى موارد الثروة الإفريقية من أجل الاتجار بها . ولذا اقترنت كل المجهودات الكشفية - بعد أن اختفى هدف الوصول إلى أرض القس حنا من جراء طول الرحلة دون أن يظهر أن هذا الأمل قريب التحقيق - بإرسال البعثات الدينية ، كما اقترنت بإنشاء المراكز التجارية والحصون التي تحرسها الحاميات المسلحة . وقد رأينا كيف بدأت الدوة بإنشاء هذه المراكز في كل ما يستكشف من الأرض أولاً بأول . فدفع البرتغاليون إلى الهجرة إلى جزر ماديرا . كما أنشئت حصون أرجويم وستياجو وسان جورج دي مينا وسان توما في الغرب ، كما أنشئ حصن يسوع في مباسا ثم حصون أخرى في سوفالا وموزمبيق . وبادل القادمون الأهالي ما كان معهم بما جلبوه من أقمشة قطنية وخرز وأسلحة وذخيرة . وكان الذهب أكبر ما يغريهم . وقد رأينا كيف حاولوا الوصول إلى مناجمه في الداخل في إقليم زمبا فكان نصيبهم الفشل . وكان وصولهم إلى رأس الرجاء الصالح قبل أن يؤذن القرن الخامس عشر بالانتهاء . ولكنهم نجحوا في الوصول إلى الهند وتحدوا المصريين والبنادقة . وتغلبوا عليهم ولم تكن الحلقة الأولى من القرن السادس عشر قد تمت بعد .

في هذه الفترة كانت أسبانيا هي الأخرى تجهز من أجل مشروع الوصول إلى الهند عن طريق الغرب ، فأبحر كولمبوس في الثالث من أغسطس سنة ١٤٩٢ ، فوصل إلى جزر الهند الغربية في أكتوبر ونزل إلى الشاطئ ، ورفع العلم الأسباني وهو يعتقد أنه وصل إلى الهند . وتكررت رحلاته واكتشف أكثر من جزيرة ، كما كشف شاطئ البرازيل الشرقي في سنة ١٤٩٩ .

وواصلت أسبانيا الكشف بعد كولمبوس فكتشفت الشواطئ الشمالية

لأمريكا الجنوبية . وخرج في الوقت نفسه بدرو الفارز يبغي الوصول إلى الهند فطوحت به الرياح إلى شاطئ البرازيل الشرقي وأعلن تبعية هذا الجزء لملك البرتغال بعد أن أقام عليه صليباً . وفي شهر مايو سنة ١٥٠٠ أرسل الملك من يدعى أمريجو فسبوتشي لاكتشاف المنطقة .

ولم تلت ثروة هذه المنطقة الحديد أنظار المستكشفين ففضلوا عليها الهند ولذا لم تحاول السفن البرتغالية أن تقصدها مرة أخرى وظل هذا التجاهل مدة ثلاثين سنة . بينما قصدها الأسبان والفرنسيون .

وكان طبعياً أن ينشأ الخلاف بين الأسبان والبرتغال على هذه الأرض الحديدية وكادت الحرب أن تنشب لولا أن احتكما إلى البابا اسكندر السادس فحسم النزاع بينهما في سنة ١٤٩٣ حين رسم خطاً وهمياً بين القطبين على بعد ١١١٠ من الأميال غربى جزائر ازورس ، يكون ما يقع شرقه للبرتغال وما يقع غربه لأسبانيا ، فكانت البرازيل من نصيب البرتغال . وكان طبعياً أن تعود البرتغال إلى استغلال هذه الأملاك ، فإهمالها معناه ضياعها من يدها فجعلتها منى للمحكوم عليهم من المجرمين . ولكن ازدياد هجرة البرتغاليين دفعت الملك جون الثالث إلى أن يقيم حكومة هناك ، فأقام لها حاكماً عاماً وقسمت البلاد إلى أقسام Capitancy فمنح قسم منها إلى بعض الأشخاص الراغبين في الإقامة هناك على أن تكون سلطتهم مطلقة في إدارة ما يمنحون من أقسام . وكان كل قسم يمتد حوالى خمسين عقدة على طول الشاطئ والحدود بينها غير واضحة بل ترك أمر تحديدها إليهم . وكانت أول مقاطعة وهبت هي منطقة سان بولو الحالية التي أعطيت إلى Martin Affonso الذى بدأ يكشف المنطقة فوصل إلى مصب اللابلاتا . وعقد أكثر من معاهدة من السكان الأصليين وأدخل زراعة قصب السكر كما جلب المواشى من جزر ماديرا . وتبعه غيره من الضباط والمهاجرين من أمثال بدرو لويز دى سوسا الذى قسم إقطاعه إلى أجزاء وهب بعضها إلى آخرين ، ثم بدرو دى كامبو تورينهو . وكان معظم هؤلاء قد قدموا من الهند ولذا كانوا طغاة مستبدين مع من سكن إقطاعاتهم سواء من الوطنيين أو الأجانب . وقاوم الوطنيون هذه المحاولات ، مما نتج عنه بعض الاضطراب ولذا فضل البرتغاليون الذين هاجروا إليها

ترك البلاد والعودة إلى الوطن . ولكن الضيق الاقتصادي أعادهم كما أعاد غيرهم ، فأنشئت أول وكالة تجارية في Parnamboco حيث عاش فيها سبعون رجلاً تولوا أمر الدفاع عن أنفسهم ، فلما اشتدت هجمات الأهالي عليهم طلبوا الفوث من الحكومة ، فأرسلت إليهم حملة قوامها ٩٠٠ رجل منهم ١١٣ فارساً في عشر سفن غرق بعضها وسبح ركابها إلى أقرب مكان إلى الشاطئ .

وحولت مثل هذه المحاولة عند مصب اللابلاتا حيث أقيمت بعض المهاجر في سنة ١٥٣١ ، وجذبت إليها بعض رعوس الأموال بعد أن زودت بوسائل الدفاع بسبب وجود بعض القبائل المعادية . ومن أجل زيادة اطمئنان المهاجرين اهتمت الحكومة بتعيين حاكم عام منحه جميع السلطات كما جعل له مدير للمالية ، وشجع الأهالي على إقامة المدن ومنحوا حقوق البلديات ، هذا في الوقت الذي أخذ فيه الوطنيون يفدون إليهم ليتعلموا منهم . بل ويسعى البرتغاليون إلى نسايتهم يتزوجونهن ، وبدئ باستغلال الأرض في زراعة قصب السكر في سنة ١٥٥٠ ، وشجعت الحكومة بعض النبيلات اليتيمات على السفر إلى هناك من أجل أن يتزوجن من كبار المتوطنين ، كما أرسلت إليهم البعثات التبشيرية من الجزويت حيث باشروا فتح المدارس وتعليم الأبناء الوطنيين .

واهتم البريطانيون بالدنيا الجديدة كذلك لاسيما وقد رأوا السفن الأسبانية تعود منها محملة بكل ما يغري . وهم وإن اكتفوا أولاً بمهاجمة السفن الأسبانية والاستيلاء على ما بها إلا أنهم سرعان ما وصلوا إلى الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية حين حاول السير ولتر إلى تأسيس أول مستعمرة بريطانية أطلق عليها اسم فرجينيا ، إشارة إلى الملكة اليزابيث . ثم نال عهداً من الملك جيمس الأول بإنشائها وامتلاكها ، فوصلت إلى مصب نهر جيمس في الرابع والعشرين من مايو سنة ١٦٠٧ ثلاث سفن صغيرة عليها بضع عشرات من المغامرين الذين جاءوا ليعثوا عن الذهب والثروة العاجلة كما فعل غيرهم في أماكن عديدة . وكان هؤلاء مبعوثي شركة فرجينيا التجارية التي رمت إلى الربح من وراء هذه المغامرة ، فكانوا طليعة من قدم من البريطانيين لغرض استكشاف

الأرض واختبار مدى صلاحيتها لسكنى مواطنيهم على أن يعملوا لبناء البيوت وتعميد الطرق وإنشاء الكنائس وحملوا معهم عهداً وقعه الملك شارل على أن تظل حقوقهم مكفولة كإنجليز يتمتعون بجميع الحريات والامتيازات التي يتمتع بها كل من سكن جزءاً من ممتلكات التاج البريطاني ، ولم يكده هؤلاء يصلون حتى بدءوا بتمهيد الأرض وزراعتها كما تعلموا من الوطنيين كيف يزرعون الذرة وكيف يستخدمونها وكيف يصيدون السمك .

واستمرت الهجرة بعد ذلك ، لامن إنجلترا فحسب ، بل من دول أوروبا ، لاسيما الغربية منها . ولا شك أن أغلبهم كان من نهازي الفرص ، كما جاء معهم المجرمون والمتشردون .

واتجه الأسبان أيضاً إلى جزائر الهند الغربية واستقروا واشتغلوا بالزراعة ، وكانت زراعة الدخان وقصب السكر أكثر ما أثار اهتمامهم . والحق أن هؤلاء الأسبان كانوا أول من حاولوا استغلال ما وقع بأيديهم من الأراضي الأسبانية بزراعة القصب ، ولكنهم شعروا أنهم في احتياج إلى الأيدي العاملة في الوقت الذي تنبّهت فيه البرتغال إلى أهمية استغلال الإفريقيين في هذه الأرض الجديدة ، فسرعان ما عقد الاتفاق بينهما على أن تمون البرتغال الممتلكات الأسبانية في الدنيا الجديدة بأعداد من رقيق إفريقيا . فوصلت أول شحنة من عبيد ساحل غانا إلى هايتي في سنة ١٥١٠ ، كما وصلت أول شحنة منهم إلى كوبا في سنة ١٥٢١ . وقد لقي استيراد العبيد على هذه الصورة سخط رجال الدين من الأسبان منذ اللحظة الأولى . فبدأ أسقف المكسيك Las Casas حملته على ما شاب معاملة هؤلاء الرقيق من قسوة بالغة ، وكان ذلك في سنة ١٥١٤ ولكن ذلك لم يكن يمنع العمل من أن يسير في طريقه ، فلم يمض نصف قرن على الشحنة الأولى حتى كان عدد العبيد الإفريقيين في الأملاك الأسبانية في الأرض الجديدة قد وصل إلى أكثر من أربعين ألفاً ، كما بدأ البرتغاليون يوجهون مثل هذا النشاط إلى أملاكهم في البرازيل فاستغل ساحل غانا وساحل أنجولا من أجل جلب العدد الكبير الذي تحتاج إليه أرض البرازيل . فمنذ أن أقيمت بها الحكومة النظامية أيام الملك جون الثالث وقسمت البلاد إلى أجزائها الجديدة ، عمل حكام هذه الأجزاء على

استغلال أرضها، لاسيما وقد حصل هؤلاء الحكام على حق توريث ما حصلوا عليه إذا أحسنوا استغلاله، ولذا كان إقليم برنمبوكو أول من استقبل العبيد الإفريقيين وأكثر من شرائهم حتى وصل عددهم في سنة ١٥٨٥ إلى عشرة آلاف رقيق. وحتى قرابة نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال وحدها هي التي تمون كلاً من الأملاك البرتغالية والأسبانية بالرقيق حتى لقد اعتمدت حياتها الاقتصادية على أرباح هذه التجارة.

وكانت وسيلة البرتغاليين في الحصول على الرقيق هي أن يحصل أحد الناس - كما فعل فرناو جوميز في سنة ١٤٦٢ - على عقد باحتكار تجارة جزء من الشاطئ لمدة معينة لقاء مبلغ يدفع مقدماً، على أن يقوم في الوقت نفسه بنفقات استكشاف منطقة ساحلية أخرى تجاوره (١). فكان أول ما يعمل به صاحب العقد أن يبنى الحصن حيث تقيم حامية مسلحة، ثم يبدأ بالاتصال بالأهالي ليقدموا له ما يشاء من العبيد بعد أن يبيع لهم السلاح الحديث والذخيرة كما يبيع لهم الأقمشة القطنية والخرز مقابل الذهب. وكان فرناو جوميز هذا هو الذي أعطى اسم ساحل الذهب لجزء من ساحل غانا حين رأى كثرة مقادير الذهب التي يجلبها الأهالي من الداخل. وكانت الحكومة تلجأ أيضاً إلى احتكار التجارة في منطقة ما، كما فعلت في ساحل غانا، عندما بدأت ببناء حصن عند مصب نهر برا Pra فبدأت هي الأخرى ببناء الحصن، وشحنت إلى هناك فعلاً جميع الإمكانات التي تساعد على إتمام هذا الغرض، وسافر معها مائة من المهندسين والعمال. وقد أحسن الأهالي استقبال هؤلاء القادمين لما رأوا من فرص الاستفادة بهم. وبدأت المفاوضات بينهم من أجل استئجار المكان الذي يصلح لإقامة الحصن. كما بدأت المفاوضات من أجل التفاهم على مواد التجارة وكيفية تبادلها. ولم تلبث المفاوضات - التي شابها كثير من التهديد والوعود - أن كملت بالنجاح. فلما قام الحصن أعيدت السفن إلى البرتغال لتأتي بمزيد من المهمات وشحنت السفن بما يفوق حمولتها

(١) حصل فرناو جوميز على عقد باحتكار تجارة غينيا لمدة خمس سنوات مقابل خمسمائة من الدوكات سنوياً، مع وعد باكتشاف مائة عقدة على الشاطئ كل عام. وكان لهذا العقد أثره إذ لم تلبث السفن أن وصلت إلى ما نسميه في الوقت الحاضر بجمهورية غانا.

من الذهب والعبيد . وكان هذا بدء تجارة الرقيق في هذا الجزء من إفريقيا (جمهورية غانا الحالية) ، ولما انتهى بناء الحصن منح حق البلديات وكان هذا هو حصن سان جورج دي مينا . وإلى جانبه أقيمت بضعة حصون صغيرة في أكسيم Axim وشاما Shama وأكرا Accra .

وكانت الحالة الاجتماعية لسكان إفريقيا تساعد على قيام هذا النوع من التجارة إذ لم تكن قد نجحت بعد في الوصول إلى مرتبة الدول المتحدة ذات الحكومة صاحبة النفوذ ، بل كانت قبائل تتكلم لغات مختلفة يسيطر عليها اقتصادها الوطني القائم على الزراعة البدائية أو الرعى . وإذا كانت قد نجحت في بعض الأوقات في إقامة نوع من الحكومات كما كان الحال في الكونغو أو عند ساحل الذهب ، فقد كانت ممالك اتحادية تقوم على خضوع عدد من القبائل الضعيفة لإحدى القبائل القوية بعد هزيمتها في الحرب ، على أن تقوم هذه القبائل الضعيفة بتقديم ضرائب دورية ، وجزء من أبنائها ينضمون إلى الجيش في وقت الحرب ، وغالباً ما كان الرقيق يكون جزءاً من هذه الضريبة من أجل العمل في استخراج الذهب أو قطع الملح أو تمهيد الأرض الزراعية أو الرعى . وكثيراً ما كانت الحروب تقوم بين هذه المجموعة من القبائل من أجل الاستيلاء على قطعة من الأرض ترى إحدى القبائل ضرورتها لها . فقد كانت الزراعة البدائية تشجع على الإغارة حين تقل خصوبة الأرض وترغب القبيلة في الانتقال من موضعها إلى موضع جديد لم يستغل بعد ، أو تركه بوراً لمدة طويلة . فكان الاسترقاق هو النتيجة الطبيعية لهذه الحروب . فلما جاء الأوروبيون واستقروا ومعهم السلاح الذي لم يعرفه الإفريقيون بعد ، رغبت القبائل القوية في الاستفادة من هذا القادم الجديد . وكان هذا سرّاً الاستقبال الودي الذي لقيه الأوروبيون أول قدومهم ، وكان السلاح أول ما طلبته القبائل من أجل سهولة الانتصار على أعدائهم . ولم تلبث كثرة الحروب أن أدت إلى مزيد من الرقيق الذي كان هذا القادم الأوروبي الجديد يرغب في شرائه .

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن وجود الأوروبي عند الساحل ووجود هذا السلاح الجديد في أيديهم ، كان عاملاً مشجعاً للقبائل القوية على أن تمنع

في جيروتها فيزداد تسلطها على القبائل الأخرى ، كما تزداد رغبتها في شن الغارات على أعدائها من أجل الحصول على مزيد من الرقيق الذي يطلبه هؤلاء الأوروبيون القادمون .

وإذا جاز لنا أن نسمي عصورنا التاريخية بعصر البخار أو عصر الكهرباء أو عصر الذرة لسيادة قوة مؤثرة عملت على تغيير الحياة الاجتماعية للجنس البشري ، فقد جاز للإفريقيين أن يسموا القرن السادس عشر وما بعده بعصر البنادق . لأنها كانت القوة التي قلبت حياة الإفريقيين رأساً على عقب ، فإن مملكة الأشانتي مثلاً رأت أن اتصالها بالأوروبيين لا يتم إلا عن طريق الوسطاء ، أي تلك القبائل التي تسكن فيما بين منطقة الأشانتي والساحل حيث الأوروبيون ، فتاقت إلى مهاجمة هذه القبائل وإخضاعها لها كي يكون اتصالها بالأوروبيين مباشرة . وكان من الطبيعي أن تتحد هذه القبائل لمقاومة هذا الاتجاه ، ولكن الذي حدث لم يكن كذلك ، بل أسرعت الفرقة إلى البيوت المملوكة تنتهز الفرصة المواتية لأجل تحقيق الأغراض الخاصة ، ففترقت هذه البيوت المملوكة إلى أحزاب تتنازع ويحاول بعضها التقرب إلى الأشانتي القوية المنتصرة . ويحاول آخرون الاحتفاظ باستقلالهم . بينما تحاول أحزاب ثالثة التقرب إلى الأوروبيين وطلب المساعدة منهم . فكأن وجود الأوروبيين ووجود السلاح الممتاز في أيديهم هو الذي غير أوضاع مجتمع إفريقي مرت عليه قرون لم يتغير ، بل انقلب هذا المجتمع رأساً على عقب وانهارت المثل التي كان يتمسك بها من أجل أهداف خلقتها هذه الحالة الجديدة .

ومن الإنصاف أن نذكر أن هؤلاء التجار الأوروبيين أو أفراد الحامية التي عاشت في الحصون لم يحاولوا مطلقاً تصيد العبيد . بل غالباً ما كانوا يقتصرون في معيشتهم على منطقة صغيرة حول الحصن ، لاتتعدى مرمى البنادق . إذ كانوا يتصورون العداء بينهم وبين هذه القبائل الإفريقية . وقد يقوم قائد الحصن بزيارة رئيس القبيلة أو الدولة إذا كان مركزه قريباً . وكان الأمر يجري بينهم وبين القبائل المتاجرة معهم على مجرد انتظار وصول قافلة التجارة من الداخل بما تحمل ، حتى إذا تمت الصفقة تبادل الفريقان ما اتفقا عليه فيقوم الأوروبيون بتخزين البضاعة في الحصن أوفى الوكالة التجارية

التي غالباً ما تكون في حدود الحصن حتى تقدم المراكب لتحمل حمولتها إلى حيث تعاقدوا على توريدها . وتذكر لنا المصادر أن أكثر ما أقبل زعماء القبائل على اقتنائه من البضائع الأوروبية كان البنادق والذخيرة والكحول .

وتصل قافلة الرقيق إلى الساحل سيراً على الأقدام مكونة من الرجال والنساء والأولاد ، ولكن الرجال كانوا يكونون الغالبية العظمى . وكانوا يربطون بالحبال كل اثنين معاً ويمتد خط الرقيق إلى عدة مئات من الأمتار ، وكل صفين متتابعين أو أكثر يجمعهم Slave Stick وهو عمود كبير من الخشب يربط إلى أعناق الرقيق متتابعين . وقد تطلق أيديهم ليتاح لهم أن يحملوا على رؤوسهم مئوّناتهم أو التجارة الأخرى التي تسير معهم . ووراء كل جماعة فرد أو أكثر يشرف على سيرهم ويده سوط لا يتوانى عن أن يضرب به في قسوة بالغة ظهر من يتوانى عن السير . وكان الضعفاء يسقطون إعياء فيُقتلون أو يُتركون ليلقوا مصرعهم . وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطرق التي سلكها هؤلاء التعساء حتى القرن التاسع عشر .

وكانت وسيلة البرتغاليين في تجارة الرقيق أن تتكون الشركة التي يكون عمادها أحد الأشراف الذي يستطيع السفر أولاً إلى الأملاك الأسبانية في الدنيا الجديدة ، أو يستطيع الاتصال بأحد الأشراف الأسبان في أسبانيا ، حيث يحصل منه على عقد بتوريد عدد من الرقيق ، حتى إذا نجح في ذلك أسرع إلى البلاط البرتغالي ليحصل على مرسوم باحتكار التجارة في منطقة ما من الساحل الإفريقي ، وغالباً ما كان ينجح في مسعاه من طريق قرابته لأحد رجال البلاط ، أو من طريق دفع مقدم كبير لهذا العقد ، أو من طريق الرشوة ، وكثيراً ما كان للنساء دور في هذا الشأن . وإذا ما انتهى الأمر معه إلى ما يريد أسرع بإرسال عدد من السفن إلى المنطقة التي أرادها ، فيبدأ ببناء الحصن ويستخدم عدداً من العاطلين وقطاع الطريق والمجرمين البرتغاليين ويتعاقد معهم على أن يعملوا هناك كحامية للحصن .

ولم تكن مهمة البرتغاليين ، برغم إتمامها على هذه الصورة ، هينة بالقدر الذي تتصوره أو يتصوره رجالها . فالحامية البرتغالية التي تستقر في هذه

الحصون . كان أفرادها يميلون بحكم نشأتهم إلى العزك . كما كان أفرادها يعتمدون سواء في ذخيرتهم أو مئونتهم على ما كان يأتيهم من البرتغال ، كما كانت مصاريقها على عاتق التجارة التي لا بد أن دخلها كان قليلاً في أول الأمر ، لاسيما وأن المعاهدات التي عقدت بينهم وبين الزعماء الإفريقيين لا تبيح لهم سيطرة كاملة عليهم . هذا إلى أن الحماية لم تكن تخرج من الحصن حيث لم تكن تستطيع فرض سلطتها إلى أبعد من مرمى بنادقها فكان أفرادها شبه مسجونين في الحصن ودائرتهم .

هذا إلى أننا نعرف أن الوصول إلى الهند كان الهدف الأكبر للبرتغال . فلما وصلوا إليها واستقرت أحوالهم هناك في السنين الأولى من القرن السادس عشر ، تركز اهتمامهم على هذا القطر . فأصبح الميدان الإفريقي ميداناً ثانوياً لاسيما وقد بدت أسواق الهند أوفر ثروة . ولذا نستطيع أن نقول إن النشاط البرتغالي لم يتركز في ساحل غانا إلا ريثما اكتُشف حقل النشاط الهندي . ولذا أصبحت التقارير تترى من غرب إفريقيا منبهة عن سوء الأحوال وتمرد الحاميات بسبب إهمال الحكومة لشئون هذا الركن . ولابد أن الحكومة قد حاولت الإصلاح ، إلا أن هذه المحاولات لم تجد . فلم يأت مطلع القرن السابع عشر حتى غدا ساحل غانا في نظر الحكومة البرتغالية مهملاً ولكن بعد أن بلغ عدد الرقيق الإفريقي الذي نقله البرتغاليون وحدهم إلى أمريكا تسعمائة ألف رقيق . أي بنسبة ثلاثة عشر ألفاً كل عام في المدة بين ١٥٣٠ و ١٦٠٠ . وكانت ثغور أرجويم عند مصب نهر جامبيا ، والمينا ، وسان جورج دي مينا في ساحل الذهب ، ثم جزيرة ساو توما أمام مصب النيجر ، أهم مصادرها . ولكن نشاط التجار لم يلبث أن امتد إلى الكونغو ثم إلى أنجولا وبعد حين إلى موزمبيق في الشرق . فقد بُني حصن صوفالا على أثر رحلة فرنسيسكو دي الميدا إلى هناك في سنة ١٥٠٥ ، وأصبحت ممباسا وكلوة داخلتين في اختصاصه . وإذا كان التجار العرب قد سيطروا على هذه المدن الساحلية واحتكروا تجارتها ، فقد رأينا كيف عمل البرتغاليون على طرد هؤلاء العرب ماوسعهم ذلك . وفي الكونغو لم تكد تمر ثلاثون سنة على وصول كاو إلى مصب النهر حتى كان الملك إيمانويل يصدر تعليماته إلى رسله هناك :

« إنه برغم الهدف الرئيسي الذى هو خدمة الله ومتعة الملك : اشرحوا لملك الكونغو كما لو كنتم تتحدثون باسمى ما يجب عليه أن يقوم به ليملأ سفننا بالعبيد والنحاس والملح » .

وقد أقيم حصن لوانده فى سنة ١٥٧٦ وحصن بنجويلا فى سنة ١٦١٧ ، وأصبحت مهمتهما تلقى رسائل العبيد التى تصلهما من الداخل من طريق الأمراء المحاربين من أجل نقلهم إلى البرازيل . وفى هذه الحصون يقوم البرتغاليون بتقسيم هذه الرسائل إلى أنواعها المختلفة طبقاً لأحجامهم وأوزانهم وطباعهم ، وكانت حكومة أنجولا التى أقيمت هناك تشرف على (استتباب الأمن) وتحصل على ضريبة خاصة عن كل رأس ، علاوة على الضريبة التى يحصل عليها المبشرون لقاء تعמיד هؤلاء المرحلين . وقد حملت السفن البرتغالية إلى أمريكا الملايين من هؤلاء العبيد وليس فى استطاعة أحد الوصول إلى رقم صحيح لعددهم ، وإن كان أحد المؤرخين البرتغاليين قد قدره برقم إجمالى قدره مليونان وثلثمائة وتسعة وثمانون ألفاً من ميناء أنجولا وحدها فيما بين سنتي ١٤٨٦ و ١٦٤١ أى بمعدل تسعة آلاف من العبيد كل عام . وكانت هناك ثلاث طرق تتبعها سفن الرقيق فى المحيط الأطلسي ، أولها الطريق الشمالى الذى يتجه إلى الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية ، والثانى وهو الأوسط الذى يتجه إلى جزر الهند الغربية ، ثم الجنوبى الذى يتجه إلى ساحل البرازيل الشرقى .

وكانت السفن المهيأة لاستقبال الرقيق قد بنيت على وضع خاص ، فقد كانت صغيرة الحجم قليلة الحمولة . وكانت مقسمة تقسيماً أفقياً (على هيئة رفوف) عرض الواحد منها ثلاثة أقدام يرص عليها الرقيق وأيديهم مصفدة بعد أن يقسموا على ناحيتي السفينة فكان الرجال فى ناحية والنساء فى الأخرى ومعهن أولادهن . وإذا كان الريح يتضاعف كلما زاد العدد ، فقد كانت المراكب تحمل أكبر عدد ممكن حتى لا يعود الرقيق يستطيعون أن يدوروا حول أنفسهم ، وكانت السفينة التى تبلغ حمولتها ١٥٠ طناً تحمل أكثر من ٦٠٠ رقيق . ولما كانت المسافة تستغرق زهاء ستة أسابيع . فقيود الرقيق تفك حال الإبحار . وكان يسمح لهم بالصعود إلى سطح السفينة فى بعض الأحيان

كما يسمح لهم بحرية الرقص والغناء إذا كان الجو حسناً والرياح هادئة . أما إذا ساء الجو فيترك للربان حرية التصرف . ولاشك أن سفراً كهذا كان بيئة صالحة لانتشار الأمراض ، علاوة على الاختناق الذي كان يحدث لمن كان في أسفل ، فكانت نسبة الوفيات بينهم مرتفعة ، ويرمى الميت في البحر حال اكتشافه ، بل كان بعضهم يفضل الانتحار على هذه الحالة السيئة ، ولذا كانت السفينة تحاط في بعض الأحيان بشبكة مرتفعة ، ولكن بعضهم كان يلجأ إلى تمزيق الشبكة وإلقاء نفسه في البحر . أو يلجأ بعضهم إلى إظهار احتجاجه على هذه المعاملة برفع الصوت ، فغالباً ما كان هذا الشخص يجلد بقسوة أو يصوب إليه الرصاص في حالة تكراره الاحتجاج . أما إذا لجأ الرقيق إلى الاحتجاج من طريق الامتناع عن الأكل فكانت هناك وسائل خاصة لمثل هؤلاء . وقد قدر عدد المتوفين خلال الرحلة بسدس الحمولة ، بل كان رجال السفينة – بسبب تفشي القذارة ورائحة الموتى – يتعرضون للموت أيضاً ، لاسيما والملاريا التي كان بعض الرقيق يحمل جراثيمها متفشية – ولو أن نسبة الوفيات بين رجال السفن لم تصل إلى نسبتها بين الرقيق ، إلا أن ارتفاعها أدى إلى نشوء أغنية كان رجال البحر يرددونها تقول .

خذ حذرک من قرصة بنين

حيث ينجو واحد من أربعين

وإذا كان البرتغاليون قد بدءوا علاقتهم بنزنجي ملك الكونغو على قاعدة المساواة التامة في التحالف ، إلا أنه لم يمض وقت طويل على وصولهم حتى نشبت الحروب بين الأمراء المتنافسين مما سنحت معه فرصة البرتغاليين أن يدعموا سلطتهم ، وكان من نتيجة هذه الحروب التي اضطرت – وكان وقودها هذه المجتمعات الهادئة من الوطنيين – أن انتشر البؤس والخراب ودفعت المجاعة والانحلال الخلق بالناس إلى اتباع عادة أكل لحوم البشر ، وهو أمر لم يكن من قبل . إذ لم يكن من عادة أبناء هذه الشعوب مزاوله هذه العادة من تلقاء أنفسهم إلا في نطاق ضيق جداً يتلخص في قتل الملك الذي يعجز عن الحكم وأكل أجزاء معينة من جسده ، كي تسرى حكمته وشجاعته السابقة إليهم وإلى خليفته ، فلم تكن هذه العادة أكثر من عادة دينية وإن كانت قبيحة .

وقد شهدت بلاد أثيوبيا بعض هذا النشاط وقام أباطرة تلك البلاد يقاومون هذه التجارة فنشبت بين هؤلاء التجار والأباطرة سلسلة من الحروب الطويلة المدمرة . واستغل تجار اليمن هذه الحروب ليزيدوا من أوارها منذ القرن الثالث عشر حتى السادس عشر . فدفعوا بالمال والرجال إلى هؤلاء التجار ليزيدوا من قوتهم كي يأتوا بمزيد من الرقيق الأثيوبي والسوداني والصومالي . وشهدت أيام الإمبراطور عمدا صيون حرباً طويلة شنها حق الدين بن أحمد حرب أرعد ثم أخوه سعد الدين ثم أبناؤه العشرة . وقف فيها بعض السلاطين المسلمين إلى جانب الأباطرة يدافعون عن شعوبهم وكيانهم ، وإذا كان الأوروبيون قد اكتفوا بالوقوف عند الساحل وانتظار مجيء الرقيق ، فإن القوافل العربية كانت تتوغل إلى داخلية البلاد .

وكانت زنجبار هي السوق الأمامية لتجارة الرقيق في شرق إفريقيا فيعرض الرقيق في مكان السوق العام كما تعرض المواشي فيصف الرجال وحدهم في دائرة ووجوههم نحو مركزها وكلهم واقف ، ولكن العجز قد أضعف بعضهم حتى عن مجرد الوقوف إذ كان أغلبهم أشبه بالهياكل العظمية من جراء طول الرحلة وما نزل بهم من ألوان القسوة والجوع . وفي وسط الدائرة يقف المشترون يتهايمسون ويقترب الواحد منهم من الرقيق ليفحصه بيده فيتحسس أجزاء مختلفة من جسمه والبائع يقسم له أن ليس هناك أفضل من ذلك .

أما البنات والسيدات فكانت صفوفاً . يتقدم المشترون إليهن فيتحسسونهن أيضاً فيتعرضن لمهانات لا يمكن التعبير عنها لاسيما وقد نرعت عنهن الخرق الصغيرة التي كن يسترن بها أجزاء معينة من أجسادهن . حتى إذا حاولن إخفاء شيء منها لا يتردد التاجر عن استعمال الشدة معهن من أجل إزالة حياتهن .

ولم تلبث الدول الأخرى أن دخلت إلى ميدان تجارة الرقيق . فقدم الهولنديون والفرنسيون والإنجليز وبدءوا يقيمون الحصون والمراكز التجارية لصالحهم . حتى الدانمرك دخلت هذا الميدان ذا الربح الوافر ، أغراهم

بذلك ضعف البرتغال في الميدان الإفريقي حين أخذت المستعمرات الهندية جل انتباههم . كما زادت هجرة الأسبان إلى أملاكهم في الدنيا الجديدة وأخذوا يشتدون في طلب الرقيق . كما سكن البريطانيون فرجينيا وكارولينا الجنوبية وأخذوا يزرعون القطن والدخان بل وقصب السكر . وطلبوا الرقيق الإفريقي من أجل العمل في المزارع ، وتآلفت الشركات البريطانية تحاول كسر الاحتكار البرتغالي . فقدم السير جون هوكنز إلى ساحل غانا في سنتي ١٥٦٢ و ١٥٦٧ لأجل أن يحمل الرقيق إلى الأملاك الأسبانية في أمريكا ، وأخذ يسعى إلى ملك الإنجليز ليحصل منه على مراسيم تتيح له حرية العمل في الحقل الإفريقي . وكان غريباً أن يعطى الملوك بعض هذه الشركات ما تطلبه من المراسيم كأن هذه البلاد الإفريقية جزء من أملاكهم يتصرفون في ناسها وأرضها كما يشاءون . وكانت الشركات البريطانية تعمل أولاً في ميدان تجارة الذهب ولكنها بدأت تتجه إلى الرقيق منذ سنة ١٦٦٣ حين حصلت شركة (المهاجرين) على امتياز العمل والاتجار في إفريقيا ، كما حصلت على عقود تبيع لها تصدير الرقيق إلى المستعمرات البريطانية والأسبانية . وكانت أول دفعة من هذا الرقيق قد وصلت إلى فرجينيا في سنة ١٦٢٠ ، ولم يكن قد مضى على إنشاء هذه المستعمرة سوى أربع عشرة سنة ، وكان عددهم عشرين رقيقاً فقط على سفينة هولندية أنزلتهم في جيمستون .

وأخذ هذا العدد من الرقيق يتزايد عاماً بعد عام حتى وصل عددهم في سنة ١٧٦٠ إلى ٢٠٠ ألف وهو نصف السكان . وفي هذا العام وصل عدد السكان الذين من أصل زنجي في الثلاث عشرة ولاية إلى ٣٠٪ من السكان . ووصلت نسبتهم في ماري لاند الشمالية وحدها إلى ٨٪ يعملون جميعاً كخدم للبيوت والمزارع ، بينما عملوا في ماري لاند الجنوبية في زراعة قصب السكر والطباق والقطن . كما وصل عدد الرقيق في جزائر الهند الغربية الفرنسية وحدها إلى خمسمائة ألف ، عمل أغلبهم في زراعة قصب السكر . ووصل عددهم في جمايكا في نفس السنة أيضاً إلى ١٤٠ ألفاً .

وقد كان دخول هذه الدول الجديدة إلى ميدان تجارة الرقيق وبالاً على سكان إفريقيا إذ قاموا متضامنين بما نستطيع أن نسميه بالاسترقاق الإجماعي .

وأخذت بريطانيا - وكانت تحتكر توريد الرقيق إلى المستعمرات البريطانية - مكان القمة في هذه التجارة . إذ وصل عدد الرقيق الذي أرسل إلى الممتلكات البريطانية وحدها فيما بين سنتي ١٦٨٠ و ١٧٨٦ إلى مليونين ومائة وثلاثين ألفاً . وإذا قدرنا أن ما وصل إلى المستعمرات فعلاً كان نصف ما خرج من إفريقيا لأدركنا أي كسح تعرضت له القارة الإفريقية خلال هذا القرن . إذ يقدر ما وصل إلى المستعمرات الأوروبية كلها بأربعين مليوناً ، أي أن قارة إفريقيا قد خسرت قرابة ثمانين مليوناً من أبنائها في هذا القرن فقط . وكان طبعياً أن يقاوم البرتغاليون الجهود الإنجليزية لكسر الاحتكار البرتغالي . إلا أن مهارة البحارة البريطانيين وتعاونهم مع الفرنسيين كان لأجل مصلحتهم المشتركة . وكان السير جون هوكنز قد قدم إلى ساحل غانا بعد أن حصلت الشركة التي كونها (هي شركة التجار المخاطرين في غانا) على مرسوم يبيح لها الاتجار هناك لأن أحد أعضائها كان من أصدقاء الملكة اليزابيث ، فكانت الملكة تشجع جهودهم .

وكان انتصار البريطانيين والفرنسيين متعاونين على المقاومة البرتغالية عاملاً إضافياً على نجاح الشركة . وكان العامل الأساسي هو أنهم كانوا أكثر كرمًا مع الأهالي فمال إليهم الزعماء الوطنيون .

وقد اتجه البرتغاليون إلى تنظيم تجارتهم تنظيمًا دقيقاً من أجل التغلب على هذه المنافسة الخطرة ، وقد اقتضى هذا التنظيم أن يرسلوا رحلتين إلى البرتغال سنوياً في مواعيد ثابتة علاوة على حراسة ساحل غانا بوساطة دورية بحرية دائمة ، تمنع هؤلاء المنافسين من القدوم ، ثم القبض على من يقدم منهم ومحاكمته بتهمة القرصنة . ولكن ذلك لم يمنع من تأليف شركات جديدة تحصل على مراسيم بالاتجار كما فعلت شركة William & Mary حين حصلت على حق توريد الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية عقب صلح أترخت ، علاوة على جزيرة برمودا التي استقر فيها البريطانيون منذ سنة ١٦٠٩ ، وبربادوس التي استقروا فيها في سنة ١٦٢٧ . ولم تلبث هذه الشركة أن احتكرت هذا الحق لمدة ثلاثين سنة ابتداء من سنة ١٧١٣ ولكن العقد فسخ فجأة في سنة ١٦٣٩ حين شكوا بقية التجار ، فأدى ذلك إلى الحرب بين

بريطانيا وأسبانيا أيام فيليب الثاني ، لاسيما وأن أعمال هذه الشركة كانت قد انتعشت انتعاشاً كبيراً خلال السنة التي ألغى فيها هذا العقد حتى وصل عدد ما نقلوه إلى خمسة آلاف رقيق نقلوا جميعاً على سفن بريطانية لاسيما بعد أن اندمجت في الشركة الإفريقية للتجار جميع الشركات السابقة ، وشجعتها الحكومة بمنحة سنوية قدرها ثلاثة عشر ألفاً من الخنفيات من أجل بناء حصون جديدة ، فلم تأت نهاية القرن السابع عشر حتى كان لها حصون في أكرا وكيب كوست وكومندا وأنومابو علاوة على حصون Wenneba وسكوندي S ondi . بينما كان الدنمركيون في كرستيان بورج وساوتوما وفردريك بورج . وللألمان فردريك بورج الكبير ودروثيا وتاكراما . وكان الألمان أقل جيرانهم حظاً في حسن العلاقة مع الأهالي الأمر الذي أدى إلى تصفية مراكمهم في سنة ١٧٧٥ .

وقدم الهولنديون بعد ذلك بقليل إذ ثارت هولندا على فيليب الثاني ملك أسبانيا وحصلت على استقلالها وبدأت تجرب حظها في هذا الميدان الجديد . ورحب الوطنيون بهذا العمل الجديد كما رحبوا بالبريطانيين فاستقروا في موري Mori وبوترى Butri وكورمانتين Kormantine وكومندا Komenda ويراكو Beraku وأكرا Accra وأكسيم Axim على الرغم من عدم منح الملك فيليب لهم أى امتياز لنقل الرقيق إلى الممتلكات الأسبانية انتقاماً منهم ، ولم يكتف البريطانيون وغيرهم من الأوروبيين بدخول ميدان تجارة الرقيق فقط ، بل دخلوا أيضاً ميدان الاستعمار : فحصلت فرنسا على جزائر موريتس علاوة على لوزيانا وعلى هايتى وجوادلوب وجزائر الهند الغربية . بينما حصلت إنجلترا على بهاما وجامايكا وهندوراس وبعض الجزر ، كما نزل الهولنديون في جنوب إفريقيا .

وكان التنافس بين هذه الشركات الأوروبية يؤدي بهم إلى أن تسم كل شركة رقيقها بعلامة خاصة كما توسم الماشية . وكانت هذه العلامة في الغالب حرقاً في مكان خاص من أجسادهم .

وفي بداية القرن الثامن عشر ارتفع الرقيق الإفريقى المصدر إلى رقم لم

يبلغه من قبل ؛ فوصل عدد الرقيق المصدر إلى البرازيل وحدها ٦٤٢ ألفاً في سنة ١٨١٣ ، كما وصل عددهم في جمايكا إلى ٣٠٠ ألف .

ووصلت تجارة البريطانيين في الرقيق ذروتها قبل حرب الاستقلال الأمريكية ، وكانت لفربول أهم موانئها ، وإلى جانبها لندن وبرستول ولانكستر . وكان عدد السفن البريطانية التي تعمل في هذه التجارة ١٩٢ سفينة تبلغ حمولتها ٤٧,١٤٦ عبداً .

ولذا نقلت لفربول وحدها في سنة ١٧٨٧ نصف الرقيق الذاهب إلى الغرب ، بل وصل ما نقلته في أواخر القرن إلى ستة أسابيع الرقيق وتلتها لندن فبرستول .

وكسدت هذه التجارة خلال الحرب الأمريكية بعض الشيء ، ولكنها عادت إلى الانتعاش بعدها حتى لقد أصبح عدد مراكز تجارة الرقيق في سنة ١٧٩١ أربعين مركزاً كان بينها للبريطانيين أربعة عشر مركزاً وثلاثة فرنسية وخمسة عشر هولندية وأربعة برتغالية ومثلها دانمركية . وقد نقلت هذه المراكز في سنة ١٧٩٩ ثمانية وثلاثين ألفاً للمراكز البريطانية ، وعشرين ألفاً للفرنسية ، وأربعة آلاف للهولندية ، ولم يزد نصيب الدنمركيين على ألفي عبد ، ونصيب البرتغاليين على ألف واحد . فكان البريطانيون وحدهم احتكروا نقل نصف رقيق غرب إفريقيا ، وقد بلغ أربعة وسبعين ألفاً .

وكانت الأملاك الأسبانية أحسن الجميع في معاملة الرقيق إذ حتمت الدولة - كما حتمت الكنيسة - على السيد إحضار الرقيق لحضور القديس . كما حتمت تزويدهم بوسائل الراحة وتسهيل زواجهم إذا أرادوا . فكان القانون يحتم على السيد شراء زوجة للعبد إذا أراد ، وإذا عقد الزواج فلا يصح للسيد بيع أحد الزوجين دون الآخر . وكان تحرير العبيد يلقى تشجيعاً . فكان من أراد لنفسه الحرية من الرقيق يساعده على ذلك بمنحه حريته بثمن معقول . بل كان للعبد أن يشكو سيده إلى موظف محلي Local Magistrate ، كان من واجبه حماية الرقيق ومساعدته في شكواه . وقد يجبر السيد على بيع رقيقه إذا كان السيد الجديد سيحررهم في وقت قريب أو يبيعهم بسعر منخفض . ولذا لم يكن غريباً أن نجد نصف من يسكن الممتلكات الأسبانية من الرقيق في

القرن الثامن عشر صاروا من الأحرار فاحتوت كوبا الأسبانية من الرقيق الأحرار على عدد أكثر مما احتوته المستعمرات البريطانية كلها .

وقد وضع لويس الرابع عشر قانوناً خاصاً Cadre Noire تضمن أحكاماً بشأن معاملة الرقيق ، ولكن القانون شيء والمعاملة شيء آخر . فقد كانت معاملة الرقيق في الأملاك الفرنسية وخاصة في جزائر موريتس سيئة .

فقد ذكرت المصادر المختلفة أن الرقيق في الأملاك البريطانية كان يعامل أسوأ معاملة برغم الحكم الديمقراطي فيها ، إذ كان من حق البرلمان مناقشة مثل هذه الأمور . فقد ترك أمر معاملة الرقيق للمستعمرات تجريه السلطات المحلية وفق تشريعها الخاص ، لاسيما في المستعمرات التي تتمتع بحق التشريع Representative Government . والمعنى الواضح لذلك أن معاملة الرقيق قد تركت وفقاً لإرادة أسيادهم ما دام هؤلاء الأسياد هم النواب الذي يملكون سلطة التشريع ، وإن كانت هناك رغبة عامة سائدة بينهم ، هي الرغبة في تحسين أحوال الرقيق وحمايتهم من القسوة البالغة ، والعمل على تعليمهم وتمدينهم ، إلا أن هذه مسألة نسبية متروكة لتقدير الأسياد . لاسيما وأن أغلبية هؤلاء الملاك الذين كانوا من كبار الملاك والمستثمرين لأموالهم ينظرون إلى هؤلاء الرقيق على أنهم لا يستحقون أي حقوق تمنح لهم . وإذا كانت هناك من جهود تبذل لذلك فإنما هي كرم من المالك . فقد أمر ادوارد لونج أحد حكام جمايكا في سنة ١٧٧٤ بتحسين معاملة الرقيق من أجل مساواتهم بأحمال البرتقال من أجل المحافظة عليهم (كآلات حية) ، كما أن التبشير بالمسيحية وتعليمهم هذه الديانة لم يكن يسمح به برغم أن القوانين حتمت ذلك في أول الأمر . بل إن تعليمهم القراءة والكتابة كان أمراً غير شرعي في جنوب الولايات الأمريكية . وعندما أرادت إحدى الجمعيات التبشيرية تبشيرهم في أواخر القرن الثامن عشر قاومها الملاك واضطهدوا المبشرين (لأنهم كانوا يضعون في عقول العبيد أفكاراً خطيرة عن حقوقهم) ، ولذا كان طبيعياً أن ينذر الزواج بينهم . بل كان للسيد حق فسخ عقد الزواج إذا باع أحد الزوجين . وكان العبد ممنوعاً من الشهادة أمام المحاكم ، بل كان للسيد حق قتل العبد إذا استطاع

تبرير عمله وشهد بذلك أحد الأحرار ، بل أدى الحال إلى أن قال أحد القضاة -
وكان هو نفسه مالكا لرقيق - : (إن الرجل الأبيض فوق القانون) ، كما كانت
العقوبات التي تفرض عليهم لهفوات يسيرة ، كالسرقة ، تصل إلى منتهى القسوة
حتى كان الجلد المتكرر إحداها . بل كانت هناك أمثلة من العقوبات تصل
إلى حد الفظاعة ؛

وزاد من سوء معاملة الرقيق في الأملاك البريطانية أن أغلب مالكي
الرقيق والمستثمرين لأموالهم في الزراعة لم يعيشوا في هذه المستعمرات ، بل
عاشوا في إنجلترا ، وتركوا إدارة أعمالهم إلى موظفين مستأجرين لم يكن
لهم إلا جمع أكبر ثروة من أي طريق والعودة إلى إنجلترا كي يعيشوا عيشة
مترفة كما فعل هؤلاء الذين ذهبوا إلى الهند . ولذا لم يراعوا أحوال الرقيق
الصحية من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة . ولو أدى الحال إلى انتهاك صحة
العمال والإسراع بهم نحو الموت في أقل وقت . وكان هؤلاء يعتقدون أنه
من الأوفر أن يستهلكوا العدد الكبير من الرقيق ويبتاعوا غيرهم ، مما أدى
إلى ما نستطيع أن نسميه بالرقيق الجماعي ؛

وكان بعض الذين وصفوا معيشة هؤلاء الرقيق يعيشون في الممتلكات البريطانية
فقالوا إن العمل كان يبدأ لهم في الساعة السادسة صباحاً فيخرج خمسون أو
ستون رقيقاً دفعة واحدة تحت رقابة من يشرف عليهم وغالباً ما يكون في
اسكتلندياً أمرد قدم في أول أمره ليعمل خادماً وارتقى إلى مثل هذه الوظيفة
لما اشتهر عنه من (الدقة) في العمل ، وإلى جانبه عدد من المشرفين دونه
مرتبة وغالباً ما يكونون من الزوج أو الخلاسين بأيديهم السياط يستعملونها
لدفع الرقيق إلى العمل أو لحماية أنفسهم . ومن الطبيعي أنهم لم يكونوا يفرقون -
عند التواني عن العمل - إن كان ناتجاً عن الكسل أو عن المرض أو الإرهاق .
حتى إذا كانت الساعة الثانية عشرة أعيدوا إلى مكانهم ليأكلوا أو تعطى لهم
مقادير الأكل في أماكنهم ، وإذا دق جرس في ساعة معينة بدعوا العمل من
جديد حتى الغروب .

ولاشك أن الظروف اختلفت من مالك لآخر ومن مكان لآخر ،
ولكن الحقيقة القاسية باقية وهي أن معدل الوفيات كان عالياً ولم يكن

هذا إلا نتيجة للحالة السيئة التي عاش فيها الرقيق ، وحرمانهم من أى عامل من عوامل الترفيه ، وعدم التشجيع على الزواج ، بل تحريم أى اتصال جنسى : ولكن أكثر من هذا كله هذا الضيق النفسى الذى كان الرقيق يشعرون به ، فالملكية الخالصة من إنسان لإنسان آخر أكثر مما تحتمله النفس البشرية : كما لا نستطيع أن ننسى أن أغلب من سكن المستعمرات كانوا أولاً من الطبقة الارستقراطية ثم أتى بعدهم الكثير من نهazy الفرص والباحثين عن الثروة ، وسواء أكانوا من الأولين أم الآخرين ، فإن أغلبهم كانوا سيئى الأخلاق سكارى ، مغامرين ، مفترسين لنساء الرقيق ، لا يعرفون لقواعد الأخلاق حدوداً ، فلم تكن حالتهم النفسية أو الأخلاقية لتختلف كثيراً عن أخلاق الرقيق بل كانوا فى كثير من الأحوال أسوأ منهم بكثير .

وإذا كان هناك بعض رجال الدين الذين أثارتهم هذه الفظائع التي اقترنت بتجارة الرقيق فقاموا ينددون بها ويدعون الناس إلى احترام حقوق الإنسانية ، فإن هناك من وقف يدافع عنها بحجة أنه لا يمكن أن توضع قيود أو تمنع تجارة تدرّ ربحاً على جزء من الأمة . وهناك من وجد هذا النوع من التجارة ضرورة حتمية. كما أن الرجال الذين زاولوا هذه التجارة ثم تقاعدوا ظلوا يدافعون عنها وعن القائمين بها ، إذ ظلوا يعملون بعد ذلك كملوك ومالين وتجار أثرياء وأصبحت لهم مصلحة مباشرة لا يمكن تجاهلها . كما أن لهم أثرهم فى توجيه السياسة إذ أن بعضهم تمكنوا بترائهم من أن يدخلوا إلى البرلمان فى إنجلترا ، وأيد سياستهم رجال المدن التجارية الكبرى كلفربول حين ذكروا أن عظمة هذه المدن قائمة على التجارة وكل تقييد للتجارة لن يعود إلا بأفدح الأضرار على هذه المدن وأهلها بل على الاقتصاد الوطنى . فقد وصف عمدة برستول تجارة الرقيق فى سنة ١٧١٣ (بأنها عماد شعبنا) هذا إلى أن بعض من اشتغل بهذه التجارة عن بعد أو عن قرب وصفوها بأنها أكثر أنواع التجارة درأً للربح ، إذ تصل فيها الفائدة فى أكثر الأحيان إلى ١٥٠ ٪ فسفينة واحدة قد تغل ربحاً يصل إلى ٦٠ ألفاً من الجنيهات ، وحتى إذا تحطمت سفيتان من كل ثلاث سفن فربح السفينة الثالثة كاف لأن يسد خسارة السفينتين الآخرين .

وكل هذه الأسباب أو بعضها تفسر لنا استمرار تجارة الرقيق مع كل ما شابهها من الشوائب طيلة هذه المدة . بل تجعلنا نفهم لماذا واصلت الحكومة البريطانية معارضة فرض الضرائب على المشتغلين بها . فكان الحصول على عقد بالتوريد من إحدى الشركات لا سيما لدى ممتلكات الدول الأخرى يعتبر نصراً سياسياً . كما تفسر لنا اهتمام الوزراء البريطانيين بهذه المهاجر Settlements التي اتخذها المستوطنون البيض فيما وراء البحار فأرسلوا إلى حكامها بالتعليمات المتواصلة ألا يتدخلوا مطلقاً بين الملاك والرقيق .

بل إن بعض الكتاب والساسة كانوا يرون في هذه التجارة سبباً من أسباب عظمة بريطانيا وأسطول بريطانيا فيما وراء البحار . فالأسطول التجارى الذى كان يعمل دائماً فى عمليات النقل كان الميدان الوحيد لتمرين الرجال البريطانيين على أعمال البحر لجعلهم ملاحين مهرة يتلقفهم الأسطول الحربى البريطانى للعمل على سفنه . فكل محاولة للحد من هذه التجارة بمثابة إنقاص لعدد السفن التى تعمل فى النقل ، وإنقاص لعدد الرجال الذين يعملون على ظهرها ، وإنقاص لفرص اختيار الأسطول الحربى البريطانى لرجال البحر المدربين . والمعنى الواضح لهذا كله إتاحة الفرصة للأساطيل الحربية المنافسة للتغلب على الأسطول البريطانى الذى أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر الأسطول الأول فى البحار . فلم يكن هناك من سبيل إلى انصراف البريطانيين عن مزاوله هذه التجارة إلا إذا انصرف الآخرون أيضاً عن مزاولتها .

ولذا كان أقصى أمانى من قام يندد بتجارة الرقيق وما جرته من الفظائع ، إنما هو العمل على تنظيم هذه التجارة . وهناك القليل ممن ارتقى إلى فكرة حسن معاملة الرقيق .

وإذا كانت حركة تحرير الرقيق قد قامت بعد ذلك فليست من أجل القسوة البالغة التى صحبت هذه التجارة ، ولا من أجل الظروف السيئة التى عاش فيها هؤلاء الرقيق ، ولا من أجل هذه الصيحة الإنسانية التى قامت تنادى باحترام الإنسان لأخيه الإنسان . فالعبيد لم يثوروا يوماً مطالبين بحريتهم أو بتقدير أجور لهم أو بتحسين أحوالهم ، إذ لم يقم أحد سواء منهم أو من خارجهم لينبه العالم إلى عدم احتمال الرقيق لهذه العقوبات التى تفرض عليهم ، ولكن

السبب الحقيقي لهذه الحركة إنما تركز على أسباب اقتصادية حتمت (ألا يساء استخدام هذه الآلات الإنسانية) لا سيما وأن توطن الأوروبيين في هذه الأجزاء من القارة الأمريكية ، ثم إقبالهم هذا الإقبال الكبير على زراعة السكر ، ثم النجاح في زراعته هذا النجاح الكبير ، وبالتالي في زيادة الدخل القومي ، كل ذلك جعل لإنتاج السكر عملاً وطنياً تجب العناية به . ولكن العناية والجهد اللذين يبذلان لإنتاج السكر يستلزمان العناية بالعمال الذين ينتجون ما دام هذا العامل قد أصبح جزءاً من جهاز الإنتاج . ولكن ذلك لم يكن يعنى أن ليس هناك من عامل إنسانى بتاتاً وراء الدعوة إلى إلغاء تجارة الرقيق . بل كان هناك بعض دعاة لإنسانية الذين نادوا بالدعوة لتحريم هذه التجارة مبكرين من أمثال ريتشارد باكستر الذى وصف جلابى الرقيق في سنة ١٦٧٣ بأنهم (أعداء البشرية) . بل لقد رحل أحد رجال الدين من الأنجليكان ، وهو القس مورجان جودرين ، إلى عقر هذه التجارة في جزيرة باربادوس ووصفها بينهم بأنها (قسوة مجرمة) وبذلك عرض نفسه لمختلف الإهانات من رجال المزارع .

كما بدأ الكتاب يهاجمونها أيضاً كما فعل لوك في سنة ١٦٨٩ ومونتسكيو في سنة ١٧٤٨ . وهاجمها الأسقف هايت Hayter في سنة ١٧٥٥ والأسقف Warburton في سنة ١٧٦٠ ووصفها بأنها كسر لكل من القانونين ، الإلهي والبشرى . ولكن هذه الآراء كلها كانت آراء فردية بينما كانت جماعة الكويكرز أول جماعة ثارت عليها ، فدعا زعيمها جورج فوكس في سنة ١٦٧١ أصحاب الرقيق إلى تحرير من عندهم منهم . وما زالت هذه الجماعة تحتضن هذه الدعوة حتى دعت أعضائها إلى تجنب ممارسة شراء الرقيق أو مجرد الحصول عليه . بل طردت من عضويتها في سنة ١٧٦١ كل من عارض هذا الرأي .

وفي سنة ١٧٨٣ تألفت في بريطانيا أول جمعية لتحرير الرقيق وجعلت همها إلى جانب ذلك مقاومة تجارة الرقيق وخاصة في غرب إفريقيا ، وكانت هذه الجمعية أول واحدة من نوعها في العالم وكان ذلك سبباً في تحرك طوائف الكويكرز في المستعمرات البريطانية في أمريكا فطردت من بينها

كل من امتلك عبداً ورفض تحريره . ولعت من بين من اهتم بهذه الحركة في أمريكا أسماء دولمان ، وأنطون بنزت ، وكان الثاني منهما أول من أخرج الدعوة إلى الحيز العالمى . وسرعان ما اقتنع رئيس الوزراء «بت» بالفكرة التي أبداهها الدكتور سويتمان Sweatman من إنشاء مستعمرة في مكان ما على ساحل إفريقيا الغربى يسكنها العبيد الذين تستطيع الجماعة تحريرهم بوسيلة ما ؛ فمنح (جمعية سيراليونى) مرسوماً يبيح لها إنشاء هذه المستعمرة وإدارتها وسرعان ما نقل إلى هذه الأرض التي استوُجرت من أحد الزعماء الإفريقيين أربعمائة من العبيد وكان وصولهم إليها في التاسع من مايو سنة ١٧٨٧ ووافق البرلمان على ذلك في سنة ١٧٩١ .

كانت هذه الخطوة من قبل الحكومة هي التي أعطت الحركة قوة مابعدھا قوة . فاتجه أعضاؤها يجمعون المعلومات عن القسوة البالغة التي يعامل بها الرقيق . فاتجه Clarkson إلى برستول ولفربول ولانكستر في سنة ١٧٨٧ يزور سفن نقل الرقيق حيث قاس المساحة المخصصة لهم كما أخذ يجمع البيانات عن نسبة الوفيات بين الرقيق وبين الملاحين المكلفين بالخدمة على هذه السفن : كما حصل على عينات من آلات التعذيب والإطعام التي كانت تستعمل . وتحمل في ذلك كثيراً من سوء الاستقبال على الرغم من اعتقاد أصحاب السفن أن لا جدوى من هذه الأعمال .

ووضعت هذه المعلومات في يد عضو البرلمان Wilberforce الذى ذهب بدوره يقرأ كل ما كتب عن هذه التجارة . كما جعل ينشر الدعوة لهذه القضية بين زملائه النواب بين أروقة المجلس أولاً ، فكان أشهر من عاونوه هنرى نورنتون عضو النواب المحسن والمشجع للتعليم والمتعلمين والذي فتح قصره لأنصار حركة التحرير يعقدون فيه اجتماعاتهم ، وكذلك جرنفيل شارب الذى حمل لقب والد حركة التحير وراعيها .

ولا شك أن أعدى أعداء الدعوة لم يكونوا أصحاب سفن النقل بقدر ما كان أصحاب مزارع السكر ، وكذلك هؤلاء الذين كانوا يقيمون وعائلاتهم في الجزائر البريطانية . فقد كانت ثروتهم ومكانتهم في الأوساط المختلفة تتيح لهم أن ينشروا آراءهم المعارضة ويجدوا من يأخذ بها . بل أخذوا ينشرون

بدورهم القصص المختلفة عن سعادة هؤلاء الرقيق في عملهم الذي يزاولونه جماعات ، كما يؤكدون ما يجنيه الوطن من منافع اقتصادية جلية من جراء هذه التجارة . ولكن ما نشر بعد ذلك من مشاهدات السائحين إلى هذه المستعمرات وما ظهر فيها من بشاعة الظروف التي كان الرقيق يعانيها طغت على كل شيء .

وفي ١٢ من مايو سنة ١٧٨٩ أثارت المسألة لأول مرة في مجلس العموم . وتكلم مؤيدو الحركة دون أن يلقوا اعتراضاً جدياً ، ولكن الحملة انتهت بطلب المجلس لمزيد من البيانات وكان المعنى الواضح لهذه القرارات هو التأجيل . أي احتياج مؤيدي الحركة إلى مزيد من الجهاد من أجل الحصول على مزيد من التأييد .

وظلت اللجنة تعمل من أجل كسب مزيد من الرأي العام وسرعان ما ظهر هذا الاهتمام على شكل عرائض أخذت تنصب على مجلس العموم منذ سنة ١٧٩٢ ، ولكن قيام الثورة الفرنسية وما جرى فيها من أحداث هائلة أثارت اهتمام الجمهور البريطاني أكثر من أي شيء آخر . لا سيما وقد قامت الثورة في هايتي (إحدى المستعمرات الفرنسية) وقام الأهالي يطالبون بحق المساواة مع البيض . وقاومهم المليون الفرنسيون بالسلاح وكان من أثر هذا الصراع أن قتل أكثر من ألف فرنسي من زارعي القصب ، ودمر أكثر من ألف مزرعة ، فكان من أثر ذلك أن أخذت الحركة تفقد بعض أنصارها .

ثم اتجه الرأي إلى ضرورة التمهّل في اتخاذ هذه الخطوة وأفضلية العمل على الإلغاء التدريجي وتحسين حال الرقيق وتعليم أولادهم .

وحتى سنة ١٨٠٤ لم تقم إنجلترا بأي إجراء إيجابي لأجل مقاومة هذه التجارة بينما كانت الدنمارك قد سبقتها وأصدرت مرسوماً ملكياً في ١٦ مايو سنة ١٧٩٢ بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها ولكنها جعلت سنة ١٨٠٢ نهاية هذه التجارة أي أنها منحت فرصة عشر سنين للدنمركيين الذين يباشرون هذه التجارة لتصفية أعمالهم والتحول إلى تجارة أخرى .

وأخيراً نجحت الحركة حين أثارها من جديد اللورد جرانفل في سنة ١٨٠٦ ونجح في حمل المجلس على إصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق في جميع

الأراضي البريطانية . ولكن لم يوافق مجلس اللوردات على هذا القرار إلا في سنة ١٨٠٧ ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني . وعلى أثر ذلك أنشئ المعهد الإفريقي كى يشرف على حركة مقاومة الاتجار .

ولم يكن صدور هذا المرسوم يعنى إنهاء هذه التجارة ، بل انتهى ما كان شرعياً منها فقط ، فقد ظلت بعد ذلك حية وظل هناك بريطانيون يزاولونها ولكن بطريق التهريب ما دام القانون لم يفرض عقوبة ما على من يمارسها .

ولم يتم هذا الأمر إلا في سنة ١٨١١ حين صدر المرسوم بالنص على عقوبات معينة لكل من يعمل في هذه التجارة . سواء بالنقل أو بأى وسيلة أخرى من وسائل الاشتراك . وكان هذا المرسوم هو الذى وضع حداً لهذه التجارة في الأملاك البريطانية^(١) واعتبر قانون سنة ١٨١٤ الاتجار بالرقيق قرصنة .

أما في فرنسا فكان إصدار حقوق الإنسان خلال الأيام الأولى من الثورة في سنة ١٧٨٩ يعنى مساواة جميع البشر ، ولكن الجمعية الوطنية لم تلبث أن أصدرت في سنة ١٧٩٣ قراراً بأن مثل هذه القرارات لا تسرى على المستعمرات الفرنسية ، وكان عضو الجمعية Vincent Ogé الزنيجي أول من رفع الصوت ضد المظالم التي ترتكب في حق إخوانه الزنوج وكان من مواطني مستعمرة سان دومنجو . فلم يلبث أن وجه إلى حاكم المستعمرة إنذاراً بأنه سوف يمتشق الحسام من أجل الدفاع عن حرية العبيد وقام فعلاً بأول حركة إيجابية في المستعمرات الفرنسية ولكنه هُزم وأعدم . فراح ضحية المساواة التي نادى بها الثورة الفرنسية بطريقة نظرية فقط منذ سنة ١٧٨٩ ، فقد أنكرت هذه المساواة على غير الفرنسيين .

ولما وصلت أخبار إعدام هذا الرجل إلى باريس أثارت شعوراً بالسخط فلم تملك الجمعية التشريعية إلا أن تصدر قراراً بمنح الزنوج الذين

١ - نصت المادة الأولى من هذا المرسوم على تغريم كل من يخالف أحكام هذا القانون . مائة جنيه عن كل عبد يحاول بيعه أو نقله . كما نصت المادة الثانية على أن كل سفينة تعمل في نقل الرقيق تصدر لمصلحة التاج . كما نصت مواد أخرى على مصادرة الرقيق موضوع المخالفة .

ولدوا بالمستعمرات الفرنسية حق التمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون سواء بسواء . بل أعطاهم حق الجلوس في المجالس التشريعية سواء في فرنسا أو المستعمرات .

وفي أغسطس سنة ١٧٩١ قام الزنوج بثورة عامة في الجزء الشمالى من مستعمرة سان دومنجو فخافت الحكومة من انتشار آرائها فأصدرت قراراً يؤكد القرار الأول . ولكن الثوار هجموا على المواطنين البيض وقتلوهم . فطلب الزراع الحماية من بريطانيا ، فنصرتهم بقوة أرسلتها إليهم ، ولكن تفشى المرض أرغم أفرادها على الانسحاب .

وفي أيام نابليون أعطيت الجزيرة دستوراً مستقلاً عن الدستور الفرنسى كما نصت القوانين الفرنسية على مساواة جميع الفرنسيين أمام القانون . كما أصدر نابليون خلال حكم المائة يوم قراراً بتحريم تجارة الرقيق . فكان هذا نهاية هذه التجارة في الأملاك الفرنسية وتأكد هذا الإلغاء في مؤتمر باريس الثانى في سنة ١٨١٥ .

وبرغم ذلك ظل الفرنسيون يمارسون هذه التجارة أيضاً وينقلون الرقيق من الأملاك البرتغالية حتى كانت سنة ١٨٦٤ حين أصدر نابليون الثالث مرسوماً جديداً بالإلغاء ومع ذلك ظلت التجارة تجرى عن طريق التهريب خمس عشرة سنة أخرى .

وحرمت الولايات المتحدة الأمريكية استيراد الرقيق منذ سنة ١٧٩٤ ثم منع الاتجار على كافة الأوجه في سنة ١٨٠٧ وأجل تنفيذه إلى ١٨٠٨ . ولكن ظلت تجارته عن طريق التهريب قائمة من جزائر الهند الغربية إلى جورجيا وفلوريدا ولوزيانا وكانت وفرة الأرباح أكبر ما يغريهم ، لا سيما واحتياج الأمريكيين إلى الرقيق ما زال قائماً بل كان في ازدياد مستمر بسبب انتعاش زراعة القطن وصناعته . بل أخذ الجنوبيون ينادون علناً بإلغاء قوانين المنع وقد تعامل معهم كثير من البرتغاليين الذين أثروا من هذه التجارة ثراء فاحشاً برغم ما كان يفعله القناصل البريطانيون من إذاعة أخبار هذه التجارة المشينة وما كانت تراوله الشركات الأمريكية من نشاط في هذا السبيل ؛

حتى كان قانون سنة ١٨١٩ الذى أباح للرئيس استعمال الأسطول الأمريكى فى سحق هذه التجارة واعتمد لذلك مائة ألف دولار ، وكان نقص هذا الاعتماد إلى ٥٠ ألفاً ثم إلى خمسة آلاف فى سنة ١٨٣٤ دليلاً على ما بذل من الجهد حتى أوفت الحملة غايتها . وعلى حين أخذت الحكومة تتعاون مع الحكومة البريطانية من أجل القضاء على هذه التجارة اهتم بعض الأمريكيين وعلى رأسهم Paul Cuffe بمن يحرر من زنوج أمريكا فحصلت (جمعية الاستعمار الأمريكى) على مرسوم حكومى فى سنة ١٨١٩ بإنشاء مستعمرة ليبيريا على مثال سيرالونى البريطانية حيث أرسلت الزنوج المحررين جماعات متوالية فاستأجرت لهذا الغرض مساحة من الأرض كانت هى النواة الأولى لدولة ليبيريا الحالية . ولكن الحرب الأمريكية التى استمرت أربع سنوات (١٨٦١-١٨٦٥) هددت حركة التحرير تهديداً مباشراً بسبب ارتباط مصالح الجنوبيين بالرقيق وتجارته . وأخيراً انتهت الحرب بانتصار الشماليين فكان ذلك المسمار الأخير فى نعش تجارة الرقيق فى النصف الغربى من الكرة.

ولكن هذه الجهود الفردية لم تكن تعنى إلا محاربة تجارة الرقيق فى داخل حدود الدولة التى تصدر القانون . فكان لابد من القيام بعمل دولى تتعهد فيه مجموعة من الدول بمحاربة هذه التجارة وتحريمها . وكان مؤتمر فيينا الذى عقد فى سنة ١٨١٥ لإعادة تنظيم خريطة أوروبا بعد الحرب النابوليونية فرصة طيبة لهذا العمل لاسيما وأن السفن التابعة لدول شمال إفريقيا كانت دائمة الإغارة على سفن الدول الأوروبية لنهبها واسترقاق ركابها ، فاتخذ المؤتمر قراراً بضرورة سحق هذه التجارة . ومن أجل تنفيذ هذا الاتفاق عقدت كل من إنجلترا وفرنسا اتفاقاً بالتعاون فى عدم إدخال الرقيق ممتلكاتهما على أن تتوقف هذه التجارة نهائياً فى أول يونيو سنة ١٨١٩ .

ولم تلبث الدول الأخرى أن حذت حذو إنجلترا وفرنسا فحرمت البرتغال تجارة الرقيق فى أملاكها شمال خط الاستواء فى أول يناير سنة ١٨١٥ وحددت سنة ١٨٢٣ ميعاداً لإلغائها نهائياً ولكن هذا الميعاد امتد إلى سنة ١٨٥٠ . وقد دفعت إنجلترا للبرتغال تعويضاً وصل إلى ثلثمائة ألف جنيه . وكان سبب هذا التأخير مقاومة البرازيل فى موزمبيق لحركة تحريم تجارة الرقيق إذ كانت

جيوشهم الخاصة تعتمد على هذا الرقيق كما كانت الأملاك البرتغالية في أمريكا ما زالت تعتمد على رقيق موزمبيق بعد أن وقفت تجارته في أنجولا والكونغو: بل انتعشت تجارة الرقيق في موزمبيق فكان يخرج منها حوالي خمسة عشر ألفاً سنوياً في المدة بين سنتي ١٧٨٠ و ١٨٠٠ . بل وصل في بعض الأحيان إلى خمسة وعشرين ألفاً . ولذا ظلت تجارة الرقيق في الأملاك البرتغالية مدة خمس عشرة سنة بعد المعاهدة لأن السفن الفرنسية ظلت تحمل الرقيق من موزمبيق إلى جزرها باسم المهاجرين : واتفقت أسبانيا مع إنجلترا على تحريم هذه التجارة منذ سنة ١٨٢٠ ، ولكن بعد أن حصلت هي الأخرى من إنجلترا على تعويض بلغ أربعمئة ألف من الجنيهات ، وفي نظير ذلك حصلت إنجلترا من كل من أسبانيا والبرتغال على حق تفتيش سفنهما المارة في المحيط الأطلسي أو الهندي بحثاً عن الرقيق ومصادرة ما تجده فيها منه. فأنشأت لذلك قوة بحرية خاصة في شرق إفريقيا أعطيت سلطات وقف السفن الماخرة هناك وتفتيشها وكان ذلك بداية ظهور النفوذ البريطاني بشكل واضح في شواطئ شرق إفريقيا . هذا في الوقت الذي حرمت فيه هولندا هذه التجارة على رعاياها منذ سنة ١٨١٤ والسويد في سنة ١٨١٣ . ولكن برغم ذلك ظلت تجارة الرقيق تجرى في بعض أجزاء من إفريقيا تحت سمع حكومات هذه الأجزاء وبصرها ، كشرق إفريقيا وموزمبيق والسودان وحوض الكونغو وشمال إفريقيا العثماني ومراكش وكذلك نيجيريا . فكان لابد من بذل الجهد في كل هذه الأجزاء الإفريقية من أجل القضاء على هذه التجارة قضاء نهائياً .

أما فيما يختص بشمال موزمبيق من أجزاء شرق إفريقيا فإن الجهد العظيم الذي بذل لوقف تجارة الرقيق في المحيط الأطلسي لم يكن ليقاس إلى جانب هذا الذي بذل لوقفها في المحيط الهندي ، حيث كان التجار يزاولونها على نطاق واسع ، فقد كانت هناك صعوبات هائلة تقف دون هذا المنع . أهمها عدم اعتراف التجار بالمعاهدات التي عقدت بين الدول لأجل هذا المنع . هذا إلى أن هذه التجارة كانت أكثر أنواع التجارة إدراكاً للربح فهي التي نشرت الرخاء في الموانئ البحرية التي تزاولها و خلقت لها أهمية ثابتة . هذا إلى أنه كان لابد من تعويض قناصة العبيد والمهرين والتجار الذين كانوا يمولون هذه التجارة . وفي النهاية كان لابد من تعويض السلطان لاعت

ماله الذى يعمل فى هذه التجارة فحسب ، بل عن المكوس التى يجبيها عن هذه التجارة إذ كانت هذه المكوس عماد دولته .

هذا إلى أن قواد القوافل كانوا يحصلون على بعض الرقيق بلا مقابل سواء بالاغتصاب أو الغزو بأنفسهم . كما كان دخل السلطان - كما فى حالة السلطان بوسعيد - يقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه سنوياً وفقاً لتقديره الشخصى ، بينما كانت وزارة الخارجية البريطانية تقدره بضعف ذلك : كما كانت الوزارة تذكر أن هذا المبلغ يبلغ ربع دخل دولته .

فقد سيطر العرب على الساحل الشرقى لإفريقيا شمالى موزمبيق منذ أن ضعفت البرتغال ، وساعدهم على طرح سلطة البرتغاليين سلاطين مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدربين خبروا مياه المحيط الهندى . فكان هذا سبباً فى أن يصبح سلاطين مسقط سادة شرق إفريقيا وحماة ، وفى أن ترسل مدن شرق إفريقيا إليهم نوعاً من الجزية مقابل حمايتهم لها . ومع مضى الزمن أخذ سلاطين مسقط يلوحون بالسيادة على شرق إفريقيا . وأهالى شرق إفريقيا وتجارها راضون عن هذه السيادة طالما أنها تحميهم وتحمى تجارتهم من التدخل المسيحى . وعلى هذه الصورة رأينا السلطان « سعيداً » سيداً على زنجبار وأخضع لسلطانه كل مدن شرق إفريقيا فعين الحكام على مدنها وأيدهم بجزء من جيشه مقابل جزية سنوية يدفعونها له وهى جزء مما كانوا يجبونه من رسوم التجارة الصادرة أو الواردة إلى هذه المدن . وفى نفس الوقت تعهد السلطان بحماية هؤلاء السلاطين من كل من يحاول الانتقاص من سلطانهم .

وقد عمل السلطان سعيد على تسهيل التجارة ما وسعته الطاقة وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية لمنحهم حرية التجارة التى يتمتع بها رعاياه كما فعل مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٣ ، ومع إنجلترا عام ١٨٣٩ ، ومع فرنسا عام ١٨٤٤ ، وسمح لهذه الدول بإنشاء قنصليات لها فى هذه المدن : وكانت تجارة الرقيق أكثر أنواع التجارة رواجاً ، وأكثرها ربحاً . وكانت إنجلترا بحكم وجودها فى الهند تعمل جهد الطاقة على المحافظة على طريق مواصلاتها إليها ، وكانت ترى فى موانئ شرق إفريقيا الطريق الطبيعى

إليها ويعنيها أكثر من غيرها أن تجد سفنها في هذه الموانئ كل تسهيلات ممكنة . وكان قيام الثورة الفرنسية ثم حروب نابليون واهتمام حكام فرنسا من بعده بتثبيت عروشهم أكثر من أى شيء آخر ، ثم اضطراب الأحوال في هولندا خلال الحروب النابوليونية ، ثم حركة استقلالها واهتمامها بتنظيم البيت عقب حصولها على الاستقلال ، كل ذلك جعل إنجلترا صاحبة المقام الأول وصاحبة المصلحة الأولى في شرق إفريقيا ومن ثم أصبح قنصل إنجلترا في زنجبار ذا مقام ملحوظ في بلاط السلطان لاسيما وأن قوة زنجبار تقوم على التجارة ، وكانت الهند أكبر عميل له . ولقد انتهز القنصل الإنجليزي فرصة ثورة الأهالي على سلطان زنجبار في سنة ١٨٢٤ فأعلن الحماية البريطانية على هذا الجزء ولكن احتجاج السلطان انتهى بسحب هذه الحماية . ومنذ هذا اليوم اعتقد السلطان أن إنجلترا تستطيع أن تفعل ببلاده ما تشاء دون أن تجد قوة تقف أمامها لاسيما حين حاولت فرنسا أن تنزل إلى بلاده في أوائل حكم نابليون الثالث فعارضتها بريطانيا بدعوى أنها تحافظ على أملاك السلطان . فانسحبت لأنها لم تكن في وضع أو على درجة من القوة التي تستطيع بها معارضة إنجلترا .

فإذا ما قامت حركة مقاومة تجارة الرقيق وتزعمتها إنجلترا ثم حصلت على حق تفتيش السفن البحرية بحثاً عن الرقيق ثم مصادرة هذا الرقيق ومصادرة السفن التي تعمل في هذه التجارة ، اتخذت إنجلترا من موانئ شرق إفريقيا مراكز لأسطولها الحربي الذي يجب منطقة المحيط الهندي لمراقبة تجارة الرقيق . بل عقدت مع السلطان معاهدة مورسبي في سنة ١٨٢٢ ، والتي وافق فيها السلطان على منع رعاياه من إرسال العبيد إلى الخارج وذلك فيما بين موانئه وأى أرض أخرى تقع إلى الجنوب من رأس دجلادو أو إلى الشرق من خط يمر من رأس ديو إلى نقطة تبعد ستين ميلاً من شرق سومطره .

وفي سنة ١٨٤٥ حصلت إنجلترا من السلطان على معاهدة جديدة تعهد فيها السلطان بتحريم تصدير الرقيق من أملاكه الإفريقية إلى خارجها (وإن لم يمنع ذلك تبادله بين موانئه) ويفرض أقصى عقوبة على من يحاول هذا التصدير . وكانت النتيجة المباشرة لهذه المعاهدة نقص هذه التجارة إلى ٢٠ ٪

من معدتها السابق ، وكانت وسيلة تنفيذ هذه المعاهدة هي حراسة الأسطول البريطاني لموانئ شرق إفريقيا والقبض على كل سفينة تحاول الإقلاع منها إلى الخارج وهي تحمل عبيداً، وقد اضطر ذلك الحكومة البريطانية إلى أن ترصد لذلك عدداً كبيراً من سفنها لمراقبة هذه الموانئ ثم لتعقب السفن التي يظن أنها تحمل رقيقاً ، وقد بلغت هذه السفن ثمانمائة طراد تنتشر على طول الساحل الإفريقي . وفيما بين المياه العميقة التي تقف فيها هذه الطرادات والشاطئ كانت تقف قوارب خفيفة تساعد على قطع الطريق أمام السفن . وكان كل قارب يحمل بين عشرين وثلاثين رجلاً . وكان المقبوض عليهم يحاكمون أمام أقرب محكمة بريطانية وكانت في عدن أو مدينة الرأس . وكانت الحكومة البريطانية تدفع مكافآت مجزية للملاحى وضباط السفن التي تقوم بضبط التهريب .

ولا نستطيع أن نتكلم عن الجهود التي بذلت لوقف هذه التجارة دون أن نشير إلى ما كتبه الرحالة لفنجستون عن فظائع تلك التجارة في شرق إفريقيا حين كانت هذه التجارة عبر الأطلسي هي التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام وبدأ له أنها قد وصلت إلى نهايتها وإذا به يفاجأ بأن هذه الجهود الهائلة التي بذلت في هذا الميدان ونجحت هذا النجاح البعيد في هذا الوقت القصير لم تكن إلا شيئاً يسيراً لما تحتاجه معركة المحيط الهندي . وقد نجح لفنجستون في إشعال الحماسة الشعبية ضد هذه التجارة وساعد على هذا الاشتعال تقدير الرأي العام لشخصية لفنجستون .

ولم تجد تجارة الرقيق في المحيط الهندي من يدافع عنها . فليس هناك أصحاب مزارع بريطانيون يثيرون الضجة لغرض استمرار هذه التجارة ، كما أصبح المجتمع مهيباً أكثر من أي وقت مضى لسحق هذه التجارة ، فكانت الأسئلة أو الخطب التي تلقى من حين لآخر في مجالس العموم البريطاني لأجل تقوية الوسائل المتخذة للضغط على هذه التجارة تتوالى . وقد استمرت الخطب تفضح مآسى هذه التجارة مستندة إلى تقارير لفنجستون عن آلاف القرى المهجورة وعشرات الآلاف من الإفريقيين من ضحاياها . كما لم يكن هناك انقسام في الوزارة البريطانية مثل الذي حدث بشأن تجارة الرقيق في المحيط

الأطلسي فلم تكن هناك حاجة إلى مزيد من التحريض سواء من الرأي العام أو البرلمان ، لاسيما وأن رئيس الوزراء البريطاني بلمرستون *Palmaeston* كان ذا اتجاهات قديمة تهيبه لقيادة هذه الحملة فقد كان وزيراً للخارجية في سنة ١٨٣٠ و ١٨٤١ وكان المسئول الأول عن توجيه سياسة الضغط في حملة الأطلسي . ولذا نجده قد بذل أقصى ما يستطيعه رجل في سبيل تشجيع الذين كانوا يعملون عن طريق مباشر في هذا الميدان .

وكانت الخطوة الثانية بعد ذلك هي تحديد الموانئ التي يسمح لها بتجارة الرقيق وقصرها على أقل عدد ممكن . تنفيذاً لها تألفت لجنة في سنة ١٨٧١ لبحث نشاط التجار على الشاطئ الإفريقي ثم دراسة بنود المعاهدات والاتفاقات السابقة والبحث عن إمكان الاستفادة منها في تقدير مدى إمكان وضع حد نهائي لها . فاتفق الرأي على وجوب زيادة سفن الرقابة في المحيط . على أن هذا الإجراء لم يكن إلا خطوة للإجراء الكبير الذي ينحصر في أن يستبدل بالمعاهدات القائمة معاهدات أخرى تنص على التحريم صراحة وبصورة قاطعة .

وقد جاء في تقرير هذه اللجنة أنه ما دامت تجارة الرقيق تجرى على نحو ما في جزء ما وخاصة في زنجبار، فإن يوم انتهاء قنص العبيد في الداخل لن يأتي أبداً على الرغم من معاهدة سنة ١٨٤٥ ، لاسيما وأن أسواق فارس ما زالت تستقبلهم . فإن من بين عشرين ألفاً من الرقيق الذي يرد من الداخل إلى زنجبار ستة عشر ألفاً يصدر إلى الخارج وألف واحد هو ما تضبطه السفن البريطانية لتحرره . ومن ثم زاد شعور الناس ضد الحكومة البريطانية ، لاسيما وقد نشر أحد الضباط البحريين الذين يعملون في سفن ضبط الرقيق ما رآه في إحدى سفن الرقيق من أن اكتشاف إصابة واحدة بالجدري بين حمولة السفينة أدى إلى إلقاء كل عبد ظهرت عليه أولى بوادر المرض في البحر وتكررت هذه العملية كل يوم .

أما عن أفضل الوسائل التي يمكن اتخاذها للعناية بالعميد المحررين فهو إقامة مؤسسة على الشاطئ الإفريقي - وكانت أولاً في جزيرة سيشل - حيث يعنى بهم ويدربون على حرفة من الحرف لمدة بين ثلاث وخمسين سنين ثم إطلاقهم ليعيشوا في المنطقة التي يرغبونها .

ولما كانت هذه المؤسسة تعتبر أرضاً بريطانية كان لا بد من رفع العلم البريطاني عليها الأمر الذي لا بد أن يستلزم موافقة السلطان . وفي حالة رفضه كان لابد من احتلال مكان ما في أراضيه لإقامة هذه المؤسسة الأمر الذي سوف يؤدي إلى قيام حالة نزاع أو سوء تفاهم بين الحكومة البريطانية وحكامهم عربى على علاقة حسنة بها . ولذا اتجه السعى أولاً إلى إقناع سلطان زنجبار بالتنازل عن جزء من أملاكه أو بيع أو تأجير ميناء ما من موانئه لبريطانيا كجزء من المعاهدة ، وهذه الفكرة وإن كانت مرفوضة من السلطان قبل عرضها ، فهناك أيضاً كثير من البريطانيين يعارضونها . وكانت هيئة إدارة الهند تشكل أكبر هؤلاء المعارضين . وكانت هذه الهيئة هي صاحبة الاختصاص الفعلى على شرق إفريقيا ، إذ كتبت تقول إنه ليس لها أدنى حق فى الاستيلاء على منطقة ما من أملاك السلطان .

من أجل هذا أرسلت بعثة بريطانية فى سنة ١٨٧٢ إلى السلطان يرأسها راسل جورنى تطلب منه وقف نقل الرقيق بين الموانئ المختلفة فى دولته ، ثم اعتبار عملية شحن الرقيق الذى يوثق به من الداخل كأنها قرصنة ، وأخيراً قفل أسواق الرقيق . وفهم السلطان من هذه المطالبة أن الغرض هو وقف هذه التجارة كلية ، فلم يملك السلطان إلا عرض الأمر على المشايخ فى أكثر من اجتماع عقد لهذا الغرض ، فكان أن رفض المشايخ القيام بشئ من هذه الأعمال . ولما رفع السلطان إجابة المشايخ على الطلبات البريطانية عبر عن رغبته فى الاستجابة لمطالب الحكومة البريطانية وطلب إعفاءه من هذا المأزق الحرج الناتج عن اختيار واحد من اثنين أحلاهما مر . وهما : إخضاع الحكومة البريطانية وإنهاء مصير بلاده ، فقد سرد السلطان الحجج التى تمسك بها ومعها المشايخ ، من أن ثورة لا بد أن تحدث فى زنجبار وأن الزراعة ستدمر تماماً من جراء انعدام الأيدى العاملة فيها ، كما ادعى أن الرق تؤيده الشريعة الإسلامية فلم يسمع البعثة إلا الإلحاح والتهديد باستعمال القوة . ولكن إنجلترا كانت تعرف فى نفس الوقت أن مثل هذا التهديد قد ينتهى بأن يرغمى السلطان فى أحضان فرنسا التواقة إلى وقف النفوذ البريطانى فى شرق إفريقيا .

ولكن استعمال هذا التهديد جعل السلطان يلجأ إلى المشايخ أكثر من مرة فيعقد معهم اجتماعات متوالية كانت تنتهي في العادة برفض المشايخ للطلبات البريطانية وعودة السلطان إلى أن يلتمس من الحكومة البريطانية استمرار هذه التجارة لمدة معينة رغبة في تأجيل الدمار الذي سيبصّب مرافقهم المختلفة. فإذا كانت هيئة الرأي العام لقبول الإلغاء قد اقتضت في غرب أوروبا زهاء خمسين سنة أو أكثر ، فلا بد أنه يقتضي أضعاف ذلك في شرق إفريقيا ، واكن إنجلترا كانت تدرك أن مثل هذا التهاون لن تكون له أية نتيجة إلا عودة هذه التجارة إلى سابق انتعاشها الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعذر إلغائها مرة أخرى مهما تهيأت الأذهان بعد ذلك . ولن تهب الأذهان أبداً طالما أن انصالح الاقتصادية والربح الكثير يقفان عقبة في سبيل ذلك . هذا إلى أن الحكومة البريطانية أرادت أن تتنهر فرصة الاستفادة من شخصية قنصلها العام جون كيرك الذي كان قد اشترك في حملة افنجستون وشاهد ما آوى تجارة العبيد هناك ، فأصبحت بحماسة أكبر ما يلهم الخطوات التي تتخذها الحكومة في هذا الدليل وهي ليست بحماسة جوفاء ، بل تركز على خبرة طويلة بهذه الأنحاء . فأرسل إلى هناك سير بارتل فريير Bartle Frere حاكم بومباي السابق ليبلغ مع كيرك على السلطان بضرورة القضاء على هذه التجارة إلى الأبد ، من طريق معاهدة مع بريطانيا ، هذا في الوقت الذي أرسلت الحكومة إلى الحكومات الأجنبية تسوئق فيه من موقعها إزاء ما تقوم به من سعي لئلا تتنهر إحداها . الفرصة فتقرب إلى السلطان من وراء ظهرها . فلما استوثقت من موقف هذه الحكومات لجأت إلى الضغط على السلطان من أجل توقيع المعاهدة . هذا في الوقت الذي كان فيه الأسطول البريطاني يشدد الحصار على موانئ شرق إفريقيا ليمنع نقل العبيد أو شحنهم ، وأنتجت هذه الوسائل الجديدة أثرها حتى أصبح نقل العبيد في ظل المعاهدة القديمة قد قارب التوقف .

وقد أبلغت الحكومة البريطانية السلطان أنه إذا رفض التوقيع فإنها تجد نفسها ملزمة باتخاذ الخطوات التي تؤدي إلى حصار زنجبار طبقاً للقانون الدولي .

فلم يجد السلطان بداً من توقيع المعاهدة في الخامس من يونيو سنة ١٨٧٣
وتتلخص في :

- ١ - منع تصدير العبيد في ممتلكات سلطان زنجبار .
 - ٢ - إغلاق كل الأسواق العامة التي تقوم في مملكته بالتعامل في الرقيق
وعمل الترتيبات اللازمة في جميع أنحاء مملكته للقيام بهذا العمل .
 - ٣ - القبض على كل من يحاول هذه المحاولة ومحاكمته أمام الضباط
البحريين أو غيرهم من الوكلاء البريطانيين .
 - ٤ - حماية السلطان للعبيد المحررين وعقاب كل من يحاول إخضاعهم
للرق من جديد .
 - ٥ - تعهد الحكومة البريطانية بمنع الهنود المقيمين في شرق إفريقيا من
اقتناء الرقيق أو شراء رقيق جديد .
- وعلى أثر ذلك بادر السلطان بإعلان الشعب بمنع نقل العبيد بحراً في كل
الموانئ التابعة له ، وإغلاق أسواق الرقيق وتنفيذ العقوبة على كل من يحاول
مخالفة ذلك .

وكذلك اتخذت الحكومة البريطانية من مسألة تحرير الرقيق حجة لها من
أجل زيادة نفوذها ، بل من أجل جعل سلطنة زنجبار محمية بريطانية وإن لم يكن
ذلك رسمياً . كما جعلت من نفسها شريكة للسلطان في محاكمة رعاياه الذين
يخالفون القانون وفي إصدار الأوامر إلى الهنود القاطنين بشرق إفريقيا
لمنع اقتناء الرقيق أو التعامل فيه وبذلك جعلت من قنصلها ورجال البحرية
البريطانية حكومة أخرى داخل حكومة السلطان ، بل أعلى نفوذاً منها .

ولم يكن معنى ذلك أن تجارة الرقيق قد توقفت تماماً فإنها ظلت تجري
إما من طريق التهريب الأمر الذي أدى ولاشك إلى كثرة وفيات الرقيق
التي بلغت إلى هذا العهد أكثر من ٧٠٪ بل إلى ارتفاع أسعاره ارتفاعاً جنونياً
وصل إلى أربعة أضعاف ثمنه الأول . أو من طريق آخر هو استمراره شرعياً
في البلاد التي لم تكن سلطة بريطانيا أو غيرها من الدول الأخرى تمتد إليها
مثل السودان فقد كانت تجارة الرقيق مستمرة خلال الحكم الوطني الذي استمر

من ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٧ كما كان الخليفة عبد الله التعايشي يتقاضى على تجارته رسوماً معينة وكان الرق شرعياً أيضاً في ولايات الحوصا في شمال نيجيريا وكذلك في ولايات السلطان العثماني في شمال إفريقيا كتونس وليبيا .

أما مصر فقد أخذت في محاربة الرقيق بإصدار قرارات التحريم منذ أيام سعيد وتأيد هذا بطريق رسمي حين عين السير صموئيل بيكر ثم جوردون حاكمين متعاقبين على مديرية خط الاستواء فنجحا في كشف هذه المنطقة ولكن الوسائل العنيفة التي لجأ إليها هذان البريطانيان والقسوة البالغة التي عاملتا بها الأهالي دفعت بالسودانيين لا إلى كراهيتهما ، بل إلى كراهية الحكومة المصرية التي كانت تستخدمهما مما دفع بالسكان إلى الثورة المهدية التي أقامت في السودان عهداً من الفوضى . ولا شك أن استخدام هذين الرجلين وغيرهما من الموظفين الأجانب في السودان هو الذي هيأ الظروف التي أدت إلى قيام الثورة المهدية ، كما هيأ الظروف لإنجلترا للتدخل في الشؤون المصرية ومن ثم إلى الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم إلى الإسهام في استعادة السودان في سنة ١٨٩٨ ، وبذلك قام الدليل مرة أخرى على سوء استخدام الحكومة البريطانية لهذه الظروف من أجل مصالحها الذاتية ، ومن أجل السعي إلى تكوين الإمبراطورية البريطانية في إفريقيا .

كذلك كانت هناك تجارة للرقيق منتشرة في منطقة البحيرات الإفريقية وعرفت الحكومة أن خير سياسة للقضاء عليها هي القضاء على الأسواق التي تطلب الرقيق وكانت هذه الأسواق هي الهند . فكان أن أصدرت حكومة الهند جملة من القرارات التي انتهت إلى القضاء على الأمراء الذين كانوا يلحون في طلب الرقيق .

أما في منطقة الكونغو فقد اقترنت الجهود التي بذلت لكشف هذه الجهات بجهد آخر بذلته الجمعية الدولية الإفريقية من أجل سحق هذه التجارة ، حتى إذا عقد مؤتمر بروكسل من أجل تنظيم عمل الكشف ، نصت قرارات هذا المؤتمر على ضرورة العمل على سحق تجارة الرقيق . وعقد بعد ذلك مؤتمر برلين في سنة (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ولو أنه كان عملاً سياسياً واقتصادياً بحثاً من أجل تنظيم التجارة في حوض الكونغو والنيجر ، إلا أن

مادتين من مواده الثماني والثلاثين نصتاً على ضرورة تعاون الدول الأوروبية على القضاء على هذه التجارة وعملت حكومة الكونغو الحرة على سحقها . ولكن القضاء على تجارة الرقيق في كل شرق إفريقيا والكونغو جعل تجاره يتجمعون في الداخل حيث أسس محمد بن حميد المرجبي المعروف باسم نيبوتيب مملكة Nkonde في الإقليم الشرقي من أقاليم جمهورية الكونغو الحالية وباشر هناك تجارته في حرية . واعترفت به حكومة الكونغو الحرة . وأجرت عليه راتباً قدره ستون جنيهاً شهرياً . مما يدل على عدم رغبة الدول الأوروبية رغبة جدية في سحق تجارة الرقيق بقدر ما كانت ترغب في القضاء على منافسيها الذين يقفون في وجه أطماعها الاستعمارية . ولم يلبث الخلاف أن ظهر بين هذه الحكومة وابنه سيفو ، وقامت الحرب بينهما وانتهت إلى القضاء على تجارة الرقيق في هذه الأنحاء .

مراجع الباب الثانى

- إدارة الاستعلامات : أمريكا ، القاهرة .
- جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ،
القاهرة ١٩٥٨ .
- زاهر رياض : تاريخ غانة الحديث ، القاهرة ١٩٦١ .
- سليم حسن وعمرو الاسكندرى : تاريخ أوروبا الحديث ، القاهرة .
- المقرئزى : الإلمام بمن ملك الحبشة من ملوك الإسلام ،
القاهرة .

Coupland: British Anti-Slavery Movement .

Ward : History of Ghana .

Encyclopedia Britannica: Articles Brazil, Slavery and Brazza.

الباب الثالث

نحو الاستعمار الحديث

نحو الاستعمار الحديث

رأينا كيف بدأ الأوروبيون يباشرون تجارة الرقيق منذ أن وطئت أقدامهم أرض إفريقيا ، طالما فتحت الأسواق الأمريكية أبوابها لاستقبال أفواج رقيق إفريقيا . وظلت هذه التجارة تنمو وتنشط طوال القرون التالية حتى تم القضاء عليها بعد منتصف القرن التاسع عشر بقليل ، وعندما قام ويلبرفورس Wilberforce يدعو إلى سحق هذه التجارة ، لم يجد تأييداً من أحد ، وظلت هذه الحركة لا تجد تأييداً برغم قيام جماعة أنصار الإنسانية Humanitarians بتأييدها ورغم إلحاح جماعة الكويكرز على تأييدها أيضاً واتخاذهم القرارات بتحريم حيازة الرقيق على أعضائها وحرمان كل مخالف لهذا القرار من حق العضوية .

وبرغم ظهور بعض رجال الكنيسة وإجماعهم في كتاباتهم وأقوالهم على تأييد حركة سحق هذه التجارة ، إلا أنهم كانوا أقلية بالقياس إلى من يعارضونها . بل هناك من نادى بأن حرية العمل ، وأرباح التجارة التي تجلب كثيراً من الخير لأفراد عديدين من الشعب ، لا يمكن المناقشة فيها . بل رأينا أيضاً كيف كانت هذه الحركة لا تلقى تأييداً حتى بين أعضاء الوزارة البريطانية نفسها . ونحن نستطيع أن نقول إن حركة سحق تجارة الرقيق لم تجد تأييداً واضحاً في بريطانيا إلا في السنين الأخيرة من القرن الثامن عشر . حتى إذا تزعمت بريطانيا حركة المقاومة بعد سنة ١٨٣٠ ، كان كثير من الأفراد والدول يعارضونها . بل إنها بذلت المال لكل من أسبانيا والبرتغال في مسيل موافقتهما على هذا الإلغاء .

يدل كل هذا على أن التفكير الأوروبي لم يتطور خلال القرون التي تلت النهضة الأوروبية إلا تطوراً بطيئاً في مثل هذه المسألة التي نراها في الوقت الحاضر مسألة بدهية لا تحتاج إلى مناقشة . بل ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تجد بين رجال المقاطعات الجنوبية من كان مستعداً لحمل السلاح دفاعاً عن

حريته في شراء العبيد واسترقاقه . حتى لقد عرضوا وحدة بلادهم للخطر من أجل ما اعتقلوه حقاً من حقوقهم . ودارت الحرب فعلاً واستمرت إلى سنة ١٨٦٥ حين استطاع الشماليون الانتصار على الجنوبيين وأرغموهم على التسليم بنظريتهم . فرضوا بها كارهين . فالتطور الفكري نحو إخوة الإنسانية كلها - الذي وجد التشجيع في أوروبا حتى انتهى إلى تحريم تجارة الرقيق في السنين الأولى من القرن التاسع عشر - لم يمتد إلى القارة الأمريكية . فكأننا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إن القرنين السادس عشر والسابع عشر كانا بالنسبة للفكر الأوروبي سنوات ركود استمر حتى بداية القرن التاسع عشر .

ولم يكن هذا الركود من نصيب الفكر الأوروبي في هذه الناحية وحدها . بل شمل جميع مظاهر الحياة الأوروبية . فالروح القومية التي ظهرت في أوروبا في عصر النهضة ممثلة في كتابة الآداب باللهجات القومية ، كما فعل باوتارك ودانتى في إيطاليا ، أو كما فعل شيكسبير في إنجلترا والتي ظهرت أيضاً في رغبة الملك ديزي الثامن في فصل الكنيسة الأنجليكانية عن الكنيسة البابوية من أجل خلق الكنيسة الوطنية ، هذه الروح ظلت محدودة وفي نطاق ضيق جداً ، وليس أدل على ذلك من وجود ملوك من أمثال شارل الخامس وفيليب الثاني الذين حكموا أجزاء من أوروبا اختلفت في جنسياتها ولغاتها دون أن ترى شعوب هذه الأجزاء غضاظة ما في هذا الأمر - باستثناء ثورة هولندا . بل إن الثورات التي قام بها الدوقات والبارونات في كل من ألمانيا وفرنسا ضد سلطة الملوك لم تكن إلا دليلاً جديداً على وهن هذه الروح القومية . بل إن الثورة الأمريكية التي قامت في وجه ملوك إنجلترا لم تكن دليلاً على نضج هذه القومية ، ورغبتها في الظهور في الميدان منفردة بخصائصها الأمريكية إنما دفع إليها رغبة أهالي الولايات في الحصول على حقهم في مشاركة الشعب البريطاني حق التشريع . ولو كان الملك جورج الثالث قد أبدى تنازلاً عن روح العناد التي تملكته إزاء المطالب الأمريكية ورضى بهذه المشاركة الرمزية ، لتغير وجه التاريخ . ولكن هذه الروح القومية لم تلبث بعد ذلك أن ظهرت

عارمة في بداية القرن التاسع عشر فبلغت ذروتها في منتصفه ثم الربع الأخير منه ، وكان ذلك تحت تأثير كتابات السياسيين وغير السياسيين .

وكذلك رغبة الشعوب في مشاركة الحكام وتدير أمورهم لم تظهر كذلك في أوروبا إلا نتيجة لكتابات الكتاب من أمثال فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وجماعة ديدورو من رجال الموسوعات .

ولذا ظل الملوك يذواون (حقهم الإلهي) في الحكم طوال القرون : السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر دون أن يسمعوا بمن يطالب بهذه المشاركة . وإذا كان الحكم النيابي قد قام في إنجلترا قبل هذا العهد بل على صورة ثابتة في القرن السابع عشر إثر ثورة سنة ١٦٧٨ ، إلا أنه كان حكماً نيابياً هزياً . كان المشاركون في الحكم هم كبار ملاك الأراضي ، ولم يسهم (الشعب) في هذه المشاركة بقليل أو كثير فالقرن التاسع عشر كان عصر اليقظة الحقيقية للمجتمع الأوروبي والفكر الأوروبي نحو الحصول على حقه الطبيعي في هذا الإسهام .

وكان الجزء الأكبر من الضرائب يأتي إلى خزانة الملك من حصيلة الأرض الزراعية . وإذا كان النشاط التجاري الذي حدث في القرن الثامن عشر قد زاد من حجم الحكومة وفرضت الضرائب على هذه التجارة من أجل مواجهة كثرة مصاريف الجهاز الحكومي (الذي زاد نتيجة لهذا النشاط) ، إلا أن البلاط الملكي ظل محتفظاً بخصائصه وأركانه التي زاد اعتمادها على ملاك الأرض الذين كانوا إلى وقت قريب من أعدى أعدائهم . وإذا كان الملوك أو النبلاء قد لجئوا بعد ذلك إلى الطبقة الوسطى فمن أجل موازنة طبقة التجار التي نشأت حديثاً ، ولذا ظل الملوك والنبلاء يكونون وحدة ترى من مصلحتها الوقوف كجبهة موحدة في وجه الطبقة الناشئة لا سيما وأن الملوك قد لجئوا إلى إعفاء هؤلاء الملاك من الضرائب .

وإذا كانت النهضة الأوروبية قد أتت بحركة الإصلاح الديني — التي حطمت الوحدة الدينية لأوروبا — فإن البروتستانتية لم تهدف أولاً إلى الحرية الدينية بقدر ما اتجهت إلى الاستقلال الديني . فأصبحت الفكرة التي سادت أوروبا

عقب ظهور حركة الإصلاح ، حرية كل أمة أو كل أمير في ممارسة الشكل الذي يراه من المسيحية لا التي يرغبه البابا أو ترغبه الكنيسة الجامعة على اتخاذها . وبعد أن كان هدف الكنيسة هو وحدة العالم في ظل عقيدة واحدة أصبح الشعار الجديد وحدة الأمة في ظل عقيدة واحدة . ولذا لم تكن الحرية الدينية هي النتيجة الطبيعية لحركة الإصلاح الديني بل هي حرية الحاكم في اعتناق المذهب الذي يراه من أجل أغراضه الخاصة وإرغام الشعب على اتخاذ هذا المذهب عقيدة له ، ولذا شهدت القرون التالية سلسلة من الاضطهادات الدينية المروعة في جميع ممالك أوروبا . ففي فرنسا حيث كانت الديانة الرسمية هي الكاثوليكية ووجدت إلى جانبها أقلية كبيرة اعتنقت المذهب الجديد ، قامت المذابح التي دبرها الكاثوليك من أجل القضاء على الهيجونوت ، كما قامت مذابح مشابهة دبرها الهيجونوت من أجل الانتقام ، وكان من نتيجة هذا أن قامت حركة الهجرة الواسعة من فرنسا إلى أمريكا . ولم تهدأ هذه الاضطهادات إلا حين ارتقى العرش الملك هنري الرابع وأعطى الهيجونوت الضمانات التي تضمنها مرسوم نانت . فلما ألغى لويس الثالث عشر هذا المرسوم ظن الهيجونوتون هذا الإلغاء نذير باضطهاد جديد . فكانت موجة أخرى من الهجرة الفرنسية إلى الخارج ، اتجه بعضها إلى أمريكا الشمالية واتجه البعض الآخر إلى جنوب إفريقيا . وفي الإمبراطورية الرومانية المقدسة دارت الحروب الكبيرة من الإمبراطور والأمراء الذين اعتنقوا هذا المذهب الجديد لا عن اعتقاد بصحته بل لأنه يحلهم من رابطة الولاء للإمبراطور . وإذا كانوا قد أظهروا تمسكهم بهذا المذهب عن حرية في هذا الاعتقاد ، فإنهم وقفوا موقفاً معارضاً لذلك حين أراد الفلاحون اعتناق هذا المذهب ظناً منهم أنه يعني إزالة الفروق بينهم وبين أسيادهم . وكان أن انتهت ثورة الفلاحين بسحقها والعودة إلى خضوعهم السابق . وتعرض الكاثوليك أيضاً للاضطهاد في إنجلترا حين رفضوا الخضوع لهنري الثامن ثم الملكة إليزابيث الأولى . ودارت الحروب بين الطائفتين اتخذت فيها السياسة الدين رداءً لها حتى انتهى الأمر بطرد البيت المالكي أمام قوة البرلمان ومجيء ملك جديد هو وليم أورانج الذي قبل الملك بشروط البرلمان .

وقامت حرب الثلاثين سنة بسبب هذه العداوة الدينية أيضاً لاسيما عندما ألف الأمراء البروتستانت الحلف البروتستانتي في سنة ١٦٠٨ ، وقابله الأمراء الكاثوليك بتأليف الحلف الكاثوليكي في سنة ١٦١٠ ، ونهياً للجو للحرب بين الطائفتين بعد وفاة الملك ماتيئاس وخلفه فردينان فقبله كاثوليك المجر وزفضه بروتستانت بوهيميا لما أثر عنه من تشييعه للكاثوليكية ، واستمرت الحرب هذه المدة الطويلة التي انقسمت فيها أوروبا وأمراؤها وملوكها إلى معسكرين التقوا في أكثر من موقعة ولم تنته إلا بعد أن شمل التعب كل من اشترك فيها، فعقدوا صلح وستفاليا سنة ١٦٤٨ ونص هذا الصلح في مادته الأولى على تمتع أتباع كلفن ولوتر بالحرية الدينية في جميع أنحاء الإمبراطورية وبقاء ما بيد كل من الكاثوليك والبروتستانت من الأملاك ضمناً لتنفيذ الشروط، ولكن أكبر الشروط وضوحاً هو ما نصت عليه من انتزاع حق الأمراء لإرغام شعوبهم على اعتناق مذهب معين . فكانت هذه المعاهدة إلى حدٍّ ما بادرة ظهور روح التسامح الديني ونهاية الجحود والتزمت الديني الذي عانته أوروبا منذ بداية العصور الوسطى .

وفي خلال هذه المدة سيطر رجال الدين على التعليم بكافة درجاته وإذا كانت النهضة الأوروبية قد نجحت في كسر احتكار رجال الدين للعلم وفتحها أمام العلمانيين يردونها حين يريدون ، ثم منح الدراسة الكلاسيكية مكاناً مرموقاً من الدراسة إلى جانب الدراسة الدينية واتجه غير الدينيين إلى طلبه سواء عن طريق المدارس الخاصة أو المدرسين الخصوصيين ، ولكن التأثير الديني ظل هو السائد ، لأن أغلبية المدرسين كانوا من رجال الدين والمدارس الخاصة طلبت المعونة من الكنيسة. ولذا كانت حرية الفكر محدودة بسبب رقابة الكنيسة على ما كان يصدر من الكتب لاسيما وأن الأمية كانت لاتزال سائدة بسبب كثرة مصاريف التعليم وقلة ما يطبع من الكتب وغلو أسعارها .

وفي خلال المدة الباقية من القرن السابع عشر وكذلك خلال القرن الثامن عشر أتيح للبروتستانت أن يشعروا بشيء من الراحة والأمان . بل لم يلبثوا بعدها أن اتجهوا إلى تنظيم صفوفهم بعض الشيء دون أن تكون هناك رابطة بينهم . ومن ثم أخذت الجمعيات التبشيرية تظهر إلى الوجود وكانت بريطانيا أسرع الدول إلى تنظيم هذا النشاط حين أصدر البرلمان قراراً في

سنة ١٦٤٩ بإنشاء (هيئة نشر المسيحية في إنجلترا الجديدة) ومن الواضح أن نشاطها كان متجهاً أكثر ما يكون إلى الدنيا الجديدة. لم يلبث بعدها أن دب النشاط في جميع دوائر البروتستانت لمواجهة خطر ازدياد النوادي والجمعيات الإلحادية، فكان أن اتجه النشاط إلى وجوب التبشير بالمسيحية لابين المواطنين أو سكان البلاد الإنجليزية فحسب، بل إلى كل من لا يعتقد فيها في الخارج. فشهد القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً ملحوظاً. وهذه الجمعيات نظرت إلى الدين نظرة مختلفة عن تلك التي نظرتها إليه الجمعيات الكاثوليكية مثل اليسوعيين. فقد اتجهت هذه الجمعيات الكاثوليكية إلى نشر مذهب النسك والفقر من أجل طلب ملكوت السموات، بينما أعلنت الجمعيات البروتستانتية أن هذا الفقر ليس مقدساً، كما أن فقر الناس لم يكن ضربة لازب عقاباً على ما ارتكبه أو ارتكبه أسلافهم، كما أن الله لم يكتب الفقر على إنسان ما، بل إن الفقر طريق الخطيئة. فاتجه همها إلى مقاومة الفقر ورفع المستوى الاجتماعي للطبقات الفقيرة عن طريق التنمية الاقتصادية للفرد، بإتاحة الفرص له سواء بفتح الحوانيت أو تدريبه في المصنع أو مكاتب الحسابات من أجل تأهيله لمركز أرفع، كما اتجهت إلى خدمة الأطفال والمرضى والمساجين والرقيق وجميع هؤلاء الذين لا تمكنهم ظروفهم من الاهتمام العاجل بأنفسهم. فكانت جماعة الميثودست التي تأسست في سنة ١٧٨٧ أولى الجماعات البروتستانتية التي تعمل في هذا الميدان الجديد، وبادرت من أجل ذلك إلى إرسال الجماعات التبشيرية إلى الخارج. وفي سنة ١٧٩٥ تأسست جمعية لندن التبشيرية بمعاونة التجار في لندن، وبدأت عملها في الهند والصين ثم امتدت إلى كل مكان آخر من العالم تمتد إليه التجارة البريطانية. وكان من الواضح أن هدف التجار من هذا التعضيد إنما هو مساعدة الجماعة على رفع المستوى الاجتماعي في البلاد المزدهمة بالسكان من أجل إيجاد مزيد من المستهلكين للبضاعة البريطانية. ولم تلبث هذه الجمعية أن حولت بعض نشاطها إلى إفريقيا، لاسيما بعد أن وجه المستكشفون الذين اتجهوا إلى هذه القارة نشاط رجال الدين إلى بذل بعض الجهد في هذه القارة الواسعة. خاصة بعد قيام الحروب النابليونية التي وجهت أنظار البريطانيين إلى قارة إفريقيا حين استولى الأسطول البريطاني على مستعمرة الرأس نتيجة لانضمام هولندا إلى جانب فرنسا في هذه الحرب.

وكان إرسال دافيد لفنجستون إلى قارة إفريقيا مظهراً من مظاهر التفات هذه الجمعية إلى إفريقيا . كما أصبح بعد ذلك سبباً في توجيه مزيد من النشاط التبشيري إلى هذه القارة. فقد ذهب إلى إفريقيا أكثر من مرة وعاد إلى أوروبا أكثر من مرة ، ولقى في كل مرة من مرات عودته ترحيباً حاراً من مختلف الأوساط ، وألقى أكثر من محاضرة دعا فيها إلى الجهد في إلغاء تجارة الرقيق بعد أن رأى فظائع هذه التجارة ، ورأى أن أفضل وسيلة لذلك هي نشر الدين المسيحي بين سكان هذه القارة لكسب صداقتهم ، وكذلك لإحلال تجارة مشروعة مكان هذه التجارة غير المشروعة . ولذا بذل غاية الجهد في رحلاته الأخيرة إلى فتح طريق التجارة عبر القارة الإفريقية إلى قبائل الماشونا والماتابيلي التي كانت تسكن وسط النصف الجنوبي للقارة دون أن تعرف طريق الوصول إلى البحار الخارجية . ولقيت دعوته هذه صدى قوياً وترحيباً حاراً كما أن وفاته مجهولاً في وسط الإفريقيين أوجدت بين جميع الطبقات شعوراً قوياً بوجوب العمل على تنفيذ رسالته ، فتألفت أكثر من جمعية تبشيرية من أجل التبشير بالمسيحية في هذه الجهات التي اكتشفها لفنجستون ، كان من بينها بعثة الجامعات التبشيرية إلى وسط إفريقيا Universities Mission to Central Africa لم تلبث أن أنشأت لها أول مركز تبشيري عند الزمبزي في سنة ١٨٦١ ، ولوأنه انتهى بفاجعة إلا أن هذا الجهد استوفى في سرعة وعزم . واتخذت لها مركزاً جديداً في نياسالاند . وكذلك جمعية الكنائس الاسكتلندية Scottish Churches التي بدأت العمل في نياسالاند أيضاً في سنة ١٨٧٤ ثم جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society التي بدأت نشاطها في منطقة بحيرة تنجانيقا ، لاسيما بعد أن حصلت على وعد بمساعدات مالية مستمرة من شركة البحيرات الإفريقية African Lakes Society كما اتجهت هذه الجمعية أيضاً إلى مزاولة نشاطها في أوغندا حيث استقبلها الملك متيسا ملك بوجندا بالترحاب . كما وجهت جمعية لندن نشاطها من جديد إلى روديسيا الجنوبية وأسست مركزاً جديداً في لنيانتي Linyanti في سنة ١٨٩٥ . ولم تملك هذه النزعة البريطانية وحدهم بل جاراهم الفرنسيون حين أسسوا جمعية باريس التبشيرية Paris Evangelical Society في سنة ١٨٢٨ لتباشر نشاطها في المستعمرات الفرنسية في الدنيا الجديدة بمعونة ملوك فرنسا من البوربون .

ولم تلبث أن وجهت نشاطها إلى أراضي الباسوتولاند والباروتسي لاند في جنوب إفريقيا .

وجاء دور الهولنديين ليؤسّسوا الكنائس الهولندية الإصلاحية Dutch Reformed Churches يؤيدهم البوير من سكان جنوب إفريقيا . وكان هذا النشاط البروتستانتي دافعاً لأن يعود إلى الكاثوليك نشاطهم السابق ويوجهوا جهدهم إلى هذا الميدان الذي كان في الأصل وقفاً عليهم ، فتألفت جماعة الآباء البيض White Fathers في سنة ١٨٦٨ بإرشاد الكردينال Lavigerie الذي دعا إلى النشاط الفرنسي في ميدان الاستعمار . وبدأت عملها في الشمال الإفريقي ، ثم في روديسيا الشمالية وكانت حماسة الآباء الكاثوليك في كندا أكبر مشجع هؤلاء الآباء في عملهم . حتى انتهى أمر هذا التنافس الكاثوليكي البروتستانتي إلى اقتسام الحقل الإفريقي بين أكثر من بعثة .

وكذلك ظلت وسائل الإنتاج الصناعي حتى نهاية القرن الثامن عشر لايعتورها أي تغير أو تطوير ، بل لعلها كانت على حالها منذ فجر المدنية . فما عاصره حمورابي وبركليس^١ ويوليوس قيصر وشارلمان من حالة أوروبا الاجتماعية والاقتصادية ، عاصره أيضاً لويس الرابع عشر وفردريك الأكبر وجورج الثالث . إذ ظلت الأرض أساس الحياة الاقتصادية ، وامتلك رقبتهما قلة من النبلاء الأثرياء ، وقام على زراعتها الفلاحون الفقراء . وكانت إقطاعات النبلاء تقسم إلى مزارع صغيرة يقوم على زراعتها جيل إثر جيل من أحفاد هؤلاء الفلاحين . وغالباً ما كانوا أرقاء مرتبطين بالأرض ويكونون جزءاً من أملاك السيد شأنهم شأن الأرض . وإذا كان السيد في فرنسا غير قادر على أن يسجن الفلاحين أو يجلدهم أو يأخذهم رهينة كما هو الحال في ألمانيا إلا أنه كان في استطاعته أن يفرض عليهم من الخدمات والالتزامات التي كانت كافية لاعتصار جهدهم . فجزء مما ينتجونه من بيض أو قمح يجب أن يعطى للسيد في موسم المعين ، بل كان عليهم أيضاً أن يعملوا في مزرعته الخاصة بضعة أيام كل أسبوع دون أجر ، وأن يخدموه في حفلات صيده ، وأن يخدموا ضيوفه خلال الاحتفالات التي تقام في القلعة أو القصر .

بل كان على الفلاحين أن يطحنوا قمحهم في مطحن الشريف ، وينخبزوا خبزهم في مخبزه ، ويعصروا عنبهم في معصرته بأسعار يحددها الشريف دون مناقشة . بل كان عليه أيضاً أن يدفع رسوماً معينة إذا اجتاز معبراً أو جدولاً أو ساق عربته المحملة بالمحصول على الطريق .

وإذا كان الحال قد اختلف بعض الشيء عن ذلك في إنجلترا حيث امتلاك معظم الأرض صغار الملاك إلا أنهم ظلوا حتى منتصف القرن الثامن عشر يتبعون في زراعة أراضيهم الدورة الثلاثية ، أى يتركون ثلثي الأرض بوراً ويقومون بزراعة ثلث واحد ، ثم ينتقلون منه إلى الثلث الثانى فى السنة الثانية ، فالثلث الثالث فى السنة الثالثة ، من أجل المحافظة على خصوبة التربة . لذا لم تكن غلة الأرض كافية للأسر ، فكانوا يضطرون إلى احتراف حرفة أخرى ، غالباً ما كانت نسج الصوف أو غزله ؛ وعمل الصابون أو المسامير . وإذا ما أكملوا حصة ما ، أسرعوا بها إلى السوق يبيعونها . وقد يعمل معهم أجراء ؛ وبدأ هذا المجال يتحسن نوعاً منذ سنة ١٧٦٠ بسبب ارتفاع أثمان المحاصيل . فلما ظهرت المصانع فى سنة ١٧٧٥ ازداد الطلب على الطعام فوضع الفلاح همه فى إنتاجه لهؤلاء الطالبين ، ولكن شدة الطلب على الخبز واللحم أدت إلى ظهور الرأسمالين الذين توفروا على إنتاج هذين المطلبين ، فاهتم الفلاح بماشيته ، ومن ثم بدأت منذ سنة ١٨٠٠ تظهر أنواع جديدة من المحاريث والعربات والآلات الزراعية ولا شك أن استعمالها كان محدوداً فى أول الأمر . وأدى ازدياد الطلب خلال الحروب النابوليونية إلى ارتفاع الأسعار . ومن ثم نشأت الشركات الكبرى التى أخذت على عاتقها مواجهة هذه الطلبات باستعمال مزيد من الوسائل الحديثة من أجل زيادة الإنتاج سواء فى الكم أو الكيف . وإذا كان الركود قد أصابهم بعد الحرب ، إلا أن التقدم فى الإنتاج الآلى عوض هذا الركود . كما زاد استعمال المخصبات ووسائل تربية الماشية ولكن الرغبة فى استعمال الآلات وكذلك الرغبة فى الحصول على رءوس أموال لاستغلالها فى الإنتاج الكبير أدت إلى اختفاء هذه الملكيات الصغيرة غير القادرة على تتبع هذا التطور . فكان أن تسربت الأرض إلى حوزة كبار الملاك الذين كانوا يحكمون تقريبتهم من الحكومة وعضويتهم فى البرلمان ، أقدر على استصدار

القوانين التي ترعى مصالحهم في سهولة ويسر . ولذا شهد القرن التاسع عشر تطوراً زراعياً لم تشهده إنجلترا في القرون السابقة . وكان أكثر مميزات ظهور الملكية الزراعية الكبيرة . هذا في الوقت الذي نظم فيه التجار وأصحاب الحرف أنفسهم في منظمات الحرفة كما كان حالهم خلال العصور الوسطى ، فلكل نوع من التجارة منظمته التي تكفلت بوضع مواصفات المادة التي يتداولونها وعدد الأشخاص الذين يعملون فيها ، وكان على من يريد أن يدخل في هذه المنظمة أو يعمل في هذه الحرفة أن يبدأ بارتقاء درجاتها منذ البداية . وأن يمارس العمل في كل درجة عدداً معيناً من السنين على يد واحد من أصحاب الحرفة القدامى . فعليه أن يلزمه سواء في منزله أو حانوته . ولم يكن يسمح له في النهاية أن يستقل بالعمل أو يفتح حانوتاً لنفسه إلا بعد أن تبيح له المنظمة ذلك وفق شروط معينة . وكانت هذه المنظمات في العادة تحتكر صناعة معينة وفق أمر حكومي ينظم قواعدها .

وقد أفادت التجارة فائدة كبرى من الاستكشافات الجغرافية التي قام بها هؤلاء المخاطرون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر . ولذا كانت التجارة مقصورة على الخارجية منها ، وأصبحت لندن وروتردام وأنتورب ولشبونة أهم مراكزها . فازدحمت أرصفتها بمختلف السفن حاملة أنواع التجارة المختلفة من أمريكا وإفريقيا وآسيا ، وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم تكن كميات هذه التجارة لتقارن بالتجارة في الوقت الحاضر من حيث ضآلتها . وكان معظمها في المواد الخام القادمة من الدنيا الجديدة أو في المواد الكمالية من الشرق ، وكان تجار هذه المدن أيضاً ينتظمون منظماتهم شأنهم شأن أصحاب الحرف . ولكن نصيبهم من الحرية كان أكثر من نصيب نظرائهم ، كما يملكون من المغريات ما يفوق نظراءهم أيضاً لأنهم كانوا على قدر أكبر من الانتعاش . وكانت الشركات الكبرى تحصل في أحيان كثيرة على بعض الامتيازات من الحكومة بعد أن تدفع رسوماً معينة من أجل احتكار التجارة في مادة معينة أو منطقة معينة . وقد رأينا أمثلة من هذه الشركات التي عملت في إفريقيا . وفي خلال القرن الثامن عشر ظهرت طبقة كبيرة الثراء والنفوذ من التجار الذين عاشوا في هذه المدن ، فكونوا الطبقة الوسطى التي لم تكن على شيء من شرف المحتد ولكنها

تملك الثروة . ولكنهم برغم هذه الثروة لم يهتموا بالحصول على نصيب من النفوذ في القصر ، بل كان ذلك من نصيب النبلاء ورجال الكنيسة .

وخضعت التجارة في إنجلترا، وخاصة تجارة القمح، منذ القرن الرابع عشر لسلسلة من التنظيمات والقيود . من أجل تشجيع التصدير لجلب الأموال الأجنبية وخاصة منذ سنة ١٦٨٩ بسبب إقبال البريطانيين على الاشتغال بالزراعة . وظلت إنجلترا متمسكة بهذه السياسة حتى الربع الثالث من القرن الثامن عشر ، حين بدأت صادرات القمح في الهبوط بسبب تزايد السكان وما اعترى الصناعة من انتعاش أدى إلى قلة الأيدي العاملة في الزراعة. حتى إذا كانت سنة ١٧٩٣ واحتاجت بريطانيا إلى كل ما تنتجه الأرض من القمح ، توقف التصدير واتخذت الخطوات لبذل مزيد من الجهود لزيادة الإنتاج خلال الحرب النابليونية بعد أن تعذر الاتصال بما جاورها من بلاد أوروبا . فارتفعت أسعار القمح وكان ذلك في مصلحة كبار الملاك ، ولكن توقف الحرب في سنة ١٨١٥ أدى إلى انقلاب الميزان مما كان نذيراً بالخراب .

ولكن شدة احتياج أوروبا التي خربتها الحروب إلى القمح أعاد الانتعاش ومن ثم عادت الصادرات البريطانية تملو من جديد . فلا غرابة إذا شهد القرن التاسع عشر اتجاه الرأي العام البريطاني إلى تحييد سياسة حرية التجارة. فخفضت الرسوم الجمركية منذ سنة ١٨٤٩ على أكثر من ١٥٠ سلعة من الطعام ومواد الصناعة الخام برغم المعارضة القوية التي أثارها أنصار الحماية ، وأزيلت معظم الرسوم في سنة ١٨٥٢ خلال تولى جلادستون وزارة المالية . وفي سنة ١٨٧٥ لم يكن هناك أكثر من ٢٠ سلعة تؤخذ عليها رسوم جمركية . فكأن القرن التاسع عشر — بعد طول جمود عانته بريطانيا خلال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ — شهد سياسة اقتصادية جديدة لم تألفها أوروبا في عصورها الحديثة .

وقد امتد هذا الجمود فشمّل أبواب البحث العلمي والفني بجميع أوجهه حتى كانت هذه القرون امتداداً للعصر الوسيط ، ولكن نور القرن التاسع عشر هو الذي أضاء جميع هذه الجوانب ، فكان البحث العلمي الذي تم خلال هذا القرن وشمّل العالم من حيث أصله وسكانه والقوى التي تتحكم فيه

لا يقارن بما تم في أى عصر آخر . لا سيما وأن ما تم من التقدم العلمى فى أمة من الأمم امتد وشمل بقية الأمم الأخرى حيث لا يعرف العلم حدوداً سياسية يقف عندها ، كما لا يعرف ديناً معيناً أو سلالة معينة ليقف عندها ، أو يقتصر عليها . فمن طريق الاتفاقات العلمية والمجلات العلمية اتصل علماء العالم أجمع من أجل مزيد من المعرفة . ولسنا فى حاجة لأن نبسط هنا كل مظاهر التقدم الذى شمل مجالات العلوم والكهرباء والطبيعة ، بل يكفى أن نقول إنها كانت ذات أثر مباشر على الطب مما أدى إلى الاكتشافات التى أدت إلى حماية أعداد لا تحصى من البشر من الألم أو الموت العاجل . فقد عرفت أولاً نظرية العدوى وانتقال المرض من المريض إلى السليم من طريق الميكروبات التى هى أجسام حية توجد فى الطعام والشراب ، وأن الجسم السليم هو الذى يستطيع مقاومة هذه الميكروبات من طريق المناعة التى تملك قوة تحطيم الميكروبات أو إضعاف أثرها ، وأنه من الممكن إيجاد هذه المناعة من طريق الحقن أو الأدوية التى تؤخذ من الأجسام المريضة بعد معالجتها بطرق خاصة . ولا شك أن الجانب الأكبر من الفخر فى هذا الميدان يعود إلى العالم الفرنسى لويس باستير Louis Pasteur الذى استفاد العالم من نتائج بحوثه لا فى مجال الطب فحسب بل فى مجال الصناعة وخاصة صناعة الحرير والخمور ، وتابعه فى هذا الميدان كثيرون منهم إميل فون بهرنج Emil von Behring وروبرت كوخ Robert Koch الألمانى حين اكتشف الأول مصل الدفترى واكتشف الثانى ميكروب السل .

ولا شك أن أثر مثل هذه الاختراعات والاستكشافات التى تمت فى عالم الطب كان هائلاً وسريعاً من حيث قلة الوفيات وارتفاع مستوى العمر مما كان له أبلغ الأثر على زيادة سكان العالم وخاصة أوروبا مما سبب الإلحاح على هيئاتها العاملة أن تجد حلاً لهذه الزيادة من أجل تجنب انحدار مستوى المعيشة ، ولن يكون هذا الحل إلا زيادة الدخل سواء من ناحية الزراعة أو الصناعة . ولا يمكننا أن نقدر فائدة هذه البحوث من ناحيتها العامة فحسب ، بل من ناحية كشف قارة إفريقيا واستعمارها ، فقد ظلت إفريقيا مغلقة أمام الأوروبيين (ما عدا منطقة الساحل الشمالى) حتى القرن التاسع عشر بسبب مناخها وأمراضها ، علاوة على العوائق الأخرى .

فقد كانت الأمراض من أكبر العقبات التي وقفت أمام المستكشفين في هذه القارة ولم يحدث أن أحداً من هؤلاء المستكشفين سلم من الإصابة بالأمراض المختلفة مرات عديدة قبل أن تكتشف الأدوية الفعالة في الفترة التي قامت فيها حركة الكشف الإفريقي ، حتى لقد ابتلعت إفريقيا الكثيرين من الرواد والمستكشفين وضمتهم إلى جوفها واحداً إثر واحد ، من جراء ما انتشر وما زال ينتشر من الأمراض فيها نتيجة لمناخها . ومن الأمراض ما يشمل الإنسان ومنها ما يؤثر في الحيوان ، ومن الوسائل التي كان المستكشفون يلجئون إليها سواء للركوب أو الحمل . ومنها ما يؤثر في كليهما ، فذباب التسي تسي كان من أكبر العوامل التي عاقت انتشار الإسلام في العصور الوسطى وظلت تعوق تقدم المستكشفين . وهذا المرض ينتشر بين مناطق دارفور وكردفان في الشمال ومنطقة الفالد المنخفض في جنوبي القارة . بل إن منطقة الزمبيزي واللمبوبو يوجد بها أكثر من ثمانية عشر مليوناً من الفدادين صالحة للزراعة ولكنها غير صالحة للاستقرار البشري أو الحيواني لانتشار هذه الذبابة التي تنتشر أيضاً في شرق إفريقيا وغربها بالإضافة إلى البعوض . كما أن أمراضاً أخرى كالجدرى الذي تفشى بين رجال جونكر في مديرية خط الاستواء ، والمalaria التي تفشت ومات بسببها كثيرون من المستكشفين أو معاونيهم ، وغيرها من أمراض توطنت في القارة .

ولكن إذا كانت هذه الكشوف والاخرعات العلمية قد أثرت بنسب مختلفة في حركة استعمار إفريقيا ، فإن عاملين يعتبران المفتاحين اللذين أديا إلى هذا الاستعمار عن طريق مباشر وهما حركة الاستكشافات الجغرافية والثورة الصناعية ومن أجل ذلك يحتاج الكلام عنهما إلى شيء من التفصيل .

ويعود فضل توجيه الحركة الكشفية الكبرى نحو إفريقيا إلى جيمس بروس ؛ ولم تكن هذه القارة تثير اهتمامه في أول أمره حين دفعه إلى ذلك اللورد هاليفاكس في سنة ١٧٦٢ من أجل حل مشكلة النيل التي كانت هي ومشكلة النيجر وجواز ارتباطهما ببعضهما البعض تثير اهتمام العلماء بل ورجال السياسة .

فأخذ بلح عليه في وجوب القيام برحلة لمعرفة سر النيل الغامض وشجعه على ذلك حين عرض عليه اهتمامه بإيجاد وظيفة له في إفريقيا يتمكن خلال قيامه بالتزاماتها أن يدرس اللغة العربية وأن يجمع المعلومات الخاصة بداخل إفريقيا .

وبدأ بروس رحلته في سنة ١٧٦٨ حين اتجه إلى جدة ثم عبر البحر الأحمر حيث نزل بمصووع ومنها سافر إلى جندار عاصمة أثيوبيا آنذاك .

وعمل بروس على كسب رضاء ومحبة الإمبراطور ورؤوس البلاد ونجح في ذلك حين استطاع شفاء الإمبراطور الصغير من مرض الجدري الذي أصابه ، بل استطاع أيضاً أن يقف الوباء بطريقة صحيحة . حتى إذا تسر له ذلك بدأ ينفذ هدفه ، حين مسح الإمبراطور لقب بلامباراس ، أى صاحب قلعة الملك ، وعينه حاكماً على مقاطعة رأس القبل القريبة من بحيرة طانا . وتمكن بروس بعد رحلة قاسية قاسى فيها من عداء السكان أكثر مما قاسى من عداء الطبيعة حتى وصل إلى مكان يرتفع ميلين عن سطح البحر حيث تقع هذه البحيرة التى هى منبع هذا النهر ، وكان ذلك عند طرفها الشمالى . فتبع شاطئها الشمالى فاشرقى حتى وصل إلى طرفها الجنوبى حيث شاهد النيل يخرج من جملة مخارج من جنوب البحيرة ، أو بمعنى أدق من منبع واحد ينقسم إلى عدة فروع تتخللها الجزر .

ولقد وصف لنا بروس اللحظة التى شاهد فيها مخرج هذا النهر (العظيم) بألفاظ تدل على مدى تأثره بسحر هذا المنظر الخلاب وتخيل وقتها مدى الصخر الذى سوف يكسبه كأول أوروبى شاهده ، بل أول أوروبى وقف على سر هذا النهر القديم .

كما دون بروس رحلته ومخاطره ومشاهداته في كتاب من خمسة أجزاء يعد من أمتع ما كتب عن هذا الجزء من إفريقيا . وبذلك وقف العالم للمرة الأولى على حقيقة خروج النيل من بحيرة طانا . ولكن مما يؤسف أنه إذاعة هذا السر جعلت العالم يعتقد أن هذا هو المنبع الوحيد لهذا النهر فلم يعد يتم بعد ذلك بالكشف عن منابع أخرى لهذا النهر ولكن ربما كان ذلك من أسباب حسن الحظ إذ اتجه اهتمام العلماء إلى أجزاء أخرى من قارة إفريقيا .

وفي بداية الربع الأول من القرن الثامن عشر أرسل هنري صوات فكشف أجزاءً من أثيوبيا كما كشف ساحل زنجبار Zanzibar . وفي سنة ١٨٢٢ أرسل أوين إلى ساحل إفريقيا الشرق والغربي جنوب خط الاستواء فمكث أربع سنوات، كشف فيها الشاطئين ورسم خرائط لهما .

وفي شرق أثيوبيا أيضاً اشترك خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جملة مستكشفين منهم الدكتور Ruppel الألماني ثم أنطون أبادي وأخوه اللذان مسحاً جزءاً كبيراً من مقاطعة شوا ثم كرنواليس هاريس Cornwallis Harris ثم ما نسفلد باركنز Mansfield Parkyns ودفنون Dufton وبيكا Beka .

وكانت مشكلة النيجر أهم مشكلة جغرافية اهتمت بها الجمعية الإفريقية The African Association عندما تأسست في سنة ١٧٨٨ . وكان اهتمامها به أكثر من اهتمامها بكشف منابع النيل لأنه لم يكن معروفاً كنهر ، بل كان معروفاً كاسم فقط . ولم يكن يعرف من أين ينبع ولا أين ينتهي أو يتجه . وقد تولت الجمعية حل هذه المشكلة . ولم تكن محاولتها الأولى موفقة إذ أرسلت في البداية ثلاثة من الرحالة هم : هورن مان الألماني ولوكاس وليديارد في رحلات متتابعة تحت رعايتها ولكنهم ماتوا إما بسبب المرض أو قتلوا ، فالتجّهت الأنظار إلى بدء الرحلات القادمة من نهر جمبيا حيث كان البريطانيون قد أسسوا بعض المراكز التجارية منذ سنة ١٧٣٠ وأقيم لهم حاكم بريطاني معه جماعة من الجنود الوطنيين تدفع لهم الشركة مرتباتهم . وهي شركة إفريقيا الغربية الملكية البريطانية .

وأرسل كذلك الميجر هيوتون الذي كان قنصلاً في مراکش، فبدأ رحلته في سنة ١٧٩٠ من مصب نهر جمبيا ، وتقدم نحو الداخل . وكان يكتب بعض الخطابات من حين لآخر ويرسلها مع رسل إلى تاجر بريطاني يقيم على الساحل يدعى ليدلي . وتلقى منه هذا التاجر أكثر من خطاب ولكن انقطعت أخباره فجأة ، ولم يعد العالم يسمع عنه شيئاً . فوقع اختيار الجمعية على منجو بارك ليكمل العمل ، وبدأ رحلته من بورتسموث في مايو سنة ١٧٩٥ فوصل إلى ساحل جمبيا في يوليو حيث مكث خمسة أشهر مع ليدلي الذي كانت

له صلات حسنة مع بعض تجار الداخل وخاصة تجار الرقيق الذين كانوا على علم تام بالطريق . ودرس بارك خلال ذلك لغة الماندينجو ، وهي إحدى القبائل القوية التي تعيش في الداخل وتدين بالإسلام . وفي ديسمبر بدأ يستعد لرحلته وخرج في يناير سنة ١٧٩٦ ، وكان يصحبه دليل وخادم وكان يمتطي حصاناً بينما كان تابعاه يمتطيان حمارين ، وحملت أمتعته ثلاثة حمير أخرى .

ولقي بارك استقبالات حارة من ملوك السلطنات التي مر بها ، بل وجدته بعض نساء السلطان إحدى عجائب العالم بسبب بياض بشرته .

وتعرض بارك بعد ذلك لسلسلة من المتاعب ، مثل سلب سلطان كاجاكاجا لجميع أمتعته ولم يترك له إلا قميصاً وبنطلوناً ومنديلين وحذاء وقبعة . ولكن ذلك لم يكن يقاس بمالقيه بعد ذلك حين وقع في أسر تجار الرقيق ، فحجزوه مدة استطاع بعدها الهرب على حصانه الذي أصبح في حالة إعياء شديد حتى اضطر إلى النزول عنه وسوقه أمامه . وكاد بارك يموت أكثر من مرة بسبب العطش الذي تعرض له . حتى وصل أخيراً في يوليو سنة ١٧٩٦ إلى مدينة سيجو حيث وجد الطرق مزدحمة بالناس . ويهتف بعضهم بكلمة Geofili أي انظر الماء . فنظر بارك بسرور بالغ ليرى نهر النيجر ينساب ببطء نحو الشرق ، فأسرع إلى شاطئه ليشرب من مائه وحمد الله على أنه وصل في النهاية .

وأعيد بارك إلى إفريقيا مرة أخرى في سنة ١٨٠٤ لإكمال بحثه . فكانت قافلته هذه المرة أكبر عدداً وأكثر استعداداً . ولكن الدوستتاريا هاجمت معظمهم كما هاجمه النمل . وإذ وصل كالمرّة الأولى إلى نهر النيجر ، تتبع مجراه نحو الشرق . ووصل في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٨٠٥ إلى سانساندج حيث مكث شهرين وكتب منها آخر خطاب إلى زوجته ليؤكد لها أن حالته جيدة ، ولكن لم يسمع عنه شيء بعد ذلك وإن عرف بعد ذلك أن الطوارق هاجموه عند بلدة كابار في أكثر من ستين قارباً ولكنه هرب منهم بعد أن دافع عن نفسه . وتبعه الطوارق حتى أدركوه وحينئذ فضل بارك ورفاقه أن يقفروا إلى النهر حيث غرقوا على أن يقعوا في الأسر فباعوا في أسواق الرقيق .

وخرج بعده أودني ومعه كلابرتون يصحبهما ديكسون دينهام . فبدءوا رحلتهم من طرابلس سنة ١٨٢٢ وعبروا الصحراء إلى الجنوب وقصدوا

نهر النيجر عن طريق دويلات الهوسا . وكان يصنحبهم تاجر عربى يدعى
فزان محمد الوردى . ومات أودنى فى يناير سنة ١٨٢٤ . واستمر كلابرتون
فى رحلته حتى وصل كانو ، وكانت تشتهر بأسواقها الكبيرة التى كانت محط
رحال التجار العرب الآتين من طرابلس عبر الصحراء . ومن كانو اتجه
كلابرتون إلى سكوتو حيث استقبله السلطان بللو مرحباً ولكنه رفض أن يدعه
يكمل رحلته إلى النيجر على الرغم من أن النهر كان يقع على بعد ١٥٠ ميلاً من
المدينة ولهذا اضطر كلابرتون إلى العودة إلى الشرق حيث قابل دنهام فى كوكا ،
وكان قد تركه منذ بداية الطريق الصحراوى ليتجه شرقاً ، وعاد الاثنان
إلى طرابلس فإنجلترا فوصلها فى سنة ١٨٢٥ . وخرج كلابرتون فى رحلة
ثانية مع خادم يدعى لاندنر فوصلا إلى سكوتو فى ديسمبر حيث وقع فريسة
المرض ثم مات فى إبريل من العام التالى .

وفى يناير سنة ١٨٣٠ سافر لاندنر فى رحلته الثانية إلى النيجر أيضاً . فوصل
بوسا فى يونيو وإلى براسا فى نوفمبر بعد مصاعب هائلة وصفها فى أكثر من
خمسين صفحة من مذكراته . ثم تبع النهر حتى مصبه . فوصل إلى جزيرة
فرناندوبو فى ديسمبر . ومنها عاد إلى إنجلترا عن طريق البرازيل فوصل
لندن فى يوليو سنة ١٨٣١ ، فكان كتابه الذى نشر فى سنة ١٨٣٢ فى ثلاثة
مجلدات هو الذى وضع نهاية مشكلة النيجر .

وكانت نتيجة هذه الأعمال أن أرسل John Beecroft (جون
بيكروفت) إلى منطقة مصب نهر النيجر لمسحها ، وفى خلال ذلك أرسل توماس
إدوار فى سنة ١٨١٧ لعقد معاهدة مع مملكة الأشانتي فأتتها واتجه إلى الداخل
حيث زار ممالك الهوسا والماندنجو .

واهتمت بهذه الأجزاء أيضاً شركة السنغال الفرنسية فأرسلت أحد موظفيها
هو روبرول Raubault لكشف الصحراء بين السنغال وجمبيا فى سنة
١٨٠٤ . وفى سنة ١٨١٨ كشف جاسبار موليان مجرى نهر الجامبيا . وفى
سنة ١٨٢٧ وصل رينيه كاييه René Caillé إلى تمبكتو من الغرب وصعد
منها إلى الشمال حتى وصل مراکش .

وكان هذا مشجعاً لبريطانيا على أن تعاود كشف الصحراء التى تفصل شمال

إفريقيا عن نهر النيجر . فأرسلت في سنة ١٨٣٦ جون دافيدسون من ساحل الأطلنطي في مراکش ليقصد تمبكتو ولكنه قتل في تندوف .

وكانت بريطانيا قد أرسلت خلال سنتي ١٨٢١ و ١٨٢٢ أكثر من بعثة للقيام بالتحريات اللازمة في إقليم طرابلس وبرقة تمهيداً لرحلات الكشف ثم عادت فأرسلت جيمس ريتشاردسن James Richardson أحد أعضاء البعثة السابقة في سنة ١٨٤٩ ومعه بارت Barth وأوفروج Overweg . فخرجوا من طرابلس بقصد الوصول إلى النيجر فوصلوا سالمين إلى بورتو . وهناك افترقوا فقصد الأول والثاني بحيرة تشاد حيث ماتا ، بينما قصد الثالث أرض الهاوسا فعبرها حتى وصل إلى النيجر عند Say ثم قطع منحى النيجر فوصل إلى تمبكتو ، وعاد أدراجه عن طريق النهر إلى Say ثم إلى سكوتو فإلى بورتو ثم إلى طرابلس فوصلها في سنة ١٨٥٢ بعد أن نجح في تحقيق الكثير من المعلومات الجغرافية والجيولوجية والأثنوجرافية ، كما أتى بمعلومات أفادت في علاقة هذا الجزء تجارياً بأوروبا .

وفي أوائل العقد السادس بدأ الدكتور رولفس Gerhard Rolfs رحلته لكشف الصحراء أيضاً وكان قد انضم إلى الفرقة الأجنبية الفرنسية التي تخدم في الجزائر وتعلم العربية جيداً . فاتجه أولاً إلى الغرب حيث تجول في الجزء الجنوبي من مراکش ، ثم اتجه إلى الصحراء فاخترقها إلى واحة توات وغدامس في سنة ١٨٦٤ ووصل في السنة التالية إلى فزان وتبستي . وفي سنة ١٨٦٦ بدأ رحلة أخرى إلى برونو ثم انحدر منها عبر النيجر إلى لاجوس فكان أول أوروبي يعبر إفريقيا الغربية من ساحل البحر المتوسط إلى ساحل غانا . وفي سنة ١٨٧٣ كشف واحات صحراء ليبيا . وقاد في سنة ١٨٧٨ حملة أرسلتها الحكومة الألمانية بغرض الوصول إلى واداي . ولكنه لم يذهب إلى أبعد من واحة الكفرة .

ثم نجح بعد ذلك إيطاليان هما : دكتور بلجرينو ماتوتشي Pellegrino Matteucci والملازم ألفونسو مارياساري Alfonso Maria Massari في قطع إفريقيا من الشرق إلى الغرب ، فخرجوا من سواكن إلى كردفان فواداي فبورتو فكانوا إلى النيجر ، ومنها عادوا إلى إنجلترا ، وقد صحبهما في الجزء الأول

من الرحلة الأمير جيوفاني بورجيسي Giovanni Borghese فكانا أول أوروبيين يعبران القارة من الشرق إلى الغرب شمال خط الاستواء . وقد أثمرت رحلتهم في أن حملت إلى العالم معلومات ثمينة كان الجميع يجهلون بها . وكذلك كانت رحلة جوستاف ناختنجال فيما بين سنتي ١٨٦٩ و ١٨٧٣ إلى تبستي وبورنو وكانم - والتي طاف خلالها بمنطقة بحيرة تشاد ثم إلى واداي ودارفور وكردفان بالقاهرة عن طريق النيل - من أهم الرحلات الإفريقية .

وفتح محمد علي السودان في سنة ١٨٢١ وعرف العالم من جراء هذا الفتح أن للنيل منبعاً آخر غير ذلك الذي اكتشفه جيمس بروس في نهاية القرن الماضي . وأرسل محمد علي الكابتن سليم في ثلاث رحلات لمحاولة كشف هذا المنبع الآخر الاستوائي . فاستطاع أن يصل في النيل الأبيض إلى خط أربعة شمال خط الاستواء ، حيث توقف بسبب العوائق الطبيعية . وعلى الرغم من أن جهوده اقتصرت عند هذا الحد ، إلا أنه يعتبر أول من مهد السبيل لارتداد مناطق النيل العليا وحل هذا اللغز الجغرافي القديم .

وفي مؤتمر الجغرافيا الدولي الذي انعقد في باريس سنة ١٨٨٩ وصف الدكتور فردريك بنولا رحلات الكابتن سليم بأنها كانت الأساس الذي بني عليه حل مسألة النيل ، بفضل ما قام به من دراسات طبيعية وجغرافية لمجرى النيل الأبيض ، وهي دراسات أضافت معلومات جديدة إلى علم الجغرافيا كما ساعدت على فتح طريق الملاحة والتجارة في النيل الأبيض والسودان الجنوبي بعد أن كان هذا الجزء في عزلة تامة عن الشمال .

وقد ارتبط كشف الزميرى - بل جنوب إفريقيا - بحياة المستكشف لفنجستون الذي قال عنه مورخو سيرته : إنه كان طرازاً فريداً من نوعه بين المستكشفين والمبشرين . وإنساناً هومرياً يمثل أسمى ما يمكن للإيمان بالمبادئ أن يخلقه من الرجل .

وقد استعد لفنجستون لهذا العمل استعداداً هائلاً حين تعلم الطب كما تعلم بعض اللغات الإفريقية لبعض القبائل التي قدر له أن يعيش في وسطها مثل لغة البا - كويتا ، كما أكمل دراسة الفلك على يد سير توماس ما كلير . كما

تعلم التجارة وفن تنظيم الحقائق . واكتسب المهارة في لحام الحديد بالنسار وتشكيله .

وفي بداية سنة ١٨٤١ بدأ أولى رحلاته الكبرى إلى جنوب إفريقيا . فوصل إلى كيب تاون ، ومنها واصل رحلته صوب الداخل . فوصل إلى كرومان Kuruman وهي آخر محطة تبشيرية أسسها الدكتور موفات الذي نصحه بأن يعمل على تأسيس محطة تبشيرية جديدة في الداخل طبقاً لتعليمات جمعية لندن التبشيرية . فقام بجولات عديدة في المنطقة قطع فيها حوالي سبعمائة ميل حتى وقع اختياره على مابوتسا Mapotsa التي تقع شمال كرومان بمائتي ميل على نهر لمبوبو لأنها تقع في وسط واد ساحر كأنسب بقعة لأعمال جديدة .

وفي العاشر من فبراير سنة ١٨٤٢ اتجه إلى الداخل حيث وصل ليتو باروبا Litu Baruba ومعه اثنان من الأهالي ، حيث فحص جولوجيا ونباتات المنطقة وكانت تشمل جزءاً من صحراء كلهاري . ثم رجع إلى كرومان في يونيو ولكنه لم يركن إلى الراحة بل قضى عدة شهور جاثلاً بين القبائل واعظاً ومدرساً طبقاً للفكرة التي آمن بها ؛ وهي أن عمل البعثة ليس في الجلوس وكتابة التقارير ولكن في الزيارة وفتح أراض جديدة تاركاً للوكلاء الوطنيين مهمة دراستها تفصيلاً .

وفي العام التالي (فبراير سنة ١٨٤٣) قام بجولة أخرى طولها أربعمائة ميل بين قبائل الباكويينا والباكاتلا . غير أن الجمعية كتبت إليه أن يبحث عن مقر جديد أكثر توغلاً في الداخل فقام في أغسطس سنة ١٨٤٣ مع أحد المبشرين وثلاثة من الباحثين الإنجليز فوصلوا إلى ما بوتسا في بلاد الباكاتلا بعد مسيرة أربعة عشر يوماً حيث اختار بقعة لتكون مركزاً جديداً ولكن المنطقة كانت مرتعاً للآساد التي كانت تقلق مضاجع الوطنيين فخرج معهم في رحلة لصيد هذه الأسود ، وهو وإن خرج من معركته التي دارت بينه وبين أحد الأسود حياً إلا أنه فقد ذراعه الذي أصبح محدود الحركة يعاوده الألم من حين لآخر بقية حياته .

وفي سنة ١٨٤٦ أسس مركزاً جديداً في تشونوان Chonwane التي تبعد أربعين ميلاً إلى الشمال . وعاش في وسط قبائل الباكويينا التي أحبته حيث

علمهم زراعة الحدائق وريها بماء النهر ، كما علمهم بعض الصناعات اليدوية مما كان سبباً في كراهية البوير له . وكانوا قد وصلوا إلى هذه المنطقة عقب هجرتهم الكبرى من المنطقة الجنوبية هرباً من الحكم البريطاني . وكان هؤلاء يحتقرون الوطنيين ويسترقونهم ويعملون على عدم هدايتهم إلى المسيحية أو تعليمهم أية حرفة من أجل أن يحتفظوا بمستواهم المنخفض فيظلوا في خدمتهم ، وزادت مضايقاتهم له حين علموا أنه إنجليزى . ومن المعروف أنهم يكونون للإنجليز العداوة منذ أن قدموا إليهم في سنة ١٨٠٦ ، ولكن أكثر ما حقدوه على هذا الرجل ما كان يقوم به هو وزوجته من فتح المدارس وتعليم الإفريقيين . بل تسليم الإفريقيين بعض هذه المدارس ليكونوا بدورهم معلمين لمواطنيهم .

وكان لفنجستون في أثناء إقامته القصيرة في كولوبونى قد وضع قواعد لغة سكوانا Scwana مثابراً على تدريسها للأهالى .

وفي أوائل سنة ١٨٤٩ جهز رحلة لعبور صحراء كلهارى بحثاً عن بحيرة نجامى فنجح في ذلك وأعطانا أول وصف مفصل لها .

وقد أرسل لفنجستون أخبار كشفه إلى جمعية لندن التبشيرية التى أرسلت مقتطفات من رسائله إلى الجمعية الجغرافية الملكية التى منحته خمسة وعشرين جنيهاً بسبب رحلته الناجحة عبر صحراء إفريقيا الجنوبية، ولاكتشافه طرقها ونهراً وبحيرة واسعة .

وكان لفنجستون خلال رحلاته هذه لا يتوانى عن التعجب قدر الطاقة إلى الوطنيين ببذل ما يستطيع لإرضائهم وخدمتهم ، ونجح في ذلك نجاحاً منقطع النظير حتى أصبحوا يصحبونه في معظم رحلاته، يدلونه على الطريق ، وعن طريق مساعدة Ma—Mochisane ابنة الزعيم سبيتوانى تمكن لفنجستون من الوصول إلى لينيانتي ثم توغل شرقاً وعبر شبكة الأنهار والمجارى المائية والمسيلات، وهى المجموعة المائية التى تكون فرع الزمبىزى . ولكن قطع عليه خيط إتمام هذه الكشوف مرض زوجته، فعاد بها إلى كيتاون فى إبريل سنة ١٨٥٢ لترحل إلى إنجلترا . وعاد إلى الداخل بعد أن أصبح أكثر قدرة على العمل وأخذ يستعد للتوغل نحو الشمال على الرغم مما كان يقع بين

البوير والوطنيين من حروب كان الأولون يقصدون من ورائها القضاء الأخير على شعب الباكونيا . فأصاب لفنجستون من هذه الحروب بعض الأثر إذ هوجم بيته ونهبت حاجاته الشخصية ، ومحفوظاته . ولا شك أن البوير هم الذين فعلوا ذلك انتقاماً من الرجل الذى يعمل على تثقيف الإفريقيين .

وفي مايو سنة ١٨٥٣ وصل ثانية إلى لينياتى عاصمة الماكولو ومن هناك قصد الصعود إلى الشمال ليكشف منابع الزمبىزي . ومنها يسير إلى الغرب ليمهد لهذه القبائل الإفريقية طريق التجارة مع المستعمرات البرتغالية في الغرب . وفي الحادى والثلاثين من مايو سنة ١ٸ٥٤ وصل محطاً تحت قسوة المرض والحاجة إلى الطعام والملابس إلى لواندة حيث استقبله الحاكم البرتغالى والقومسير البريطانى المكلف بمراقبة تجارة الرقيق .

ومن أجل أن يعيد مرافقيه من الماكولو إلى أوطانهم قام برحلة العودة في العشرين من سبتمبر بطريق البحر إلى مصب بنزو Benzo ودخل في النهر حتى وصل إلى كالونج ومبو Kalung Wempo وقام بجولته في الإقليم حتى التقاء نهر لوكالا بكوانزا . وأملت الحمى بعدد من رجاله ولكنه سمع عن غرق سفينة البريد التى أرسل عليها رسائله وخرائطه فمكث أسبوعين عاكفاً في عناد وإصرار على إعادة كتابة مذكراته من جديد معتمداً على الذاكرة وإرسالها إلى إنجلترا فمنحته الجمعية الجغرافية الملكية مداليتها الذهبية .

وفي يناير سنة ١٨٥٥ وصل إلى كازانجى ونهر كوانجو Quango ثم عبر مجرى هذا النهر وجمع المعلومات القيمة عن نهر كاساي Kassai والأنهار المتصلة به . وقد أثبتت الرحلات التالية صحتها فيما بعد . فلما باغ مناطق الماكولو استقبله ملكها بالترحاب ، وزوده باثنى عشر ثوراً لأنه كان مصمماً على تتبع الزمبىزي حتى المصب ، وبدأ فعلاً رحلته التى اكتشف فيها شلالات فيكتوريا فكان أول أوروبى يراها . وواصل رحلته فوصل في يناير سنة ١٨٥٦ إلى نقطة التقاء لوانجوا بالزمبىزي وأخيراً وصل إلى تيتى Tetê في الثالث من مارس منهوك القوى ، مرهق الأعصاب . وغادر تيتى في الثانى والعشرين من إبريل مع مجرى الزمبىزي فوصل إلى كليمانى في ٢٢ من مايو

سنة ١٨٥٦ بعد رحلة دامت ثلاث سنوات لم يسمع فيها شيئاً عن أسرته . فكان بذلك أول من قطع قارة إفريقيا فيما بين المحيطين . وإذا ما عاد إلى لندن في ديسمبر ، احتفلت به الجمعية الجغرافية الملكية احتفالاً رائعاً ، ومنحته جامعة أكسفورد درجة الدكتوراه الفخرية في القانون المدني ، كما منحته جلاسجو درجة الدكتوراه في الأدب . وفي كبردج استقبل استقبالاً حاراً وافتتح رسمياً برنامج المحاضرات للبعثات الجامعية إلى إفريقيا الوسطى .

ولن أحاول أن أطيل الكلام عما أتمه هذا الرحالة من أعمال الكشف في إفريقيا ، بل يكفي أن أقول إنه عاد إلى إفريقيا مرتين بعد ذلك . استغرقت الأولى منهما فيما بين سنتي ١٨٥٨ و ١٨٦٤ حين أرسلته بريطانيا كقنصل عام لها على الساحل الشرقي لإفريقيا والمستعمرات الجنوبية لزنيجار والمقاطعات المستقلة في الداخل علاوة على رياسته لبعثة جديدة لكشف إفريقيا الشرقية والوسطى ، فوصل في ١٥ مايو إلى شعب الماكولو ثم عاد إلى حيث مصب النهر وكشف نهر شيرى وتبعه إلى البحيرة التي سمع أن مياهه تأتي منها (نياسا) كما كشف نهر روفوما حيث كشف كيف تسير تجارة الرقيق في قسوة بالغة تكشف عنها ما في جسم العبيد من آثار ، وذلك تحت سمع البرتغاليين ونظرهم . وفي الحادي عشر من إبريل سنة ١٨٦١ سقطت زوجته صريعة الحمى ووافتها منيتها في السابع والعشرين منه ، ولم يعقه ذلك عن أن يكشف المنطقة بين بحيرتي نياسا وبنجولوما ، واضطره سوء حالة الباخرة التي يستقلها إلى العودة إلى الشاطئ الشرقي ، حيث حاول بيعها ، ولما لم يجد مشترى ، قام برحلة جريئة عبر المحيط الهندي ، فوصل إلى الهند ومنها إلى إنجلترا . وفي رحلته الثالثة التي قام بها فيما بين سنتي (١٨٦٦-١٨٧٣) بناء على طلب الجمعية الجغرافية الملكية وصل إلى زنجبار وتبع نهر روفوما حتى بحيرة نياسا ، ثم إلى الشمال إلى بحيرة تنجانيقا ، ثم إلى أوجيجي بعد أن دار حول البحيرة من الشمال .

وكان انقطاع أخباره طول هذه المدة قد أقلق العالم عليه فأوفد للبحث عنه هنري ستانلي ، فوصل إلى زنجبار في سنة ١٨٧١ ثم إلى طابوره وهناك سمع عن رجل أبيض في أوجيجي فاتجه إليه حيث قابله ، وعملاً معاً في كشف بقية

بحيرة تنجانيقا ، فتأكد أنها ليست منبعاً للنيل . ولكنه حين عرض عليه ستانلى العودة معه إلى أوروبا رفض ، إذ كانت تسيطر عليه فكرة أن منابع النيل توجد فى منطقة بحيرة بنجويلى . فأخذ يحترق الأدغال الإسفنجية اللانهائية التى تقع غرب البحيرة ولكنه سقط صريع المرض ومات فى الخامس والعشرين من إبريل سنة ١٨٧٣ ، وهو راكم أمام سريره يصرى . فحمل أتباعه جثته إلى الشاطئ فى رحلة استمرت تسعة أشهر . ومن هناك حملت الجثة إلى إنجلترا لتدفن فى مقبرة العظماء فى وست منسترابى . ونشرت مذكراته فى سنة ١٨٧٤ .

ولكن الحق أن دافيد لفنجستون لم يكن الأول الذى يجوب هذه الأنحاء من القارة الإفريقية ، فقد أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية - التى كانت قد أسست مستعمرة الرأس منذ القرن السابع عشر - الكابتن روبرت جاكوب جوردون فى سنة ١٧٧٧ من مستعمرة الرأس إلى الداخل فكشف نهر أورنج حتى ملتقاه بنهر الفال .

وكان هذا النشاط الكشفى دافعاً للبرتغال لأن تقوم ببعض الجهد فأرسلت فرانشكو جوزى ماريا البرازيلى إلى موزمبيق فاتجه إلى تيتى ثم توغل إلى الداخل حتى قارب الوصول إلى بحيرة مديرو ولكنه مات قبل الوصول إليها . وفى بداية القرن الثامن عشر اجتاز بابتيزا Baptisa ومعه Amaro José إفريقيا من نهر كوانجو فى أنجولا حتى تيتى فى موزمبيق وتكرر هذا العمل فى سنة ١٨١٣ على يد مونتيرو والكابتن جامينو .

وكان المبشر الأسكتلندى كامبل قد أكمل كشف الأورنج كما كشف اللمبويو .

كما كشف وليم كورنوالس هاريس إقليم بتشوانالاند والترنسفال ، وعلى أثر رفض لفنجستون العودة مع ستانلى نظمت الجمعية الجغرافية الملكية حملة ضخمة أوكلت رياستها إلى الملازم فرنى كامرون Verney Cameron من أجل حملته على العودة إلى أوروبا ولكنه لم يكد يصل إلى زنجبار حتى عرف بموت لفنجستون ولكنه اندفع إلى داخل القارة فوصل إلى بحيرة

تنجانيقا ورسم لها خريطة دقيقة ، وعبر إلى اللوالابا ثم اتجه جنوباً إلى مملكة المواتا حتى وصل بنجويلا على الشاطئ الغربي في نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

وفي خلال ذلك كان سبيك وزميله برتون يخترقان شرق إفريقيا من زنجبار للوصول إلى منابع النيل العليا في سنة ١٨٥٧ فوصل سبيك وحده إلى بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٥٨ .

وعاد سبيك إلى إفريقيا مع جرانت بعد أن زودتهما الحكومة البريطانية في الهند بكثير من المساعدات ، لاسيما جميع الأجهزة الخاصة بالمقاييس وعمليات المسح . وبدأت الرحلة في أكتوبر سنة ١٨٦١ إلى (أوسوي) التي تقع في الجنوب الغربي لبحيرة فيكتوريا . وسار سبيك ميمماً شطر أوغندا في ١٦ من يناير سنة ١٨٦٢ ووصل إلى نهر كيتانجولي وهو النهر الذي أكد سبيك خلال رحلته الأولى التي قام بها في سنة ١٨٥٨ أنه يصب في بحيرة فيكتوريا من الجهة الغربية فارتاد سواحل البحيرة من جهة الغرب ، ثم يسر له ميتيسا ملك بوجندا ارتياد البحيرة .

وكان جون باتريك التاجر قد ترك خدمة الحكومة المصرية عقب وفاة محمد علي في سنة ١٨٤٩ وانتهاز فرصة إلغاء احتكار الحكومة لتجارة منتجات السودان ، وأنشأ لنفسه مركزاً في الأبيض للتجار في صمغ كردفان ، ثم تحول إلى تجارة العاج ، واتجه إلى أعالي النيل يقصد مناطقه هناك . وقام برحلته في سنة ١٨٥٣ وصل فيها إلى بحر الزراف وأكد أنه أحد فروع النيل ، ولكنه لا يتصل به في الجنوب . وقام برحلة أخرى في سنة ١٨٥٤ استغرقت خمس سنوات طاف فيها بجميع منطقة بحر الغزال بحثاً عن العاج الذي يريده . حتى إذا عاد إلى إنجلترا في سنة ١٨٥٩ ونشر عن رحلته كتاباً في سنة ١٨٦١ عينته حكومته قنصلاً لها في أواسط إفريقيا ، فكلفتة الجمعية الجغرافية الملكية أن يقابل سبيك وجرانت في منطقة خط الاستواء ليمدهما بالزوارق في غندكرو فقام بمهمته حتى وصل سبيك ومعه زميله إلى أوارند وحيث وجد في انتظاره ثلاثة زوارق كان قد أعدها له جون باتريك ، فطلب عدداً أكبر حتى يستطيع أن يسير في النيل لأنه أعد الأمر مع الملك على أن يجعل النيل هو طريق مواصلاته مع إنجلترا ، ولكنه حين علم أن النهر غير صالح للملاحة في هذه المنطقة ، سار براً متتبعا ضفة النهر اليسرى حيث شاهد شلالات ريبون ومخرج النيل

منها . وفى إبريل سنة ١٨٦٣ وصل سييك إلى غندكرو حيث قابل السير صمويل بيكر قادماً من الشمال ، وعلم منه أن ثلاث سيدات هولانديات ، اتجهن إلى غندكرو على ظهر أحد المراكب لتقديم المساعدة له، ولكنهن عدن إلى الخرطوم بسبب مرض أصابهن . وقبل أن يغادر غندكرو أعطى بيكر كل المعلومات التى معه عن بحيرة ألبرت وأعطاه بيكر مركباً أوصاه إلى الخرطوم بالقاهرة .

وكان بيكر قد بدأ رحلته أيضاً إلى الجنوب فى نهاية عام ١٨٦٢ ومعه زوجته وثلاثة مراكب وخمسة وأربعون رجلاً مسلحين . وسار فى النيل الأبيض حتى ملتقاه بالسوبات ، ثم واصل سيره إلى بحر الغزال حتى وصل لادو فى أوائل سنة ١٨٦٣ ثم إلى غندكرو التى وجدها (قطعة من جهنم) بسبب الحرارة الشديدة ، ووصفها بأنها مستعمرة لقطاع الطريق . وبعد أن أمضى فيها اثنى عشر يوماً قابل فى أثناءها سييك وجرانت حيث فهم منهما أن هناك جزءاً هاماً من النهر لم يستكشف بعد ، وهو هذه البحيرة التى تمتد فى خط مباشر من الجنوب إلى الشمال مع النظام العام للنيل مما يقطع أنها تمثل وضعاً هاماً فى حوض النيل .

وبعد أن عوق أكثر من عام عند غندكرو اتجه إلى الجنوب الغربى فى أثر تاجر للرقيق يدعى خورشيد أغا على الرغم من إنذار هذا له بأنه سيضربه بالرصاص إن تبعه .

وفى فبراير سنة ١٨٦٤ اصططحبه كزارى ملك أونورو إلى بحيرة ألبرت فوصل إلى طرفها الشمالى . ثم تسلق التلال القائمة هناك حتى قمتها حيث تمكن من أن يشاهد البحيرة تتلأأ تحت أشعة الشمس . وبالرجوع إلى خريطة بيكر التى رسمها لنفسه عن خط سير رحلته هذه . نجده قد أخذاً إذ تصور وجود روافد كثيرة للبحيرة . كما أخطأ فى اعتقاده بوجود شالان فى غرب البحيرة لأنه ليس لبحيرة ألبرت روافد . ومن هناك عاد بيكر وأبحر فى البحيرة شمالاً حتى شاهد بعينه الشلال الذى يقع فى طرف البحيرة الشمالى فأطلق عليه اسم مارشيزون نسبة إلى رئيس الجمعية الجغرافية المانكية . وعاد بيكر إلى بلاده حيث نشر كتابين عن رحلته هذه ، وكتاباً ثالثاً عن رحلته الثانية التى قام بها بعد ذلك .

ولكن لعل أكثر الرحلات التي قام بها الأوروبيون أهمية بالنسبة لمستقبل إفريقيا السياسي في القرن التاسع عشر وخاصة فيما يتصل باستعمار دول أوروبا لقارة إفريقيا هي رحلة ستانلي الثانية التي كلفه بها الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا إثر نجاحه في رحلته الأولى التي عثرفيها على الرحالة البريطاني دافيد ليفنجستون .

فقد دفع نجاح الملازم كامرون في عبور القارة من الشرق إلى الغرب الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا إلى الاهتمام بهذه القارة ، من أجل استثمار جنوب الكونغو الغنية . فدعا إلى مؤتمر عقد في بروكسل تحت رئاسة علماء أوروبا المهتمين بالدراسات الإفريقية من أجل بحث الوسائل الفعالة لاستثمار هذه المناطق والإفادة بثروتها فانهى المؤتمر إلى تأليف (الجمعية الدولية لكشف وسط إفريقيا) هدفها كشف هذه الأنحاء ، وإخراجها إلى النور ، والقضاء على تجارة الرقيق قضاء تاماً تمهيداً لاستثمار مواردها على أن تقوم في كل دولة شعبة محلية لهذه الجمعية تقوم من جانبها بجمع المال وإيفاد البعث . فألفت الشعبة البلجيكية في سنة ١٨٧٦ وأرسلت الكابتن كامبير Cambier في سنة ١٨٧٩ إلى تنجانيقا عن طريق زنجبار ، حيث أسس محطة كاريمبا Karema على الشاطئ الجنوبي الشرقي لتنجانيقا واستقر فيها الكابتن Storms مع بعثة من الآباء البيض وتفرعت عن الشعبة البلجيكية للجمعية (لجنة دراسات أعالي الكونغو) التي تكفلت بإرسال هنري ستانلي إلى نهر الكونغو في رحلته الثانية .

وقد بدأ رحلته في نوفمبر سنة ١٨٧٤ من باجامويو المقابلة لجزيرة زنجبار بعد أن أتم استعداداه من المئونة والحمالين حتى امتد طابور قافاته إلى نصف ميل . وكان أهم ما يعنيه في رحلته كسب ود الأهالي كي يكونوا عوناً له . ولذا لم يكن يتردد في معاقبة كل من يجرأ من رجاله على أن يعدل عدلاً من أعمال النهب أو السرقة ، وانحدر طابور الحملة في الأودية وارتقى الحواف بعد الحواف وعبر مجارى مائية ونهيرات ومر بقرى تفوح منها رائحة الماشية . حتى سمع فجأة تهليلات الفرح آتية من مقدم طابوره فعلم أنهم وصلوا إلى البحيرة التي هي مقصده الأول ، وهي بحيرة فكتوريا بعد أن قطع ٧٢٠ ميلاً في ١٠٣ أيام . فطاف بسواحلها ، ثم تابع سيره إلى الجنوب حيث كان قد سمع عن قوة تيار نهر كاجيرا ، مما بعث فيه الرغبة

فى استكشافه لأن الأهالى يعتبرونه (أم النهر) وواصلت الحملة الرحلة فى اتجاه الجنوب فى شهر مارس سنة ١٨٧٦ ، فوصل فى إبريل إلى خط تقسيم المياه بين روافد بحيرة فيكتوريا ومنابع مالاجارازى الراقد الرئيسى لبحيرة تنجانيقا . حتى إذا انحدر على حافة الجبل الغربية دخل فى حوض الكونغو . وفى مايو سنة ١٨٧٦ وصل إلى أوجيجى حيث رأى أصدقاءه العرب الذين ساعدوه فى رحلته الأولى . وطاف ببحيرة تنجانيقا وتأكد أن ليس لها سوى مخرج واحد فى منتصف ساحلها الغربى كما تأكد من عدم وجود علاقة بينها وبين بحيرة البرت .

ثم انحدرت القافلة غرباً وشهد اتصال الاوابا بالوالابا ، بعد أن قطع المسافة بين البحيرة ونقطة الاتصال وهى ٣٣٨ ميلاً فى ٣٣ يوماً . وهناك التقى بحميد بن محمد المرجبى المعروف بتيوتيب وهو العربى الذى سبق أن صحب كمرون عبر اللوالابا ودارت المفاوضات بينهما وانتهت بقبول هذا الأخير أن يصحبه ستين مرحلة كل واحدة أربع ساعات مقابل خمسة آلاف دولار .

وفى السادس من نوفمبر سنة ١٨٧٦ دخلت القافلة غابة الكونغو الضخمة الكثيفة المظلمة ذات الأرض الطينية الرطبة . وفى مقدمتها فرقة النبوس لإفساح الطريق . وانقسمت الحملة إلى فريقين يرأس أولهما ستانلى وتسير فى القوارب ، ويرأس الآخر تيبوتيب متبعين شاطئ النهر براً .

وأمر ستانلى رجاله ألاّ يمسوا شيئاً من ممتلكات الأهالى رغبة فى كسب مودتهم ؛ وجعل من بعض قواربه مستشفى نقل إليها المرضى من رجاله الذين نفشت فيهم الدوستاريا والجدرى وتقرحات الأقدام .

ولكن هروب السكان من وجه الحملة ، واختفاءهم كانا موضع التفكير منه لاسيما والمرضى لم تخف وطأته . بل زادت الالتهابات الرئوية كما ظهرت حالات من التيفود فكان يموت فى كل يوم واحد أو اثنان فىبقى بهم فى النهر . وقد لجأ ستانلى إلى أسر بعض الوطنيين وإحسان معاملتهم كى يعرف منهم بعض المعلومات التى تفيده أو ليعث معهم برسائله الشفوية إلى إخوانهم الهاربين .

وفي جزيرة ميكا تجمع الأهالي وفي نظراتهم عداً ظاهراً ولكن ستانلي تمكن من إقناعهم بوساطة المترجمين بنياته السامية. فإفسر عان ما انقلب العدا إلى صداقة وأصبح الناس يستقبلونهم ويودعونهم بالدعاء. ولكن ذلك لم يمنع آخرين من أن يبدوا العدا ويرمون القافلة ببعض السهام من بعيد فكان ستانلي يلجأ إلى إطلاق الرصاص فكان لذلك فعل السحر في تشتيت الأهالي .

وكانت كثرة المرض واشتداد الهجمات سبباً في أن يطلب تيوتيب العودة ، وحاول ستانلي أن يقنعه بإكمال العقد ولكنه رفض فلم يملك ستانلي سوى الموافقة على إخلاء طرفه على شرط أن يقدم له من يستطيع الاعتماد عليه فقدم له اثنين يصلحان للترجمة .

وواصلت الحملة رحلتها متتبعة النهر بطريقها المعتادة من انقسام الحملة إلى قسمين : قسم يتقدم عن طريق النهر بالقوارب وآخر يتقدم عن طريق البر بالأقدام ، ثم رفع القوارب إلى البر في حالة وجود الشلالات حتى تجتاز الحملة الشلال .

وفي الثلاثين من يوليو سنة ١٨٧٧ وصل ستانلي وجماسته إلى شلال تاكي الذي تذكر الخرائط التي معه أنه آخر الشلالات ، فاجتازه . ويذكر ستانلي أنه بعد اجتيازه هذا الشلال الأخير عرف أن الرحلة قد حققت الهدف الذي قصده فلم ير داعياً إلى تتبع النهر أكثر من ذلك لاسيما والجوع والمرض كانا لايزالان يفتكان بالبعثة فبادر بإرسال رسله إلى الأوروبيين في أمبويما يذكر خبر وصوله ويستغيث بهم فوصلته الإمدادات الضخمة بعد يومين . وعن طريق رأس الرجاء الصالح عادت البعثة إلى زنجبار بعد أن غابت عنها ١٠٩٩ يوماً .

وفي نفس الوقت اتجه برازا الإيطالي الأصل في خدمة فرنسا يكشف الضفة اليمنى من نهر الكونغو . فوصل إلى مصب الأجوا الذي كان يعتقد آنذاك أنه ذو صلة بالكونغو ، وذلك في نهاية سنة ١٨٧٤ وتبع مجراه حتى وصل إلى الأجزاء العليا منه . وفي خلال رحلته الثانية كشف برازا ٧٠٠ كيلومتر من نهر الأجوا وأسس مدينة فرانسفيل عند المنابع العليا لهذا النهر كي تكون مركزاً يستقبل المواد الواردة إليه .

وبذلك تكون سنة ١٨٧٥ قد عيّنت كشف جميع أحواض أنهار هذه القارة الضخمة ومهدت الطريق أمام المستعمرين .

وكانت الثورة الصناعية التي قامت في بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر ومكنتها الظروف في بريطانيا من أن توثق ثمارها عاجلة هي صاحبة النصيب الأكبر من مسئولية استعمار إفريقيا بوساطة الدول الأوروبية . فقد أدى تراكم رءوس الأموال غير المستثمرة في إنجلترا إلى الرغبة في استثمارها ، لاسيما وقد اتسعت الأسواق أمام الشركات التجارية بعد سنة ١٧٦٠ ، وألحت كثير من هذه الأسواق في طلب المصنوعات البريطانية خصوصاً وقد تحطم نظام المنظمات التجارية التي كانت تتحكم في إنتاج الصناعات ، مما أدى إلى سهولة النقلة إلى نظام المصانع . وأخيراً إلى ظهور هذه السلسلة من الاختراعات الحديثة التي أدت إلى استخدام كثير من الآلات التي تنتج كميات ضخمة من المصنوعات دون الحاجة إلى كثير من الأيدي العاملة . كما كانت الأحوال السياسية في إنجلترا تتيح فرصاً أكثر أمام الراغبين في الاستثمار لاسيما وقد جذب السلام الذي ساد الجزر البريطانية كثيرين من مهرة العمال الهولنديين والفرنسيين بل من كافة أنحاء أوروبا ، وخاصة من الهجونات الذين فروا من فرنسا .

وعلى أكتاف مجموعة من المخترعين أتيح لنظام المصانع الكبيرة أن يستقر ويتوطد في إنجلترا . ومما يلاحظ أن معظم المخترعين البريطانيين كانوا من طبقة العمال أو رؤسائهم بينما كان الحال غير ذلك في بقية القارة حيث كان معظم المخترعين من العلماء . فكان للظروف البريطانية فضل ظهور أثر هذه الاختراعات في سرعة بسبب سرعة تطبيق هذه الاختراعات .

وكان أول ظهور هذه الاختراعات في آلات النسيج ولكنه سرعان ما امتد إلى إدارة الآلات ، ومن ثم إلى اكتشاف قوة البخار التي بدى باستخدامها في وسائل النقل والمواصلات حتى إذا أثبتت صلاحيتها انتقلت إلى إدارة الآلات في مصانع الحديد . وقد صاحب هذه الثورة زيادة الناتج من الفحم الذي عثر عليه في شمال وشرق إنجلترا وبدى باستعماله على نطاق واسع بعد سنة ١٧٥٠ بعد أن اكتشف إمكان صهر الحديد باستخدام

حرارة الفحم . وهكذا أخذ التقدم في ناحية من نواحي العمل يأخذ بتلايب النواحي الأخرى وبدأت الثورة الصناعية تسير قدماً نحو الأمام .

ونحن لانستطيع أن نستطرد فنذكر نتائج هذه الثورة تفصيلاً ولكن أهم ما يعيننا من هذه النتائج أمران هما ظهور الإنتاج الضخم الذى يحتاج إلى التصريف ، وظهور طبقة الرأسماليين الصناعيين . فالإنتاج القليل الذى كان يلزم الصناعات المنزلية كان يباع محلياً دون بذل الجهد سواء فى النقل أو الدعاية . ولكن هذا الإنتاج الحديد الضخم أصبح يحتاج إلى عدد هائل من المستهلكين الذين قد يعيشون فى مناطق بعيدة تحتاج إلى نقل البضائع إليها ، فلا بد إذاً من العمل على تحسين وسائل النقل ثم البحث عن أسواق : ففى تعطل التصريف تعطيل لرأس المال من أن يعطى أرباحاً ترضى أصحابها ومن ثم اتجهت الجهود إلى البحث عن الأسواق الخارجية ، أى عن المستعمرات التى تزدحم بالسكان ذوى المستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع نوعاً كى يكونوا قادرين على استهلاك هذا الإنتاج الضخم . أوحى يمكن القيام بمشروعات يستثمر فيها رأس المال المتراكم ، وهى المناطق التى اصطلح على تسميتها بمناطق النفوذ . ومن ثم اتجه الاستعمار أولاً إلى دول آسيا ذات الأعداد الوفيرة من السكان . ولاشك أن طبقة الرأسماليين من أصحاب المصالح - التى كان إنشاء المصانع نتيجة لجهودها وكذلك سبباً من أسباب زيادة ثروتها - أصبحت فى مركز تستطيع به أن تضغط على الحكومة وتوجهها إما عن طريق مباشر وهو طريق اشتغال هؤلاء الرأسماليين بالسياسة ودخولهم الأحزاب السياسية ثم الاشتراك فى الحكومة ، أو عن طريق غير مباشر هو طريق الغرف التجارية وما تصدره من نشرات دورية عن مدى انتشار التجارة أو عدم انتشارها ، ولاشك أن الدوافع إلى هذا التوسع الاستعمارى لم تكن اقتصادية بحتة بل قرنت بالدوافع الوطنية وهى الرغبة فى تكوين إمبراطوريات ضخمة تثير العزة القومية وتنمى الشعور بالفخر ، وكذلك بالدوافع الدينية كالرغبة فى نشر المسيحية فى بلاد لم تعرفها بعد ، ولاشك أن الجمعيات التبشيرية التى تكلمنا عن ظهورها دفعت إلى هذا الطريق ، كما وجدت التشجيع من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال . وكانت

الصين من أوائل ما استرعى أنظار أوروبا سواء بحالتها المتأخرة أو كثرة سكانها، أو شعبها المسلم . فكانت حرب الأفيون التي قامت في سنة ١٨٤٠ واستمرت إلى سنة ١٨٤٢ ثم حروب سنة ١٨٥٦ التي انتهت بحصول إنجلترا على بضع موان صينية على شاطئ المحيط ، ثم ضم منطقة نهر عامور Amore إلى روسيا حيث أنشئت ميناء فلادفستك ، وكان من نتيجة ذلك تقدم روسيا لاحتلال سيبيريا ثم مد الخط الحديدي عبر جزئها الجنوبي ، كما حصلت اليابان على شبه جزيرة كوريا .

ولم تقصر روسيا تقدمها على الناحية الشرقية بل حاولت التقدم أيضاً نحو الجنوب قصد الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي عبر فارس والتركستان . وإلى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن للصناعة البريطانية أو التجارة البريطانية عبر البحار منافس خطر يوثه لعدم وصول مستوى الصناعة في دول أوروبا إلى مستوى الصناعة البريطانية ، ولانشغال كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا بأحداثها الداخلية من حيث تثبيت حق الشعب في الحصول على الحكم الديمقراطي ، كما هو الحال في فرنسا والنمسا ، أو الوصول إلى الوحدة كما كان الحال في ألمانيا وإيطاليا .

فقد حال اشتراك فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية ، ثم الأزمة المالية التي أعقبت ذلك ، ثم الثورة الفرنسية ، دون اشتراكها في مرحلة الثورة الصناعية . وأدت أحداث الثورة إلى ارتفاع قيمة المحصولات الزراعية وانتعاش الفلاحين الفرنسيين بينما لحقت الخسارة الصناعة من جراء انخفاض سعر العملة . وهجرة النبلاء القادرين على الشراء من البلاد إلى الخارج بينما أصبح الحصول على القطن والحرير أمراً صعباً بسبب سيطرة الأسطول البريطاني على البحار .

وحاول نابليون أن ينهض بالصناعة لاسيما وأن عداؤه لإنجلترا كان يدفعه إلى إحلال فرنسا مكان إنجلترا كالدولة الصناعية الأولى . وهو وإن نجح في هدفه إلى حد ما إلا أن افتقار فرنسا إلى الأسواق الخارجية ضيع من ثمرة

هذه الحركة . ولكن بعد انتهاء الحرب النابليونية ركنت فرنسا إلى السلم وبلّأت إلى نظام الحماية الجمركية فأمكنها إنعاش الصناعة ، لاسيما صناعة الصلب والكيماويات والمنسوجات الصوفية والقطنية . ووصلت صناعة المنسوجات الحريرية إلى مرحلة الكمال ، فلم تأت سنة ١٨٣٠ حتى كانت الصناعة الفرنسية تقارب الصناعة البريطانية إلا أنه ينقصها الناحية الفنية وروح الابتكار . ولكن عهد نابليون الثالث شهد دفعة جديدة للصناعة الفرنسية ، حتى إذا أقيم معرض باريس في سنة ١٨٥٥ ظهر منه أن الصناعة الفرنسية لا تقل جودة عن المصنوعات البريطانية مما دفع بفرنسا إلى العودة إلى سياسة حرية التجارة مما أدى إلى زيادة حجم التجارة الفرنسية ، ولكن ضعف أجور العمال الفرنسيين عن البريطانيين خفض من أثمان المصنوعات الفرنسية وجعلها منافساً خطراً لها .

ولم يكن حال الصناعة الألمانية في بداية القرن التاسع عشر يمكنها من الوقوف على أقدامها بسبب عدم استقرار أحوالها السياسية إذ كانت ألمانيا تعبيراً جغرافياً أكثر منها حقيقة سياسية ولكل ولاية قوانينها الخاصة لاسيما سلسلة الحواجز الجمركية التي تحول دون الاستفادة من المواد الخام . هذا إلى طبيعة الشعب الألماني المحافظة وتعلقه بالأرض والإنتاج الزراعي وقوة النقابات الطائفية والمنظمات العمالية الصغيرة . وأكثر من هذا كله افتقار الشعب الألماني إلى رؤوس الأموال اللازمة للتصنيع ولم يكن هناك ما يوحى بنموها بسبب رجعية النظام المصرفي فيها .

ولا شك أن الحروب النابليونية قد أدت إلى استمرار هذا التأخر وتلتها فترة من الخراب بسبب قرارات برلين واحتلال بعض أراضيها وفرض التعويضات الحربية عليها إذ قدر ما دفعته بروسيا وحدها - وهي أكبر الدويلات الألمانية وأكثرها تقدماً - بمبلغ ٦٠٢ مليون من الفرنكات .

وأخذت حركة الإصلاح الإداري والمالي التي تلت الحروب النابليونية تؤتي ثمارها بعض الشيء . ولكن عدم وجود رؤوس الأموال الكبيرة -

شأنها في ذلك شأن فرنسا - وعدم وجود أسواق متسعة أو عمال مدربين أو نظام محكم للقروض ، أدى إلى تأخر الحركة الصناعية فيها إلى ما بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين بدأ استغلال الفحم والحديد والصلب . فكانت فترة العقدين الأولين من النصف الثاني بمثابة فترة الحضنة للثورة الصناعية فيها .

وجاءت الوحدة الألمانية وانتصار الجيوش الألمانية على فرنسا دافعاً لحركة ثورية صناعية كبرى . وتحول الشعب الألماني من شعب محب للأدب والشعر والموسيقى والفلسفة إلى شعب عملي يثق بقوة الحديد والنار . وتحت ضغط السكان المتزايدين بسرعة ، كان لابد من توجيه هذه القوى إلى ميادين الصناعة والتجارة . ووقفت خلف هذا الشعب حكومة قوية راغبة رغبة أكيدة في التقدم . تجذ التصنيع ولا تؤمن بنظرية الحرية الاقتصادية . وبذلك أمكن رسم سياسة صناعية موحدة . وتوجيه أموال التعويضات الحربية التي حصلت عليها من فرنسا - وقد بلغت خمسة ملايين من الفرنكات - إلى ناحية تمويل الصناعات . كما أمكن الاستفادة من الصناعات الناجحة التي وجدت في إقليمي الألزاس واللورين كالحديد والصلب والمنسوجات . كما وجدت في عمال هاتين المقاطعتين خير ذخيرة تدريبية . فكانت النتيجة الطبيعية لهذا كله التوسع في الصناعات القديمة كغزل الصوف ونسجه ونسج القطن والحرير . ثم بناء صناعات جديدة بعد أن اعتمدت على نظام محكم وشبكة واسعة من الخطوط الحديدية .

فكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن بدأت المصنوعات الألمانية تشق طريقها إلى الأسواق ، ولكن لاشك أن عدم حصول ألمانيا على مستعمرات خارجية كان يحد من نشاط تصريف منتجاتها ، كما أن سياسة الحكومة الألمانية ، وعلى رأسها المستشار بسمارك ، كانت تتجه إلى المحافظة قدر الطاقة على سياسة السلم من أجل أن تحفظ ألمانيا ما كسبته من وحدتها ، فكان أن ضعفت الصناعة الألمانية عن منافسة المصنوعات البريطانية .

ولكن التركيز - الذى كان الطبيعة الغالبة على الصناعات الألمانية ولا سيما صناعات الفحم والحديد والصلب والآلات الكهربائية ، ثم النشاط المصرفى - كان ميزة انفردت بها الصناعة الألمانية . هذا إلى أن التنظيم الصناعى - أى تجميع عدد كبير من المنشآت الهامة فى الصناعة الواحدة تحت إدارة مشتركة أو عقد اتفاقات فيما بينها لتنظيم الإنتاج وبيع السلعة وتوحيد الأسعار وتوزيع الأسواق بحيث يضمن لكل منطقة اختصاص - قد قلل من مصاريف الإنتاج .

وقد قامت المصارف الألمانية بدورها فى تشجيع الصناعة إذ أقدمت على سياسة التوسع فى إقراض المصانع . وكان دورها فى هذا السبيل أظهر أثراً من المصارف البريطانية إذ بينما أصرت الثانية على التمسك بسياسة القروض القصيرة الأجل اتبعت المصارف الألمانية سياسة القروض الكبيرة الطويلة الأجل ومن شأن هذه السياسة أن تزيد من اطمئنان المقرض وتدفع به إلى مزيد من التوسع . فكان لهذه العوامل الجديدة التى انفردت بها الحركة الصناعية فى ألمانيا أثرها فى دفع الثورة الصناعية إلى الأمام بخطوات جبارة . فلم تأت نهاية الربع الثالث من القرن التاسع عشر أو بعد ذلك بقليل حتى غدت المصنوعات الفرنسية والألمانية منافساً خطيراً للمصنوعات البريطانية مما أقلق أصحاب رؤوس الأموال البريطانيين والغرف التجارية ، فأخذوا يلحون على الحكومة بوجوب تحول السياسة الاقتصادية البريطانية إلى سياسة الحماية ولكن وجد حل أفضل فى تخفيض مصاريف الإنتاج . وإن يتأتى هذا إلا عن إحدى وسائل ثلاث : التدخل الحكومى فى الحركة الصناعية الأمر الذى يأباه أصحاب رؤوس الأموال إباء قاطعاً ، كما تأباه سياسة الحكومة البريطانية الاقتصادية كما أنه سيلقى بأعباء اقتصادية جديدة على عاتق دافع الضرائب البريطانى . أو تكتل المصانع البريطانية فى وحدات صناعية تشبه التكتلات الألمانية وهو أمر يأباه أصحاب رؤوس الأموال أيضاً . أو السعى نحو الحصول على المواد الخام بأسعار أرخص . ولم يكن هناك سبيل لذلك إلا بالحصول على المستعمرات الغنية بهذه المواد الخام والسيطرة على نقلها إلى حيث مراكز الصناعة .

فتحولت أنظار الدول الاستعمارية إلى إفريقيا من أجل الوصول إلى هذه المرحلة الجديدة من مراحل الاستعمار . ومن ثم أصبح من الواضح أن الاستعمار الأوروبي لإفريقيا لم يكن إلا مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي في أوروبا .

ولاشك أن الظروف السائدة في قارة إفريقيا كانت تشجع على هذا الاتجاه وهي التي يمكننا أن نلخصها فيما يأتي :

(أ) ثروة إفريقيا من المواد الخام وقد نتج هذا عن اتساع القارة وخضوعها لمناطق نباتية مختلفة أدت إلى تعدد حاصلاتها لاسيما حاصلات المناطق الحارة التي كانت أوروبا محرومة منها . وهي حاصلات تصلح لهدفين : تموين المصانع بالمواد الخام ، وسد النقص الزراعي الذي انتاب أوروبا نتيجة لهجرة العمال الزراعيين إلى مناطق الصناعات الجديدة .

(ب) الطبيعة القاسية التي خضعت لها قارة إفريقيا من حيث قسوة المناخ وكثافة الغابات وانتشار الأمراض مما أدى إلى خضوع الأهالي لظروف معيشية خاصة كان الكسل أهم مظاهرها مما أدى إلى تراكم هذه الثروة دون الاستفادة بها إلى الحد الذي يكفل لأهلها مستوى اجتماعياً راقياً .

(ج) وقد أدت هذه الظروف المناخية إلى خضوع الأهالي إلى حياة اجتماعية معينة هي حياة القبيلة وقد أدى هذا النوع من الحياة إلى :

١- وجود طبقتين اجتماعيتين هما طبقة الزعماء وطبقة العامة . وتحكم الأولون في الآخرين إلى حد جعل الأولين لايبالون بما يقع ماداموا يحصلون على تقودهم وامتيازاتهم ووسائل معيشتهم في سهولة ويسر، كما جعل الآخرين لايجدون حرجاً في استبدال سيد بسيد أملاً في ظروف اقتصادية أفضل .

٢ - عدم وجود ملكية فردية مما يجعل رغبة الفرد في الدفاع عن أملاكه الخاصة معدومة .

٣ - عدم وجود الروح القومية التي تجعل للفرد وطناً معيناً ذا حدود معينة يدافع عنها . ولذا لم يجد المستعمرون حين قدموا قوة تدافع عن كياناتها ، سوى خوف الزعماء من ضياع نفوذهم حتى إذا ما اطمأنوا إليها مع السيد الحديد تعاقدوا معه على السماح له باستغلال مناطقهم .

(د) بُعد أهالي إفريقيا عن تيار الثقافة الفكرية مما جعل مستواهم الحضارى دون مستوى المستعمرين بكثير وجعل أسلحتهم التي يدافعون بها دون أسلحة المستعمرين بكثير .

وكان طبيعياً أن يندفع الرأسماليون بعد ذلك إلى سواحل إفريقيا ينتقون من أجزائه ما يريدون ويطلبون من حكوماتهم مراسيم تبيح لهم حق الاتجار في المنطقة التي يحددونها على أن تترك لهم إدارتها . فلم تكن الحكومة ترد في إجابتهم إلى ما يطلبون وكان الدور الذي تلعبه الحكومة ينحصر في تعيين قنصل يقوم بعقد المعاهدات بين هذه الشركات ورؤساء القبائل الإفريقيين (كما هو الحال في شرق إفريقيا) أو المملوك الإفريقيين كما هو الحال في غرب إفريقيا . أو قد تقوم الشركة بنفسها بعقد هذه المعاهدات وتقدمها للحكومة لتكون عدتها في الحصول على المرسوم . وظهر الصراع بين هذه الشركات واضحاً مما كان ينذر بشر لا سيما وجميع هؤلاء الرأسماليين كانوا من أصحاب النفوذ أو كانوا يشركون معهم أمراء من أصحاب النفوذ كي يكونوا وسيلتهم إلى الضغط على الحكومة . ولم يتردد بعض هؤلاء الرأسماليين في التصريح بأن هذه الشركات وما تحصل عليه من امتيازات سوف تكون مقدمة لإمبراطوريات قادمة وإن أنكرت حكوماتهم ذلك عملاً بسياستها التي تنحصر في البعد عن تحمل مسئوليات إدارية يرفض دافع الضرائب تحمل مسئوليات غير مجزية . فكان أن رأت حكومة برلين ضرورة عقد مؤتمر ينظم هذا التنافس . حتى إذا ما عرضت الأمر على الحكومة البريطانية قبلته على الفور

لاسيما وقد ظهر هذا التنافس أكثر ما يكون على الساحلين الشرقى والغربى للقارة فعقب الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ اتبعت فرنسا نحو بريطانيا سياسية ونخز الإبر فى كل الميادين فعينت قنصلاً فرنسياً فى غرب إفريقيا مهمته عقد معاهدات مع الزعماء الإفريقيين ، فكان أن قابلت بريطانيا هذه الخطوة بالنصح بتجميع الشركات البريطانية التى تعمل هناك فى شركة واحدة كبيرة ، وفعلاً تأسست شركة النيجر الإفريقية برأس مال قدره ٣٠٠ ألف جنيه ، ورأسها المستر جو لى الذى يعتبر فى نظر أكثر المؤرخين أحد بناءة الإمبراطورية ؛ فاقترح على الحكومة البريطانية محاولة عقد اتفاق (جتلمان) بين بريطانيا وفرنسا ، تطلق بمقتضاه يد بريطانيا فى دلتا النيجر لقاء إطلاق يد فرنسا فى السنغال والنيجر الأعلى ، وشرعت الحكومة البريطانية فى جس نبض الحكومة الفرنسية إلا أن الوزير البريطانى فى باريس لم يجد من الحكومة الفرنسية استجابة لذلك ، ومن ثم رحبت بريطانيا بالاقتراح الألمانى .

وفعلاً اجتمع مؤتمر برلين فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ مكوناً من مندوبى ألمانيا والنمسا وبلجيكا والدنمرك والسويد وأسبانيا والبرتغال وإنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيطاليا وتركيا بعد أن أعطت كل هذه الدول - عدا الولايات المتحدة الأمريكية - وعوداً وتأكيدات باحترام القرارات التى يتخذها المؤتمر . وقد نصت هذه القرارات على :

- ١ - حرية التجارة فى حوض الكونغو.
- ٢ - حرية الملاحة فى نهر الكونغو.
- ٣ - حرية الملاحة فى نهر النيجر.
- ٤ - حياد إقليم الكونغو .
- ٥ - تعهد بإلغاء تجارة الرقيق والعمل على مطاردتها والقضاء عليها .
- ٦ - عدم فرض دولة ما حمايتها على منطقة ساحلية مادون أن تعلن ذلك إلى الدول الأخرى الموقعة على هذا الاتفاق .
- ٧ - عدم إعلان دولة ما حمايتها لمنطقة ما من مناطق القارة دون أن تؤيد هذه الحماية باحتلال فعلى لها . على أن تقوم هذه الدولة بمهمة تقدم سكان هذه المنطقة وتقيم فيها حكومة عادلة .

ومما تجب مراعاته أن المؤتمر لم يعن مطلقاً بحقوق المواطنين فلم ينص على احترام أملاكهم أو عاداتهم أو حسن معاملتهم . كما أنه لم يهتم بالأجزاء التي كانت قد استعمرت فعلاً كالجزائر ومدغشقر .

فألف البريطانيون في جنوب إفريقيا شركتي Consolidated Gold field Co. و De Beers Diamond Co. اللتين يرأسهما سيسل رودس من أجل استثمار مناجم الذهب والماس في جنوب إفريقيا . كما حصل اللورد جيفورد Gifford على حق احتكار التعدين في بتشوانالاند بعد أن ألف شركة كشف بتشوانالاند في سنة ١٨٨٨ ، ولكن ضعف رأس مال الشركة حال دون قيامها بالتزاماتها فاتجه سيسل رودس إلى بتشوانالاند وحصل من الملك لوبنجولا على امتياز استثمار الجزء الشمالي من مملكته ، وألف لذلك شركة جنوب إفريقيا . ولم يلبث أن ضم إليه شركة جيفورد كما اشترى حقوق الشركات الأخرى المنافسة وكانت ثروة شركاته انضخمة تساعده على ذلك . وقد عارض أنصار الإنسانية Humanitarians منح مثل هذه الامتيازات لثلاثاء استخداف السلطات الممنوحة لها ، وفضلوا أن تقوم الحكومة مباشرة بهذا العمل ، ولكن الصحافة البريطانية وعلى رأسها جريدة التيمس وقفت إلى جانب الشركات وأيدت عدم تدخل الحكومة في هذه المغامرات بعداً عن أن يتحمل دافع الضرائب أعباء غير مثمرة .

وكانت نصوص المرسوم تنص صراحة على عدم حق الحكومة في التدخل بصورة من الصور لمدة ٢٥ سنة . ولم يمض عام واحد على حصوله على هذا الامتياز حتى ألف شركة جديدة تسمى شركة البحيرات الإفريقية البريطانية من أجل استغلال أراضي نياسالاند وألفت هذه الشركات قوة حرية لحماية موظفيها ومراكز أعمالها . ولم تلبث هذه الشركة الجديدة أن ضمت إلى شركة جنوب إفريقيا التي أصبحت صاحبة السيادة الإدارية على ما يعرف حالياً بتشوانالاند وروديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند .

وفي سنة ١٨٨٦ ألف الملك ليوبلد شركة الكونغو للتجارة والصناعة التي أسست سلسلة من المراكز لمباشرة نشاطها في حوض الكونغو بعد أن منحت سلسلة من الامتيازات .

وفي شرق إفريقيا تابعت شركة المستعمرات الألمانية *Deutsche Kolonialverein* نشاطها وراح رئيسها كارل بيترز إلى هناك وفي جيبه مئات من نسخ المعاهدات وسرعان ما عاد إلى برلين ومعه هذه المعاهدات ممهورة بتوقيعات مشايخ القبائل والسلاطين المحليين الذين قبلوا التعامل مع الشركة . وكان من المعروف أن هذا الجزء يدخل في نفوذ سلطان زنجبار ولذا تضمنت بعض نصوص هذه الاتفاقات ما يفهم منه أن بعض هؤلاء الشيوخ لا يعترفون بسلطة سلطان زنجبار مثل مونجونجو سلطان فروفيرو الذي قبل أن يضع بلاده تحت تصرف كارل بيترز وشركته من أجل استثمارها على ألاّ يمس ذلك حقوقه كحاكم ، وكذلك سلطان أوساجارا الذي أعلن في وثيقته أنه لم يخضع يوماً لسلطان زنجبار ولم يسمع به ، واعترف سلطان زنجبار بهذه الاتفاقات :

هذا في الوقت الذي تألفت فيه شركة شرق إفريقيا البريطانية في سنة ١٨٨٧ . ولما كانت بريطانيا - تحت ضغط الجرائد التي أخذت تلح في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الأنحاء رغبة في إبعاد كل أثر لنفوذ أجنبي من شرق إفريقيا مخافة وصوله إلى أعالي النيل - فإن الحكومتين سرعان ما وصلتا إلى اتفاق بتقسيم هذا الجزء بينهما بخط يصل من الساحل إلى بحيرة فكتوريا ، وجعل الجزء الشمالي منه من اختصاص بريطانيا والجزء الجنوبي من اختصاص ألمانيا وتحولت شركة شرق إفريقيا البريطانية إلى شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية التي أعلنت أن أهدافها أقرب إلى الأهداف الإنسانية والدينية منها إلى الأهداف التجارية . وكان رئيسها السير وليم ماكتون الذي وضع الخطوط الرئيسية لسياستها في السنوات الأولى من تأسيسها ، وأصر على إبعاد كل نفوذ للحكومة عن الشركة ؛ كما تحولت الشركة الألمانية إلى شركة *Deutch Ostrafrikanische Gesellschaft* وبدأت الشركتان تمارسان عملهما . وكان عقد المعاهدات مع الشيوخ أولى خطواتهما . ثم تأسيس المراكز الداخلية . وبدأت الصعاب تكتنف الشركة البريطانية منذ اللحظة الأولى ، إذ لم تكن مالىتها كفى لهذا العمل الضخم ، إلى جانب ما تقوم به

من جمع المواد التجارية وتخزينها وحراستها ثم حراسة الطرق التجارية التي تجتازها . كما كان المبشرون الكاثوليك والبروتستانت قد سبقوها إلى أوغندا منذ سنة ١٨٧٥ واقتسموا الأهالي فيما بينهم وكانوا في الحقيقة يمثلون نفوذين سياسيين . أولهما يمثل الفرنسيين والثاني يمثل البريطانيين . وكان عدم الثقة الذي ساد بين الفريقين كافياً لأن يحول البلاد إلى بركان ثائر.

وفي غرب إفريقيا انتشرت عدة شركات صغيرة ذات جنسيات مختلفة تعمل متجاورة على طول الشاطئ ومنها شركتا *Société Francaise de l'Afrique Equatoriale* و *Compagnie du Sénégal* الفرنسيتان ، وكان القناصل الفرنسيون يساعدونهما في عقد المعاهدات مع الملوك هناك . أما الشركات الإنجليزية فكانت أكثر عدداً ولكنها أقل كفاية من الناحية المالية ، ولذا تكتلت هذه الشركات البريطانية في شركة واحدة هي *National African Co.* كما ذكرنا وطلبت من الحكومة البريطانية في سنة ١٨٨٢ مرسوماً يبيح لها إدارة البلاد واستغلالها على طول المجرى الأدنى لنهر النيجر . ولكن الحكومة البريطانية رفضت منحها هذا الامتياز بدعوى عدم أهمية تجارة هذه الأنحاء ، ولكن على الرغم من ذلك عانت الشركات الفرنسية منافسة الشركات البريطانية ، لها فلم تلبث شركة السنغال أن باعت نفسها للشركة البريطانية وحذت الشركة الأخرى حذوها . فعاد المستر جولدي يلح على الوزارة البريطانية في تأليف شركة جديدة هي شركة *Royal Niger Co.* ومنحها امتياز إدارة الإقليم وعقد المعاهدات . وترددت الوزارة في منحه هذا الامتياز بعد ما رأت من معارضة الشركة الوطنية الإفريقية لا سيما وأنها كانت تباشر عملاً يعادل أربعة أضعاف عمل شركة النيجر الملكية ، ولكنها سرعان ما حصلت على المرسوم في سنة ١٨٨٦ وقد تضمن شرطاً بعدم تدخل الحكومة في عملها حتى نهاية القرن :

وبدأ بعض الإيطاليين محاولاتهم بشراء بعض أراضي إفريقيا حول ميناء عصب منذ سنة ١٨٧٠ ، إلا أن هذه المحاولات كانت فردية بحتة وكانت الحكومة الإيطالية آنذاك أضعف من أن تؤيد مثل هذه الجهود . ولكن

الجهود الحقيقية بدأت منذ أن تأسست شركة روباتينو في سنة ١٨٨٠ واشترت جميع حقوق الشركات السابقة ، كما أخذت في شراء مساحات جديدة من أراضي هذه الجهات . ويبدو أن ما مهدت هذه الشركات به من قيامها باستغلال هذه المناطق وإدارتها وحمايتها كان أكبر من مواردها كما كان اعتداء الأهالي يحول دون قيامها بهذا الواجب على الوجه الأكمل . فطلبت من الحكومة حمايتها ، فاضطرت الحكومة إلى إصدار الأمر إلى بعض السفن الحربية الإيطالية بإنزال بعض الجنود بعد أن رفعت العلم الإيطالي ، وفي ظل هذه الحماية أخذت الشركة في بناء المنازل وإنشاء الورش .

وحدث شيء شبيه بذلك في شرق إفريقيا حين تنازلت شركة شرق إفريقيا البريطانية عن موانئ كيسماو وبرافا ومركا ومقديشو إلى شركة إيطالية ، وحدد امتياز هذه الشركة بدائرة نصف قطرها عشرة أميال بحرية حول هذه الموانئ . وكان ذلك في يونيو سنة ١٨٨٦ ، وكانت مدة هذه الحقوق خمساً وعشرين سنة قابلة للتجديد . قلما استطاع السير توماس هولند أن يحصل من الإمبراطور منليك على منطقة في الداخل تقع خلف المنطقة الإيطالية صرخ الإيطاليون بأن هذا الامتياز البريطاني الجديد خطر على التجارة الإيطالية التي تركزت على الساحل . وظلوا يصرخون حتى حصلوا على حق امتداد حدود المنطقة الإيطالية إلى نهر جوبا .

وبدأت الشركة تعمل هناك . فكانت تعين الحاكم وتمارس سلطات الحكومة من حفظ الأمن وإقامة القضاء ؛ وكان الأمن في يد عدد من العساكر الوطنيين لا يزيد عددهم على ٦٠٠ من ذوي المرتبات الضئيلة .

وبذلك تهيأ الجو لدخول النفوذ السياسي للدول التي تتبعها هذه الشركات مما جعل استعمار قارة إفريقيا أشبه بعملية تقسيم لهذه القارة منه بأي شيء آخر .

مراجع الباب الثالث

جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في أوروبا .

زاهر رياض : الاستعمار الأوروبي لإفريقيا .

الشركات التجارية وأثرها في استعمار إفريقيا ؛

مقال بالعدد ٢٣ من مجلة نهضة إفريقيا

زاهر رياض (ناشراً) : كشف إفريقيا

Duigran and Gann: White Settlers in Tropical Africa.

Alien Races Johnston: Colonisation of Africa .

Robinson and others: Africa and the Victorians.

Sharp and Ogg: Economic Development of Modern Europe.

Schapiro: Modern and Contemporary European History.

André Julien: Histoire d' Afrique du Nord.

Augustin Bernard: Histoire de Colonie Française.

الباب الرابع

استعمار إفريقيا

(١)

استعمار إفريقيا

(١)

الاستعمار البلجيكي

يعزى إنشاء دولة الكونغو الحرة أو بمعنى أصح مستعمرة الكونغو البلجيكي إلى مجهودات وإرادة شخص واحد هو الملك ليوبلد الثاني ملك بلجيكا . وهو لم يسع إلى إنشاء هذه الدولة لمجده الشخصي أو لمجد دولته بقدر ما سعى إلى مصلحته الشخصية بل إلى منفعة المادية والمالية دون غيرها . فقد كان منذ حداثة واسع المطامع ذا شخصية قوية . كان لا يزال أميراً وعضواً في مجلس الشيوخ حين وقف ليقول إنه يجب على البلجيكين توسيع أفقهم إلى ما وراء البحار . ولكن آراءه لم تجد صدى عند أحد من مواطنيه فقد كانوا يدركون أن موارد بلادهم المحدودة وقوتها الحربية تقصر دون إبلاغ بلجيكا مرتبة أكبر من مرتبتها وقتذاك كدولة محايدة لا تستطيع أن تلتق بثقلها في ناحية من نواحي الصراع الدولي . كما وقف أكثر من مرة ليؤكد لأعضاء المجلس (إن مواردنا هائلة وإنني لا أنسى شيئاً إذا قلت إنه لا يمكن إحصاؤها ولا ينقصنا سوى الجرأة) وبدلاً من أن يجد تشجيعاً يتكافأ مع مكانته الاجتماعية ارتسمت علامات الدهشة على وجوه الحاضرين لأنهم كانوا يدركون أنها أقوال طائشة من رجل لا يعرف حقيقة بلاده . وعاد مرة أخرى ليعلن في ١٧ فبراير سنة ١٨٦٠ رغبته الصريحة في وجوب انصراف بلجيكا إلى الاستعمار . ولكن كلماته لم تجد صدى إلا في جريدة الجيش البلجيكي .

ولم يكن لدى ولي العهد خطط معينة إلى أن ارتقى العرش في سنة ١٨٦٥ فأنجه ببصره إلى الصين ، ثم عاد فقصر أفقه على جزيرة فرموزا ، ثم ركز بصره من جديد على الفلبين . ولكنه انصرف عن هذا كله حين صور له

قناصله ما يعود عليه من الخير إذا ركز جهده على الاستفادة من زراعة الدخان في الدنيا الجديدة . حتى إذا كانت سنة ١٨٧٦ وعثر المستر ستانلي على لفنجستون انجهدت أنظاره إلى إفريقيا لا سيما وقد كتب أحد موظفي وزارة الخارجية وهو المستر باننج Banning أكثر من مقال من أجل وجوب الاهتمام بهذه القارة . فأسرع الملك يعمل بسرعة ، فدعا جغرافي أوروبا وعلماءها إلى مؤتمر في بروكسل حمل اسم المؤتمر الجغرافي العالمي لدراسة إمكانات الاستفادة من هذه الفرصة . وسرعان ما تألفت (الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة فيها International Association for Exploration and Civilising of Africa) وهي جمعية مركزية ذات فروع لكل منها اختصاصات مرجعها هذه الجمعية الدولية .

وبدأت هذه الجمعية تعمل بسرعة ، فأرسلت أكثر من بعثة إلى شرق إفريقيا . أسست محطة بلجيكية في كاريمبا Karema على بحيرة تنجانيقا . ولكن صرف النظر عنها . ودعا الملك المستر ستانلي ليحضر اجتماعاً للجنة ، وحدث ذلك في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . انتهى إلى تأليف لجنة جديدة هي (لجنة دراسة الكونغو الأعلى) ، ثم تحول اسمها إلى (جمعية الكونغو الدولية) . كل ذلك ولم يجد صدى هذه المشروعات عند واحد من مواطنيه ، ولا أثار اهتمام أحد من الرأسماليين ، مما جعله يدفع من جيبه الخاص كل رأس مال هذه الجمعية وقدره أربعون ألفاً من الجنيهات ، وأصبح ليوبولد رئيساً لهذه الجمعية لعام واحد (ليحفظ للجمعية صفتها الدولية) . ولم تلبث هذه الجمعية أن أصبحت جمعية بلجيكية ، لحماً ودماً . وأصبح ستانلي يمثلها حين ذهب إلى الكونغو في رحلته الكشفية الأولى في حوض الكونغو . حتى إذا عاد منها أرسل في رحلته الثانية لا للكشف بل لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين ، وإنشاء المحطات التجارية وتمكن فعلاً من إنشاء اثنتين وعشرين محطة على نهر الكونغو وفروعه .

ولم تكن الرحلة الأولى لستانلي تثير أنظار أحد ما دام الكشف هو الهدف لها . ولكنه ما إن ذهب في الرحلة الثانية وبدأ يعقد المعاهدات ويؤسس المراكز ، حتى بدا أن الهدف هو الاستعمار والاستثمار . ومن ثم قامت البرتغال لتذكر العالم بحقوقها القديمة بصفتها أول من كشف مصب هذا

النهر منذ القرن الخامس عشر . وسعت البرتغال لدى إنجلترا لتعترف لها بهذا الحق ، ونجحت في ذلك ، وعارضها في ذلك فرنسا ، التي بدأت تقف من كل المشروعات البريطانية موقف المعارضة منذ أن احتلت إنجلترا مصر . ولذا ظهر الخلاف بين الدول مما دعا بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين كما ذكرنا ، لا سيما وقد اعترفت فرنسا بمركز الجمعية بعد أن منحها حق الأفضلية في حالة اضطرار الشركة إلى بيع أملاكها .

هذا بينما راح الملك ليوبلد يسعى لدى الدول من أجل الاعتراف بالجمعية وما كسبته من الحقوق في المناطق التي نجحت في الحصول على معاهدات بشأنها . فكانت الولايات المتحدة الأولى في الاعتراف بها ، وتم ذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وفي خلال مدة انعقاد المؤتمر اعترفت كل من : ألمانيا وبريطانيا والنمسا وهولندا وأسبانيا وفرنسا والروسيا ثم السويد والنرويج . وبعد انتهاء المؤتمر بقليل اعترفت البرتغال والدنمارك وأخيرا بلجيكا . لا سيما وقد نصت قرارات المؤتمر على تعهد الجمعية بمراعاة حرية التجارة لجميع الدول ، ومنع الاحتكار ، وحماية الجمعيات التبشيرية والعلماء المستكشفين ، واقتصار رسوم التجارة على ما يلزم لصيانة الملاحة ، وألا تزيد رسوم النقل على ما يكفي لسد نفقات الإنشاء والتشغيل والأرباح القانونية .

وكان انفضاض المؤتمر بعد التصديق على قراراته . بمثابة إعلان بقيام دولة الكونغو الحرة ، دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة ، تقوم على إدارتها جمعية الكونغو الدولية التي يرأسها الملك ليوبلد ولها علم خاص هو قطعة من القماش الأزرق في وسطها نجمة ذهبية .

وكانت الخطوة التالية معاهدات ثنائية قامت بها الهيئة من أجل تحديد الحدود ، وكان أهم هذه الاتفاقات ما تم مع بريطانيا بشأن تأجير منطقة لادو من أعالي النيل إلى الهيئة لمدة عشر سنوات . وكان الدافع إلى ذلك ما عرفته بريطانيا من عزم فرنسا على العمل مع أثيوبيا من أجل رسم شريط منطقة نفوذ فرنسية تمتد عبر إفريقيا من مينائها الشرقي في جيبوتي إلى داكار

على المحيط الأطلسي . كما كان الملك ليوبلد يهدف إلى الحصول لمنطقة الكونغو على مخرج إلى العالم عن طريق النيل .

وكان التجار العرب قد تجمعوا في المنطقة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلي ، وعلى رأسهم حميد بن محمد المرجبي المعروف باسم تيبوتيب . وقد صمموا على معارضة تنفيذ هذه القرارات لا سيما ما اختص بعزم الجمعية على مقاومة تجارة الرقيق . بل بدءوا العمل فعلاً وقاموا بالهجوم على الجمعية عند مساقط ستانلي . وكان من الواضح أن نزاعاً سينشأ بشأن السيادة على المنطقة ، ولم تكن الجمعية في موقف يسمح لها بالحرب فلم تملك سوى الاعتراف بالأمر الواقع ، ورضيت بالاعتراف بحميد المرجبي كرأس لهذه الدولة ، بعد أن اعتبرته ممثلاً للملك ليوبلد ، ودفعت له مرتباً شهرياً قدره ستون جنيهاً .

ولكن لم يمض على هذا الاتفاق أربع سنوات حتى بدأ العرب يعملون ، بعد أن رأوا الشركة قد بدأت تعمل من جانبها بتحسين محطاتها ووضعت الضريبة على العاج الوارد . فهاجموا على إحدى المحطات وقتلوا ممثل الجمعية وعشرة من الموظفين في سنة ١٨٩٢ . فقامت حملة إلى كاتنجا انتصرت على القوات العربية ، واستولت على المعاقل وسقطت هذه الدولة العربية .

وترتب على ذلك أن تغيرت الخريطة السياسية للكونغو ، إذ امتدت حدودها نحو الشرق ودخل في سيادتها ستون ألف نسمة ، وفتحت الطرق التي كانت تمتد من الساحل الشرقي حتى أوجيجي وبحيرة تنجانيقا إلى المحيط الأطلسي . وكان الطبيعي أن ترفض بعض القبائل التي كانت خاضعة للدولة العربية الخضوع للدولة الجديدة كالباتلا ، ولكنها هزمت ، ومن رفض عبر إلى الشرق .

وفي سنة ١٨٩٠ خلال الحرب مع الدولة العربية ، قدمت حكومة بلجيكا قرضاً إلى حكومة الكونغو بدون فائدة ، نظير أن يترك لها حرية ضمها إليها بعد عشر سنوات . وبعد خمس سنوات بدأت الدولة تباشر مفاوضات الضم ، وتم توقيع الاتفاق وأصبح في انتظار موافقة البرلمان

البلجيكي . وبادرت الحكومة البلجيكية فعقدت مع فرنسا معاهدة باعترافها بحقوق الأفضلية التي كانت لها . ولكن الوزارة البلجيكية سقطت إذ كان البرلمان يعارض في هذا الضم ، وفضل عليه تقديم قرض جديد إلى الجمعية تستطيع به التغلب على مشكلتها . وبعد خمس سنين انتهت مدة القرض الأول وأصبح من حق الحكومة البلجيكية أن تضم إليها دولة الكونغو ، وجهاز القانون فعلاً وعرض على البرلمان ، ولكنه عورض من جديد . وترك للحكومة حق تعيين الوقت الذي تضم فيه دولة الكونغو على أن يكون ذلك بعد تشريع قانوني ينظم العلاقة بين الدولة والمستعمرة .

وبدأت الأصوات ترتفع بشأن الأحوال في الكونغو . إذ لم تمض بضعة أشهر على عقد اتفاق برلماني حتى صدر قانون باعتبار كل الأراضي الحالية في دولة الكونغو من أملاك الدولة (دون أن تحدد معنى كلمة الأرض الحالية)

وفي سنة ١٨٩١ صدر قرار سري يحفظ للحكومة حق احتكار العاج والمطاط في كل الأراضي الحالية بمقتضى قانون سنة ١٨٨٥ ، وصدر منشور يفسر هذا القرار بتكليف موظفي الشركة بالإشراف على جمع المطاط وإجبار الأهالي على بيع ما يحصلون عليه إلى الشركة . كما صدر قانون آخر في سنة ١٨٩٢ حددت به التجارة مع الأهالي ، وكذلك جملة قرارات جديدة تدخلت بها الحكومة في كل شيء . إذ منع الأهالي من حرية التنقل إلا بإذن ، مما أثار بعض الموظفين فاستقالوا . ولكن ذلك لم يمنع حكومة الكونغو من السير في طريقها ، فأجرت بعض المناطق لبعض الشركات من أجل استثمارها ، وبذلك أصبح قرار حرية التجارة الذي اتخذ في برلين حبراً على ورق ، فاقصرت حرية التجارة على شريط من الأراضي على ضفتي النهر . كما صدر قرار سري آخر بخلق ما يسمى بأملاك التاج ، وهي منطقة تقع بين نهري كاساي وروكي تبلغ مساحتها ١١٢ ألفاً من الأميال المربعة . فكان أن ارتفعت الأصوات بمختلف النهم توجه إلى حكومة الكونغو ، لا سيما وقد أصبحت إدارة الشركة التجارية للمناطق التي أجرتها مبعثاً لشر كثير ، إذ لم تكن هذه الشركة تتوزع عن

ارتكاب كل أنواع القسوة مع الأهالي في سبيل تنفيذ البرنامج الذي رسمته ، والذي لم يكن يرمى إلى أكثر من تحقيق أكبر قدر من الربح . وفعلاً وصلت أرباح الشركة إلى أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ، غير الأرباح التي حققها الملك من أسهمه الخاصة ، وقدرت الأرباح بمليون جنيه على رأس مال مدفوع لم يزد على تسعة آلاف جنيه ، لا سيما وقد كانت السخرة وسيلة تحقيق هذه الأرباح وقد وصفها الكتاب بأنها كانت من أشد الوسائل وحشية.

وأثيرت المسألة أمام مجلس العموم البريطاني في سنة ١٩٠٣ على أثر تقرير كتبه القنصل البريطاني عما يجري في الكونغو من أعمال ، حض القنصل الحكومة فيه على وجوب التدخل لوقف هذه الأعمال المنافية لقرارات مؤتمر برلين . كما أثيرت المسألة أمام البرلمان البلجيكي ، فكان أن أصدر الملك قراراً بتأليف لجنة تحقيق في أكتوبر سنة ١٩٠٤ . وقد باشرت اللجنة عملها وكتبت تقريرها في سنة ١٩٠٥ اعترفت فيه بكل هذه المساوئ ، وإن كانت قد عللت بعض هذه القسوة بأنها كانت الوسيلة الوحيدة لاستغلال ثروات هذا الجزء من إفريقيا . فكان من أثر ذلك أن بادرت الحكومة بتقديم قانون بالضم ، ولكن البرلمان اعتبر هذا القانون توصية لا يمكن الموافقة عليها إلا بعد تنظيم العلاقة بين الحكومة وهذه المستعمرة الجديدة والمستعمرات التي قد تتلوها . وشغلت الحكومة بوضع هذه النظم حتى إذا كانت سنة ١٩٠٨ وافق البرلمان البلجيكي على إنهاء دولة الكونغو الحرة ، وإنهاء العمل بقرارات برلين واعتبار الكونغو مستعمرة بلجيكية تديرها الحكومة على أن ترفع إلى البرلمان تقريراً سنوياً عنها .

ويعتبر قانون سنة ١٩٠٨ بضم الكونغو إلى بلجيكا واعتباره مستعمرة القانون الأساسي لهذه المستعمرة . وقد عدل هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩١٢ .

وكانت أولى نتائج هذا القانون زوال الجنسية الكونغولية التي كانت قائمة من قبل ، وأصبح جميع رعايا هذه المستعمرة بلجيكيين بينما لا يعتبر بلجيكيّاً طبقاً للدستور البلجيكي إلا المولودين من أب بلجيكي والمولودين

في بلجيكا من آباء غير شرعيين . والأطفال المولدون في المستعمرة أو في الخارج من والدين يحمل أحدهما الجنسية البلجيكية . فكانت النتيجة الطبيعية والمنطقية عدم تمتع الإفريقيين بأية جنسية .

وقد أصبحت الكونغو في حالتها الجديدة تابعة لوزارة جديدة هي وزارة المستعمرات التي يعتبر وزيرها بمثابة مستشار للملك في شئون المستعمرات .

ويتولى التشريع لهذه المستعمرة برلمان بروكسل . وخاصة في الشئون المالية ومنح الامتيازات ، وتعتبر ميزانية المستعمرة قانوناً من قوانين الدولة يوافق عليها كل من البرلمان وديوان المحاسبة ، ويملك وزير المستعمرات حق إقرار ميزانية الكونغو بقرار وزاري إذا رأى أن البرلمان سيتأخر في إقرارها ، وهذا الإقرار لا يستمر مفعوله أكثر من ثلاثة أشهر .

ولوزير المستعمرات بصفته مستشار الملك في شئون المستعمرات أن يصدر قرارات وزارية تحدد بها السياسة العامة للحاكم العام . كما أنه المسئول عن تعيين ، وعزل الموظفين فيها . وإلى جانب الوزير يوجد مجلس استشاري لوزير المستعمرات وأعضاؤه أربعة عشر : ثمانية منهم يعينهم الملك وأربعة يعينهم مجلس الشيوخ واثنان يعينهما مجلس النواب . ويشترط فيهم جميعاً ألا يكونوا من غير أعضاء الهيئة التشريعية ، أو موظفين في الخدمة العامة . أو موظفين في أية مؤسسة أخرى تزاوّل عملاً تجارياً في الكونغو ، أو لأحد منهم نصيب في الاشتراك في الإدارة هناك . ويسقط من عضوية هذا المجلس اثنان كل عام . أحدهما من الذين يعينهم الملك والآخر من الذين تعينهم السلطة التشريعية ، ويجوز إعادة تعيينهما .

وينظر هذا المجلس جميع القرارات والأوامر التي تمس الكونغو وله حق رفضها ، والموافقة والرفض يجب أن يكونا على هيئة تقرير مسهب عن هذا القرار ، وينتهي بذكر عدد الأعضاء الموافقين والذين يعارضون . وينشر هذا التقرير مع القرار أو المرسوم . ولا شك أن هذه التقارير تعتبر مصدراً لكثير من المعلومات عن السياسة الاستعمارية البلجيكية الخاصة بالكونغو .

ويملك وزير المستعمرات حق تجاهل المعارضة ولكن يجب عليه أن

ينشر الأسباب التي تدعوه إلى ذلك . ومن الطبيعي أن يكون للوزير حق إصدار قرارات وتنفيذها في حالة الاستعجال على أن تعرض على هذا المجلس عند اجتماعه ، وحينئذ يصدر المجلس قراره سواء بالموافقة أو الرفض على هيئة التقرير كالعادة . وللمجلس الحق في أن ينتقد الأسباب التي ارتكن عليها الوزير في سرعة إصدار هذا القرار وله أن يمتدحها . كما أن له الحق أن يرفض القرار نفسه .

وللمجلس أن يولف لجناً خاصة سواء من أعضائه أو غير أعضائه لدراسة مسألة خاصة وكتابة تقرير عنها من أجل دراستها دراسة شاملة .

أما نظام الحكم في المستعمرة فهو يقوم على مجموعة كبيرة من الموظفين البلجيكيين والوطنيين يرأسهم الحاكم العام للمستعمرة الذي يعين بمرسوم ملكي بناء على رأي وزير المستعمرات وموافقة المجلس الاستشاري ، وإلى جانبه وكيل يعين بنفس الطريقة ومن الطبيعي أن يكون كلاهما بلجيكياً .

وقد قسمت الكونغو أولاً إلى أربعة أقاليم ، ثم أصبحت بعد ذلك ستة لكل منها حاكم ووكيل ، كما قسمت الأقاليم إلى مديريات بلغت اثنتين وثلاثين ، لكل منها مدير . وقد قسمت هذه المديريات إلى وحدات أصغر فلنسميها المراكز التي يرأس كل منها موظف أيضاً ، وحكام الأقاليم وكذلك المديرون يعينهم الحاكم العام وجميعهم أوروبيون . أما رؤساء المراكز فيعينهم المدير وقد يكون بعضهم وطنياً . ولم يكن هناك من شرط لمن يشغل هذا المنصب سوى أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ومن ذوى السلوك الحسن .

ولكن يبدو أن هذا النظام لم ينجح ، بل كان فشله سريعاً فقد بدأ بالعودة إلى نظام الحكم غير المباشر في سنة ١٩١٠ عن طريق الإفادة بالزعماء والرؤساء ، ولكن ازدياد عدد الرؤساء قد ارتفع إلى ٦٠٩٥ مما أدى إلى أن يكون بعض الوحدات صغيراً لا يتعدى مائة وخمسين شخصاً بل خمسين شخصاً .

وقد توسعوا في تنفيذ هذا النظام فيما بين الحربين حين أنشئت المحاكم الوطنية في سنة ١٩٢٦ ، كما زاد التوسع في هذا النظام أيضاً فجعلت لهذه الوحدات ميزانيات مستقلة في سنة ١٩٣١ ولكن سرعان ما تبين للحاكمين

فشل هذا النظام ، فأخذوا في تقليل عدد الزعماء فهبط إلى ١٥٠٠ في سنة ١٩٣٩ ، وحددت اختصاصاتهم تحديداً ، إلى حد أن أصبح الحكم في الحقيقة مباشراً كما كان .

وقسمت الحكومة إلى إدارات لكل إدارة رئيس ووكيل . كما قسمت هذه الإدارات إلى مصالح تنقسم بدورها إلى ما هو أصغر منها . ومديرو الإدارات والمصالح ووكلاؤها جميعاً من البلجيكيين الذين يعينهم الحاكم العام . على أن عمل هذه الإدارات كان ضئيلاً بسبب ترك معظم الأمور تديرها شركات الاحتكار .

ومن الوجهة النظرية كانت جميع الوظائف مفتوحة أمام البلجيكيين والوطنيين على السواء ولكن الشروط التي وضعت لكل وظيفة تجعل من المستحيل أن يكون للوطنيين نصيب فيها إلا في صغرى الوظائف .

وهناك تشريع خاص أسست بمقتضاه لجنة لغرض حماية الوطنيين وهي مستقلة عن الحاكم العام . وقد أسندت رياستها إلى النائب العام لمحكمة النقض والإبرام في ليوبلد فيل يعاونه ثمانية عشر عضواً يعينهم الملك لمدة خمس سنوات . ومن بين الذين يعينون في المستعمرة من ذوي الخبرة بشئون الوطنيين . وتجتمع هذه اللجنة مرة كل عام على الأقل لكتابة تقرير عن الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل حفظ مصالح الوطنيين ويجب أن ينشر هذا التقرير كل سنة وكل عضو يملك منفرداً أو مع جماعة حق نقد ما يراه من المساوىء أو الأشياء غير القانونية التي وقف عليها متى رأى ضررها على الوطنيين .

وأقام جزء من الجيش البلجيكي في الكونغو وكون من الوطنيين فرقاً جعلت رياستها للبلجيكيين ، كما كونت من الوطنيين أيضاً قوات بوليسية تحت إمرة حاكم المقاطعة وجعل رؤساء هذه القوات من البلجيكيين أيضاً .

وطبقت على هذه المستعمرة القوانين البلجيكية ولذا أقيمت فيها درجات القضاء لتكون صورة طبق الأصل من درجات القضاء في بلجيكا فيما عدا محكمة النقض والإبرام كما سادت فيها القوانين البلجيكية . ولكن جعل

للوطنين قضاؤهم الخاص بمحاكم وطنية يجلس فيها قضاة وطنيون لم يكن يشترط فيهم سوى معرفة القراءة والكتابة ، وتقوم التقاليد والعرف مقام القانون في هذه المحاكم ، وكذلك للوطنيين سجونهم الخاصة .

وقد أتيح للموظفين الوطنيين في كل مصلحة أن يكونوا فيما بينهم جماعات محلية من أجل النظر في مصالحهم والتقدم بها إلى الرؤساء البلجيكيين . وفتحت أبواب الكونغو للبلجيكيين وغيرهم للعمل في مجالها الإداري والاقتصادي على قدم المساواة مع الوطنيين لا يميزهم سوى الشروط الخاصة بكل وظيفة ، ومن الطبيعي أن تكون كلمة المساواة نظرية بحتة .

وهناك مجلس خاص بالقطاع الزراعي من الإدارة وهو في كل مركز من مراكز الإدارة ويتكون مجلس إدارته من رؤساء القبائل ، ومهمة هذا المجلس دراسة كل الأوضاع الخاصة بالزراعة والاتصال بالإدارات المختصة من أجل نظر كل ما فيه منفعة محلية خاصة بهذا القطاع . ورئيس هذا المركز قد يكون وطنياً أو أجنبياً .

ويكون البلجيكيون ٨٠ ٪ من الأجانب المقيمين هناك . وقد حرموا كما حرم بقية الأجانب والوطنيون من أن يدلوا بأي رأى في إدارة الإقليم .

ويسيطر على جميع السكان من الوجهة الروحية الكنيسة الكاثوليكية ويرأسها المطران الكاثوليكي في ليوبلد فيل بعد أن انتقلت إليها العاصمة من بوما . ويكاد نفوذ الكنيسة يعادل نفوذ الدولة وهما يتعاونان معاً كل في دائرة اختصاصه . وتكاد الكنيسة هناك تحتكر الناحية التعليمية من نشاط الإدارة البلجيكية ، وكذلك الناحية الصحية .

الاستعمار الفرنسي :

لفرنسا تاريخ قديم في الاستعمار حين كونت لنفسها إمبراطورية استعمارية كبرى في نصف الكرة الغربي . ويسمى المؤرخون الفرنسيون هذه الإمبراطورية في التاريخ الفرنسي بالإمبراطورية الأولى . وقد أفل نجمها في سنة ١٧٦٣ حين أجبرت فرنسا على التخلي عن كندا والهند لإنجلترا في معاهدة باريس التي أعقبت حرب السنين السبع . ثم تلاشت هذه الإمبراطورية تقريباً إثر استيلاء البريطانيين عليها خلال الحروب النابليونية بحيث لم تترك معاهدة باريس الموقعة في سنة ١٨١٤ لها شيئاً سوى محطات تجارية ضئيلة القيمة في الهند الصينية وجزر ريونيون وجيانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية والمحطات التجارية في غرب إفريقيا . وجزر الأنتيل في البحر الكاريبي وجزر سان بيير وميكالون بأمريكا الشمالية .

وبدأت فرنسا مع مطلع القرن التاسع عشر تحاول أن تبني لها إمبراطورية جديدة حين اعتدت على الجزائر في سنة ١٨٣٠ ، ثم توقفت مجهوداتها إلى حين واستأنفتها بعد سنة ١٨٧٠ بغية التعويض عن فقد الألزاس واللورين وهزيمتها في الحرب الفرنسية الألمانية حين بدأت فاستولت على تونس وفرضت عليها حمايتها ، ثم أخذت توسع رقعة أملاكها في غرب إفريقيا لتكون إفريقيا الفرنسية الغربية . ولما رأت ستانلي يجوب أجزاء نهر الكونغو يعقد المعاهدات مع زعمائه باسم الملك ليوبولد أرسلت برازا يحاول وقف هذه الجهود عند حد ضفة النهر اليسرى لتبدأ الأملاك الفرنسية عبر الضفة اليمنى . ومن ذلك نرى أن فرنسا لم تكن لها الدوافع الاقتصادية التي تدفع بها إلى بناء هذه الإمبراطورية في أمريكا سوى دوافع وقتية تريد بها أغراضاً وقتية .

فحملة الجزائر لم توضع موضع التنفيذ إلا لسر فشل السياسة الداخلية وفشل بولنيك زعيم الحزب الملكي المتطرف في مساندة النظام الملكي

الاستبدادى بغية تحويل أنظار الرأى العام الفرنسى إلى مغامرة خارجية . وكذلك لم تبدأ التدخل فى المسألة التونسية إلا من أجل التعويض عن فقد الأتراض واللورين وقد أقدمت على هذه الخطوة كما سترى برضاء كل من ألمانيا وإنجلترا . ونجد انعكاس هذه الروح فى عبارات التفاخر التى كانوا يطلقونها على إمبراطوريتهم فيسمونها طوراً (فرنسا ذات المائة مليون نسمة) وطوراً (فرنسا الممتدة فى بقاع العالم الخمس) أو ينعنونها (بفرنسا العظمى) . بل طالما افتخر الفرنسيون بأنهم أصحاب أكبر مساحة فى إفريقيا بالرغم من قلة سكان هذه المساحة الضخمة ، وعلى الرغم من فقرها الاقتصادى . وكلما ارتفعت أصوات السكان بالمطالبة بأى نوع من الاستقلال أو حتى المشاركة فى الإدارة ارتفعت أصوات الرأى العام الفرنسى حتى فى باريس نفسها معارضين كل محاولة فى هذا السبيل لئلا يكون ذلك مدعاة إلى تقليل مركز فرنسا كدولة عظمى أو كدولة استعمارية تقف على قدم المساواة مع الدول الاستعمارية العظمى . بل كثيراً ما ارتفعت أصوات جرائدهم تنادى بتجاهل الوعى القومى لدى الشعوب الآسيوية أو الإفريقية . بل كانوا دائماً مستعدين لتحمل الخسائر المالية والبشرية فى سبيل الاحتفاظ بهذه الإمبراطورية برغم ما جره الاحتفاظ بها من مشكلات . وتنطق بذلك مواقفهم فى سوريا ولبنان خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى وسبقت الحرب العالمية الثانية ، وما حدث فى سنة ١٩٤٤ فى مؤتمر برازافيل من تجاهل كل تطور فى الفكر العالمى وما حدث فى الهند الصينية الفرنسية وما انتهى إليه أمرهم من ضياع هذه الأجزاء من أيديهم فى سنة ١٩٥٤ كما تجاهلوا الأصوات الجزائرية التى ارتفعت من الفرنسيين أو من أصدقائهم الجزائريين أنفسهم من رغبتهم فى التمتع بالشخصية الجزائرية ضمن الإطار الفرنسى مما أدى إلى ضياع الجزائر نهائياً من أيديهم بعد فقدهم هؤلاء الأصدقاء بسبب تعنتهم وقصر نظرهم .

كل ذلك يجرنا إلى نتيجة واحدة وهى أن فرنسا لم تحاول الاندفاع إلى الطريق الاستعمارى إلا جرياً وراء الفخر وسداً للشعور بالنقص الذى يشعرون به . هذا إلى أن الأرض الفرنسية لم تشك يوماً الازدحام

بالسكان ، بل كان العكس هو الصحيح . فقد كان النقص في الإنتاج الفرنسي الزراعى من جراء نقص الأيدى العاملة هو الطابع الشائع في الاقتصاد الفرنسي . كما كان النقص في الأيدى العاملة في الصناعة الفرنسية واحتياجهم الدائم إلى الأيدى العاملة الأجنبية هو طابع الصناعة الفرنسية أيضاً . بل إن حركة التبادل التجارى بين فرنسا وممتلكاتها لم تكن تكون إلا جزءاً صغيراً من مجموع التجارة الفرنسية ، فلم يزد على ٣ ٪ من وارداتها في سنة ١٩٥٥ ، وصاداتها إلى هذه الأملاك الفرنسية لم تزد على ٥ ٪ من مجموع إنتاجها القومى . كما أودعت في مستعمراتها في الفترة بين سنتى ١٩٤٥ و ١٩٥٦ مبلغ ١٤٠٠ مليار فرنك راح معظمه في نفقات غير منتجة ومساعدات اجتماعية .

الجزائر :

كانت الجزائر أولى المستعمرات الفرنسية في إفريقيا وكانت هذه البلاد ضمن أجزاء الإمبراطورية العثمانية وإن كان نفوذ السلطان بها اسماً بحتاً ، إذ كان الداي صاحب النفوذ الفعلى ، والحكومة على جانب كبير من الفوضى وسوء الإدارة . ولكن الأسطول الجزائرى - وهو فى الواقع أسطول للقرصان - كان كثير الإغارة على السفن الأوروبية المارة فى البحر الأبيض ينهب متاجرها ويأسر رجالها ، مما اضطر هذه الدول الأوروبية إلى عقد المعاهدات مع الداي من أجل حماية متاجرها ورعاياها . ومع ذلك أمعن القرصان فى هجومهم دون احترام لمعاهدة أو اتفاق . وفى محادثة جرت بين القنصل الفرنسى والداى صفع الداي القنصل الفرنسى بمروحة فى يده وكان ذلك فى سنة ١٨٢٧ ، فأرادت فرنسا الثأر لكرامة القنصل وانتوت غزو الجزائر . ولكن الحق أن ذلك لم يكن سبب الغزو ، بل إن الحكومة الفرنسية التى كان يرأسها بولنيك آنذاك كانت تريد ستر فشلها أمام المعارضة التى قامت بها جميع الأحزاب الفرنسية ، حتى لقد أوشك الحكم الملكى الاستبدادى الذى أقامه شارل العاشر أن ينهار ، فأرادت الحكومة أن تقدم للشعب ما يلهيه عن الحالة السيئة التى وصل إليها . وأكثر من هذا كان الأسطول الفرنسى مقيداً فى ميناء طولون لا يستطيع الخروج منها إلى البحر المتوسط بسبب عدم

وجود قواعد فرنسية أو صديقة يتجه إليها ، بينما كان الأسطول البريطاني يمرح بين أجزاء هذا البحر بعد أن استولى على مالطة في سنة ١٨٩٨ .

ولكن الحكومة لم تشأ أن تولى هذا الميدان كل اهتمامها بينما الميدان الداخلي يسوء . فاتصلت بصديقتها محمد علي في مصر وعرضت عليه أن يقوم بحملة بحرية برية على بلاد الجزائر تمونها فرنسا مالياً وحربياً . وكاد الأمر ينتهي إلى اتفاق بينهما ، لولا ما عرفه الباشا من معارضة إنجلترا لهذه الحملة فنكص فلم تجد فرنسا بداً من أن تقوم بهذه المغامرة وحدها .

وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٣٠ وصلت الحملة البحرية إلى سيدى فروج واستولت على مدينة الجزائر في الرابع من يوليو وتقهقر الجيش التركي إلى الداخل واضطر إلى التسليم قبل الخامس من نوفمبر .

وحتى سنة ١٨٣٤ لم تكن فرنسا قد استولت على أكثر من ثلاث مدن ساحلية منفصلة عن بعضها بسبب مقاومة الأهالي الذين تجمعوا تحت قيادة الأمير عبد القادر الجزائري ينازعون المعتدين الأرض . وكانت المقاومة قوية إلى حد أن وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى أن تعترف بالأمير فعقدت معه معاهدة في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٤ نصت على اعتراف فرنسا بسلطة الأمير في الداخل نظير احتكاره تقديم الحبوب للفرنسيين في الإقليم الساحلي . واتخذ الأمير مدينة معسكر عاصمة له .

وفي سنة ١٨٣٥ تجدد القتال بين الفريقين بحجة طلب بعض القبائل الحماية من فرنسا وكان القتال شاقاً هزم فيه الفرنسيون أكثر من مرة ، حتى اضطرت إلى الاعتراف بسلطة الأمير عبد القادر مرة أخرى في معاهدة تافنا في مايو سنة ١٨٣٧ .

وتجدد القتال مرة أخرى في سنة ١٨٤٠ واستمر عنيفاً في طوال سبع سنوات ، طرد فيها الفرنسيون إلى السواحل الشمالية أكثر من مرة وتقهقر الأمير عبد القادر كذلك أكثر من مرة حتى اضطر إلى اللجوء إلى مراكش . فضغطت فرنسا على سلطان مراكش كي يطرد الأمير من بلاده وإلا تعرضت بلاده للغزو فأمره بالخروج . وكانت خيانة سلطان مراكش للقضية المشتركة وانفضاض القبائل الجزائرية من حول الأمير عبد القادر لعدم

إدراكهم الروح القومية التي تدفعهم إلى الدفاع عن بلادهم ضد الغزاة ، وتمكن الروح القبلية فيهم ، كل ذلك اضطر الأمير عبد القادر إلى التسليم في ديسمبر سنة ١٨٤٧ . وكانت الوسائل الوحشية التي لجأت إليها الجيوش الفرنسية لها أثرها في حرق القرى وتشريد السكان ، بل إلى إحراقهم أحياء . فقبضت الحكومة الفرنسية عليه وألقي به في السجن خمس سنوات ثم أفرج عنه الإمبراطور نابليون الثالث في سنة ١٨٥٢ على أن يقيم خارج البلاد فاختر سوريا مقاماً له وظل بها إلى أن مات .

وظل الحكم العسكري طابع الإدارة الفرنسية في الجزائر حتى سنة ١٨٧٠ حين أعلنت الجزائر جزءاً من فرنسا وجعل لها نواب يمثلونها في الجمعية الوطنية الفرنسية .

إفريقيا الغربية الفرنسية :

هذا في الوقت الذي كان لفرنسا بضعة مراكز على الساحل الغربي لإفريقيا أنشأها جماعات من التجار الفرنسيين على غرار المراكز التجارية الأخرى التي أنشأها التجار البريطانيون والهولنديون وغيرهم ، وتركت تجارة الرقيق وانصرفت إلى المواد الأخرى بعد أن حرمت هذه التجارة . وألفت بعض هذه الشركات مجتمعة شركات كبرى لتنافس الشركات الأجنبية .

وكانت فرنسا أكثر اتصالاً بتجارها وشركاتها . فكانت تشرف على أعمالهم وتعين لهم القناصل الذين كانوا يستعملون نفوذهم من أجل عقد المعاهدات مع الملوك الوطنيين ورؤساء القبائل .

وقد وقعت هذه المراكز في يد إنجلترا خلال الحروب النابليونية التي استمرت بين سنتي ١٧٩٥ و ١٨١٤ ، ولكنها أعيدت إلى فرنسا بعد مؤتمر فينا . وأخذت فرنسا توثق إشرافها على هذه المراكز ، فترسل موظفين من قبلها ليتوصلوا إلى الزعماء الوطنيين لعقد المعاهدات التجارية على نحو ما كانت تفعل من قبل . وقد رضى بعض الزعماء والملوك الوطنيين في بعض هذه المعاهدات أن يضعوا أنفسهم تحت حماية فرنسا لالشيء سوى أن تتيح لهم هذه الحماية طلب السلاح من أجل التغلب على القبائل الوطنية الأخرى .

وظلت هذه السياسة تسير هينة بطيئة في أول أمرها حتى منتصف القرن .
وفي سنة ١٨٥٤ عين الجنرال فيديرب حاكماً على إقليم السنغال ، فكان أول
من اتجه بكل قوته إلى تدعيم هذه المراكز بل إلى مدّ نفوذ دولته إلى الداخل .
وكان المستكشفون الأوروبيون قد وجهوا جهودهم منذ نهاية القرن السابع
عشر إلى كشف حوض النيجر ونجحوا في ذلك إلى حد كبير .

وإذا كانت عملية مدّ النفوذ الفرنسي إلى داخل القارة قد توقفت لفترة
طويلة إلا أنها نشطت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر حين هزمت
فرنسا في الحرب الفرنسية الألمانية في سنة ١٨٧٠ ، فأرادت أن تعوض مركزها
المنهار في القارة ، وكذلك خسارتها في فقد إقليمي الألزاس واللورين الغنيين .
وكان ذلك يجرى تحت سمع الدول الأوروبية وبصرها وكانت راضية عن
أعمالها لا سيما ألمانيا التي كانت منصرفة إلى تدعيم ما كسبته من الوحدة
الألمانية وترى في انشغال فرنسا بشؤونها الإفريقية ما يلهيها عن الانتقام .
كما كانت إنجلترا منصرفة إلى تدعيم تجارتها وتجند في كندا وأستراليا غناءً عن
غناء لا فائدة منه .

فأما انتهى مؤتمر برلين إلى إباحة الاستيلاء على أجزاء من سواحل
إفريقيا على شرط تدعيم هذا الاستيلاء بقوة فعلية بادرت فرنسا بإعلان
حمايتها على هذه الأجزاء الإفريقية .

وكانت فرنسا قبل ذلك بقليل قد وصلت إلى مدينة باماكو على الجزء
الأعلى من النيجر . فأرسلت الكابتن بورنيه **Borgnis Debordes** إلى الملك
أحمدو الذي كان يحكم المنطقة بين نهر السنغال والنيجر ووقعا معاهدة وضعت
بلاد هذا الزعيم تحت الحماية الفرنسية ، وكان ذلك في سنة ١٨٨٧ .

على أن أعظم قوتين وقفنا في وجه القوات الفرنسية الزاحفة نحو الشرق
كانتا : رابح السوداني والسنوسيين .

ورابح هذا كان من أنصار الزير باشا الذي فتح إقليم دارفور ومنحه
للحكومة المصرية أيام إسماعيل باشا وعمل مدة تحت إمرة ابنه سليمان
الذي لم يلبث أن اصطدم بالحكومة المصرية فاتهمته بالثورة وقتلته ، فاستقل

رابع بجزء كبير من جيش سيده واتجه نحو الغرب فغزا دارفور ثم وادى واتخذ البلاد التي حول بحيرة تشاد مركزاً له . وغزا الباجرمي وبورنو وبنى لنفسه ملكاً مستقلاً في سنة ١٨٩٥ ، فكان لا بد أن يصطدم مع الفرنسيين الزاحفين من الغرب .

ووجدت فرنسا في السلاطين الذين استولى رابع على سلطنتهم عضداً : فانضموا إليها وبدأ التصادم الذي كان من جرائه تقهقر رابع نحو الشرق وتقدم الفرنسيين الذين وصلوا إلى وادى في سنة ١٨٩٩ بعد أن اتفقوا مع الإنجليز - وقد دخلوا السودان المصري الإنجليزي في يناير من نفس السنة - على أن يوقفوا عند حدود دارفور الغربية تاركين الغرب كله للفرنسيين . وفي ٢٢ إبريل سنة ١٩٠٠ التقت ثلاثة جيوش فرنسية قادمة من الجزائر والسنغال وبراغافيل جنوبي بحيرة تشاد حيث دارت المعركة الفاصلة التي انتهت بهزيمة رابع وقتله وخلص هذا الجزء لفرنسا .

وفي خلال هذه المعارك كان السنوسيون يعملون في الشمال في المنطقة المحصورة بين ساحل البحر وحوض النيجر وينشرون زواياهم في واحات هذه الأجزاء ، وشاهدوا هذا الصراع وفضلوا أن يوقفوا على الحياد . إلا أنهم سرعان ما وجدوا أن الخطر يهددهم بعد أن انتصر الفرنسيون على رابع فبدأت الحرب بينهم وبين الفرنسيين ، وكان السنوسيون بقيادة سيدي محمد البراني وعمر المختار . إلا أنه ظهر منذ اللحظة الأولى أن الكفاح لم يكن متكافئاً . ولذا سرعان ما سقطت المراكز السنوسية في أيدي الفرنسيين خلال سنتي ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، وانتهى الأمر بانسحاب السنوسيين نحو الشمال تاركين الجنوب غنيمة باردة للفرنسيين .

تونس :

وكان الفرنسيون قد بدءوا يتطلعون إلى تونس منذ أن نجحوا في النزول في الجزائر . وبعث هذا النزول الرعب في كل من باي تونس وسلطان مراکش ، حتى لقد أرسل الأول تهنيئته لهم على هذا النصر الذي حازوه في الجزائر وعرض عليهم أن يتولى ابنه السلطة فيها باسم الفرنسيين . وأخذت فرنسا منذ هذه اللحظة تتدخل في الشؤون التونسية لا سيما وأن الباي كان

خاضعاً للدولة العثمانية من الوجهة الإسمية مستقلاً من الوجهة الفعلية ، حتى كان له حق عقد المعاهدات الخارجية في كل الشؤون لا سيما المالية . ولذا كان القناصل يوجهون إليه مباشرة . وكانت فرنسا كثيراً ما تتملقه وتعامله معاملة الملك المستقل حتى لقد استقبلته حين زار باريس في سنة ١٨٤٠ استقبال الملوك المستقلين برغم احتجاج وزير تركيا المفوض بينما كانت إنجلترا تعامله معاملة التابع لتركيا ، ما دام سلطان تركيا خاضعاً لنفوذها . ولذا كان مركز القنصل الفرنسي في تونس أكثر قرباً إلى قلب الباي من القنصل البريطاني . وكان للفرنسيين جالية كبيرة العدد تعمل في التجارة في تونس وكان بعض أفرادها أغنياء أصحاب نفوذ لدى الباي وبلاطه ، لا ينافسهم إلا الإيطاليون . ولذا كان وزراء الباي كثيراً ما يعملون على أن يكونوا موضع الرضا من القناصل الفرنسيين أو الإيطاليين . وكان للحكومة جيش لم يزد أفراده على بضعة آلاف يحملون السلاح القديم .

وكان الباي محمد الصادق الذي تولى العرش في سنة ١٨٥٩ أول من حدد من سلطته حين منح الشعب دستوراً في سنة ١٨٦١ أنشئ بمقتضاه (المجلس الكبير) الذي كان كل أعضائه معينين بوساطة الباي ، ويملك — ولو من الوجهة النظرية — حق الإشراف على أعمال الوزراء ، كما يملك سلطة التشريع وإقرار الميزانية .

ولكن الأهالي لم يكونوا يفهمون من هذا الدستور شيئاً ، بل كانوا ينقمون عليه مساواة الناس جميعاً — من مسلمين وغير مسلمين — أمام القانون ، وما أعطى الأجانب من مزيد من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها ، بينما كان هؤلاء ينقمون عليه مساواتهم للوطنيين حتى لقد طلب الإيطاليون من حكومتهم أن تتدخل لإلغاء الدستور .

وكان الإصلاح الذي أراد الباي إدخاله سبباً في كثرة النفقات . الأمر الذي لم تتحمله الميزانية . مما اضطر الباي إلى عقد القروض . لا سيما وقد أبطلت القرصنة وتجارة الرقيق اللتان كانتا مصدرين هامين من مصادر الإيراد . ووصلت القروض في سنة ١٨٦٢ إلى ٢٨ مليون فرنك . ومن أجل إنقاذ الموقف عقد قرض جديد قيمته ٣٥ مليون فرنك في سنة ١٨٦٣ بفائدة ١٢٪ ، وكان ما قبضته الحكومة منه لا يزيد على خمسة ملايين

ونصف مليون من الفرنكات واتجه الباقي إلى جيب رئيس الوزراء والسماسة مما أدى إلى زيادة الضرائب ومزيد من القروض .

وفي سنة ١٨٦٥ عجزت الحكومة عن دفع الفوائد فتدخلت الدول الأجنبية . فجمعت الديون في دين موحد بفائدة ١٢٪ بلغ أربعين مليوناً من الجنيهات . كان نصيب البريطانيين منه ستة عشر مليوناً ، والإيطاليين أربعة عشر ، والفرنسيين عشرة . ولكن ذلك لم يحل الموقف . فتألفت لجنة مختلطة جعلت أول همها إقامة إدارة مالية صالحة لأجل ضمان دفع فوائد الديون ، وكذلك من أجل تنظيم الإيرادات والمصروفات . كما ألفت لجنة أخرى إدارية يرأسها تونسي إلى جانب اللجنة المختلطة لتشرف على تنفيذ قراراتها ، وكان ذلك في سنة ١٨٦٩ .

ونجحت اللجنة المختلطة في تجميع الديون في دين واحد بلغ ١٦٠ مليون جنيه بفائدة ١٢٪ ، وخفض الدين بعد ذلك إلى ١٢٥ مليون جنيه بفائدة ٥٪ ، ولأجل ضمان دفع الفوائد قسمت إيرادات الولاية - وكانت لا تزيد على ١٣ مليون جنيه - إلى قسمين متساويين خصص أحدهما لخدمة الدين .

ولكن المنافسة بين الدول الأجنبية أعضاء اللجنة أدت إلى عدم انتظام عمل اللجنة . وكانت المنافسة أقوى ما تكون بين فرنسا وإيطاليا . ولذا كان المندوب الإيطالي كثيراً ما يلجأ إلى المندوب البريطاني ليقتفياً معاً أمام المندوب الفرنسي . علاوة على ما كانت تجده اللجنة من معاكسة القناصل بحكم اتصالهم بالبائى من ناحية وبالداثنين من ناحية أخرى . وطالما اشتكى الداثنون من أعضاء اللجنة حينما يعارضون مشروعاتهم ، كما كان القناصل يشكون منهم أيضاً .

وكثيراً ما كانت فرنسا تلجأ إلى الإلحاح على البائى في طلب مزيد من الامتيازات لرعاياها ، وكان البائى يلجأ إلى القنصل الإنجليزي الذي يؤيده بحجة أنه لا يملك منح مزيد من هذه الامتيازات ، إذ أن ذلك في يد السلطان الذي كانت إنجلترا تدفعه فيرسل إلى البائى مراسيم جديدة تؤكد تبعية البائى له ، كما حدث في ستي ١٨٧١ و ١٨٧٤ .

وكان لإيطاليا في نفس الوقت أطماع في تونس ، إذ هي أقرب الأجزاء الإفريقية إليها . واستيلاء أى دولة أوروبية أخرى عليها فيه تهديد مباشر لها . كما كانت لها جالية كبيرة العدد وافرة الثروة تعيش فيها . وحتى إذا ما انضمت إيطاليا إلى دول الوسط في سنة ١٨٧٦ صرح وزير خارجية النمسا أن دولته لا تعارض في التدخل الإيطالي في تونس .

أما فرنسا فلإنها كانت تنظر إلى استيلائها على تونس كخطوة طبيعية لوجودها في الجزائر منذ سنة ١٨٣٠ ، لا سيما وليس هناك حدود طبيعية تفصل بين الولايتين ، والقبائل الرعوية لا تعرف الحدود السياسية المصطنعة . وفي سنة ١٨٧٨ فاتحت ألمانيا إنجلترا في إعطاء تونس لفرنسا ، ووجدت الفكرة ترحيباً في الدوائر السياسية البريطانية لقاء موافقة فرنسا على موقف إنجلترا من المسألة الشرقية .

ولما عقد مؤتمر برلين في سنة ١٨٧٨ على أثر الحرب البلقانية ، فوجئ المجتمعون قبل انتهاء المؤتمر بالاتفاق البريطاني التركي الذي يعطى لبريطانيا حق إدارة جزيرة قبرص ، فازداد إيمان فرنسا بضرورة حصولها على تونس كي يصبح النفوذ الفرنسي في غرب البحر المتوسط متوازناً مع النفوذ البريطاني في شرقه : هذا إلى أن الصناعات الفرنسية بدأت تبحث عن أسواق لها في العالم ، وأسطولها في حاجة إلى مناطق ارتكاز وخاصة بعد أن فتحت قناة السويس ، كما أن الأصوات الفرنسية بدأت ترتفع في فرنسا تحث الحكومة على الاستيلاء على تونس حتى لقد أطلق عليها بعض الكتاب الفرنسيين اسم (فرنسا الجديدة) .

ولكن فرنسا تعمدت الإبطاء حتى تتبين تماماً نيات ألمانيا . كما فضلت أن يكون استيلاؤها على تونس برضا إيطاليا . وكان الباي مستعداً لقبول هذه الحماية بحكم الاضطراب المالي الذي يعانيه وإن كان يعترض على الاحتلال العسكري :

ورأت فرنسا أن تجس نبض إيطاليا . فتحدثت مع إنجلترا في أن تفتح هذه الباب العالي في منح طرابلس لإيطاليا ، ولكن إنجلترا لم تفعل لأنها لم تكن تستطيع مفاتيحة سلطان تركيا في توزيع أملاكه ، في الوقت الذي

تحتفظ فيه على وحدتها أمام التدخل الروسي . وكانت إيطاليا قد بدأت تعمل من جانبها ، حين أوعزت إلى قنصلها أن يفتح الباب في قبوله الحماية الإيطالية ، ولكنها قبلت بالرفض إذ كانت صداقة القنصل الفرنسي لكل من الباب ورئيس الوزراء كفيلاً بمعرفته كل تفاصيل العروض الإيطالية .

وفي ٢٨ من يوليو سنة ١٨٧٧ قدم القنصل الفرنسي مشروع معاهدة إلى الباب فرفضه ، كما رفض كل مفاوضة فيه . ولم تكن فرنسا مستعدة لاستعمال القوة لأن اهتمامها كان موجهاً إلى القارة الأوروبية بسبب قيام التحالف النمساوي الألماني . ولكن فوز شركة إيطالية بامتياز مد خط حديدى عجل بالتدخل الفرنسي ، مما جعل وزير الخارجية الفرنسية يصرح أن تونس امتداد طبيعى للجزائر . فكان هذا التصريح سبباً في قيام حملة من السباب في الجرائد الإيطالية موجهة إلى فرنسا ، وثار أعضاء البرلمان الإيطالي طالبين المحافظة على المصالح الإيطالية في تونس ولو على حساب الصداقة الفرنسية . فرأت فرنسا أن فرصتها في الحصول على تونس تتضاءل ، فأعادت محاولتها إقناع الباب بمزايا الحماية الفرنسية في يناير سنة ١٨٨١ لا سيما وأن بريطانيا بدأت تضيق بالنفوذ الفرنسي ، برغم الوعود التي سبق أن أبدتها ساستها بالموافقة على الحماية الفرنسية على تونس . فلم تجد فرنسا إلا أن تسرع بالعمل . ولم يعد ينقصها سوى إيجاد المبرر للغزو ، فتركت هذا لقنصلها . فلم يلبث هذا أن كتب مشيراً إلى اعتداءات قبائل الحامير التي تسكن المناطق الغربية على الحدود الجزائرية ، وكانت إحدى القبائل المتمتعة بقدر كبير من الحرية حتى لقد امتنعت عن دفع أية ضرائب للباب . فسرعان ما ادعت فرنسا رغبتها في تأديب هذه القبائل التي لا يملك الباب سلطة ما عليها .

وفي إبريل سنة ١٨٨١ أبلغت الحكومة الفرنسية الباب أن الجنود الفرنسيين سيعبرون الحدود الغربية التونسية لتأديب هذه القبائل ، وطلبت من الباب مساعدته من أجل تسهيل مهمتها ، فأمر الباب جيشه بالانسحاب أمام القوات الفرنسية . في الوقت الذي رفع فيه الأمر إلى الدول الأجنبية .

وفي نهاية إبريل عبر الجنود الفرنسيون الحدود دون مقاومة . وفي أول مايو وصلت حملة بحرية احتلت ميناء بنزرت وتقدمت إلى العاصمة فحاصرتها . وقدمت المعاهدة التي حملت اسم معاهدة باردو إلى الباي فوقعها في ١٢ مايو .

وكانت المعاهدة تنص على حرية فرنسا في احتلال المراكز التي تراها صالحة لاستتباب الأمن ، وكذلك الاستيلاء على الإدارة المحلية التي تراها لازمة لأداء مهمتها ، وحماية الرعايا التونسيين والمصالح التونسية في الخارج ، ولم تنص المعاهدة على فرض حماية ما على البلاد التونسية .

ولكن توقيع المعاهدة أثار قبائل الشمال والشرق وشجعها على ذلك تصريح الباب العالي بأنه لا يعترف بالمعاهدة التي وقعها الباي .

ولذا لم يكف الجيش الفرنسي يبرح تونس حتى قامت الثورات في الجنوب والشرق بقيادة علي بن خليفة . فأعلنت فرنسا أنها ستعاون مع الباي لسحقها . ولكن جنود الباي لم يقدموا معونة ما ، بل أعلن الجهاد ضد فرنسا . وقاد أبو عميمة ثورة القبائل في الجزائر . واستفحلت الثورة ، بل بلغ من عنفها أن لجأت فرنسا إلى استخدام الأسطول . وأرسلت حملة أخرى قوامها ٤٥ ألفاً تحت قيادة الجنرال سوسيه . ضربت صفاقس وجابس بالقنابل واحتلت تونس والقيروان . واستمرت الحرب حتى أكتوبر .

وفي سنة ١٨٨٣ أجبر الباي على توقيع معاهدة جديدة هي معاهدة المرسى التي أقر فيها الباي وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية على أن يمثل فرنسا في تونس مقيم عام توضع في يده جميع السلطات التي تكفل له تقديم المشورة إلى الباي ، ويكون الباي ملزماً بقبولها .

مدغشقر :

تطلعت فرنسا إلى احتلال مدغشقر منذ نهاية القرن الثامن عشر إذ كانت كل من فرنسا وإنجلترا تدركان أهمية موقعها . وفي سنة ١٨١٤ اعتبرت بريطانيا ملحقة بجزائر موراييس التي استولت عليها ، وتقدمت إلى ملكها راداما تعرض مساعدتها على مد سلطته على بقية أنحاء الجزيرة .

واتبعت الملكة رانا فالونا التي ارتقت العرش سنة ١٨٢٨ سياسة عدائية نحو الأوروبيين فأرسلت فرنسا حملة بحرية عرضت على الملكة حماية فرنسية . ولكن سقوط الملكية الفرنسية في سنة ١٨٣٠ قضى على المشروع .

وتنازع العرش أفراد الأسرة الحاكمة وتقدمت فرنسا إلى ولي العهد في سنة ١٨٤٧ تعرض صداقتها ومساعدتها لإجلاسه على العرش . ولكن لويس نابليون رفض السير في هذه السياسة إبقاء على صداقة إنجلترا .

وفي سنة ١٨٦٨ أرغمت فرنسا على تصفية أعمالها في الجزيرة وقامت اضطرابات مات فيها بعض الفرنسيين فبادرت فرنسا إلى إعلان الحرب على الجزيرة برغم احتجاج بريطانيا، وبادر الأسطول الفرنسي باحتلال موجانجا وتاماتاف ، حين لم تعمل بريطانيا عملاً إيجابياً ، وإذا ما قام الصراع بين إنجلترا وألمانيا على شرق إفريقيا ، واتفقت الدولتان على اقتسام هذا الجزء ، جعلت حماية فرنسا لمدغشقر ثمناً لسكوتها على هذا الاقتسام . ولكن سياسة الاستقلال التي سار عليها رئيس الوزراء جعلت فرنسا ترسل حملة بحرية نزلت على الساحل الغربي وتقدمت إلى الداخل واحتلت تاناناريفو دون مقاومة . وأعلن ضم مدغشقر وجعلها مستعمرة فرنسية .

الصومال الفرنسي :

حين احتلت إنجلترا ميناء عدن صممت فرنسا على أن تحتل نقطة مقابلة لها ، ورأت جزيرة بریم في مدخل البحر الأحمر أصلح مكان لذلك . ولكن المعارضة البريطانية أرغمتها على تركها . فالتجته إلى الشاطئ الغربي للبحر الأحمر واشترت لها أرضاً حول ميناء أوبوك في سنة ١٨٦٢ ولكنها لم تهتم بهذا المكان إلى ما قبل سنة ١٨٨٣ حين ساء ما بينها وبين إنجلترا بسبب احتلال هذه لمصر . ولما أرغمت مصر على إخلاء السودان واحتلت إنجلترا ثغرى زيلع وبربره ووضعت أساس الصومال البريطاني توسعت فرنسا فيما حول خليج تاجورة وأسست ميناء جيبوتي .

وبعد سنة ١٨٩٦ تقربت فرنسا إلى الإمبراطور منليك الثاني إمبراطور إثيوبيا وعقدت معه معاهدة صداقة ، وحصلت على امتياز بمد خط حديدي

من جيوتى إلى أديس أبابا . بل اتفقت معه على أن تبذل له العون ليمد حدوده الغربية حتى يصل إلى نقطة التقاء السوبات بالنيل الأبيض . بل عرضت عليه مشروع خروج جيش أثيوبى فرنسى ليسير إلى الغرب ليقابل جيشاً فرنسياً يخرج من إفريقيا الاستوائية الفرنسية عند مصب السوبات ليقف في وجه الأطماع البريطانية للعودة إلى أعالي النيل . وكان هذا المشروع يمثل حلماً رسمته فرنسا لنفسها في أن ترسم حزاماً فرنسياً عرضياً يمتد من جيوتى إلى داكار . وخرج الجيشان فعلاً ليتقابلا في سنة ١٨٩٩ . ولكن الجيش الأثيوبى وصل متقدماً ولم يجد أحداً في انتظاره فعاد أدراجه . بينما ظل الجيش الفرنسى القادم من الغرب بقيادة الجنرال مارشان متقدماً حتى عسكر عند فاشودة ، وهى نقطة تقع شمال التقاء النيل الأبيض بالسوبات . حتى إذا تقدم اللورد كتشير يقود الجيش المصرى البريطانى لاسترداد السودان ، سمع عند استيلائه على أم درمان بوجود الفرنسيين في الجنوب فأسرع لإنهم . حيث اتفق مع قائد الجيش الفرنسى على رفع العلم المصرى ليمثل السيادة المصرية صاحبة المكان ريثما يفتح الجنرال مارشان حكومته في الأمر . هذا في الوقت الذى دارت فيه المفاوضات بين حكومتى باريس ولندن من أجل إنهاء الصراع الذى كان بينهما ، والذي بدأ عند انفراد بريطانيا باحتلال مصر في سنة ١٨٨٢ ، فاتفق على انسحاب الجيش الفرنسى لقاء إطلاق يد فرنسا في السودان الغربى غرب حدود دارفور الغربية مباشرة^(١) وبذلك انتهى الصراع البريطانى الفرنسى حول قلب إفريقيا وانتهى إلى الأبد مشروع الحزام العرضى الفرنسى في قارة إفريقيا .

إفريقيا الفرنسية الاستوائية :

أقام التجار الفرنسيون منذ سنة ١٨٤٩ مدينة ليبرفيل وأقبل عليها التجار وسكنوها . فأرسلت إليهم فرنسا حامية لحمايتهم بلغت ألف جندي . ولا بد أن السكان قد بلغوا أضعاف ذلك .

وعادت فرنسا إلى الاهتمام بهذه الأجزاء بعد سنة ١٨٧٠ لا سيما

(١) راجع صفحة ١٥٩

وقد بدأ ستانلى نشاطه فى حوض الكونغو . فأرسلت المستكشف برازا(١) . على رأس بعثة لاستكشاف الضفة الأخرى من النهر . فكشف مسافة كبيرة من نهر الاجوا وأسس مدينة فرانس فيل لتكون مركزاً تجارياً .

وذهب إلى هناك مرة أخرى فى سنة ١٨٧٩ وجد فى عقد المعاهدات- مع الزعماء باسم فرنسا التى كانت قد أعلنت حمايتها على هذه الأجزاء عقب انقضاى مؤتمى برلين . واعترفت بحدود الكونغو الباجيكي مقابل اعتراف حكومة الكونغو بحدود المستعمرة الفرنسية . وأخذت بعد ذلك توالى إرسال البعوث لتكشف المناطق الداخلية فوصلت إلى بحيرة تشاد . فى أوائل القرن العشرين(٢) .

وقد ذكرنا قبل ذلك أنه فى سنة ١٨٩٧ خرجت منها حماة مرشان- لمقابلة الحملة الأثيوبية الفرنسية الخارجة من أديس أبابا عند النيل الأبيض ولكنه وصل متأخراً فعسكر عند فاشودة حتى جلا عنها بعد تصفية الموقف بين إنجلترا وفرنسا .

ويبدو أن حكم هذه الأجزاء البعيدة جعل الموظفين الفرنسيين يرتكبون كثيراً من المخالفات فأرسل إليهم برازا مرة ثالثة فى سنة ١٩٠٥ حيث أعاد تنظيمها وعين كثيرين من الموظفين الجدد وعزل آخرين . وقبل الحرب العالمية الثانية قسمتها فرنسا إلى أربع مقاطعات هى تشاد فى الشمال ، وجابون عند شاطئ المحيط الأطلسى ، ثم أوبانجى شارى والكونغو الأوسط فيما بينهما .

وفى سنة ١٩٥٦ منحت هذه الأقسام حق الاستفتاء على دستور دى جول . فاقرعت كلها بالبقاء ضمن دائرة الجماعة الفرنسية فمُنحت مجالسها التشريعية سلطة التشريع . ثم اعترفت باستقلالها فى سنة ١٩٦٠ وجعلت جمهوريات ذات سيادة مع بقاءها ضمن المجموعة الفرنسية ، وذلك يعنى اتخاذ اللغة الفرنسية لغة رسمية وبقائها ضمن دائرة الفرنك الفرنسى ، ومنح فرنسا حق تقديم المساعدات الفنية والمالية إليها مفضلة على غيرها من الدول .

(١) راجع صفحة ١٢٥

(٢) راجع صفحة ١٤٦

مراكش :

وكانت مراكش عند نهاية القرن التاسع عشر ذات نظام ملكي ، يقوم الشعب فيها بانتخاب الملك وإن كان هذا الانتخاب صورياً إذ كان الملك لا يزال يمثل شخصية مزدوجة إذ هو رئيس سياسي وديني . كما كانت الوحيدة بين دول شمال إفريقيا التي لم تدخل في نطاق السيادة التركية .

وكان الملك رئيساً لحكومة يطلق عليها اسم المخزن يشرف بعض أعضائها على القصر الملكي بينما تشرف الوزارة التي يرأسها الصدر الأعظم على أمور الدولة ، وإلى جانبه وزراء للشئون الخارجية والحرية والمالية والعدل .

وكان الصدر الأعظم يشرف على ولاية الأقاليم (البشاوات) الذين يشرفون بدورهم على جمع الضرائب وتنفيذ أوامر الحكومة ، وكان من سلطة الباشوات تقسيم مديرياتهم إلى أقسام ، يشرف على كل منها شيخ يعينه الباشا ، وغالباً ما كان هذا الباشا زعيماً قليلاً . وإلى جانب المحاكم الوطنية قامت المحاكم المختلطة لنظر قضايا الأجانب الذين تمتعوا بنظام خاص قام على الامتيازات الأجنبية .

وكانت تجارة مراكش مزدهرة بينها وبين أوروبا وتركيا ومصر والسودان وعقدت لذلك جملة معاهدات مع الدنمارك في سنة ١٧٥٧ ، والولايات المتحدة في سنة ١٧٨٧ ، ومع هولندا سنة ١٧٨٣ ، ومع البرتغال سنة ١٧٩٩ ، وكانت جملة صادراتها في سنة ١٩٠٧ ستين مليوناً من الفرنكات .

وبدأت فرنسا تتطلع إليها منذ احتلت الجزائر ، ولكنها لم تبدأ خطواتها الجدية في هذا السبيل إلا بعد أن انتهت من احتلال تونس في سنة ١٨٨٣ . وكانت تدرك أن هناك أكثر من دولة تتطلع إليها ، مثل إيطاليا التي ساءها احتلال فرنسا لتونس ، وأسبانيا التي تواجه مراكش وترى نفسها أحق الجميع باحتلالها ، وإنجلترا التي تسيطر على جبل طارق ، لا سيما بعد أن احتلت مصر في سنة ١٨٨٢ ، ووضعت يدها على قناة

السويس وأصبح البحر المتوسط طريقها إلى الهند ، وكذلك ألمانيا التي بدأت تتطلع إلى الحصول على المستعمرات .

بدأت فرنسا بأن عقدت اتفاقاً مع إيطاليا في سنة ١٩٠٢ يطلق يدها في مراکش نظير إطلاق يد إيطاليا في طرابلس ، وفي سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقاً مماثلاً مع بريطانيا نظير إطلاق يد الأخيرة في مصر ، وثالثاً مع أسبانيا يبيح لها احتلال مراکش إذا تركت جزءاً منها لأسبانيا .

ولكن فرنسا عجزت عن عقد اتفاق مماثل مع ألمانيا لا سيما وقد أسرعت الأخيرة وعقدت مع مراکش اتفاق صداقة في سنة ١٩٠٥ ، زار إمبراطور ألمانيا على أثره مدينة طنجة ، وأعلن تأييده لاستقلال مراکش . فكان ذلك داعياً إلى عقد مؤتمر الجزيرة في سنة ١٩٠٦ ، الذي ضم فرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والروسيا وألمانيا والسويد وأمريكا وأسبانيا والنمسا ومراكش وألمانيا . وكان السلطان يرى في هذا المؤتمر نجاحاً لسياسته التي ترمي إلى تدويل مسألة مراکش مما يمنع فرنسا من احتلال بلاده . وقرر المجتمعون حماية السلطان من القبائل الثائرة عليه ، بإنشاء قوة بوليسية تعمل متعاونة مع السلطان ، وعهدت إلى فرنسا وأسبانيا والنمسا بتأليفها ، على أن تعمل كل دولة على تنفيذ ما تراه ضرورياً من الإصلاحات .

واتخذت فرنسا من ثورة بعض القبائل حجة للتدخل ، فاحتلت مدينة وجدة على الحدود الجزائرية في سنة ١٩٠٧ ، كما أنزلت بعض جنودها في الدار البيضاء في نفس السنة بحجة حماية المصالح الفرنسية وأرواح الفرنسيين المقيمين في البلاد ، وانتهى الحال بتثبيت السلطان عبد الحفيظ وانسحاب الفرنسيين في سنة ١٩٠٩ .

وفي سنة ١٩١١ أرسل السلطان عبد الحفيظ - الذي كان قد ثار على أخيه عبد العزيز في سنة ١٩٠٨ وانتزع منه العرش مستنداً إلى الجيش - إلى فرنسا يطلب حمايتها من أجل سحق الثورات المتكررة ، كما ازدادت الفوضى إثر تولى السلطان عبد العزيز العرش - وكان فتي يافعاً - حين سيطر للوزير على الحكومة وازداد الاضطراب بعد وفاة الوزير . وقامت أكثر من ثورة بزعماء محمد الجلافي الزرهوني . وقيل إن الفرنسيين كانوا

يشجعونه ويمدونه بالمال ، فاضطر السلطان إلى أن يعقد - لغرض حماية العرش - معاهدة تعطي فرنسا حق التدخل إذا طلب منها السلطان ذلك . فاحتجت ألمانيا وبادرت بإرسال مدمرة إلى ثغر أجادير المراكشي بحجة حماية المصالح الألمانية ، ولكن سرعان ما وصلت الدولتان إلى اتفاق بينهما يطلق يد فرنسا في مراكش مقابل التنازل لألمانيا عن الكمرن وبذلك أصبح الجو مهيئاً لفرنسا للعمل . وانتهى الأمر بتوقيع السلطان معاهدة مع فرنسا في ١٢ مارس سنة ١٩١٢ يضع فيها السلطان بلاده تحت الحماية الفرنسية .

ولما ثارت بعض القبائل على السلطان ، أرسل الجنرال بيير ليوتي على رأس حملة لإخماد ثوراتها ، حتى إذا تم له ذلك أرغم السلطان عبدالحفيظ على التنازل لابنه مولاي يوسف .

وفي نوفمبر من نفس السنة تركت فرنسا لأسبانيا منطقة الريف الشمالية لتكون منطقة نفوذ لها . فعينت فيها أسبانيا (خليفة) يحكم باسم السلطان . كما أقيم في طنجة نظام دولي تشترك فيه إنجلترا وفرنسا وأسبانيا مع مندوب السلطان .

حكم الفرنسيين لمستعمراتهم :

إلى ما قبل سنة ١٩٥٦ حكمت فرنسا المستعمرات الفرنسية - فيما عدا الجزائر - عن طريق وزارة المستعمرات . والبرلمان الفرنسي هو الذي يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات ، وإن كانت تفاصيل تطبيقها ترك إلى حكام المقاطعات فيصдرونها بأوامر محلية ، وإذا كانت هناك استشارات بشأن هذه التشريعات فهي تتم غالباً في باريس عن طريق الحاكم العام أو عن طريق ممثلين لهذه المستعمرات ، إما في البرلمان الفرنسي ، أو في اللجان الاستشارية التي تولف لهذا الغرض .

والقوانين التي يسنها برلمان فرنسا لا تسرى على المستعمرات ، ما لم ينص القانون على ذلك صراحة . على أن هناك بعض القوانين التي سرت على المستعمرات دون نص بذلك وهي مجموعة القوانين المنظمة لحرية المطبوعات

والاجتماعات . وقد أعطى نظام المطابقة (الذى ستتكم عنه في الباب السابع) لبعض المستعمرات حق إرسال نواب عنها إلى البرلمان الفرنسي . بمجلسيه ولذا امتد نشاط الأحزاب الفرنسية إلى المستعمرات ، وانضم بعض أبنائها إلى عضويتها . ومن المتفق عليه أن البرلمان يتدخل دائماً في الشؤون المالية للمستعمرات ، فسلطته ضرورية من أجل القروض التي تعقدها المستعمرات أو ما يشبهها . فالمستعمرة التي تعقد قرضاً بضمان الحكومة الفرنسية لا بد أن تعرض ميزانيتها على البرلمان الفرنسي لإقرارها ، وكذلك المشروعات الداخلية التي يتطلب تنفيذها مساعدة من الحكومة الفرنسية . فمن ذلك ترى أن حق البرلمان الفرنسي في تشريع الضرائب في المستعمرات ثابت ، وقد استند هذا إلى نص مساواة جميع الفرنسيين في الشؤون المالية والضرائب سواء أكانوا مقيمين في فرنسا أم في الخارج ، كما أن الحكومة الفرنسية مسئولة عن الدفاع عن هذه المستعمرات .

ولدى وزارة المستعمرات مجلس استشاري كان يسمى المجلس الأعلى للمستعمرات وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(أ) المجلس الاستشاري الاستعماري وهو يتكون من وزراء المستعمرات السابقين وحكام المستعمرات السابقين وممثلين من وزارات الخارجية والحربية .

(ب) المجلس الاقتصادي ويشترك فيه ممثلون لوزارتي المالية والاقتصاد . وبعض ممثلي الشؤون الاقتصادية مثل الغرف التجارية .

(ج) المجلس التشريعي .

ورئيس كل من المجلسين الأخيرين يعينه وزير المستعمرات لأربع سنوات ، وإلى جانبه ممثلو هذه المستعمرات المنتخبون في مجلس النواب ثم ممثلون آخرون منتخبون . وهم منتخبون لمدة أربع سنوات أيضاً بوساطة الفرنسيين والوطنيين الذين يملكون حق الانتخاب في المستعمرات .

وإلى جانب ذلك توجد مجالس استشارية في بعض الشؤون كالتعليم

والأعمال العامة أو ما أشبهه ، وهناك بعض اللجان المؤقتة التي تولف لغرض معين وتنتهى بانتهائه .

وإلى ما قبل سنة ١٩٥٦ كانت كل من تونس ومراكش تتبعان وزارة المستعمرات أيضاً برغم كونهما ليستا مستعمرتين بل تحت الحماية الفرنسية .

أما الجزائر فهي تتبع وزارة الداخلية ، منذ سنة ١٨٧٠ إلى أن استقلت في سنة ١٩٦١ - ولذا صار لها نواب في البرلمان الفرنسي وألحقت كل من شئون التعليم والمال والعدل بالوزارات المختصة بها .

أما نظام الحكم في الممتلكات الفرنسية فيختلف باختلاف مركزها بالنسبة لفرنسا . فالمستعمرات الفرنسية يرأس كلاً منها حاكم عام يعينه وزير المستعمرات . وهو يرأس مجموعة من الموظفين الفرنسيين يرأسون الإدارات المختلفة التي تنقسم إليها حكومة المستعمرة ، ويعين كل هؤلاء وزارة المستعمرات، أما من دون هؤلاء من الموظفين الفرنسيين فيعينهم الحاكم العام . ولا تستعين حكومة المستعمرة بالوطنيين إلا في دنيا الوظائف .

وقد اعتبرت إفريقيا الفرنسية وحدة واحدة يرأسها حاكم عام يقيم في داكار وقسمت المستعمرة إلى سبع مستعمرات هي : السنغال وموريتانيا وغينيا والسودان وداهومى والنيجر وساحل العاج . وحاكم كل مستعمرة مسئول عن شئونها أمام الحاكم العام المقيم في داكار وهو مسئول بدوره أمام وزير المستعمرات، وكذلك كان النظام المعمول به في إفريقيا الفرنسية الاستوائية وحاكمها العام يقيم في برازافيل .

أما نظام الحكم في كل من تونس ومراكش فيمثل سلطة فرنسا فيهما مقيم عام ، وتوقيعه ضرورى لتنفيذ المراسيم التي يصدرها كل من الباي والسلطان . وهو يرأس مجموعة من الموظفين الكبار الذين يجلسون إلى جانب الوزراء الوطنيين بمثابة مستشارين . ويكون المقيم العام مع هؤلاء المستشارين وزارة فرنسية تختص بالنظر في إدارة بعض الشئون التي لا تدخل في اختصاص الوزارة الوطنية ، كما تراجع كل ما يصدره الوزراء الوطنيون من أمور تدخل في اختصاصهم كي يقوم كل منهم بدور المستشار لوزيره . وبذلك

أصبحت في كل من تونس ومراكش حكومتان : إحداهما وطنية يرأسها الباي أو السلطان، وأخرى فرنسية يرأسها المقيم العام . وقد أنشأت فرنسا في تونس في سنة ١٨٣٦ مجلساً مكوناً من ٢٦ عضواً فرنسياً من أجل تنسيق الجهود بين الجالية الفرنسية المقيمة مع جهود السلطات الحكومية الوطنية . وفي سنة ١٩١٧ جعل لبعض التونسيين حق العضوية في هذا المجلس . وقد بلغ عدد هؤلاء الوطنيين ١٦ عضواً ، وقد أدت معارضة التونسيين في هذا المجلس لبعض مشروعات الحكومة إلى قسمته إلى مجلسين في سنة ١٩٢٠ ، وجعل أحدهما فرنسياً والآخر وطنياً . إلا أنهما عادا إلى اتحادهما في مجلس واحد في سنة ١٩٢٢ ، وجعل عدد الفرنسيين ٥٢ عضواً ، وعدد التونسيين ٢٦ تنتخبهم الغرفتان التجارية والزراعية ، وفي سنة ١٩٤٥ جعل عدد التونسيين مساوياً للفرنسيين ، وسلطة هذا المجلس لا تتعدى تقديم الاقتراحات في الشؤون الاقتصادية واستعراض الميزانية دون إبداء الرأي بالموافقة عليها أو عدم الموافقة .

ولم يكن نظام الحكم في مراكش يختلف عن ذلك ، إذ كان السلطان يرأس الحكومة الوطنية المسماة بالمخزن والمكونة من خمسة وزراء منهم الوزير الأول ، الذي يساعده خمسة مندوبين فرنسيين مهمتهم ربط الصلة بين الوزير الأول والمصالح المختصة التي أنشأها الفرنسيون (لإكمال النقص في الحكومة) ، وإلى جانب هؤلاء المندوبين يوجد المستشار .

وإلى جانب حكومة المخزن قامت الحكومة الفرنسية التي يرأسها المقيم العام الفرنسي الذي استمد سلطته من طريق مرسومين أصدرهما السلطان يقضي أولهما باعتباره موظفاً فرنسياً ويقضي الثاني باعتباره موظفاً وطنياً له حق التدخل الإداري ، وبذلك أصبح الصلة الوحيدة بين السلطان والدول الأجنبية كما أنه القائد الأعلى لقوات البر والبحر .

وإلى جانب ذلك يوجد سكرتير الحماية ، ومهمته الإشراف على مصالح المراقبة في المناطق المدنية ، كما يشرف على الدراسات التشريعية التي تعد المراسيم السلطانية ويرسلها إلى السلطان لتوقيعها ، حتى إذا تم ذلك أرسلها إلى المقيم العام ليوقعها بدوره .

وتتبع المقيم العام مصلحة الاستعلامات ومهمتها جمع المعلومات التي من شأنها تدعيم النظام الفرنسي . ومراقبة التطورات السياسية والإشراف على الأهالي في المناطق الحربية .

وبذلك أصبح في البلاد حكومتان يرأس السلطان الأولى وبرأس الثانية المقيم العام . وإلى جانبهما توجد (الإدارة العامة للشئون المراكشية) وهي إدارة فرنسية محضة ، مهمتها تقريب وجهتي النظر الوطنية والفرنسية ، ويشرف عليها مستشار له حق حضور اجتماعات مجلس الوزراء . كما كان في سلطته إيجاد الحلول لما يختلف عليه من المشكلات بين السلطين الفرنسية والوطنية .

وعمدت الإقامة العامة إلى وضع مراقب إلى جانب كل باشا من حكام المقاطعات . وكانت هناك أربع مناطق هي : فاس وتازة ومكناس ومراكش ، حكومتها عسكرية ، يدير كلا منها ضابط فرنسي برتبة جنرال ، تساعد هئية أركان حرب فرنسية ، ومكتب للاستعلامات .

وتقسم المنطقة الفرنسية إلى أقاليم يرأس كلاً منها ضابط فرنسي وتتبعه هو الآخر هيئة أركان حرب ومكتب للاستعلامات .

ولم يكن نظام الحكم في المنطقة الأسبانية يختلف عنه في المنطقة الفرنسية . ويرأس الإدارة الأسبانية هناك المندوب السامي .

وهناك بلديات لبعض المدن المراكشية بعضها مختلط وبعضها وطني ، وجميع أعضائها معينون .

أما نظام الحكم في الجزائر فمختلف عن كل ما عداها من الأملاك الفرنسية فيما وراء البحار . فالحاكم العام يعينه مجلس الوزراء الفرنسي وهو مسئول أمام وزير الداخلية .

وهو يرأس الإدارات التي انقسمت إليها الحكومة وهي تمثل الوزارات . وعددها سبع ، ويتولى أمر كل إدارة مدير عام وهو فرنسي . ويباشر العمل في الإدارة عدد من الموظفين كبار وصغار ، كلهم فرنسيون .

والبلاد مقسمة إلى ثلاث ولايات (عمالات) غير الأجزاء الجنوبية وهي الصحراء الواقعة جنوبي جبال أطلس والحكم فيها عسكري .

ورئيس كل مقاطعة موظف كبير privé وهو فرنسي ويتبع وزير الداخلية الفرنسي رأساً ، وللحاكم العام حق الإشراف عليه فقط . وفي كل مقاطعة عدد كبير من الموظفين ينقسمون إلى عدد من الإدارات ، وجميع الموظفين رؤساء ومرءوسون فرنسيون .

وهناك في المدن الكبرى مجالس بلدية وهي ثلاثة أنواع : فرنسية بحتة ويرأسها العمدة وجميع موظفيها فرنسيون ، ومختلطة ويرأسها موظف فرنسي ومعظم أعضاء المجلس فرنسيون وقلة وطنية ، ثم مجالس وطنية وهي لا توجد إلا في الجنوب حيث الحكم العسكري ، ويرأسها قائد caid وطني يختار غالباً من قدماء المحاربين ومعه مجموعة من الوطنيين ولا تدفع الحكومة لهم مرتبات ما .

وإلى جانب الحاكم العام كان يوجد مجلس يضم كبار الموظفين وبعض ممثلي الشعب وجميعهم معينون بوساطة الحاكم وكان مكوناً من ٦٧ عضواً ، ستون منهم فرنسيون ؟

وظل نظام الحكم على هذا النحو حتى سنة ١٩٤٧ حين صدر الدستور الأول للجزائر الذي جعل لكل من الولايات الثلاث شخصية مستقلة ، ولذا أصبحت وظيفة الحكومة المركزية الإشراف على حكومات الولايات وهي مكونة من الحاكم العام وبجانبه مجلسان أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي .

وعدد أعضاء المجلس التشريعي مائة وعشرون نصفهم من الفرنسيين والنصف الآخر من الوطنيين ، كما أن لكل ولاية مجلساً منتخباً ، ستون في المائة من أعضائه فرنسيون وأربعون وطنيون . وأهم أعمال هذا المجلس الموافقة على ميزانية الولاية .

وهناك أيضاً مجالس بلدية لبعض المدن كلها مختلطة إلا أن الفرنسيين احتفظوا بنسبة الـ ٦٠ ٪ من أعضائها للفرنسيين ويرأس المجلس البلدي العمدة وهو فرنسي .

وظل نظام الحكم الفرنسي في المستعمرات الفرنسية دون تغيير إلى سنة ١٩٥٦ حين تولى الجنرال ديغول الحكم مستنداً إلى الجيش وبعد أن ضاعفت من فرنسا الهند الصينية، فعرض على الشعب الفرنسي وشعوب المستعمرات دستوراً ، جعل من هذه المستعمرات وأجزائها جمهوريات مستقلة تتمتع بنوع من الاستقلال المحلي يستند إلى حكومة برلمانية وطنية ، وتكون مع فرنسا رابطة تعرف باسم (الجماعة الفرنسية) تقوم منها فرنسا بمقام الأم . وطرح هذا الدستور للاستفتاء ، فوافقت عليه جميع المستعمرات فيما عدا مستعمرة غينيا فاستقلت .

وحيث أصبحت حكومة الجماعة الفرنسية تتكون من رئيس الجمهورية الفرنسية رئيساً للجماعة ، وهو يرأس حكومة مكونة من ثمانية مندوبين ، كل واحد منهم يمثل جمهورية من جمهوريات الجماعة ، ومعهم سكرتير عام ومستشار فني . وتتبع هذه الحكومة إدارة للمطبوعات وأخرى للمراسم .

وينص الدستور على مساواة جميع الشعوب التي تكون هذه الجماعة وجميع حكوماتها المستقلة التي تتمتع بسيادتها الدولية . ولكن تربطها الوحدة الدفاعية والاقتصادية والثقافية ، وليس معنى الوحدة في هذه النواحي انعدام الشخصية الفردية لكل حكومة ، بل إن يكون لكل واحدة جيشها واقتصادها ونظام تعليمها ولكنه يكون جزءاً من الوحدة العامة للجماعة في هذه الناحية ، ويقع على عاتق فرنسا مسئولية مساعدة هذه الجمهوريات في تقدم نواحيها الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تظل الجماعة في دائرة الفرنك الفرنسي مما يعطي الشعور بالتكتل الاقتصادي والاجتماعي .

والجماعة مجلس تنفيذي يتكون من رؤساء حكومات الجماعة يرأسهم رئيس الجماعة « رئيس جمهورية فرنسا » واختصاصه معالجة المسائل الكبرى السياسية والدولية والاقتصادية والثقافية التي سبق أن فحصها مجلس الوزراء أو الإخصائيون .

وهناك مجلس السناتو الذي يتكون من مندوبين ترسلهم برلمانات دول

الجماعة والغرض منه اجتماع المندوبين المنتخبين عن طريق الاقتراع العام في كل أنحاء الدولة .

وقد نص دستور هذه الجماعة على أن اشترك الجمهورية الفرنسية في هذه الجماعة لا يعنى وضع حدود ما لاستقلالها . إنما هي رابطة من أجل استفادة كل جمهورية من تجارب الدولة الأم وتجارب غيرها من أعضاء الجماعة . ولكن هذا النظام لم يعيش غير ستين اعترفت بعدهما فرنسا باستقلال دول هذه الجماعة وعقدت مع كل منها معاهدة ثنائية تحدد نوع التعاون الذى يقوم بينهما .

أما حكومة الجزائر فلم تدخل ضمن هذا النظام ، بل جعل لها نظام خاص يتلخص في أن ترسل الحكومة مندوباً فرنسياً يعاونه مجلسان للوزراء أحدهما مدنى والآخر حربى ويتبع المندوب الفرنسى ثلاثة مجالس عليا للتخطيط والتطور الاجتماعى والإسكان والماء وسكرتارية دائمة للدفاع . وتنقسم الحكومة إلى اثنتى عشرة إدارة هي : إدارة المالية والتعليم والشئون الاجتماعية والشئون الإدارية والأعمال العامة والأمن الوطنى والبريد والعدل وتأهيل الشباب والإنشاء والتشريع والإسكان . ويرأس جميع هذه الإدارات فرنسيون . ولم يعيش هذا النظام أيضاً إلا مدى خمس سنوات انتهى بالاعتراف باستقلال الجزائر في معاهدة إيفيان في مارس سنة ١٩٦١ .

الاستعمار البرتغالى :

أما البرتغال فهي صاحبة أقدم المستعمرات الإفريقية حين قدمها البرتغاليون فى القرن الخامس عشر ، وقد نزلوا فى أكثر من مكان ، وكان هدفها التجارة ونشر الدين المسيحى . ولكن استمرار فترة الكشف الجغرافية لمدة طويلة ضيع الهدف الثانى وأصبح هدفها تجارياً محضاً . فلما نجحت الحركة الكشفية فى الوصول إلى الهند أصبحت هذه المستعمرة الأخيرة موضع اهتمام الحكومة وأصبح غيرها ثانوياً ، ولكنها برغم ذلك دأبت على تعيين حكام عامين لهذه الأجزاء الإفريقية .

وظهر للبرتغاليين منافسون كثيرون كالبريطانيين والهولنديين والدمركيين وغيرهم وودت البرتغال لو تخلصت منهم ، وأرسلت إلى الحكومات الأوروبية تطلب منع رعاياها من كسر الاحتكار البرتغالى للتجارة فى تلك الأثناء ، ولكن هذه الحكومات لم تفعل شيئاً . ومن ثم أصبح همُّ البرتغال موجهاً إلى حفظ ما تستطيع المحافظة عليه من أن يخرج من يدها . حتى أصبح نفوذها فى القرن السادس عشر على ما نسميه فى الوقت الحاضر ، غينيا البرتغالية وأنجولا فى الغرب ، وموزمبيق فى الشرق ، دون أن تكون لهذه المستعمرات حدود واضحة تحدد أين ينتهى النفوذ البرتغالى .

ولذا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون أنه لم يكن للبرتغال هدف واضح من دخولها حلبة الاستعمار فى قارة إفريقيا سوى المحافظة على المحطات والمراكز التجارية التى استطاعت أن تكونها لنفسها خلال مرحلة محاولة الوصول إلى الهند .

وفى خلال النصف الثانى من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر كله وأغلب القرن الثامن عشر كانت البرتغال دولة ضعيفة بسبب ضعف إمكانياتها الاقتصادية ، واقتصر نشاطها على العمل فى ميدان تجارة الرقيق ، ومع

ذلك فإنها - ومعها شركاتها - كانت في ذيل الدول والشركات التي تعمل في هذا الحقل . أما المستعمرات البرتغالية الإفريقية باعتبارها منشآت حكومية ، فكان نصيبها الإهمال ، إذ لم يكن لها هدف معين من الاحتفاظ بها . ولكن هذا لم يمنعها من مداومة تعيين حاكم عام لكل مستعمرة دون أن يكون هناك خطة مرسومة لأجل التقدم بهذه المستعمرة أو من أجل الاستثمار ، بل كانت كل الخطط التي نفذت أو المشروعات التي تمت خطأ ومشروعات فردية قام بها هؤلاء الحكام العامون بناء على دراسات خاصة أو أفكار خاصة بهم دون أن تلقى تأييداً أو تشييطاً من الحكومة . كما لم تسجل الوثائق الرسمية لنا حكماً عامين في أنجولا كانوا ذوي نشاط ملحوظ سوى اثنين هما سلفادور دى سا Salvador de sa الذى تولى منصبه خلال القرن السابع عشر ، وفرنشسكو دى سوسا كوتنهو Francisco de Sousa Coutinho الذى حكمها في القرن الثامن عشر . وكان هذا الأخير أول من حاول رسم سياسة واضحة ترمى إلى استثمار المستعمرة . وقد انتهى هذا البرنامج برحيله .

وموزمبيق لم تكن أكثر من محطة في الطريق إلى الهند وقد ترك أمر استثمارها إلى نظام البرازو دون مراقبة من الحكومة ، وكانت مشروعات الحاكم العام كما هو الحال في أنجولا فردية أيضاً . ولم تسجل لنا الوثائق في تاريخ هذا الجزء من اهتم بالمستعمرة البرتغالية سوى لورنز ماركيزو خلال القرن السادس عشر .

فلما نشطت الدول الأوروبية الأخرى إلى استعمار أجزاء من إفريقيا ، وخاصة عندما عمل الملك ليوبلد على خلق دولة الكونغو ، أفاقت البرتغال إلى ما كانت تدعيه من حقوق في أجزاء من إفريقيا ، ولكننا رأينا أنها على الرغم من اشتراكها في مؤتمر برلين ، فإنها لم تجد من ينصت إلى ادعاءاتها . فإن سمعتها السيئة في معاملة الإفريقيين وفي إهمال شئون المستعمرات خلال القرون الماضية هي التي جنت عليها ، ولكننا يجب ألا نغض النظر عن أن مكانة البرتغال بين الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر لم تكن مما يؤبه له بسبب ضعفها الحربى والاقتصادى . فاكثفت بمحاولة لتحديد الحدود بين غينيا البرتغالية والأملاك الفرنسية في غرب القارة في سنة ١٨٨٦ ، ثم بين

موزمبيق وإفريقيا الشرقية الألمانية في سنة ١٨٨٧ ، ولكنها عادت وحاولت التوغل إلى الداخل فيما بين المستعمرتين ، ولكنها فشلت فيما هدفت إليه حين وجه وزير خارجية إنجلترا إليها مذكرة في أغسطس سنة ١٨٨٧ يلفت نظرها إلى أن سيادة البرتغال على هذه المنطقة لم تتحقق لأن البرتغال لم تحتل يوماً المنطقة التي تدعيها ، كما أنها لم تكن يوماً بقادرة على صون الأمن أو حماية حياة الأجانب أو أملاكهم في هذه المنطقة. فاكثفت البرتغال بالسكوت على هذه المذكرة . وأخيراً اكثفت البرتغال بتحديد الحدود بين أنجولا ودولة الكونغو الحرة في سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٤ . وقد عانت البرتغال كثيراً من جراء الأزمة المالية . وفي سنة ١٨٩٥ وما بعدها خيل للجميع أنها لابد أن تقع فريسة هذه الأزمة فعرضت عليها ألمانيا قرضاً بضمان المستعمرات الإفريقية ولكن البرتغال رفضت هذا القرض ، فعقدت معاهدة صداقة بين ألمانيا وبريطانيا تضمنت مادة سرية بتقسيم الأملاك البرتغالية الإفريقية في حالة انهيار حكومة لشبونة موّدها ضم ألمانيا لشمال موزمبيق وجنوب أنجولا إلى أملاكها الإفريقية مقابل ضم إنجلترا للنصف الجنوبي من موزمبيق والشمالي لأنجولا .

وعرفت البرتغال خبر هذه المادة السرية فزاد تصميمها على رفض القرض الألماني ، ولكنها ارتمت في أحضان إنجلترا التي أبدت استعدادها لضمان أملاك البرتغال في إفريقيا مقابل غلق موانئها في وجه استيراد السلاح لجمهورية جنوب إفريقيا وعقد لذلك اتفاق صداقة وقعته الدولتان في أكتوبر سنة ١٨٩٩ . وعادت أحلام ألمانيا في الأملاك البرتغالية إلى الانتعاش مرة أخرى قبيل الحرب العالمية الأولى فعقدت مع إنجلترا اتفاقاً بأن تكون أنجولا وموزمبيق وجزيرتا ساوتوماس وبرنسيب مناطق نفوذ اقتصادي ألماني . ولكن قامت الحرب العالمية الأولى فحالت دون توقيع هذا الاتفاق مما جعل كلاً من موزمبيق وأنجولا موضعاً لحروب بين ألمانيا والبرتغال خلال السنين الأولى من هذه الحرب .

وتحدد سنة ١٦٥٢ – حين عين سلفادور دي سا على أنجولا – بدء التاريخ الحقيقي لهذه المستعمرة حين اتجه إلى تأمين الطرق بإنشاء الحصون في الداخل . وحيث أصبح نفوذ البرتغال يُشعر به في منطقة مساحتها خمسون

ألفاً من الأميال المربعة . وكان إيرادها يأتي من الضريبة التي تجبها الحكومة على ما يصدر من الرقيق . واعتمدت إدارتها على عدد من الموظفين المرسلين من البرازيل . وقد انقضى معظم القرن الثامن عشر في إخضاع الزعماء الوطنيين ومدّ النفوذ البرتغالي في الداخل وفي إبعاد المتطقلين من الدول الأوروبية . ولكن المجهود الذي بذل في سبيل الهدف الثاني لا يقاس بما بذل في سبيل الهدف الأول ، لا سيما والخلاف الشديد كان ناشئاً بين متعهدي تجارة الرقيق والحكام وممثليهم من البرتغاليين ، وبخاصة أن بعض هؤلاء الحكام أو مأموري المقاطعات كانوا يسهمون في هذه التجارة بقدر ليس باليسير ، ولكن ذلك لم يمنع من أن تصل لواندة إلى درجة كبيرة من الانتعاش المادى مما أثار كثيراً من إعجاب من زارها من البرتغاليين والأجانب . وكان معظم ما أقيم من المنشآت دينياً وقصور الحاكم حتى غدت لواندة وكأنها لشبونة مصغرة قد انتقلت إلى الأرض الإفريقية .

وقد بلغت الإصلاحات في أنجولا سميتها بعد سنة ١٧٢٠ حين وصل إليها كوتنهو . فأخذ على عاتقه القيام بكل العمليات الحربية التي أدت إلى نشر النفوذ البرتغالي في الداخل واستقرار الأمن ، مما كان سبباً في الانتعاش الذى شعرت به المستعمرة برغم انعدام الخطة في هذا العمل . مما جعل هذه الإصلاحات بعد أن رحل كوتنهو غير مثمرة بتاتاً . فقد عمل على تشجيع الصناعة واستخراج الكبريت والنحاس ، كما بنيت ترسانة . وكان هدفه وضع الأساس لصناعات ثقيلة توفى ثمارها قريباً .

وكان معظم الموظفين هناك لا يراعون للأمانة عهداً فتشدد في ذلك وضرب بيد من حديد على كل من حاول استغلال مركزه من أجل الإثراء . وكان أكثر ما يصيب لواندة من الضرر يقع من جراء المجاعات التي حدثت بسبب ضعف مواسم المطر فبنى المخازن الكبيرة وزودها بمختلف أنواع المأكولات المحفوظة لتنى بحاجة السكان أيام الضنك .

ولكن هذه الإصلاحات بدأت تنهار بنهاية القرن . وما بنى من المنشآت قد خرب بعد أن هجر ، وأخذ عدد السكان في الهبوط ، كما أخذ الانهيار الاجتماعى والأخلاقي يتتاب هذا المجتمع الخليط . ثم بدأت السلطة

برتغالية في الداخل تنهار وأخذت بعض المقاطعات ترفع السلاح في وجه البعض الآخر .

ولكن عوض بعض هذا الانهيار ما كانت عليه البعثات التبشيرية من نشاط ، حيث أعد عدد كبير من رجال الدين الوطنيين وإن كان أكثرهم دون المستوى الثقافي المطلوب مما جعل بعض خدماتهم أقرب إلى أن تكون شكلية . وكان أكثر الجماعات نشاطاً هم الكابوشان ولكن نشاطهم أخذ يضعف حتى اختفى في بداية القرن التاسع عشر ، كما فضل اليسوعيون مزاولة نشاطهم في المدن الساحلية بعد أن منحتهم الحكومة ما يلزمهم من الأراضي كهبات عينية ، ولكن كان ينقصهم المال ، وكان الميدان الذي برز فيه نشاطهم أكثر من غيره هو التعليم ، فاهتموا به أكثر من اهتمامهم بالتبشير . ولكن كان لهم دور رئيسي آخر وهو دور الوسيط بين الإفريقيين وظالمهم من رجال الإدارة . وقد امتدح دافيد لفينجستون جهدهم حين ذهب إلى هناك . ولكن يبدو أن ما بنوه كان قائماً على الرمل بسبب الحياة الفاسدة التي عاشها الأوروبيون ، فكانوا مثلاً سيئاً أمام الإفريقيين .

وقد حاول المركز دي سادي بنديرا De Sa de Bandeira فيما بين سنة ١٨٣٦ وسنة ١٨٤٠ تنفيذ بعض مشروعات ترمي إلى إصلاح الأحوال . فنظم أمر خدمة الموظفين المدنيين من أجل ضمان نوع من الاستقرار ، وكانت وسيلته إلى ذلك فتح الموانئ على مصاريحها من أجل استقبال التجارة وتشجيع المال الأجنبي على القدوم والاستثمار و منع قدوم المجرمين . ولكن المستوطنين وقفوا في وجه محاولات الإصلاح ، وكانت مقاومتهم عنيفة إلى حد أن هدمت كل هذه الإصلاحات قبل سنة ١٨٤٥ .

واشتهر نورتون دي مانوس الذي عين حاكماً لأنجولا في سنة ١٩١٣ بسياسته الإصلاحية الشاملة إذ أعاد تقسيم المقاطعة واهتم بانتقاء حكام المقاطعات ومأموري المراكز من ذوى السمعة الحسنة وأوصاهم بالاهتمام بتطوير الوطنيين ومساعدتهم . ولكن معظم هذه الإصلاحات انتهى إلى لا شيء حين دخلت البرتغال الحرب العالمية الأولى . وعادت المستعمرات إلى النظام العسكري كما كانت . ولكن يبدو أن هذا الرجل لم يسلم من التعجريح

فقد اتهم بأنه كان دكتاتوراً قاتلاً عمل على تكميم الأفواه وطرده المراسلين البروتستانت .

ومهما كانت الأحوال فقد تأجل تنفيذ برامج الإصلاح إلى سنة ١٩٢٠ ولكن النتائج التي وصلوا إليها كانت هزيلة بسبب معارضة الأوروبيين المستقرين بها .

وفي موزمبيق هدفت السياسة البرتغالية إلى إعادة الثقة إلى نفوس الأهالي من أجل عودة النشاط التجاري . وكان الصراع الذي دار في بداية القرن السابع عشر قد زلزل أركان هذا النشاط . فقد مات ملك المونوموتابا في سنة ١٨٢٦ ، وكان ابنه ووارثه معادياً للبرتغاليين فوقف في وجه نشاطهم التجاري ، وهاجم بعض مراكزهم . ولكن تعاون المقيمين مع رجال الحكومة والجيش سحق مجهودات الملك الوطنية التي كانت ترمى إلى المحافظة على استقلال بلاده من هذا التدخل الأوروبي الذي أتى إلى العرش بصنيعة له هو مانوزا ، الذي حمل اسم فيليب وأعلن ولاءه لملك البرتغال ، ومنح بعثات الدومنيكان المعونة التي مكنتهم من العودة ، وعاد في أعقابهم التجار . وكان ذلك لم يكن كافياً للبرتغال فلجئوا إلى الطرق غير الشريفة كالرشوة من أجل الحصول على إقطاعات من الأرض ، التي حكموها وكأنهم أصحابها الأصليون مما أثار عليهم بعض الزعماء الوطنيين الآخرين ، فقاموا يناصبونهم العداء من أجل المحافظة على أراضيهم ، فعاد الصراع من جديد يقض مضاجع البرتغاليين فلجئوا إلى القوة فكانت الحكم الفيصل الذي شنت جهود الوطنيين ، وقضى على الكثيرين منهم . فلم تأت بداية القرن الثامن عشر حتى كان النشاط التجاري السابق قد زاول المستعمرة إلى الأبد . فرأت الحكومة من أجل إعادة النشاط إليها تعيين حاكم مستقل لها (وكانت قبل ذلك تابعة لجوا الهندية) ولكن ذلك الإجراء لم يكن مؤدياً إلى شيء من التحسن .

وإذا كان نشاط المبشرين قد اشتد في هذا الجزء إلا أنهم لقوا كثيراً من مقاومة المسلمين ، ولكن النجاح الذين لازمهم إنما جاء نتيجة لجهود بعثات الدومنيكان في ناحية التعليم لاسيما وقد انتشرت مدارسهم إلى أقصى الداخل ،

وساعدهم الأوغسطين والكابوشان . ولكن لم يلبث أن انصرف الرهبان إلى امتلاك الأرض وزراعتها واستثمارها ، فكان ذلك مدعاة إلى ضياع هيبته ومكانتهم في وسط الإفريقيين ، حين رأوهم يستعملون نفس الوسائل التي يستعملها غيرهم من إرهاب الإفريقيين وإعناتهم في سبيل مزيد من الربح . فكان أن أخذ حال العمل يسوء لاسيما في بداية القرن التاسع عشر . حتى إذا قامت الحكومة الديموقراطية في سنة ١٨٣٥ في البرتغال صادرت أملاكهم ، ولقد شهد دافيد لفنجستون كثيراً من مساوئ رجال الدين في هذا الركن فأشار إليه بعكس ما أشاد بجهود زملائهم في أنجولا .

حكم البرتغاليين للمستعمرات:

إلى ما قبل سنة ١٩٣٠ كانت المستعمرات الإفريقية تتبع وزارة المستعمرات فهي التي تعين الحاكم العام لكل مستعمرة ، وتملك وزارة المستعمرات كل السلطات، وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق مع الدول الأجنبية، وعقد القروض التي تحتاج إلى ضمانات ومنح الامتيازات .

والقانون الأساسي لعلاقة المستعمرات بالبرتغال يضع القواعد العامة للسياسة الوطنية التي منها وجوب مراعاة مصالح الوطنيين في جميع التشريعات التي تصدر، ومنع تسخيرهم، ويضع الحدود التي تقف عندها سلطة الوزير . ويملك الوزير حق التشريع بقرارات في أمور السياسة العامة للمستعمرات، وهي التي تمس شئون أكثر من مستعمرة .

وسلطته التنفيذية تمتد إلى تعيين وفصل الموظفين والترخيص برسم برامج الأعمال العامة التي يمتد تنفيذها إلى أكثر من عام ثم تصفية الميزانية الخاصة بالمستعمرات . وإلى جانب الوزير يوجد مجلسان استشاريان هما :

(أ) المجلس الاستشاري الأعلى للمستعمرات .

(ب) المؤتمر العام لحكام المستعمرات .

ويعين الوزير أعضاء المجلس الأول الذي يتكون من حكام المستعمرات الحاليين الذين يتصادف وجودهم في العاصمة ، وموظفي وزارة المستعمرات

المحاليين على المعاش ، وهو ينقسم إلى عدة أقسام يختص كل قسم بناحية من نواحي العمل مثل الناحية المالية أو الزراعية أو الأعمال العامة .

أما المؤتمر العام لحكام المستعمرات فاستشارته واجبة في كل التشريعات إلا في حالة الاستعجال وهو يعقد في لشبونة كل ثلاث سنوات ، والوزير هو الذى يضع جدول أعماله . وهناك مؤتمر اقتصادى يعقد كل خمس سنوات من أجل التوصية في الشؤون الاقتصادية .

وفي سنة ١٩٣٠ صدر قانون جديد للمستعمرات كان هدفه تأكيد الاتجاه نحو خلق الشخصية المالية والسياسية المستقلة للمستعمرات . وقد عدل هذا القانون بعض التعديلات بقوانين سنتي ١٩٣٥ و ١٩٤٥ . ولكن دستور سنة ١٩٥١ جاء ليجعل من البرتغال ومستعمراتها وحدة سياسية بأن جعلت هذه المستعمرات مقاطعات برتغالية Overseas Provinces وجعلت اسم الدولة Continental and Overseas Portugal فنصت المادة ١٣٤ على أن تسمى الأملاك البرتغالية فيما وراء البحار باسم مقاطعات ما وراء البحار ولها نظام إدارى وسياسى ملائم لموقعها الجغرافى وحالتها الاجتماعية كما نصت المادة ١٣٥ على أن (أقاليم ما وراء البحار كجزء من الدولة البرتغالية ترتبط كل منها بالأخرى وبالدولة الأم) كما نصت المادة ١٣٦ على أن (الوحدة بين أقاليم وراء البحار والبرتغال تتضمن التزام الاشتراك الوثيق لضمان الوحدة والدفاع عن الدولة ككل لايتجزأ) واستبدل باسم وزارة المستعمرات وزارة الأقاليم فيما وراء البحار .

واستبدل بالمجلس الاستشارى الأعلى للمستعمرات مجلس ما وراء البحار وأصبح مجلس الوزراء هو السلطة الوحيدة صاحبة الحقوق في المستعمرات ووزير (الأقاليم فيما وراء البحار) هو وسيلة تنفيذها .

ويرأس الحكومة في المستعمرة منذ سنة ١٩٠٠ (حين جعلت إدارة هذه المستعمرات مدنية) حاكم عام سلطته مطلقة في منح الامتيازات للأراضى والمناجم والاحتكارات التجارية وعقود العمل والملاحة وغيرها من أجل استثمار المقاطعة وزيادة مواردها . كما أنه مسئول عن تحسين الأحوال الأدبية

والمادية للسكان والإشراف على التعليم والأمن ، وله أن يلغى الضرائب أو يخففها وينظم جمعها .

وإلى جانب الحاكم العام توجد ثلاثة مجالس أحدها استشاري مكون من خمسة أشخاص ، ثلاثة منهم بحكم وظائفهم يعينهم الحاكم كل سنة ، ثم خمسة أعضاء آخرين تعينهم جهات اقتصادية معترف بها ، واستشارة الحاكم لهذا المجلس إجبارية في جميع التشريعات وإن لم يكن للمجلس حق اقتراح التشريعات ، وخاصة تلك التي يترتب عليها زيادة في المصروفات ، ثم مجلس السكرتارية العامة ومجلس السكرتاريين الإقليميين ، وهما مجلسان تنفيذيان .

وقد خلق دستور سنة ١٩٥١ إلى جانب الحاكم العام مجلساً تشريعياً ثلاثة أرباع أعضائه منتخبون ، والرابع الباقي معين بحكم وظائف أعضائه . ويملك الحاكم العام حق مخالفة قرارات المجلس ولكن عليه أن يبين أسباب هذه المخالفة . وهذا المجلس يجتمع مرتين في العام لمدة ثلاثين يوماً في كل مرة .

وسلطة الحاكم العام تمتد إلى جميع الموظفين الذين لا يعينهم وزير ما وراء البحار كما يرسم الميزانية العامة للمستعمرة لرفعها إلى المجلس التشريعي ثم وزارة ما وراء البحار .

وقد قسمت كل مستعمرة إلى عدد من المقاطعات التي يرأس كلّا منها حاكم معين ذو سلطة واسعة ، بل هو صورة مصغرة للحاكم العام (وكان بعض هذه المقاطعات لا سيما الداخلية عسكرياً) يتولاها ضابط كبير من أجل مقاومة هجمات القبائل الوطنية . أما البعض الآخر فكان حاكمها مدنياً . وكان عدد المقاطعات الحربية تقل تدريجياً كلما أبدى السكان ميلاً إلى الهدوء . ويعين حاكم المقاطعة وزير ما وراء البحار . وقسمت هذه المقاطعات أيضاً إلى مراكز يرأس كل مركز موظف أصغر ، وجميع هؤلاء برتغاليون . وكانت تعليمات الحكومة إلى هؤلاء المأمورين أن يحاولوا أخذ مكان زعيم القبيلة وأن يزاولوا سلطتهم بشكل أبوى .

وفي كل مقاطعة من مقاطعات المستعمرة يوجد مجلس إقليمي يتكون من حاكم المقاطعة وثلاثة موظفين معينين ، أحدهم يختاره الحاكم العام ،

والاثنان الآخران يعينهما حاكم المقاطعة . ثم اثنان آخران تختارهما هيئات اقتصادية أو يختارهما أهم عشرين من دافعي الضرائب في المقاطعة .

وقد روعي في هذا التقسيم خلق نظام إدارى مماثل لذلك الموجود في البرتغال . ولأجل نجاح الحكم في المقاطعات الإفريقية ، ولأجل شغل المراكز الصغيرة ، نص النظام الجديد على انتقاء الموظفين من خريجي مدرسة المستعمرات التي تعد طلبتها للخدمة فيما وراء البحار .

وإلى جانب هؤلاء الموظفين البرتغاليين يوجد بعض الموظفين الوطنيين ويكونون قوة الشرطة والمترجمين .

وإلى جانب رئيس المركز يوجد زعيم وطنى وقد اختير عن طريق عدد من الانتخابات القبلية، وهو يساعد رئيس المركز في حفظ الأمن وجمع الضرائب وهو يتناول مرتباً حكومياً .

ويعتبر مدير القضاء Ouvidor الشخصية الثانية في المستعمرة ويعينه أيضاً الوزير وهو مسئول عن كل الشؤون القضائية .

مراجع الباب الرابع

- زاهر رياض : الاستعمار الأوروبي لإفريقيا ، القاهرة ١٩٦٠
محمد محمد : حسنين : الاستعمار الفرنسى ، القاهرة ١٩٦٠
الحبيب تامر : هذه تونس ، القاهرة ١٩٤٨
علال الفاسى : هذه مراکش ، القاهرة ١٩٤٩
أحمد توفيق المدنى : هذه هى الجزائر ، القاهرة ١٩٥٦
محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨

Augustin Bernard: Histoire de Colonie Francaise.

Cook Wingrove: Conquest and Colonisation in North Africa.

Duffy James: Portuguese Africa.

Hailey: Native Administration in the British African Territories

Johnston: Colonisation of Africa by Alien Races.

Ronald Robinson: Africa and the Victorians.

Paluel Marmont: Rendez Vous au Chad.

André Julien: Histoire d'Afrique du Nord.

الباب الخامس

استعمار إفريقيا

(٢)

الاستعمار إفريقيا

(٢)

الاستعمار البريطاني :

إذا كانت دوافع الاستعمار البلجيكي في إفريقيا لم تكن إلا رغبة الملك ليوبلد الثاني الخاصة في الاستفادة الشخصية والعمل على إنماء ثروته ، كما لم تكن انتقال مسئولية الاستعمار من أكتاف الملك إلى أكتاف الدولة إلا وراثة لركة ضخمة مثقلة ، نصيبها من سوء السمعة أكثر من أى شيء آخر . وإذا كانت دوافع الاستعمار الفرنسي ليست إلا الرغبة في تغطية الموقف الداخلى المنهار كما هو الحال في الجزائر ، أو الرغبة في الزهو كما هو الحال في إفريقيا الغربية ، أو التقليد كما هو الحال في جيبوتي وشرق إفريقيا . وإذا كانت دوافع الاستعمار البرتغالى لم تكن إلا الرغبة في المحافظة على بقايا المجد السابق ، والتمسك بأهداب الأحلام القديمة . فإن دوافع الاستعمار البريطانى نبتت من صميم الواقع البريطانى ، ولم تنفذ إلا بعد دراسة عميقة لمقتضيات المصالح البريطانية .

فالتقدم الصناعى الذى حازته إنجلترا خلال الجزء الأول من القرن التاسع عشر (بينما كانت بقية دول أوروبا في زحمة حوادثها الخاصة) ، هو الذى وجه أنظار البريطانيين نحو الخارج . ومن ثم أصبح التوسع ضرورة تحتمها الظروف .

هذا إلى أن رجال السياسة البريطانية الذين تولوا الحكم خلال هذا القرن الذين يطلق عليهم المؤرخون البريطانيون اسم (الفكتوريين) أصبحوا يعتقدون ، بحكم هذا التفوق الصناعى واستقرار السلام وتمتع بريطانيا بالحكم الديموقراطى ، بسمو الشعب البريطانى . فقد أيقنوا أنه على سلم الحضارة تقف كافة الأمم وعلى رأس السلم يقف البريطانيون ، ويليهام الأمريكيون ، فبقية الشعوب السكسونية ، فاللاتينية ، وفيما دون ذلك بكثير يقف الآسيويون أو الإفريقيون لأن محاولات التقدم التى يقومون بها قد قضى عليها التخلف الاقتصادى والحكم الاستبدادى

ومن ثم أصبح واجب البريطانيين أن يعملوا على رفع هذه الشعوب إلى حيث يقفون هم .

ووسيلة هذا الواجب التوسع الذى لم يعد ضرورياً أو طبيعياً فحسب ، بل لا يمكن تجنبه لأنه دليل المجتمع الديناميكي الحى . ولكن هذا التوسع لا يعنى بناء الإمبراطورية ، بل يعنى التوسع التجارى دون استعمال القوة . ولكن ليس معنى ذلك انتفاء استعمال القوة بتاتاً بل تكون مقصورة على حماية التجارة .

وحتى سنة ١٨٨٠ كان النشاط الاقتصادى البريطانى فى الخارج مركزاً فى أوروبا وأمريكا ثم امتد إلى الهند وأستراليا ، ثم جنوب إفريقيا ، أما بقية إفريقيا فكانت أبعد أجزاء العالم عن نفوذها .

وكانت الولايات المتحدة أكبر حقل للنشاط البريطانى ، إذ كانت أرقام التجارة البريطانية معها فى المقدمة . كما ذهب إليها معظم مهاجريهم واستثمرت هناك معظم أموالهم .

ووصلت نسبة المال البريطانى المستثمر هناك بالنسبة لرأس المال البريطانى المستثمر فى العالم كله إلى خمسين فى المائة . وعزت بريطانيا ذلك إلى أن وجود الجماعات البيضاء التى تعيش هناك وما أوجدته من نظم ديمقراطية وحكومات مستقرة هو السبب الذى أوصلها إلى هذه النتيجة .

وكان هذا النجاح هو الذى أعطى القوة للنظرية الفيكتورية بالسمو . ومن أجل هذا فضل الساسة البريطانيون النفوذ على التملك السياسى . ولذا أصبح الاعتقاد أن العلاقة التجارية الحرة من كل قيد مع الجماعات البيضاء فى الخارج أكثر أمناً وأقل اضطراباً . وكان أكثر من ٧٠٪ من الصادرات البريطانية يتجه إلى البلاد غير الملونة باللون الأحمر (١) . ولذا وقف جميع الفكتوريين إلى جانب حرية التجارة واعتقدوا أن القيود الجمركية نوع من

(١) يقصد هنا باللون الأحمر (كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا وجزائر الهند الغربية والهند) وسماها البريطانيون بالمستعمرات ' Colonies ' أما أنا فأفضل أن أسميها بالمهاجر بسبب من كان يسكنها من أجناس بيضاء - باستثناء الهند - تمييزاً لها عن المستعمرات التى سوف تستجد بعد ذلك .

الانتحار ، ولذا كانت الإمبراطورية في نظرهم ليست إلا امتداداً للشعب البريطاني وكانت الهند استثناء من هذه القاعدة .

ولهذا لم يتجه السياسيون البريطانيون إلى محاولة ضم أجزاء جديدة إلى إمبراطوريتهم ما لم يطلب ذلك المستوطنون البريطانيون الذين يزاولون نشاطهم في آسيا وإفريقيا على شرط أن تعزز هذا الطلب مصلحة التجارة . وإلى جانب ذلك اتجه هدف السياسة البريطانية ، وخاصة بعد فقد الولايات الأمريكية ، إلى المحافظة - قدر الطاقة - على ما تبقى . فأصبحوا يرون أول واجبهم ينحصر في زيادة الروابط بينهم وبين إمبراطوريتهم دون حاجة إلى الوسيلة الحرية . فكانت وسيلتهم إلى ذلك المساعدة على إقامة حكومات مشولة فيها بمجرد نضج (المستعمرة) إلى الحد الذي تستطيع معه أن تقف على أقدامها . وكانت الهند هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة أيضاً . إذ أزهت الخلاف المستعر فيها بين المسلمين والهندوس البريطانيين في حيازة مستعمرات شرقية أكثر من ذلك . بل إن ثورة الهند جعلت الفكتوريين يعتقدون أن محاولة إدخال الحضارة الغربية إلى الشرق خطر (ما دامت هذه الأجناس لم ترق بعد إلى المستوى البريطاني) كما يدعون .

وحتى سنة ١٨٨٠ لم تكن إفريقيا بحجمها الهائل في نظر البريطانيين سوى طريق إلى الهند . والتجار الذين يعملون على شواطئها يهتمون أكثر ما يكون بالطريق حول القارة . واهتمام حكام إنجلترا موجه إلى تأمينهم من منافسيهم . وإذا كانت إنجلترا قد اهتمت بمصر في هذا الوقت فلأنها كانت جزءاً من تركيا التي هي موضع الاهتمام البريطاني في حوض البحر المتوسط . كما لم تكن زنجبار سوى مركز في الطريق إلى الهند . ولذا كانت حكومة بومباي هي التي تصرف أمورها وفقاً لمصلحتها ولم تكن هذه المصلحة تتمثل في غير إبعاد كل منافس أوروبي مخافة أن يؤثر على أقرب طريق إلى الهند .

أما غير ذلك من أجزاء إفريقيا فلم تكن موضع اهتمام السياسيين البريطانيين إلا من ناحية سحق تجارة الرقيق فيها . ولذا كانت حكومة لندن تعارض أي توسع يجلب إليها مزيداً من المسؤوليات . وكثيراً ما حذرت موظفيها من محاولة ذلك .

أما في جنوب القارة فقد كان عطف بريطانيا موجهاً إلى البانتو أكثر مما كان موجهاً إلى البوير في الصراع الذين كان يدور بينهم : وهدفها من ذلك انتضاء على كل نزاع بشأن الحدود وهو الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الأعباء على الخزانة البريطانية وعلى الجيش البريطاني ، وعلى أعصاب الوزراء وأعضاء البرلمان . ولم يكن يعني بريطانيا بعد ذلك إلا المحافظة على الموائ من أجل الدفاع عن الطريق الثاني إلى الهند . ولذا كان هذا الجزء من المهاجر البريطانية فيما وراء البحار أبعد الأجزاء عن قلب رجال الحكومة حتى سنة ١٨٧٠ لا سيما وأن أغلب مستوطني هذا الجزء لم يكونوا بريطانيين ولذا كان رأس المال البريطاني زاهداً عن العمل هناك .

هذا إلى أن السياسيين والحكام البريطانيين كانوا دائماً من الطبقات الأرستوقراطية وملاك الأراضي الذين حرصوا على ألا تجرهم رغبات التجار المستعمرين في إفريقيا الذين تفصلهم عنهم فواصل اجتماعية كبيرة ، إلا أن يستعملوهم كآلات لتنفيذ أغراضهم منهم بوصفهم حكاماً يتحتم عليهم أن يتخذوا وجهة نظر بعيدة .

كما أنهم حين جاء دور إفريقيا ليتعاملوا معها وجدوا أنفسهم يتعاملون مع أمم ومشكلات لم يعرفوها إلا عن طريق التقارير والتوصيات المكتوبة ولذا كانت حلولهم لمشكلاتها في ضوء التجارب والآراء التي اكتسبوها من مجتمع مختلف عن ذلك تماماً ، فكانت هذه التجارب والآراء التي اكتسبوها من هي التي هدت خطاهم . فالذين كانوا يفكرون في بناء الإمبراطورية الإفريقية هم المستوطنون الذين استقروا على سواحل إفريقيا ومن قدم إليهم من القناصل . وكانوا في معزل عن الظروف في إنجلترا متأثرين بالواقع الإفريقي . ثم أن السياسيين في إنجلترا كان يعينهم أكثر من كل شيء توجيهات الرأي العام البريطاني . فالتصويت ، وتوزيع المقاعد ، ورغبة الجماهير ، هي التي تمل عليهم سياستهم ، وهذا الشعب الممثل في الأصوات لا يرغب في غير ارتفاع مستوى المعيشة في ظل السلم . وهو مستعد لأن يساند الإمبراطورية مادامت هذه الإمبراطورية مكونة من شعوب بيضاء . ولم يكن يتصور مطلقاً امتدادها إلى شعوب أخرى تكون سبباً في مزيد من الضرائب .

وإذا كان قد اتجه بنظره بعد ذلك إلى إفريقيا فليس من أجل وسط إفريقيا
ذى المنتجات الوفيرة بل من أجل الجنوب الذى كشف فيه الذهب حديثاً .
ولكن بعد سنة ١٨٨٢ تغير كل شىء فقد حدث انقلاب ثورى فجائى
فى العلاقات السياسية مع إفريقيا ، فقد احتلت بريطانيا مصر ، وأدى هذا
إلى احتكاكهم بالمسألة السودانية دون أن يكون هناك رأس مال بريطانى
مستثمر فاختلفت قاعدة (تبعية العلم البريطانى لرأس المال) .

ولم يكن تغير هذه السياسة البريطانية منذ سنة ١٨٨٢ إلا نتيجة لتغير
الرجال القابضين على السلطة فى لندن . فقد كان الأحرار قبل ذلك هم القابضون
على السياسة وقد احتضنوا نظريتي حرية التجارة والاستغناء عن السعى لبناء
إمبراطورية ، إلى جانب محاولة الإصلاح الاجتماعى عن طريق منح حق
الانتخاب لأكثر عدد ممكن من الناخبين البريطانيين ، و لكن تجاهل جلاستون
زعيم هذا الحزب رغبات البروتستانت فى إقليم السترا الإيراندى ، أغضب
نواب حزبه فانشقوا عليه ، مما كان سبباً فى هزيمة برلمانية لهذا الحزب ومن ثم
استقالت الوزارة الحرة ، وجاءت الأغلبية البرلمانية الجديدة تؤيد سياسة
المحافظين ، فتولى الوزارة سالسبورى الذى لم يقتنع بسياسة العزلة . وأخذت
السياسة البريطانية - تحت تأثير المالىين فى إفريقيا من أمثال سيسل رودس
فى جنوب إفريقيا ، وماكينون فى شرق إفريقيا ، وهارى جونستون فى
نياسالاند ، وجولدى فى نيجيريا - تتجه نحو بناء إمبراطورية إفريقية ،
ولذا شهدت هذه الفترة اندفاعاً بريطانياً نحو عقد اتفاقات دولية من أجل
التمكن من حيازة مستعمرات فى إفريقيا ، فشهدت سنة ١٨٩٠ إعلان
الحماية على شرق إفريقيا ، كما شهدت تأمر حكومة الرأس على جمهورية جنوب
إفريقيا ، وتشجيع المهاجرين البريطانيين إليها من أجل المطالبة بحق الانتخاب
والاشتراك فى الحكومة ، كما شهدت أيضاً تبدل وجهة نظر الحكومة بشأن
التدخل فى شئون مملكة الأشانتي . وشهدت اتفاق فرنسا وإنجلترا بشأن
شمال نيجيريا .

كما دفعهم إلى ذلك أيضاً هذا الصراع الدولى الذى شهدته أرض إفريقيا
من الدول الأوروبية ، مما كان نذيراً برفع أعلام هذه الدول الأوروبية

على أجزاء كبيرة من إفريقيا دون العلم البريطاني : ولن تكون من نتيجة لهذا العمل سوى تفهقر التجارة البريطانية ، ونزول أرقام الصادرات البريطانية . وقد جاءهم هذا النذير حين رفعت غرفة مانشستر التجارية بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٨٧ أكثر من شكوى إلى الحكومة البريطانية تشكو هبوط أرقام التجارة في غرب إفريقيا من ٥٩١ ألفاً من الجنيهات في سنة ١٨٨١ إلى ٣١٨ ألفاً . وعزت الغرفة ذلك إلى سوء النظام في الحكومة هناك ، وانعدام شق الطرق وعدم مد الخطوط الحديدية في مملكة الأشانتي :

جنوب إفريقيا :

منذ القرن السابع عشر استقر بعض الهولنديين والفرنسيين في الطرف الجنوبي الغربي من إفريقيا وكونوا مستعمرة الرأس . واشتغلوا هناك ونموا إلى حد أن أصبحوا يصدرون كميات لا بأس بها من القمح والنيذ ، وكان يدير هذا الجزء ضابط هولندي كبير يساعده مجلس تنفيذي يملئ إرادته على السكان . ولكن لم يكد القرن الثامن عشر يقترب من منتصفه حتى بدا أن أعباء شركة الهند الشرقية الهولندية ثقيلة وأنها على وشك الإفلاس . كما بلغ سخط الأوروبيين من السكان على إدارتها أن أعلنوا الثورة وطرّدوا أعضاء الحكومة . واستولت إنجلترا على هذا الجزء خلال الحرب النابليونية ، ثم عادت هولندا إليها ، ولكنها باعتها بعد ذلك إلى إنجلترا مع غيرها من الحصون الهولندية الإفريقية مقابل ستة ملايين من الجنيهات . وبذلك أصبح هذا الجزء بريطانياً يكون جزءاً من المستعمرات (المهاجر) البريطانية فيما وراء البحار .

وكانت هذه الإدارة البريطانية الجديدة — إلى جانب ما نفذه الحكم البريطاني من إلغاء الرق في الأملاك البريطانية — سبباً في هجرة الهولنديين والفرنسيين (الأفريكانز) إلى الشرق حيث أقاموا جمهوريتي ناتال وأورنج الحرة . وتبع الجيش البريطاني هؤلاء المهاجرين ، فاستولى على ناتال وضمها إلى مستعمرة الرأس في سنة ١٨٤٤ . وكانت ناتال أهم ما تعني بريطانيا بسبب موانئها ، فهاجر هؤلاء الإفريكانز هجرة جديدة حيث عبروا نهر الفال ، واستقروا في أرض جديدة ، أطلقوا عليها اسم جمهورية جنوب

إفريقيا : وكان ذلك فى سنة ١٨٤٩ ثم تغير اسمها فيما بعد إلى الترنسفال ونشب الخلاف بين البريطانيين وهذه الجمهورية الجديدة بشأن الحدود ولكنه سوى فى سنة ١٨٧٩ .

وكان من الطبيعى أن تهاجر جماعات البريطانيين إلى هذه الأملاك البريطانية الجديدة ، كما تتجه إليها أنظار أصحاب رءوس الأموال لاستثمار أموالهم . ومن أهم الشخصيات التى عاشت هناك سيسل إرودس الذى ألف شركة جنوب إفريقيا . وقاومت حكومة الترنسفال اتجاه البريطانيين نحو أراضيها فكان أن أخذ البريطانيون جانب الإفريقيين الوطنيين (الزولو) فى نزاعهم مع البوير حول الأرض . هذا فى الوقت الذى كان فيه بعض رجال حكومة الترنسفال يرون ما تعانيه بلادهم من المصاعب لاسيما المالية ، فاقنعوا بأن مصلحتهم تقتضى ضم بلادهم إلى الأملاك البريطانية ، بل إنهم سوف يبحثون عن قوة أوروبية أخرى تنصرهم إذا رفضت بريطانيا هذا الضم . هذا فى الوقت الذى كانت حكومة الرأس ومعها المليون البريطانيون يضغطون على الحكومة البريطانية من أجل قبول هذا الضم .

وكان هذا الاتجاه كفيلاً بتوجيه عدااء الزولو إلى الحكومة البريطانية فوجهت إليهم بريطانيا جيشاً سحقهم ، ومن ثم بدأ التفكير فى سحب طلب الضم ، هذا فى الوقت الذى دارت فيه المعركة الانتخابية فى إنجلترا ، وقاد جلادستون زعيم الأحرار المعركة ضد الضم . ولما نجح فى تولى السلطة سنة ١٨٨٠ وقف فى وجه هذا الضم ، مما كان سبباً فى خيبة أمل الموالين لبريطانيا فى الترنسفال وأصحاب رءوس المال من البريطانيين . فكان هذا سبباً فى ارتفاع أسهم معارضى الضم من البوير ، بل أمعنوا فى سياسة العدااء لحكومة الرأس ، فكان أن نشبت الحرب بينهما (حرب البوير الأولى) حين قبض البوير على بضع عربات تتبع حكومة الرأس بتهمة التهرب من دفع الضرائب ، وهوجمت فصيلة بريطانية وقتل نصف رجالها . وأخذ الباقون أسرى ، وهزمت القوات البريطانية فى أكثر من موقعة . هذا فى الوقت الذى كانت الوزارة البريطانية ترغب فى تسوية الأمور مع البوير ، وانتهى الأمر فى سنة ١٨٨١ بعقد صلح يعترف باستقلال حكومة الترنسفال

على أن تكون تحت الحماية البريطانية ، وأن يكون مظهر هذه الحماية تولى بريطانيا جميع الشؤون الخارجية لحكومة الترنسفال ، ومنها حق عقد المعاهدات إلى جانب حق تنقل جيوشها داخل الترنسفال كما حددت الحدود نهائياً ، وأن يمثل الحكومة البريطانية لدى حكومة الترنسفال مندوب سام بريطاني يقيم في بريتوريا .

ولم يلبث أن اكتشف الذهب في الترنسفال . وهاجر البريطانيون إليها في أعداد كبيرة . وحصلت شركة الذهب البريطانية على امتياز استغلال هذه المناجم مع حرية الدخول والسفر والإقامة للبريطانيين ثم عدم خضوعهم لأية ضرائب إضافية . ووصلت أعداد هؤلاء المهاجرين إلى حد أن أصبحوا الممولين لمعظم دخل الترنسفال . ومن ثم أصبحوا يجدون أنفسهم أصحاب حق في توجيه سياستها . فتقدموا إلى الحكومة بطلبات مباشرة عن ضرورة حصولهم على حق الانتخاب . فكان أن صدرت سلسلة من التشريعات بين سنتي ١٨٩٠ و ١٨٩٤ تحد من هجرة البريطانيين وتزيد من صعوبة الحصول على الجنسية الترنسفالية .

وقام السير سيسل رودس وقد أصبح رئيساً لوزارة مستعمرة الرأس يعضد هؤلاء البريطانيين وأخذ يضغط على الحكومة البريطانية لأجل ضم هذه الجمهورية المستقلة إلى التاج البريطاني واتصل بالسير أوستن تشامبرلن الذي أصبح وزيراً للمستعمرات في بريطانيا ويتزعم سياسة بناء إمبراطورية بريطانية فيما وراء البحار ، واتفق معه على وجوب البدء بالعمل من أجل هذا الضم . ورأيا أن ذلك لن يكون إلا بالحرب .

وفي سنة ١٨٩٥ بدأ تنفيذ المؤامرة المعروفة باسم (غارة جيمسون) وكان جيمسون هذا رجلاً بريطانياً دفع له ببعض المال كي يقود جماعة من البريطانيين المغامرين يعبرون الحدود إلى الترنسفال حيث يستقرون أينما يريدون ، ويكونون سبباً في اضطراب جديد يقع هناك . فعرفت حكومة الترنسفال خبر هذه المؤامرة ، وقبضت على الرجال المغامرين منهم جيمسون هذا ، وسلمته إلى حكومة الرأس لمحاكمته ، فحكم عليه بالسجن سنة واحدة ،

ثم أطلق سراحه . فأيقنت حكومة البوير تحت رئاسة المستر كروجر أن حكومة الرأس - وعلى رأسها السير سيسل رودس - تتآمر على استقلالها . كما أيقنت أن ساعة الحرب قد دنت . فعقد مع جمهورية أورانج الحرة حلفاً دفاعياً من أجل المساعدة في حالة الحرب ، وكان ذلك في سنة ١٨٩٧ كما أخذ يستورد السلاح من الخارج .

هذا في الوقت الذي بدأت ألمانيا سياستها الاستعمارية وأخذت جانب البوير في هذا الصراع . حتى لقد أرسلت إلى كروجر تهنئة حين انتصروا على الإنجليز في المرة الأولى (لأنه أفلح في المحافظة على استقلال بلاده (١)) . فكان ذلك سبباً في تشدد البوير في الموقف ورفضهم كل مفاوضة مع إنجلترا . حين أرسلت هذه لجنة برياسة اللورد ملر لتحقيق الأمر . لا سيما وأن هذه اللجنة كتبت في تقريرها تندد بسوء معاملة حكومة الترنسفال للرعايا البريطانيين .

وفي أكتوبر سنة ١٨٩٩ وجه كروجر إلى البريطانيين إنذاراً بوقف كل ما يقومون به من نشاط يهدد جمهوريته . وفي ١١ أكتوبر اندلعت الحرب (حرب البوير الثانية) حين استولى البوير على قطار عند حدود دولة أورانج ، وبادر كروجر بالهجوم على ناتال وقدرت إنجلترا أنها ستهزم الجمهوريتين (أورانج والترنسفال) سريعاً إلا أنها باءت بالفشل . ومنيت جيوشها بهزائم متكررة ، مما دعاها إلى الاستنجاد بكبار قوادها . ومنهم كتشنر الذي كان في مصر يقود حملتها ضد دراويش السودان . وسرعان ما انقلبت الهزائم إلى انتصارات واضطر كروجر إلى السفر إلى أوروبا مستنجداً بدولها وخاصة ألمانيا إلا أن الهزائم التي لقيتها جيوشه أفقدته كل أمل في أن يجد نصيراً ، فاضطر إلى طلب الصلح فعقد صلح بريتوريا في مايو سنة ١٩٠٢ وفقدت الجمهوريتان استقلالهما وأصبحتا ضمن المستعمرات البريطانية .

محميات جنوب افريقيا :

١ - بتشوانالاند :

دخلها الأوروبيون من الجنوب قبل بداية النصف الثاني من القرن

(١) انظر صفحة ١٦٤

التاسع عشر ، وكان المستكشفون والمبشرون في مقدمتهم ، وكان الصراع يدور بين قبائلها الوطنية من الزولو والماشونا والبتشوانا . وعمل الدكتور فنجستون على زيادة اتصال هذه القبائل بمستعمرة الرأس من أجل حمايتهم من البوير فاعترفت بهم بريطانيا مستقلين في سنة ١٨٥٢ .

واستمر صراع البوير مع هذه القبائل من أجل طردهم عن الأرض التي يريدونها البوير لأنفسهم ، ووقف البريطانيون إلى جانب الوطنيين ، حين أصروا على عدم دفع الضرائب إلى البوير لأنهم لا يعترفون لهم بسلطة ما عليهم ، فاتجهوا إلى بريطانيا من أجل حمايتهم من البوير الذين أغروهم بالانضمام إليهم . وكان المستقرون البريطانيون وأصحاب رءوس الأموال يصرخون إلى حكومتهم من أجل احتلال هذا الجزء والحكومة البريطانية ترفض الإصغاء إليهم ، فتقدمت جيوش جمهورية ترانسفال وفرضت سلطتها عليهم ، وأعلنت قيام جمهورية ستلاند . واتخذت مدينة فريبورج عاصمة لها . فازداد صراخ البريطانيين وحرص سيسل رودس جماعات البريطانيين على الهجرة إلى هذه الأرض ، كي يكون وجودهم مانعاً للبرتغاليين من وصل مستعمرتي موزمبيق وأنجولا لأن ذلك في نظرهم معناه خنق البريطانيين في الجنوب في الوقت الذي ألحت فيه القبائل الوطنية من البتشوانا والماشونا على الحكومة البريطانية في طلب حمايتها لهم . فلم يسع المندوب السامي البريطاني Sir Heurcles Robinson سوى أن يرسل جيشاً تحت قيادة السير شارلس وارن لتنظيف أراضي البتشوانا من البوير في الوقت الذي حاول فيه رئيس وزراء الرأس السير توماس أوبنجتون Sir Thomas Upington - وكان من البوير - التفاهم مع حكومة ترانسفال ، ونجح الجيش البريطاني في إسقاط حكومة جمهورية ستلاند في سبتمبر سنة ١٨٨٥ وضمها إلى مستعمرة الرأس . ولكنها فصلت عنها فيما بعد ، وأصبحت محمية منفصلة تحمل اسم بتشوانالاند تعمل فيها بضع شركات بريطانية في الزراعة والتعدين .

ج - سوازيلاند :

بدأ ظهور قبائل السوازي على مسرح الحوادث في القرن الثامن عشر:

ووقعوا تحت سيطرة الزولو في بداية القرن التاسع عشر . فلما أصبحت دولة الزولو تحت الحكم البريطاني حين احتل هولاء ناتال ، انتهز السوازي الفرصة واستقلوا ، وأسسوا مملكتهم الحالية وعاد الزولو يحاولون السيطرة عليهم فكان السوازي يحتفظون بعلاقة طيبة بالبوير من أجل أن يدافعوا عنهم . وعند ما احتل البريطانيون ترنسفال في سنة ١٨٧٧ ظل السوازي أصدقاء للبريطانيين وانضموا إليهم عندما هاجموا السيكونوني ، حينما كان هولاء حلفاء للزولو .

وعندما استقلت ترنسفال سنة ١٨٨١ (إثر حرب البوير الأولى) اعترف البوير باستقلال سوازيلاند وحددوا الحدود فيما بينهم . وفي اتفاق لندن سنة ١٨٨٤ اعترفت ترنسفال مرة أخرى باستقلال سوازيلاند ، ولكن البوير عادوا يحاولون بسط سلطتهم عليهم . فلم يجدوا بداً من أن يلجئوا إلى البريطانيين يشكون البوير ويطلبون حمايتهم لهم . وكان أن اكتسح البوير والباحثون عن الذهب مملكتهم ، فعاد ملكهم إلى الإلحاح في حماية البريطانيين لهم ورُفض هذا الطلب . وأرغمت سوازيلاند على أن تمنح جمهورية ترنسفال مجموعة من الامتيازات مثل أعمال البنوك والبريد ، والتلغراف والجمارك . علاوة على امتيازات تبيح لهم حرية التعدين والرعي في مناطق حدودها . وبذلك أصبحت سوازيلاند في واقع الأمر محمية بويرية تتمتع بحكومة ذاتية .

وفي سنة ١٨٩٣ عقد اجتماع بين السير هنري لوك المندوب السامي بجنوب إفريقيا والرئيس كروجر اتفق فيه على منح ترنسفال حق إدارة سوازيلاند . ولم تكن ترنسفال تريد من السوازيلاند سوى السيطرة على الإقليم الساحلي الذي يقع في شرق بلادهم من أجل الوصول إلى البحر . ولذا عمل السوازيلاند مرة أخرى على طلب الحماية البريطانية وألحوا في هذه الحماية حين زار ستة من زعمائهم لندن .

وقامت العداوة بين البريطانيين وترنسفال ووقف الأولون في وجه وصول الآخرين إلى البحر وانتهزت جمهورية ترنسفال فرصة موت الملك .

Umbandine في سنة ١٨٨٩ ليسندوا الزعيم Ubano ويقيمونه ملكاً في سنة ١٨٩٤ ، ولكنه أرغم على الهرب في سنة ١٨٩٨ ، وكتبت الملكة أرملة Umbandine إلى حكومة إنجلترا تطلب تدخلها لتحترم الترنسفال شروط الاتفاق . وفي خلال حرب البوير الثانية (١٨٩٨ - ١٩٠٢) أخذ السوازي جانب البريطانيين حتى إذا انتهت الحرب دخلوا في الحماية من جديد فذهب إليهم مندوب بريطاني خاص وأقام حكومة مؤقتة Perovisional Administation وفي سنة ١٩٠٣ جعلت إدارة سوازيلاند من اختصاص حاكم الترنسفال اللورد ملر ، وفي يوليو سنة ١٩٠٤ صدر تصريح يزيد من سلطة الحاكم ؛ ولكن في سنة ١٩٠٦ انفصلت حكومة السوازيلاند عن حكومة الترنسفال وألقيت مسئوليتها مباشرة على عاتق المندوب السامي البريطاني بجنوب إفريقيا في سنة ١٩٠٧ عين لها مندوب سام بريطاني خاص بها وأصبحت محمية بريطانية بعد تأليف الاتحاد .

ح - باسوتولاند :

لم يتجمع الباسوتو حول زعيم لهم قبل سنة ١٨٢٤ ، ويبدو أن سبب تجمعهم هو مقاومة غزوات الزولو حين أغاروا على قبائلهم المشتتة أيام الملك شاكا الزولي ، وخلفائه . فكان الزعيم ماشاشا هو الذي جمعهم وكون منهم قوة وقفت أمام هجمات الملك Mosilikatz الزولي في سنة ١٨٣١ ؛ وقدم إليهم المبشرون البروتستانت ولقوا منهم ترحيباً . وحين هاجر البوير إلى الشمال وكونوا جمهورية أورنج الحرة بدأ نزاعهم مع الباسوتو ، حول الأرض ، التي أراد البوير الاستقرار فيها وإبعاد الباسوتو منها . ولم يكن الباسوتو يعنون بالأرض قدر عنايتهم بالماشية لأنهم رعاة قبل أن يكونوا زراعاً ولكن الأرض هي مكان رعيهم ؛

وفي سنة ١٨٤٢ تدخل السير جورج نايبير بينهم وبين البوير فكانت نتيجة هذا التدخل عقد معاهدة بينهم وبين البريطانيين جعلت من بلادهم محمية بريطانية ؛

ويبدو أن الحماية البريطانية شجعتهم على الإغارة على القبائل الأخرى

فاشتدت هجماتهم على البتشاناء وتدخل البريطانيون في الأمر وأرسلت إليهم مستعمرة الرأس الكابتن ووردن Warden ليخضعهم ولكنه هزم أمامهم ، فنهبوا المنطقة كما نهبوا الوطنيين المعارضين لهم والذين وقفوا إلى جانب البريطانيين ، ودارت المفاوضات بين الطرفين ولكنها فشلت . فعادت الحرب من جديد وأرسل إليهم الجنرال هاري سميث حاكم مستعمرة الرأس . فنجح في إخضاعهم وتعهد زعيمهم بالمحافظة على الأمن والهدوء .

إلا أن الخلاف بينهم وبين البوير عاد إلى الظهور ، ويبدو أن هؤلاء الآخرين كانوا مصممين على إجلائهم فاجتثوا إلى البريطانيين يطلبون حمايتهم . ولكن يبدو أن تهاون البريطانيين في هذه الحماية أطمع البوير ، فعادوا يحاربونهم فاحتلوا بعض حصونهم ، وأخذوا منهم بعض أراضيهم فكان إلحاحهم من جديد على البريطانيين في طلب الحماية . وكان ذلك سنة ١٨٦٨ ، فأجابتهم إنجلترا إلى طلبهم .

ولذلك عقدت بريطانيا مع البوير معاهدة في العام التالي تعهد فيها البوير باحترام حدود دولة الباسوتولاند . وفي سنة ١٨٧١ ضمت الباسوتولاند إلى مستعمرة الرأس . وثار الباسوتو على الحكم البريطاني سنة ١٨٧٩ إلا أنهم هزموا ، فعادوا إلى خضوعهم وجددوا معاهدة الحماية وجردتهم الحكومة البريطانية من سلاحهم .

اتحاد وسط إفريقيا :

كان سيسل رودس أحد المهاجرين البريطانيين إلى جنوب إفريقيا ، وعمل في زراعة القطن ولم يتم العشرين من عمره . ثم اشترك في العمل في حقول الماس ، وعندما حصل على درجته العلمية من أكسفورد انضم إلى شركة De Beers للتعدين في سنة ١٨٨٠ ، فكان روحها الموجهة . كما ألف شركة جنوب إفريقيا ، وحصل لها على امتياز العمل في جنوب إفريقيا ثم الترنسفال ، وكان يحلم بالعلم البريطاني مرفوعاً على كل جنوب إفريقيا بل أيضاً على شرق إفريقيا وشمالها كي يمتد حزام رأسى بريطاني - لاسيما بعد أن احتلت بريطانيا مصر في سنة ١٨٨٢ - من القاهرة إلى الكاب ، يجري خط حديدي عبر القارة . وكان أول من تنبه إلى خطر وجود الألمان

والبرتغاليين على شاطئ القارة الشرقى والغربى ، لاسيما بعد أن أعلن الألمان حمايتهم على إفريقية الجنوبية الغربية فى سنة ١٨٨٤ ، كما حاول البرتغاليون إثبات وجودهم خلال عقد مؤتمر برلين ، وحاولوا التوسع إلى الداخل لأن حدود مستعمراتهم الداخلية لم تكن قد حددت بعد . فخاف أن تحاول إحدى الدولتين ضم منطقتى نفوذهما ، فيمتد حزام عرضى عبر القارة يضع الحد الشمالى للأملاك البريطانية فى الجنوب ، كما كان يخاف خطر البوير وسياستهم العدائية نحو بريطانيا . وقد رأينا كيف كان يسعى فى بريطانيا من أجل الحصول على امتيازات العمل فى جنوب إفريقيا بينما كان يشجع البريطانيين على إحداث الاضطرابات فى جمهورية ترانسفال ، وكذلك على الهجرة على أراضى البتشانانا . وكان رودس لا يثق كثيراً بسياسة الحكومة البريطانية التى توصف بالتردد ، فلما أعلنت الحماية البريطانية على بتشانانالاند فى سنة ١٨٨٥ ، تقدم رودس ليحصل من لوبنجولا ملك الماتابيلي على معاهدة ، يضع فيها الملك نفسه تحت الحماية البريطانية فى سنة ١٨٨٨ ، فى الوقت الذى حصلت فيه شركة جنوب إفريقيا على حق العمل فى أراضيه . وقد حاولت الشركات المنافسة أن تبين للملك مدى الغبن الذى وقع عليه ، ولكن هذا كله لم يمنع الشركة من العمل لاسيما وقد حصلت على مرسوم بتأليفها من الحكومة البريطانية يبيح لها مباشرة جميع سلطات الحكومة . وعند ماتولى رودس رئاسة الوزارة فى مستعمرة الرأس فى يوليو سنة ١٨٩٠ أخذ يشجع البريطانيين على التوغل فى الشمال وسكانه ، ووعدهم بآلاف الأفدنة لمن يستقر منهم ، فلم يأت شهر سبتمبر حتى كان الزاحفون قد وضعوا أساس مدينة سالسبورى . ومنح الدكتور جيمسون قائدهم فى الزحف سلطة منح الأراضى للمستوطنين وكان نجاح هؤلاء القادمين فى الاستقرار يودى إلى تشجيعهم على مزيد من الزحف نحو الشمال وحكومة الرأس تشجعهم بوعودها بالاستيلاء على مزيد من الأرض . وظلت هذه الغارات تتوالى . ولما اكتشفت غارة جيمسون على ترانسفال وقبض عليه كما مر بنا استقال السير رودس من رئاسة الوزارة ولكنه ملك حرية العمل . وفى أكتوبر سنة ١٨٩٨ تنازلت الشركة عن سلطتها الإدارية للحكومة فأعلن قيام مستعمرة روديسيا الجنوبية فالشمالية ، وفقدت الشركة حقوقها التشريعية وأصبح موظفوها خاضعين للحكومة .

وامتد نشاط المبشرين البريطانيين إلى ما حول بحيرة نياسا . وفي سنة ١٨٧٨ تأسست شركة البحيرات من أجل استغلال المنطقة وأرسلت المستر لوجارد لرعاية مصالحها ، في الوقت الذي أرسل هاري جونستون ليتصل بالزعماء ليعقد معاهدات الحماية على نحو ما كان يفعل كارل بترز في الشرق . وأعلنت الحماية البريطانية رسمياً على المنطقة في مايو سنة ١٨٩١ وأيدت الحكومة حقها بوضع قطع بحرية أرسلت إلى هناك من أجل سهولة الوصول إليها من المحيط . وكذلك من أجل تسهيل الاتصال بين شواطئ البحيرة . وكان الاتفاق مع البرتغال في نفس السنة هو الذي حدد الحدود بينهما ، وحملت هذه المحمية اسم محمية وسط إفريقيا حتى أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، حين أصبح اسمها محمية نياسالاند ، وجعلت إدارتها من اختصاص وزارة المستعمرات .

اتحاد شرق إفريقيا :

كان شرق إفريقيا موضع اهتمام البريطانيين منذ بداية الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، بسبب كونه مركز تجارة الرقيق التي تقاومها الحكومة ، وكسبت من الدول الأوروبية حق تفتيش السفن البحرية بحثاً عن الرقيق لأجل تحرير أفرادهم ومحاكمة قباطنة السفن التي تحمله . وأصبح القنصل البريطاني في شرق إفريقيا ذا مركز ممتاز لدى السلطان سعيد بن برغش ، ورفعت حماية بريطانيا لابنه مجيد وتمكنها من إجلاسه على عرش أبيه من مكانة إنجلترا . وزاد اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة بعد أن فتحت قناة السويس للملاحة البحرية في سنة ١٨٦٩ ، وقد حاول اسماعيل باشا إرسال حملة بحرية إلى هذه الأنحاء لإيجاد مخرج على المحيط الهندي لتجارة مديرية خط الاستواء وكان ذلك في سنة ١٨٧٥ ، إلا أن احتجاج بريطانيا بأن التدخل المصري يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، أدى إلى انسحاب المصريين . فقد كان الخديو أضعف من أن يقف في وجه بريطانيا ، لاسيما وأن الحالة المالية قد ساءت واحتاج إلى مساعدة البريطانيين في معالجته لها .

هذا في الوقت الذي وجه فيه المبشرون البريطانيون أنظارهم إلى شرق إفريقيا وأوغندا ، على أثر النداء الذي أذاعه لفنجستون في سنة ١٨٥٦ ، كما اتجه الرأسماليون البريطانيون إليها أيضاً وسعوا في تأليف شركة تحصل

من سلطان زنجبار على عقد امتياز لاستغلال أراضي هذه المنطقة نظير ٢٠٪ من صافي الأرباح ، وبعد كثير من المفاوضات عقد الاتفاق في سنة ١٨٨٧ ، واهتم بشرق إفريقيا أيضاً ليوبلد ملك بلجيكا فأرسل إلى هناك « قنصلاً » في سنة ١٨٨١ ليعقد مع السلطان معاهدة استثمار لأراضيه نظير نسبة في الأرباح أيضاً ، ولكنه لم يلبث أن ركز اهتمامه في حوض الكونغو .

واتجه إلى هناك أيضاً كارل بيترز رئيس جمعية المستعمرات الألمانية ، وجد في عقد المعاهدات مع زعماء القبائل الذين رضوا أن يضعوا أنفسهم تحت الحماية الألمانية ، وتوجت هذه الجهود بعقد معاهدة مع سلطان زنجبار في سنة ١٨٨٨ ، وأخرى مع ملك بوجندا في سنة ١٨٩٠ ، برغم أن معاهدة كهذه قد عقدت من قبل بين ملكها والمستر ستانلي .

ومن ثم رأت الدول حسم هذا التنافس فيما بينها ، فتألفت أولاً لجنة بريطانية فرنسية ألمانية لفحص مدى حقوق السلطان في هذه المنطقة ، فأنتهت اللجنة إلى أن نفوذه مقصور على المنطقة الساحلية ولا يتعمق في الداخل أكثر من عشرة أميال . ومن ثم عقد اتفاق بين إنجلترا وألمانيا بقسمة شرق إفريقيا إلى منطقتي نفوذ : بريطانية في الشمال وألمانية في الجنوب ، بخط يصل بين الساحل شمال مصب نهر باجاني إلى شمال ميناء شاراني على بحيرة فيكتوريا ، على أن تطلق يد فرنسا في مدغشقر ، وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٦ . وغداة الاتفاق تألفت شركة شرق إفريقيا الملكية البريطانية من أجل العمل في المنطقة التي حددت لها ، بعد أن حصلت على امتياز لمدة خمسين سنة ، واستأجرت الشريط الساحلي التابع للسلطان بإيجار سنوي بخلاف منطقة أخرى أبرمت الشركة لأجلها أكثر من ٢١ معاهدة مع زعماء القبائل في الداخل .

هذا في الوقت الذي اتجه فيه المبشرون إلى أعالي النيل حيث كانت هناك أربع ممالك مستقلة هي بوجندا وأونيورو وأنكولا وتورو ، وكانت الأولى أكثرها تقدماً وانتعاشاً ، ونجحت الجمعيات في أن تحصل من ملك بوجندا على إذن بالاستقرار وإنشاء المراكز التبشيرية فيها . فلما تألفت الشركة أسبغت حمايتها على هؤلاء المبشرين ، مما شجعهم على افتتاح مراكز جديدة في الداخل . فكان أن دب النشاط في الجمعيات التبشيرية وخرج منها ما نستطيع

أن نسميه بحملات مختلفة الأهداف . واعتنق موانجا ملك بوجندا المسيحية ، ودخلت الميدان أيضاً جمعيات تبشيرية كاثوليكية . وكان من الواضح أن الجمعيات البروتستانتية تمثل النفوذ البريطاني ، بينما كانت الجمعيات الكاثوليكية تمثل النفوذ الفرنسي ، فقام النزاع بينهما ، هذا في الوقت الذي تبين فيه التجار العرب مافى هذا التوسع التبشيري من خطر على الإسلام أولاً ، وعلى عملهم التجاري ثانياً ، فكان أن وقع الملك فريسة لمؤامرات مثله . فخلع الملك موانجا بوساطة العرب ، وبدأ الملك الحديد اضطهاداً قاسياً للمسيحيين الذين هربوا من أنكولى . ثم نجح موانجا في العودة إلى العرش بمعونة المسيحيين في مايو سنة ١٨٨٩ واسترد عاصمته . ولكنه طرد من جديد وجلس على العرش كاليمما . ولكنه لم يلبث أن مات وخلفه موبوجو ، فكانت عودة القوة إلى المسيحيين .

هذا في الوقت الذي عقدت فيه معاهدة جديدة بين ألمانيا وبريطانيا تؤكد معاهدة التقسيم الأولى . وبعثت الشركة بالكابتن لوجارد على رأس خمسمائة من الجنود السودانيين ، ليعيد الأمن إلى نصابه ، ويوطد للشركة أساس العمل . ونجح في هدفه بعد أن توصل إلى عقد اتفاق بين البروتستانت والكاثوليك رضى فيه الطرفان باقتسام مناطق العمل وكذلك اقتسام مناصب الدولة بين أتباعهم . وعقد الملك معاهدة مع لوجارد يعترف فيها بالحماية البريطانية على بلاده .

ولكن هذه الحروب المستمرة وكذلك اتساع منطقة العمل ، وضعف مالية الشركة مع عظم العمل الذي تقوم به ، أدى بها إلى معاناة الصعاب المالية ، التي اضطرتها إلى إعلان تصميمها على الانسحاب . ولكن هذا الانسحاب كان أكبر ما يضر بالجمعيات التبشيرية فتدخلت لدى الحكومة البريطانية ترحوها مساعدة الشركة على مواصلة العمل . لأن انسحابها (يعنى في نظرهم انهيار ماتم من عمل البعثات ، ويعيد هذا الركن من إفريقيا إلى عهد الفوضى والحروب) . وتحت تأثير ضغط الجمعيات التبشيرية قررت الحكومة إرسال المستر بورقال لفحص الأمر وكتابة تقرير . وكانت نتيجة ذلك أن منحت الحكومة الشركة قرضاً يمكنها من الاستمرار في العمل حتى سنة ١٨٩٣ . ولكن تصميم الشركة على الانسحاب جعل تقدم الحكومة

البريطانية إلى العمل أمراً لا مندوحة عنه . فعقدت معاهدة جديدة مع موانجا ملك بوجندا بقبول الحماية البريطانية ، ثم عقدت معاهدة مماثلة مع بقية الملوك . إلا أن كباريجا ملك أونورو صمم على مقاومة كل تدخل في مملكته ، فأدى الأمر إلى الحرب التي استمرت حتى سنة ١٨٩٧ ولكنها انتهت بهزيمته . ولما أتمت إنجلترا عقد المعاهدات مع الملوك ، أعلنت للعالم الخارجي أمر وضع الحماية البريطانية على ما سمي بمحمية أوغندا في سنة ١٨٩٩ ، وهي تحتوى على الممالك الأربع الإفريقية ، وأتبعها لوزارة الخارجية وظلت كذلك حتى سنة ١٩٠٥ حين تبعت وزارة المستعمرات .

فلما قامت الحرب العالمية الأولى ، استولت الجيوش البريطانية على الأملاك الألمانية في شرق إفريقيا ، وتولت إدارتها . حتى إذا عقدت معاهدة فرساي وجردت ألمانيا من أملاكها أعطيت مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية إلى إنجلترا انتداباً ، فأطلقت عليها اسم تنجانيقا ، وبعد أن فصل عنها إقليما رواندا وأوراندي اللذان أعطيا إلى بلجيكا انتداباً أيضاً . فأوكلت بلجيكا أمر إدارتهما إلى حكومة مستعمرة الكونغو . واستبدلت بريطانيا باسم إفريقيا البريطانية اسم كينيا .

غرب إفريقيا :

تقع جامبيا البريطانية على نهر السنغال لمسافة ٢٠٠ ميل ، وهي تضم عدداً من الممالك الوطنية وأهمها بارا في الشمال ، وكوميني في الجنوب ، وتسكنها قبائل أشهرها الماندنجو والجولف والجولا . جاء إليها البرتغاليون في القرن الخامس عشر ، وشاركهم في تجارة الرقيق البريطانيون والفرنسيون والهولنديون . وقد سبق أن ذكرنا أن أولى الشركات البريطانية هناك ، كانت شركة المخاطرين التي حصلت من الملك جيمس الأول على مرسوم يبيح لها التجارة في هذه الأنحاء . وفي سنة ١٧٢٣ أسست الشركة الإفريقية الملكية . وفي سنة ١٨٨٣ انفردت بريطانيا بالعمل هناك طبقاً لشروط معاهدة فرساي ، ومنذ هذا الوقت أخذت الشركة تتصل بالسلطين الوطنيين لعقد المعاهدات التي تبيح لها العمل ومنع غيرها . وكان الإشراف على هذه الأجزاء عن طريق تبعيتها لإدارة سيراليوني . حتى إذا انحلت الشركة الملكية في سنة ١٨٢٣ جعلت لجامبيا إدارة مستقلة . وفي سنة ١٨٦٦ أصبحت جزءاً من اتحاد غرب

إفريقيا ، وظلت كذلك إلى سنة ١٨٨٨ حين جعلت لها إدارة مستقلة وأعلنت الحماية البريطانية عليها في سنة ١٨٩٣ .

وقاوم التجار محاولة الحكومة سحق تجارة الرقيق بالقيام بأكثر من ثورة في سنتي ١٨٨٢ و ١٨٩٣ وفقد البريطانيون في هاتين الثورتين من رجالهم عدداً كبيراً ، كما سحقت الحكومة أيضاً ثورة سنة ١٩٠٠ .

أما غانا فلم تكن قبل القرن السادس عشر أكثر من مكان يقع خلف ساحل غانا تسكنه - كغيره من الأماكن - قبائل إفريقية تمارس اقتصادها الوطني ، وتختلف في قوتها وضعفها وتقوم بينها الحروب فيخضع قويا ضعيفها . ومن أشهر هذه القبائل الأشانتي التي تسكن الداخل حول مدينة كوماسي ، والفانتي التي تسكن عند الساحل ، والتوي والأكوامو . وكانت الأشانتي أقواها وقد نجحت في فرض سيطرتها على غيرها من قبائل الداخل فكونت معها دولة اتحادية تحتفظ فيها كل قبيلة باستقلالها الداخلي ، على أن تقدم ولاءها لملك الأشانتي . وأشهر مظاهر هذا الولاء مساعدة حربية في وقت الحرب ، ويقاوم هذا الاتحاد اتحاد مماثل كونته قبائل الفانتي مع عدد آخر من القبائل .

ووصل البرتغاليون إلى ساحل غانا وأخذوا في إنشاء الحصون والمراكز التجارية فاشتغلت هذه القبائل معهم بالتجارة ، فكانت وظيفة كل من الفانتي والأشانتي الوساطة بين هؤلاء القادمين والقبائل الداخلية . وكان الذهب أهم مواد هذه التجارة (ولذا أطلق عليه البرتغاليون اسم ساحل الذهب) ومعه العاج والرقيق وزيت النخيل .

ومنذ نهاية القرن السادس عشر بدأ البريطانيون والفرنسيون والهولنديون يفدون ويقيمون الحصون والمراكز التجارية . وتقوم المنافسة بينهم . وقبل نهاية القرن الثامن عشر تغلب البريطانيون على منافسيهم وانفردوا بهذه الأجزاء يتاجرون مع أهلها . وكانت تجارة الرقيق أهم مواد التجارة رواجاً . وكان السلاح الأوروبي أشد ما يغري القبائل الداخلية بالهجوم على القبائل الضعيفة من أجل الحصول على الرقيق وبيعه لهم . وكانت هذه التجارة سبباً في تفوق الأشانتي على غيرهم وراثتها ثم قيامها بسلسلة من الهجمات على الدويلات

الأخرى من أجل إخضاعها لسلطانها . وكان أكثر ما تعنى به هذه الدولة المحافظة على الطرق التى تربطها بإقليم الساحل كى تظل التجارة ماثرة فى طريقها ، وقد اتخذت من هذه الطريق وإغلاقها فى بعض الأحيان وسيلة للضغط على البريطانيين من أجل إملاء شروطهم . ومن الطبيعى أن تكون فترات سوء التفاهم بين البريطانيين والأشانتى سبباً فى توقف التجارة ، والإضرار بمصالح التجار . فكانت الحكومة البريطانية تكل إلى حاكم مستعمرة سيراليونى أمر حمايتهم ومفاوضة حكومة الأشانتى من أجل حماية مصالحهم وعقد المعاهدات لأجل هذا الهدف . وكانت أولى المعاهدات فى سنة ١٨١٧ وكانت أمثال هذه المعاهدات تثير سخط الفانتى أعداءهم ومنافسيهم .

وفى سنة ١٨٤٣ أشارت لجنة برلمانية ألقت من أجل دراسة أحوال غرب إفريقيا بأن تشرف الحكومة البريطانية على كل المنشآت البريطانية هناك عن طريق حاكم عام مقيم فى ساحل الذهب ، فتم ذلك فى سنة ١٨٥٠ .

وفى خلال ذلك قامت الخلافات بين حكومة الأشانتى وحلفائها لأسباب أو لأخرى . فطلب بعضها من البريطانيين حمايتهم كما طلبتها الفانتى .

وفى سنة ١٨٧١ نجحت الفانتى فى تكوين حلف دفاعى مع بعض الدويلات من جيرانهم يربطهم دستور أطلقوا عليه اسم دستور مانكسيم ، هدفه إقامة جو من الصداقة لغرض الدفاع عن مصالحهم ثم العمل على تحسين أحوال دول الحلف والوقوف فى وجه حلف الأشانتى . وقد أرسلت نسخة من هذا الدستور إلى الحكومة البريطانية مشفوعة بطلب الدخول فى حمايتها من أجل تنفيذ برنامج إصلاحى أجيد تخطيطه ، وكانت الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت تميل إلى عدم التدخل ، تحت تأثير سياسة جلادستون القائمة على تفضيل حرية التجارة دون الدخول فى مغامرات استعمارية . وكان الحاكم الجديد يعمل على إغراء الحكومة البريطانية بإجابة طلب دول الحلف بفرض الحماية البريطانية . وتحت تأثير هذا الإغراء قبلت الحكومة فكرة فرض الحماية ، التى تمت وفقاً لمعاهدة أبرمتها بريطانيا مع دولة الفانتى بشرط سعى الحكومة البريطانية إلى تحسين أحوال هذه الدول والتقدم بها

صوب الحضارة بشق الطرق وفتح المدارس : فأعلنت الحماية بمرسوم في يوليو سنة ١٨٧٤ .

وكان هذا المرسوم بدء تأسيس مستعمرة ساحل الذهب مكونة من ثلاث ولايات على الساحل . ولم تلبث حكومة المستعمرة أن دخلت في حروب مع مملكة الأشانتي من أجل فتح الطرق التجارية ، وانتصرت عليها في مارس من نفس السنة ، وعقدت بين الدولتين معاهدة فومينا Fomena التي قضت بفرض غرامة حرية على دولة الأشانتي قدرها خمسون ألف أوقية من الذهب . مما شجع الدول الإفريقية الداخلة في حلف الأشانتي أن تخرج من هذا الحلف . فحاربتهم الأشانتي كما حاربت غيرهم وانتصرت عليهم مما أعاد إلى الأشانتي هيبتها وقوتها . ولزمت الحكومة البريطانية من هذه الحرب ، كمعادتها ، سياسة عدم التدخل في الشئون الإفريقية على غير ما كانت الدويلات الصغيرة تؤمل :

وكان انتصار الأشانتي سبباً في امتناع الأشانتي عن دفع أقساط الغرامة الحرية للبريطانيين .

وفي سنة ١٨٨٤ تعرضت مملكة الأشانتي لفترة اضطراب قاسية نتيجة تنازع أفراد البيت المالكي على العرش . فأخذت الدويلات الصغرى تخرج عن طاعتها وتعرض على البريطانيين حمايتها لهم . كما أغلقت الطرق التجارية نتيجة لهذه الفوضى ، فأخذت المصالح البريطانية تتعرض للخطر . هذا في الوقت الذي تحولت سياسة الحكومة البريطانية من عدم التدخل إلى وجوب بناء إمبراطورية بعد أن تبينت ضعف الصادرات البريطانية إلى هذه الأنحاء . فأرسلت إلى الأشانتي إنذاراً بسبب عدم وفائها بفتح الطرق التجارية إلى الساحل . فكان ذلك مشجعاً لمزيد من الانهيار في مملكة الأشانتي فلم تلبث الحرب أن دارت بينهم وبين البريطانيين في سنة ١٨٩٩ وانتهت بهزيمة الأشانتي وفرض الحماية البريطانية عليهم واعتقال ملكهم في جزر سيشل وصدرت بالحماية ثلاثة مراسيم في ٢ يناير سنة ١٩٠٢ .

وكان مصب النيجر هو الآخر موضع اهتمام من الشركات الأوروبية التي أسست هناك حصونها وشركاتها إلا أن سوء الأحوال الصحية هناك جعلهم يفضلون الإقامة في جزيرة فرناندو بو . وقد تنافست هذه الشركات

فيما بينها وتبادلت الحصون أكثر من مرة وكانت العلاقة السياسية فيها نتيجة للحياة السياسية في القارة الأوروبية .

ومنذ معاهدة اترخت في ١٧١٣ لعبت إنجلترا في تجارة غرب إفريقيا دور القائد . وكانت التجارة محصورة - كما في غيرها من مراكز غرب إفريقيا - في : الرقيق ، والعاج ، وزيت النخيل .

ولم يحاول البريطانيون مطلقاً التدخل في إدارة الممالك الداخلية . ومن الطبيعي ألا يكون هناك قانون يحمي مصالح التجار البريطانيين ، فأرسلت العرائض إلى الحكومة البريطانية تطلب تعيين حاكم يحمي هذه التجارة الشرعية . فاستجابت لهم الحكومة وعينت بيركروفت Bearcraft حاكماً . فجعل همه - إلى جانب حماية المصالح البريطانية - إقناع الزعماء الداخليين بإبطال تجارة الرقيق . وقد عرف هؤلاء الزعماء أن هذا الطلب يعني التدخل في شئونهم الخاصة ، ولذا كون زعيم لاجوس مع زعيم بورتو نوفو حلفاً ومعهم ملك داهومي . ولم يكن هذا الحلف موجهاً ضد البريطانيين بقدر ما كان موجهاً ضد أعدائهم الوطنيين ، لا سيما هؤلاء الذين يتعاونون مع البريطانيين ويتخذون منهم تكأة من أجل الإغارة عليهم أو يطلبون منهم الحماية . ومن ثم بدأ التدخل البريطاني يأخذ شكلاً إيجابياً . لحماية أنصارهم من الوطنيين البريطانيين المعرضين للإغارة عليهم . وحدث أن هاجم الأسطول البريطاني لاجوس في ديسمبر سنة ١٨٥١ ، واستولى عليها وأقام عليها حاكماً وطنياً من أنصاره هو اكينوى ملكها السابق .

وفي يونيو سنة ١٨٦١ أذن وزير الخارجية البريطانية في احتلال لاجوس ووضعت تحت الحماية البريطانية (لأنها - في زعمهم - صارت مهداً للفوضى من جراء الحروب التي دارت بين الزعماء) ووقعت معاهدة الحماية في أغسطس من نفس السنة ، فأصبحت لاجوس من الممتلكات البريطانية .

وكان من أثر ذلك أن امتنع الزعماء المعارضون عن تسير تجارتهم إلى لاجوس وبدءوا يعارضون البريطانيين ، فكسدت التجارة وشعر بكسادها التجار البريطانيون كما شعر بعداء الأهالي مبعوثو البعثات التبشيرية . فسرعان

ما ألقت الحكومة البريطانية عبء حكم هذه الأجزاء إلى حاكم فرناندو بو فأخذ على عاتقه ضم بقية الشاطئ إلى الحكم البريطاني .

وقد تعرضت سفن الإنجليز ومراكزهم في هذا الجزء لغارات القراصنة من الأوروبيين المنافسين والإفريقيين . فكون التجار البريطانيون اتحاداً من بينهم لحماية التجارة . ولم يلبث هذا الاتحاد أن أصبح ينظر في كل مشكلات التجار ، ويفرض الغرامات على المخالفين منهم ، ويتناوب التجار رئاسة هذا الاتحاد . ولم يكن لهذه الهيئة مركز قانوني ، ولذا كانت قراراتها تعرض على الحكومة البريطانية للموافقة عليها كي يقوم الحاكم بتنفيذها ، وقد أفادت هذه الهيئة في تنظيم دفع الضرائب وتسديد الديون ، كما أوجدت نوعاً من الإدارة نجح في تنظيم الأحوال .

وقد ساعد هذا النجاح على إقبال التجار البريطانيين على العمل هناك : طوراً بإنشاء المراكز التجارية أو القيام برحلات نهريّة إلى الداخل من أجل الوصول إلى السلطنات الداخلية ، وقد أدت هذه الرحلات إلى غضب بعض التجار البريطانيين المقيمين على الساحل ، ، فسرعان ما حرضوا الوطنيين على الاعتداء على بعض موظفي الشركات التي تحاول الدخول إلى الداخل ، أو الذين ترسلهم الحكومة البريطانية لحماية التجار . حتى إذا عقد مؤتمر برلين في سنة ١٨٨٤ رغبت بريطانيا أن يوافق المؤتمر على سريان مبادئه على المناطق الداخلية ، ولكن فرنسا عارضت هذه الرغبة وكانت هذه المعارضة هي التي منعت وزارة الخارجية من العمل . حتى إذا رغبت الشركات البريطانية في توسيع أعمالها هناك شجعتها الحكومة على ذلك .

وكان ضعف هذه الشركات لا يمكنها من الجمع بين الغرضين : الربح في التجارة ، والإدارة الحسنة . ولكن الحكومة البريطانية كانت تتدخل في تعيين الموظفين وتصر على أن تكون الضرائب التي تجمعها الشركات وكل مصادر الإيراد لا بد أن يوافق عليها الأهالي . ولذا تجمعت بعض هذه الشركات في شركة واحدة هي شركة النيجر التي تأسست في سنة ١٨٨٦ : ثم تأسست بعدها الشركة الإفريقية المتحدة مكونة من فريق آخر من التجار لم تلبث هذه الشركة الثانية أن ابتلعت الشركة الأولى فانتقلت إليها جميع

حقوقها . وكان المحرك الحقيقى لها هو جورج تاوبمان الذى يطلق عليه اسم مؤسس نيجيريا .

وكان نشاط الشركة البريطانية هو الذى أدى إلى إفلاس الشركتين الفرنسيتين فعرضتا شراءهما على الشركة البريطانية . ولم تلبث هذه الشركة أن حصلت على مرسوم يعطيها حق احتكار تجارة منطقة النيجر حتى إذا حصلت عليه - بعد سعى رئيسها جولدى - تحولت الشركة إلى شركة النيجر الملكية فى سنة ١٨٨٦ .

وكانت سلطة الشركة كاملة على مناطق النهر . فقد ضمنت حرية الملاحة فى نهر النيجر ، ولكن لم يكن لنفوذها أثر فى البر . مما جعل سلطان كونتاجورا يؤكد لقومه أن البريطانيين كالسمك يموتون إذا خرجوا من الماء . وكانت سلطة الشركة ملموسة إلى مسافة كبيرة فى الداخل ، ورغم أنها بدأت من منطقة ساحلية أشبه بعنق الزجاجة لا يزيد اتساعها على ١٠٠ ميل ، بينما شمل نفوذها فى الداخل كل حوض النهر . وقد ركزت كل حقوقها على معاهدات عقدتها مع الحكام الإفريقيين سواء من الحكام الصغار أم السلاطين ، وقد بلغ عدد هذه المعاهدات ٣٧٢ معاهدة بين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٩٢ .

وكانت سلطنات سكوتو وكانو تكونان الحد الشمالى لنفوذ الشركة وكان نفوذ فرنسا يبتدىء عند منحى النهر ، ولذا عقدت بين الفريقين معاهدة فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٩١ لتحديد مناطق نفوذ كل منهما .

وفى الداخل كانت سلطنات الهاوسا الإسلامية يسيطر عليها سلاطين من الفولاني ، استطاعوا بفضل نظامهم الحربى الحصول على مكان السيادة من السكان الوطنيين .

ولذا كان لابد للشركة أن تفتح باب المفاوضات مع هؤلاء الزعماء من أجل منحها حق الاتجار ، ومن ثم أخذ التصادم يظهر مرة أخرى بين الشركات البريطانية وزميلاتها الفرنسية والألمانية الباقية بشأن الحدود بين مناطق نفوذ كل منها . وانجلى الموقف عن سلسلة من المعاهدات تمت بين سنتي ١٨٩١ و ١٨٩٨ كما تمكنت الشركة من عقد جملة اتفاقات

سلمية مع الزعماء . ومن لم تتوصل معه إلى اتفاق سلمى لجأت معهم إلى القوة فجندت الشركة بعض أفراد من قبائل الهوسا تحت قيادة ضباط بريطانيين .

وفي سنة ١٨٩٩ اشترت الحكومة البريطانية جميع حقوق الشركة بنصف مليون جنيه ، وفي سنة ١٩٠٠ حلت سلطة التاج البريطانى محل سلطة الشركة وسميت المنطقة باسم محمية نيجيريا الجنوبية .

وبعد عام واحد عينت الحكومة لحكم نيجيريا السير فردريك لوجارد ، وخولته سلطة مدّ النفوذ البريطانى إلى الشمال ، وكانت وسيلته فى ذلك الحرب ضد سلاطين الفولاني . فكلما انتصر على أحدهم استبدل به سلطاناً آخر يتعاون مع البريطانيين ، وسرعان ما أقيم الموظفون البريطانيون إلى جانبهم . وتحدد سنة ١٩٠٢ نهاية الحرب فيما عدا ولايتى كانو وسكوتو اللتين تم إخضاعهما فى سنة ١٩٠٣ حين هرب سلطان سكوتو فأقيم آخر بدلاً منه ، وبذلك أصبحت نيجيريا مقسمة إلى ثلاثة أقسام هى : الأقاليم الساحلية والوسطى ، والشمالية . وفى سنة ١٩٠٤ ضمت الأقاليم الوسطى إلى الساحلية باسم محمية نيجيريا الجنوبية ، وانقسمت إلى مقاطعتين شرقية وغربية ، بينما ظلت الشمالية بمفردها ، وأصبحت المقاطعات الثلاث فى سنة ١٩١٤ تكون محمية نيجيريا مع احتفاظ كل قسم بنظامه الداخلى .

الصومال البريطانى :

كان الشاطئ الجنوبى لخليج عدن تحت الحكم المصرى خلال حكم إسماعيل وتوفيق . حتى إذا قامت الثورة المهدية وأخفقت مصر فى سحقها ، وهزمت حملة هكس التى وجهت إلى المهدي فى الأبيض نصحت الحكومة البريطانية (وكانت قد احتلت مصر وأصبحت تتحكم فى كل أمورها لاسيما المالية والحربية) حكومة مصر بإخلاء السودان . ولما رفض شريف باشا تلك النصيحة استقال وأتى بنوبار باشا على أساس الإخلاء . حتى إذا تم الأمر بانتصار المهدية ، وقتل جوردون فى الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٥ ، اعتبرت إنجلترا السودان أرضاً خالية ودعت الدول إلى احتلال الموانى التى أخلتها القوات

المصرية ، كما دعت تركيا لاحتلال ثغرى زيلع وبربرة ، ولكنها ترددت ، فاحتلتها بريطانيا لتجعلها أساس مستعمرة بريطانية تشمل كل الساحل الجنوبي لهذا الخليج حتى المحيط الهندي وسمى بالصومال البريطاني . واتخذت بريطانيا هذين الثغرين لمراقبة السفن الذاهبة إلى الهند عن طريق البحر الأحمر . ثم توصلت إلى عقد اتفاق مع إيطاليا لتحديد الحدود بينه وبين الصومال الإيطالي .

وفي عهد الإمبراطور منليك الثاني الأثيوبي ، احتلت أثيوبيا مدينة هرر ونشرت نفوذها في منطقة الأوجادين . وحددت حدوداً تقريبية بينها وبين الصومال .

وفي سنة ١٩٠٣ ظهر في الصومال زعيم ديني هو محمد بن عبد الله ، وأطلق على نفسه اسم المهدي ، ودعا إلى التخلص من حكم (الكفرة) ، والتف حوله الصوماليون ، وهدد المراكز الداخلية البريطانية وتعقبه البريطانيون ولكنه كان يتراجع إلى الصومال الإيطالي أو أثيوبيا ، مما جعل مهمة تعقبه صعبة ، ولذا ظل محمد بن عبد الله شوكة في جنب البريطانيين حتى سنة ١٩٢٠ . وكان قيام الحرب العالمية الأولى وانشغال البريطانيين بها فرصة أتاحت له الانتصار عليهم أكثر من مرة حتى لم يعودوا يملكون إلا بعض المناطق الساحلية . بل وصل أنصاره إلى بربرة في سنة ١٩١٤ وأحرقوها ، كما سبب للبريطانيين كثيراً من الخسائر في الأموال والأرواح ، ولم يتح لبريطانيا فرصة التغلب عليه إلا في سنة ١٩٢٠ حين عقد الجنرال ونجت اتفاقاً بالمعاونة مع كل من إيطاليا وأثيوبيا ، فانقضت القبائل الصومالية من حوله فقبض عليه وقتل . وما زالت سيرة هذا الرجل يتغنى بها الصوماليون حتى الآن .

السودان الإنجليزى المصرى :

نجح الحكم المصرى فى السودان حين أدخل السودان وأهله فى نطاق الحضارة الأوروبية على الرغم من قصور الموارد المصرية . إلا أن بعض الوسائل التى استعملها الموظفون الأجانب من حيث الشدة وعدم مراعاة التقاليد الإفريقية أو الإسلامية ، أغضبت أهله . فالتفوا حول محمد بن أحمد حين

قام ينادى بأنه المهدي المنتظر ، الذي جاء ليقم حكماً إسلامياً نقياً . وكان تهاون المصريين بأمر المهدي ، ثم سوء الأحوال في مصر من جراء الثورة العرابية ، سبباً في استفحال الثورة . حتى لقد عجز المصريون عن سحقها بل سحقت الجيوش المصرية في موقعة شيكان حين وجهت إليه في الأبيض ، مما اضطر مصر إلى إخلاء السودان في سنة ١٨٨٥ ، في الوقت الذي بدأ فيه الصراع الدولي من جراء امتلاك أجزاء من إفريقيا لا سيما بين بريطانيا وفرنسا .

وقام الحكم الوطني في السودان تحت زعامة عبدالله التعايشي ، فكان بدوره فاشلاً إلى أقصى حدود الفشل ، بسبب جهل الدراويش بالحكم وواجباته . فكان أن خسر السودان كل ما كسبه من الحكم المصري خلال ستين سنة :

وقام الصراع الفرنسي البريطاني على أعالي النيل ، حين عرفت بريطانيا أن فرنسا قد اتفقت مع الإمبراطور منليك على أن يعتمد عليها في مدّ حدود دولته الغربية حتى مجرى بحر الجبل ، وأن يتعاون معها في رسم حزام فرنسي أفقي يمتد من الصومال الفرنسي إلى داكار ، وأن جيشاً فرنسياً خرج لهذا الغرض من إفريقيا الفرنسية الاستوائية ليلتقي بآخر أثيوبي عند مجرى النيل ، فأوعزت بريطانيا إلى مصر بأن الزمن قد حان لاستعادة السودان . ونجح الجيش المصري البريطاني المشترك بقيادة الجنرال كتشير في تحطيم حكم الدراويش واستعادة السودان ليخضع لحكم ثنائي اسماً ، بريطاني فعلاً وفقاً لاتفاقين عقدا بينهما في سنة ١٨٩٩ . وهكذا دخل السودان تحت الحكم البريطاني وإن لم يعتبر رسمياً مستعمرة من مستعمراتها .

طريقة الحكم البريطاني :

كانت جميع المستعمرات البريطانية وإن اختلفت أسماؤها من مستعمرة إلى محمية إلى انتداب - فيما عدا جنوب إفريقيا والسودان - تتبع وزارة المستعمرات ، بينما تبع اتحاد جنوب إفريقيا هذه الوزارة حتى سنة ١٩١٠ فقط حين أصبح تابعا لوزارة الكومنولث : أما السودان فتبع وزارة الخارجية ، وتنقسم وزارة المستعمرات إلى إدارات للشئون المختلفة مثل إدارة

الزراعة والمالية والتعليم والصحة وهكذا . ويرأس كلاً منها خبير في هذه الشؤون . ولهذا المدير أن يستعين بمجلس أو عدة مجالس أو جملة خبراء لدراسة مسألة من المسائل . مثل المجلس الاستشارى لشئون الصحة أو المجلس الاستشارى لشئون التعليم وهكذا . كما توجد أيضا لجان داخلية في كل إدارات الحكومة ، تتكون من موظفين أو غير موظفين تمثل فيها وزارة المستعمرات . كما أن هناك المعهد الإمبراطورى وهو خاص بدراسة شئون المستعمرات ولجنة معهد الغابات التابع للكلية الإمبراطورية للزراعة في المناطق الحارة .

وتنفرد وزارة المستعمرات البريطانية بأنها لا ترسل مفتشين إلى المستعمرات ليكتبوا تقارير عن إدارتها . ولكن وزير المستعمرات على اتصال مباشر بحكام هذه المستعمرات ، وهؤلاء مكلفون بكتابة تقارير سنوية عن مجريات الأمور في البلاد التى يتولونها . وهذه التقارير تجمع وتنشر سنوياً كما تنشر محاضر المجالس التشريعية والإحصاءات .

ولكبار الموظفين في وزارة المستعمرات ممثلون إداريون في المستعمرات يتصلون بهم رأساً . وموظفو الوزارة الذين يساعدون المديرين يختارون دائماً من قدامى الموظفين الذين خدموا في المستعمرات لبضع سنين ، وهناك لجان تؤلف لزيارة المستعمرات من حين لآخر وكتابة تقارير عنها عندما تنشأ مشكلة من المشكلات التى يتعذر إيجاد حل لها . كما أن بعض ممثلى المستعمرات سواء من الأوروبيين أو الوطنيين قد يدعون لزيارة لندن من وقت لآخر ليتصلوا بوزارة المستعمرات حيث يستمع المسئولون إلى آرائهم أو يبدون ما يعن لهم من الملاحظات .

نظام الحكم فى المستعمرات :

أصبحت جمهوريتا أورانج والترنسفال بعد توقيع صلح بريتوريا مستعمرتين بريطانيتين شأنهما شأن مستعمرتى ناتال والرأس ، ولذا أقيم فيهما نظام حكم يشبه ذلك الذى كان فيهما ، وظلت كل واحدة من المستعمرات الأربع وحدة مستقلة فى شئونها ، وتدير كلاً منها وزارة ينتخب أفرادها من البرلمان المنتخب بدوره من الشعب . وكان هذا البرلمان يتكون من مجلسين أحدهما

للنواب والآخر للشيوخ، ويشترط في العضو أن يكون من أصل أوروبي عاش خمس سنوات في الاتحاد على الأقل ، ويملك عقاراً ثابتاً قيمته خمسمائة جنيه على الأقل . ويرأس المستعمرات الأربع حاكم عام يسمى بالمندوب السامي .

ولما اجتمع مؤتمر المستعمرات في سنة ١٩٠٨ عرض عليه أمر الخلاف الذي كان كثيراً ما ينشب بين المستعمرات الأربع بشأن الأمور المشتركة بينها ، مثل الرسوم الجمركية ومصاريف النقل ومد السكك الحديدية ، قرر وجوب سنّ دستور واحد يجمع هذه المستعمرات، فتكونت لجنة لسنّ هذا الدستور انتهت من عملها في بداية سنة ١٩٠٩ وعرض هذا الدستور على البرلمان البريطاني فأقره في شهر سبتمبر باسم South Africa Act وحدد لبدء العمل به ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٠ . وكان هذا التاريخ يوافق الذكرى الثامنة لتوقيع معاهدة بريتوريا .

ومنذ هذا التاريخ خرج جنوب إفريقيا من جماعة المستعمرات ليدخل في جماعة الدومنيون وهي الأملاك البريطانية التي تسكنها شعوب بيضاء وعلى درجة كبيرة من الحضارة ، وتبع منذ ذلك الوقت وزارة الدومنيون التي أصبحت منذ سنة ١٩٣٢ وزارة الكومنولث .

أما بقية المستعمرات البريطانية مهما اختلفت أسماؤها فطبق عليها نظام الحكم في المستعمرات . وقد اتبعت بريطانيا في مستعمراتها عامة أحد نظامين هما الحكم المباشر أو غير المباشر . وقد طبق الحكم المباشر في البلاد التي وجدت فيها - قبل مجيء البريطانيين - نظم حكم على درجة من الرقي . أي كانت فيها السلطة بيد مشايخ القبائل وزعمائها . ومع أن السودان كان به نظام حكم مركزي ، إلا أنه طبق فيه نظام الحكم المباشر أيضاً لأن حكم الدراويش كان قد قضى على كل أثر للحكومة النظامية ، بل على كل أثر لحضارة سابقة .

وقد طبق هذا الحكم المباشر في السودان والصومال البريطاني وإفريقيا الشرقية البريطانية (كينيا) وسيراليون وجامبيا ، ثم طبق بعد ذلك على تنجانيقا بعد الحرب العالمية الأولى ، وروديسيا ونياسالاند وبتشوانالاند . أما نظام الحكم غير المباشر فطبق في أوغندا ونيجيريا وساحل الذهب

وصرى من الأخيرتين إلى الكمرون وتوجو حين ضمنا إليهما ، وجزيرة
زنجبار ، ومحميتى زولولاند وباسوتولاند .

وسواء أكان نظام الحكم مباشراً أم غير مباشر فالحاكم العام مسئول
أمام وزارة المستعمرات وهو الرئيس الأعلى للمستعمرة .
وفى حالة الحكم المباشر يملك الحاكم العام جميع السلطات التنفيذية
والتشريعية .

وبلى الحاكم العام السكرتير العام الذى يرأس ثلاثة من السكرتيرين
هم : السكرتير الإدارى ، والسكرتير المالى ، والسكرتير القضائى . ويكون
هؤلاء الأربعة ومعهم المفتش العام ، مجلس الحاكم العام الذى يرأسه الحاكم .
وتنقسم المستعمرة إلى مقاطعات يرأس كلًّا منها مدير ، وتنقسم
المقاطعة بدورها إلى مراكز يرأس كلًّا منها موظف Commissioner
(المأمور) وجميع هؤلاء من البريطانيين (١) وكل من المدير والمأمور
يملك فى حدود دائرته نفس السلطات التى يملكها الحاكم العام .

وفى كل مقاطعة مفتش ، وظيفته الطواف بأنحاء المقاطعة للإشراف
على المأمورين والاستماع إلى آرائهم وشكاواتهم . ويرأس هؤلاء المفتشين
المفتش العام الذى يطوف بدوره على المديرىات ليستمع إلى حكام المقاطعات
والمفتشين وليكون همزة الوصل بينهم وبين مجلس الحاكم العام .

وتنقسم الإدارة إلى إدارات تختص كل واحدة بناحية من نواحي
الإدارة ، وهذه تنقسم بدورها إلى فروع لها . ويرأس كل إدارة مدير له
وكيل . ولكل فرع مدير أيضاً ثم وكيل ، وجميع هؤلاء بريطانيون كذلك .
وفى ناحية التعليم يرأس البريطانيون الأنواع المختلفة من المدارس
أيضاً . وبذلك يصبح البريطانيون هم المسئولون المباشرين عن كل شئ
فى المستعمرة .

أما الحكم غير المباشر فالحاكم العام يتصل بالملك أو السلطان وتصبح

(١) جعل هؤلاء المأمورون من المصريين فى السودان لأن الحكم فيه كان ثنائياً .

نصيحته له واجبة التنفيذ ، وأوامر الملك أو السلطان وكذلك أوامر الحاكم العام لا تنفذ إلا إذا اقترن توقيعه بتوقيع الآخر .

ويعين بجانب زعماء القبائل أو السلاطين والملوك الصغار موظفون بريطانيون . هم بالنسبة إلى هؤلاء الملوك كالحاكم بالنسبة للملك أو السلطان .

ويرأس كل إدارة من إدارات الحكومة موظف بريطاني كبير له وكيل . أما فيما عدا ذلك فالموظفون وطنيون . وهم المنفذون لإرادة رؤسائهم من الوطنيين أيضاً .

وقد يبقى البريطانيون على المجالس التشريعية كما حدث في أوغندا حين أبقوا على الليكوكو ، الذى هو مجمع الزعماء . كما قد يحافظون على المجالس الصغرى التى يجمعها الملوك الصغار من حين لآخر ، وعلى هذه المجالس أن تبلغ قراراتها إلى الموظف البريطانى الذى يبلغها بدوره إلى الحاكم العام .

وكل من نظامى الحكم يعنى النفوذ البريطانى الكامل ولكن البريطانيين فى نظام الحكم المباشر ، سافرون يتحملون كل المسئولية . أما فى غير المباشر فالمسئولية ملقاة على عاتق الوطنيين .

وغالباً ما يترك البريطانيون للسلطات الوطنية أمر التشريع ، ما دام تشريعهم لا يتعارض مع النفوذ البريطانى . كما يتركون لهم جزءاً من الضرائب يتصرفون فيها داخل إطار خاص .

ولا شك أن الزعماء والملوك قابلون للعزل إذا طُلب الموظف البريطانى ذلك ، ويحدث فى حالة معارضته لتنفيذ الأوامر وحيثئذ يترك للمجالس الوطنية ساطة اختيار آخر محل عمله ، ولكنهم يوعزون غالباً باختيار من يريدون .

وجرت عادة البريطانيين أن يطوروا هذا النظام وإن تفاوتت سرعة هذا التطور من مستعمرة إلى أخرى ، فينشئون بعد ذلك ما نستطيع أن نسميه بالمجلس الاستشارى ، وهو يتكون من بعض الموظفين البريطانيين بحكم

وظائفهم ، ينضم إليهم بعد عدد من السنين بعض الموظفين المختارين (أى المخلصين لهم) ، ثم بعد ذلك يقل عدد البريطانيين تدريجياً ويزداد عدد الوطنيين ، ولكنهم يظلون يعينون بأوامر من الحاكم العام .

وبعد عدد آخر من السنين يبدعون فى إدخال مبدأ الانتخاب ، ولكنه غالباً ما يقيد بقيود تضمن اختيار الأعضاء من الموالين لهم . على أن تجلس معهم قلة من الموظفين البريطانيين ، ولكن يملك الحاكم العام حق معارضة قرارات المجلس على أن يبين فى مذكرة أسباب معارضته . وبعد عدد آخر من السنين ينسحب البريطانيون ليكون المجلس الاستشارى مجلساً تشريعياً ، يملك حق التشريع محدوداً . ويمكننا أن نرى هذه الخطوات واضحة فى كل من : نيجيريا وغانا والسودان ؟

وإن كانت ظروف التقدم إلى الخطوة التالية تختلف باختلاف المستعمرة وكل هذا التطور خاضع للتقارير السنوية التى يكتبها الحاكم العام إلى وزارة المستعمرات :

الاستعمار الإيطالي

واجهت الحكومة الإيطالية عقب الوحدة التي تمت في سنة ١٨٧٠ مشكلات عديدة . لعل في مقدمتها تلك الإقطاعات الكبيرة التي تملكها حفنة من كبار الملاك في مملكة نابولي القديمة ، بينما كان معظم السكان أشبه برقيق الأرض يعملون فيها ، وكانت أجورهم أضال من أن تتيح لهم حياة كريمة ، ولذا كانوا في حالة قرية جداً من الفاقة ، وفي الوقت الذي كان فيه جزء كبير من الأرض متروكاً بوراً ، وكانت القرون التي مرت على البلاد من سوء حكم أسرة البوربون للبلاد ، قد ساعدت على زيادة الهوة بين الملاك والأجراء ، كما ساعدت على تغطية المستنقعات لمساحات كبيرة من الأرض . وفضل الفلاحون في أكثر الأحيان ترك الأرض والاشتغال بالصوصية فكونوا عصابات عاثت في الأرض سلباً ونهباً .

وكان الشمال بصناعته المتقدمة أقرب إلى الرفاهية النسبية بسبب الأجور المنتظمة التي حصل عليها العمال والطبقة الوسطى من الموظفين : ولكن في الوقت نفسه كانت المستنقعات تغطي مساحات كبيرة من الأرض لا سيما في الشرق حيث مصبات الأنهار ، وكانت مالية الدولة أعجز من أن تقدم أية مساعدة من أجل تجفيف هذه المستنقعات .

وكان القمح في الشمال يزرع بكميات كبيرة ومع ، ذلك فقد كانت أثمانه في الجنوب أرخص بكثير منها في الشمال .

وحاولت الحكومة تنفيذ مشروعات كثيرة في الشمال من أجل أن تعيد إلى هذا الجزء رفايته ، ولكن كانت المشروعات أكبر من قدرة الحكومة . ففرضت لأجل ذلك ضرائب ثقيلة ، وقع عبء دفعها على أقل الناس قدرة . كما كانت ضريبة الأرض عالية وصلت إلى ٢٥ ٪ من إيرادها ؛ وكانت الضرائب على الملح والسكر عالية أيضاً ، جعلت الحصول على هذه الضرورات أمراً متعذراً على الطبقات الفقيرة .

على الرغم من قيام الصناعة في الشمال فإنها كانت محدودة للحاجة إلى استيراد الفحم والحديد . ، مما جعل ثمن المصنوعات عالياً . كما كان مجال انتشارها داخلياً ضيقاً بسبب انخفاض المستوى الاجتماعي .

وقد اضطر هذا الضيق كثيرين من السكان إلى الهجرة ، فهاجروا إلى تونس واشتغلوا في أحط الحرف . واتجه بعضهم إلى طرابلس ومصر ووصل عددهم حداً كبيراً ، وخاصة في مصر حتى أصبحت اللغة الإيطالية تزاخم العربية . وبرغم الاحتلال البريطاني للبلاد بعد سنة ١٨٨٢ فإن الإنجليزية ظلت لمدة طويلة أعجز من أن تقاوم انتشار الإيطالية ، وهاجر كثيرون أيضاً إلى أمريكا ، وخاصة الولايات المتحدة والبرازيل وأرجواي . وهناك انتعشت أحوالهم ووصل بعضهم إلى درجة الثراء فكان ذلك مشجعاً لأن يلحق بهم كثيرون .

واهتم الإيطاليون بزراعة الكروم واستخراج النبيذ ولكن وسائلهم كانت بدائية ، ولذا كان الإنتاج ضعيفاً ولم يستطع مزاحمة النبيذ البرتغالي . وقد دفع ضعف المستوى الإنتاجي إلى تأليف بعض الشركات التعاونية ولكن أغلبها فشل .

وكان فقدان القوانين المنظمة للعلاقة بين أصحاب العمل والعمال داعياً إلى ضعف الأجور ، مما كان سبباً في كثير من الاضطرابات وتوقف الإنتاج لمدد مختلفة . فكانت هذه كلها مشكلات لا بد للحكومة من حلها لاسيما والمدن الشمالية كانت سيئة التصميم مزدحمة الأحياء أبعد ما تكون عن الأحوال الصحية الحسنة . فكان العامل الإيطالي أسوأ مركزاً من أي عامل أوروبي آخر ، إذا استثنينا العامل الأسباني . وزاحمت النساء الرجال في العمل لضعف أجورهن برغم سوء المعاملة وازدياد ساعات العمل . وإذا ما سنت الحكومة بعض القوانين كانت خالية من الإلزام . حتى إن يوم الراحة الأسبوعي لم يقرر بصفة رسمية إلا في سنة ١٩٠٨ .

وحدث في سنة ١٨٩٨ أن أدى سوء الحال بالعمال في مصانع ميلان إلى إضرابهم ، وخافت الطبقات الوسطى من حدوث انقلاب اجتماعي فأقيمت المتاريس في الشوارع واشتبك الأهالي والجيش وإذا ما أعيد النظام ، أوقعت الحكومة عقوبات صارمة على المضربين .

في وسط هذه الحالة المضطربة ارتفعت بعض الأصوات تطالب بوجوب حصول إيطاليا على مستعمرات يكون فيها متنفس لسوء الحال ، و نادى بعض الكتاب بوجوب معيشة المهاجرين الإيطاليين في الخارج تحت الأعلام الإيطالية خوفاً من أن يفقدوا جنسيتهم بين يوم وآخر . هذا على حين بعث نجاح الوصول إلى الوحدة بحدّ السيف وهزيمة قوات دول كبرى كالنمسا ، وتملق دول أخرى إليهم كفرنسا أوجد فيهم شعوراً كاذباً بالعظمة ، ووصل هذا الشعور في وسط الاضطرابات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى حد المناذاة بعودة الإمبراطورية الرومانية . و خيل لبعض الكتاب الحالمين أن الحصول على هذه المستعمرات الخارجية لن يكون سبيل الوصول إلى حلول عملية للأزمات الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل سبيلاً أيضاً لأن تأخذ (إيطاليا الكبرى) مكانها وسط الدول العظمى في العالم :

فكان الدافع إلى الاستعمار الإيطالي لم يكن غير مجرد الشعور بالنقص الذي شعر به الإيطاليون شعباً وحكومة ، حين قارنوا دولتهم بالدول العظمى ، إلى جانب الرغبة في التخلص من المشكلات الداخلية التي كانت تترزح تحتها الطبقات الدنيا . والتي سببت كثيراً من الإزعاج للحكومة .

وفي هذا الوقت كان الأسطول الإيطالي لا يزيد على بضعة مراكب خشبية لا تصلح للرحلات الطويلة ، وكان التفكير في حرب بحرية أمراً يدعو إلى السخرية حتى بين الإيطاليين أنفسهم . كما كان الجيش الإيطالي في حالة رثة تنقصه كثير من الملابس والمؤن والذخيرة هذا إلى انقسام صفوفه بين الأحزاب المختلفة حتى لقد أصبح أشبه بعصابات تلتف حول أفراد مستعدة في الوقت نفسه أن يدور الصراع بينها من أجل لا شيء . ولكن يبدو أن هذه المشكلات كلها كانت تبدو صغيرة بالنسبة للمشكلة الكبرى التي بدأت الحكومة تفكر فيها جدياً ، وهي إيجاد مكان بعيد لإقامة الأعداد الكبيرة من المجرمين بعد أن ضاقت السجون عن إيوائهم ، وعجزت الحكومة عن إطعامهم وبعد أن وصلت نسبتهم إلى ألف وخمسمائة مسجين كل عام . وقدر لبناء السجون المطلوبة مبلغ مليون ليرة وضع لصرفها (١٥ و ١٦) استعمار افريقيا ٢٢٥

برنامج يمتد إلى عشرين سنة . واتجهت أنظار الإيطاليين إلى الشاطئ الشمالي لإفريقيا ، فكانت تونس أقرب الأجزاء إليها. فقد عاشت فيها جالية إيطالية كبيرة ، وصل بعض أفرادها إلى درجة من الثراء كما وصل القنصل الإيطالي إلى مكانة جعلته ينافس القنصلين الفرنسي والبريطاني في المكانة لدى الباي ، وأخذت الجرائد تكتب عن (تونس الإيطالية) كأنها قد أصبحت فعلاً مستعمرة إيطالية ، ولكن فرنسا كانت أسبق منها إلى إعلان حمايتها عليها في سنة ١٨٨١ بسبب تشجيع ألمانيا وبريطانيا لها كما مر بنا . فأثار ذلك ثائرة الإيطاليين ولكن انتهت الضجة إلى لا شيء .

وكانت إيطاليا قد تطلعت مبكرة إلى أثيوبيا حين اشترت شركة ملاحية أراضي حول ميناء عصب من أجل جعلها محطة لبواخرها التي تسير صوب الشرق الأقصى ، ولكن يبدو أن فقر المنطقة صرف النظر عنها ؛ وقد بدأت محاولات أخرى حين اشترت شركة روباتينو في سنة ١٨٨٠ مساحات كبيرة من الأرض وبدأت في استغلالها ، ولكن يبدو أيضاً أن جهد الشركة كان أضعف من أن تحمل كثرة المصاريف فتركت الأرض للحكومة فأنزلت بها بعض المجرمين تحرسهم قوات من الجيش وعينت لهم حاكماً .

وحدث هذا أيضاً في شرق إفريقيا فقد حصلت شركة إيطالية في سنة ١٨٨٦ على حق استغلال موانئ كيسماو وبرافا وموكا ومقديشو من شركة شرق إفريقيا البريطانية لمدة خمس وعشرين سنة تتجدد لمدة أخرى إذا رغبت الحكومة الإيطالية في ذلك . وكان قد شجعها على هذا كله التقارب البريطاني الإيطالي الذي حدث عقب احتلال إنجلترا لمصر وحدثت الجفوة الفرنسية . وفي سنة ١٨٨٥ اضطر المصريون إلى إخلاء السودان ، وتحت تأثير هذا التقارب سمحت إنجلترا لإيطاليا باحتلال ثغر مصوع . وسرعان ما اتصل ثغر عصب بثغر مصوع بشريط ساحلي ضيق وتمكنت إيطاليا من هذا العمل بسبب خلو المنطقة من سلطة تقف أمامها وعزوف الأثيوبيين عن الاهتمام بالمناطق الحارة وسكنائها .

وانتهزت إيطاليا فرصة انشغال الإمبراطور يوحنا الرابع بحروبه مع الدراويش ، فتقدمت نحو الغرب واستولت على أسمره وجعلتها قاعدة لمستعمرتها الجديدة التي

حملت اسم أرتريا . وتقربت إلى منافس الإمبراطور وهو الملك منليك ملك شوا . حتى إذا قتل الملك يوحنا في حربه أمام الدراويش ، وتولى الإمبراطور منليك العرش ، عقد مع الإيطاليين معاهدة أوتشالي التي منحتة قرضاً قدره أربعة ملايين ليرة واعترفت به إمبراطوراً . وأعلنت للعالم أن أثيوبيا أصبحت محمية إيطالية ، ولكن منليك احتج على ذلك وأعلن استعداده لرد القرض .

ولكن ذلك لم يحل دون استمرار الإيطاليين في الهجرة إلى أرتريا ، بل اتخذوها رأساً لحسر يتقدمون به إلى الداخل ، لا سيما وقد حصلوا من إنجلترا على إذن باحتلال كسلا إذا حتمت مصلحتهم ذلك ، ولكن الإمبراطور منليك تنبه إلى ما في وجود الإيطاليين من خطر على بلاده بعد أن طلبوا اعتراف أثيوبيا بملكيتهم لأرتريا حتى عدوه ، واحتلال ماكالي وأمبا الاجي ؛ فصمم منليك على الحرب . وكانت الهزيمة الساحقة التي نزلت بجيشهم المتقدم في عدوه في أول مارس سنة ١٨٩٦ ذات صدى هائل في كل أوروبا مما اضطرها إلى ترك أحلامها في شرق إفريقيا وعقدها معاهدة أديس أبابا في أكتوبر من السنة نفسها وفيها حددت الحدود نهائياً بين المستعمرة وأثيوبيا . واتجهت إيطاليا إلى الصومال الإيطالي تمد من حدوده الشمالية دون أن تجد قوة تقف أمامها حتى وصلت إلى رأس دلجادو . وبذلك لم يصل القرن التاسع عشر إلى نهايته حتى كان لإيطاليا مستعمرتان في شرق إفريقيا هما أرتريا والصومال الإيطالي .

وحصلت إيطاليا في سنة ١٩٠٤ على وعد بإطلاق يدها في طرابلس إذا تغاضت عن إطلاق يد فرنسا في مراکش فأرسلت إلى هناك البعث لكشف الداخل ؛ ومسح الأراضي ، كما أنشأت المدارس والبنوك . كأنها قد أصبحت أرضاً إيطالية ، وكادت تحتلها في سنة ١٩٠٨ لولا أن أرسلت حكومة تركيا إليها جيشاً لتقوية الحامية بها فانصرفت إيطاليا إلى حين .

وفي أكتوبر سنة ١٩١١ وجهت إيطاليا إنذاراً إلى تركيا بأنها تقف في وجه النشاط الإيطالي في طرابلس وبنغازي ، وأرسلت جيشها وأسطولها وتقهقرت الجيوش التركية الضعيفة فلم يأت شهر نوفمبر حتى أعلنت إيطاليا ضم إقليم طرابلس وبرقة إلى مملكة إيطاليا ، وأخيراً سلمت تركيا

بالأمر وعقدت مع الإيطاليين معاهدة لوزان في سنة ١٩١٢ ، نصت على تنازلها عن هذا الجزء لإيطاليا مع احتفاظها بحق تعيين القاضي الشرعى ليرعى شئون السكان الدينية .

ولكن السكان الوطنيين يقودهم السنوسى - مع المساعدة الأهلية من أهل مصر - هى التى وقفت فى وجه الإيطاليين ولذا كان استعمارهم للبلاد عديم الأثر حتى سنة ١٩١٧ حين انضمت إيطاليا إلى صف الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى . فكان ذلك نذيراً بضعف المقاومة الوطنية ؛ ولكنها عادت إلى الظهور بعد انتهاء الحرب ، وظلت إلى عام ١٩٣٢ يقودها الزعيم الوطنى عمر المختار ، وكانت من القوة بحيث اضطرت إيطاليا إلى أن ترسل إليها اثنين من أعظم قوادها هما الجنرال بالبو ثم الجنرال جرزبانى وكانت الطرق الوحشية التى اتبعها الأخير سبباً فى انتهاء المقاومة بعد أن خرج الزعيم السنوسى إلى مصر لاجئاً . وقبض على عمر المختار وأعدم .

وحتى هذا الوقت لم يكن الاستعمار الإيطالى مبشراً بأى نجاح ، إذ كان كل ما ملكته إيطاليا مجموعة من الصحارى ، والهجرة إلى هذه المستعمرات لا تتعدى ستة وثلاثين ألفاً من الإيطاليين العاطلين فتطلعت فى سنة ١٩٣٤ إلى امتلاك أثيوبيا ؛ وكان الموقف الدولى يشجع على الاعتداء . فقد اعتدت اليابان على الصين فى سنة ١٩٣٠ ، وأسست هناك دولة منشوريا ولم تستطع عصبة الأمم أن تفعل شيئاً جدياً لوقف الاعتداء . ولذا افتعلت إيطاليا فى سنة ١٩٣٥ ما سمي بحادثة بئر ولول ورفضت جميع الحلول التى عرضت فى الموضوع وقد وصلت بعض هذه الحلول إلى حد حصوها على كل جنوبى أثيوبيا وتقدمت الجيوش الإيطالية فى أكتوبر سنة ١٩٣٥ من كل من الشمال والجنوب . ولم يأت شهر مايو سنة ١٩٣٦ حتى كانت الجيوش الإيطالية قد دخلت أديس أبابا ، وأعلن إلى العالم قيام إمبراطورية شرق إفريقيا يرأسها نائب الإمبراطور مكونة من : أرتريا وأثيوبيا والصومال ؛ برغم ما لجأت إليه عصبة الأمم من توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا من جراء إصرارها على الحرب ورفضها جميع الحلول .

وتبعت المستعمرات الإيطالية وزارة المستعمرات . وكانت مقسمة على مثال الوزارة البريطانية إلى إدارات تختص بالإشراف على أنواع الخدمات .

وكل إدارة تشرف على اختصاصها في كل المستعمرات كلها : ولكن أكثر الإدارات عملاً كانت إدارة الزراعة التي كانت تشرف على تجهيز العمال الإيطاليين إلى المستعمرات وإقطاعهم الأرض وتأجيرهم الآلات من أجل استثمار الأرض .

وكان حكم الإيطاليين لمستعمراتهم مباشراً فكان الحاكم العام في ليبيا ثم نائب الملك في شرق إفريقيا هو رئيس المستعمرة وقسمت كل مستعمرة إلى عدد من الوحدات الإدارية الكبيرة فالصغيرة ، وانبت الرجال العسكريون يرأسون كل هذه الوحدات ولا يعتمدون على الوطنيين مطلقاً ، وإذا كانت الدولة قد اعترفت بأهمية بعض الشخصيات الوطنية سواء في أثيوبيا أو طرابلس إلا أنه كان اعترافاً شخصياً ولم توكل إليهم عملاً من الأعمال .

وقسمت الحكومة هناك إلى إدارات كما هو الحال في إيطاليا ، وتبعت كل إدارة منها رئاستها في وزارة المستعمرات التي كانت تستعين بالإخصائيين من مختلف الوزارات الأخرى . وكان جميع رؤساء هذه الإدارات ووكلائها ثم موظفوها من الإيطاليين ، وإن كانت قد استعانت بعدد قليل من الوطنيين ، على شرط أن يجيدوا الإيطالية ويظهروا لها الإخلاص والولاء . ولم تسمح إيطاليا بقيام أية هيئة استشارية حتى وإن كانت إيطالية خالصة فجميع السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية مركزة في يد الحاكم العام . ومديرو الإدارات لا يتصرفون حتى في أصغر الأمور إلا بعد الرجوع إلى الحاكم . كما أقيمت المراكز الحربية في مختلف أجزاء البلاد تحتلها فرق الجيش على قدم الاستعداد إذ لم تهدأ الأحوال مطلقاً سواء في ليبيا أو أثيوبيا بينما خضعت لها تمام الخضوع كل من الصومال الإيطالي وأرتريا مما سمح بتجنيد بعض فرق حربية من أبنائها وضمهم إلى الجيش ، حتى ليقال إن الفرق الصومالية التي حاربت في أثيوبيا كانت أشد طراوة في الحرب من الفرق الإيطالية . ولم يكن شق الطرق الذي تم في سرعة سواء في ليبيا أو أثيوبيا إلا عملاً حريياً قصد به الوصول إلى أجزاء البلاد في سرعة من أجل القضاء على كل مقاومة ، كما كان أفراد الشرطة كلهم من الإيطاليين ولم يسمح للوطنيين بالاندماج فيها مطلقاً .

الاستعمار الألماني

رغب الألمان في الاستعمار الخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر. وخاصة بين رعايا بروسيا وتجار برلين وهمبورج وبعض موان أخرى من اتحاد الهانسا، حتى إذا تألفت الإمبراطورية الألمانية في سنة ١٨٧١، تأيدت هذه النزعة، ورغم عزوف المستشار بسمارك عن كل أطماع استعمارية، من أجل المحافظة على ما كسبته ألمانيا من مكاسب الوحدة، ولتجنب دفع فرنسا إلى الأخذ بالثأر منها. ولكن ذلك لم يحل دون اتجاه الجمعيات العلمية إلى إرسال البعثات الكشفية إلى أجزاء كثيرة من إفريقيا مثل فردريك هورتهمان، وشفا ينفورت وناختيجال، وفون دروكن، الذي فقد حياته في شرق إفريقيا. وسرعان ما تألفت الجمعيات الاستعمارية يرأسها بعض الغلاة ييغون الحصول على مستعمرات في إفريقيا كي يضعوا الحكومة الألمانية - العازقة عن الاستعمار - أمام الأمر الواقع. فاتجه كارل بيترز إلى شرق إفريقيا، وحصل على ميثاق التوقيعات على معاهدات يرضى فيها الموقعون بوضع أنفسهم تحت الحماية الألمانية.

ولم تلبث الصناعة الألمانية أن تقدمت بفضل الغرامة الحربية التي حصلت عليها ألمانيا من فرنسا وبفضل تعلم الألمان من الدول التي تقدمت في هذا الميدان، وبفضل حسن التنظيم والإدارة اللذين اشتهر بهما الشعب الألماني. ولكن عدم القدرة على تصريف المنتجات - وقد بلغت ثلاثة أضعاف المنتجات الفرنسية في الصلب في سنة ١٨٨٠ - أدى إلى تراكم المصنوعات ورخص أثمانها، بل إلى تعطل العمال وانخفاض الأجور، وخيف من انتشار الآراء الاشتراكية. هذا إلى الرغبة في الحصول على منتجات البلاد الحارة من أجل لزومها للصناعة. وكان تقدم صناعة السفن أيضا داعياً إلى مزيد من المنتجات التي تحملها إلى الخارج، لاسيما وقد حتمت كل من بريطانيا وفرنسا نقل تجارتها على سفنها. فبقاء ألمانيا بدون مستعمرات يعرض صناعيتها للرسوم الجمركية المرتفعة، ويصيب ومصانعها بالعطل، وعماها بالتعطل. ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المستعمرات لحل أزمة العطل،

وأزمة نقص الأجور ، وأزمة المواد الخام ، وأزمة إيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية ، وأزمة الأسطول التجارى الألمانى وعدم التغلب على هذه الأزمات كفيل بخسارة المكاسب التى كسبتها الإمبراطورية الألمانية غداة انتصارها فى سيدان . وتزعم هذه الدعوة كبار رجال الصناعة الألمانية وأخذ بعض الرأسماليين فعلاً فى تأليف الشركات المساهمة للعمل فى منطقة ساحل غانا .

هذا إلى أن النصر الحربى الذى حققه الشعب الألمانى جعله يعتقد تفوقه على الأجناس الأخرى ويرى ، أن هناك رسالة عليه واجبة الأداء . وكان بسمارك يعارض هذا الاتجاه الاستعمارى ، ويرى القارة الأوروبية أولى باهتمامه ، ولكن سرعان ما تحول إلى الناحية الأخرى ، حين رأى أن هذه المستعمرات قد تفرج أزمة قلة الأجور مما يساعد على سحق الحركة الاشتراكية ، التى أخذت فى الظهور ، والتى قادها جمهور الفلاسفة الألمان من أمثال كارل ماركس ، والتى أدت إلى حد ما إلى هجرات العمال الألمان إلى الخارج من أجل الهروب من استبداد كبار ملاك الأراضي الزراعية ، أو عزوفاً عن أداء الخدمة العسكرية الإجبارية . وكان أنصار الاستعمار – كإخوانهم الإيطاليين – ينادون بضرورة بسط الحماية على هؤلاء المهاجرين ، أو تحويلهم إلى بلاد تستطيع ألمانيا بسط حمايتها عليها ، وقد كسب هؤلاء كثيرين من الأنصار فى الرايخستاغ ؛ فكانوا دائمي الثورة على سياسة بسمارك ويصفونه بأنه (ذو عقلية رجعية ضيقة الأفق) .

وفى سنة ١٨٨٣ وجه بسمارك إلى جمعيات التجار رجاء ، للتقدم بمقترحاتهم بالحلول المقترحة من أجل صالح التجارة الألمانية ، كما أصدر فى سنة ١٨٨٤ أيضاً كتاباً يجمع شكايات التجار الألمان فى إفريقيا ، عن سوء معاملة القناصل البريطانيين لهم ، ووضعهم العراقيل أمامهم . ومن هنا جاء اقتراحه بعقد مؤتمر برلين فى نهاية هذا العام وإصراره على النص على حرية التجارة فى حوضى النيجر والكونغو ، وعلى تعهد كل دولة باحترام هذه السياسة فيما تضع يدها عليه من الأرض .

وبدأت أنظار الألمان تتجه إلى شرق إفريقيا حيث ذهب كارل بيترز كما ذكرنا ، وحصل على المعاهدات فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وما كاد ينتهى مؤتمر برلين حتى أعلن بسمارك حماية ألمانيا على شرق إفريقيا . وبعد الاتفاق

الألماني البريطاني اقتسمت المنطقة . وحصلت ألمانيا على المنطقة التي تقع جنوبي خط التقسيم . وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٦ وإذا ما رفض السلطان هذه الحماية أو غمه أسطول ألماني (ظهر أمام مدينة زنجبار ووجه طلقاته إلى المدينة) على قبولها ، ولكن رفض الراجستاج اعتماد أية أموال لهذه المستعمرة وكذلك رفضه الإدارة الألمانية لها ، جعل إدارتها متروكة إلى الشركات الألمانية بها . وأجرت الشركة المنطقة الخاصة بالسلطان لبضع سنين ثم انتهى الأمر إلى شرائها نهائيا بمبلغ سبعين ألفاً من الجنيهات .

وقد أبدى السكان سخطهم على هذا الاستعمار الألماني بالثورات المتعاقبة كما حدث في بوجامايو حين عارضوا رفع العلم الألماني ، ولكنهم خضعوا أمام استعمال القوة . وفي تنجا أسر السلطان سفينة ألمانية ، فأسرع الأسطول وقذف المدينة بالقنابل ، وأنزل إلى الشاطئ قوات برية قضت على الثورة بعد أن قتلت كثيرين من الوطنيين .

واتحد السكان بعد ذلك بقيادة رجل منهم هو بوشيري بن صالح ، وهو من أب عربي وأم زنجية ، وكان من كبار تجار الرقيق واشتهر بشجاعته . وبدأ ثورته ضد السلطان الذي سمح للأجانب بالمجيء وبتأجير أرضه لهم : واتخذ قيادته في مدينة شامي ، وبث أعوانه يحرضون القبائل على الوقوف إلى جانبه . وانفجرت الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨٦ وانتشرت بسرعة فائقة ، وهاجمت مدينتي ليفري وماهنداني اللتين تقعان على ساحل المحيط ، ولم يتمكن الألمان من الهرب إلا بمعجزة . كما اجتاحت الثوار دار السلام ، وأسروا أعضاء البعثات التبشيرية ، وطلبت الشركة المعونة من السلطان ، فأرسل لها بعض القوات ، ولكن الثوار أرغموهم على الانسحاب ، فطلبت الشركة المعونة من الحكومة الألمانية ، فأرسلت لهم قوة من الألمان والزولو وصلت إلى المستعمرة في سنة ١٨٨٨ وهاجمت به شيري الذي انسحب إلى الداخل فاستولت القوة الألمانية على ساداني وبانجاني وتنجا .

وفي الداخل انضمت قبائل الواهيبي إلى بوشيري ، كما لحقت به قبائل الدانجونى ، واشتعل الداخل بالثورة العارمة . ولكن استيلاء الألمان على الشواطئ قطع عن الثوار كل مساعدة خارجية ، لاسيما وقد ظل الأسطول يراقب الشواطئ ، وطالت الحرب حتى فنى ألوف من الجانبين ولكنها انتهت في ديسمبر سنة ١٨٨٩ بالقبض على بوشيري وإعدامه .

وقام بعده البواناهيرى صديق بوشيرى . وترغم الثورة ، وكان قد أعلن استقلال المنطقة من سلطان زنجبار منذ سنة ١٨٨٢ بعد أن سمح باستئجار الألمان للمنطقة الساحلية ورضاء السلطان عن ذلك . فلم يكذب بوشيرى يقتل حتى هجم الثائر الحديد على أنديجي وساداني وهاجم القوة الألمانية في معاقلها . وكانت سرعة تحرك قواته والتجاؤها إلى الجبال ميباً في إنهاك القوات الألمانية ، هذا بينما الحكومة الألمانية قد اشترت من السلطان مناطق أخرى تمتد من فانجا Vanga إلى مصب الروفوما لقاء مليون من الماركات ؛ ووالت ألمانيا إرسال الحملات إلى الداخل طوال خمس سنوات استمرت حتى أكتوبر سنة ١٨٩٤ ، حين دارت المعركة النهائية التي حطمت قوة الثائر ، كما حطمت قوة قبائل الواهيبي . ولكن الثائر استطاع الانسحاب إلى الداخل حيث جمع قوة أخرى ، ظلت تقاوم التقدم الألماني زهاء أربع سنين أخرى دافع فيها عن البلاد شبراً شبراً حتى إذا لم يجد بداً من التسليم بالهزيمة فضل الانتحار ومات ميتة أبطال الأساطير .

ولم تكذب تهديداً ألمانيا من هذه الثورة ، حتى قامت أعنف ثورات شرق إفريقيا ، وهي ثورة ماجى ماجى التى بدأت في الأجزاء الجنوبية من المستعمرة وامتدت حتى شملت المستعمرة كلها قبل نهاية عام ١٩٠٥ . ودارت الحرب من جديد ، وذهب ضحيتها أكثر من مائة ألف شخص وقف فيها المسلمون إلى جانب الوثنيين دفاعاً عن وطنهم ، وكانت مدينتا كلوه الساحلية وماراجور الداخلية مركزى هذه الثورة التى استمرت ثلاث سنوات ، ولم يتح للألمان القضاء عليها إلا في سنة ١٩٠٨ .

وكانت هذه الثورات المتلاحقة سبباً في خسارة الشركة ، فلم تجد حلاً إلا التنازل عن امتيازها وأملأها للحكومة . وبذلك ظهرت مستعمرة ألمانيا الشرقية الألمانية إلى عالم الوجود .

وكان المبشرون الألمان قد نزلوا على شاطئ إفريقيا الغربية الألمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وأسسوا لهم مركزين في Damarland و Namakweland واشترت بعض هذه البعثات أرضاً وباعتها بعد ذلك إلى شركة خليج والفن للنحاس ورفع هناك العلم الألماني . وبدأ

البريطانيون في مستعمرة الرأس ينظرون إلى وجود الألمان بعين الريبة . وفي سنة ١٨٨٠ أرسلت الجمعيات التبشيرية تشكو كثرة هجمات الأهالي وقلة الحماية التي تلقاها من السلطات البريطانية ، فسألت الحكومة الألمانية الحكومة البريطانية عما إذا كان لها أية ادعاءات في ملكية أجزاء من تلك الأرض التي يستقر عليها الألمان فأجابت الحكومة البريطانية بالنفي

هذا إلى أن أحد التجار الألمان المسمى لودريتز Lauderitz كان قد استقر للعمل هناك وسأل أيضاً - من طريق وزارة الخارجية الألمانية - وزارة الخارجية البريطانية ، عما إذا كان لها ادعاءات في هذه المنطقة ، فأجابت بالنفي أيضاً ، فتملك الرجل من طريق المعاهدات مع الزعماء الوطنيين أكثر من ٢١٥ ميلاً مربعاً ، ورفع عليها العلم الألماني . وإذا ما ألح الرجل على حكومته في إعلان الحماية الألمانية ، سألت الحكومة مرة ثالثة وزارة الخارجية البريطانية عن ادعائها لأية حقوق هناك ، ولما تلقت الإجابة بالنفي أعلنت الحكومة الألمانية حمايتها عليها في أبريل سنة ١٨٨٤ ، واعترفت الحكومة البريطانية وحكومة الرأس بهذه الحماية في أغسطس من العام نفسه .

وكان التجار الألمان قد استقروا أيضاً في ساحل غانا ونجحوا في تجارتهم نجاحاً كبيراً وكتبوا أيضاً أكثر من مرة إلى حكومتهم طالبين حمايتها لهم ولمصالحها على نحو ما تفعل الحكومتان البريطانية والفرنسية بتجارهما .

وفي أبريل سنة ١٨٨٤ أبلغت وزارة الخارجية الألمانية وزارة الخارجية البريطانية أنها قد عينت الدكتور ناخنتجال قنصلاً هناك ، وأنه سيقوم بالسفر ليستعلم عن حالة التجارة الألمانية وليقوم بالمفاوضات بشأنها . ووصل ناخنتجال إلى غينيا البرتغالية ولكنه وجد التجارة الألمانية هناك طفيفة فنصح التجار بالانسحاب . وفي منطقة واهدي رفع العلم الألماني على باجيدا ولومي . وأعلن قيام محمية توجولاند . ثم اتجه إلى الكمرون حيث وجد الفرنسيين قد عقدوا أكثر من معاهدة مع الزعماء . بينما اتجه غيرهم إلى إنجلترا يطلبون الحماية . هذا في حين كانت التجارة الألمانية ناجحة والتجار الألمان يحاولون التوغل إلى الداخل ، بل ونجحوا هم أيضاً في عقد

عدد من المعاهدات مع بعض الزعماء الذين قبلوا أن يضعوا أنفسهم تحت حماية الحكومة الألمانية . ولذا قام النزاع بين الدول الثلاث . ولم تلبث إنجلترا - بمعنى أصبح شركة النيجر - الملكية أن ركزت اهتمامها على منطقة النيجر ، فانسحبت من الكمرون ، وظل النزاع قائماً بين الألمان والفرنسيين .

وفي سنة ١٩٠٠ بدأت أنظار فرنسا تتطلع إلى مراکش وعقدت لذلك جملة معاهدات مع إنجلترا وأسبانيا وإيطاليا كما ذكرنا ، ولكن ظلت ألمانيا واقفة تعضد سلطان مراکش ، وتحرضه على وجوب المحافظة على استقلاله . وقد رأينا كيف زار الإمبراطور السلطان مرة وأرسل سفنه الحربية إلى ميناء أغادير مرة أخرى (١) . وما زال الأمر كذلك حتى سنة ١٩١١ حين استطاعت الدولتان أن تصلا إلى اتفاق يطلق يد فرنسا في مراکش ، نظير التنازل لألمانيا عن منطقتي توجو وكمرون ، وهي منطقة مزدهمة بالسكان الذين كان عددهم يصل إلى أربعة ملايين ، كما كانت تبشر بالخير الاقتصادي إذ وصلت صادراتها السنوية إلى مليوني جنيه .

ولم تكن إفريقيا الجنوبية الألمانية أرض هدوء كما كان يظن بل قام الهوتنتوت يتنازعونها ، واستمر هذا النزاع أربع سنوات حتى سحقتهم القوات الألمانية في سنة ١٩٠٧ ؛ ولكن ظلت الاضطرابات سنة أخرى من بعض القبائل الأخرى ، ولم تنعم ألمانيا بالهدوء إلا قبل نهاية سنة ١٩٠٨ بقليل . ولم تنعم ألمانيا بمستعمراتها طويلاً ، إذ قامت الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ وعجزت عن إدارتها خلال الحرب بفضل سيادة الأسطول البريطاني للبحار فاستولى عليها الحلفاء . وفي مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس ، عوقبت ألمانيا على بدئها الحرب بحرمانها من جميع مستعمراتها ، وتقرر في سنة ١٩٢٠ إعطاؤها للحلفاء لإدارتها انتداباً ، فاستولت إنجلترا على إفريقيا الشرقية الألمانية وأطلقت عليها اسم تنجانيقا . كما استولت على الجزء الغربي من كل من توجو والكمرون وضمت الأول إلى غانا كما ضمت الثاني إلى نيجيريا ، بينما

(١) راجع صفحة ١٧٠ .

استولت فرنسا على الجزء الشرقى من توجو وضمته إلى داهومى ، بينما استولت على الجزء الأكبر من الكمرون وضمته إلى إفريقيا الاستوائية الفرنسية أما إفريقيا الجنوبية الغربية فأعطيت لحكومة اتحاد جنوب إفريقيا .

وكانت كل واحدة من المستعمرات الألمانية يتولاها حاكم عام ، يعاونه مديرون يشرفون على الأجزاء المختلفة التى تنقسم إليها المستعمرة ، وكان هذا المدير المحلى حر التصرف فى إقليمه إلى حد كبير ، ولكنه كان فى نفس الوقت ينتظر التدخل فى أى لحظة من الحاكم العام ، كما كان هذا الأخير أيضاً ينتظر التدخل من وزارة المستعمرات الألمانية التى تولى معظم أمورها أفراد من الطبقة الأرستقراطية الألمانية ، التى نظرت إلى هذه المستعمرات وشعوبها نظرة استعلاء . وكانت الأوامر كثيراً ما تصدر إلى الحاكم العام دون سابق اتفاق ، فكان هذا يرسل بها إلى المديرين الذين يعملون تحت إمرته . فكانت كثيراً ما تتعارض الأوامر مع بعضها . ولم يكن هذا المدير بدوره إلا أرستقراطياً كحكام برلين ، فكان يرى هذا التعارض طعناً فى كفايته الشخصية ، ولذا كثيراً ما تتابع هؤلاء الحكام والمديرون فى مناصبهم فى سرعة غريبة . ولم يحاول أحد من الحكام العاملين أو المديرين الاتصال بالأهالى للوقوف على رغباتهم . ولذا لم تكن مصالح الأهالى موضع الاهتمام من أحد ، سواء من المديرين أو الحاكم العام أو أعضاء مجلس الإدارة (فى عهد الشركات) ولذا لم يصرف شئ على المستعمرات التى ظلت على حالها إلى جانب سوء الإدارة .

وكانت المركزية الشديدة هى طابع الحكم الألمانى . ولم يشترك الوطنيون فى الإدارة إلا حين استخدموا فى رئاسة المحاكم الوطنية للفصل فى القضايا الصغيرة . بينما ظلت القضايا الكبيرة من اختصاص المحكمة المركزية التى تصدر أحكامها ممهورة بموافقة الحاكم العام . أما قضايا الإعدام فيجلس الحاكم العام لنظرها .

الاستعمار الأسباني

لم تقم أسبانيا بدور كبير في استعمار إفريقيا ، بسبب انشغالها بمستعمراتها الأمريكية . ولكنها تركت أثراً لا ينكر في الشمال الغربي من القارة . وكان هذا الأمر أظهر ما يكون في ميداني الثقافة واللغة . بسبب كثرة المهاجرين مما جعل أثرهم يمتد من مراکش غرباً حتى تونس شرقاً وتمبكتو جنوباً .

كانت كثرة المهاجرين الأسبان إلى جزائر كناريا - منذ أن نزلتها في بداية الحركة الكشفية - سبباً في جعلها أسبانية صرفة . وحاول البريطانيون الاستيلاء عليها في بداية القرن التاسع عشر . ولكنهم فشلوا بسبب دفاع الأهالي الأسبان عن جزيرتهم . وما زالت الجزيرة حتى الآن موالية لأسبانيا وتتمتع بقسط كبير من الحضارة .

وحتى بداية القرن التاسع عشر لم تحاول أسبانيا الحصول على مزيد من الأرض ولكن استيلاء الفرنسيين على الجزائر فتح شهيتهم فاستولت على مدينة Ifni المراكشية.

وفي بداية القرن العشرين حين استولت فرنسا على مراکش جعلت أسبانيا استيلاءها على منطقة الريف الأسبانية ثمناً لإطلاق يد فرنسا في مراکش . وكانت قبل ذلك بعشرين سنة قد استولت على الأرض الإفريقية المواجهة لجزائر كناريا ، ورفعت عليها العلم الأسباني وأطلقت عليه اسم ساحل الذهب (ريو دورو) كما أعلنت الحماية الأسبانية على ساحل الصحراء بين رأس بلانكو ورأس بوجادور فامتد نفوذها إلى الداخل لمسافات مختلفة على طول المنطقة .

ومن الأملاك الأسبانية أيضاً مستعمرة صغيرة على الساحل الغربي الجنوبي للقارة احتلتها منذ سنة ١٧٨٩ لأجل تجميع الرقيق الذي تبعث به إلى مزارع أمريكا الجنوبية وهي غانا الأسبانية ومنذ سنة ١٩٠٢ أخذت في توسيعها بمن تقاطر إليها من المهاجرين .

مراجع الباب الخامس

- جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا
زاهر رياض : الاستعمار الأوروبى لإفريقيا ؛ القاهرة ١٩٦٠
جنوب إفريقيا ؛ القاهرة ١٩٦٠
تاريخ غانا الحديث ؛ القاهرة ١٩٦١
محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ؛ القاهرة ١٩٤٨

- Cary: Britain in West Africa
Ceasy: Nigeria under British Rule
Cohen Andrews: British policy in Changing Africa
Denis Austin: West Africa in the Commonwealth
Fuller Thomas: Cecil John Rhodes
Johnston: Colonisation of Africa by Alien Races
Padoglo: The War of Abyssina
Kathleen Stahl: British and Soviet Colonisation System
Robinson and Galligher: Africa and the Victorians
Roy Pascal: The Growth of Modern Germany
Wingate R: Wingate in the Sudan
World Dominion Survey: Light and Darkness in East Africa
Cambridge: History of British Empire

الباب السادس

الاستيطان الأوروبي والاستغلال الاقتصادي

الإستيطان الأوروني والإستغلال الإقتصادي

في المستعمرات الفرنسية

لم تكد السلطات الفرنسية تستولى على مدينة الجزائر حتى اتجه همها إلى وجوب استغلال الجزائر من أجل صالح الإقتصاد الفرنسي . واتجهت الجهود أولاً إلى إعطاء الأرض الزراعية إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج يكون لها حق تملكها واستغلالها .

وكان الجنرال كلوزل الذي تسلم القيادة من بومون قائد عملية الفتح قد تفرغ لزراعة أرضه في نيوارليانز في أمريكا . فلم يكد يعيّن في الجزائر حتى أمر بدراسة إمكانات استغلال الأرض في الزراعة ، فقد كان اتساع الجزائر ، وشعور الفرنسيين بعدم تمكنهم من التوغل عسكرياً إلى الداخل هو الذي أوحى بأن يكون هذا التوغل سلمياً ، وبطريق غير مباشر ، وخلفه بعد مدة قصيرة الجنرال برترين ، فامتازت فترته القصيرة بمصادرته أملاك الأوقاف وتوزيعها .

ومنذ اللحظة الأولى أخذ مناصرو الاستعمار يرددون أن بلادهم تشكو كثرة السكان ، وأنها محتاجة إلى ميادين جديدة للتنفيس عنهم ، وأن الجزائر تستطيع أن تحلّ بعض المشكلات الفرنسية ، ولذا تعاونت إدارات الجيش على إحضار بضعة من مغامري الأوروبيين إلى مدينة الجزائر بناء على طلب الجنرال كلوزل . كما قرر إنشاء خط ملاحى منتظم بين مرسيليا والجزائر ، فوصلها عدد من فقراء: أسبانيا، وإيطاليا، ومالطة، ثم أرسلت فرنسا ٤٥ ألفاً من العمال خربجي إصلاحيات الأحداث ، ومعهم عدد من التجار كما أرسل مندوبين عنه إلى حوض الراين لجمع كل من يريد السفر إلى الجزائر . فوزّع عليهم قطعاً صغيرة وأعطاهم بعض الأدوات ومواد التموين اللازمة لهم لمدة ستة أشهر . كما كوّن شركة مساهمة قيمة السهم ٥٠٠ فرنك، وأعطاهم

(حوض الداي) ومساحته ألف هكتار إيجاراً لمدة ٢٧ سنة بسعر فرنك واحد للهكتار.

وإذا ما ارتفعت أصوات الجزائريين من انتزاع أراضيهم ، انجهدت الأنظار إلى أملاك الداي ، فحُصرت ، وكذلك أراضي البكوات الأتراك الذين تركوا البلاد . وأضافوا إليها أراضي الأوقاف ووضعت تحت تصرف السلطات . كل ذلك دون أن تكون هناك سياسة مرسومة ، إذ كانت هذه الإجراءات وفقاً لوجهة نظر فردية ، هي وجهة نظر الجنرال كلوزل وقد استولى هو نفسه على مزرعة بدأ يزرعها ، كما استولى ياوره على مثل ما استولى عليه سيده .

وفي أول نوفمبر سنة ١٨٤٠ أصدر الجنرال بوجو أول قرار بالاستيلاء على ممتلكات العرب الذين حملوا السلاح ، في الوقت الذي أخذت فيه الإدارة الفرنسية في اختيار العناصر الفرنسية وتشجيعها على الهجرة ، كما شرعت الإدارة ، في الجزائر في اختيار الأماكن التي سينزلون بها ، حتى إذا وصلوا وزعوا مباشرة على الأراضي والقرى التي أنشئت ، وأعطوا الضمانات والأموال ، وضمنت لهم الحماية العسكرية ، بتنظيم أفراد منهم على هيئة المليشيا دربوا على إطلاق النار واستخدام الجيش في إنشاء القرى ، وشجعت الوحدات العسكرية على فلاحه مساحة من الأرض مجاورة للمعسكر .

وفي سنة ١٨٤٦ صدر قرار بالاستيلاء على الأراضي الخالية من الأبنية والزراعة ، وكذلك الأراضي المزروعة التي لا يقدم أصحابها مستنداً رسمياً يثبت ملكيتهم لها قبل يوليو سنة ١٨٣٠ . وكان من نتيجة ذلك أن وصل عدد المستوطنين الفرنسيين إلى ٤٧,٤٧٤ شخصاً والأسبان إلى ٢١,٥٢٨ شخصاً ، إلى جانب ثمانية آلاف ألماني وإيطالي ومالطي . ورصدت لهم الحكومة ثلاثمائة مليون فرنك على ثلاث سنوات .

وإذا ما نجحت ثورة سنة ١٨٤٨ — وكانت قد نادت بإعطاء عمل لكل عاطل — أصدر قرار برصد خمسين مليوناً من الفرنكات لإنشاء مستعمرات زراعية في الجزائر قرن بإرسال اثني عشر ألفاً من الزراع . وقامت سفن الدولة بنقلهم مجاناً ، وإذا ما بدا أن معظم القادمين لا يملكون أية خبرة

زراعية ، صدر قرار فى سنة ١٨٥٠ بوجوب اختيار المستوطنين من بين
للزراع المتزوجين من ذوى الخبرة . وفى نفس الوقت واصلت الحكومة
إقطاع الأرض لبعض أصحاب الأموال لاستغلالها واستخدام الأوربيين .

وبدأ فى سنة ١٨٥١ بتنظيم الملكية فنص قانون هذا العام على احترام
الملكية الفردية ، ولكنه أعطى الحكومة الحق فى مصادرة أراضي الأهالى
إذا اقتضت الضرورة . وأخذت الدولة فى حصر الأراضي التى تملكها القبائل .
وبلغ ما حصرت فى سنة ١٨٥٣ - ٣٤٣ ألف هكتار ، احتفظت الدولة
منها بستين ألفاً أخذت فى بيعه بأبخس الأثمان مقسطة على آجال طويلة .
فحصلت شركة جينيفواز على عشرين ألف هكتار وكان رأس مالها ثلاثة
ملايين فرنك ، رفعته فيما بعد إلى خمسة ملايين . وكان عليها أن تبنى
عشرين قرية لتوطن خمسمائة أسرة من مهاجرى سويسرا نظير دفع خمس
ثمن المنزل فقط .

وفى سنة ١٨٦٠ وزعت الحكومة خمسين ألف هكتار أخرى على
خمسين أسرة فقط ، ثم ٢٥٠ ألفاً تضم ٨٥ قرية على ١٥ ألفاً من المستوطنين .
وقام المستوطنون يطلبون مزيداً من تحديد الأراضي وحصرها ، ولكن
قلة الأيدى العاملة دفعت بالحكومة إلى منح الأرض لبعض الوطنيين من
أنصارهم . فإذا مازار نابليون الثالث الجزائر فى سنة ١٨٦٥ نادى بوجوب
تشجيع العرب على تملك الأراضي . فكان ذلك سبباً فى ثورة المستوطنين عليه
ولكن الحكومة استرضتهم بإلغاء الرسوم الجمركية بين الجزائر وفرنسا ،
كى تتاح لهم فرصة الحصول على المصنوعات الفرنسية بنفس أسعارها فى فرنسا
وإرسال ما يزيد على كفايتهم من المنتجات الزراعية لبيعها فى فرنسا دون
زيادة التكاليف .

وجاءت الجمهورية الثالثة . وكان اتجاهها ديموقراطياً ، أى تشجيع العمال
وصغار الزراع على التملك ، ففتحت لهم أبواب الهجرة إلى الجزائر من
جديد ، ووزعت عليهم الأراضي ، وأنشأت لهم البنوك وأوحت إليها بإقراض
من يشاء من الفرنسيين . فى الوقت الذى لجأ فيه الوطنيون إلى المرايين ، فكان
أن نقلت الديون عليهم واضطروا إلى بيع أراضيهم إلى هؤلاء القادمين ،
بأبخس الأسعار .

وإذا ما قضت فرنسا على ثورة محمد المقراني سنة ١٨٧٩ ، فرضت على من أخطأه حكم الإعدام غرامة قدرها ٣٦ مليوناً من الفرنكات وصودرت أراضي من لم يدفع ، ووزعت على مهاجرين جدد ، فكان أن انتقلت ملكية قرى بأكملها إلى أيدي الحكومة التي اتجهت أيضاً إلى تشجيع أبناء الإلزاس واللورين الذين يريدون الاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية فأعلنت عن منحهم إقطاعات كبيرة من الأرض الزراعية يمكن البدء باستغلالها على أن يملكوها بعد تسع سنوات . يدفعون في خلالها إيجاراً قدره فرنك واحد عن كل هكتار من الأرض ، على أن يعفوا من الضرائب خلال هذه السنوات التسع ولكن هذه الحركة لم تنجح ، لأن معظم من قدم من أهل الإلزاس كان من العمال الصناعيين ، فكان أن عادت الحكومة إلى سياسة إقطاع الأرض لمن يوالونها من الجزائريين على شكل مساحات صغيرة بجوار إقطاعات الفرنسيين كي يقوموا بزراعة أراضي الفرنسيين إلى جانب زراعة أراضيهم .

وفي سنة ١٨٨١ أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بمنح الجنسية الفرنسية لكل الأجانب الذين يقيمون بالجزائر وأبنائهم الذين يولدون على الأرض الجزائرية وبذلك بلغ عدد الفرنسيين المستوطنين مليوناً .

أما أراضي الغابات والأحراش فقد اعتبرت كلها ملكاً للدولة بمقتضى قانون سنة ١٨٥١ ، وبذلك أصبح ما تملكه الدولة الفرنسية خمسة ملايين هكتار من الأرض الزراعية علاوة على أربعة ملايين تملكها البلديات . ثم ٢,٧٠٠,٠٠٠ هكتار يملكها الزراع المستوطنون الذين لم يبلغ عددهم ٢٦ ألفاً .

وهذه الأراضي كلها في إقليم التل الحصب كثير المطر وهي موزعة كما يلي :

مقدار الملكية بالهكتار	عدد المالكين	مجموع ما يملكون
أقل من ١٠	٨٠٠٠	٤٠,٠٠٠
من ١٠ الى ٥٠	٧٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠
من ٥٠ الى ١٠٠	٤٠٠٠	٣١٦,٠٠٠
من ١٠٠ الى ٥٠٠	٥١٠٠	١,٢٠٢,٠٠٠
أكثر من ٥٠٠	٩٠٠	٩٦٣,٠٠٠
المجموع	٢٥٠٠٠	٢,٧٣٠,٠٠٠

وبذلك يكون متوسط ما يملكه الفرد الواحد من المستوطنين ١٠٨ هكتارات (٢٦٦ فداناً) هذا في الوقت الذي لا يملك الوطنيون - وعددهم ستة ملايين - أكثر من سبعة ملايين هكتار أغلبها مراعى ، فيكون متوسط ما يملكه الفرد منهم أربعة عشر هكتاراً ، وإذا قدرنا متوسط ما يملكه الفرد من الوطنيين من الأرض المزروعة فعلاً فإنه لا يزيد على ١/٣ فدان .

وغنى عن الذكر أن الاستعمار الفرنسى قد وضع كل أجهزة الدولة الإدارية والمالية والتشريعية والعسكرية لخدمة المستوطنين . وبلغ من سلطتهم على الحكومة أن قاموا بأكثر من ثورة ضد الحكم الفرنسى . بل هددوا أيضاً بإعلان استقلال الجزائر والكتابة إلى إنجلترا بحمايتهم ، كما ملك هؤلاء المستوطنون أفضل الآلات التى تنتج لهم مزيداً من الإنتاج بتكاليف أقل . فلهكتار الواحد من الأرض التى يملكها الأجانب تعطى ٨,٧ كتالات ، بينما لاتعطى الأرض التى يملكها الوطنيون أكثر من نصف هذا المقدار . واتجه الفرنسيون إلى إنتاج المزروعات التجارية كالقمح والكروم ، ولكن الإنتاج الكبير للفرنسيين يظهر فى الكروم أكثر من غيره إذ يزرعونها فى أربعمئة ألف هكتار فتنتج ستين مليوناً من الهكتولترات من النبيذ الذى يصدر أغلبه إلى فرنسا . كما تقوم شركة فرنسية بإنتاج الحلفاء ، فتجنى منه كل سنة ١٥٠ ألفاً من الأطنان ، يصدر كله إلى الخارج أيضاً ، كما اهتموا بزراعة الفواكه فأنتجوا قرابة ثمانية ملايين قنطاراً من البرتقال ومثلها من الليمون .

وكان من الطبيعى أيضاً أن يتجه الفرنسيون إلى الإنتاج المعدنى : وهم

يعمدون إلى استخراج : الحديد ، والفوسفات ، والفحم ، والرصاص ، والزنك والزئبق ، ولا يعملون منها شيئاً في التصنيع المحلي بل يصدر كله إلى الخارج خاماً ، ولذا تمثل المعادن ١١ ٪ من جملة صادرات الجزائر التي تبلغ طبقاً لآخر إحصاء قبل الثورة ١٥٤ مليار فرنك يرسل منها إلى فرنسا ما قيمته ستون ملياراً .

وتنتج الجزائر ٣ ملايين طن من الحديد و ٦٠٠ ألف طن من الفوسفات و ٣٠٠ ألف طن من الفحم و ١٢ ألف طن من الزئبق و ١١ ألف طن من الزنك طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ ، وعثر على البترول في سنة ١٩٥٦ ، ويوجد بها حتى سنة ١٩٦١ - ١٤٩ بئراً تنتج ١٦ ألف طن متري في العام الواحد . تقوم باستغلاله شركات فرنسية أمريكية بلغ رأسمالها ١٢٢ بليون فرنك . ولنا في حاجة إلى أن نذكر أن جميع الجيولوجيين الذين يعملون في هذه الشركات من الفرنسيين إذ لم تهتم المستعمرة بتدريب الوطنيين على هذا العمل الفنى .

وكذلك فعلت الحكومة الفرنسية بعد أن استولت على تونس فشجعت الفرنسيين على الهجرة إليها بعد أن وضعت أمامهم كل المغريات المادية والأدبية . ولما كانت إيطاليا أقرب البلاد إلى تونس ، وأهلها أقدم من الفرنسيين تطلعا إليها تعرضت البلاد للهجرة الإجماعية من البلدين فبلغ عدد الفرنسيين ١٦٠ ألفاً وعدد الإيطاليين خمسين ألفاً ، وبلغ عدد الموظفين من الفرنسيين ستين ألفاً بينما لا يزيد عدد التونسيين على خمسة آلاف . وعدا هؤلاء الفرنسيين والإيطاليين يوجد من الممالطين الذين تنسوا أيضاً بالجنسية الفرنسية . ومن الطبيعي أن يؤول هؤلاء الأجانب كياناً واحداً يقف أمام الوطنيين .

وقد وجهت فرنسا اهتمامها منذ اللحظة الأولى لاحتلالها البلاد إلى انتزاع الأراضي من يد التونسيين ووضعها في يد المهاجرين ، أفراداً وشركات ، وقد بدأت فرنسا بالاستيلاء على أملاك الحكومة ومقدارها مليون هكتار ، وتركت التونسيين يفلحونها ، ولكنها لم تلبث أن طردتهم وأحلت محلهم مستوطنين فرنسيين . وفي سنة ١٨٨٥ صدر قانون التسجيل ، وهو يرغم من يستغل أرضاً على تسجيلها ، ومن الطبيعي ألا يتم التسجيل إلا لمن استطاع إثبات ملكيته بعقود رسمية . وجعل إثبات الملكية يتم أمام لجنة من خمسة قضاة ، منهم

ثلاثة فرنسين وتونسيان ، ومن لم يستطع إثبات الملكية أخذت منه الأرض ، وفي سنة ١٨٩٦ صدر أمر بإلحاق كل الأراضي غير المستغلة في الزراعة إلى أملاك الحكومة . ومن الطبيعي أن يدخل في ذلك أكثر من نصف أراضي القبائل ، وراحت الحكومة تحدد هذه الأراضي البور .

وفي سنة ١٨٩٠ صدر قرار بضم أراضي الغابات والأحراش إلى أراضي الحكومة أيضاً ، وقد بلغ مقدارها مليوناً وستة عشر ألف هكتار ، وفي سنة ١٨٩٨ أصدرت أمراً بالاستيلاء على أراضي الأوقاف وقدرت مساحتها آنذاك بأربعة ملايين هكتار ، وهو ربع المساحة الكلية لتونس . وفي سنة ١٩٠٣ صدر قرار بوضع حدود للغابات ومن الطبيعي أن تنتهي هذه العملية بضم بعض الأراضي الخاصة المجاورة لهذه الغابات لاسيما وقد عجز أكثر مالكيها عن إثبات ملكيتهم لها . فقامت المنازعات بينهم وبين الإدارة ولم تعين لجنة لفحص هذه المنازعات إلا في سنة ١٩٢٨ وكانت مهمتها فحص ما يقدمه المنازعون من مستندات .

ويقول الوطنيون إن الإدارة الفرنسية ارتكبت في سبيل الاستيلاء على الأرض لاسيما المجاورة للغابات أشنع الفظائع .

وقد وضعت هذه الأراضي كلها في يد (إدارة الزراعة والاستعمار) التي تأسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيعها على المستوطنين . وتم التوزيع بطريق البيع بثمن زهيد ، يدفع على أقساط امتدت إلى عشر سنوات . ومن أجل تسهيل الحصول على الأرض أنشأت (صندوق الاستعمار) وقدمت له قرضاً مقداره مليون ونصف من الفرنكات من ميزانية تونس . ثم قدمت له في سنة ١٩٠٤ ثمانمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين من الفرنكات اعتمدته من قرض اقترضته تونس من بنك فرنسا .

وبعد الحرب العالمية الأولى وزعت ١٤٣,٥٦٠ هكتاراً بالمنطقة الشمالية و ٥٣,٦٠٥ هكتارات بالمنطقة الوسطى حتى أصبح ما يزرع من الأرض حبوباً يقدر بثلاثة ملايين هكتار استولى الفرنسيون منها على مليونين .

وسلمت الحكومة الإنتاج المعدني إلى الشركات الفرنسية فاستخرجت

للفوسفات ويقدر إنتاجه بثلاثة ملايين طن، وكذلك الحديد وهو ٢٠٤,٠٠٠ طن وهو من النوع الجيد لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الفوسفور، والرصاص وهو ثلاثة وعشرون ألفاً من الأطنان، والزنك وهو ٣٠٠٠ طن، والمنجنيز، والنحاس، والبوتاس. وهو يقدر بنسبة ٥٠ ٪ من صادرات تونس في سنة ١٩٤٦. ولا تستفيد الميزانية التونسية من هذه المناجم شيئاً إلا بإيجارها السنوي وما يدفع إلى الجمارك من رسم الصادر ولم تحاول فرنسا إقامة شيء عن الصناعات بالبلاد.

وأقبل الفرنسيون والأسبان يسكنون مراكش أيضاً، فبلغ عددهم طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥١-٣٦٢,٨٥٤ نسمة منهم ٢٨٨ ألفاً يسكنون المدن، ونسبة الفرنسيين منهم ٨٢ ٪. وعدد الفرنسيين بالنسبة لمساحة مراكش يعتبر ضئيلاً بالقياس إلى عدد الأسبان في منطقتهم. ويعمل عدد منهم في وظائف الإدارة الحكومية ويمكننا أن نرى مبلغ سيطرتهم إذا قارنا عددهم بعدد الموظفين المراكشيين. فعددهم في الوظائف العليا في سنة ١٩٥٢-١٣٨٣١ موظفاً بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ٣٨٢، أما في الوظائف الأساسية فيبلغ عددهم ٦١٦٢ موظفاً بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ١٢٦٢، ولا يتعفف هؤلاء الفرنسيون من شغل الوظائف الثانوية، فوصل عددهم إلى ١٠٤٣٣ بينما لا يزيد عدد الوطنيين على ٤٠٨٥٠، بل وصل عددهم أيضاً في الوظائف الدنيا إلى ٥٢٣ موظفاً فرنسياً. مقابل ١٤٤١٦ من الوطنيين فمن ذلك نرى لامقدار تسلطهم فحسب، بل مدى تلهفهم على مزاحمة الوطنيين في كل أكان بلادهم.

وعمل باقي الفرنسيين في مجالات: الزراعة، والتجارة، والصناعة. فبينما يزرع الوطنيون ٤,٤٤٠,٠٠٠ هكتار، يزرع الفرنسيون مليوناً من الهكتارات موزعة على ٦١٠٠ مزرعة، مما يدل على الملكية الواسعة التي يتمتعون بها بالنسبة إلى ملكية الوطنيين. فتكون نسبة ما يملكه الفرنسي مائة وخمسين هكتاراً تقريباً، بينما لا تزيد نسبة ما يملكه الوطني على ثلث هكتار. وقد دخلت الوسائل الحديثة إلى أراضي الفرنسيين حيث تعمل الإقامة العامة على بذل المساعدات المالية للمزارعين الفرنسيين ليتمكنوا من الحصول على

رى منتظم ومواد كىماوية، وكل ما تحتاجه أراضيهم حتى لا يكونوا تحت رحمة
العوامل المناخية .

ويزرع القمح فى ٨٢ ٪ من الأرض الزراعية ، منها ٣٢٠ ألف هكتار
فى مناطق الأوروبيين وهى نسبة تبلغ ٣٠ ٪ من مساحتها . ويبلغ متوسط
إنتاجه فى أراضي الفرنسيين بين ٩ و ١٠ ككتلات أى ٩ ر من الطن فى الهكتار
الواحد . بينما لا يزيد هذا الإنتاج فى أرض الوطنيين على ٧ ككتلات . وذلك
ولاشك يعود إلى ما يستعمله الفلاح الفرنسى من الآلات (١) والبذور
الجيدة والرى المنتظم . كما لانسى أن الفرنسيين يحظون بأخصب الأراضي ،
ولإنتاجهم من القمح الشتوى وصل إلى ١,٤٤٠,٠٠٠ ككتال من
مجموع الإنتاج البالغ ٢,٧٤٣,٠٠٠ ككتال . ولكن اهتمام الأوروبيين
ينصب أكثر ما يكون على الإنتاج التجارى مثل الخضراوات والكروم والدخان
والحمضيات ، وتصدر الخضراوات أولاً بأول إلى فرنسا فى مواعيد تكون فيها
السوق الأوروبية فى حاجة إليها ، أما الكروم فأراضيها لم تزد على ٧٠٠ هكتار
فى سنة ١٩١٩ ، ولكنها قفزت فى سنة ١٩٣٠ إلى تسعة آلاف ثم إلى ٢٥ ألفاً
فى سنة ١٩٤٠ وقد أنتجوا من النبيذ فى هذه السنة ما يقرب من ٧٧٠ ألفاً
من الهكتولترات ، ويبلغ إنتاجهم من الدخان ١ ما تنتجه مراکش كلها .
كما يبلغ ما يصدرونه من الحمضيات ٨٠ ٪ من مجموع صادرات هذا
النوع .

وحظى الإنتاج المعدنى باهتمامهم . فاعتمدت عليهم صناعة استخراج
الفوسفات ، وهم يستخرجون منه سبعة ملايين طن فى العام (طبقاً لإحصاء
سنة ١٩٦١) يستهلكون بعضاً منه فى تسميد أراضيهم ، ويصدر الباقي .
وتصل نسبة هذا الإنتاج المراكشى إلى ٣٦ ٪ من الإنتاج الإفريقى كله .
و ٢٠ ٪ من الإنتاج العالمى وهو المركز الثانى فى العالم . وكان إنتاج مراکش من
الفحم الحجرى (٥١٠ آلاف طن) بالنسبة لفرنسا الثانية بين المستعمرات
الفرنسية بعد الهند الصينية كما تنتج من الرصاص ١٢٨ ألفاً من الأطنان

(١) ملك الفرنسيون ٦٦٠٠ محراث آلي ، ولا يملك الوطنيون واحداً منها .

ومن الزنك ٧٠ ألفاً ، ومن الحديد ١,٤٦٢٠٠ من مراكش الفرنسية و ٧٥٠ ألفاً من المنطقة الإسبانية، ومن المنجنيز ٤٥٦ ألفاً ، ومن الكوبالت ٧٣٦ ألفاً (١) ، ومن النحاس ٣٠٠ ألف طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١ ، ومن البوكسيت عشرين مليوناً، وجميع هذا الإنتاج تقوم به شركات فرنسية أو أجنبية محتكرة ، وهي وثيقة الصلة بالبيوت المالية الكبرى في فرنسا خاصة بينك باريس . يحصل الفرنسيون أيضاً على ٤٠ ٪ من إنتاج مراكش في البترول ، وقد بلغ في سنة ١٩٥٧ ألف برميل ، وشركة البترول الفرنسية قد حصلت أخيراً على أربعة تراخيص بالبحث عن البترول في أربع مناطق مختلفة يبلغ مجموع مساحتها ٦٤ ألفاً من الكيلو مترات المربعة . كما تقدر نسبة العمال الفرنسيين الذين يعملون في الصناعات التعدينية ٥,٥ من العمال مقابل واحد فقط من الوطنيين . وفي الصناعات التحويلية ٢٧,٩ من العمال مقابل ١٤,٤ من الوطنيين وفي التجارة ٣٧,٩ من العمال فرنسيين مقابل ٦,٣ من الوطنيين ، وفي الخدمات العامة ٨٦,٩ من العمال فرنسيين مقابل ٩,٨ من الوطنيين ولا ترتفع نسبة الوطنيين إلا في مجالي الزراعة والنقل .

وتقوم أيضاً بعملية صيد الأسماك في المياه المراكشية شركات أغلبها فرنسية وقد زاد محصولها في سنة ١٩٦١ إلى ٤٢,١٥٩ طناً قيمتها ١,٣٥٠,٠٠٠ جنيه أنشئ لأجلها خط ملاحى لتصدير الأسماك في ثلاثيات بين مراكش ومينائى برادو ومرسيليا .

وفي مدينة كازابلانكا سوق رئيسية للأسماك يبلغ مجموع ما يرد إليها سنوياً ١٣ ألف طن من السمك ، وخمسة آلاف طن من الجمبرى و ١٠٣,١٧٥ طناً من السردين ، تقوم باصطياده شركة فرنسية أيضاً ، ويعمل بها ٦٧٦ ملاحاً منهم ٣٧٦ فرنسياً ، ويصدر من هذا السردين ٥٩,٧٤٦ طناً بين مملح ومحفوظ وطازج .

وجميع الصناعة الحديثة في يد الفرنسيين وهي تعتمد على رأس المال الأجنبي وبها ٢٥٠ ألفاً من العمال نصفهم من المراكشيين وأغلبها من الصناعات

(١) وهي تعتبر ثالث دول العالم إنتاجاً للكوبالت .

الاستهلاكية الخفيفة ، مثل صناعة حفظ الأسماك والبيرة . وعصر الزيتون ، وعصر النيذ والسكر والصابون والشمع والزجاج ، وكذلك بها بعض المصانع الصغيرة للأقمشة القطنية والصوفية والورق والجلود . ومصانع حفظ الخضراوات عددها عشرون مصنعاً كلها فرنسية ويبلغ مجموع هذه المصانع - طبقاً لإحصاء سنة ١٩٦١ - ٢٠٠ مصنع يملك الأوروبيون منها ٩٠٪ .

وقامت في البلاد صناعة استخراج الكهرباء من مساقط المياه ولكن معظمها موجه إلى استخدامها في المناجم والمصانع التي يملكها الفرنسيون . مما أدى إلى زيادة الإنتاج في السنوات الأخيرة .

ويصدر جميع الإنتاج المعدني خاماً إلى فرنسا . أما عن الصادرات والواردات فتستأثر فرنسا بستين في المائة من الأولى و ٣٣,٥٪ من الثانية (١) . بينما لا يتجه إلى منطقة الدولار أكثر من ٢٪ والاسترليني ٩٪ وإلى المناطق الأخرى ٣٤٪ . وذلك طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٢ .

وبرغم قلة الفرنسيين الداهيين إلى كل من إفريقيا الغربية والاستوائية فإن الرغبة في الحصول على الأرض لم تكن أقل منها في الشمال . فقد كان من حق الدولة الاستيلاء على الأراضي التي لا أصحاب لها . فالمساحة التي تقل عن ١٠٠ هكتاراً يمكن الاستيلاء عليها بقرار من رئيس المقاطعة . ولابد من موافقة الحاكم العام من أجل الاستيلاء على ما هو أكثر من ذلك حتى ٢٠٠٠ هكتار ثم لابد من موافقة الحكومة الفرنسية على ما يزيد على ذلك .

وأعطيت هذه المساحات إلى شركات الاستثمار لاستغلالها . وقد وصلت مساحة الأرض التي حصلت عليها هذه الشركات في إفريقيا الفرنسية الغربية إلى ٩٣,٢٨٤ هكتاراً ملكية مؤقتة و ٥٧,٤١٩ ملكية دائمة . ومعظم هذه المساحة في ساحل العاج وغينيا . وخصص أكثرها لإنتاج الموز والأرز والبن .

وفي إفريقيا الاستوائية حصلت شركات الامتياز على أكثر من ثلثي الأراضي . اقتسمتها أربعون شركة . وقد جعل نتاج الغابات احتكاريًا

(١) تحتل فرنسا المرتبة الأولى في قائمة الصادرات بينما تحتل البلاد الإفريقية المرتبة الثانية والجزائر المرتبة الثالثة .

لثلاثين سنة مقابل إيجار لا يزيد على ١٥ ٪ من الأرباح : وقد احتج التجار البريطانيون على هذا الاحتكار وتدخلت الحكومة البريطانية فمنحتهم الحكومة أرضاً ومبلغاً مالياً كتعويض :

وقد أعطيت تجارة الصادر والوارد في هذه الممتلكات الفرنسية احتكاراً لعدة شركات ، فقد أعطى احتكار التجارة في الفول السوداني إلى شركة Société de Prévoyance كما أعطى تصدير الموز والبن إلى شركات أخرى . بل أعطى إنتاج زيت النخيل في ساحل العاج إلى عدد من الشركات وكذلك في إفريقيا الاستوائية ، ولم ينته هذا النوع من تجارة الاحتكار إلا بانتهاء محصول المطاط . فالتجهت العناية بعده إلى القطن والخشب . ونصيب شركات الامتيازات من خشب إفريقيا الغربية يصل إلى ٦٠ ٪ من الخشب الناجع .

أما من ناحية التعدين فما استخرج من الذهب في إفريقيا الغربية بدأ بنسبة ستين كيلو جراماً في سنة ١٩٢٩ ولكنه ارتفع إلى ٢٠٣٩ كيلو في سنة ١٩٣٤ ، وقد وصلت قيمته آنذاك إلى ١٥٠ مليون فرنك . ولكن نصيب الشركات الفرنسية منه ضعيف ومعظمه يستخرجه الوطنيون بطرقهم الخاصة في شمال غينيا ، وهناك بعض الذهب في ساحل العاج والكامرون وأوبانجي شاري ، وتستخرج غينيا من البوكسيت ٣٣٠ ألفاً من الأطنان كما تستخرج السنغال ١٥٠ ألفاً من أطنان الفوسفات طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٤ ، وأهم الشركات التي تعمل في غرب إفريقيا هي Société des Mines de Falémé, Gambia وهي تعمل على حدود السنغال ومالي ، وقد ظلت غير منتجة إلى وقت قريب . وفي أواخر سنة ١٩٤٦ حصل مسيوسانيون الملحق بالوزارة الفرنسية على ترخيص بالتنقيب عن المعادن في مساحة ١٨ ألفاً من الكيلومترات المربعة مقابل فرنكين في السنة عن كل كيلومتر مربع .

كما كانت فرنسا تسيطر على أكثر من نصف تجارة مراكش الداخلية بسبب دخول جزء كبير من البضائع الفرنسية إليها كتجارة حرة . ولقد سببت هذه الحالة كثيراً من الاضطرابات في السوق المغربية بعد الاستقلال حين أخذ رأس المال الفرنسي المستثمر في الحرب . فقد كان ميزان رأس المال

الصادر والوارد في سنة ١٩٥٤ في صالح مراكش بما يقرب من ٢٠ ملياراً من الفرنكات فانخفض هذا الرقم إلى سبعة مليارات في سنة ١٩٥٥ ودون ذلك في سنة ١٩٥٦ .

في المستعمرات البلجيكية :

كان قيام دولة الكونغو الحرة عملاً من أعمال الملك ليوبلد الثاني الخاصة ، ولم يجد استجابة من أحد من الشعب البلجيكي : ولكن لا بد لهذه الإدارة الاستغلالية الجديدة من جيش من الموظفين لأجل إدارة الأعمال ، فأسلمت عملية (جلب) الموظفين إلى عدد من (المتعهدين) ولذا كانت المجموعة التي تسلمت العمل هناك من مختلف الجنسيات . ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء أيضاً من طبقات المجتمع الدنيا ، بل أغلبهم من طريدى المجتمع . وقد سبق للورد ماكولى حين كتابته لتاريخ اللورد كلايف ، أن وصف موظفي هذه الشركات التي تعمل في الخارج بأنهم كانوا من الفاشلين في دراستهم والذين بلغ من شذوذ أخلاقهم أنهم ارتكبوا من الأعمال ما يودى إلى نبذهم ولكن لا يرتفع إلى إلحاقهم في السجن .

ومع ذلك كان العدد ضئيلاً إلى حد يلفت النظر . ولا شك أن قسوة المناخ أيضاً كان لها دخل في ذلك ، ويكفى أن نقول إن هؤلاء الموظفين الذين عادوا بعد قضاء فترة هناك قد وصفوا الحياة في هذا الركن من إفريقيا بأنه كان (جحيماً) .

ومن المعروف أن المتزوجين دائماً هم أعزف الناس عن الهجرة إلى هذه الأماكن ذات الجو القاسى وإن ذهب أحدهم حرص على ألا يصحب زوجته وهكذا كان نوع الأوروبيين الذين ذهبوا إلى المستعمرات البلجيكية . وبذلك أصبح الفرد لا العائلة وحدة المجتمع هناك . وحينئذ ظهرت طبقات من المجتمع لا بد من ظهورها ، وهى تجار الأعراض من متعهدى تقديم الحليلات إلى القادمين وبدأ بهذه التجارة الأوروبيون وقلدهم بعدها الوطنيون . ثم تجار الخمور والمكيفات .

ونتائج هذا النوع من المجتمع معروفة ، أولها ظهور الأمراض السرية بشكل وبائى سواء بين القادمين أو السكان . ثم ظهور طبقة الخلاسين ، وهى طبقة لا ترقى إلى المجتمع الأوروبى لأنه ينكرها . ولا تستطيع هى أن

تنزل إلى مستوى الوطنيين . وأخيراً انهيار كل مبادئ أخلاقية يمكن أن يقوم عليها مجتمع ما ، لا بين القاطنين في المستعمرة بل بين عائلاتهم في الوطن الأصلي . ويبدو أن هذه الحالة التي وصل إليها الكونغو حتمت على الحكومة البلجيكية أن تجعل منه جزيرة مقطوعة الصلة بالعالم الخارجى بل بما يجاوره من الدول الإفريقية .

وقد بدأ باستغلال الكونغو بواسطة الشركات الاستغلالية التي تشدد في طلب الأيدي العاملة الرخيصة وتسيء معاملتهم ، لأنها لا تنظر إليهم إلا كآلات للإنتاج لا مخلوقات آدمية لها حقوق . ولذا كانت النتيجة التي وصل إليها الكونغو بعد ثلاث وعشرين سنة هي النقص الفادح في عدد السكان والزيادة الفادحة فيما انصب من الأرباح إلى جيوب المساهمين . وقد سجلت أرباح أملاك التاج في سنيه العشر الأولى بحوالى ثلاثة ملايين جنيه . بصرف النظر عن ربح الملك ليوبلد الخاص من أسهمه في شركات الامتياز وقد كانت تبلغ ربع الأسهم كلها . وقد قدر ما حققه ليوبلد من الأرباح حتى سنة ١٩٠٨ بستين مليوناً من الأرباح خرجت كلها إلى بلجيكا .

ودارت مناقشات طويلة قبل أن توافق الحكومة على ضم هذه الدولة إليها ، وقف الشعب فيها بعيداً أيضاً ، ولذا لم يكن حال المهاجرين إلى الكونغو في عهد الحكومة بأفضل منهم في العهد الأول . ولذا لم يصل عدد الموظفين الأوروبيين هناك حتى سنة ١٩٤٨ إلى أكثر من ١٠٧٤٠٠ شخص وألف وثلاثمائة آسيوى . وفي رواندا أورندى ٢٥٠٠ شخص . واختلفت جنسياتهم بين البلجيكين واليونانيين والإيطاليين والإنجليز والفرنسيين والأمريكيين ، والهولنديين ، أما الآسيويون فكانوا كلهم من الباكستانيين .

ومن الطبيعى أن يتركز هذا العدد الضئيل في المدن . فإذا كانت مظاهر الحضارة قد ظهرت في الكونغو البلجيكي فهي لا تعدو بضع مدن عددها أقل من أصابع اليد الواحدة . بينما عاشت بقية الكونغو في حالة أسوأ مما كان عليها في القرن السادس عشر .

وفي عهد الحكومة قُسمت البلاد كلها بين خمس شركات وكل شركة في واقع الأمر اتحاد لعدة شركات ، ومعنى الاتحاد مفهوم فهو لا يزيد على

غبن العمال سواء في الأجور أو المعاملة ورفع أثمان المنتجات . والتحكم في تصرفها . وهذه الشركات هي :

١ — شركة بروكسل للتمويل والصناعة .

٢ — شركة الكونغو للتعدين والتجارة .

٣ — شركة يونيليفر الصناعية .

٤ — بنك أمبان .

٥ — الشركة البلجيكية العامة .

ولعل أسماء هذه الشركات تدل على نوع العمل الذي تزاوله ، فليس فيها شركة واحدة متخصصة في عمل معين . بل تعمل في أى عمل يدر الربح ، وقد أطلقت الحكومة البلجيكية على هذا النوع من الحكم (الرعاية الأبوية) .

ويقول اللورد هايلي أن سبب هذا العمل هو حاجة الحكومة إلى الإيراد وعدم استطاعة الأهالي دفع أية ضرائب ومن ثم أصبح إيراد الحكومة (وهو يتكون من نسبة خاصة من أرباح هذه الشركات) مرهوناً بهذا الربح .

ومن الطبيعي ألا تستطيع الشركة ممارسة نشاطها الكامل منذ بدء العمل ولذا لم يشعر الأهالي بوطأة هذه الشركات في أول الأمر ، ولكن منذ أن بدأت الشركات توسع أعمالها إلى الحد الذي يبيحه عقد الامتياز ، بدأ الجمهور يشعر بما يجب أن يتوقفوا عن ممارسته من أعمال فكان أحوال الشعب الكونجولي أخذت تسوء شيئاً فشيئاً كلما أظهرت الشركات مزيداً من النشاط ، في الوقت الذي أخذت فيه إيرادات الشركات وكذلك إيرادات الحكومة في الزيادة ، وكان هذا التدرج في السوء بالنسبة للشعب مخالفاً لطبيعة كل حكم في العالم .

ومن الطبيعي ألا تستطيع رؤوس الأموال البلجيكية وحدها تمويل كل هذه المشروعات دفعة واحدة ، فكان لا بد من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية ، فكانت هذه الاستثمارات الواسعة إغراءاً للرأسماليين الأجانب لاستثمار أموالهم . حتى إذا أقبلوا وبدأوا صممت الحكومات الأجنبية —

—صاحبة رؤوس الأموال—عن كل الفصائح التي يمكن أن تنشأ ،ومن هنا عرفنا
مر تأخر إذاعة سوء حال الكونغوليين ثلاثاً وعشرين سنة قبل سنة ١٩٠٨
ثم خمسين سنة أخرى بعد هذا التاريخ . هذا إلى أن تقسيم أراضي الكونغو
بين شركات الاستثمار على هذا النحو كان نقضا صريحاً لاتفاقية برلين التي
نصت على حرية التجارة لجميع الدول .

وإحدى نتائج هذا التقسيم الاستغلالى أن ظلت الزراعة الغذائية هي مجال
النشاط الرئيسى لعمل الوطنيين فكان هذا مصدر الإيراد ٩٣٪ من السكان .
بينما ما ينتجونه لا تزيد نسبة تقديره في قيمة الدخل القومى على ٣٠٪
وذلك طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٦ كما أن ما ينتجونه من الخضراوات والمنتجات
الحيوانية لا يزيد على ٤٧٪ مما ينتجه الكونغو .

واتجه نشاط الوطنيين إلى الأنواع الاستهلاكية وهي البطاطا بأنواعها
(يام . كاسافا . مانيوك) وهي الغذاء الأساسى للسكان . ونسبته ٥٨٪
من الإنتاج الغذائى . بينما لا يزيد إنتاج القمح على ٧٪ والفواكه على
١٥٪ ولعل سبب هذه الزيادة اشتراك الأجانب في استهلاكها .

أما من حيث القيمة النقدية للمزروعات الوطنية فتمثل البطاطا ٤٥٪
من إنتاج الكونغو . ويليه الموز وهو يمثل ١١٪ ثم نخيل الزيت ويمثل
١٠٪ ثم القطن ويمثل ٨٪ .

هذا بينما اتجهت الزراعة الأجنبية إلى المواد التجارية . أو الصناعية .
فالبن والشاي والكاكاو والمطاط والفواكه والطباق . تمثل ٩٣٪ من كمية
ما ينتجه الأوروبيون . ثم تأتى بعد ذلك الفواكه وهي لا تمثل سوى ٥٪
والبطاطا وهي لا تزيد على ١٪ وأخيراً الحبوب التي لا تزيد نسبتها
على ٢٪ وهو ما يكفي فقط للاستهلاك المحلى بينهم . ويقوم بالزراعة
الأوروبية في الكونغو ٢٤٠٠ هيئة و ٢٠٠ في رواندا أورندى . ومن أجل
الإشراف على التنمية والتقدم الزراعى أنشئ المعهد الوطنى للدراسات
الزراعية . وإذا عرفنا أن زراعة البطاطا لا تتعرض للآفات الزراعية أدركنا
أن معظم دراسات هذا المعهد موجهة إلى الزراعات الأوروبية ومقاومة
آفاتها وتحسين بنورها .

وهناك (هيئة الزراعة الوطنيين) هدفها خدمة الزراع الوطنيين ومعنى ذلك المحافظة على الإيراد دون مزيد من بذل الجهود . والمحافظة على خصوبة التربة ، ووضع الوسائل الفنية لهذا الهدف ضمن إمكاناته . ولا بد أن الوسائل البدائية التي يستعملها الفلاح الوطنى ثم ضعف إمكاناته الاقتصادية تحول دون استماعه إلى ما يقدم له من نصائح كما تحول دون إقدامه على استعمالها .

أما عن الزراعة الأوروبية فأهمها البن . ومهمة تصريفه بيد هيتين تخصصت كل واحدة منهما فى نوع منه . فهناك (بنك تصريف بن الكونغو) (وبنك تصريف البن العربى) علاوة على (هيئة تصريف البن العربى لرواند أوراندى) .

وبأى المطاط فى المرتبة الثانية وكان مقداره ٢١٥٧ طن من ٤٨٨٩٠ هكتارا ، وأصبح فى سنة ١٩٥٦ - ٥٨٥١١ هكتارا تنتج ٨٩٩٩ طن . وهنا تظهر نتائج بحوث الهيئات العلمية بشكل واضح .

والقطن الذى ينتجه الوطنيون عليهم تسليمه إلى مندوب الحاكم بأسعار يعينها الحاكم العام . وحينئذ تتولى مؤسسة الأقطان بيعه إلى الشركات الصناعية أو الأسواق العالمية . وهى تضم ١٢ شركة تعمل فى هذا الحقل .

وتتولى استثمار الغابات بعض الشركات . وهى التى تتولى نشر الخشب . ثم تصنيه وبيعه . ويستهلك أكثر الإنتاج محليا ولا يزيد ما يصدر منه على ١٧٪ من الإنتاج الذى يبلغ ٣٠٥٢٧١٨ متراً مكعباً . غير خشب الوقود الذى يبلغ ٦٠٤٢٧٢١ متراً مكعباً ، ثم الفحم البلدى الذى يبلغ ٨٣١٥ طن .

أما سرثرة الكونغو فلما فيها من معادن . وهى تبلغ بالنسبة للإنتاج العالمى : الماس الصناعى ٧٥٪ والكوبالت ٦٩٪ والماس الطبيعى ١٥٪ والبلاتين ٩٪ والنحاس ٨٪ والمنجنيز ٥٪ والزنك ٣٪ والذهب ٢٪ . وأفضل هذه المعادن من حيث القيمة هو النحاس إذ أن درجة نقاوته تصل إلى ٩٨٪ . ولذا يجد هذا النحاس ومعه الزنك سوقاً رائجة فى الولايات المتحدة وألمانيا وكندا .

ولا شك أن الكوبالت الذى يقف فى رأس قائمة الإنتاج من حيث نسبته

في السوق العالمية إلى جانب لزومه في الصناعة (بعكس الحال في الماس)
يجعل من بلجيكا قوة لها أثرها في سوق هذه المادة التي تصدر أولاً إلى بلجيكا
ومن هنا إلى الأسواق الخارجية .

ولما كان الماس سواء منه الصناعي أو الطبيعي — تتحكم كميته في سعره
لا سيما وهو لا يطلب إلا لهدف الزينة ، تحكمت في كمية إنتاجه وطريقة
بيعه (شركة الماس التجارية) ومعها الشركة الصناعية لموزعي الماس .

ولا تتجه سياسة هذه الشركات أو غيرها إلى إقامة صناعات ثقيلة أو
خفيفة سوى الصناعات الغذائية . مثل صناعة السكر والبيرة والخبز والثلج
واللبن والزبد والزيت بأنواعه والكاغوزة . وحفظ اللحوم والأسماك .

ومن الطبيعي أن تقوم بهذه الصناعات شركات أوروبية بحتة . ثم يلي
ذلك شركات النسيج وتنتج ٥٧٤٥٠٠٠ متر طبقاً لإحصاء ١٩٥٦ ، ثم
صناعة الأحذية وتنتج ١١٢ر٩١٣ زوجاً . ثم الصناعات الكيماوية
وهي تنتج الصابون والروائح العطرية ومستلزمات الزينة ، وواضح جداً أن
٩٠ ٪ من مستهلكي هذه الأدوات من الأوروبيين ، وهناك غير ذلك صناعة
مواد البناء من طوب وأسمنت . وسيراميك وهي لا تنتج أكثر مما يكفي
الاستهلاك المحلي .

ويتولى عمليات التجارة الخارجية شركات أسست لهذا الغرض منذ
الحرب العالمية الثانية وهي المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي .
رابطة ستراسبورج .

الرابطة الأوروبية للفحم والصاب .
وأخيراً الرابطة الاقتصادية الأوروبية . وهي تمثل جميع دول السوق
الأوروبية المشتركة وقد دخلت إلى هذا الميدان وفقاً لاتفاقية عقدتها مع حكومة
المستعمرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ .

في المستعمرات البريطانية :

كان في اعتدال المناخ على هضاب شرق إفريقيا إغراء كبير
على استيطان البريطانيين لهذا الجزء ، وقد كانوا يتطلعون إلى استغلاله
عقب مؤتمر برلين مباشرة حين تألقت شركة شرق إفريقيا .

وعملوا جهودهم على منع أى نفوذ آخر من أن يقف فى وجه نفوذهم ، حتى إذا خلص لهم بدءوا فى الهجرة إليه . ومن المعروف أن الاستعمار الموجه إلى بلاد ذات مناخ معتدل يختلف عن ذلك الموجه إلى بلاد حارة . فهنا يكون المهاجرون خليطاً من الذكور والإناث . فتكون العائلة هى وحدة المجتمع ، والمهاجرون أكثر ميلاً إلى الاستقرار والإقامة الدائمة . وكثيراً ما يكتب للمستعمر النجاح بشرط استمرار الهجرة حتى تكون جالية كبيرة العدد ، ذات مصالح اقتصادية مؤثرة فى اقتصاديات الإقليم . أما الهجرة ذات الأعداد القليلة كما هو الحال فى المستعمرين البريطانيين فإن الفشل ينتظره مهما طالت مدة الاستعمار . وأكثر المستعمرين عدداً فى المستعمرات البريطانية هو فى كينيا ، وعدد سكانها وفقاً لإحصاء سنة ١٩٥٦ - ١٠٠٠ ر ٢٩٠ ر ٧ نسمة وعدد المستوطنين من الأوروبيين ٦٦ ر ٤٠٠ فرد . أى أقل من ٨٪ ومعظمهم بريطانيون ، ولكن يوجد بينهم بولنديون وإيطاليون واسكندنافيون وبوير ونسبة الآخرين ٢٢٪ من الأوروبيين أى أقل من ٢٪ من مجموع السكان . كما أن هناك جالية باكستانية وهندية تبلغ ١٦٩ ألفاً أى ٣٪ ومعظمهم باكستانيون ، وإلى جانب هؤلاء يوجد ٧ آلاف من جوا البرتغالية و ٣٧ ألفاً من العرب والصوماليين ومعظم الآخرين يتركزون فى الإقليم الساحلى .

وأول من أشار على البريطانيين بهذا الاستيطان السير تشالس البوت حاكم كينيا فى سنة ١٩٠٥ وقد كتب إلى حكومته أن داخلية المستعمرة هى أرض الرجل الأبيض ، لاسيما بعد مد الخط الحديدى إلى الداخل . فقدمها اللورد ديلاير فأقطع له مائة ألف فدان بعقد لمدة ٩٩ سنة ، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٣ ، بعد أن مهد لذلك بإصدار قانون سنة ١٩٠٢ الذى يعطى السلطات المحلية سلطة توزيع ما لا يزيد على مائة ألف فدان . أما أكثر من ذلك فبقرار من حكومة لندن . وأقطع لورد سكوت وايرل بليموت ٣٥ ألفاً ، ودوق ابركورن ٣٠ ألفاً ، ونقابة زراع شرق إفريقيا ٣٢٠ ألفاً وحصلت على غابات مساحتها ٢٠٠ ألف ، وشركة شرق إفريقيا على ٣٥٠ ألفاً .

كلها فى المناطق المرتفعة حول الأخدود الإفريقى ، بعد أن أجليت عنها القبائل التى كانت تسكنها وحددت إقامتها فى مناطق خاصة لا تتعدها . وظل المستوطنون يضغطون على الحكومة لمزيد من الامتيازات حتى جعلت

مدة الإيجار ٩٩٩ سنة ، وهى مدة خيالية . بإيجار ٢٠ ستاً فى العام (قرش صاغ واحد) وأعطى الحاكم العام سلطة عدم تسرب الأرض إلى أفراد من جنسيات أخرى ، وكان الآسيويون هم المقصودون بهذه الجنسيات الأخرى . وبعد الحرب العالمية الأولى أعطيت الحكومة للمحاربين القدماء أرضاً مساحتها مليون فدان مقسمة إلى ألف قطعة .

وكان الطبيعى أن يكون هذا الاستيلاء سبباً فى إثارة السكان الإفريقيين وخاصة الكيكويو . فكان أن أصدر اللورد ديفونشاير تصريحاً فى سنة ١٩٢٣ يعترف فيه بأحقية الوطنيين فى أرضهم ، ويقصر عمل البريطانيين على العمل من أجل تقدمهم إلى يوم يتسلمون إدارتها . ولكن ذلك لم يثن الوطنيين عن أن يؤلفوا (جمعية الكيكويو المركزية) فى سنة ١٩٢٦ من أجل المحافظة على حقوقهم . فكان هذا بدء تفكير الإفريقيين فى مستقبل بلادهم .

فى سنة ١٩٤٥ سعى البريطانيون لدى الحكومة من أجل سحب هذا التصريح حين ألفوا (اتحاد الناخيين) هادفين إلى جعل كينيا أرضاً للرجل الأبيض ، شأنها شأن جنوب إفريقيا ، بل سعى الاتحاد لدى حكومة جنوب إفريقيا لتأخذ بنصرهم فى تنفيذ مشروعهم ومن أجل هذا وقفوا من مشروع الجلاء عن مصر سنة ١٩٥٤ موقفاً عدائياً . وقاوم الوطنيون هذا الاتجاه بعد أن وسعوا اتحادهم وجعلوه يشمل كل أهالى كينيا وأطلقوا عليه اسم (اتحاد كينيا للإفريقيين) منذرين بشر ما يتأتى منه من نتائج مما يدفعهم إلى المقاومة الفعلية فصدر قرار من الحكومة بحل الاتحاد فى سنة ١٩٥٤ .

وبين سكان تنجانيقا البالغ عددهم ٧٠٠٠٠٠ ٩٦٥ ر٧ وفقاً للتقدير الأخير ، يوجد ٣٥ ٪ من الباكستانيين ثم ٨ ٪ بريطانيين و ٤ ٪ عرب و ٣ ٪ بوير أى أن نسبة الأجانب بينهم لا تزيد على ٥ ٪ .

بينما فى أوغندا البالغ سكانها ٧٠٥٧٠ ٤٣٦ ر٦ نسمة يوجد ٨٦٦ ر١٠ من الأوروبيين و ١٠٢ ر٦٩ من الهنود و ٢٥٩ ر٤ من العرب و ٨٣٠ ر٢ من الجوان . ولذا بدأ هذا التوطن الأوروبى أكثر ما يكون عنفاً فى كينيا ، كما اتسمت حركة مقاومة الوطنيين فيها لما يراد ببلادهم بالعنف أيضاً . وإذا كانت أوغندا أقل بالجمع نصيباً من هذا الهجوم الأوروبى فالفضل فى ذلك

يعود إلى نظام الحكم غير المباشر وإلى مقاومة كل من الكاباكا والليكوكو لهذا الاتجاه ، إذ أصرّوا على مقاومة محاولة السير هارى جونسون حين حاولها عندما عين حاكماً لأوغندا . فلم يسعه إلا التراجع أمام (اتحاد الباتاكا الوطنى) الذى تألف فى سنة ١٩١٥ . وأعيدت المحاولة فى سنة ١٩٣٩ إلا أن المقاومة أيضاً وقفتها عند حدها . بعد أن ملك الأرض الأوغندية عدد لا يتجاوز الخمسين شخصاً منذ أن منحهم إياها المستر Boll فى سنة ١٩٠٩ . ومعهم بعض جمعيات المبشرين .

ولم يقتصر التشجيع على منح الأرض بل تعدى هذا الحد إلى مزيد من المساعدات والخدمات مثل : إعانات التصدير ، والإعفاء من رسوم استيراد الآلات ، وتخفيض أجور السكك الحديدية . بل زودتهم الحكومة بالقروض . التى بلغت حتى سنة ١٩٣٢ خمسة ملايين من الجنيهات ، علاوة على ثمانية وتسعين ألفاً من الجنيهات ، أجرى تخفيضها فى مصاريف النقل . كما صدر لأجلهم قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٠ بمنح مصدرى الذرة إعانات وصلت فى هذا العام إلى ١٥٠٧١ ر. جنيه ، كما أنشئت هيئة التنمية الزراعية من أجل إعانة الزراع ، وحلّ محلها فى سنة ١٩٣٤ فى هذه المهمة بنك الأراضى والزراعة الذى أنشئ فى سنة ١٩٣١ . وكانت وظيفته تقديم القروض التى يطلبها المزارعون فيصرف لهم ٩٠٪ من قيمتها بحد أعلى قيمته ٣٥٠٠ جنيه بفائدة قيمتها ٦٥٪ خفضت فى سنة ١٩٤٦ إلى ٤٥٪ وقد بلغت جملة القروض حتى سنة ١٩٥١ - ٧١٢ر٣٨٣ر٢ جنيه لآجال طويلة علاوة على ١١ر٣٥٠ جنيه لآجال قصيرة . ومن هذا المبلغ كان هناك ٦٦٣ر٧٣٨ جنيه لآجل الإعانة العاجلة . وقد استعاد البنك من هذه القروض ٨٨٤ر٨٢٤ر١ جنيه وشطب الباقي .

وبناء على توصيات لجنة تسديد الديون فى سنة ١٩٣٥ ، أعطت هيئة التنمية قروضاً للمزارعين الذين على وشك الإفلاس ، فتقدم لها عشرون مزارعاً فقط حصلوا على ٦٥٩ر٦٦ جنيه . ولم يسدد هذا القرض منهم غير أربعة .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية صدر قانون يبيح إرغام المزارعين على

زراعة محاصيل معينة بعد أن ضمنت الحكومة لها حداً أدنى من الأسعار ، ومع ذلك أعطيت لهؤلاء المزارعين قروض بلغت ١٧٧٩ر٧٧١ جنيهاً ، استرد منها ١٣٠٨ر٠٦١ جنيهاً فقط . كما دفع ٩٥ر٩٢٦ جنيهها فروعاً بين السعر الحقيقي والسعر المحدد .

وفي سنة ١٩٥١ اعتمدت الحكومة مبلغ ٢٠٠ ألف من الجنيهات لأجل مزيد من الإسكان الزراعي .

وفي سنة ١٩٣٩ قدمت قروض لمن يرغب من المستوطنين ، من أجل تمكينهم من تملك الأراضي . بلغ كل قرض ١٨٠٠ جنيه وهو يمثل ٩٠٪ من المبالغ المطالب اقتراضه ، وفي سنة ١٩٤٢ أوصت لجنة الإسكان بإنقاص النسبة المدفوعة فجعلت ٧٥٪ من المبلغ المطلوب ولكنها رفعت المبلغ المدفوع إلى ٢٥٠٠ جنيه وجعلت الفائدة ٤٪ فقط ، مع إعفاء المقرض من دفع الفائدة خلال السنين الخمس الأولى .

بل أكثر من ذلك منع الوطنيون من زراعة محاصيل بعينها . من أجل قصر إنتاجها على الأوروبيين ، مثل البن . فأنتجوا ٢٤ر٤٢٦ طناً بلغ ثمنها ١٠ر٣٥٣ر٠٠٠ من الجنيهات طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ . وجعلت زراعة الوطنيون له مقصورة على من يحصلون على تراخيص تبيع لهم زراعته ، وفي سنة ١٩٥٣ أعطى ١٥ر٠١٩ ترخيصاً أباحت زراعة ٨٥٠٠ فدان ، أى بمعدل نصف فدان للترخيص الواحد . هذا في الوقت الذي اقتصرت زراعة البن في تنجانيقا وأوغندا على الوطنيون فأنتجوا ١١ر٢٥٠ طناً في الأولى و٧٦ر٠٠٠ طن في الثانية ، وقد صدر من هذه الأخيرة ٥٣ر٢٨٠ طناً ، وهو أكبر قدر صدر من أى مستعمرة بريطانية . ولم يزد ما أنتجه الأوروبيون في تنجانيقا على ٣ر٥٥٠ طناً .

وكذلك اقتصرت زراعة الشاي على الأوروبيين ، فزرع في كينيا في سنة ١٩٥٤ - ١٣ مليون رطل بلغ ثمنها ٣ر٢١٧ر٠٠٠ جنيه ، استهلك نصفه وصدر النصف الآخر . وفي نياسالاند بلغت قيمة المزروع في نفس السنة مليونين من الجنيهات ، وعوقب من جرؤ على زراعته من الوطنيون . وأنتجت روديسيا الجنوبية ٥٠٠ره طن من قصب السكر بينما كان نصيب

شركة تكرير السكر وحدها (وهي بريطانية) سبعة آلاف طن ، أنشئ
لأجل رى أراضيها خزان على نهر Mtilikwe :

كما أنتج الأوروبيون منه في تنجانيقا ١٠ر٧٠٨ أطنان وفي كينيا ١٣ر٧٢٤
طناً ، وذلك في سنة ١٩٥٣ . وحرمت زراعته على الوطنيين . وفي أوغندا
توجد مزرعتان هائلتا المساحة الآسيويين وبهما مصنعان للسكر في لوجازي
وجنجا ، وصل إنتاجهما إلى ٥٤ ألف طن ، صدر منها في سنة ١٩٥٤ -
٨٠٠ طن إلى بقية مستعمرات شرق إفريقيا لسد النقص بها . وتبغى الحكومة
البريطانية من هذا الإقبال على صناعة السكر سدّ النقص الذي شعرت به
أجزاء كثيرة من الإمبراطورية البريطانية من جراء استقلال الهند وخاصة اتحاد
جنوب إفريقيا ، الذي لا يزرع به إلا شريط ضيق من الأرض في ناتال
لا تزيد مساحته على ١٦٠٠ فدان ، ولهذا السبب أيضاً ، أقبل البريطانيون
على زراعة الأرز وخاصة في تنجانيقا ونياسالاند وأوغندا فأنتجت الأولى
١٣ مليون رطل كما أنتجت الثانية مليونين ، بينما أنتجت الثالثة أربعة ملايين ،
وهي كمية تعادل ٤ ٪ من إنتاج الأرز العالمى . وكذلك اقتصرت زراعة القنب
على الأوربيين فقط في كينيا فأنتجوا منه ٣٥ر٣٣٤ طناً في سنة ١٩٥٣ ،
ارتفع في سنة ١٩٥٨ إلى ٤٢ر١٤٧ طناً ، وارتفع ثمنه إلى ٢٠٠ر٢٢٨
جنيه ، ولم يزد نصيب أوغندا منه (وهو يزرع بوساطة الوطنيين) على
١١٩٠ ، طناً وزرع الأوروبيون منه في تنجانيقا ١٧٠ر٢٥٠ طناً وصل
ثمنها إلى ٢٤ مليوناً من الجنيهات .

أما فيما يتعلق بالتعدين فلم تجر بحوث وافية عن الثروة المعدنية وأهم
المعادن المستغلة حالياً هي : الصودا والأسمت والنحاس والملح والذهب
والجرافيت ، ويشغل في إنتاجها رأس المال الأوروبى ، وقد بلغت قيمته
٥٩٩ر١٤٩ جنيه ، وحظيت المملكة المتحدة بنصيب الأسد من تجارة
كينيا الخارجية فوصلت نسبتها إلى ٢٩ ٪ . كما بلغت وارداتها إلى كينيا ٣٧ر١ ،
أما إذا بلأنا إلى الأرقام فقد بلغت قيمة الصادرات إليها ٣٥ر٩٦٢ر٦٥٥
جنيهاً والوارد منها ١٤ر٣٦١ر٤٧٦ جنيهاً وذلك في سنة ١٩٥٨ .

وإذا ما اتجه الأوروبيون إلى الصناعة لم يقيموا منها إلا ما يتصل بالحياة
اليومية أو المطالب العاجلة ، فأقاموا أحد عشر مصنعاً لحفظ اللحوم لم يعمل

بها غير ١٤٠٨ عمال ينتج ما قيمته ٣٤٩ ألفاً من الجنيهاً ، وسبعة مصانع للجلود عمل بها ٣٣٧ عاملاً ، تنتج ما قيمته ثمانون ألفاً من الجنيهاً ، ثم خمسة عشر مصنعاً لليكماويات ، عمل بها ٢٩٢٤ عاملاً لتنتج ما قيمته ١٠٠٠ر٦٩٤ من الجنيهاً ثم ستة عشر مصنعاً للأسمت يعمل بها جميعاً ١٣٩٩ عاملاً لتنتج ما قيمته ٩٨٢ ألفاً من الجنيهاً ولو أحصينا العمال العاملين بجميع هذه المصانع وغيرها لما زاد على ١٦٣٣٦ عاملاً بين أوروبي ووطني وآسيوي .

وقد حاول الاتحاد البريطاني العام للطعام تنفيذ مشروع زراعة الفول السوداني على نطاق واسع في تنجانيقا ، وكان ذلك في سنة ١٩٤٦ إلا أنه فشل . إذ قدر لإنتاجه ٥٦ ألفاً من الأطنان في سنة ١٩٤٨ لتصل في سنة ١٩٥١ إلى ٦٠٩ آلاف . ولكنه لم ينتج حتى سنة ١٩٥١ سوى ٩١٦٢ طناً ، بعد أن صرف عليه مبلغ خمسة وثلاثين مليوناً من الجنيهاً . فتخلى الاتحاد عن الأرض ، وكانت مساحتها ٣٥٤ ألفاً من الأفدنة إلى اتحاد زراعي تنجانيقا . وكل أعضائه من البريطانيين المستوطنين . وسرعان ما اتجه الزراع إلى احتكار زراعة البن ، فأنتجت تنجانيقا منه ١١٢٥٠ طناً كما أنتجت كينيا ١٤٩٧٠ طناً وشجعوا الوطنيين على زراعته في أوغندا فأنتجوا ٦٧٠٠٠ طن اتجهت كلها إلى بريطانيا .

أما عن اتحاد وسط إفريقيا فأكبر الجاليات البريطانية تعيش في روديسيا الجنوبية حيث الثروة المعدنية وأقلهم في نياسالاند بسبب فقرها . وقد أعطيت التسهيلات المتعددة لاستيطان هؤلاء البريطانيين مبكرة منذ سنة ١٩١٩ وأصدرت من أجل ذلك قانون الاستيطان في سنة ١٩٢٢ Settlement Act الذي رسم أن تدفع الحكومة نصف تكاليف هذا الاستقرار ، وفي سنة ١٩٤٤ صدر قانون جديد أعطيت بمقتضاه تسهيلات جديدة لمن يرغب من قدامى الموظفين في روديسيا الجنوبية الاستقرار فيها نهائياً وقدمت لهم القروض التي بلغت حتى نهاية سنة ١٩٥٠ - ٢٣٦٥٣٦ جنيهها أخذت من الدخل العام للمستعمرة غير ٩٣٦ر٤١٢ر١ جنيهها ، أخذت من اعتماد خاص بالقروض . ويبلغ عدد المستوطنين من هؤلاء الموظفين ٤٩٦ شخصاً و ٢١٠ من غيرهم .

وأسست شركة جنوب إفريقيا البريطانية منذ ١٩١٢ (بنك الأواضي)

وقد قام بإقراض الراغبين في إنشاء المزارع ، فأقرض في نفس العام ١٥٥٢٨٨ جنيهاً ، كما أنشئ بنك الأراضي والزراعة في سنة ١٩٢٤ برأس مال قدره ثلثمائة ألف من الجنيهات ، ارتفع في سنة ١٩٥٠ إلى ٩٧٠ ألفاً ثم إلى ٥٤ مليون جنيه ، وقد اعتمد في سنة ١٩٥٠ مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ر٧٣٢٢ جنيه من أجل إقراض المزارعين ، لتشجيعهم على تربية الماشية واستعمال الآلات في الزراعة ، وفي روديسيا الشمالية أسست (هيئة الإقراض الزراعي) في سنة ١٩٣٤ برأس مال قدره ٢٤ ألفاً من الجنيهات فأقرضت حتى سنة ١٩٤١ قروضا أكثر من رأس مالها . حتى اضطرت إلى تصفية أعمالها في سنة ١٩٤٩ .

وكان بنك الأراضي قد أنشئ في سنة ١٩٤٦ ، فأقرض في مدى أربع سنوات ٨١٣ ر٤٧٦ جنيهاً من أجل المستوطنين الجدد . علاوة على منحه مبلغين اعتمداً من أجل إغاثة الكوارث العاجلة وهما ١٤ ر٠٤٩ جنيهاً و ٨٢ ر٥٠٦ جنيهاً :

١١ ولايزيد المستوطنون الأوروبيون في اتحاد جنوب إفريقيا على ٣٠٦٧ ر٠٠٠ ألف في وسط ٩ ر٧٥١ ر٠٠٠ من الإفريقيين و ١ ر٤٠٥ ر٠٠٠ من الملونين و ٤٥ ر٠٠٠ من الآسيويين ، ومع ذلك يتصرف الأولون تصرف أصحاب البلاد دون أن يعملوا حساباً لأحد بجوارهم . فنسبة مساحة الأرض المخصصة للأوروبيين ٨٧ ٪ أغلبها ملك لقلة من كبار الإقطاعيين . أما عن الأرض المزروعة فيملكون منها ٢١٧٧ مليون فدان يزرعونها محاصيل نقدية ، أهمها : الطباق ، وقصب السكر ، والفواكه ، والبطاطس ، والفول . كما يسيطرون على تربية الماشية والأغنام والخنازير ، فقد بلغ عددها ثلاثة مليارات من الأغنام و ١١ ر٨٠٠ ر٠٠٠ من الماشية طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٦ ، فبلغ إنتاجهم من الصوف ما قيمته مليون من الجنيهات ، ومن الألبان ٢٠ مليوناً ، وما يمتلكه الوطنيون منها لا يستفيدون منه على النحو المعروف إذ أنهم لا يبيعونها ولا يذبحونها ، بل هي لديهم دليل على المركز الاجتماعي ، ولايزيد ما يمتلكونه منها على ثلاثة ملايين ونصف ، هذا إلى أن الأوروبيين يتوفرون على تربية الأنواع الممتازة ويعملون على تحسين سلالاتها وتوفير الرعاية الطبية لها ، ولذا تحكم هؤلاء الأوروبيون في سوق اللحوم والصوف .

وفي جنوب إفريقيا ووسطها زرع الطباق بكميات هائلة ، لتستغنى به بريطانيا عن إنتاج فرجينيا ، فأنج الاتحاد ٣٥ مليون رطل ، كما يحتكر الأوروبيون زراعته في روديسيا الجنوبية فأنجوا في سنة ١٩٣٨ ما قيمته مليوناً من الجنيهات ارتفع بعد ذلك في سنة ١٩٥٥ إلى ١٢٠٥ مليوناً من الأرتال بلغت قيمتها عشرين مليوناً من الجنيهات ، وهي كمية تعادل الإنتاج العالمي كما يزرع في روديسيا الشمالية ٣٦ مليون رطلاً وأوغندا ٧ ملايين .

ولكن هذه الثروة لا تقاس بالثروة المعدنية التي تتحكم شركاتها في استخراجها ونصريفها . حتى لقد بلغت نسبتها إلى مجموع الصادرات بالنصف وخاصة الذهب (٥٠ ٪ من الإنتاج العالمي) والماس (١٩٥ ٪ من الإنتاج العالمي) والفحم والحديد والانتوم واليورانيوم والبلاطين ، وبرغم الكميات الضخمة المستخرجة فالاحتياطي منها ما زال هائلاً . ولما كانت الحكومة تحصل على ضرائب من أجل تراخيص التعدين ، فقد وصل ما يحصل عليه منها إلى إيرادها في سنة ١٩٥٨ .

ورغم هذه الإمكانيات الهائلة فإن الصناعة ضعيفة إلا أن ما أقيم منها متقدم ، وتقدر قيمة الإنتاج الصناعي في سنة ١٩٥٤ بمبلغ ٤٦٨٨ مليوناً من الجنيهات ، ولذا يعتبر اتحاد جنوب إفريقيا من أكثر أجزاء إفريقيا تقدماً ، ومع ذلك فإن الاهتمام الصناعي موجه أكثر ما يكون إلى الصناعات الغذائية كالسكر والقصب والنيذ ثم مواد البناء . والمواد الكيماوية والسجائر والأثاث . علاوة على صيد الأسماك وقد بلغ إنتاجهم مليوناً ونصف مليون من الأطنان قيمته ١٣ مليوناً من الجنيهات وتقوم الدولة بدورها كاملاً من حيث التشجيع بل تسهم في بعض رسوم أموال هذه الشركات ويقدر نصيبها بثلاث الأموال المستثمرة . ومن الطبيعي بعد ذلك أن تكون المملكة المتحدة في المحل الأول من الدول المصدرة أو الموردة إليها . ويقدر نصيبها بالثلث .

ولا يوجد استيطان بريطاني في غرب إفريقيا بسبب المناخ الحار الرطب الذي لا يتحملة الأوروبيون ولذا لم يعيش في نيجيريا و (ساحل الذهب) سوى مجموعة الموظفين الرسميين واعتماد هاتين المستعمرتين كان لا يزال على الزراعة التي يباشرها الوطنيون ، ولكن البريطانيين هم أصحاب الحل

والعقد : فأهم صادرات نيجيريا هي الكاكاو (٢٦٥ مليون جنيه) و palm Kernels (٢٠٤ مليون جنيه) ، وزيت النخيل (١٢٦ مليون جنيه) ، والبقول السوداني (٢٦٩ مليون جنيه) ، ومعظمها يذهب إلى بريطانيا : بل تقوم بتصديره هيئة التسويق ، التي هي الوارثة الطبيعية لأعمال لجنة تمويل المملكة المتحدة التي كانت قائمة أيام الحرب العالمية الثانية ، وهي تقوم مقدماً بتحديد الأسعار ، ثم التعاقد مع المزارعين على الزراعة عن طريق مجموعة كبيرة من الوسطاء ، حتى إذا نضج المحصول تحم على المزارعين تسليم محصولاتهم لمدوب أو مندوب الهيئة .

وكذلك الحال في (ساحل الذهب) فالكاكاو هو المحصول الرئيسي وكان إلى وقت قريب يمثل ٤١٪ من الإنتاج العالمي ، وتقوم بشرائه من المزارعين أيضاً هيئة تسويق الكاكاو ويذهب أغلب صادره إلى بريطانيا ، بل إلى شركة معينة هي شركة كادبوري البريطانية للشكولاته . وقد أدت ظروف صغر المساحات المزروعة لكل مزارع ثم صعوبة النقل من مراكز الإنتاج إلى موانئ التصدير إلى تحكم هيئة التسويق في السعر ووسيلة النقل . ومن ذلك ندرك تحكم البريطانيين أو بمعنى أصح تحكم الاقتصاد البريطاني في محاصيل المستعمرات البريطانية حتى تلك التي لا يعيش فيها مستوطنون بريطانيون يملون إرادتهم على حكومتها .

ونحن نعرف أن نقابة زارعي القطن هي التي كانت إلى وقت قريب تتحكم في إنتاج منطقة الجزيرة في السودان ، وأن الفلاحين السودانيين هم القائمون بالزراعة ولكنهم في الواقع لم يكونوا أحراراً في أي خطوة من خطوات الإنتاج . كما نعرف أيضاً أن الأسعار التي كانت النقابة تشتري بها القطن السوداني خلال الحرب العالمية الثانية كان أقل من الأسعار العالمية بكثير بل بكثير جداً .

وزرع القطن أيضاً على نطاق واسع في كل المستعمرات البريطانية في إفريقيا ، فنتج أوغندا منه ٣٩٨٢٥٢ بالة كما تنتج نيجيريا ١٨٧٤٧١ بالة بينما لا تنتج نياسالاند سوى ١٥٧٠٠ بالة ، وروديسيا ٧٥٠٠ بالة بينما إنتاج اتحاد جنوب إفريقيا ٤١٠٠٠ بالة يتجه كله إلى بريطانيا .

في المستعمرات البرتغالية :

كانت مستعمرة أنجولا في أسوأ حال من الفقر قبل أن يقدمها سوسا كوتنهو Sousa Coutinhô في القرن السابع عشر ، وأراد أن يعمل على ما فيه إصلاحها . فاقترح إعفاء جنود حصن Caconda من واجباتهم كي يعملوا في الزراعة والصناعة ، والسماح لهم بالزواج وإلقاء عبء الدفاع عن الحصن على الوطنيين ماداموا عازفين عن الزراعة ، وفي هذه الحالة سوف يكون الأوروبيون مثلاً صالحاً للإفريقيين ؛ ولكن كاكوندا لم تصل إلى ما كان يؤمل لها . فقد عاش البرتغاليون مع أسرهم وعبيدهم في مجتمعهم ولم تتقدم المستعمرة . وكان الحصن هو أكثر أجزاء البلاد تقدماً فقد عاش فيه مائتان وخمسون رجلاً ومعهم خمسة عشر ألفاً من الوطنيين . ولكن لم يكد القرن الثامن عشر يأتي إلى منتصفه حتى هجرت الحقول . وعاد السكان إلى فقرهم كما أسرع الحاكم العام بحث حكومته على إرسال المهاجرين من البرتغاليين ، ولكن من وصل منهم كان أفقر من أن يبعث أي نشاط في المستعمرة . فعادت إلى فقرها تقاسيه حتى منتصف القرن التاسع عشر . حين قدمها جماعة من البرتغاليين من البرازيل يبلغون ١٧٠ شخصاً ، إثر إلغاء تجارة الرقيق في سنة ١٨٤٨ وأقاموا حول ميناء موزامبيدس ، ثم ٩٣٠ آخرون في سنة ١٨٥٠ ، ولكنهم قاسوا مصاعب كثيرة فالمدينة كانت أصغر من أن تسعهم أو تهبط لهم وسائل الراحة . فأرسلت بعض العائلات إلى مرتفعات ويلا . وفي سنة ١٨٥٣ استقرت جماعة أخرى من الصيادين . فأقاموا صناعة الصيد في أنجولا وهي إلى الآن أهم مواردها . وفي سنة ١٨٨٠ قدم إلى هضبة ويلا أكبر مجموعة من المستوطنين ، وكانوا أكثر من ثلثمائة من البوير فنصحهم الاب Duparquet أن يتجهوا إلى مدينة همبانا ، حيث منحهم الحاكم العام أرضاً واسعة حولها . وكانت هجرة البوير قد بدأت منذ سنة ١٨٧٥ هرباً من الحكم البريطاني في جنوب إفريقيا . ولكن الحكومة البرتغالية خافت من قلوبهم ودأبت على مراقبتهم . ومنحتهم الحكومة الجنسية البرتغالية في سنة ١٨٨٢ ، واشتغلوا بالزراعة ونجحوا ، ولكن نجاحهم لم يصل إلى الحد الذي يبعث الأمل ، ولكن هجرتهم وتنقلهم منعتهم من أن يضربوا بجذور عميقة في هضبة ويلا .

ومن أجل موازنة البوير أخذت الحكومة تشجع البرتغاليين على الهجرة إلى أنجولا فقدمها بعض سكان Aigrave و Minho ولكن أثرهم كان ضئيلاً ، وقدمها آخرون بعد مؤتمر برلين ، ولكن الحكومة سرعان ما شكت من أنهم أفقر من أن يحدثوا أثراً ناجحاً ، ولذا تعاظم عليهم البوير مفتخرين بأصلهم الهولندي والفرنسي . ورفضوا أن يتزوجوا منهم . وقد قدر جونسون عدد هؤلاء البرتغاليين بألفين وخمسمائة في سنة ١٩١٣ . وفي سنة ١٩٢١ سمحت الحكومة البريطانية لهؤلاء البوير بالعودة إلى إفريقيا الجنوبية الغربية ، فعاد منهم ١٥٠٠ شخص ولكن أغلبهم فضل أن يعود إلى أنجولا في سنة ١٩٥٧ .

ولا يزيد عدد البرتغاليين وغيرهم من الأجانب في الوقت الحاضر في مستعمرة أنجولا على تسعة آلاف ، وما زال حالهم لا ينيّ بأى نجاح . وقد خرجت من البرتغال أعداد كبيرة من البرتغاليين مهاجرين ولكن عدداً قليلاً جداً هو الذي ذهب إلى إفريقيا . ففي سنة ١٩٢٠ استقبلت إفريقيا أكبر عدد من المهاجرين البرتغاليين ومع ذلك لم يتعدوا ١١٥٣ شخصاً وأخذ هذا العدد يهبط سريعاً فلم يتعد ١٨٩ شخصاً في سنة ١٩٢٨ . ولعلنا نعرف سبب ذلك فيما ذكره أحد الزوار الذين زاروا أنجولا حين يقول إن ٨٠٪ من سكانها البيض يعيشون على حافة الفقر بسبب ارتفاع تكاليف الحياة . أما في موزمبيق فمنذ الأيام الأولى لقدم البرتغاليين تسرب الأفراد والتجار إلى الداخل عن طريق النهر . حيث وجدوا مجتمعاً إفريقياً لا يختلف عن المجتمع البرتغالي نصف الإقطاعي الذي تركوه وراءهم . فإذا ما ساعد هؤلاء المخاطرون البرتغاليون ملك المونوموتابا في حروبه القبلية ، أقطعهم أرضاً مزودين ببعض السلطة على من يسكنها من الأهالي ، فنشأت طبقة البرازيرو الذين يشبهون الأمراء الإقطاعيين في أوروبا ، واتخذوا الزوجات الوطنيات ، وتعلموا اللغة الوطنية وكونوا لهم الجيوش الصغيرة التي استطاعوا بها توسيع حدود أراضيهم .

وعندما حاولت البرتغال مدّ سلطتها إلى الداخل خلال القرن السابع عشر قابلتهم تلك الحالة فاعترفوا بها كحقيقة واقعة ، بل رأت فيها لشبونه وسيلة يمكن الاعتماد عليها من أجل مدّ نفوذها . بل اتبع التاج البرتغالي وسيلة تقسيم الأرض إلى إقطاعات يمنحها إلى كبار الضباط من أبناء الأشراف

على ألا تورث . ولكن الواقع كان بخلاف ذلك . إذ أن أولاد هؤلاء الضباط من الحلاسين ورثوا إقطاعات آبائهم وحقوقهم . مما دعا الحكومة البرتغالية إلى استقدام بعض البنات اليتيمات لتزوج منهن هؤلاء البرتغاليين ، ولكن يبدو أن هذه الوسيلة كانت أضعف من أن تحافظ على الدم البرتغالي أو أضعف من أن تحفظ هذه الأرض في يد البرتغاليين فست قانوناً بالأيرث أملاك البرازيرو إلا ابنته الكبرى .

وقد لعب هؤلاء البرازيرو والمستوطنون دوراً هاماً في تاريخ موزمبيق ، إذ اضطر الحاكم العام إلى مراعاتهم ، بل إلى الاعتماد عليهم . ومن لم يفعل قاوموه وأفسدوا خططه ، لا سيما وهم معتمدون في حصونهم ولحم جيوشهم الخاصة المدربة . وأكثرها من الرقيق . ولذا وقف هؤلاء البرازيرو في وجه حركة القضاء على تجارة الرقيق . وكثيراً ما كتب المبشرون البرتغاليون أو غيرهم عن المعيشة البربرية التي كان يعيشها هؤلاء البرازيرو . وكتب كثير من زوار موزمبيق في القرن الثامن عشر يقولون إنهم " هؤلاء الناس كان منصرفاً أكثر ما يكون إلى استنزاف موارد البلاد دون أن يعملوا على تعويضها . فالحراب سار في أثرهم بسبب سوء معاملتهم للأهالي . فهربوا خوفاً من أن يستعبدوا في فلاحه أرضهم . وكان الوازع الديني بينهم معدوماً ، وانعدمت التجارة والصناعة . بل سرت عدواهم إلى بعض رجال الدين فسعوا إلى التمتع بثمرات أراضيهم ، دون أن يحاولوا العمل في الحقل الذي قدموا لأجله .

وبين سنتي ١٨٨٥ و ١٩٨٥ ألحّت الضرورة السياسية على الحكومة مدّ نفوذها إلى المناطق الداخلية ، فاضطرت إلى اللجوء إلى طريقة البرازيرو التي ضاقت بها من قبل حتى لقد كتب **Maior Caldas xavier** الفيلسوف المعاصر أن نظام البرازيرو لا يمكن الاستغناء عنه من أجل صالح الأهالي ، وسانده في ذلك كتاب آخرون لأنهم رأوه الوسيلة الوحيدة لجعل الإفريقيين يعملون في الزراعة .

وفي سنة ١٨٩٥ اعترفت الحكومة بنظم البرازيرو رسمياً ، ولكنها حثتهم على تأجير أراضيهم إلى شركات تقوم باستغلالها لمدة محددة ، على

أن يقوموا هم من جانبهم بدفع ضريبة سنوية إلى الحكومة تعادل ٣٠ ٪ من الإيجار . وقد بين القانون الذى صدر من أجل ذلك الواجبات التى يجب أن يقوم بها البرازيرو وهى حماية الأرض ومن يسكنها ، وعلى المستأجر من الباطن أن يدفع إيجاراً مالياً أو عينياً ثابتاً ، ولكن هذا لا يمنع البرازيرو من أن يكون صاحب السلطة العليا ، وله حق جباية الضرائب وممارسة السلطة القضائية ، وتنفيذ أحكامها بواسطة بوليسه الخاص ، كما له حق احتكار بعض مواد التجارة . ورأت الحكومة أن مثل هذه المزايا ضرورية من أجل إدخال الاستثمار المثمر فى الأقاليم . ووفقاً لهذا القانون حصلت شركة Zambezia على جزء كبير من الأرض كما حصلت شركة موزمبيق على جزء آخر . وبرغم انتاج شركة زمبيزيا كان أعلى منه فى الأراضى الأخرى التى لم تدخل فى حوزتها فإنها لم تحقق ربحاً مغرياً .

وفى نفس الوقت انصرف الموظفون البرتغاليون والإداريون إلى إثراء أنفسهم بأسرع ما يستطيعون ، وبدلاً من أن يساعدوا البرازيرو على جلب العمال لهم فى أراضيههم بمقتضى عقود تبرز على أيديهم أخذوهم ليزرعوا الأرض التى حازوها هم .

ومن أجل هذا يُجمع جميع الكتاب الذين كتبوا عن المستعمرات البرتغالية الإفريقية ومن استوطنها من البرتغاليين ، أنها كانت سلسلة متتابعة من الإخفاق الاقتصادى كما أخفقت أيضاً فى إدخال أى نوع من المدنية .

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت هناك ثلاث شركات تعمل فى موزمبيق : هى موزمبيق وزمبيزيا ونياسا . وعملت كل شركة على تقسيم التزاماتها وتوزيعها على عدد من الشركات الصغيرة . وفى سنة ١٩٠٠ كانت الأراضى الداخلة فى نطاق أعمال الشركات الثلاث تبلغ ثلثى مساحة المستعمرة ، وكانت شركة موزمبيق تدير مساحة قدرها ٦٢ ألف ميل مربع هى مقاطعتا مونيكا وسوفالا . وكانت مدة الاستثمار خمسين سنة ولها حق احتكار التجارة واستثمار المناجم ، وكان من واجبيها أن تقوم فى نفس الوقت بمد الطرق والسكك الحديدية وإنشاء الموانئ . كما نص عقد الشركة على حق إنشاء البنوك .

وكان معظم رأس مال شركة نياسا إنجليزياً ، وكانت منطقة نشاطها

شمال نهر لوريو ، وكانت شروطها تتفق مع شروط شركة موزمبيق مع أن مدتها اقتصرت على ٣٥ سنة . وقد قامت الصعوبات في وجهها وكان أقلها سوء الإدارة ولذا فشلت في تحقيق ما كان ينتظرها من ربح .

أما شركة زمبيزيا فقد عملت في مساحة ٨٠ ألف ميل مربع في منطقة كاليماني . وقد وزعت أراضيها على بضع شركات ألمانية وفرنسية وإنجليزية وبرتغالية ، ولما كانت الشركة غير مسئولة عن الإدارة فإنها جنت ربحاً أكثر من زميلتها . وقد عملت بعض هذه الشركات على تنشيط زراعة السكر والقنب ومنتجات الكوبرا .

وحتى منتصف القرن العشرين تعتبر المستعمرات البريطانية أقل المستعمرات الأوروبية في إفريقيا استيطاناً وتقدماً .

في المستعمرات الإيطالية :

لم يكد يستقر الإيطاليون في مستعمرة أرتريا حتى بدأوا برنامجاً طويلاً لغرض استثمار هذه المستعمرة ، ولكن الواقع أن هذا البرنامج ظل حبرا على ورق بسبب رغبة الحكومة في التوسع نحو احتلال أجزاء من أثيوبيا . ولذا لا نستطيع أن نقول إن هذا البرنامج قد لم يبدأ تنفيذه إلا بعد سنة ١٩٠٠ حين بدأت آثار هزيمة عدوه (مارس سنة ١٨٩٦) (١) أن تخف آثارها . فقد ظل عار هذه الهزيمة عالقاً بأذهان الإيطاليين سواء من كانوا يعيشون في أرتريا أو في إيطاليا زمناً ليس بالقليل . كما أن الحكومة التي أقيمت في أرتريا أمضت مدة أخرى في تدعيم وجودها هناك . فتألفت أكثر من لجنة لأجل دراسة إمكانات هذه المستعمرة ورثى أن الشريط الصحراوي الممتد ما بين الهضبة الشمالية والصومال الفرنسي يكاد يكون عديم الفائدة تماماً . هذا إلى أن مناخ مصوع يحول دون توطن الإيطاليين ، ولذا تركزت معظم التجارب التي أجريت في منطقة أسمره وما حولها . فبدئ بإنشاء خط حديدى يمتد من مصوع إلى أسمره وبالرغم من أن طوله لم يتعد مائة وعشرين كيلو متراً فقد بدئ بإنشائه في سنة ١٨٨٨ فلم يصل إلى أسمره إلا في سنة ١٩١١ ، ولعل ذلك يدلنا على مقدار ما صادفته إيطاليا من المصاعب الناشئة من شروعات الغزو ثم الهزيمة .

(١) انظر الصفحة ٢٢٧

ولكننا إذا عرفنا أن هذه الهزيمة حدثت في سنة ١٨٩٦ فإن خمس عشرة سنة مدة ليست بالهيئة من أجل مدّة هذا الخط القصير . بالرغم من أنه يبدأ من سطح البحر ليصل إلى ٢٤٠٠ متر فوق سطح البحر . وعلى هذا القياس نستطيع أن نعرف مدى استفادة الإيطاليين من هذه المستعمرة ، لا سيما إذا عرفنا أن فيضاً من المهاجرين الإيطاليين قد استقدم من أجل العمل في الخط الحديدي بعد أن فشل تشغيل الوطنيين . فكان من أثر هذه الهجرة العاجلة أن عجزت المحاصيل الزراعية عن أن تسد حاجتهم . ولذا ظل استعمار أرتريا لا يعدو مشروعاً حكومياً . ومع ذلك ظلت الهجرات تتوالى من أجل خلق وعى استعماري إفريقي بين الإيطاليين ، كان الغرض منه التمهيد لفكرة أن عصب ومصوع ليستا إلا مفاتيح من أجل التوغل داخل القارة . وكانت مصوع من حيث موقعها محطة ضرورية للبواخر في البحر الأحمر وظلت هذه الميناء غير ذات فائدة قبل مدّة الخط الحديدي إلى الداخل حتى إذا مد الخط (ولم يتم هذا إلا في سنة ١٩١١ كما رأينا) ظل هم المستعمرين الأولين فيها متجهاً إلى الإنتاج الزراعي ، واحتاجوا من أجل ذلك إلى مزيد من الزراعين المفلسين الذين يوثى إليهم بكل ما يحتاجونه من الملابس والأدوات الاستهلاكية ، ولذا عجزت المستعمرة عن أن تكون سوقاً للمنتجات الإيطالية لأن الغرض من هذه السوق هو رفع المستوى الاجتماعي للسكان الوطنيين حتى يصبحوا مستهلكين للمنتجات الإيطالية ، أما الإيطاليون فهم مستهلكون سواء أكانوا في أرتريا أم في إيطاليا . ولذا لم توجد في أرتريا شركة واحدة أويست تجاري رئيسي واحد . حتى إنها لم تثر حسد جيرانها . بل ظلت المستعمرة عبئاً على الخزانة الإيطالية . ويقدر ما صرف عليها حتى قيام الحرب العالمية الأولى خمسمائة مليون ليرة دفعتها الخزانة الإيطالية التي كانت مثقلة بالديون . وكانت الدولة تدفع عنها فوائد بلغت في بعض الأحيان ٣٣ ٪ مما جعل إيطاليا تفكر أكثر من مرة في إخراجها لولاً ما أطلقت عليه اسم (الكرامة السياسية) .

وزاد من فشل الاستعمار الإيطالي لأرتريا أن فشلت إيطاليا في أن تحقق فيها ما أملت من زيادة الهجرة أو تقدم التجارة أو تقدم البحرية أو انتشار الحصار . إذ أخفقت كل التجارب التي عملت في الزراعة ولذا لم تستطع

أن تجذب أحداً من مهاجري أمريكا. فمع أحسن ظروف السلام والطمأنينة، ومع بذل كثير من الامتيازات لامتلاك الأرض، والقروض المالية والإرشادات التي قدمت، والمجالس التي عقدت من أحسن من يفهمون العقلية الإيطالية، أخفقت كل الجهود التي بذلت لإسكان الإيطاليين في أرتريا، فقصر المحصول عن أن ينفي بحاجات الحياة ويمكننا أن نتبين ذلك بسهولة من إيرادات بعض أرقام الصادرات والواردات.

في سنة ١٩٢٨ بلغت قيمة الوارد إلى المستعمرة ١٣٤ مليون ليرة منها ٤٠ مليون ليرة ثمناً لبضائع إيطالية: بينما لم يزد الصادر على ٤٢ مليون ليرة اتجه منها إلى إيطاليا ٢٧ مليوناً من الليرات فقط:

وتمثل الوارد كله في المواد الغذائية والدخان والمنسوجات القطنية والمعادن والآلات الزراعية والمنتجات الطبية. بينما تمثل الصادر في قليل من القطن الخام والملح والصمغ.

وهبط هذا الوارد في سنة ١٩٣٣ إلى ٥٨ مليون ليرة كان نصيب إيطاليا منه لا يزيد على ٢٦ مليون ليرة، كما هبط الصادر أيضاً إلى ٣٠ مليون ليرة كان نصيب إيطاليا منه اثني عشر مليوناً فقط. ولا بد أن يكون نتيجة هذا العجز التجاري المستمر ديوناً على المستعمرة. وكان الموز يكون أهم الصادرات إلى إيطاليا، وكان ثمنه في إيطاليا خمسة أضعاف ما يرد من أي جهة أخرى.

وكانت الصناعات التي أقيمت هناك كلها صناعات بدائية، مثل صناعة الملح في كل من مصوع وعصب وبلغ الناتج منه في سنة ١٩٢٧ - ١,٥٨٢,٣٤١ كتيلاً، ذهب كله إلى اليابان والهند: ثم السمك وخاصة السالمون وقد ذهب كله إلى مصر واللؤلؤ واستغلال الدوم لعمل الزراير: وأخيراً صناعة الأسمنت، وقد بلغ عدد العمال الذين اشتغلوا في هذه الصناعة الأخيرة ٣٦١٥ شخصاً:

أما الصومال الإيطالي. فقد تسلمته الحكومة من الشركة البريطانية في سنة ١٨٩٠ بعد أن تعهدت إيطاليا بأن تقوم بتسديد قسط الإيجار نيابة

عن الشركة البريطانية إلى كل من سلطان زنجبار ومجموعة السلاطين المحليين .

ولكن الخزانة الإيطالية كانت أفقر من أن تتحمل أية مصاريف تصرف على هذه المستعمرة ، لا سيما وأن نصفها الشمالى كله قفر لا يسقط فيه مطر كما لا تجرى فيه أنهار ، فلم يكن هناك مجال مطلقاً من أجل الاستثمار الزراعى إلا فى النصف الجنوبى حيث المجارى الدنيا لنهرى جوبا والوبى شيلى . فلم يكن أمامها إلا أن تؤجره إلى شركة إيطالية أسست لغرض استثماره بوساطة مهاجرين إيطاليين ، على شرط ألا يضرُوا بمصالح الوطنيين : وكانت هذه الشركة هى شركة فيلوناردى . وكان مدير هذه الشركة هو السنيور فيلوناردى الذى كان قبل ذلك قنصلاً فى زنجبار وزار الساحل الشمالى من الصومال ، وانصل بأهله وسلاطينه ورفع العلم الإيطالى فى سنة ١٨٨٩ على أجزاء من الساحل تحت حراسة وتهديد السفن الإيطالية . وأخيراً حصل من سلطان أوييه على طلب الحماية الإيطالية .

وكان على هذه الشركة حين تسلمت المستعمرة أن تتولى الإدارة الكاملة للمستعمرة التى يدخل فيها حق تعيين الموظفين والضباط من مختلف الرتب بل كانت تتولى القضاء حتى بين المهبثات الوطنية بوساطة من تعيينهم من الموظفين الوطنيين الذين يحكمون وفقاً للعرف السائد بينهم أو وفقاً لقوانين زنجبار . وكان على الحكومة الإيطالية أن تدفع لهذه الشركة ٣٠٠ ألف ليرة سنوياً .

وعانت الشركة منذ اللحظة الأولى الكثير من عدااء الأهالى الذين كانوا يعارضون أى مظهر من مظاهر التدخل الأوروبى . فأرسلت الشركة تطلب مئونة حربية من الحكومة فوعدها الحكومة بذلك . ولكنها لم تف بوعدها الأمر الذى وضع جميع موظفى الشركة وأملاكها تحت رحمة الصوماليين . فكان من أثر ذلك أن تأثر المركز المالى للشركة منذ اللحظة الأولى لبدء العمل . فكان أن عجزت عن القيام بالتزامات الإدارة ولذا لم تمض مستان حتى كتبت الحكومة إلى الشركة برغبتها فى إنهاء العقد وأخذت تبحث عن شركة جديدة تحل محلها . ولكن فشل الحكومة فى

إيجاد هذه الشركة جعل الشركة الأولى تستمر في عملها إلى سنة ١٨٩٦ .
والحق أن الحكومة لم تعجز عن إيجاد هذه الشركة التي تحمل محلها بل وجدت
فعلاً شركة هي شركة بنادر التجارية . وتألقت الشركة فعلاً في سنة ١٨٩٥ .
وكتبت مع الحكومة عقداً بتسليم العمل من الشركة الأولى واستعدت
الحكومة فعلاً لعرض هذا الاتفاق الجديد على مجلس النواب ، ولكن هزيمة
الجيش الإيطالية في أثيوبيا في سنة ١٨٩٦ وما سببته هذه الهزيمة من انهيار
الروح المعنوية للإيطاليين قضى على الشركة . فلم تملك الحكومة - وقد
أذرت الشركة الأولى بانتهاء العمل - إلا أن تتسلم المستعمرة لتديرها
بنفسها . فعينت عليها حاكماً عاماً في يوليو سنة ١٨٩٦ وأمرته بتسليم كل
وثائق الشركة الأولى .

وكان طبعياً أن تلجأ الحكومة إلى ترغيب الإيطاليين في الهجرة إلى هذه
المستعمرة الجديدة ، فوصلها في نوفمبر بعض المزارعين الفقراء الذي أخذوا
يستطلعون الأرض قبل أن يستقروا ، فاتجهوا إلى ضفاف نهر شيلي ، فوقع
بينهم وبين الأهالي صدام كانت نتيجته القضاء على نصف هؤلاء الإيطاليين ،
فكان من أثر ذلك أن رأت الحكومة الإيطالية أن تتبع في استغلال هذه
المستعمرة سياسة (الانتظار قبل الإقدام) فكان هذا أساس السياسة الجديدة .
ولذا لم تعمل الحكومة الإيطالية شيئاً ما خلال أربع سنوات . فظلت الموانئ
أعجز من أن تستقبل البواخر . والطرق الداخلية أعجز من أن تفي بوسائل
النقل . والأقاليم (الخصب) لم تزرع بعد . بل لم تستطع الحكومة أن تقوم
بأية مسئولية من مسئولياتها التي نص عليها مؤتمر برلين من حيث إقامة
حكومة قادرة تعمل على تحسين أحوال الأهالي ثم فتح الأسواق أمام الدول
الأخرى . بل إنها كانت أعجز من أن تقف في وجه تجارة الرقيق التي
نشطت من جديد . فكان هذا العجز هو الذي ألبأها مرة أخرى إلى
شركة البنادر ترجوها أن تتولى إدارة هذه المستعمرة ، وتعهدت الحكومة
أن ترفع إعانتها لها من ٣٠٠ ألف ليرة التي كانت تدفعها إلى شركة فيلوناردى
إلى ٤٠٠ ألف ليرة .

وتألقت الشركة برأس مال قدره مليون ليرة لم يدفع منه غير ٣٠٠ ألف .
وكان الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الإيطالية أمام البرلمان الإيطالي

مقدما به عقد الشركة للموافقة يدل على عجز إيطاليا البادى . حين قال إن الميزانية الإيطالية كانت أضعف من أن تتولى الصرف على هذه المستعمرة التى تحتاج إلى كثير من المال والجهد ، كما أن رءوس الأموال الأجنبية الخاصة أضعف أيضا من أن تخاطر هذه المخاطرة .

وتسلمت الشركة الجديدة المستعمرة وقد تعهدت أن تعمل على تشجيع هجرة الإيطاليين إلى هذه المستعمرة وإعطائهم أرضاً لاستثمارها على أن تعمل فى نفس الوقت على صيانة مصالح الوطنيين وترك لهم مجال العمل الزراعى فى هذه المزارع البيضاء (حفظاً لكرامة الإيطالى من أن يقوم بالعمل الذى يستطيع الوطنى القيام به) .

تسلمت الشركة المستعمرة ولم يكن فى يدها غير هذه السبعمئة ألف ليرة، وكان عليها أن تدفع منها ١٢٠,٠٠٠ ليرة قيمة إيجار الشريط الساحلى الخاص بسلطان زنجبار ثم ثلاثة آلاف ريال أثيوبى لسلطان أوييه ثم مرتب المدير والموظفين فلم يكن يتبقى لها غير ١٨٠,٠٠٠ ليرة للوفاء بجميع التزاماتها. فكان من الطبيعى أن تفكر الشركة أولاً فى تنظيم أبواب الإيرادات . وكانت الرسوم الجمركية أهمها ، فقرضت الرسوم على جميع الواردات حتى المتاع الشخصى للإيطاليين القادمين للاستقرار مما أدى إلى احتجاج معظمهم لدى الحكومة ، ولكن هذا الاحتجاج لم يجد صدًى مطلقاً . كما وضعت الرسوم العالية على كل ما يرد من البضائع ، فكان أن عزف التجار العرب عن إرسال بضائعهم عن طريق الموانى الصومالية . وكان أن دخلت بعض هذه التجارة عن طريق موانى الصومال البريطانى أو موانى كينيا ثم إلى الصومال الإيطالى من الخلف تهريباً . عن طريق الحدود غير المحروسة . وجاءت ثورة الملاً محمد بن عبد الله . ففضل الأهالى الانضمام إليه . فأشاع ذلك الاضطرابات بين الإيطاليين الذين انتووا الاستقرار .

وظلت الشركة حتى سنة ١٩٠٢ تقوم بأعمال تمهيدية من أجل رسم برنامج تفصيلى ، حتى إذا انتهت من رسم هذا البرنامج وعرضته على الحكومة الإيطالية ، عرضته بدورها على مجلس النواب فوجد أنه ينص على وجوب الاعتماد على الرقيق . إذ أن إلغاء الرق معناه تسريح الرقيق

الذى يعتمد عليه الوطنيون فى زراعة أراضيهم ، والمعنى الواضح لذلك هو ترك الأرض بدون زراعة حيث أن هؤلاء الأهالى لم يتعودوا أن يشتغلوا بأيديهم فى الحقل : وسلمت الحكومة الإيطالية بهذه المقترحات . ومرعان ما شاعت الشائعات عن فضائح تجارة الرقيق التى يزاولها الإيطاليون بأنفسهم : ولم تكن المرتبات التى تدفع إلى الموظفين بمناعة إياهم عن الاتجار لحسابهم أو عن قبول الرشوة : وقد أثبتت هذه المسائل فى البرلمان الإيطالى بوساطة أعداء الحكومة الذين وجدوا فيها خير وسيلة للتشهير بخصومهم الحزبيين ، حتى اضطر الوزير فى أكثر من مناسبة إلى التصريح بأصفه لما يجرى فى المستعمرة . فكان أن حاولت الشركة إرسال أكثر من وفد إلى المستعمرة من أجل دراسة الأحوال فيها وكتابة تقارير تبين مجريات الأمور : وكانت هذه التقارير لا تحوى إلا فضائح متوالية عن كيفية سير الأمور ومعاملة الشركة للوطنيين : هذا فى الوقت الذى عجزت فيه الشركة عن إغراء أية رموس أموال إيطالية بالقدوم إلى المستعمرة لاستثمارها ، كما رفض الإيطاليون الهجرة إلى هناك . فى الوقت الذى كانت فيه هجرة الإيطاليين بأعداد كبيرة لا تزال تتجه إلى أمريكا الجنوبية . فكان من أثر هذه التقارير أن اشتدت المعارضة فى حملتها على الحكومة ، بل انهمتها بتواطئها مع الشركة ، فلم تجد للشركة ما تدافع به عن نفسها سوى أن تذكر أن هذه المساوى وإن كانت حقيقة ، إلا أنها ورثتها عن الإدارة الحكومية السابقة التى كانت تعلم بها ولا تعمل على إصلاحها :

واستمر هذا الحال يزداد سوءاً والحكومة عازقة عن تولى مسئولية الإدارة المباشرة لهذه المستعمرة ، وزاد من عزوفها سوء الأحوال فى أرتريا حتى سنة ١٩٠٨ إلى حد أن وجدت نفسها — إزاء حملات المعارضة التى تزداد سنة بعد أخرى — وعجزت الشركة عن الاستمرار فى القيام بالتزاماتها — مضطرة إلى أن تتولى بنفسها إدارة هذه المستعمرة وأعلن وزير الخارجية — وهى الوزارة المسئولة عن إدارة المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت — عزم الحكومة على القيام بالتزاماتها . ولكنه فى نفس الوقت أظهر أن الفلاح الإيطالى الراغب فى الهجرة إلى إفريقيا والعمل لحسابه الخاص ، لن يجد رأس المال الضرورى للقيام بهذا العمل ، والحكومة غير مستطاعة

أن تهيئه له . وأظهر الوزير أن المستعمر البريطاني الذي يرغب في الذهاب إلى الصومال البريطاني يلزمه على الأقل مبلغ ٧٥٠ جنيتها ، وهو مبلغ يجده بسهولة : بينما الفلاح الإيطالي - المتعود على مستوى اجتماعي أقل - لن يجد مثل هذا المبلغ بل لن يجد مصاريف السفر : ولذا كانت مساعدة الدولة له ضرورية . وبالرغم من ذلك فإن الوزير لم يتخل عن كل الآمال التي يبنها والتي ترمى إلى أن تكون هذه المستعمرة متنفساً للزائد من (الفقراء) . ولذا لم تكن الهجرة إلى هذه المستعمرة مهيئة قبل مرور وقت تكون فيه الحكومة قد دبرت المبالغ اللازمة للتهجير : كما أظهر في نفس الوقت السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها ، وهي استثمار المستعمرة على نطاق واسع وعدم الإضرار بمصالح الوطنيين ، لا من أجل المحافظة على حياتهم . بتركهم يعملون في هذه الأراضي ، بل من أجل وجوب المحافظة على كرامة الإيطالي الذي يجب ألا يعمل بيده ، لأن ذلك سوف يحط من كرامته . وواجب الحكومة هو أن تحفظ الإيطاليين مركزاً ممتازاً في نظر العناصر الوطنية . ولم يكن رأى وزير الخارجية في هذه النقطة بالذات يختلف عن رأى غيره من الإيطاليين ، سواء من أعضاء حزبه أو خارجه . وقد قابل المبشرون الإيطاليون الذين رافقوا المستوطنين إلى هناك هذا الرأى بالهزاء والسخرية ، إذ فيه تنديد بعملهم ، وهم الذين لجئوا إلى العمل بأيديهم فيما حازوه من الأرض كي ينتجوا ما يقتاتون به : ولذا ملك هؤلاء المبشرون - برغم اختلافهم عنهم في الدين - حب الوطنيين واحترامهم .

وكانت سياسة الحكومة - كما أعلنها تيتوني وزير الخارجية إلى مجلس النواب - تتجه إلى ترغيب القادمين من المستثمرين على تهيئة رأس المال اللازم ، بمنح قطع كبيرة من الأرض تصل إلى آلاف الهكتارات من الأرض الزراعية ، إلى من يملك رأس المال الذي يمكنه من مسح الأرض وتجهيئها لزراعة القطن ، على أن تكون مدة الامتياز تسعاً وتسعين سنة ، على أن يقوم بزراعة أربعمائة هكتار في الثلاث السنوات الأولى وعلى أن يتعهد هذا المستثمر بتشغيل الأيدي العاملة الوطنية لرخصهم من ناحية ، ولتهيئة ميدان للعمل لهم من ناحية أخرى . وأكثر من ذلك لمنع الإيطاليين

من العمل في الأرض من أجل المحافظة على كرامتهم . ومن أجل مساعدة المقدمين على هذا العمل . يعنى المستثمر من كافة الضرائب لمدة خمس سنوات تمتد إلى عشر سنوات إذا عمل معه في هذا الاستثمار خمسة عشر رجلاً إيطالياً من القادرين على العمل .

ومن أجل العمل على تقدم المستعمرة التي ينتظر أن تكون ذات ثروة واسعة — كما ذكر بعض أعضاء مجلس النواب — اقترح هؤلاء النواب تخصيص بعض القروض الاستعمارية على أن تكون ذات آجال طويلة وبفائدة قليلة ، ولكن الوزير رفض هذه الفكرة لعدم وجود رأس مال حكومي يمكن اعتماده لهذا الغرض . كما أن بنك إيطاليا ليس لديه فائض مطلقاً يمكن استثماره في الخارج . هذا إلى أن أصحاب رؤوس الأموال من الإيطاليين ما زالوا عازفين عن المخاطرة بأموالهم في هذا السبيل . فإن إفلاس شركتين متابعتين قد قضى على كل إيمان بصلاحية الاستثمار .

ودارت هذه المناقشة في سنة ١٩٠٥ قبل أن تنتهي شركة البنادر من عقدها بثلاث سنوات . ومضت هذه السنوات الثلاث ولم يتقدم لاستثمار ماله عن طريق القروض الحكومية غير أحد عشر شخصاً ، منح كل منهم خمسة آلاف فدان في منطقة جوشا Gosha ، واثنان آخران منح كل منهما خمسمائة فدان في منطقة Jumbo ، وواحد فقط حصل على ثمانمائة فدان في منطقة برافا . وبذلك أصبح كل ما سيثمر في هذه المستعمرة ٥٦,٨٠٠ فدان . وبرغم ضآلة هذه المساحة فإن مستقبل المستعمرة كلها كان متوقفاً على ما سوف يجني هؤلاء المستثمرون من ربح . هذا في الوقت الذي كانت فيه الحكومة — كما قال الوزير — لا تتحمل أية مسئولية لضمان حقوق هذه الطوائف أو غيرها من الراغبين في الحصول على امتيازات جديدة . وقد ذكر الوزير أن الهدف من هذا التحفظ هو عدم تورط الحكومة فيما ينشأ بعد ذلك من نتائج من حيث علاقة المستثمرين بالوطنين .

وكان التعديل الوحيد الذي أدخله مجلس النواب على شروط الاستثمار هو إنزال مدة الامتياز إلى ستين سنة بدلاً من تسعين . وبالرغم من ذلك

طالب المستثمرون بتمكينهم من حيازة الأرض . فكان أن استولت الحكومة على هذه الأرض الخصبية من ملاكها الوطنيين بعد أن طردتهم منها دون إعطائهم أية تعويضات عنها . أو دون نقلهم إلى منطقة أخرى وإعطائهم أرضاً جديدة فيها .

وهكذا بدأ هؤلاء المستثمرون في استثمار أموالهم هناك في الوقت الذي تعهدت فيه الحكومة بتهيئة كل فرص الأمان أمام هؤلاء القادمين . فكانت المستعمرة . بل ظلت حتى قيام الحرب العالمية الأولى - عبئاً على الخزائنة الإيطالية العاجزة . فكانت الحكومة تقوم بفرض الضرائب المختلفة ثم صرف المصروفات ونتج عن ذلك عجز وصل في المتوسط إلى ٦,٢٤٠,٠٠٠ ليرة . من مجموع الإيرادات البالغ مقدارها ٦,٩٣١,٠٠٠ ليرة .

وبدئاً في زراعة القطن في سنة ١٩٠٨ فأنج ١٤,٤١٩ كنتالاً أخذ في الهبوط بعد ذلك تدريجياً حتى أصبح في سنة ١٩٣٥ - وهي السنة السابقة لاعتداء إيطاليا على أثيوبيا - لا يزيد على ثلاثة آلاف كنتال .

وكان من المنتظر أن تمد هذه المستعمرة إيطاليا بالمواد الخام من القطن والمطاط وقصب السكر ، فكان أن فشل هذا كله فشلاً ذريعاً - بل إن من بها من الإيطاليين كانوا يستوردون ما يلزمهم من المواد الغذائية من إيطاليا . كما فشلت أيضاً في أن تكون سوقاً للمنتجات الإيطالية . فقد كانت المنسوجات القطنية الإيطالية تصل إليها بأسعار أعلى من أسعار المنسوجات الهندية أو اليابانية . ولذا كانت تجارة هذه المستعمرة مع إيطاليا لا تزيد على ٢٥ ٪ من تجارتها الخارجية . كما كان الميزان التجاري في غير صالح المستعمرة ، فقد كان ثمن متوسط الوارد إليها ٧١,١١٢,٢٠٢ ليرة بينما لا يزيد ثمن الصادر على ١٢,١٢٩,٠٦٥ ليرة .

كما أجريت التجارب لزراعة قصب السكر فأخذت مساحة الأرض المخصصة لزراعته تنقص باستمرار حتى إذا كانت سنة ١٩٢٢ لم يزرع من أرضها قصباً غير ثلاثة هكتارات أصبحت سبعة هكتارات في سنة ١٩٢٥ .

وربما كان هذا الإخفاق هو الذى دفع بالإيطاليين إلى محاولة التوغل إلى الداخل معتدين على الحدود الصومالية الأثيوبية أكثر من مرة إلى أن انتهت إلى تقرير هذه الحدود بشكل واضح فى معاهدة سنة ١٩٢٨ .

وظل تقهقر المستعمرة واضحاً فيما بين الحربين وكان هذا التقهقر سبباً فى قيام الحرب الإيطالية الأثيوبية فى سنة ١٩٣٦ . فقد صرح السنيور موسوليني فى سنة ١٩٣٥ عندما عرض عليه وصل أرتريا بالصومال الإيطالى بشرط من الأرض يسير خلف الصومال الفرنسى مجتازاً صحراء الأوجادين إن إيطاليا ليست (هاوية لجمع الصحارى) .

وغنى عن الذكر أن منح هذه الأراضى هائلة المساحة إلى هؤلاء المستثمرين قد أدى إلى طرد ملاكها ، أو بمعنى أصح مستغليها الأولين وهم القبائل الصومالية التى كانت قد بدأت تركز إلى الهدوء . ولذا سرعان ما انقلب هذا الهدوء إلى ثورات متتابعة قابلتها الحكومة بما كان فى المستعمرة من قوة حرية ضئيلة أقلها من الإيطاليين وأغلبها من الوطنيين أو اليمينيين أو الأرتيريين ذوى الأجور الهزيلة . ولذا نزلت بها الهزيمة تلو الهزيمة مما أضاع هبة إيطاليا . لاسيما وأن (العساكر) الأرتيرية رفضت مقاتلة إخوانها فلم تملك القوات القليلة الباقية إلا أن تستعمل فى محاربتها وسائل فى غاية العنف والبربرية .

ومع ذلك ظلت الأقلية الضعيفة من السكان الإيطاليين تعيش معيشة أوروبية فى مجتمع منفصل ، لا يحاول الاختلاط بالوطنيين كما كان مستوى حياتهم دون مستواهم الذى هربوا منه بكثير . وظلوا كذلك يعتمدون على بلادهم الأصلية فى كل ما يحتاجون إليه . ولعل دليل ذلك نجده فيما احتواه كشف الواردات الذى كان يشمل : البن ، والشاي ، والأرز ، والدقيق ، والنيذ ، والمشروبات الكحولية ، وزيت الزيتون ، والأقمشة ، والآلات ، والبترول ، البنزين . بينما لم تزد الصادرات على كميات ضئيلة من الحيوانات الحية وأهمها الجمال . ثم الصمغ والقطن الخام والملح والأسماك والبن .

وعلى أثر انتهاء الاحتلال الإيطالى فى سنة ١٩٤١ وضع الصومال تحت الإدارة البريطانية المؤقتة فكتبت هذه تقريراً عن الحالة التى وجدت عليها

المستعمرة فذكر أن الزراعة وجدت في حالة من التدهور والإهمال لا يمكن وصفها . فمن بين خمس عشرة إقطاعية في منطقة أفجوى Afgoy لم يزرع سوى تسع . وفي جنالي Gonale حيث شقت قناة للرى منذ سنة ١٩٢٦ وأعد ٢٧,٠٠٠ هكتار للزراعة ، أهمل اثنا عشر ألفا إلى جانب ثلاث عشرة إقطاعية زرعت زراعة متوسطة الإنتاج ولم يبق سوى ثلاث إقطاعيات كانت تزرع زراعة واسعة . أى أن مقدار النجاح لم يزد على ١٠ ٪ مما كان يوئل . وكانت هذه الإقطاعيات تزرع على ماء النهر . وطرده الوطنيون إلى حيث يزرعون على المطر .

أما ليبيا فقد كان هناك أمل أكثر في استثمار الأرض برغم احتلال الصحارى لمنطقة هائلة من مساحة المستعمرة . إذ كان الشريط الساحلى هو موضع الأمل . لخصوبته التى اشتهر بها منذ أيام الإمبراطورية الرومانية ولاعتدال مناخه وسهولة المواصلات بين أنحائه . وكان الأمل معلقاً أيضاً على إمكان تهجير عدد من المزارعين الإيطاليين للعمل هناك . ولكن لم يبدأ الاستغلال إلا بعد سنة ١٩٣٢ حين أمكن القضاء على ثورات الأهالى . وكأنما كانت أعمال الجنرال جرازيانى وقسوته التى استعملها فى إبادة الأهالى مقدمة لمجيء الإيطاليين ، بعد أن اتبع سياسة إبادة السكان بالجملة . فقد استبيحت واحة الكفرة فى سنة ١٩٣٠ ثلاثة أيام . فهرب السكان منها وكان الرجال أقدر على الهرب ، فضل أغلبهم فى الصحراء ، واستطاع مأمور الواحات المصرى إنقاذ ٤٥٣ نسمة فى ستة أيام . كما أنقذ مفتش الصحارى بمصلحة المساحة ٣٧ شخصاً . ويقول الوطنيون فى دعايتهم إن الجنرال ظل يقتل ثلاثين شخصاً يومياً شهوراً طويلة حتى قتل ثلث سكان برقة . حتى إذ قدم الجنرال بالبو ، وجد الأرض خالية فاستولى عليها وانتزع ملكية الأراضى الباقية دون أن يدفع تعويضاً ما ، وكانت هذه المنطقة تمتد مسافة ١٨٠٠ كيلو على طول ساحل برقة وتختلف فى عمقها بين ٢٠٠,٢٠ كيلو ووضعت الأراضى فى يد بنك التوفير الإيطالى ، كى يساعد القادمين من المستوطنين بالقروض . كما صودرت الأراضى التى كانت ملكاً للزوايا السنوسية .

وبدأ قدوم المستوطنين فى سنة ١٩٣٣ فقدم منهم ٣٧٨ ومعهم

أسراهم فوزع عليهم ٣٦ ألفاً من الأفدنة ، وحتى سنة ١٩٣٧ قدمت ٧٣٣٠ أسرة ، فكان أن عدل عن فكرة المساحات الكبيرة إلى المساحات الصغيرة ، مع إمداد الاسرات بالمال والأدوات والمسكن والحيوانات الزراعية ، وقسّطت أثمان هذه الأراضي على عشرين سنة . كما أعطيت مساحات أخرى لمؤسستين زراعتين هما *Enite perla Colonizzazione* و *Instute Nazionale Della prevedenza Sociale Della Libya* وأعطيت كل منها أرضاً لتوزيعها على المزارعين على أن تتحمل المؤسسة نفقات الصيانة والتحسين ، على أن تقسم الأرباح مناصفة . ولا يحق للمزارع التصرف في الأرض قبل السنة السادسة . وقيدت عليه أثمان الأرض وفائدة مقدارها ٢٪ على أن يبدأ بسداد القرض من العام التاسع وتصبح الأرض ملكاً خالصاً له بعد دفع $\frac{1}{3}$ الثمن . هذا بالإضافة إلى بعض المؤسسات الصغرى التي اقتصر إنتاجها على الخضر إلى جانب إقراض المزارعين ما يلزمهم من رءوس الأموال .

ويبدو أن هذه المؤسسات لم تنجح النجاح الذي كان يؤمل لها . فاضطرت الحكومة إلى التدخل العاجل في سنة ١٩٣٣ حين منحت المزارعين قروضاً تسدد على خمس عشرة سنة على أن تتحمل الحكومة مصاريف إصلاح الأرض وتهيتها للزراعة . وإذا عرفنا أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت في سنة ١٩٣٩ وانتهت في سنة ١٩٤٥ عرفنا أن الفلاح الإيطالي لم يكمل يوماً من الأيام إجراءات ملكيته للأرض . وأنها كانت في الحقيقة ملكاً للحكومة أو للمؤسسات وأن الفلاح كان مجرد أجير لديها استغل أسوأ استغلال سواء من الحكومة أو المؤسسات .

وإذا ما انتهت الحرب وضعت هذه البلاد تحت إدارة الحلفاء ، فتسلمت إنجلترا كلاً من برقة وطرابلس ، وكلفت هذه الإدارة بكتابة تقرير عن حالتها . فقالت إنها وجدت في طرابلس ٨٢٦,٨٠٠ أجنبي لم يكن بينهم غير أربعين ألفاً من الإيطاليين و ٢٨ ألفاً من اليهود و ٢٨ ألفاً أخرى من الأجانب والباقي من البربر المراكشيين .

وقد اعتمدت هذه الحالة في حياتها على ما يأتيها من إيطاليا ،
فاستوردت : المنسوجات ، والآلات ، وأدوات البناء ، والسكر ، والشاي ،
والبن ، والبتروول ، والبنزين ، بل السمك ، والإسفنج وهما النوعان اللذان
اشتهرت بهما ليبيا منذ قديم الزمن . أى أنهم فشلوا حتى في استغلال
ما كان موجوداً بها من الموارد . وبلغت قيمة الصادرات في سنة ١٩٣٨
وهي السنة السابقة للحرب ما قيمته ٥٢٦ مليون ليرة . بينما لم تزد الصادرات
على ٥٥ مليون ليرة . ولم تغط إيرادات طرابلس أكثر من ثلث ميزانيتها
بينما لم تغط إيرادات برقة أكثر من الربع أو الخمس . وكان على الخزنة
الإيطالية تغطية هذا العجز المستمر . أما عن برقة فلم يزد ما نزل بها من
الإيطاليين على مائتي أسرة . تعاديتهم الأغلبية المسلمة ، وأنشئ لأجلهم
الخط الحديدي الذي يربط مدن الساحل الشمالى . فكان خطاً حربياً أكثر
منه اقتصادياً .

وفي شهر مايو سنة ١٩٣٦ فتحت أثيوبيا ، وكان عدد الجيش الذى
استقر فيها بعد المعارك ٣٦ ألفاً نصفهم من شباب الفاشست الذين
خلعت عنهم ملابسهم الحربية غداة وصولهم . فجعلوا يبحثون عن عمل
منذ اليوم الثانى لوصولهم . كما حرموا من المبيت في معسكرات الجنود
فاقتحموا بيوت الوطنيين يطردونهم أو يشاركونهم إياها . ولم يجد هذا
الجيش الذى وصل إلى أديس أبابا ما يكفيه من الطعام إذ كان الوطنيون
قد أحرقوا العاصمة قبل وصولهم يوم واحد ، ففضى هؤلاء الفاشست يومهم
الأول يسكرون ويعربدون . وفي أيديهم مرتباتهم المقتصدة ، حتى إذا
أفاقوا إلى أنفسهم بعد أسبوع بدأوا يرسلون أغلب ما يدهم إلى أهلهم
في إيطاليا وداروا في الشوارع يبحثون عن العمل . فافتتح بعضهم القهاوى
لترحيب بالجنود واشتغل آخرون لديهم جرسونات (١) . ولكن لم يرض
على وصولهم شهران حتى اندفعوا إلى القيادة يطلبون إعادتهم إلى إيطاليا ،
فأعادوا منهم قرابة عشرة آلاف عن طريق جيبوتى .

(١) شاهد المؤلف هذه الحالة في أثناء وجوده هناك بين سنتي ١٩٣٤ - ١٩٣٧ .

وانتهت نية الاحتلال الإيطالي إلى تضييع أهمية أديس أبابا كعاصمة فضحت أثيوبيا إلى كل من أرتيريا والصومال الإيطالي لتكون (إمبراطورية إفريقيا الشرقية الإيطالية) وقسمت إلى خمس مقاطعات كبيرة هي : أرتيريا وأمهررا وجالا سيدامو وهرر وصوماليا . وجعل لكل واحدة من هذه العواصم الخمس مركز تجمع المستوطنين من الإيطاليين فسكن أسمره ٥٣ ألفا . كما سكن جما (عاصمة جالا سيدامو) اثنا عشر ألفا . أما أديس أبابا فام يسكنها غير موظفي الحكومة والشركات والبنوك وانتشر قرابة ٦٤ ألفاً في مناطقها الشمالية الغربية (مقاطعة جودجام سابقا) والغربية (منطقة جما سابقا) يفلحون الأرض ،

وعملت الإدارة منذ الشهور الأولى على شق مجموعة من الطرق الرئيسية تربط هذه العواصم . وكان أهم هذه الطرق ثلاث . وهي الطريق من أديس أبابا إلى أسمره ، ثم الطريق من أديس أبابا إلى عصب ، ثم الطريق من أديس أبابا إلى جما وامتداده إلى جمبلا . وكان من الواضح أن الغرض الرئيسي من هذه الطرق تضييع أهمية جيوتي كمخرج 'تجارة إمبراطوريتهم' . وقد بدئ باستخدام الأثيوبيين في شق الطرق ، ولكنهم فشلوا إذ لم يجدوهم يعمدون بالهمة أو السرعة التي كانوا يريدونها فاضطروا إلى تركهم جانبا . واستخدموا الإيطاليين فصاعت كرامة الإيطاليين كستعمرين أسيا ، ووقف الأثيوبيين على جانبي الطريق يشاهدونهم ويشيرون إليهم بأطراف عصيهم الطويلة مستهزئين متهمكين . وبدئ بإنشاء كل طريق منها من ناحيته فتم إنشاؤها ما عدا طريق عصب فلم يتم من ناحية عصب سوى خمسين كيلو مترا عند مدينة إيللا Ela ومن ناحية أديس أبابا إلى مدينة هادلي جوبو Hadele Gubo التي تقع خلف الصومال الفرنسي مباشرة ، وبذا ظلت ميناء عصب برغم ماصرف على إعدادها : عديمة الفائدة : وكان من المفروض أن تكون أهم موانئ الإمبراطورية لأنها كانت مركز تموين وسط أثيوبيا وأغنى مناطقها . واستخدمت السيارات الضخمة لنقل الصادرات والواردات عبر هذه الطرق : وأعفيت الواردات عن طريق عصب وأسمره ، وكذلك موجداديشو وبقية موانئ الصومال من

الرسوم الجمركية : ومع ذلك بقيت جيوتي مخرجاً ٧٥ ٪ من تجارة أثيوبيا بسبب رخص النقل بطريق السكك الحديدية . بالرغم مما كان يدفع على هذه التجارة من رسوم العبور . ولم يزد نصيب عصب وجميلا ومواني الصومال على ٢ ٪ من التجارة لكل منها و ٨ ٪ في مصوع .

وكانت طريقة ملكية الأثيوبيين للأرض قبل قدوم الإيطاليين مما سهل عملية استيلاء الإيطاليين عليها . إذ كانت كل الأرض ملكاً للرءوس يزرعونها مع فلاحهم بطريق المشاركة أو يبيعون للرعاة منهم استعمال ما لا يستطيعون زراعته . فاستولت الحكومة على أملاك العائلة المالكة كلها كما استولت على أملاك الرءوس الذين قتلوا أو وقفوا في وجهها أو هاجروا من البلاد . وبذلك أصبحت إيطاليا مالكة لكل أراضي أثيوبيا . وبدئاً في استغلال المناطق الوسطى في شواو جودجام والأجزاء الجنوبية في سيدامو . بعد أن طرد منها الأثيوبيون (١) . وقسمت الأراضي إلى مناطق كبيرة . وقسمت كل منطقة إلى مزارع صغيرة تختلف مساحاتها من ٣٠ إلى خمسين فدانا ، وأنشئ بكل مزرعة بيت من ثلاث إلى خمس غرف مزود بالأثاث والكهرباء . وأنشئت في وزارة المستعمرات إدارة الهجرة . لتسجل أسماء الراغبين في الهجرة إلى هناك مع بيان عدد أفراد أسرهم وأعمارهم القادرين على العمل . حتى إذا مضت مدة بدئ في حمل هؤلاء المهاجرين إلى أثيوبيا على نفقة الدولة حيث وصلوا إلى أديس أبابا . ليملك مدة لا تزيد على الأسبوعين في معسكرات خاصة ينقلون بعدها إلى مواطن الاستيطان حيث تجد كل أسرة بيتاً مستعداً لاستقبالها طبقاً للبيانات التي أعطتها في روما . وجعل كل عدد من هذه المزارع تحت رئاسة مدير Capo Labori لا يزيد على كونه مستوطناً كغيره ولكن أنيطت به مهمة توزيع الآلات على المزارعين . لاستئجارها في العمليات وإعادتها وإعارتها إلى غيرهم عن طريق سجلات يملك بها هذا الرئيس .

ووضع للمستوطنين نظام من أجل تسديد الثمن أقساطاً سنوية تمتد إلى عشرين سنة يدفعها المستوطن في شهر سبتمبر بالإضافة إلى إيجار الآلات .

(١) لم يضر الأثيوبيون من هذا الإجراء بسبب اتساع مساحة الأرض وقلة الأيدي العاملة في الزراعة سواء من الإيطاليين أو الأثيوبيين .

ولم يمتد الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا إلى أكثر من خمس سنوات صرفت السنة الأولى في الإعداد . والأخيرة كانت سنة اضطراب بسبب الحرب فكان النظام لم يستمر أكثر من ثلاث سنوات . فلا يمكننا إذن أن نحكم بفشله أو بنجاحه . وعلى كل حال وصل عدد هؤلاء المهاجرين رجالاً ونساء وأطفالاً إلى ربع مليون .

وبدئ بزراعة القمح وقصب السكر والمطاط والقطن فنجحت زراعة القمح حتى سد إنتاجها الاستهلاك المحلي أما قصب السكر والمطاط والقطن ففشلت كلها .

أما من ناحية الصناعة فانصرفت الجهود أولاً إلى إنشاء الصناعات الاستهلاكية فأنشئت مصانع الطوب والأسمنت ، والأحذية والصابون وعصير الزيوت والمطاحن ومصانع المكرونة والألياف النباتية والبيرة والدبغ .

والحق أنه على الرغم من هذا الحيز الضيق الذي دارت فيه عجلة الصناعة الإيطالية فإن أثرهم كان ثورياً في الاقتصاد الأثيوبي إذ أنشئت بها أكثر من عشر شركات صناعية . فارتفعت الواردات إلى ٣٠٠٠ ٪ عما كانت قبل الاحتلال ، بينما هبطت الصادرات إلى ما دون رقمها قبل الاحتلال . ولكن هذا التقدم التجاري لم يكن في صالح الصناعة الإيطالية ما دام المستهلكون هم الإيطاليون . سواء أكانوا في أثيوبيا أم إيطاليا . بل إن مصاريف نقل المنتجات الإيطالية قد ارتفعت بنسبة ما بذل في نقلها إلى أثيوبيا بينما لم تحصل المصانع الإيطالية على ما كانت تؤمل الحصول عليه من المواد الخام . إذ لم يزد مقدار ما حصلت عليه إيطاليا من المواد الخام من إمبراطوريتها على ١,٨٦ ٪ من مواردها الخام . وكل ما كسبته التجارة الأثيوبية في خلال الاحتلال الإيطالي هو اشتغال الإيطاليين بها بدلاً من الهنود والأرمن واليونانيين الذين كانوا يقومون بها من قبل . فغرفة أديس أبابا التجارية في سنة ١٩٣٥ كان بها ٢٥٠ عضواً لم يكن بينهم غير سبعة عشر من الأثيوبيين .

أما في مجال التعدين فقد خابت آمال الإيطاليين فيما كانوا يؤملون

الحصول عليه . فمن المعروف أن الأساطير والقصص الخرافية التي انتشرت قبل الحرب الإيطالية عن ثروة أثيوبيا وخاصة في الذهب والبتروول كانت قد ذاعت ذيوعاً إلى حد أن كانت سبباً أو أكثر من أسباب غزو إيطاليا لأثيوبيا . ولذا سرعان ما تألفت لجان الدراسة وأخذت تجوب أنحاء البلاد فكانت النتيجة أن عرفت الحكومة الإيطالية بسرعة بطلان خرافة وجود البتروول بها . وما استخرج منها من الذهب هو نفس ما كان يستخرج قبل ذلك . أما ما وجد من معادن فإن كميته كانت أتفه من أن تشير إليها التقارير الرسمية . ولذا كان الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا - مع تقدير قصر المدة التي دام فيها هذا الاحتلال وشدة مقاومة الأهالي له لا سيما خلال السنتين الأولى والثانية - نكبة على الخزانة الإيطالية . فقد بلغت تكاليف الطرق وحدها - وقد بلغت ٤٣٤٧ ميلاً - مائة مليون من الجنيهات . تم أغلبها في أقسى الظروف وفي أسوأ أنواع التربة . حتى لقد كان يعمل فيها في بعض الأوقات ستون ألف عامل إيطالي . وتكاف المبل الواحد في بعض الطرق اثني عشر ألفاً من الجنيهات ولكن العدل يقتضينا أن نذكر أن ما مده الإيطاليون من الطرق الجيدة في أثيوبيا - وهي صالحة لجميع الأوقات - خلال حكمهم القصير لها ، إذا قورن بما مده غيرهم من الأوروبيين في مستعمراتهم الإفريقية ، كان حقاً يدعو إلى الإعجاب . ويجب أن يذكر بالفخر لهم . لا سيما إذا أضيفت إليها مجموعة المباني التي أقمت في كل من أديس أبابا وجما ومحطات توليد الكهرباء في هاتين المدينتين أيضاً ، وكذلك عمليات تكرير المياه . ومد شبكات أنابيب الماء الجارى فيهما .

ومن ذلك نرى أن الاحتلال الإيطالي لمستعمراتها الإفريقية خلال نصف عام من الجهد كان مدمراً للاقتصاد الإيطالي ولم يستفد منه الوطنيون بشيء مطلقاً . وكان هذا هو الحال أيضاً بالنسبة للاحتلال البرتغالي ، و ما بذله البريطانيون في مستعمراتهم وكذلك الفرنسيون والبايجيكيون ، كان يتم لمصلحة رعاياهم دون غيرهم بل إن كثيراً مما نفذ لم يتم تنفيذه إلا بعد أن سفكت في سبيله دماء كثير من الإفريقيين وضحي بمصالحهم إلى حد ليس باليسير .

مراجع الباب السادس

- جلال يحيى : السياسة الفرنسية في الجزائر
الحبيب تامر : هذه هي تونس
دافيد بازل : صحوة إفريقيا مترجم
راشد البراوى : التطور الاقتصادى الحديث فى إفريقيا
زاهر رياض : مستقبل كينيا واتحاد إفريقيا الشرقية
السيد محمد رجب جزار : تاريخ غانا الحديث
محمد فؤاد شكرى : التوسع الإيطالى فى شرق إفريقيا
مكتب الأنباء والمستندات : السنوسية دين ودولة
مكتب تونس الحرة : ميلاد دولة ليبيا
المغرب الأقصى
تونس بين الحماية والاحتلال

André Julien : Histoire de l' Afrique du Nord

Burton Holmes: The Burton Holmes Lectures

Mario Dei Gaslini: L' Italia Sul Mar Rosso

Pankhurst : Ex - Italian Somaliland

Perham M : The Government of Ethiopia

Zolla : La Colonisation Agricole en Tunisie

Bureau d' Information: pour Connaitre Congo

Real Società Geografica Italiana: L' Africa Oriental

The Royal Institute of International Affairs: Nigeria

United Nations: Official Records

Statesman Year Book 1947

Guida della Africa Orientale Italiana , 1939

Union Francaise: Reportation Géographique de Commerce

Exterieur de la France Metropolitaine et

d' outre mer . Oct 1956 :

الباب السابع

النفرة الاجتماعية والسياسية

التفرقة الاجتماعية والسياسية

قدم الأوروبيون إلى إفريقيا في أول أمرهم تجاراً يتعاملون مع الأهالي . يشترون منهم ويبيعونهم ما يريدون . فكان كل منهما في احتياج إلى الآخر . وإلى أن يحسن معاملته فلم يظهر بينهم ما يسمى بالتفرقة الاجتماعية . بل كل ما حدث هو وجود مجتمعين مختلفين . لكل منهما نظمه الاجتماعية . ولم يكن هناك من دوافع للاختلاط بين المجتمعين سوى ما يقتضيه العمل . كما لم يكن هذا المجتمع الأوروبي على كثرة من العدد يجعله يحتاج إلى قوانين خاصة .

أما منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين قدم الأوروبيون مستعمرين كان لا بد لهم أن يلعبوا دور السيد في هذا المجتمع الجديد . ولذا اقترن الاستعمار الأوروبي الحديث لإفريقيا بالتفرقة الاجتماعية .

ولما كانت هذه المستعمرات تختلف من حيث المناخ ، لم يقبل الأوروبيون على سكنى الجهات ذات المناخ الإفريقي الحار . ولذا اقتصر الاستعمار الأوروبي لها على وجود طبقة حاكمة تحاول الاستفادة من النظم الاقتصادية والسياسية الموجودة السابقة لوجوده لصالح الاقتصاد الأوروبي كما هو الحال في غرب إفريقيا .

ولما كان وجود الأوروبيين في هذا المجتمع قد اقتصر على وجود طبقة من الموظفين الذين يتولون أمر المناصب الحكومية الكبرى . لم يشعر المجتمع الأوروبي بحاجته إلى قوانين تؤكد تفوقه . ولذا لم تأخذ هذه التفرقة الاجتماعية سوى الشكل العملي الذي وجد نتيجة لوجود طبقة حاكمة أوروبية وأخرى محكومة وطنية . هذا إلى أن المجتمع الأوروبي ظل يعيش على هامش المجتمع الإفريقي الذي ظل يتمتع بغالبيته العددية إلى جانب نظمه السياسية . فمن أجل ذلك لم تنشأ أيضاً تفرقة سياسية تؤكد تمتع فئة خاصة بمكانة سياسية خاصة .

أما في الأجزاء المعتدلة المناخ : كشمال إفريقيا وشرقها وجنوبها حيث وجدت جاليات أوروبية كبيرة احتاجت لأن تختلط بالوطنين إلى حد كبير من أجل مير مصالحها : احتاجت هذه الجاليات الأوروبية إلى ما يجعل مصالحها تسير وفق ما تريد ، مخافة أن تطفئ عليها المصالح الوطنية ، كما احتاج الأوروبي إلى أن يؤكد سيادته السياسية بشكل ظاهر .
فهنا ظهرت هذه التفرقة الاجتماعية والسياسية في شكل قانوني : يضع حداً بين حقوق الأوروبيين وحقوق الوطنين ، ولسنا في حاجة إلى أن نذكر أن احتياج الأوروبيين المستعمرين إلى سن هذه القوانين دليل على ما يشعرون به من خوف من طغيان الأغلبية الإفريقية عليهم سواء من ناحية المجتمع أو الاقتصاد . فلو عاش هؤلاء الأوروبيون إلى جانب الوطنين وفق قوانين واحدة لا ابتلعت الأغلبية الوطنية الأقلية الأوروبية ، فلم تكن الحاجة إلى سن هذه القوانين الجديدة التي تؤكد سيادة الأوروبيين وتجعلهم ممتازين من حيث المعاملة الاجتماعية والاقتصادية إلا لخوفهم من أن تهضمهم وتبتلعهم تلك الأغلبية الوطنية فهنا تكون قوانين التفرقة الاجتماعية دليل ضعف لا دليل قوة . فالمجتمع الذي يشعر بضرورة سن قوانين خاصة له تعطيه مكانة خاصة سواء في الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية إنما هو مجتمع ضعيف . يشعر بضعفه أمام المجتمع الآخر .

وأن المتبع لتاريخ التفرقة الاجتماعية أو السياسية منذ نشأتها في إفريقيا ليرى أن البلاد التي درجت على الحياة في ظل القوانين العادية قد جرى فيها الاستثمار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بسرعة أكثر ظهوراً منها في الأقطار التي حاولت هذه التفرقة :

فمحاولة إثبات التفوق الأوروبي خلقت في الوطنين روح العناد والمقاومة التي انتهت إلى إنشاء منظمات وطنية جعلت همها مقاومة هذه التفرقة وليس أظهر على ذلك مما حدث في جنوب إفريقيا حين برز حزب المؤتمر الإفريقي في سنة ١٩١٣ : وفي كينيا حين برزت جمعية الكيكويو المركزية وجعلت همها مقاومة المستوطنين من أجل إعادة الأرض إلى الوطنين :

ولما كان جنوب إفريقيا هو أول أجزاء قارة إفريقيا استقبالا للأوروبيين ظهرت به بوادر هذه التفرقة الاجتماعية والسياسية قبل غيرها . كما أن كثرة عدد من قدم هذه الأجزاء من الأوروبيين جعل منهم قوة أخوف ما تكون على مصالحها ولذا كانت حالة التفرقة الاجتماعية والسياسية فيها أظهر ما تكون وأعمق . لا سيما وأن هؤلاء القادمين الأوروبيين قد اتخذوا من جنوب إفريقيا وطناً دائماً لهم . ولذا كان وضع الوطنيين في منزلة دون منزلتهم هو الأساس الذي اتخذوه لجماعتهم : كما أنهم لجئوا إلى الرقيق في رعى ماشيتهم وزراعة أراضيهم . فكان الوطنيون الذين تعاملوا معهم في منزلة هذا الرقيق .

وجاء الحكم البريطاني . فألغى الرق . وساوى بين جميع الرعايا الذين يسكنون الأراضي البريطانية فكان هذان العاملان من بين العوامل المختلفة التي دفعت بهم إلى الهجرة إلى الداخل حيث وجدوا الوطنيين فدفعوا بهم إلى الخلف ونجحوا في هذا الدفع بوساطة سلاحهم الممتاز : ولذا عاشوا في المجتمع الحديد الذي كوّنوه على أساس الخوف الدائم من هجوم الوطنيين والرغبة في العودة إلى ما كانوا يمارسونه قبل قدوم البريطانيين من استخدام الرقيق وعدم المساواة مع الوطنيين . ولذا كانت التفرقة العنصرية أساس جمهوريتي البوير اللتين قامتتا في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر : وقامت الحروب بين هاتين الجمهوريتين البويرتين وممالك الوطنيين التي كانت قائمة في الداخل فكانت وقوداً جديداً زاد من تصميم حكومتيهما على السير في سياسة التفرقة :

وإذا ما اكتشف الذهب ثم الماس وقامت شركات التعدين بالعمل كان التصميم على مزيد من الربح بمنح الوطنيين أجوراً أقل ما يستطيعون عاملاً جديداً في جعل هذه التفرقة ذات أساس اقتصادي أكثر مما هو اجتماعي :

وجاء الحكم البريطاني في بداية القرن العشرين وانضمت هذه الجمهوريات البويرية إلى المستعمرات البريطانية ولكن رغبة البريطانيين في إرضاء العناصر البويرية جعلتهم يخضعون لهم حين أصروا على تنازل البريطانيين عن نظريتهم في إقامة المساواة التامة بين من يسكن مستعمراتهم من رعايا ،

فزل البريطانيون على حكمهم وحرّم الوطنيون الذين كانوا يقيمون في مستعمرتي ناتال والرأس من الحقوق الدستورية التي كانوا يتمتعون بها قبل الحرب . وبذلك تأيدت التفرقة الاجتماعية وامتدت إلى الميدان السياسي . وبذلك أصبحت التفرقة العنصرية سياسة أساسية في حكومة اتحاد جنوب إفريقيا . كما أنها شاملة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . كما أننا لا نستطيع أن نغض النظر عن موقف الكنيسة الهولندية الإصلاحية من إصرار رجالها على اتباع سياسة التفرقة .

ويبدو أن الناحية الاقتصادية هي أكثر العوامل إلحاحاً على استمرار هذه التفرقة فقد قام حزب العمال في سنة ١٩١٢ على أساس هذه التفرقة وكانت حجته في ذلك المحافظة على مستوى الحضارة الأوروبية من أن تنخفض نتيجة الاختلاط . ولم يكن هذا الحزب يعنى بمستوى الحضارة سوى مستوى الأجور .

وفي سنة ١٩٢٤ تألف الحزب الوطني مع حزب العمال وتسلما معاً الحكم وكان أساس تألفهما تعضيد التفرقة العنصرية . ومن ثم اتجهت سياسة الحكومة إلى تقسيم البلاد إلى مناطق للوطنيين وأخرى لغيرهم على ألا تباح الحياة خارج المناطق المخصصة لهم . إلا إذا كانوا في خدمة الأوروبيين .

وفي سنة ١٩٣٣ تألف الوطنيون مع الوطنيين المتطرفين وأصبح هرتزوج رئيساً للوزارة فسنّ قانون سنة ١٩٣٦ (قانون الهيئات والأراضي الوطنية) Native Trust and Land Act الذي أقيمت بمقتضاه هيئة وطني جنوب إفريقيا South African Native Trust ، وأعطى لها حق شراء ما مساحته ١٥,٣٤٥,٠٠٠ فداناً لسكنى الوطنيين ، ولم يكن تخصيص الأراضي هدفاً في ذاته . بل كان وسيلة إلى هدف أبعد ، إذ لم تلبث هذه التفرقة أن ظهرت في قوانين العمال . فترك مكان (العامل غير المدرب) للوطنيين وجعل اللون أساساً في عقود العمل في شركات التعدين ، وأبطل حق استخدام الوطنيين في مراكز العمال المدربين ، وهي اصطلاحات ظهرت في قانون العمل الذي صدر في سنة ١٩١١

ولما كانت سياسة التفرقة ترمى إلى (حفظ مستوى الحضارة الأوروبية)
— كما يدعون — كانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة في مجال الصناعة حفظ
أجور العمال في مستوى عال يتلاءم مع ما يسمونه بالعامل صاحب الحضارة ؛
وكذلك إعطاء العمال الإفريقيين أجوراً تتلاءم مع (العامل غير المدرب)
ومن ثم أصبح العامل الوطنى لا يستطيع الاعتماد على أجره أو مرتبه من أجل
المحافظة على مستواه مهما كان منخفضاً فلا بد أن يكون له — إلى جانب
أجره — ملك ما في المناطق المخصصة للوطنيين .

ويبلغ مستوى أجور العمال الأوروبيين في أعمال التعدين ٧١٢ جنيهاً
في السنة طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٣ بينما لا يزيد أجر العامل الوطنى على ٥١
جنيهاً ، ومرتبات العمال في حرفة التعدين هي الأساس الذى تسوى على أساسه
أجور الحرف الأخرى .

وقد تضاعف عدد المؤسسات الصناعية بين سنتى ١٩٣٠ و ١٩٥٠
وبلغ مقدار الزيادة في عدد العمال في نفس المدة ٢٦٠٪ فكان نصيب
الوطنيين منها ارتفاع عددهم من ٩٠,٥٠٠ عامل إلى ٣٩٥ ألفاً .

وقد أدى النقص الذى عانته الصناعة خلال الحرب في عدد العمال
الأوروبيين إلى زيادة أهمية العمال الوطنيين وشدة الطلب عليهم ، ومع
ذلك ظلت التفرقة اللونية في مجال الصناعة مستمرة . إذ أصبح قانون أجور
الصناعة الصادر في سنة ١٩٣٧ أساس هذه التفرقة فقد حدد أجوراً للعمال
الوطنيين لا يمكن أن تتعداه . كما نص قانون الرسوم الجمركية على حرمان
صاحب الصناعة من حق الإعفاء من بعض رسوم الاستيراد إذا منح عماله
الوطنيين أجوراً أعلى مما نص عليه القانون . كما تتبع الحكومة نفس النظام
في معاملة موظفيها .

وفي سنة ١٩٣٧ أيضاً صدر قانون فض النزاع بالطرق السلمية Industrial
Conciliation Act فحتم تسجيل اتحادات التجار وتقابات العمال من أجل
فض النزاع الذى قد ينشأ بين العمال وأصحاب الأعمال . واقتصر هذا الحق
على التقابات المسجلة . وكانت التعريفات التى وضعت للموظفين والعمال
من شأنها إخراج الوطنيين من حق الشكوى بينما الاتفاقات التى تنتهى إليها

بلحان التحكيم لا تسرى عليهم : فإذا ما صدر قانون سنة ١٩٥٤ ليحل محل قانون سنة ١٩٣٧ جعل من سلطة الوزير إقرار التسويات بالنسبة للعمال وأقيمت هيئة خاصة لفض الخلاف بين العمال الوطنيين المشتغلين بالصناعة ومستخدميهم تسمى (اللجنة المحلية للعمال الوطنيين) :

وفي خلال الحرب العالمية الثانية منعت إضرابات العمال : كما منع إغلاق المصانع وأصبح العامل الإفريقي الذي يشترك في إضراب يحكم عليه بغرامة تصل إلى خمسمائة جنيه أو حبس ثلاث سنوات : وهناك اتحادات إفريقية للتجارة وهي ممنوعة من الانضمام إلى اتحاد اتحادات التجار Merchant Trusts union .

هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية . فلم يسمح للوطنيين بالوظائف التي تجعل منهم منافسين للأوروبيين ، كما وضعت القوانين التي تحول بينهم وبين تحسين مستوى كفايتهم وكان ذلك في سنة ١٩٢٦ وقبل في تبرير هذه القوانين إنها وضعت لتمكين الوطنيين من أن يمارسوا تطورهم في دائرتهم الخاصة . وحددت إقامة الوطنيين في مناطق خاصة خاضعة لقوانين الجوازات ، والتصاريح وأصبحت أحوالهم القضائية تخضع للعرف والتقاليد الوطنية . وكان أساس ذلك قد وضع في سنة ١٩٤٨ حين عقدت اتفاقات مع زعماء كسكاى تعطيهم الحق في ممارسة بعض السلطة على أتباعهم تحت رقابة المأمورين الحكوميين . وبدلاً من تسلمهم الغرامات التي يحكم بها على المذنبين اتجهت هذه الغرامات إلى الخزنة العامة نظير مبلغ معين يتسلمونه سنوياً : وسرعان ما نقص اختصاص الزعماء الوطنيين ، كما لم يعد العرف الوطني هو السائد . وأصبح القانون الأجنبي هو الذي يسرى — ما عدا الأحوال الشخصية — ولكن إذا وجد تعارض ما فالقانون الأوروبي له السيادة .

وفي سنة ١٨٩٤ صدر قانون جلن جرای بوساطة السير سسل ردوس وهو يعطي الوطنيين الحق في الملكية الفردية ، ولكن بشروط خاصة وفي مناطق خاصة : وخلق هذا القانون سلطتين محليتين منفصلتين تتكون أولاهما من مجلس يشرف على استثمار الأرض ، وثانيهما مجلس المقاطعة ، وهو مسئول عن إدارة الشؤون المحلية في المقاطعة : وعندما عمم هذا النظام في

المناطق الوطنية أنشئ مجلس عام ، فكان ذلك بمثابة خلق حكومة محلية تتكون من : رئيس المأمورين ، ومأموري المقاطعات التي تحوى مجالس محلية ، وثلاثة أعضاء من كل مجلس مقاطعة . ويجتمع مجلس المقاطعة ست مرات في السنة أما المجلس العام فمرة واحدة : ووظيفة المجلس الأخير مناقشة الأمور التي تتعلق بالسكان الوطنيين :

وفي سنة ١٩٤٩ صدر قانون منع الزواج المختلط : ووضع قانون عمال البناء في سنة ١٩٥١ وقد منع تشغيل الوطنيين في أعمال البناء التي تستلزم كفاية خاصة :

ولكن حجر الزاوية في سياسة التفرقة كان قانون سنة ١٩٥٠ Group Areas Act الذي يحدد لكل فئة خاصة من السكان مكاناً خاصاً لتعيش فيه لا يمكن أن ترحه ، وكانت هذه الفئات ثلاثاً هي : الوطنيون ، والأوروبيون ، والملونون . وفي سنة ١٩٥٦ صدر قانون يبيح النقل الإجبارى لأى فئة من الوطنيين من منطقة إلى أخرى .

أما عن التفرقة في المجال السياسى : فمنذ أن وضع قانون تأليف الاتحاد في سنة ١٩٠٩ أبعدت شئون الوطنيين عن مجال التشريع العادى . ووضعت إدارة شئون الوطنيين في يد الحاكم العام ، الذى وضعت في يده سلطات غير محدودة تبيح له التشريع لهم عن طريق أوامر إدارية . أما عن نصيب الوطنيين في الانتخاب فقد ظل حتى سنة ١٩٢٠ مقصوراً على ولاية الرأس كما كان الحال قبل إنشاء الاتحاد . مع قصره - لكل من الأوروبيين والوطنيين - على من يتمتع بمستوى خاص من الحضارة . الأمر الذى كان يسمح لبعض الوطنيين بالانتخاب ، وفي نفس الوقت يخرج بعض فقراء الأوروبيين : ولكن في سنة ١٩٢٦ أعد مشروع قانون في ولاية الرأس يجعل قيد الوطنيين في سجلات خاصة من أجل الحد من حق الانتخاب الذى كان لهم : كما ألغى تمثيلهم المحدود . ولكنه لم يحز أغلبية المجلسين التشريعيين مجتمعين : وقد بلغ عدد الناخبين الوطنيين أقصاه في سنة ١٩٢٧ حين بلغوا ١٦,٤٨٠ ناخباً .

وفي سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ أخرج منهم ستة آلاف بحجة أن دخلهم خلال الاثني عشر شهراً السابقة لم يصل إلى الحد الذي يبيح لهم هذا القيد . بينما امتد حق الانتخاب إلى الأوروبيات ، بينما جعل حق الانتخاب عاماً للبيض دون قيد أو شرط في ولايتي الرأس وناتال .

وتجدد الهجوم على حق الانتخاب للوطنيين في سنة ١٩٣٤ إذ أن سياسة التفرقة قد أصبحت ذات أثر موجه في سياسة جميع الولايات . ولذا اتجه الرأي العام إلى إتمام الإلغاء .

وفي سنة ١٩٣٦ سنّ قانون تمثيل الوطنيين فجعل لهم أربعة كراسي في مجلس الشيوخ ليجلس فيها أربعة من الأوروبيين ينتخبهم الوطنيون . ونص القانون على ألا تزيد المقاعد المخصصة للوطنيين على ستة . وخلق مجلس آخر للنواب من أجل الوطنيين National Assembly يرأسه وزير الشؤون الوطنية ويتكون من واحد وعشرين عضواً بينهم اثنا عشر منتخبين وأربعة معينين ثم خمسة بحكم مناصبهم وهم : رؤساء الولايات الوطنية . وهؤلاء الآخرون لا يتمتعون بحق التصويت . ومدة هذا المجلس خمس سنوات ويملك وزير الشؤون الوطنية حق حله إذا أساء المجلس استعمال حقه . ووظيفة هذا المجلس استشارية بحتة إذ يدعى إلى الاجتماع قبل اجتماع البرلمان من أجل أن يقدم تقريراً عن التقديرات المالية التي يقترحها للمشروعات الوطنية وعن التشريعات التي يقترحها فيما يخص شؤون الوطنيين ، أو أي شأن آخر يشير به وزير الشؤون الوطنية . كما أن له حق التوصية من أجل إصدار تشريعات لأمر من أمور الوطنيين أو لأجل انتخاب الممثلين الأربعة في مجلس الشيوخ . وكانت المعارضة في إلغاء حقوق الوطنيين الانتخابية تأتي دائماً من ولاية الرأس ، ولذا نص قانون الانتخاب الذي ألغى حق الانتخاب للوطنيين على حفظ حقهم الانتخابي في ولاية الرأس من أجل انتخاب ثلاثة أعضاء في مجلس النواب وعضوين في المجلس المحلي . على أن تكون عضويتهم زائدة على عدد النواب . وتستمر عضوية النواب الوطنيين مدة خمس سنوات غير قابلة للحل .

وفي سنة ١٩٥١ حاولت تجربة التمثيل المنفصل للوطنيين وأجيز هذا القانون وأصبح للوطنيين المقيدون في كشوف مستقلة حق انتخاب أربعة من الأوروبيين ليمثلوهم في المجلس الصغير House of Assembly ولكن هذا القانون لم توافق عليه المحكمة العليا . ولكنه أجيز في سنة ١٩٥٦ حين رفع الوطنيون قضية أمام المحكمة العليا (وقد عدل تشكيلها) .

وقد احتضنت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا منذ ديسمبر سنة ١٩٦٢ مشروعاً يرمى إلى إقامة دولة للوطنيين داخل حدودها تضم الوحدات الثماني التي يعيشون فيها في الوقت الحاضر أو بمعنى أصح التي خصصتها الحكومة لإقامتهم على أن يكون دور حكومة الاتحاد في هذا المشروع هو قيادة هذه الدولة الجديدة ، والسير بها في طريق التقدم والتنمية ، عن طريق خمسة من المندوبين يكونون حلقة الاتصال بين هذه الدولة السوداء وحكومة الاتحاد ، وحيث تستطيع حكومة الاتحاد أن تتخلص من كل مشكلات التفرقة العنصرية ما دام جميع الوطنيين الذين يقيمون في المدن الأوروبية سوف ينتقلون إلى هذه الدولة الجديدة التي سوف تعطى سلطة التشريع وفرض الضرائب وتنفيذ الأعمال العامة وتوجيه السلطات الدنيا منها .

وحجة الحكومة في هذا المشروع أن السنين التي توالى منذ بداية القرن الماضي لم تؤد إلى اندماج عناصر البوير والإنجليز اندماجاً تاماً . بل ما زال كل منهما يشعر أن السيادة يجب أن تكون من نصيبه ، مع وحدة الأصل الأوروبي بين الاثنين . ومع تقارب المستوى الحضارى واتحاد الهدف بينهما . فالأمل إذن في الوصول إلى اندماج أو مجرد تقارب بين الأوروبيين والإفريقيين في مستوى حضارى واقتصادى وثقافى واحد سراب لا يصل إليه عقل مفكر . فلا بد إذن من الاعتراف بالأمر الواقع وهو وجود مجتمعين متميزين منفصلين عن بعضهما البعض وترك الحرية لكل مجتمع لأن يتطور تطوراً بلائمه ليتقدم نحو هدفه الخاص بطريقة الخاصة ووفقاً لعقليته الخاصة .

وهذا المشروع وإن بدا في ظاهره براقاً إلا أنه سوف يودى إلى :

١ - حرمان الوطنيين من الحقوق اليسيرة التي اكتسبوها في الاتحاد .

٢ - ازدحام المناطق الوطنية وهي لاتعدو $\frac{1}{4}$ مساحة اتحاد جنوب إفريقيا بالنزوح الذين يبلغ عددهم أكثر من تسعة ملايين نسمة أى ثلاثة أرباع السكان . الأمر الذى سوف يؤدى ولا شك إلى تدهورهم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وصحياً . فى الوقت الذى يمح فيه $\frac{1}{4}$ السكان فى $\frac{1}{7}$ المساحة :

٣ - أن يأخذ الأوروبيون من مساحة اتحاد جنوب إفريقيا أرضاً قد تم تهيئتها للعيش ومصانع ومناجم قد تمت إقامتها . ووصل إنتاجها إلى ذروتها . بينما يأخذ الوطنيون أرضاً ما زالت تعتمد على الإنتاج البدائى كما أنها خالية من أية مشروعات صناعية أو إنتاجية . وعليهم أن يبدعوا الإنتاج مع قصور إمكاناتهم المادية :

٤ - أن يحرم الوطنيون من كل الإمكانيات التعليمية الموجودة حالياً والاكتفاء بإمكاناتهم القليلة المتأخرة . وإن أرادوا أفضل فعليهم أن يبدعوا فى إنشاء ما يريدون وفقاً لأهدافهم الخاصة وتحت إشراف الأوروبيين .

٥ - أن يعود سكان المدن من الوطنيين - وقد تخلصوا بحكم إقامتهم الطويلة فى المدن . من نظامهم القبلى - إلى أراضى الدولة الجديدة ومعنى ذلك للعودة إلى النظام القبلى القديم الذى انقطعت صلتهم به منذ أن عرفوا نظام الأجور وعاشوا وفقاً لنظام اقتصادى غير إفريقى .

٦ - أن يعود الأوروبيون إلى طلب الوطنيين للعمل فى المصانع والمناجم والمزارع مما يؤدى إلى :

(أ) عودة الوطنيين إلى أماكن إقامتهم الحالية ولكن بعد أن يصبحوا من الأجانب .

(ب) تجد المشكلة والعودة إلى الوضع الحالى بعد أن تبطل حجة الوطنيين فى المطالبة بالإصلاح والمساواة .

وهذه التفرقة الاجتماعية والسياسية ليست موجهة فقط إلى الإفريقيين بل إلى الهنود أيضاً إذ تعيش فى اتحاد جنوب إفريقيا جالية هندية كبيرة قدموا حين كانت الحاجة إلى الأيدي العاملة قوية . وكانوا يستخدمون فى أعداد كبيرة بمقتضى عقد تشرف عليه حكومة الهند (وكانت بريطانية) تبيع لهم

الاستقرار بعد انتهاء عقودهم . وكان نشاطهم - وبما معهم من أموال اقتصدوها - سبباً في دخولهم ميادين الأعمال ، فاشتغلوا بالزراعة وكونوا لهم بعض مزارع كبيرة ، كما اشتغلوا بالتجارة وظهر بينهم تجار كبار فاتخذوا لذلك مكاناً وسطاً بين الإفريقيين الفقراء غير المتعلمين والأوروبيين الأغنياء المتعلمين ، فكان من الطبيعي أن يحقد عليهم الأوروبيون هذه المكانة ، وينظر إليهم الإفريقيون كزعماء لهم . حتى إذا بدأت موجة التفرقة تتجه إليهم وقفت الحكومة البريطانية في وجه هذه التفرقة باعتبارهم رعاياها . ومن أجل ذلك كانت مقاومتهم لاتجاه التفرقة قوياً خلال فترة ما بين الحربين وبعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن بدأ الشك بينهم وبين الإفريقيين يأخذ مكانه . لا سيما وأن بعضاً منهم بحكم ثروتهم وثقافتهم - يفضلون أن يأخذوا مكانهم إلى جانب الأوروبيين . ومن أجل هذا حرموا كما حرم جميع الأجانب من مباشرة أية حقوق سياسية كما أفردت لهم مناطق خاصة . وأنزلت القوانين العنصرية من مكانتهم بالنسبة للأوروبيين . إلا أن التفرقة العنصرية الموجهة إلى الإفريقيين أشد وأعنف لكثرة عددهم وظهور حقهم باعتبارهم أصحاب البلاد الأصليين ولذا طغت أخبار هذه التفرقة على ما عداها . وما زال هؤلاء الهنود يشكون مما يقع عليهم وتأخذ الحكومة الهندية - بعد استقلالها - جانبهم وتهم بإثارة مسألتهم في المحافل الدولية .

وتقف التفرقة الاجتماعية والسياسية في اتحاد وسط إفريقيا تالية في الأهمية بالنسبة للتفرقة الإفريقية في جنوب إفريقيا والعدد الأكبر من المستوطنين في هذا الاتحاد يسكنون روديسيا الجنوبية وأغلبهم يشتغل بالزراعة ويبلغ عددهم ٢٢٥٠٠٠ شخص معظمهم من البريطانيين في وسط ثلاثة ملايين من الإفريقيين . وأقل هؤلاء المستوطنين عدداً يسكن نياسالاند لفقرها .

ومنذ أيام الشركة أقيم في روديسيا الجنوبية مجلس استشاري ذو ثمانية عشر عضواً من البريطانيين بعضهم منتخب ، وجعلت الشؤون الوطنية من اختصاص الهيئة التنفيذية ، وفي نهاية مدة عقد الشركة أصبحت روديسيا تحت الحكم البريطاني المباشر فتولاها حاكم عام أقيم إلى جانبه مجلس تشريعي من ثلاثين عضواً كلهم منتخبون وفق شروط مالية أباح

لبعض الوطنيين العنصرية . وفي سنة ١٩٣٤ أقيمت هيئة تنفيذية تباشر بعض السلطة . أما من الناحية الاجتماعية فتكاد قوانين روديسيا تكون صورة طبق الأصل من قوانين اتحاد جنوب إفريقيا فيما عدا المعازل ، وذلك لتسلط البريطانيين على شئون التشريع فيها ، والحالية الأوروبية التي تعيش في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ليست قوية قوتها في روديسيا الجنوبية ولكن جميع المواطنين محرومون من الحقوق السياسية ولذا كانت هناك التفرقة الاجتماعية فقط وهي تجرى بحكم الواقع لا بحكم القانون .

وفي سنة ١٩٥٣ كونت بريطانيا اتحاد وسط إفريقيا . فرحب به بريطانيو الجنوب لأنه يجعل لهم فرصة النشاط على كل أجزاء الاتحاد ، كما يبيح لهم فرصة الاستفادة من ثروة روديسيا الشمالية النحاسية بينما عارضه وطنيو ومستوطنو روديسيا الشمالية ونياسالاند لأنه ينزل بمكانتهم إلى جانب مستوطني روديسيا الجنوبية . كما يجعل ثروتهم مشتركة بينهم وبين غيرهم ، كما عارضه مستوطنو نياسالاند لأنهم لا يزيدون على المائتي ألف يعملون في الزراعة (١) وقد أعطى دستور هذا الاتحاد للأوروبيين كل شيء وحرم الوطنيين كل شيء . فقد أباح للأوليين حرية الاستيلاء على أراضي الوطنيين كما أعطاهم الأغلبية في المجلس التشريعي الاتحادي (٢) . إذ أن حقوق الانتخاب ممنوحة لجميع السكان ولكنها مشروطة بشروط اقتصادية وثقافية، وخلقت هيئة دائمة من أعضاء المجلس الاتحادي للنظر في الشئون الإفريقية وظيفتها أن تقدم التوصيات إلى حكومة الاتحاد في الأمور الداخلة في سلطتها : على أن تنفيذ هذه التوصيات منوط بموافقة الحكومة البريطانية . وكان المعنى الواضح لذلك أن حكومة الاتحاد لم تكن تدبر غير شئون الأوروبيين بينما تدبر الحكومات المحلية جميع الشئون بسبب اشتراك الإفريقيين فيها بنسبة ضئيلة . وقد قضى هذا الدستور على أن يعاد النظر فيه فيما بين أكتوبر سنة ١٩٦٠ وأكتوبر سنة ١٩٦٢ .

(١) نسبة الأوروبيين إلى الوطنيين ١ = ٥٨ في نياسالاند و ١ = ٤٢ في روديسيا الشمالية و ١ = ١٠ في روديسيا الجنوبية .

(٢) عدد أعضاء المجلس التشريعي الاتحادي ٥٩ عضواً منهم اثنا عشر إفريقيا فقط .

وفي فبراير سنة ١٩٦٠ عينت الحكومة البريطانية لجنة مكونة من ٢٧ عضواً بينهم إفريقيان لأجل النظر في هذا الدستور (لجنة مدنكيون) فاقترحت اللجنة إعادة بناء هذا الاتحاد على أن يمنح الوطنيون مزيداً من السلطة .

فقد أكثر من مؤتمر من زعماء البلاد والحكومة البريطانية وانتهت هذه الاجتماعات إلى اقتراحات ببقاء الانتخاب المشروط مع التجاوز عن هذه الشروط بالنسبة للوطنيين من أجل منحهم نصف مقاعد المجالس التشريعية المحلية . فعارض الجميع هذه المقترحات إذ عارضها الوطنيون لأنهم كانوا يطلبون مزيداً من السلطة تتناسب مع عددهم ، بينما رفضها المستوطنون ومنهم كثير من البوير وخاصة في روديسيا الجنوبية لأنها تعطي الوطنيون أكثر مما يجب . وكان اشتطاط المستوطنين في المعارضة إلى حد التهديد بإعلان استقلال روديسيا الجنوبية والسير بها في نفس الخط الذي يسير فيه اتحاد جنوب إفريقيا داعياً إلى أن يعتدل الوطنيون ويقبلوا الدستور المقترح من أجل إقامة حكومتين غير عنصريتين في كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية . وتم الأمر بنجاح وكانت النتيجة تسلم الوطنيون السلطة في كل من هاتين المحميتين . أما روديسيا الجنوبية فما زالت معارضة المستوطنين على أشدها ، إلى حد أنهم يهددون بالانفصال كما ذكرنا . وقد أدى الحال بالإفريقيين إلى أن يطلبوا من الحكومة البريطانية الوقوف في وجه إعلان الاستقلال خوفاً من أن تسير أمورهم إلى مصير إخوانهم في اتحاد جنوب إفريقيا .

هذا بالإضافة إلى أن حكومتى نياسالاند وروديسيا الشمالية الجديدتين تصران على الانفصال عن الاتحاد خوفاً من تغلب روح العنصرية السائدة في روديسيا الجنوبية . ومما يلاحظ وجود تفاهم تام بين رئيس وزراء الاتحاد ورئيس الحكومة المحلية في روديسيا الجنوبية من ناحية ورئيس حكومة اتحاد جنوب إفريقيا من ناحية أخرى . وما زال الموقف واقعاً عند هذا الحد :

وفي كينيا كان استيلاء المستوطنين على الأرض نذيراً بتجميع قبائل الوطنيين في معازل بصورة غير كريمة ، مما أدى إلى انتشار الأمراض بشكل وبائي أكثر من مرة . وتضييق الرزق أمامهم . مما دفعهم إلى طلب العمل في مزارع المستوطنين أي أنهم عادوا إلى أرضهم يعملون فيها كأجراء لا كملك كما كانوا في الماضي . ولكن يبدو أن عدد من قدم للعمل لم يكن يكفي لزراعة هذه الأرض الواسعة على النحو الذي يرضى المستوطنين فاضطروا إلى الاستعانة بالحكومة وقوتها من أجل إرغام الوطنيين على العمل بالأجور التي يرتضيها أصحاب العمل . بل سُخِّرَ القانون لمصلحتهم حين حرم على الوطنيين استئجار الأرض من الأوروبيين . بل أرغموا أيضاً على توقيع عقود بالعمل لديهم مدة تراوح بين سنة وخمس سنوات على أن يعملوا معهم عائلاتهم مدة ١٨٠ يوماً في العام في الأيام التي يحددها صاحب الأرض حتى وإن تعارضت هذه الأيام مع عملهم في أراضيهم الخاصة . كما أن انتقال ملكية الأرض البيضاء إلى مالك جديد تحتم معها انتقال العمال إلى المالك أو المستأجر الجديد حتى انتهاء العقد . وكان هرب الإفريقي يعقبه إلقاء القبض عليه وسجنه . وأجور العمال الزراعيين كانت تراوح بين عشرين وخمسة وعشرين شلناً في الشهر باعتبار شهر العمل ثلاثين يوماً بدون إجازة . وهذا الأجر لم يكن يبيع للإفريقي غير الغذاء فقط . ولم ترفع هذه الأجور إلا في سنة ١٩٥٤ حيث وصلت إلى ٥٢ شلناً غير سبعة شلنات للمسكن وذلك لارتفاع تكاليف المعيشة ٢٠٠٪.

وفرضت ضرائب الرأس وضرائب الكوخ على الوطنيين الذين يقولون إن فرضها لم يكن إلا من أجل مزيد من الإرغام على العمل في الحقول البيضاء .

وكانت أكواخ الإفريقيين في معازلهم أقرب إلى القبور . كما ذكرت اللجنة البريطانية التي توجهت إلى هناك لفحص الأمور في سنة ١٩٤١ ، وكان من أثر هذا الوضع الاجتماعي المهين أن اتجهت القوانين إلى تأكيد سيطرة الرجل الأبيض وهيئته إذ جعل الإعدام عقوبة الإفريقي الذي يحاول اغتصاب بيضاء وعلى هذا المستوى سارت بقية العقوبات :

وظهرت هذه التفرقة واضحة في المجال السيامي فمئذ سنة ١٩٠٦ صدر تشريع بإنشاء مجلس تشريعي وآخر تنفيذي لمساعدة الحاكم العام ، لم يكن بين أعضائه إفريقي واحد . وجعل المجلس التشريعي قائماً على الانتخاب في سنة ١٩١٦ ، ومع ذلك لم يمتد حق الانتخاب إلى الإفريقيين . وفي سنة ١٩١٩ امتد هذا الحق إلى الهنود فقط على أن يمثلوا بعضوين هنديين فقط برغم اعتراض حكومة الهند على هذا الوضع . ولم يعط حق العضوية في المجلس التشريعي للإفريقيين إلا في سنة ١٩٤٤ على أن يمثلوا بعضو واحد معين ، وعين آخر في سنة ١٩٤٦ ، وارتفع هذا العدد إلى أربعة في سنة ١٩٤٧ مقابل ٢٧ عضواً أوروبياً وخمسة من الهنود واثنين من المسلمين وعربي واحد .

وحتى سنة ١٩٥٦ لم تجر في كينيا أية انتخابات عامة ، وأجريت أول انتخابات بين الإفريقيين في سنة ١٩٥٧ من أجل انتخاب ثمانية أعضاء ليمثلوا خمسة ملايين من الإفريقيين ، وظهر سخط الإفريقيين على هذا الحال ممثلاً في حركة الماو ماو التي بعثت الرعب والفرع في نفوس المستوطنين . وكانت المرة الأولى التي استشير فيها الوطنيون من أجل مستقبل بلادهم في سنة ١٩٦٠ وذلك في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في فبراير وانتهى إلى وقف التفرقة العنصرية بمختلف أشكالها ، وتأليف مجلس تشريعي جديد على أساس تساوى التمثيل من البريطانيين والهنود والإفريقيين . إلا أن هذا الوضع الجديد أثار سخط فريق من غلاة المستوطنين فأخذوا في الرحيل . وبلغ عدد الراحلين قدراً كبيراً إلى حد أن تعرضت الحياة الاقتصادية للانهايار (١) حتى لقد كتب جوموكينيا نداء في الجرائد يناشد المستوطنين عدم الرحيل ، ويعدهم بعدم المساس بأموالهم بعد أن كان قبل ذلك بقليل يدعو إلى وجوب الاستيلاء على أراضيهم .

وفي المستعمرات البرتغالية فشلت جميع الجهود في توطيد جاليات برتغالية غنية تعمل على تقدم المستعمرات كما فشلت الشركات الاحتكارية في معظم مشروعاتها الإنتاجية ، وكان هذا الفشل هو الذي دعا الدول الأوروبية

(١) كان المؤلف في كينيا في يناير سنة ١٩٦٣ حين شاهد مظاهر هذا الانهيار واضحة .

إلى احتقار المطالب البرتغالية وادعاءاتها في مؤتمر برلين . كما كان سبباً في محاولة عقد الاتفاق السرى الألمانى البريطانى بتقسيم الأملاك البرتغالية . فكان من الطبيعى بعد ذلك أن يفكر الرجال المسئولون فى حكومة البرتغال فى دفع حركة التقدم فى المستعمرات البرتغالية نحو الأمام . فتألفت فى سنة ١٨٩٨ لجنة حكومية للدراسة مشكلات إفريقيا البرتغالية ، وكان يسيطر على هذه اللجنة Antonio Enes حاكم موزمبيق السابق وأحد بنساة الإمبراطورية ذوى الأفكار التقدمية.

وكانت نتيجة اجتماع هذه اللجنة ظهور تنظيمات سنة ١٨٩٩ التى نصت مادتها الأولى على (أن جميع الرعايا البرتغاليين فيما وراء البحار خاضعون للإرغام الأدبى والمادى من أجل الحصول — عن طريق العمل — على ما ينقصهم من وسائل الحصول على مستوى اجتماعى أفضل . ولهم الحرية التامة فى اختيار الوسيلة للوفاء بهذا الإرغام . وإن لم يفعلوا فللدولة حق إرغامهم على الوفاء) .

ويسقط هذا الإرغام بالنسبة لمن يملك رأس مال كاف يؤكد وسيلة وجوده أو من يحترف حرفة يتكسب منها ، أو من يعمل فى حقله على أن يكون إنتاج هذا الحقل كافياً لاحتياجاته ، أو من يعملون مقابل مرتب . كما يعفى من هذا الإرغام النساء والرجال فوق الستين والأولاد دون الأربعة عشر عاماً ، والمرضى والجنود والبوليس والزعماء . وبذلك خلق ما يسمى بالعمل الإجبارى . الذى جعل من سلطة الحكومة إرغام عامل أو عدد من العمال على العمل فى منطقة تحددها بمقتضى عقود حررتها يجهل العامل نصوصها ، لقاء أجر (كاف) مع إرغام صاحب العمل على العناية بصحة العامل وحالته المعيشية .

وصدرت عدة تشريعات فيما بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩١٣ تكمل هذا القانون ، ولكنها ألغيت كلها فى سنة ١٩١٤ ليستبدل بها قانون واحد ينص أيضاً على أن (كل وطنى خاضع للإرغام الأدبى والقانونى كى يبذل المعونة — عن طريق العمل — لرفع مستواه الاجتماعى) ، وجعل للتخلف عن ذلك عقوبة هى العمل مدة ثلاثة أشهر أو فى حالات معينة ما لا يقل عن عام

دون مقابل في أعمال حكومية على ألا تتم هذه العقوبات إلا بوساطة الحكومة . أو بوساطة شخص آخر توافق عليه الحكومة ويكون في حاجة إليهم . وللحكومة حق طلب هذا الإرغام من الزعيم الوطني الذي يجري العمل الحكومي في دائرته . وكانت مهمة الزعيم هي دفع رجال القبائل على الوفاء بالتزامهم للأفراد أو الشركات وفقاً لشروط خاصة . ولم تنس هذه التنظيمات أن تنص على التزام المستخدمين بنقل العمال والعناية بأحوالهم الصحية ودفع مرتباتهم دون أن ينص على مقدار هذه المرتبات أو مقدار العناية التي تبذل لهم .

وقد أثارت المظالم التي وقعت على إفريقي الكونغو ضمير العالم فوجه بصره إلى حال إفريقي المستعمرات البرتغالية حيث كان حاكم أنجولا يشحن العمال إلى مزارع الكاكاو في سان توما وبرنسيب . فردت على ذلك الحكومة البرتغالية بأنها ليست إلا مجرد هجرة لعمال أحرار . ولكن لوحظ أن مدة العقد لم تكن تقل عن خمس سنين وأن معظم هؤلاء العمال لا يعودون إلى مواطنهم الأولى بعد انتهاء العقود . وفي سنة ١٩١٤ كتب جون هاريس كتابه Portuguese Slavery أنه رأى على الحدود بين أنجولا والكونغو قرابة عشرين ألفاً من الرقيق يباعون كل عام (في شكل عقود عمل) ، وكان التقارب البريطاني البرتغالي قبيل الحرب العالمية الأولى ميباً في أن تغض الحكومة البريطانية عينها عن كل ما يجري في المستعمرات البرتغالية .

وفي سنة ١٩١٧ كانت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ . إذ كانت سلطة المأمور البرتغالي - إذا احتاج إلى إتمام عمل ما - أن يرسل أمراً إلى الزعيم ليطلب منه عدداً من العمال ، الذين يرحلون حالاً إلى مكان العمل ثم ترسل إليهم بعد ذلك العقود التي يوقعونها وهم لا يدرون ما تحوى . وقد استخدمت الشركات الاستغلالية بهذه الوسيلة عدداً يتراوح بين ستين ألفاً ومائة وعشرين ألفاً كل عام .

ومنذ سنة ١٩٢٨ بدأ سيل العمال الإفريقيين يتجه نحو مناطق التعدين في الترنسفال حين احتاج أصحاب هذه المناجم إلى مزيد من الأيدي العاملة

بأجور أرخص من أجور زملائهم إفريقياي الاتحاد . ولكن هذه الأجور الرخيصة كانت في نظر حكام المستعمرات البرتغالية أعلى مما ينتظر أن يأخذوا في مواطنهم ، فرأت أن ما سوف يعود به العمال من فائض أجرتهم قد يكون سبباً في انتعاش المستعمرة . فعقدت الحكومة البرتغالية في المستعمرة مع أصحاب شركات التعدين اتفاقات على أن تورد لها ما تريد من إعداد العمال مقابل أن تخرج منتجات هذه المناجم إلى الخارج على الخطوط الحديدية البرتغالية التي تسير إلى الموانئ البرتغالية على المحيط الهندي . وبذلك ضحى بالعمال الإفريقيين على مذبح الربح المادي للحكومة . ولم يلبث استخدام هؤلاء العمال (البرتغاليين) أن أصبح من اختصاص هيئة العمال الوطنيين في المناجم فاستوردتهم من موزمبيق ، فافتتح فيها من أجل ذلك جملة مكاتب لتسويق هذه الأعداد الهائلة التي لا تتوقف . ومعظمهم يعمل أعمالاً لا تحتاج إلى مهارة . ويبدو أن حكومة البرتغال بدأت تراجع بعض الشيء في أمر هذا التوريد لأن العمال الذين يعملون في المناجم يعودون إلى قراهم بعد انتهاء عقودهم (وفي رءوسهم آراء وأفكار خيالية عن العمال ومستوى أجورهم) فاعتنقت الحكومة فكرة أفضلية بذل هذا الجهد البشري في موزمبيق نفسها ، ويبدو أن الذي دفعها إلى ذلك هو شكوى شركات الاحتكار الزراعية التي تعمل في موزمبيق من قلة الأيدي العاملة ثم اضطرارها إلى استخدام العمال العائدين بأجور أعلى مما كانت تدفع لهم أو مما تدفع لزملائهم . وكانت حجة الحكومة البرتغالية في هذا التوقف أن العامل العائد أصبح يحمل لغة وعادات تختلف عن لغته وعاداته الأولى فأصبح من الصعب عليه أن ينسجم مرة أخرى مع مجتمعه القديم . لا سيما وأنه في عمله التعديني لا يزيد على كونه باحثاً عن الذهب الذي تستغله حفنة من الرأسماليين الأجانب ، وكان أن بلأت الحكومة إلى إجراءات جديدة وهي النص في العقود على ألا تدفع شركات التعدين للعامل أكثر من ٤٠ ٪ من أجره أما الباقي فيدفع إلى حكومة المستعمرة البرتغالية التي تدفعه للعامل بعد عودته إلى وطنه كي يستغله في تقديم المستعمرة الاقتصادية •

وإلى وقت قريب جداً كانت جميع جهود الحاكين البرتغاليين موجهة

إلى محاولة التطوير الاقتصادى للمستعمرات ، ولكن فى هذه الأيام الأخيرة
بدى بما أسموه محاولة التطوير الاجتماعى : إذ من المعروف أنه لم تكن هناك
حواجز قانونية أو غير قانونية بين المستعمرين البرتغاليين والوطنيين ، وكانت
النتيجة أن اتجه البرتغاليون إلى الزواج بالوطنيات . ثم ظهور طبقة جديدة فى
أعداد هائلة من الحلاسین . وقد حاولت الحكومة الوقوف فى وجه هذه
الظاهرة أكثر من مرة حين استقدمت إلى المستعمرات كثيرات من بنات
الملاجىء . ولكن أعدادهن كانت من القلة بحيث لم تؤثر أى تأثير إيجابى .
ومن ثم اتجهت النية إلى محاولة (رفع الإفريقى إلى منزلة الأوروبيين) من
أجل الوقوف فى وجه حركة التحرر الإفريقى . والحق أن أهداف بعض
البرتغاليين اتجهت إلى إيجاد نوع من التفاهم بينهم وبين الوطنيين ، ولم يأت
اهتمام الحكومة بهذه الناحية إلا متأخراً ، لما رأت من فشل الاستعمار البرتغالى
فى نشر النفوذ السياسى أو الثقافة البرتغالية بين القبائل الوطنية . إذ لم يكن
هناك — بعيداً عن مدينتى لواندا فى أنجولا وموزمبيق فى الشرق — أى مركز
لنشاط البرتغالى يستطيع أن يفخر بأنه عمل شيئاً ذا أهمية . فالجندى
أو التاجر البرتغالى عاش فى داخلية البلاد مزعزراً عاملاً على إخضاع القبائل
الإفريقية التى تحيط به غير محاول التفاهم معهم سواء بالقوة أو متصاهراً
معهم ، وهو فى نفس الوقت لا يقبل أن يجعل الإفريقى مساوياً له . وهو إن
قبل أن يتاجر مع الإفريقى أو يستخدمه إلا أنه لا يقبل ولا يحاول أن يجعل
الإفريقى نداً له وتظهر العلاقة بين الطرفين فيما اعتاد البرتغاليون أن يطلقوه من
الأسماء على الإفريقيين فهم يسمونهم بالزنج أو الكفرة . ونادراً ما يسمونهم
بالوطنيين أو الإفريقيين : ولم تظهر كلمة Indegena إلا فى نهاية القرن
التاسع عشر . ثم ظهرت فى السنين الأخيرة جداً كلمة Africanos :

وفى سنة ١٩٥٤ أصبحت كلمة Indegena تطلق على الإفريقى الذى يعامل وفقاً
لعادات قومه . وبذلك انقسم السكان الوطنيون إلى طبقتين : الوطنيين والإفريقيين
أما الكلمة الأولى فتعنى الأوروبيين والوطنيين المطابقين assemelado والحلاسین :
أما الوطنيون المطابقون فهم الطبقة التى تعامل وفقاً للقوانين البرتغالية :
وتتمتع بما يتمتع به البرتغاليون من حقوق :

ويقول المدافعون عن سياسة المطابقة إن فلسفتها تقوم على أساسين ، أولهما : ضمان الحقوق الطبيعية غير المشروطة للوطنيين الذين وضع على عاتقنا أمر الوصاية عليهم ولضمان الوفاء التدريجي بالتزاماتنا الأدبية والقانونية نحوهم ، أما الثاني : فهو قيادة الوطنيين بوسائل تمت إلى أساسهم الحضارى حتى يصبح انتقا لهم من عاداتهم الوطنية هيناً وتدرجياً . وقد بدأ ظهور هذه السياسة فى قانون سنة ١٩٢٩ الخاص بالمستعمرات وفى المرسوم الإمبراطورى الصادر فى سنة ١٩٣٣ ثم قانون الإصلاح الإدارى لما وراء البحار الصادر فى نفس السنة .

ويدعى البرتغاليون أن الإفريقى يستطيع أن يحصل إذا أراد على الجنسية البرتغالية الكاملة ، ويدخل فى زمرة السكان (المتمدنين) حين (١) يبلغ الثامنة عشرة من عمره . (٢) ويثبت قدرته على الكلام بالبرتغالية . (٣) كما يثبت أنه يكسب دخلاً كافياً لأسرته . (٤) وأن تكون أخلاقه حسنة (٥) ويملك الصفات الضرورية لممارسة الحقوق العامة والخاصة . كمواطن برتغالى بشرط أن يكون (٦) قد أدى الخدمة العسكرية . أو أعلن معفياً منها . وهذه المطابقة لا تمتد إلى أولاد الرجل أو زوجته . وعلى الراغب فى المطابقة أن يتخذ خطوات رسمية معينة من أجل الحصول على حق المطابقة . ولكنه قد يعفى من القيام بهذه الخطوات إذا أثبت أنه (١) مارس عملاً عاماً . أو (٢) استخدم ضمن هيئة موظفى المستعمرة . (٣) وأنه أتم التعليم الثانوى ، أو (٤) يعمل مرخصاً فى التجار أو (٥) شريكاً فى شركة ، أو (٦) مالكا لمؤسسة صناعية . والمعنى الواضح لهذا أن الوطنى غير المطابق محروم من أن يعمل فى الحكومة أو فى مؤسسة أو فى تجارة ؛

ومن الطبيعى أن يكون عدد المطابقين قليلاً فقد سجلت أنجولا حتى سنة ١٩٥٠ وجود ثلاثين ألفاً من المطابقين من عدد السكان البالغ عددهم أربعة ملايين أى بنسبة ٣ : ٤٠٠ ، وفى موزمبيق بلغ عدد السكان المطابقين ٤٣٥٣ من بين عدد السكان البالغين ٧٣٣٠٠٠ ر ٥ أى بنسبة ١ : ١٢٧٤ .

والمعنى الواضح لذلك أن المجتمع فى المستعمرات البرتغالية ينقسم إلى كتلة هائلة من الإفريقيين المحرومين من كل حقوق اجتماعية واقتصادية

ثم قلة من الوطنيين المطابقين ، ثم قلة من الخلاسين الذين لا يزيدون على خمسة وعشرين ألفاً ، ثم قلة نادرة من البرتغاليين الذين يملكون جميع الحقوق .

وتعتبر الحكومة البرتغالية الخلاسين تهديداً للسيادة البرتغالية ولكنهم في نفس الوقت يصلحون وقوداً للآلة الحكومية ، فهم وسيلتها للتوغل إلى الداخل . وهم وإن كانوا يحكم القانون رعية برتغالية إلا أنه في واقع الأمر ليس كذلك . إذ هم شبوا في الأكواخ الوطنية ، حتى إذا كبروا ورأوا عظم الفارق بين حياتهم وحياة البرتغاليين اعتبروا أنفسهم ضحايا للمجتمع فكانوا بؤرة الثورة عليه . فهم وإن كانوا يتعلمون في المدارس البرتغالية ويأخذون مكانهم في المجتمع البرتغالي ، إلا أنهم دائماً موضع الريبة من الحكومة ، لا سيما وأن مرتباتهم دون مرتبات البرتغاليين كما لا يستطيعون الوصول إلى المناصب التي يصل إليها بعض البرتغاليين ، ومع ذلك تفخر البرتغال بأنه لا توجد حواجز لونية في مستعمراتها . وهي في ذلك تغمض عيونها عن الحوادث الكثيرة التي تحدث في كل يوم في المدن وهي حوادث ناشئة عن التفرقة العملية الموجودة . فكثيراً ما توجد على واجهات المحلات العامة لافتات وقد كتب عليها (حق الدخول مقيد) دون الإشارة إلى نوع القيد ، ومع ذلك فكل أحد يعرف ما هو المقصود بهذه العبارة .

وتظهر هذه التفرقة أيضاً في الناحية القضائية ، فالقانون الوحيد المعترف به رسمياً في كل من أنجولا وموزمبيق هو القانون البرتغالي العام والمدني والجنائي . وبالرغم من ذلك فإن المركز القانوني للافريقيين ما زال غامضاً . لأن جملة قوانين متعاقبة عرفت الإفريقي بأنه (شخص من الجنس الزنجي ما زال حتى الآن غير متعلم بما فيه الكفاية . ولا يملك العادات الفردية أو الاجتماعية التي تسمح له بمزاولة الحقوق العامة أو الخاصة للمواطن البرتغالي) كما نصت على أنه (فيما عدا الأوضاع التي يطبق فيها القانون . يحكم الوطنيون بحكم العادات التي ألفتها مجتمعاتهم) ومع ذلك فالمحاكم الوطنية لم توجد بعد ؛ فالقضايا المدنية الخاصة بالوطنيين ما زالت من اختصاص المأمورين ، أو رؤساء المراكز الذين يعملون كقضاة . وقد يساعده مستشاران وطنيان . وهما يبلغانه العادات الوطنية في هذا الشأن وعلى أساسها

يحاول المأمور أن يجعل حكمه منسجماً مع القانون القبلي والقانون البرتغالي .
وليس هناك من محامين يعرضون وجهة نظر الخصمين : ولكن يظهر
الاضطراب أكثر ما يكون في المجتمعات الوطنية المختلطة ، وتطبيق القوانين
الوطنية قد يكون متعارضاً مع أحد الخصمين فحينئذ يطبق القانون البرتغالي .
أما في الأحوال الجنائية فيطبق القانون البرتغالي وبه بعض التعديلات وإلى
جانب هذه المحاكم الابتدائية توجد محاكم استئناف أما النقض فأمام
المحكمة العليا في لشبونة .

ويحمل جميع الوطنيين ما نستطيع أن نسميه بجواز المرور وهو كتيب
يحتوي اسمه وأسماء أفراد عائلته وصورهم وبصماتهم : ولا يجوز له
أن يتقل من مكان إلى آخر قبل أن يظهره للموظفين الرسميين الذين
يضعون عليه تأشيراتهم : وعن طريق هذا الكتيب يظل الوطني على
اتصال بالجهات الحكومية من أجل استيفاء الضرائب التي يجب عليه أن
يدفعها :

وفي الكونغو حدد قانون سنة ١٩٠٨ سياسة بلجيكا بأن رسالتها « تستند
أساساً إلى عمل متحضر يهدف إلى غرضين رئيسيين . الأول وهو هدف
معنوي يقصد به تأكيد الرفاهية للمواطنين الأصليين والعمل على رفع مستواهم
عن طريق تأكيد الحرية الفردية والثاني هو القضاء التدريجي على الأمية وتطوير الملكية
ومساندة المشروعات الوطنية الخاصة بتثقيف الوطنيين ومساعدة السكان على
تفهم وتقدير مميزات المدنية الحديثة » :

وقد كتب الزعيم لومومبا أن بلجيكا قد قامت فعلاً بأعمال كثيرة ولكن
من أجل الحفنة الصغيرة المستعمرة ، وصاحبة الكلمة الأولى في مقدرات
الشعب الكونغولي :

وقد ذكر هذا القانون أن البلجيكيين والكونغوليين مواطنون لا فرق
بينهم . ومن أجل هذا الهدف صدر مرسوم ملكي في أول يونيو سنة ١٩١٢
 بإنشاء لجنة دائمة تهدف إلى الإشراف على حماية الوطنيين والعمل على تحسين
حالتهم المعنوية والمادية في كافة أنحاء المستعمرة . وتتكون هذه اللجنة من

ثمانية عشر عضواً يرأسهم المدعى العام لمدينة ليوبولدفيل ، كما أنشأت لجنة فرعية في اليزابث فيل .

وتقدم اللجنة كل عام تقريراً إلى الملك عن الإجراءات التي اتخذت من أجل صالحي الوطنيين ويحق للمواطنين جميعاً أن يشرحوا لأعضائها الأعمال غير المشروعة التي كانوا ضحية لها .

وفي عام ١٩٤٩ أنشئ نظام البطاقات الشخصية الذي يتحتم على كل ساكن بالكونغو أن يحملها ولكنها لا تمنح للوطنيين كافة ، بل للملمين منهم بالقراءة والكتابة والذين يشتون استعداداً طيباً بالنسبة للسلوك والعادات المتمدينة ، والذين يرغبون بإخلاص في تحقيق قدر معين من المدنية ، بشرط أن يكونوا متزوجين (في حالة زواجهم) بزوجة واحدة . وتمنح هذه البطاقات لمن يقدم طلباً بذلك إلى مأمور المقاطعة . الذي يملك حق سحبها مؤقتاً أو بصفة دائمة من الأشخاص الذين يظهرون في أي لحظة عدم تنفيذهم لشروطها ؛ وهذه البطاقات تبيح لحاملها الحصول على نفس الحقوق القانونية التي للأوروبيين بالنسبة للحق في التقاضي الجنائي وتخفيض مصاريف الدعاوى الجنائية والتعويض الأدبي ، والاستفادة من القرارات الخاصة بالعفو عن المذنبين ؛ ودفع الغرامات بنفس فئات الأوروبيين ، وحرية التجول الليلي في المناطق الصناعية ، وفي أحياء الأوروبيين ، والحق في شراء المشروبات الروحية ، وفي تملك العقارات وحق العلاج في العيادات الأوروبية .

والمعنى الواضح لهذا كله أن الوطني غير الحاصل على هذه البطاقات محروم من مزاوله أي شيء من هذه الحقوق . أي أنهم محرومون من طلب حق مدني إذا نزل بهم غبن أو إهانة ، كما لم يكن يعنى عن مذنبهم بنفس الشروط التي يعنى بها عن المذنبين الأوروبيين . كما لم يكن يسمح لهم بالتجول في الأحياء الأوروبية ليلاً أو شراء المشروبات الروحية ، أو تملك العقارات ، أو العلاج في العيادات الأوروبية . أي أن المجتمع — وإن لم ينص على ذلك صراحة في القانون — كان منقسماً إلى مجتمعين منفصلين يتمتع أولهما بما يريد من الحقوق بينما الثاني محروم من بعض هذه الحقوق . ولا يجوز له التمتع

بها إلا بعد أن يثبت أنه حفيظ على التمتع بها ، فيقدم طلباً بذلك إلى المأمور الذى يقوم بفحص الحالة ودراستها وحينئذ يستطيع أن يبيح للطالب هذا التمتع بصرف بطاقة خاصة له . وعليه أن يثبت دائماً استحقاقه لحملها ، وأن أى سلوك منه يوجب اللوم يحتم على المأمور سحب البطاقة مؤقتاً أو بصفة دائمة ليعود إلى حالته الأولى .

وكان منح هذه البطاقات أمراً صعباً . ففى مدة ثمانية أعوام لم يحمل هذه البطاقات من الوطنيين البالغ عددهم اثنى عشر مليوناً من السكان غير ٨٨٤ شخصاً أى بمعدل ١١١ شخصاً فى كل عام . وقد علق على ذلك الزعيم لومومبا بأن منح هذه البطاقات لجميع سكان الكونغو يحتاج إلى ألف قرن . إذا سار منح هذه البطاقات بهذا المعدل السنوى .

هذا إلى أن هذه البطاقات لم تكن لها نتائج عملية إذ أنها لا تبيح لحاملها الحصول على نفس الأجر الذى يحصل عليه زميله البلجيكي .

وفى ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ صدر (قانون تسجيل الكونغوليين) . وكان الغرض منه إتاحة الفرصة لبعضهم بالتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها البلجيكيون من الناحية المدنية ، وإخضاعهم لسلطة القوانين ذات الطابع الأوروبى . أى خلق طبقة ممتازة من الوطنيين ينظر إليها إخوانهم بعين الحسد . ويمكن للوطنى الحصول على هذا التسجيل إذا (١) بلغ الحادية والعشرين من عمره ، (٢) وأثبت أن مظهره الشخصى وطريقة حياته تتلاءم مع الحياة العصرية ، (٣) وأنه مستعد لتحمل التبعات الملقاة على عاتقه طبقاً للتشريعات المكتوبة .

وعلى من يرغب فى ذلك أن يقدم طلباً مشفوعاً بمستخرج رسمى لشهادة الميلاد وشهادة تثبت حسن سلوكه ووضع العائلى . وكذلك بقية الشهادات الدراسية الحاصل عليها .

ويقدم هذا الطلب إلى المدعى العام الذى يقوم بالتحقق من صاحب الطلب عما جاء بطلبه من بيانات ، كما يقوم بالتحريات السرية عن قيمة عمله من الناحية المهنية ومركزه الاجتماعى ويرسل موظفاً لزيارته فى منزله ويدخل كافة الحجرات حتى دورة المياه من أجل التأكد من مستوى معيشته وتلاؤمها

مع الحياة المدنية العصرية . حتى إذا تم كل ذلك يحدد النائب العام ميعاداً لحضوره أمام قاضى محكمة الدرجة الأولى . ومع عائلته وأولاده . فيسأله القاضى عن الدوافع التى دفعته إلى تقديم هذا الطلب ، وكيفية قضائه لوقت فراغه وعن أصدقائه ونوع الكتب التى يقرأها . وأسماء كتابها ، كما تسأل زوجته عن تصرفه فى راتبه ، وكيفية سلوكه معها ومع أولاده . وأخيراً يوافق القاضى على طلب التسجيل . ويروى الزعيم لومومبا أنه فيما بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٥ لم يسجل غير مائة وستة عشر فرداً .

وهناك من الوطنيين من تنطبق عليه شروط التسجيل ولكنه يرفض التقدم لهذا (الامتحان) ومن هؤلاء القسس الذين يرون فى تلك الإجراءات ما يتنافى مع الكرامة .

وهذا التسجيل وإن أعطى المتمتعين به بعض الحقوق إلا أنه لم يعطهم نفس الحقوق التى يتمتع بها الأوروبيون ، مثل الحق فى الأجر المتساوى مع أجر زملائه . حتى لقد كوّن الوطنيون المسجلون جمعية فيما بينهم للمطالبة بحقوقهم ، وأرسلوا بذلك طلباً إلى الحاكم العام ، مطالبين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية حتى إذا قابلوا تجاهلاً تاماً لمطالبهم رفعوا أمرهم إلى وزير المستعمرات . ولكن بقى طلبهم بدون رد :

وكان المعنى الواضح لهذا كله تقسيم الوطنيين إلى طبقتين ، إحداهما ممتازة يتطلع إليها الآخرون بعين الحسد ، وهى فى نفس الوقت منفصلة عن بقية طبقات المجتمع الوطنى لا تتفاعل معه بل تبعد بقدر الإمكان عن التفاعل معه وتتقرب بقدر الإمكان من المجتمع الأوروبى . الذى ما زال ينفر منها ، ويمتنع عن إعطائها نفس حقوقه وإن لم يتحرج عن أن يلقى عليها بكل التبعات والمسئوليات . فهو ملزم بأن يعطى أولاده تعليماً مساوياً لتعليم الأوروبيين بإرسالهم إلى المدارس الأوروبية ذات المصاريف العالية ، وشراء ما اعتاد طلبة هذه المدارس شراءه من أشياء تقليدية من الملابس الخاصة وكذلك عليه واجب اختيار سكن ملائم مجهز بأثاث ملائم أيضاً يطابق مركزه المميز ، كما يجب عليه المحافظة على هذا المستوى المعيشى الذى يلائم أمثاله من شاغلى مركزه ، وكذلك دفع نفس الضرائب التى يدفعها

زملاؤه الأوروبيون والإسهام في كافة الأعمال الخيرية . وهو في نفس الوقت لا يحصل على عقد العمل أو الأجر الذي يجب أن يستفيد به .

ولقد أعلن وزير المستعمرات عند إصداره هذا القانون بأن الهدف من إصداره هو تأكيد مبدأ عدم التفرقة بين المواطنين إلا طبقاً لدرجة التطور .

هذا في الوقت الذي يسمح فيه للخلاسين بالتمتع بنفس معاملة الأوروبيين دون شروط خاصة بل ويفيدون من قانون عقد العمل الخاص بالأوروبيين . بل يمنع القانون تطبيق عقد العمل الخاص بالوطنيين عليهم . علماً بأن أغاب هؤلاء المولدين يعيشون مع أمهاتهم وقضوا فترة الطفولة في الأحياء الوطنية وتعلموا في المدارس الوطنية . بل إن أغلبهم أيضاً لم يصل إلى مرحلة الدراسة الثانوية :

وتصل التفرقة أيضاً إلى السجون ، فالمجرمون البلجيكيون يعاملون معاملة ممتازة بالنسبة للمجرمين الوطنيين ، ويطالب الوطنيون بالمساواة في السجون لا سيما وأن إفريقيا لم تعرف - قبل مجيء الأوروبيين - هذا النوع من الجرائم الذي يستحق السجن لمدة طويلة ، فهي جرائم دخيلة على مجتمعه أتى بها الأوروبيون (المنحلون) معهم . ويعتبر الجلد إحدى العقوبات التي يعاقب بها بعض المجرمين . وظل الأمر كذلك حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٧ حين صدر أمر بمنع جلد القضاة ورجال القوات العامة ورجال الكنيسة والمطابقين والموظفين الوطنيين في الإدارة .

ويتعرض الوطنيون في قراهم الوطنية للسخرة من رجال الإدارة في الأعمال العامة مما دفع بالكثيرين منهم إلى الهرب إلى الأماكن الصناعية . وكان هذا سبباً في خلو قرى بأكملها من رجالها . ومما يزيد في نكبة هؤلاء المهاجرين أنهم لا يعرفون حرفة معينة مما يضطرهم إلى الانضمام إلى جيش العاطلين في المدن لمدة تتراوح في طولها حتى ينضموا أخيراً إلى إحدى عصابات المجرمين ، لا سيما وأنهم لا يحملون تصاريح المرور التي تبيح لهم التنقل .

أما عن الاشتراك في الحكم فقد كان كل من البلجيكيين والإفريقيين

محروماً من الإسهام في الحكم بأى قدر من الإسهام : فالموظفون المعينون بوساطة حكومة بروكسل هم الذين يقومون بتنفيذ القوانين التي يسنها البرلمان البلجيكي بعد استشارة المجلس الاستشاري الأعلى . وقد أثار هذا الوضع شبهة كثير من الكتاب حتى الأوروبيين والأمريكيين أنفسهم : فقد كتب كارل رون في إحدى المجلات البلجيكية يقول إن هذه السياسة تهدف فقط إلى سيادة الرجل الأبيض ، وإذا كانت الحكومة تتحایل ببعض المظاهر الشكلية لمنع إتاحة الفرصة للنقاد المخلصين من الكلام . أى أن الديمقراطية البلجيكية نوع من الخداع والكذب والفوضى وترغم الأستاذ جون فان بلزن الأستاذ بكلية التجارة في أنتورب الدعوة إلى ضرورة السبق بمشروعات الإصلاح في الكونغو بإشراك الإفريقيين في الحكم وفي وضع القوانين ، بل اقترح عقد مؤتمر إفريقي أوروبي على مثال المؤتمر الآسيوي الإفريقي من أجل مناقشة المسائل المشتركة ، بل وصلت هذه الاقتراحات إلى حد المطالبة باشتراك الدول الإفريقية المستقلة . كمصر وأثيوبيا وتونس والسودان فيه . وقد عارض رجال الشركات التي تعمل هناك هذه المقترحات لما رأوه فيها من خطر على أرباحهم .

ولكن الحكومة أرادت أن تقطع الطريق على المطالبين بالاستقلال فأصدرت مرسوماً في ١٠ مايو سنة ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المقاطعات ومجالس المديريات والمجلس الاستشاري العام للكونغو ، وجعلت العضوية فيه للبلجيكيين والوطنيين ، ولكن مما ينقص من قدر هذه المجالس أنها تؤكد سيادة الرجل الأبيض أكثر مما تؤكد المساواة . فقد جعل جميع الأعضاء معينين يعينهم حكام المقاطعات والمديريات من البلجيكيين ، كما أن نسبة الأعضاء الوطنيين وهم الذين يمثلون الكثرة من السكان كانت من الضالة إلى حد أن رأيهم لم يكن يعتد به كثيراً . وقد عبر لومومبا عن مقدار خيبة أمل الوطنيين في هذه المجالس حين اقترح قبل نهاية عام ١٩٥٧ أن تجعل العضوية الوطنية لهذه المجالس عن طريق الانتخاب ومعادلة لنسبتهم العددية ، وإن لم ينكر حق الأعضاء الأوروبيين والمبشرين في هذه العضوية كي يكون المجتمع مثالياً . هذا إلى أن مجلس المستعمرة الاستشاري لم يجعل للوطنيين حقاً فيه

مطلقاً . فكان ذلك داعياً إلى أن يقترح لومومبا أن يوجد بين أعضائه بعض الإفريقيين المختارين من الصفوة الممتازة المثقفة ، حتى يتسنى لهم مناقشة مشكلات الكونغو في هذه الجمعية الكبيرة فهذه الخطوات كلها تدل على عدم حسن نية البلجيكيين فيما يحاولون إدخاله من النظم بل تكاد كلها تجمع على تأكيد سيادة البلجيكيين .

أما عن أجور العمال فقد أجمع الكتاب على أن هذه الأجور – ومعها أجور العمال في روديسيا الشمالية – حيث تكون منطقة النحاس امتداداً طبيعياً لمنطقة النحاس في كاتنجا – تافهة ، وتقصر عن إعطاء العامل شيئاً سوى الطعام اليومي . فأجر العامل الوطني لا يزيد على سبعة جنيهات في الشهر وهو يكون ¼ أجر العامل الأوروبي . أى أن أجر هذا العامل الأوروبي اليومي يعادل أجر العامل الوطني في أسبوع كامل . عدا ما يتمتع به العامل الأوروبي من رعاية طبية ومنزل مهياً . وتخفيضات كبيرة في أثمان ما يستهلكه بحكم عضويته في النقابة أو الجمعية التعاونية .

وإذا كان البريطانيون والبوير قد صارحوا أهالي شرقي إفريقيا وجنوبها بالتفرقة الاجتماعية التي ظهرت في القوانين التي قسمت المجتمع إلى مجتمعين أحدهما يعلو الآخر ويتمتع بالغنى . فالدستور الفرنسي ينص على مساواة جميع من سكن فرنسا والمستعمرات الفرنسية أمام القانون ، بل يرسل من أبناء هذه المستعمرات الفرنسية نواباً عن أهلها إلى كل من مجلس النواب والشيوخ قبل سنة ١٩٣٩ وإلى الجمعية الوطنية بعد سنة ١٩٤٥ مما يخدع بعض الدارسين للسياسة الفرنسية . بل تمنح في الخداع فتجعل عدد النواب الوطنيين في المجالس التشريعية المحلية – كما كان الحال في الجزائر وتونس – مساوياً لعدد الفرنسيين .

ولكن النظرة السطحية لا تكفي لأن نقول مع القائلين بأن التفرقة الاجتماعية لم توجد في المستعمرات الفرنسية السابقة . فقد كانت فرنسا تقسم أهالي هذه المستعمرات إلى ثلاث فئات . أولها المواطنون **Citoyens** وتشمل الفرنسيين . ومن يرضى من الوطنيين أن يتعامل وفقاً للقوانين الفرنسية ، لا سيما في

الأحوال الشخصية وخاصة الزواج والميراث . فيتزوج بزوجة واحدة أمام الموظف الفرنسي المختص يمثل هذه الأحوال ويقسم ميراثه بين أبنائه بالتساوي بين البنين والبنات . ثم الرعايا وهم الذين يرضون بالتعامل وفقاً للقوانين الفرنسية فيما عدا قوانين الأحوال الشخصية . ثم الوطنيون الذين يظلون يحتفظون بقوانينهم الوطنية في كل معاملاتهم .

ويشترط فيمن يريد التمتع بالحالة الأولى أو الثانية أن يجيد أولاً الكلام باللغة الفرنسية ، وأن يقدم طلباً بذلك إلى الجهات المختصة . حتى إذا ووفق عليه صرفت له تذكرة بذلك . وهؤلاء الأولون وحدهم الذين يقفون من المواطنين الفرنسيين على قدم المساواة فيباح لهم التصويت في الانتخاب ثم ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس التشريعية . وإذا علمنا أن ٩٠ ٪ من أهالي مستعمرات فرنسا الإفريقية من المسلمين الذين لا يرضون بالتعاليم والقوانين الإسلامية بدلاً لأدركنا أن من يرضى بالدخول في زمرة المواطنين أقلية ضئيلة . ومن ثم تصبح الفئتان الثانية والثالثة دون الفئة الأولى من مواطنيهم ودون الفرنسيين مكانة .

أما الطبقة الثانية فيباح لها حق الانتخاب على أن ينتخبوا للنيابة عنهم نواباً من الفرنسيين .

ولقد أطلقت الحكومة الفرنسية على هذا النوع من محاولة إدخال بعض أبناء المستعمرات في زمرة الفرنسيين اسم *assimilation* وهي التي ترجمها كثير من الكتاب باسم الامتصاص لأنها تحاول أن تجعل الفرنسيين يمتصون هذه الأقلية الوطنية لتنسى أصلها الوطني . ولكني أفضل أن أسميها بكلمة المطابقة لأنها محاولة من أجل جعل هؤلاء الإفريقيين صورة طبق الأصل من الفرنسيين .

ويقول الفرنسيون إن هذه المحاولة إنما هي عمل إيجابي لإدخال الحضارة الفرنسية إلى المستعمرات ، ورفع أهالي هذه المستعمرات إلى مرتبة الفرنسيين ، وهذا قول في ظاهره رقي وفي باطنه خداع . فمحاولة رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة الفرنسيين مع تجاهل الفروق الجنسية والعقلية والبيئية والمناخية والثقافية إنما هي محاولة فاشلة تدل على عدم الإدراك . والمحاولة التي يجب

أن تحاولها فرنسا هي رفع هؤلاء الوطنيين إلى مرتبة من الحضارة الأوروبية والإدراك الأوروبي والثقافة الأوروبية داخل الإطار الإفريقي أي مع الاستعانة بالثقافة الإفريقية الأولى والظروف الإفريقية كلها ومحاولة تطويرها إلى أسلوب عصري يلائم العقلية الإفريقية المتطورة .

ولعل أبلغ مظاهر التفرقة الاجتماعية ما يبدو في النظام القضائي. فقد أباحت قوانين الحكومة الفرنسية في كل من تونس ومراكش وجود محاكم وطنية . بحجة المحافظة على العرف والتقاليد الوطنية ، كما أباحت المعاهدات التي عقدها مع الزعماء الوطنيين في غرب إفريقيا وجود محاكم قبلية وضعت في يد رؤساء القبائل أمر سماع ما يرفع إليها من قضايا ، والفصل فيها وفقاً لعادات هذه القبائل وتقليدها . مما ينفي المساواة أمام القانون وخضوع الجميع لإجراءات واحدة وقوانين واحدة وهي أول مظاهر المساواة .

هذا وبرلمان باريس هو الجهة الوحيدة المختصة بالتشريع لجميع أنحاء الإمبراطورية الفرنسية ويترك أمر تنفيذ ما يشرعه من القوانين في هذه المستعمرات إلى موظفين فرنسيين كما أن هذه القوانين دائماً مكتوبة باللغة الفرنسية ، وهي اللغة الوحيدة التي يتحتم على كل من يعمل في الحكومة أو له عمل ما له اتصال بالحكومة أن يعرفها دون غيرها . فمن أجل ذلك لم يَبَحَّ العمل في الدوائر الحكومية إلا للموظفين الفرنسيين الذين ترسلهم حكومة باريس إلى هذه المستعمرات ، ومن عمل من الوطنيين في أدنى الوظائف ويشترط فيه أن يلم باللغة الفرنسية إلماماً كافياً . ومن أجل ذلك أصبح نصيب هذه النخبة من الوطنيين في وظائف بلادهم قلة ملحوظة وبذلك ظهرت هذه التفرقة الاجتماعية في صورة واضحة برغم ما نص عليه القانون الفرنسي من المساواة التامة لجميع قاطني الإمبراطورية الفرنسية أمام القانون .

وقد أباح القانون الفرنسي للعمال تكوين النقابات ولكنه لم يسمح للعمال الإفريقيين بالانضمام إليها إلا متأخراً ، فأبيح هذا الحق لعمال المغرب بعد سنة ١٩٤٦ فقط . على ألا يحتلوا أكثر من خمسين في المائة من المقاعد في مكاتب النقابات والاتحادات ، بينما لم يحدد نصيب العمال الفرنسيين من المقاعد بأى حد أقصى والمعنى الواضح لذلك جواز طغيان العنصر

الفرنسى على مقاعد النقابة مما يجعل تسيير أمور النقابة فى أيديهم ووفقاً لمصلحتهم . وقدم القصر الملكى فى المغرب مقترحات بشأن منح جميع العمال المغاربة الحق النقابى . على أن يكون انتخاب المراكز الرئيسية فى النقابة ديموقراطيا بدون تمييز عنصرى أو دينى أو جنسى . وقد أبيع تكوين النقابات المختلطة فى غرب إفريقيا ولكن احتفظ أيضا بمراكز الرياسة فيها للفرنسيين . حتى أصبحوا أصحاب الكلمة فيها . وإذا ما كوّن بعض العمال الوطنيين نقابات منفصلة حتم القانون أن تكون هذه النقابات فروعاً للنقابات الفرنسية كى يمكنها أن تنضم إلى الاتحاد الدولى العام للنقابات فى بروكسل . وبذلك أصبح العمال الوطنيون فى المستعمرات الفرنسية الإفريقية غير ذى قيمة مطلقا . وقد رأينا أمثلة من هذا النظام فى الكمرون وكانت النتيجة أنه لم يقبل الاندماج فى هذه النقابات الوطنية إلا من أراد استغلال إخوانه لمصلحه الخاصة ، مثل منظمات العمال الشيوعيين أو من فى حكمهم .

وعند إنشاء الاتفاقات الجماعية للعمل . جعل مرسوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ فى المغرب حق هذا العمل مقصورا على المستخدمين والعمال الأوروبيين . ولم يبح للعمال والمستخدمين الوطنيين عقد مثل هذه الاتفاقات الجماعية إلا فى يناير سنة ١٩٤٩ ولكنه عاد ونص على أن الإضراب عن العمل (إضراب العمال الوطنيين وحدهم) غير مشروع .

على أن هذا القانون غير عملى . إذ المفاوضات مع مندوبى العمال أو المستخدمين لا تتم إلا بين أصحاب العمل والعمال النقابيين . وهو أمر لم يتمتع به العمال المغاربة إلا متأخرا جدا .

ومن ثم أصبح العامل المغربى لا يتمتع بالامتيازات التى يتمتع بها العمال الفرنسيون مثل العلاوات الاجتماعية والتعويضات فى حالة الفصل عن العمل .

وأباحت القوانين الفرنسية للوطنيين حق التملك على قدم المساواة مع الفرنسيين ولكن إذا عرفنا أن جميع المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا لم تعرف الملكية الفردية قبل قدوم الفرنسيين ، وأن القوانين الفرنسية حتمت -

— من أجل الاعتراف بالملكية الفردية — وجود مستندات ثابتة لها قبل الفتح الفرنسي . أدركنا استحالة تملك الوطنيين للأرض . وحين أرادت حكومة الجزائر أن تعطى بعض الوطنيين الأرض الزراعية حتمت عليهم أيضا تقديم إثباتات الملكية حتى إذا تعذر عليهم ذلك أباحت لهم استغلال الأرض فقط لا ملكيتها . ومن الطبيعي بعد ذلك ألا يتكافأ المحصول الوطنى مع المحصول الأجنبى لا فى الكم ولا فى الكيف بسبب استعمال الفلاح الأوروبى للآلات فى الوقت الذى لا تقدم الإدارة الفرنسية أية إمكانيات أو مساعدات إلى الفلاح الوطنى ، وبذلك أصبح الفلاح الوطنى مع ضعف كمية إنتاجه مغبوناً فى الثمن بالنسبة للفلاح الأجنبى .

وتظهر هذه التفرقة أيضا فى الضرائب . فبينما فرضت الضرائب على الفرنسيين والوطنيين على العمل والإيراد . وضعت الزكاة على الرأس للمسلمين ، ولم يعف منها النساء . وفى بعض المناطق الإسلامية وضعت الزكاة على ماشية الأرض . ولكن جعلت قيمتها ١٠ ٪ من قيمة الحيوان كما جعلت العشور على الأرض . وهذه الأسماء وإن كانت عربية مما يظهر علاقتها بأحكام الدين الإسلامى . إلا أنها لا تمت إلى الدين الإسلامى بصلة فالزكاة فى الإسلام عينية كما أنها لا تزيد على ٢,٥ ٪ وإذا كانت الزكاة فى الإسلام قد حددت مصارفها فإن الحكومة الفرنسية قد أضافتها إلى الإيراد العام وصرفتها فيما صرف فيه غيرها من أنواع الإيراد المختلفة .

وإذا كانت هذه التفرقة قد حدثت فى المستعمرات الفرنسية برغم عدم النص عليها قانوناً ، فقد صدرت التشريعات التى نصت على هذه التفرقة الاجتماعية فى المستعمرات الإيطالية دون أن تحدث أثراً مطلقاً فى العلاقات بين الإيطاليين والوطنيين .

وقد بدأت هذه السياسة منذ سنة ١٩٣٧ بعد أن فتح الإيطاليون أثيوبيا بسنة أو دون ذلك بقليل ، فقد عرف الحكم الفاشستى الذى قام فى إيطاليا منذ سنة ١٩٢٥ بالعنجهية ، ومحاولة إحياء الحلم القديم — حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة — ولكن يبدو أن أنصار هذا الحكم لم ينتبهوا إلى هذه العنجهية وضرورة المحافظة عليها إلا بعد أن رأوا الإيطاليين فى المستعمرات

قد انحدروا إلى الحضيض وقبلوا أخط الحرف . وتصاهروا إلى الوطنيين . بل لم يحاولوا أن يرفعوا زوجاتهم معهم إلى مستوى الحياة الأوروبية بل نزلوا هم إلى ما دون الحياة الإفريقية . فعاشوا في أكواخ الوطنيات . وتركوا أولادهم معهن دون تعليم . يلعبون في الشوارع حفاة الأقدام على نحو أسوأ مما يفعله الوطنيون العاديون (١) .

وكان صدور أول القوانين التي تنص على التفرقة الاجتماعية في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ الذي نص على عقوبة الحبس خمس سنوات للمواطن الإيطالي الذي يصهر إلى أثيوبي ، ونص قانون ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٨ على عدم الاعتراف بالزواج الذي يحدث بين المواطنين الإيطاليين والرعايا (الوطنيين) كما جعلت عقوبة الحبس خمس سنوات للطرفين . وأطلق على الأوروبيين اسم الآريين وعلى الوطنيين اسم (غير الآريين) واكتفى القانون في حالة إقدام أحد الآريين غير الإيطاليين على تأسيس علاقة زوجية شرعية مع إحدى المواطنات بطرده من الممتلكات الإيطالية .

بل جعلت للأوروبيين امتيازات خاصة للتمتع بها مع حرمان الوطنيين من أنواع من العمل معينة ، فحرم عليهم ركوب الدرجة الأولى في قطارات السكة الحديد ، كما جعلت لهم « أوتوبيسات » خاصة لا يركبها غيرهم . كما حرموا من دخول بعض النوادي . وكذلك التقدم إلى المدارس .

وجعل الحبس ستة أشهر عقوبة الوطنى الذى يجرؤ على محاولة التمتع بامتيازات المواطنين علاوة على غرامة ألفى ليرة . كما جعلت وظائف الوطنيين مقصورة على الدرجات الدنيا على أن يجزوا عنها بمرتبات دون الكفاف .

ومع ذلك لم تتم هذه الأنواع من التفرقة الاجتماعية على النحو الذى ترضى عنه الحكومة ، فقد كانت الصداقات تعقد بين كثيرين من الإيطاليين والوطنيين ، ولكنها لا تأخذ صفة العلانية . بل كانت الزيجات تتم أيضا في

(١) شاهد المؤلف ما هو أسوأ من هذا في كل من أسمره وأديس أبابا بين سنتي ١٩٣٤

الخفاء حتى لم تجد الحكومة بدا من أن تهدد من يتزوج بوطنية بعدم الاعتراف بزواجه وحرمان أولاده من أن يحملوا اسم والدهم ، بل حتم عليهم أن يشاركوا الوطنيين في مركزهم وحرم على الأب الإيطالي أن يسهم في تعليم الطفل الحلاسى أو المحافظة عليه .

وإذا كنا قد أشرنا إلى العمل الإجبارى في سياسة البرتغال فقط ، فليس معنى ذلك أن البرتغال وحدها هى التى باشرت هذا العمل الإجبارى بل إنها الوحيدة التى مازالت تبشر هذا النوع ولكن الدول الأخرى باشرته أيضاً في الماضى في ظروف خاصة : فقد كتبت الحكومة البريطانية إلى حكام المستعمرات منذ سنة ١٩٢٠ أنهم يستطيعون تسخير العمال الوطنيين في الأعمال ذات المنفعة العامة ، ولكنها حددت مدة هذا التسخير بستين يوماً في العام الواحد ، ويعنى منه من سبق تسخيريه في عمل عام إذا لم يكن قد مضى على تسخيريه الأول ثلاثة أشهر . وفي سنة ١٩٢١ أوصت ألا يسخر الوطنيون في أعمال الحكومة في غير أعمال الحمل والنقل . أما إذا كانت هناك ضرورة إلى تسخيرهم في غير هذه الأعمال فيجب استئذان وزارة المستعمرات قبل القيام بالعمل .

وعقدت في سنة ١٩٣٠ اتفاقية دولية لمنع العمل الإجبارى وانضمت إليها إنجلترا في سنة ١٩٣١ ، فأعطيت التعليمات بالعمل وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية . ولا يباشر التسخير في محميتى باسوتولاند وسوازيلاند إلا من أجل أعمال تتعلق بالقبيلة ، وكذلك في أعمال مقاومة الجراد . وكذلك الحال في تشوانالاند وفي روديسيا الجنوبية : وإن أضيفت إلى الحالات التى يجوز فيها التسخير مقاومة حريق الغابات . ولا تزيد مدة التسخير على تسعين يوماً في العام على أن يكون التسخير داخل منطقة العمال المسخرين . واقتصرت السخرة في روديسيا الشمالية على الحمل والنقل ومعها المحافظة على الطرق العامة . وكان هذا نفس الحال في نياسالاند بينما اقتصرت السخرة في تنجانيقا في الماضى على الأعمال التى تتم في المحيط الإفريقى . أما في غير ذلك فمقصود على أعمال الحمل والنقل ، إذا لم تكن الوسائل الأخرى كافية . وقد انعدمت

السخرة الآن لاسيما بعد مرسوم سنة ١٩٥١ الذي منع السخرة منعاً باتاً ، ومع ذلك سخر قرابة ٤١٠٢ رجلاً في أعمال الحمل الإجبارية بين يوليو سنة ١٩٥١ ويونيه سنة ١٩٥٢ ، ويبلغ مجموع الأيام التي سخر وافيها ١٠,٦٥٦ يوماً ، أي بمعدل أقل من ثلاثة أيام لكل منهم . كما استخدم ٤٥,٧٨٠ رجلاً في أعمال خاصة بالوطنيين مدة ١٠٤,٥١٣ يوماً ، أي بمعدل اثنين وعشرين يوماً لكل منهم . وكان عدد العمال المسخرين في منطقة ما ، لا يزيد على ٢٥ ٪ من عدد الرجال القادرين فيها . وكانت زنجبار أول مستعمرة بريطانية أبطلت فيها السخرة . وكانت السلطات الوطنية في أوغندا تسخر بعض رجالها في العمل لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً في السنة ، على أن يكون ذلك داخل حدود المملكة (بوجندا أو غيرها) ، أما في خارجها فيدفع للعمال أجورهم . وفي غانا ونيجيريا بوشر العمل الإجباري في حالة المحافظة على الطريق . ولم يمنع هذا النوع إلا في سنة ١٩٣٥ ، وكذلك الحال في توجو وسيراليون ، ومع ذلك فما زالت السلطات الوطنية في نيجيريا تلجأ إلى السخرة في إجبار الزراع على زراعة قطعة أرض يكون إنتاجها مايقوم بأود شخص وعائلته التي تعتمد عليه ، وبوشرت السخرة في المستعمرات الفرنسية حتى سنة ١٩٤٦ بل حتى سنة ١٩٥٦ . بل ما زالت السخرة فيها طبقاً لقانون التشرد ، كما أن هناك نوعاً من السخرة يجري مقابل الضريبة . وهو يعني قيام الفرد بعمل لعدد من الأيام إذا عجز عن دفع ضريبة مالية . وهذا النوع من السخرة وإن كان - قانوناً - مفروضاً على جميع السكان وطنيين وأوربيين إلا أن العجز عن الدفع لم يكن يحدث إلا من الوطنيين ولذا كانت السخرة مقصورة عليهم . وقد وجه كثير من النقد إلى هذه السخرة ، إلا أن الحكومة الفرنسية دافعت عن نفسها بأن هذا النوع من السخرة كان مألوفاً لدى الإفريقيين قبل مجيء الأوروبيين ، كما أنها لم تستخدمه إلا في حالي تعبيد الطرق وإقامة المطارات . وقد مدت معظم طرق إفريقيا الغربية الفرنسية بهذا النوع من السخرة :

وكانت السخرة في الكونغو البلجيكي تجرى وفقاً لقانون سنة ١٩٢٢ ، على ألا تزيد مدته على خمسة عشر يوماً في الشهر وخمسة وعشرين يوماً

في السنة . على أن تكون مقصورة على أعمال الحمل . ومنعت السخرة في سنة ١٩٢٥ ، إلا أن قانون سنة ١٩٣٣ أباح للزعماء تسخير الأفراد في الحمل في حالة مقاومة الأمراض الوبائية والمجاعات ثم عاد وأباحها أيضاً في أعمال الزراعة من أجل إنتاج محاصيل التصدير . (باعتبارها عملاً تدريبياً للأهالي) .

على أن هناك نوعاً آخر من السخرة وإن لم يحمل هذا الاسم وهو تعهد السلطات الإدارية بتقديم عدد من العمال إلى الشركات من أجل العمل بأجور تحددها الشركة . وتقوم السلطات الإدارية بذلك ، لأن تقديم العمال شرط من شروط عقد العمل بين الشركة والحكومة : وكان الخوف من هرب العمال هو الذي أدى إلى إنشاء بعض المخصصات الوطنية في اتحاد جنوب إفريقيا وروديسيا الجنوبية ، ويطلق على هذا النوع من العمل اسم (تجنيد العمال) . وأبيح لرجال الإدارة في شرق إفريقيا البريطانية أن يلجئوا إلى هذا النوع من التجنيد ، وقيل في تعليل ذلك أنه (من أجل تعويد العمال الإفريقيين العمل بالأجر (وهو شيء لم يكونوا يعرفونه من قبل) : وقد وزع منشور بهذا المعنى على الموظفين في سنة ١٩٢٦ في تنجانيقا ويبدو أن سبب ذلك وجود عدد من المستوطنين الذين حازوا مساحات كبيرة من الأرض الزراعية دون أن يجدوا العدد الكافي من الأيدي العاملة . فكان لابد من مساعدتهم على استغلال أراضيهم . ومثل هذه الحالة لم توجد في غرب إفريقيا بسبب عدم وجود المستوطنين الأوروبيين ، كما أن ملكية الأرض ظلت في يد الوطنيين يزرعونها بوساطة الأيدي العاملة الوطنية ، وفقاً لتقاليدجروا عليها من قبل ، كما كان الحال في الولايات الشمالية في غانا . فقد جرت عادة بعض الزعماء على أن يقدموا بعض العمال الإفريقيين إلى شركات التعدين ليعملوا في المناجم ، وفق عقود كانوا هم يقومون بتوقيعها نيابة عن العمال . وقد ظل زعماء ساحل العاج يقومون بهذا العمل وأشباهه حتى سنة ١٩٢٨ وقد لجئوا في بعض الأوقات إلى رجال الإدارة يساعدهم على جمع ما يريدون من العمال ، وفقاً للعقود التي وقعوها إلا أن رجال الإدارة فضلوا عدم التدخل .

وقد بلّأت بعض شركات استغلال المطاط والعاج إلى هذه الوسيلة في المستعمرات الفرنسية الاستوائية . إلا أن تدخل الحكومة وقف استمرارها في العمل منذ سنة ١٨٦٥ حتى إذا احتجت الشركات على الحكومة لتدخلها الذي أدى إلى وقف هذا العمل ، لم تتردد الحكومة في إلغاء الامتياز الممنوح لهذه الشركات . وتشددت الحكومة في هذا المنع بعد الحرب العالمية الأولى . ولكنها عادت وأباحته (لإنتاج مواد التجارة والحرب) ويبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى . ألجأها إلى استخدام الأيدي العاملة الإفريقية الرخيصة من أجل زيادة وارداتها من المواد الخام الإفريقية لتحيلها إلى مواد مصنوعة تصدرها إلى الخارج .

وقد سبق أن ذكرنا أن الشركات ذات الامتيازات في الكونغو الحرة كثيراً ما بلّأت إلى السلطات الإدارية من أجل تجنيد العمال للعمل في مشروعاتها . ولكن الحملة التي قامت في وجهها كانت من الشدة بحيث جعلت حكومة الكونغو الحرة تتنازل عن ملكيتها في وسط إفريقيا إلى الحكومة البلجيكية .

ولكن الحال في عهد الحكومة الجديدة لم يختلف كثيراً عما كان قبلها ، وإن كانت الشروط التي وضعت من أجل هذا التجنيد قد خففت من حدة الحالة . بأن جعلت التجنيد غير المشروط يمتد إلى ٥ ٪ من العمال فقط ، ثم جعلت نسبة معينة من الباقي من العمال يجري وفقاً لشروط خاصة . ولكن يبدو أن هذه الشروط كانت هيئة إلى حد أننا ظللنا نسمع أصوات التنديد بما يلقي الوطنيون من معاملة حتى سنة ١٩٢٥ حينما صدرت الأوامر إلى المأمورين بعدم تقديم أية مساعدة إلى الشركات . وفي سنة ١٩٣٠ تألّفت (لجنة العمل) التي وقفت في وجه أي تدخل رسمي من قبل الإدارة . كانت نتيجة ذلك هبوط الطلب على العمال . لاسيما بعد سنة ١٩٣٣ ، حين حتم القانون على الزعماء والوطنيين دفع أجور من يستخدمونهم من العمال إلى خزانة الإدارة المحلية . وهي التي تقوم بتوزيعها عليهم . وهذه الإدارة المحلية هي مجالس القرى ، التي تألّفت من أجل إدارة القرى ، والعناية بها وتنفيذ الأعمال العامة بها . وكانت تتألّف من العمدة (الأجنبي)

وبعض الزعماء المعينين : وإذا كانت عمليات التجنيد قد امتنعت في الوقت الحاضر فلا يمكننا أن ننكر فضل (لجنة الرق المؤقت) **Temporary Slavery Commission** التي كانت تابعة لعصبة الأمم فيما بين الحربين إذ أنها حثت على الحكومات أكثر من مرة ، وخاصة فيما يتعلق بإفريقيا دفع أجور عادلة إلى الإفريقيين لقاء قيامهم بأى عمل . ولكن العامل الهام في تحسن الحال إنما يعود إلى وجود من يعرض أجوراً أكثر مما كانت الشركات تدفعه وهم الطبقة الوسطى من التجار (من أصحاب الدكاكين) :

مراجع الباب السابع

- ألبرت لوتولى : دع قومي وشأنهم ، مترجم :
- باتريس لومومبا : الكونغو أرض المستقبل ، مترجم :
- زاهر رياض : جنوب إفريقيا :
- الاستعمار الأوروبي لإفريقيا :
- مولنجزورت : الآسيويون في شرق إفريقيا ، مترجم :

Calpin (Editor) : The South Africa Ways of Life

Duffy James : Portuguese Africa

Portugal in Africa

Hailey : An African Survey

Pankhurst, S. : Ex - Italian Somaliland

Perham M. : The Government of Ethiopia

Susan Wood : Kenya

الباب الثامن

الخدمات الصحية والتعليمية

الخدمات الصحية والتعليمية

رأينا كيف وجهت أوروبا اهتمامها الجدى إلى إفريقيا منذ نهاية القرن الثامن عشر حين بدأت سلسلة الرحلات الاستكشافية تتجه إلى نهر النيجر سواء من ناحية الشمال أو الغرب . ورأينا كيف أنه لم يدر فى خلد هؤلاء المستكشفين أو الجمعيات العلمية التى أرسلتهم العناية بالناحية الصحية لهؤلاء المستكشفين ، فوقع أغلبهم صرعى المرض . وفقد كثيرون حياتهم فى سبيل الغاية النبيلة التى سعوا إليها . وكان موقفاً غريباً حقاً لهذه الهيئات العلمية التى كانت تعمل فى حقل الاستكشاف الجغرافى ، وكذلك للحكومات التى كانت تعضد هذه الجمعيات العلمية وتمدها بالمال من أجل تنفيذ مشروعاتها الكشفية . والحق أننا لانستطيع تعليل هذا الموقف إلا بأنه نتيجة للجهل التام بما كانت عليه حال إفريقيا من الناحية الصحية . ويبدو هذا الجهل واضحاً حين أرسلت جمعية الحضارة الإفريقية بعثتها التبشيرية الأولى إلى نيجيريا فى أغسطس سنة ١٨٣٩ على ثلاث بواخر من أجل إقامة مراكز تبشيرية فى هذا الجزء من القارة ففشلت البعثة فى عملها فشلاً ذريعاً بعد أن فقدت أربعين عضواً من أعضائها الذين بلغوا مائة وأربعين وسقط الباقون صرعى المرض ، فاضطرت البعثة إلى العودة بعد أن رأت نفسها تكاد تفقد بقية أعضائها لاسيما وقد ظل آخر مهندس بها يعمل ليلاً ونهاراً موزعاً جهده بين عمله كطبيب يعالج المرضى ومهندس يقود الباخرة .

وكان أول من لفت نظر الأوروبيين إلى ضرورة الاهتمام بالحالة الصحية للراغبين فى السفر إلى إفريقيا للعمل فى ميادينها المختلفة هو دافيد لفينجستون الذى قدم إلى إفريقيا فى سنة ١٨٤٠ وكان طبيباً . ولذا حوت مذكراته ملاحظات طبية على الأمراض التى لاحظ انتشارها بين الإفريقيين الذين زارهم وحرص على تدوينها بدقة ، كما كتب بياناً بسبعة وعشرين دواء

كان الإفريقيون يستعملونها ، كما أرسل إلى إنجلترا يطلب تقريراً عن كيفية معالجة الملاريا بعد أن أعطى تفصيلات وافية عن حالات كثيرة من المرض والعلاج الذى باشره لها ، والجهود التى بذلها والنتائج التى وصل إليها .

وكان أن اهتم العالم الأوروبى بالحالة فى إفريقيا ولكن هذا الاهتمام لم يأت إلا من ناحية الجمعيات التبشيرية وقد بدأت بعد عام ١٨٤٠ : وكان الهدف منها أولاً حماية أفراد البعثات من الأمراض الإفريقية : ثم بحث الأمراض الإفريقية وفحص مكروبياتها . ثم تدريب الممرضات الإفريقيات ليأخذن دورهن إلى جانبهم فى العمل فى الناحية العلاجية : ولكن الجهود التى بذلت كانت فى جنوب إفريقيا مما يدل على أن رغبة هذه الجمعيات كانت متجهة إلى خدمة الأوروبيين أولاً ، والعناية بتجنبهم المرض ، وعلاجهم قبل العناية بالإفريقيين ، إذ افتتحت بعثة البرسباتريان الإسكتلندية أول معهد للطب فى لوفيدال فى ولاية الرأس . ألحق به مستشفى فكتوريا لمعالجة الأمراض وتدريب الممرضات الإفريقيات . كما أنشئ فى سنة ١٨٤٩ أول مستشفى للولادة فى جوهانسبرج .

ولم يبدأ اهتمام الجمعيات البريطانية بالأحوال الصحية فى إفريقيا إلا متأخراً فى سنة ١٨٦٣ ، وكان ذلك فى سلطنة زنجبار وعينت بعثة الجامعات ضابطاً طبياً فى كل مركز من مراكز خدمتها من أجل فائدة الأوروبيين وتدريب الإفريقيين على العمل الطبى . وأخذت البعثات تعنى برجالها وموظفيها ليس غير . فأنشأت لهم فى سنة ١٨٩٣ فى ممباسا أول مستشفى وكان يحوى ٥٠ سريراً . وبيتاً لمرضى البرص .

وكانت أول بعثة طبية أرسلتها بعثة الكنيسة التبشيرية إلى غرب إفريقيا فى سنة ١٨٩٢ حين رأت النسبة العالية للوفيات ولا بد أن هذه الجهود كلها كانت من الضلالة بحيث لم تؤثر جهودها شيئاً . حتى إذا أرسلت بعثة الوزليان ٢٢٥ مرسلاً إلى الساحل الغربى لإفريقيا فيما بين سنتي ١٨٩٥ و ١٩٠٧ مات منهم اثنان وستون . وفيما بين سنتي ١٨٧٨ و ١٨٨٨ مات نصف أعضاء بعثة العماديين Baptists فى الكونغو البلجيكي . فكانت هذه الحالة السيئة هى التى لفتت أنظار رياسات البعثات فى أوروبا وأمريكا إلى ضرورة بذل

مزید من الجهد فأنشئت كلية لفنجستون في سنة ١٨٩٣ لتعليم المبشرين الأجانب مبادئ الطب . ولعلنا نستطيع أن نكون فكرة تقرب من الصحيحة عن مستوى الدراسة في هذه الكلية إذا عرفنا أن المشرفين عليها منعوا خريجها من أن يحملوا لقب (طبيب مبشر) أو يأخذ صفة الطبيب حامل الدرجة العلمية . فقد كان المنهج لا يتجاوز مبادئ التشريح والجراحة . إلى جانب دراسة مظاهر أمراض المناطق الحارة وطرق علاجها المبدئي . والتدريب في المستشفيات . وقد اعتمدت هذه الكلية على مساعدات الحكومة التي منحها أثمان ما كانت تصرفه من الأدوية وما كان يستهلكه أفرادها من الملابس .

وإذا كانت هناك بعثة بدأت تعمل على مساعدة الإفريقيين فكان ذلك في سنة ١٨٩٩ حين أسست أسقفية نياسالاند مستشفى ومركزاً للجراحة في كل مركز من مراكزها . بينما لم تبدأ بعثة الوزليان عملها في الحقل البشري الإفريقي إلا في سنة ١٩٠٤ حين أسست أول عيادة خارجية في غرب إفريقيا بينما أسست أول مستشفى لها في سنة ١٩١٢ . وكان ذلك في مدينة Ilesha في نيجيريا .

وعملت الجمعيات الكاثوليكية على إنشاء المستوصفات المختلفة فيما بين سنتي ١٨٩٩ و ١٩١٢ . فأنشأت ما يقرب من مائتي مستوصف ، ولكن عدد الأطباء الذين عملوا فيها كان ضئيلاً مما قلل من قيمة الخدمات التي أدتها . وصدر مرسوم بابوي في سنة ١٩٣٦ بتعليم الراهبات طب أمراض النساء والعناية بالأطفال من أجل العمل على تخفيض نسبة الوفيات العالية في إفريقيا .

وإذا كانت هذه الجمعيات التبشيرية قد بدأت عملها مبكراً ، في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً من أجل العناية بصحة الأوروبيين أولاً ، ولم تبدأ بالعناية بصحة الإفريقيين إلا في نهاية القرن تقريباً ، إلا أن عمل الحكومات في ميدان الخدمة الطبية للإفريقيين كان سيئاً للغاية . إذ قصرت السلطات الإدارية اهتمامها الصحي على العناية بالموظفين الأوروبيين ولم يمتد

عملها إلى الاهتمام بصحة الموظفين الإفريقيين إلا في حالات قليلة بل نادرة . ولم توجه الحكومة البريطانية اهتمامها بالأمر إلا حين ظهر مرض النوم بشكل وبائي بين سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ فأرسلت أكثر من بعثة كان أفرادها جميعاً من المبشرين برئاسة الدكتور ألبرت كوك للعمل في المنطقة المصابة . وفي مارس سنة ١٩٠٢ كتبت هذه البعثة تقريراً يقول إن نسبة الوفيات مازالت عالية جداً فاهتمت الجمعية الطبية البريطانية الملكية بالأمر فأرسلت لختين أثبتتا أن الوفيات بلغت مائتي ألف من بين عدد السكان البالغين ثلاثمائة ألف . ولم يتوقف المرض رغم الجهود التي بذلت حتى لقد قررت حكومة أوغندا في سنة ١٩٠٦ إخلاء المنطقة من سكانها . وظهر اهتمام الحكومة مرة أخرى حين تبين لها أن نسبة الإصابة بالزهرى وصلت إلى ٩٠ ٪ من السكان فأرسلت ثلاثة من ضباط السلاح الطبي لمعالجة الأمر وأقامت هناك مستشفى عسكرياً ، ويبدو من ذلك أن اهتمامها لم يكن موجهاً إلى معالجة الأهالي بقدر ما كان موجهاً إلى المحافظة على صحة جنود الاحتلال هناك . وكان انتشار مرض النوم في إفريقيا الاستوائية الفرنسية بشكل وبائي أيضاً في سنة ١٩١٧ هو الذي حرك عواطف نواب البرلمان الفرنسي فاعتمد مبلغ مليون جنيه للمساعدات الطبية :

وكان غرب إفريقيا مهملًا غاية الإهمال ولم تبدأ الحكومة عملها هناك من أجل الاهتمام بالحالة الصحية إلا في بداية القرن العشرين حين ارتفعت أصوات التجار البريطانيين هناك يطلبون من حكومتهم التدخل لأجل وقف نسبة الوفيات العالية ، فكان أن أنشئت وحدات علاجية في أماكن استيطان البريطانيين ويبدو أن جهودها كانت تافهة إلى حد أنها قررت في سنة ١٩٠٢ تجميع هذه الوحدات الطبية تحت إشراف إدارة واحدة هي (الإدارة الطبية لغرب إفريقيا) **West Africa Medical Service** وأنشأت إدارات طبية في المستعمرات البريطانية الأخرى في نفس الوقت تقريباً ، وأدجت هذه الإدارات في إدارة واحدة في سنة ١٩٠٢ ثم انفصلت عن بعضها في سنة ١٩٠٨ وعادت إلى الاندماج في سنة ١٩٢٠ :

وكان الإفريقيون قليلي الثقة في العلاج الأوروبي . ولكن تفشى المرض بينهم وارتفاع نسبة الوفيات ألح عليهم في اللجوء إلى المستشفيات والمراكز العلاجية الأوروبية ، وكان ذلك متأخراً اضطر السلطات الأوروبية إلى افتتاح أجنحة للإفريقيين ألحقتها بالمستشفيات التي كانت مخصصة قبل ذلك لعلاج الموظفين دون غيرهم . ولم يكن الدافع إلى هذا العمل هو الرحمة التي اجتاحت قلوب الأوروبيين بل هي المصلحة وحدها إذ كانت أولى الهيئات اهتماماً بعلاج الإفريقيين هي شركات التعدين حين هددتها نسبة الغياب العالية بين الموظفين ، بل كثرة الوفيات بسبب الظروف السيئة التي كان العمال الإفريقيون يعيشون تحت وطأتها بسبب سوء التغذية . فكان أن أنشئت مراكز البحوث في المعازل الإفريقية في عام ١٩٠٦ ، كما أخذت تراعى بعض الشروط الصحية فيما كانت تبنيه من مساكن لعمالها . ولم تبدأ ألمانيا أعمالها الصحية إلا في سنة ١٩٠٧ حين أرسلت الدكتور كوخ إلى شرق إفريقيا الألمانية حيث أمضى ثمانية عشر شهراً في القيام ببحوث عن مرض النوم انتهت إلى ضرورة إنشاء معهد للبحوث في مدينة Amami .

وكانت الحرب العالمية الأولى هي التي جعلت الدول الأوروبية تبدي مزيداً من الاهتمام بالإفريقيين حين اشتد الطلب عليهم سواء من أجل العمل ليحلوا محل العمال الأوروبيين الذين رحلوا ليأخذوا مكانهم بين صفوف الجند، أو ينضم هؤلاء الإفريقيون إلى صفوف الجيش أيضاً ورأت الحكومات سوء المستوى الصحي للإفريقيين وعجزهم عن أن يقوموا بما طلب منهم القيام به من أعمال . فكان أن ألقت أكثر من لجنة لبحث الأمر وانتهت إلى ضرورة التخطيط من أجل تنظيم الأعمال الصحية في مناطق تعدين الذهب والنحاس حين اشتد الطلب على هذين المعدنين لمواجهة احتياجات الحرب فأنشئت وحدة الملكة إليزابيث للمساعدة الطبية للإفريقيين في الكونغو البلجيكي **Fonde Reine Elisabeth pour l'assistance Medicale aux Indigenes** كما أنشئت وحدة جامعة لوفان في الكونغو البلجيكي أيضاً كما أنشئت مصلحة الخدمة الطبية في المستعمرات البريطانية . مع التوصية بقبول الإفريقيين في المستشفيات . والتوسع في إنشاء العيادات

الخارجية والمستوصفات المتنقلة في المراكز المجاورة . وفي بعض المستعمرات البريطانية أسهمت الإدارات المالية للسلطات الوطنية في الأمر فقامت بتمويل الخدمات الطبية بالمال في مناطقها ، وزيدت الخدمات في المستشفيات الفرنسية والبلجيكية بخلق وحدات متنقلة من أجل مقاومة الأوبئة عند ظهورها وكذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية . ومن ذلك نرى أن الخطوات الصحية لم تتخذ طابع العناية بالإفريقيين إلا بعد ربع قرن كامل من وقوع البلاد الإفريقية في قبضة الحكومات الاستعمارية بصفة رسمية ، وقد رأينا أن الدوافع التي دفعتهم إلى ذلك لم تكن إلا مجرد الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الإفريقيين سواء في الميدان الحربي أو الإنتاجي . وأن جهودهم التي بذلت خلال ربع هذا القرن، وجهت إلى مجرد المحافظة على صحة الموظفين الأوروبيين الذين عملوا في هذه الجهات . وكأن هؤلاء الإفريقيين لم يكونوا أكثر من آلات تعمل في حقول الإنتاج لتستهلك ويوتى بغيزها لتحل محلها .

وبدأ هذا الاهتمام يأخذ صفته الجدية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حين ازداد الاهتمام بالحقل الإفريقي ليعوض النقص في الإنتاج الذي انتاب الحقل الأوروبي .

في جنوب إفريقيا لم تنشأ وزارة الصحة إلا في سنة ١٩١٩ ، وظلت هذه الوزارة اسمية لا يتولاها وزير مختص قبل سنة ١٩٤٥ وكانت مسئولية الوزارة تنحصر في إدارة المستشفيات التي كانت أعجز عن أن تقوم بواجبها الكامل بسبب ضعف ماخصص لها من المال . ويمكننا أن نستدل على مبلغ عناية الحكومة بأمر الإفريقيين من إيراد بعض الأرقام . فعدد المستشفيات في جنوب إفريقيا حتى ١٩٥٦ هو ٥٧٠ مستشفى بين عامة وخاصة . منها ٢٨ مستشفى للأوروبيين و ١٣٨ لغيز الأوروبيين من الأجانب والباقي وهو لا يتعدى المائتين للإفريقيين . وكان عدد الأسرة المخصصة للأوروبيين ١٧,٦٧٤ سريراً، والمخصص لغيرهم ٢٧,٧٥٦ سريراً . وإذا رددنا هنا ما سبق أن ذكرناه من أن عدد الأوروبيين لا يتعدى الثلاثة ملايين نسمة كلهم ذوى دخل مرتفع عال ، بينما عدد الإفريقيين يزيد على الأحد عشر مليوناً وذوى دخل يقل عن حد الفقر . أدركنا ما يلاقه الإفريقيون من إهمال .

ولقد أثارت هذه الحالة اهتمام السلطات، فبدأت في الاهتمام في سنة ١٩٤٢ فاقترحت إنشاء أربعمئة مركز صحي تمون عن طريق ضريبة خاصة على الدخل . وقد بلغ مقدار ما صرف على الاهتمام بصحة الإفريقيين في عام ١٩٤٥ اثني عشر مليوناً ونصف المليون من الجنيهات وهو أكبر مبلغ صرف هذا العام بوساطة أى حكومة في إفريقيا جنوبى الصحراء . وإذا كان في جنوب إفريقيا ثمانى جامعات في كل منها كلية للطب عدا ١٢١ مدرسة طبية ملحقة بالمستشفيات و ٢٧ مستشفى بها مدارس للولادة، فكلها مقصورة على الأوروبيين . وإذا كانت هناك من عناية تبذل للإفريقيين بشكل جدى فمن أجل علاج حالات السل والالتهاب الرئوى وأمراض الحلق بين عمال المناجم . وجزء من عمل لجنة بحوث أمراض الرئة يتجه إلى تقليل كمية الغبار في المناجم . وتشير التقارير إلى نقص المصابين بهذه الأمراض خلال السنين الأخيرة وتدفع بعض التعويضات إلى بعض العمال الذين يصابون بالعمل إذا كانت إصابتهم نتيجة الغبار بالمنجم . كما أن الأجور تدفع خلال مدة العلاج للمصابين بالالتهاب الرئوى . وهناك هيئة المستشفيات Hospital Board تشرف على أحد عشر مستشفى ، منها تسعة للأوروبيين واثنان للإفريقيين . وتبذل الحكومة البريطانية مساعدتها للمستشفيات التي تديرها الجمعيات التبشيرية في المحميات الإفريقية . عدا تسعة مستشفيات حكومية منها، واحدة يديرها إفريقيون . وتأتى هذه المساعدة من (هيئة تنمية المستعمرات البريطانية) التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية . من أجل الاهتمام بالمستعمرات البريطانية فيما وراء البحار . كما تبذل بعض المنح لتعليم الإفريقيين حرفة الطب في الجامعات البريطانية . ومن الطبيعى أن يكون عدد هؤلاء الأطباء الإفريقيين ضعيفاً جداً ، فمن بين عشرة أطباء موظفين في بتشوانالاند لا يوجد غير طبيب إفريقى واحد . ونستطيع أن ندرك مقدار للنقص فيما يلاقه الإفريقيون من عناية هناك إذا عرفنا أنه في سنة ١٩٥٥، كان يوجد طبيب واحد لكل ٢١,٦٠٠ شخص . وسرير واحد في المستشفيات لكل ١٢٥٠ شخصاً . ولذا لا يدهشنا ما نراه من ازدياد حالات الإصابة بالسل في السنين الأخيرة وفي سوازيلاند لم يفتح مستشفى حكومى قبل سنة ١٩٣١

ولا تحوى الإدارة الطبية هناك سوى مدير ومئة أطباء . ونصيب الجمعيات التبشيرية من العمل الطبي أضعاف نصيب الحكومة . وفى روديسيا الجنوية لم تنشئ وزارة للصحة إلا فى سنة ١٩٤٨، وكان عدد الأطباء ١١٢ طبيباً أوروبياً منهم أربعة عشر فقط إخصائيون . وإذا كان هناك أكثر من خمسمائة طبيب آخر إلا أنهم مستخدمون بوساطة شركات التعدين والسكة الحديد . ولا يزيد عدد المستشفيات على ٢١ مستشفى حكومياً . وإلى جانبها ٥٣ مستشفى للمبشرين تقوم بعلاج الإفريقيين . وعدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية ١٥٤ سريراً للأوروبيين و ١٠٤ أسرة فقط للآسيويين و ٢٣٠٠ سرير فقط للإفريقيين ولذا لا تندهش إذا وجدنا جميع أسرة الإفريقيين مشغولة دائماً ولا يوجد من يحترف الطب أو يعمل فى ناحية من نواحي العلاج من الإفريقيين سوى الممرضات . وظلت روديسيا الشمالية حتى سنة ١٩٣٨ بدون أى اهتمام من الحكومة بالناحية الصحية . وفى هذه السنة أنشئ أول مستشفى عن طريق منحة منحتها (هيئة تنمية المستعمرات) . وبلغ ما صرف على الناحية الصحية فى مدى عشر سنوات فيما بين سنتي ١٩٤٧ و ١٩٥٦ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . قدمت هيئة تنمية المستعمرات منها نصف مليون جنيه أى أن ما صرفته الحكومة لا يتعدى المائة ألف جنيه فى السنة . وقد وضعت الحكومة خطة لعشر سنوات جاء بها أن نصيب الناحية الصحية لن يتعدى إنشاء أربعة مستشفيات للوطنيين واثنين للأوروبيين . مع أن نسبة الأوروبيين إلى الإفريقيين كما ذكرنا فى فصل سابق ١ : ٤٨ . ونصيب الجمعيات التبشيرية كالعادة أكبر من نصيب الحكومة فى العناية الطبية بالأهالى . فلها ٢٤ مستشفى بها ٩٩٠ سريراً و ٧٩ مستوصفاً و ١٦ مركزاً لمرضى البرص . وفى نياسالاند توجد ثلاثة مستشفيات للأوروبيين ، نصيب الإفريقيين من كل منها عنبر واحد . وقد وضعت الملكة إليزابيث فى سنة ١٩٥٤ حجر الأساس لأول مستشفى مختلط .

وفى شرق إفريقيا أنشئت مصلحة المساحة الطبية The East Africa Medical Survey فى سنة ١٩٤٨ ، من أجل جمع المعلومات فى كل ما يتعلق بالشؤون الصحية بالإفريقيين ، كما أنشئت وحدة شرق إفريقيا

الخاصة بالمalaria في سنة ١٩٥٩ لغرض القيام بالدراسات الأساسية على البعوض ، من أجل تزويد الحكومات المختلفة بالإحصائيين في شئون malaria ، كما قامت وحدة بحث في موانزة في مستعمرة تنجانيقا، وكذلك مكتب بحوث ذباب التسي تسي في أوغندا وكذلك مكتب بحوث الحمى الصفراء في عنتبي في أوغندا ، وهو يتعاون مع منظمة الصحة العالمية (وهي إحدى منظمات هيئة الأمم المتحدة) من أجل وضع حد لهذا المرض في إفريقيا . وجميع هذه المكاتب والوحدات أسست بعد سنة ١٩٥٢ . وهي تتعاون مع إدارة الخدمة الطبية في زنجبار وجامعة ماكيراري في أوغندا من أجل خدمة البحث الطبي .

وهذه كلها هيئات أقامتها وتشرف عليها اللجنة العليا لشرق إفريقيا أما أعمال العناية الطبية فتقوم بها الحكومات منفردة . وقد أنشئت الإدارة الطبية في كينيا في سنة ١٩٥٥ : وحتى سنة ١٩٥٣ كان بها أربعون طبيباً أوروبياً و ١٤٠ مساعد طبيب آسيوياً و ١٤ إفريقيا و ١٤٤ ممرضاً وممرضة إفريقيين . أى أن كل من يعمل على خدمة ثمانية ملايين من السكان هم ١٩٤ بين طبيب ومساعد طبيب ، غير الممرضين والممرضات . ولم يبدأ تدريب الإفريقيات على العمل الطبي إلا في سنة ١٩٥٠ . كما أنشئت مدرسة للزائرات الصحيات في سنة ١٩٤٩ ، وفي سنة ١٩٥٠ للمساعدين الصحيين وفي سنة ١٩٥١ للموليدات . والمعنى الواضح لذلك ، أنه لم يكن هناك برنامج جدى لتخريج إفريقيين يعتمد عليهم في الشؤون الصحية . ولعانا نلاحظ التفرقة العنصرية واضحة في هذه المدارس التى أنشئت للإفريقيين متأخرة ، فلم يبدأ بافتتاح مدرسة مختلطة للممرضات إلا في سنة ١٩٦٢ . ولا تتعدى المستشفيات الحكومية ٦٨ مستشفى وطنياً ، بينما تدير البعثات التبشيرية ٣٣ مستشفى وعدد الأسرة بهذه المستشفيات لا يتعدى ٢٤٩ سريراً ، بينما هناك ثلاثة مستشفيات أوروبية بها ٤١٢ سريراً . أى أن هناك سريراً واحداً لكل ١٥٠ أوروبياً، وسريراً لكل ٢٤ ألفاً من الوطنيين . وتدير المجالس المحلية الإفريقية ٢١١ مستوصفاً و ١٢ مركزاً صحياً . وقصور هذا العدد من المنشآت الصحية عن خدمة الإفريقيين واضح .

وكذلك أنشئ أول مستشفى حكومي في أوغندا في سنة ١٩٠٨ وهي الآن المستشفى التعليمي لكلية الطب في الكلية الجامعية لشرق إفريقيا : وكان لإدارة أوغندا الوطنية للفضل في التبكير بتعليم الإفريقيين وتدريبهم ليكونوا أطباء ناجحين . وقد بدأ بهذا المعهد في سنة ١٩١٧ ومدة الدراسة فيه ست سنوات تنتهي بتخريج (مساعد أول طبي) Senior African Medical Asstant وقد أتيح لهم في سنة ١٩٤١ أن يعملوا أطباء محترفين .

وفي الإدارة الطبية في تنجانيقا يوجد ١٠٩ أطباء أوروبيين و ١٤٠ مساعد جراح في الدرجة الثانية وستة أطباء إفريقيين و ١١٦ ممرضة وزائرة صحية غير مؤهلات و ٩٤ ممرضة مؤهلة . بينما يوجد أيضاً ٢٢٣ طبيباً حراً ، منهم ٤٧ تستخدمهم الجمعيات التبشيرية وعدد المستشفيات الحكومية ٥٢ مستشفى بها ٢١٤ سريراً للأوروبيين و ١٩٦ سريراً للآسيويين و ٤٢٤٠ سريراً للإفريقيين ، وقصور عدد الأسرة الخاصة بالإفريقيين واضح . فهذه الأربعة آلاف سرير تخدم قرابة سبعة ملايين من الإفريقيين أي سريراً واحداً لكل ألفي نسمة تقريباً ، بينما يوجد سرير واحد لكل ثلثمائة أوروبي . هذا بينما يوجد قرابة ٣٤٣٣ سريراً للإفريقيين في مستشفيات البعثات التبشيرية . وكل ما يصرف على الصحة العامة في كينيا في العام هو ٢٢٧,١٣٨ جنيهاً . فكأننا نستطيع أن نقول إنه لولا وجود الجمعيات التبشيرية وما تقدمه من خدمات إلى الإفريقيين لكان ما تقدمه الحكومة في حكم العدم .

وفي غرب إفريقيا حيث اصطلح الكتاب على تسميته بمقبزة الرجل الأبيض لا توجد أية منظمة إقليمية للبحوث الطبية ، طالما لا يوجد هناك مستوطنون أوروبيون . ولعل هذا ما يعنيه البريطانيون بسياسة الحكم غير المباشر أي ترك الحرية للوطنيين ليتحركوا بالطريقة التي يريدونها . والمؤسسات الطبية في نيجيريا أهم المؤسسات في كل غرب إفريقيا البريطاني بحكم ثروتها من ناحية وبسبب الحكم غير المركزي فيها . إذ ترك لكل جزء منها (وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام لكل حكومة منذ سنة ١٩٤٧) ، حرية تطوير العمل في

حدود مقلوته وإمكاناته . ويتولى هذه الإدارة الطبية مدير بريطاني يكون بمثابة مستشار لوزير الصحة المحلي . بينما يقوم المفتش العام بنفس المهمة لوزير الصحة المركزي . وحتى سنة ١٩٥٢ لم يكن عدد الأطباء في كل نيجيريا (وعدد سكانها يقدر بأربعين مليون نسمة) لا يتجاوز خمسمائة طبيب أى بمعدل طبيب واحد لكل ستين ألفاً من السكان ، ومن بين هؤلاء الخمسمائة ٢٣٤ طبيباً أوروبياً (كلهم موظفون في هذه الإدارة الطبية) ، وعدد المستشفيات ٧٦ مستشفى حكومياً و ٣٣ مستشفى تابعاً للإرساليات التبشيرية و ٣٥ مستشفى خاصاً . وجميع أسرته لا تزيد على العشرة آلاف سرير أى بمعدل سرير واحد لكل أربعة آلاف نسمة ، وأغلب هذه الأسرة خاصة بحالات الولادة ، وإلى جانب ذلك أربعة مراكز صحية فردية ليس غير ، اثنان منها في نيجيريا الشمالية ومثلهما في نيجيريا الغربية ثم إحدى عشرة وحدة متنقلة لأجل تطعيم الأهالي في حالة انتشار الأوبئة . ولعل بعض الأرقام التي أوردها اللورد هايلي تبين بعض هذا العجز ، ففي حالة انتشار وباء مرض النوم في فترة عشر سنوات بين سنتي ١٩٣١ و ١٩٤٠ بلغ عدد الحالات التي فحصت ثلاثة ملايين وربع المليون حالة ، وارتفع هذا الرقم خلال فترة وباء أخرى سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ إلى خمسة ملايين وربع . وبلغ عدد الحالات التي عولجت في الفترة الأولى ٣٦٥ ألفاً ، ومما يؤسف له أنه لم يذكر لنا عدد الوفيات كي نستطيع أن نعرف نتيجة هذا العلاج .

وعدد مستشفيات غانا كان في سنة ١٩٥١ أربعة وستين مستشفى حكومياً ، وثلاثة وثلاثين مستشفى للمبشرين ومجموع أسرته ١٩٩٣ سريراً أى بمعدل سرير لكل ثلاثة آلاف شخص . وقد أشارت لجنة التحقيقات الصحية في سنة ١٩٥٢ إلى نقص الخدمة الطبية في غانا وأوصت بإنشاء أربعين مركزاً يشرف كل مركز على ستة أو سبعة مراكز صغرى تابعة له :

وإذا كانت إنجلترا تملك مدرستي طب المناطق الحارة في لندن ولفربول كمركزى بحوث يبدلان مساعديهما لجميع الإدارات الطبية في المستعمرات للبريطانية ، ففي فرنسا معهد باستير يقوم بنفس المهمة التي تقوم بها المدرستان سالفتا الذكر : فلهذا المعهد فروع في دكار وكنديا وبرازافيل كما أن هناك

(هيئة أطباء الصحة لفرنسا ما وراء البحار) Corps des Medecins de la santé de la Franco d' outremere ومركزها في وزارة ما وراء البحار وأغلبية أعضائها من الأطباء العسكريين الذين درسوا منهجاً في طب المناطق الحارة . كما أن هناك مؤسسة للإفريقيين المدربين كمساعدين للأولين . وفي كل مستعمرة فرنسية إدارة طبية في العاصمة : لها فروع في أقسام هذه المستعمرة .

وقد منحت السلطات المحلية سلطة إعلان حالة الخطر في المستعمرة حين ظهور خطر مرضى من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية . كما حتم منشور سنة ١٩٢١ على هيئة المساعدين الإفريقيين (ومهمتهم الأساسية هي الدعاية الطبية) منح مزيد من العناية إلى الطب الوقائي والعمل على الحصول على مزيد من المواد الطبية اللازمة لذلك . كما أكدت تعاليمات سنة ١٩٣٠ أهمية رعاية الأطفال . وتأمين أحوال العمال . والعلاج في المستشفيات يجب إنقاذه إلى قدر المعقول . بينما الطب الوقائي يجب أن يرتفع إلى القمة وعلى ذلك فيوجد في كل مستعمرة مستشفى رئيسي واحد في العاصمة، ومستوصف للولادة في عاصمة كل قسم منها . فكان هذا النظام المركزي أهم ما يميز الخدمة الطبية في المستعمرات الفرنسية .

ولعل ما ميز النظام الفرنسي فيما بين الحربين هذه الوحدات المتحركة العلاجية وهي تتكون من عدد من الوحدات التي تتألف من طبيب أوروبي ومساعدين إفريقيين وعدد من الممرضين وعدد آخر من المدربين على أعمال الميكروسكوبات ومهمتها ، التجول واتخاذ مراكز مؤقتة في الجهات الريفية يقومون فيها خلال بضعة أيام بفحص السكان . حتى إذا تبين وجود بعض المرضى الذين يقتضى علاجهم إبقاؤهم تحت الملاحظة الطبية أقيم لهم مركز علاجي ليُشرف عليهم بعض الممرضين الذين يتخلفون عن موكب الوحدة . أما من يُفحصون وتستلزم حالاتهم العلاج الخارجي فتصرف لهم بطاقة بها بيان المرض الذي يعانونه فيذهب بها المريض إلى أقرب مستوصف للعلاج . ومنذ سنة ١٩٣٤ تركزت أعمال هذه الوحدات على علاج مرضى النوم لاسيما في غرب إفريقيا ، وعندما ظهر انتشار المرض في سنة ١٩٤٤ خلال

الحرب العالمية الثانية خصص فرع خاص من فروع الخدمة الطبية المتنقلة لمقاومته .

وفي إفريقيا الغربية الفرنسية كان هناك في سنة ١٩٥١ - ٢١٦ طبيباً محترفاً مسجلة أسمائهم ، ليس بينهم إفريقي واحد . فهم مقصورون على المساعدين فقط . وجميعهم تلقوا تدريبهم في مدرسة الطب في دكار .

وفي هذه السنة (١٩٥١) بلغ عدد أسرة العلاج في إفريقيا الفرنسية للغربية كلها ٢٢,٤٤٩ سريراً ومما يلاحظ أنه برغم ارتفاع صوت فرنسا دائماً بالمساواة التامة بين جميع سكان مستعمراتها فإن مستشفياتها تقوم على أساس عنصرى أى يوجد دائماً في عاصمة كل مستعمرة مستشفى للأوروبيين وآخر للإفريقيين .

والعلاج الخارجى مجاناً للإفريقيين عامة ، أما العلاج الداخلى فمجانى لغير الموظفين من الإفريقيين ، أما الموظفون فأجور علاجهم منخفضة تناسب مع مرتباتهم . وكان عدد أطباء الكامبيرون الفرنسى في سنة ١٩٥٢ اثنين وخمسين طبيباً مؤهلاً ، كلهم أوروبيون ، وستين طبيباً مساعداً إفريقياً كلهم متخرجون في مدرسة دكار للطب ، عدا خمسة عشر طبيباً تابعين للجمعيات التبشيرية . وثمانية أطباء أحرار ولايزيد عدد الأسرة بالمستشفيات على ٤١٥٠ سريراً أى سرير واحد لكل ألف مريض كما لايزيد عدد المستوصفات على واحد وستين مستوصفاً حكومياً وثمانية وثلاثين تابعة للجمعيات التبشيرية . وتدير الشركات التجارية الثلاث ثلاثة مستشفيات بها ١٦٥ سريراً وستة مستوصفات .

ولا يوجد في كل مستعمرة من مستعمرات إفريقيا الاستوائية الفرنسية (وهى أربعة كما نعرف) غير مستشفى واحد مركزى تتبعه وحدات أقل منه ووحدات متنقلة ، ولكى نستطيع أن نكون فكرة عن مدى كفاية هذه الخدمة للأهالى يجب أن نذكر أن :

مستعمرة تشاد تبلغ مساحتها ١,٢٨٤,٠٠٠ كيلو متر مربع ويسكنها ٢,٧٣٠,٠٠٠ نسمة :

ومستعمرة إفريقيا الوسطى تبلغ مساحتها ٦١٧,٠٠٠ كيلو متر مربع
ويسكنها ١,١٨٣,٠٠٠ نسمة .

ومستعمرة الكونغو الأوسط تبلغ مساحتها ٣٤٢,٠٠٠ كيلو متر مربع
ويسكنها ٧٩٤,٠٠٠ نسمة .

ومستعمرة جابون تبلغ مساحتها ٢٦٢,٠٠٠ كيلومتر مربع ويسكنها
٤٢٠,٧٠٩ أفراد طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٨ .

كما لا يزيد عدد الأطباء بها جميعاً على ١١٩ طبيباً أى طبيب واحد لكل
٥١,٢٧٠ نسمة من السكان. وإلى جانبهم ١٨٩ ممرضة و ١٠٨ مفتشين صحيين.
ويكفى أن نعرف أن هذه المنطقة من إفريقيا هى منطقة انتشار كل من مرض
النوم ، والحمى الصفراء والكوليرا وكذلك الملاريا والبرص والتيفوس
وكلها أمراض متوطنة هناك لتعرف مدى كفاية الخدمة الطبية لسكان هذه
المنطقة .

ويذكر وطينو تونس أن فرنسا - خلال حكمها لتونس - أهملت
واجبها فى ميدان الصحة كل الإهمال، فلم تخصص له فى باب الميزانية التونسية
من الاعتمادات ما يكفى للقيام بشئون الصحة . فمن أجل علاج سكان تونس
البالغين ثلاثة ملايين نسمة لا يوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للعرب ، فى مختلف
المستشفيات والمصحات . خص العاصمة وحدها ألفى سرير بينما يوجد
للأوروبيين مستشفى كبير به ٧٤٣ سريراً ضم إليه المستشفى الإيطالى . الذى
تسلمته السلطات الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبه ٢٤٠ سريراً
أى أنه كان لعلاج الأوروبيين وحدهم حوالى ألف سرير تقريباً .

هذا إلى أن مقاومة الأمراض المعدية لاتكاد تذكر . وأشد الأمراض
المعدية فتكاً هو السل، وذلك من جراء سوء التغذية التى يتعرض لها الوطنيون ؛
ولا يوجد لعلاج هذا المرض سوى مستشفى واحد . ولذا بلغت نسبة الوفيات
بهذا المرض فى سنة ١٩٣٩-٣٣,٨ فى كل عشرة آلاف من السكان العرب،
بينما نسبته بين الأوروبيين لاتزيد على ١٤ فى كل عشرة آلاف .

ولم تهتم السلطات الفرنسية بعلاج أمراض الرمد الحبيبي حتى سنة ١٩٢١

مع أن نسبة انتشاره تزيد على ٣٠٪ بين السكان الوطنيين في الشمال و ٩٠٪ منهم في المناطق الصحراوية الجنوبية . أما حماية الطفولة فهي معلومة بالنسبة للسكان العرب ، وإذا ما قدمت السلطة بعض المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلأنها خاصة بالأوروبيين . وبلغت نسبة الوفيات بين الأطفال الوطنيين ٣٣٪ بينما لا تتعدى بين الأوروبيين ١٥٪

وتتلقى الجمعيات الخيرية الصحية التونسية مساعدات سنوية من السلطات . وقد بلغ نصيب الجمعيات الفرنسية في ميزانية سنة ١٩٣٩ ما قيمته ٦٣٤,٧٠٠ فرنك بينما لا يتعدى نصيب الجمعيات التونسية ٣٠٦,٦٥٠ فرنكاً . كما جاء في بحث قام به مندوب عصبة الأمم في سنة ١٩٣٨ أن ٤٠٪ من العائلات التونسية لا يجدون الغذاء الكافي مما أدى إلى انتشار المجاعات عاماً بعد آخر .

ولم تبد دولة الكونغو الحرة أية عناية بالناحية الصحية في الكونغو قبل اثنتي عشرة سنة من قيام الحكومة حين أنشأت معملًا لتحاليل الطبية في سنة ١٨٩٧ . وبعد عشر سنين آخر أنشأت مدرسة لطب المناطق الحارة في بروكسل . وفي هذا المعهد تخرج المتخصصون الأولون الذين سافروا إلى الكونغو . فإذا عرفنا أن الحكومة البلجيكية تسلمت إدارة الكونغو في سنة ١٩٠٨ استطعنا أن نقول – دون أن نعدو الحقيقة – إن الحكومة الأولى في الكونغو لم تبذل جهداً ما خلال الثلاث والعشرين سنة التي أدارت فيها هذا الجزء الهائل المساحة من قارة إفريقيا .

وفي سنة ١٩٠٩ أنشئت إدارة للصحة في ليوبلد فيل وبضعة معامل للتحليل كان أهمها معمل اليزابث فيل . وظلت هذه الإدارة الصغيرة التي لم يكن موظفوها يزيدون على عشرة ، تباشر عملها في الإشراف على هذه المساحة التي تعادل مساحتها سبعا وسبعين مرة مساحة دولة بلجيكا مدة ثلاث عشرة سنة حينما أنشئت مصلحة الصحة في سنة ١٩٢٢ .

وفي سنة ١٩٣٣ تبعت مدرسة طب المناطق الحارة في بروكسل معهد طب المناطق الحارة في أنتورب ، وأصبح معمل ليوبلد فيل معهد الأميرة

استريد للبحوث الطبية في سنة ١٩٣٧ ، كما أصبحت البحوث الطبية ضمن نشاط معهد البحوث العلمية لإفريقيا الوسطى ، الذي أنشئ في سنة ١٩٤٧ . ولعل هذه الخطوات تبين لنا مدى سرعة اهتمام الحكومة البلجيكية بالحالة الصحية في مستعمراتها الإفريقية .

وكأنما ظهر هذا البطء الشديد في سير هذا الاهتمام الحكومي فتطوع للقيام بهذا النشاط أكثر من هيئة أهلية . وهو شيء امتاز به الاستعمار البلجيكي عن كل من الاستعمار البريطاني والفرنسي . وربما يعود السبب في هذا إلى أن نصيب الحكومة البلجيكية من الإشراف على سير الأمور في هذه المستعمرة كان أقل من نصيب غيرها من الهيئات الأهلية وقد اتجه اهتمام هذه الهيئات إلى الطب الوقائي أكثر من اهتمامهم بالطب العلاجي . فنحن نعرف أن مستعمرة الكونغو مقسمة بين أكثر من شركة وكل شركة تكاد تكون المهيمنة الحقيقية على منطقة محدودة . وإشراف الحكومة على هذه المنطقة لا يتم إلا عن طريق غير مباشر وعن طريق الاتفاق القانوني المبرم بينها وبين الشركة . أو بينها وبين الجمعية التبشيرية التي تباشر نشاطها في هذه المنطقة، ومعنى ذلك أن العقد المبرم بين الحكومة والشركة الاستغلالية قد ينص على الشروط الاقتصادية الخاصة بالاستغلال الاقتصادي ، ويتضمن في نفس الوقت شروط إشراف هذه الشركة على النواحي التعليمية والصحية في المنطقة بعينها ، وقد تتخلى الشركة عن نصيبها في هذه الناحية أو غيرها فتقوم الحكومة بإبرام عقد جديد مع جمعية تبشيرية من أجل القيام بنصيب معين من المسؤولية .

تنقسم الكونغو إلى عدة مقاطعات وكل مقاطعة بدورها تنقسم إلى عدة مديريات . وهذه الأخيرة تنقسم أيضاً إلى عدة مراكز . والإشراف على هذه الأقسام من الناحية الصحية مقسم بين : مصلحة الصحة

Service de L' Assistance Medicale aux Indegines

والهيئة صاحبة العقد . والقسم الطبي فيها يعرف لدى الحكومة باسم :

Service auxiliaire de l, assistance medicace aux indegèines

ولعنا ندرك من هذا أن اهتمام هاتين الهيئتين مقصور على الوطنيين ، وتكاد

هذه الهيئات المساعدة تكون مصورة على هيئة الصليب الأحمر في الكونغو والمؤسسة الصحية لجامعة لوفان ، ومن المعروف أن هذه الجامعة أسستها البعثات التبشيرية الكاثوليكية .

وقد بدئ بمسح الكونغو البلجيكي صحياً على يد هيئة من الأطباء Agents Sanitaires ومساعدين من الإفريقيين ، كانوا ينتقلون ليستقروا في منطقة من المناطق حيث يقومون بالكشف على أهالي المنطقة ومعالجة المرضى فيها ، كما يتخذون أو يشيرون باتخاذ إجراءات صحية واقية . ثم ينتقلون إلى منطقة أخرى يفعلون بها ما فعلوه في المنطقة الأولى . حتى إذا تمت السيطرة على الأمراض المتوطنة والوصول إلى درجة من التحكم الفعلي في الأمراض ، أسلمت هذه الهيئة الأمر لمصلحة الصحة الحكومية . وقد بدأت الهيئة بهذه العملية في سنة ١٩٣٠ حين تأسست في تلك السنة ، واعتمد لها ١٥٠ مليوناً من الفرنكات ، أسهمت في الاكتاب فيها الحكومة البلجيكية وحكومة الكونغو ، والملكة اليزابث ملكة البلجيكي آنثد . وقد نجحت هذه الهيئة في عملها نجاحاً لم يكن متوقفاً ، إذ أمكنها وقف انتشار مرض النوم . وقد توقف نشاط هذه الهيئة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، ولكنها عادت إلى استئناف نشاطها بعد ذلك ، وكان عدد أطبائها في سنة ١٩٤٥ عشرة أطباء . وقد بلغ عدد من فحص من الإفريقيين حتى سنة ١٩٥٢ ستة ملايين ونصف مليون نسمة . أي نصف عدد سكان الكونغو في مدى ٢٢ سنة .

وتملك الهيئات المساعدة في الكونغو (الجمعيات التبشيرية والشركات وغيرها) اثنين وخمسين مركزاً صحياً و ١٦٩ مستوصفاً عدا ٣٩ أخرى تملكها جمعية الصليب الأحمر . وبعض هذه الهيئات تركز عملها في معالجة مرض معين مثل جامعة بروكسل الحرة التي تركز نشاطها على مقاومة مرض السل .

والهيئات الأخرى التي تدير مستشفيات أوروبية يحتم عليها القانون تخصيص جزء من عملها للإفريقيين .

وقد رسمت في سنة ١٩٤٧ خطة للتنمية الصحية تقوم على صرف مبلغ ألي مليون من الفرنكات ، خصص منها للمدن ٧٢٦ مليوناً من الفرنكات

والباقي للمناطق الريفية . ومنها مبلغ للإسهام به في المكتب الإفريقي لمقاومة مرض النوم . ومبلغ آخر للاشتراك به في المنطقة الصحية العالمية . ويتلخص البرنامج في إنشاء ثلاثة وأربعين مستشفى و ١٨٠ مستوصفاً تمون فيما بعد من خزانات المجالس المحلية . على أن يكون نصيب كل مركز أربعة مستوصفات ومراكز لمعالجة البرص والسل . ومساعدات دورية لمراكز رعاية الطفل التي تشرف عليها البعثات التبشيرية . ومن هذه الأرقام ندرك أن الإفريقيين لا يحظون إلا بما يعادل مرة ونصف مرة مما يحظى به الأوروبيون من سكان المدن ؛ وقد بلغ عدد الأطباء الذين تستخدمهم الحكومة ٢٨٦ طبيباً و ٤٠٢ مساعداً طبياً جميعهم من الأوروبيين ، إلى جانبهم يوجد ٧٩ مساعداً طبياً إفريقيا و ٦٤٢ ممرضاً و ٢٧٠٥ مساعدي ممرضين . وعدد المستشفيات هناك ٩٢ مستشفى للأوروبيين ذات أسرة عددها ٩٥٨ سريراً . (منها ٤٠ مستشفى حكومياً) وتسعة عشر مستشفى للبعثات التبشيرية و ٣٣ مستشفى تابعة للشركات وتدير الحكومة هناك ٦٣١ مستشفى ومستوصفاً للإفريقيين بها ١٦٤٧٠ سريراً ، كما تدير البعثات ٤٣٥ مستشفى ، بها ١٤٦٣٠ سريراً أما نصيب الشركات فهو ٨٥٠ مستشفى بها ١٤٢٧٥ سريراً .

وفي رواندي أورندي توجد ١٥ مستشفى للحكومة ومثلها للمبشرين وأربعة للشركات وإلى جانبها ٦٥ مستوصفاً للحكومة و ٢١ للمبشرين وتسعة للشركات وثمانية خاصة وبلغ ما صرف على الناحية الصحية في سنة ١٩٥٢ ٢١ ٪ من مصروفات المستعمرتين .

ومصلحة الصحة في المستعمرات البرتغالية تتبع وزارة ولايات ما وراء البحار التي تشرف على معهد طب أمراض المناطق الحارة في لشبونة ويدير هذا المعهد (المعهد العالي للطب) الذي أنشئ في سنة ١٩٠٢ . ولا يقبل من طلبة هذا المعهد الأخير غير الحاملين لدرجة جامعية في الطب . ويشرف معهد طب المناطق الحارة أيضاً على المنظمات الطبية المختلفة في المستعمرات مثل (هيئة مقاومة مرض النوم) في غينيا ومنظمة مقاومة الأمراض الوبائية في أنجولا . كما يوجد مستشفى في لشبونة مخصص لمعالجة أمراض المناطق الحارة :

وقد نظمت الإدارة الطبية لما وراء البحار بمقتضى مرسوم صدر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ ، وتضم الإدارة الطبية في كل مستعمرة إدارة وقائية وأخرى علاجية ومعملاً وإدارة أو إدارات متخصصة لمرض معين . مثل النوم أو البرص أو غيرها : وبلغ عدد المشرفين في هذه المصلحة ١١٥ طبيباً في أنجولا و ١١٤ طبيباً في موزمبيق ، وأحد عشر طبيباً في غينيا ، وخمسة أطباء في جزيرتي سان توما وبرنسيب .

وفي سنة ١٩٥٢ كان يوجد في غينيا ٣ مستشفيات حكومية وعشرة مستوصفات و ٥٦ مركزاً صحياً . ومعملاً في بيساو . كما كان لهيئة مقاومة مرض النوم واحد وثلاثون مركزاً .

أما جزيرتا سان توما وبرنسيب فكان بهما في سنة ١٩٥٢ أيضاً مستشفيان حكوميان وخمسون مستوصفاً ومعملان ، وعدد أسرة المستشفى في جزيرة برنسيب ٢٣٢ سريراً عدا ١٦ سريراً في المستوصفات ، بينما يملك المزارعون في جزيرة سان توما سبعة عشر مستشفى ومستوصفاً .

وفي أنجولا يوجد خمسون مستشفى حكومياً ، بها ١٤٨ طبيباً . وثلاثون للجمعيات التبشيرية . عدا تسعة وثلاثين مستوصفاً . ويضم المستشفى الرئيسي في لواندا ثلثمائة سرير ، بينما يتراوح عدد أسرة المستشفيات الأخرى بين عشرين سريراً ومائة وخمسين سريراً . أي بمعدل سرير واحد لكل ٢٢٥٠ شخصاً .

ولا تدير حكومة موزمبيق غير ٥٠ مستشفى بها ١٦٧ طبيباً ، وإلى جانبها توجد ٢٤ مستشفى للجمعيات التبشيرية ، وشركات التعدين والشركات الزراعية و ٣٠ مستوصفاً . كما أن هناك هيئة لمعالجة مرض النوم تعالجه في النطاقين الحيواني والبشري . وهي تستخدم ثلاثة عشر طبيباً . وبلغ عدد الأشخاص الذين فحصتهم في سنة ١٩٥٠ - ١٥٣٠٤٨ شخصاً . ومعظم نشاط هذه الهيئة يتركز عند الحدود الشمالية المتاخمة لتنجانيقا والجنوبية المتاخمة لروديسيا الجنوبية . وإلى جانب ذلك يوجد معهد للملاريا ورياسته في اورنر ماركيزو ،

وتتبع الخدمة الطبية في المستعمرات الأسبانية الإدارة الطبية العامة للمستعمرات في مدريد . ومركزها الرئيسي في جزيرة فرناندو بو . وتشرف على أربعة عشر مركزاً صحياً يعمل بها ثمانية وعشرون طبيباً . ويوجد في

غينيا الأسبانية أربعة مستشفيات حكومية وفي جزيرة فرناندو بو ، اثنتان للحكومة واثنتان للجمعيات التبشيرية وعدد أسرة غينيا ٢٣٠ سريراً بينما عدد أسرة الجزيرة خمسون سريراً . ويوجد مستوصف في كل مدينة هامة وتدير بعض الشركات الصغيرة مستشفيات صغيرة .

وكانت الإدارة الطبية بالمستعمرات الإيطالية هي التي تشرف على بضعة المراكز الطبية التي أنشئت في هذه المستعمرات وقد اقتصر أغلب عملها على معالجة الحالة الإيطالية المقيمة بالمستعمرة . وكان نصيب الوطنيين من الاهتمام ضئيلاً .

ومن الواضح أن الصحة العامة ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتغذية التي تشكل مشكلة هامة في المجتمع الإفريقي ، وذلك بسبب نقص المحصول الذي تتعرض له القارة أو أجزاء منها في بعض السنين نتيجة لنقص المطر ، إذ من المعروف أن مناطق الزراعة النهرية تكاد تكون مقصورة على مصر ومنطقة الجزيرة في السودان ومنطقة أوسط وأدنى نهر النيجر . وهي في مجموعها لا تعدو بضعة ملايين من الأفدنة . بينما مناطق الزراعة المطرية تغطي كل قارة إفريقيا . هذا في الوقت الذي يتعرض فيه سكان إفريقيا لزيادة مستمرة تزيد نسبتها في بعض الأجزاء زيادة كبيرة على الرغم من كثرة وفيات الأطفال . مما يشكل أمام حكومات إفريقيا مشكلة ضرورة العمل على زيادة المحصول بصفة مستمرة سواء بزيادة الرقعة الزراعية أو إنتاج أنواع جيدة من المحاصيل ذات إنتاج مرتفع .

وكانت عصبة الأمم أول من لفت أنظار الحكومات إلى هذا الأمر ، وذلك في أثناء اجتماعها في سنة ١٩٣٥ . ودعيت الحكومات المختلفة لتقوم ببحوثها في هذا الأمر . وكان أول من استجاب لهذه الدعوة الحكومة البريطانية حين قدمت تقريرها إلى العصبة في سنة ١٩٣٧ وألفت —بناء على توصية العصبة— (المجلس البريطاني للبحوث الطبية) في سنة ١٩٣٩ ، وكان طبعاً أن يتوقف عمل هذا المجلس في المستعمرات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية . ولكن استؤنف العمل في سنة ١٩٤٩ بالتعاون مع قسم التغذية بمدرسة طب المناطق الحارة في لندن . كما أنشأت وزارة المستعمرات في سنة ١٩٥٢ قسماً للتغذية تابعاً لهيئة تنمية المستعمرات . وبدأت البحوث والتجارب في كل من

نياسالاند ونيروبي وروديسيا الشمالية : وغينيا وكينيا وأوغندا وتنجانيقا كما عملت بحوث بشأن التغذية بوساطة مكاتب التغذية في روديسيا الشمالية ونيجيريا الشمالية وغانا .

وتألفت هيئة دراسة التغذية في إفريقيا الغربية الفرنسية في سنة ١٩٤٥ تحت إشراف مصلحة الصحة . وقامت بعدة دراسات في دكار والسنغال والسودان الغربي وغينيا وفولتا العليا . كما قامت بدراسة وجبات الأهالي في منطقة ساد في إفريقيا الفرنسية الاستوائية في سنة ١٩٤١ وتأسست في الكمرون لجنة التغذية في سنة ١٩٤٧ .

وفي الكونغو البلجيكي تأسس مركز دراسة التغذية في سنة ١٩٥١ . أما معهد البحوث العلمية لإفريقيا الوسطى . ويعمل بالتعاون مع معمل الكيمياء الحيوية في جامعة بروكسل ، وقد أعلن في سنة ١٩٤٩ أن البرتغال اقترحت تأسيس مركز للدراسات التغذوية في لشبونة تكون له مراكز محلية في : أنجولا وموزمبيق وغينيا البرتغالية . وقد أكدت توصيات مؤتمر التغذية الدولي في سنة ١٩٥٢ أهمية الاستفادة إلى أقصى حد ممكن بمصادر البروتين الحالية سواء منها ما كان نباتيا أو حيوانيا وخاصة للأطفال والأمهات .

ومن هذا الاستعراض السريع ندرك أن بحوث التغذية لم تبدأ في أية مستعمرة إفريقية إلا بعد الحرب العالمية الثانية .^[١]

ومن الملاحظ أنه على الرغم من هذه الجهود التي تبذل في الناحية الصحية - وهي تختلف اختلافاً بيناً من حيث كفايتها ووسائلها ، فإنه لم يُبذل جهد جدي من أجل الاهتمام بتخريج فئة من الأطباء الإفريقيين على مستوى عال . فما زالت حكومة اتحاد جنوب إفريقيا تصر على حرمان الإفريقيين من القبول في الجامعات . وإن كانت قد أنشأت مدرسة للطب خاصة بالإفريقيين . ولم يتم هذا الأمر إلا حديثاً . وتخرج فيها طيبان فقط في سنة ١٩٤٥ وقد منحت مؤسسة روكفلر في سنة ١٩٥٤ هبة لهذه المدرسة من أجل تدريب مزيد من الأطباء الإفريقيين ، وقد أنشأت الحكومة البريطانية قسمين للطب أحدهما في جامعة ماكراري في أوغندا والآخر في جامعة إبادان في نيجيريا ومدة الدراسة فيهما سبع سنوات ، يحصل بعدها الطالب على دبلوم في الطب .

وقد لاحظ المجلس الطبي البريطاني في سنة ١٩٥١ أن مستوى الدراسة في هذين القسمين لم يصل بعد إلى المستوى الذي يؤهل إلى الاعتراف بالدبلوم وأعيد بحث هذا الأمر في سنة ١٩٥٦ فتقرر السماح للخريجين بمزاولة المهنة محلياً فقط . والمعنى الواضح لذلك أنها ما زالت قاصرة عن بلوغ المستوى العالمي . ويمكن السماح لهم بحمل لقب الطبيب بعد انقضاء خمس سنوات في خدمة الحكومة . وجامعة الخرطوم لم تكن تؤهل إلى وقت قريب إلا للدرجة مساعد طبيب .

وأنشئت مدرسة الطب والصيدلة في دكار في سنة ١٩٥٠ وهي تابعة لمعهد الدراسات العليا هناك . ولكنها لا تعدو أن تكون معهداً للدراسات الأولية . إذ الدراسة فيها تعادل دراسة السنين الثلاث الأولى فقط من دراسة باريس . وعلى الطالب الذي يريد أن يكمل دراسته أن يقصد فرنسا لهذا الغرض . وليس في النية الارتفاع بمستوى هذه الدراسة في الوقت الحاضر أما من يكتفى بدبلوم هذه المدرسة فهو لا يعمل أكثر من مساعد صحي أو صيدلي أو مولد .

وإذا كانت قد أنشئت في الجزائر جامعة تضاهي في مستواها العلمي جامعة باريس ، إلا أن نصيب الوطنيين فيها كان ضئيلاً جداً ، إذ كان التعليم فيها باللغة الفرنسية . ولذا لم يزد عدد الطلبة الجزائريين الدارسين للطب فيها على مائة طالب بينما وصل عدد الطلبة الفرنسيين إلى ما يزيد على السبعمائة .

وعلى من يريد دراسة الطب في الكونغو البلجيكي أن يلتحق بالمعهد الطبي الحكومي في ليوبلد فيل . أو بمعهد مماثل تديره جمعية الآباء البيض التبشيرية . وحتى سنة ١٩٥٨ لم تتجه النية إلى الارتفاع بمستوى الدراسة في هذين المعهدين وهو يؤهل للدرجة مساعد صحي . وقد رسم للجامعة لوفانيوم أن ترتفع بمستوى كلية الطب بها إلى المستوى البلجيكي ولكن هذا الأمر لم يتم بعد .

وفي المستعمرات البرتغالية توجد بضعة معاهد لتدريب المساعدين الصحيين والمرضين والقابلات ، كما يوجد في لواندا مراكز لتدريب العامل الصحي والزائرات الصحيات . كما توجد بضعة معاهد ملحقة بالمستشفيات لتدريب الإفريقيين على أعمال التمريض لتشغيلهم في المستوصفات الريفية :

وإذا كان قد بدا - من دراسة المجهودات الصحية التي بذلت في سبيل الإفريقيين - كم كان ضئيلاً ما بذلته الدول المستعمرة معتمداً أكثر ما يكون على ما بذلته الجمعيات التبشيرية ، فقد كان تقصيرهم واعتمادهم على مجهود الجمعيات التبشيرية أوضح في الناحية التعليمية . فقد نجح المستعمرون في بسط نفوذهم كاملاً على المستعمرات الإفريقية في نهاية القرن التاسع عشر . ولكنهم وجدوا الجمعيات التبشيرية قد سبقتهم . ونجحوا إلى حد ما في كسب ثقة الأهالي وافتتحوا بعض مدارسهم .

وإذا كان التبشير ثم افتتاح المدارس التبشيرية في إفريقيا قد بدأ في نطاق محدود ولا يزيد عدد الجمعيات التبشيرية البروتستانتية التي بدأت على أربع فإن عددها لم يلبث أن زاد زيادة كبيرة لا سيما بعد أن انضم إليها بعض الجمعيات الكاثوليكية . حتى وصل عددها مجتمعة في بعض الحقول الإفريقية إلى أكثر من ستين جمعية . تراول كل منها نشاطها لا في منطقة إفريقية واحدة بل في أكثر من منطقة .

ولكن جهد هذه الجمعيات التبشيرية كان ضئيلاً إلى أقصى حد الضالة في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى حتى لقد وصفها تقارير أكثر الجهات محايدة لها أنها عديمة الأثر . إذ لم تزد مدارسها الأولية على أكواخ إفريقية حقيرة لا تحوى شيئاً من الأثاث أو الإمكانيات الأخرى ، كما كان مدرسوها أجهل من طلبتها سواء في المادة التي يدرسونها أو طرق التدريس وظلت تعمل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى بعيدة كل البعد عن تعضيد الحكومة أو معاونتها لا سيما في المستعمرات البريطانية والفرنسية . ولم تتعاون هذه الجمعيات التبشيرية مع الحكومة إلا في المستعمرات البلجيكية والبرتغالية . بل إن هذا التعاون جاء متأخراً جداً فلم تبدأ حكومة الكونغو الحرة تعاونها مع الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية إلا حين عقد الملك ليوبلد الثاني اتفاقاً مع الفاتيكان في سنة ١٩٠٦ مع أن هذه الحكومة (الكونغو الحرة) قامت منذ إبرام اتفاق برلين في فبراير سنة ١٨٨٥ . وبمقتضى هذا الاتفاق مع البابا منحت هذه الجمعيات قطعاً من الأرض بالمجان لإقامة منشآتها . هذا

في الوقت الذي ترددت فيه البعثات الكاثوليكية في قبول المساعدات من الحكومة البريطانية تفادياً من إشرافها على مدارسها .

وكذلك لم يكن هناك من أهداف معينة ولا مناهج واضحة . بل كانت كل بعثة تسير وفق ما يرى رؤساؤها . كما لم تراعى أحوال البيئة الإفريقية التي تختلف تماماً عن البيئة الأوروبية التي استعيرت برامجها واستعملت في إفريقيا دون تحوير أو تطوير .

وتعتبر سنة ١٩١٨ سنة حاسمة في تاريخ التعليم الإفريقي حين بدأت الحكومة البريطانية تعاونها مع البعثات التي تعمل في مستعمراتها . فعقد مؤتمر جمع بين الحكام والمبشرين وبعض الإفريقيين الذين قبلوا التعاون معهم من أجل دراسة مشكلات التعليم ، وأعقب ذلك مؤتمر آخر في سنة ١٩٢٤ انتهى إلى تأليف لجنة استشارية لتقديم النصائح إلى الحكومة Advisery

Committee on Native Education وكان في مقدمة المسائل التي أولاهما جانباً من اهتمامه إنشاء معهد دولي لدراسة اللغات والثقافات الإفريقية ، ومنذ هذا اليوم أصبح التعليم الذي تقوم به هذه الجمعيات التبشيرية يسير وفق أهداف معينة وخطط معينة ، روعيت فيها البيئة الإفريقية والعقلية الإفريقية . كما رثى الاستعانة قدر الطاقة بالإمكانات الإفريقية وعدم تجاهل الأساس الإفريقي الذي كان موجوداً من قبل . واتفق أيضاً على ضرورة التعاون بين الحكومات والجمعيات التبشيرية على أن يكون مظهر هذا التعاون هبات مالية تدفعها الحكومات وإشراف في يقوم به رجال الحكومة من ناحية ، ومفتشون من رجال البعثات من ناحية أخرى ، كما اتفق على أن تكون البرامج الإفريقية غير البرامج الأوروبية بل يجب أن يراعى في وضعها احتياجات كل بيئة إفريقية محلية وأن تكون احتياجات هذه البيئة المحلية لها الصدارة في الاعتبار ، كما تحترم أساطير القبيلة وتقاليدها بل يعلم الطفل الإفريقي كيف يحترم هذه التقاليد لا سيما ما كان منها لا يتنافى مع الدين المسيحي .

ومن ناحية أخرى كانت مدارس الإرساليات تنظر إلى الإفريقيين نظرة تختلف تماماً عن نظرة الحكومات المستعمرة : فكانت — فيما عدا الكنيسة

الهولندية في جنوب إفريقيا — تمثل وجهة النظر المسيحية الحقيقية المبنية على
على أخوة البشرية جميعا ، وليس أدل على ذلك من سعيها منذ بداية العمل
على تعليم رجال الدين الوطنيين ووضعهم في المراكز الجديرة بهم بأسرع
ما يستطيعون . كما أسرعوا إلى تكوين مجالس الآباء من أجل الاستعانة بهم
في تيسير مهمة المدرسين . كما كانوا أول من اهتم بتعليم الفتاة بفتح المدارس
الأولية ثم الابتدائية ثم الثانوية لمن مع الاهتمام بإدخال المواد النسوية ضمن
برامج الدراسة مثل التفصيل والحياكة والتدبير المنزلي . والعناية بالأطفال بل
كانوا أسرع من الحكومة بإنشاء مدارس التمريض .

وقد بذلت هذه الجهود في الوقت الذي اهتمت فيه الحكومات بتوطيد
نقوذها السياسي أكثر من أى شيء آخر . كما اهتمت بإدخال ما تراه من
النظم من أجل توطيد الأمن لأجل خدمة أغراضها الاستعمارية أكثر من أى
شيء آخر . بل نقول إنها أهملت الناحية التعليمية إهمالا مشينا . حتى إذا
بدأت متأخرة في الاهتمام بإنشاء المدارس عنت بوضع مناهج كان الغرض
منها تخريب طبقة من الموظفين يعاونون كبار الموظفين من الأجانب .

ولقد كان من أوائل الجهود التي بذلتها الجمعيات التبشيرية الاهتمام
بدراسة اللغات الإفريقية وخاصة لغات القبائل القوية الكبيرة العدد أو ذات
التنظيم السياسي الراقى . وعملت على اختراع الحروف التي تكتب بها ،
يل ألفوا القواميس لبيان معاني كلماتها . هذا في الوقت الذي كانت فيه المدارس
الحكومية لا تعرف إلى إلا لغة الدولة المستعمرة تحاول نشرها بأية وسيلة
حتى أنها لم تتردد عن إغلاق المدارس الوطنية التي كانت تستعمل اللغات
الوطنية كما حدث في الجزائر وتونس ومراكش . حين رصدت جميع أموال
التعليم في الميزانية لصرفها على المدارس الأجنبية ، وحرمت المدارس الوطنية حتى
من أموال الأوقاف التي كانت محبوسة عليها . أما حيث لم توجد هذه المدارس
الوطنية فجعل أمر التعليم مقصوراً على أبناء الجالية الأوروبية التي استوطنت
الإقليم . وها نحن مفصلون ما حدث في هذه المستعمرات واحدة فواحدة .

عنت الحكومة البريطانية منذ قدومها إلى جنوب إفريقيا بتعليم أولاد

الأوروبيين فأنشأت لهم المدارس وفقاً للمناهج البريطانية فكان هذا أحد الأسباب التي دفعت بالهولنديين إلى الهجرة . حتى إذا استقروا في مهاجرهم الجديدة أنشأت المدارس على النظام الهولندي ولم يعن أحد من البريطانيين أو الهولنديين بتعليم الوطنيين إذ كان هذا أحد أهداف البعثات التبشيرية . حتى إذا دخلت الجمهوريتان البويريتان تحت الحكم البريطاني تضارب النظامان البريطاني والهولندي . ولكنهما ظلا موجودين جنباً إلى جنب . لا سيما وقد اعترفت الحكومة البريطانية في معاهدة الصلح باللغة الهولندية لغة رسمية إلى جانب البريطانية .

وإذا ما تألف الاتحاد جعل التعليم دون العالي من اختصاص الحكومات المحلية ، بينما جعل التعليم العالي فقط من اختصاص الحكومة المركزية . أما الوطنيون فكان دخولهم إلى مدارس كل من ولاية الرأس وناتال مسموحاً به ولكنه ممنوع بالنسبة للولايتين الأخريين .

وجعل قانون الاتحاد شئون الوطنيين في يد الحاكم العام عن طريق مجلسه ، وجعل سريان أى قانون يشرعه مجلس النواب على الوطنيين ممنوعاً ما لم ينص على ذلك صراحة . وازدادت نزعة التفرقة وضوحاً منذ سنة ١٩١٥ حين بدأ الجنرال هرتزوج بتأليف الحزب الوطني منادياً بهذه السياسة . حتى إذا تولى الوزارة في سنة ١٩٢٤ ، وافته الفرصة لتنفيذ برنامجه فأصدر قانون التعليم المنفصل في سنة ١٩٢٦ وهو الذي جعل اللون أساس الانفصال ، فاعترضت عليه بعض الجمعيات التبشيرية وقبلته البعض الآخر . وبعض الجمعيات التي قبلته عزفت عن تكوين مجالس الآباء . وأصر البعض الآخر على وجوب تكوينها طلباً للمشورة .

هذا في الوقت الذي كان رجال الصناعة في الاتحاد يرون وجوب التوسع في تعليم الإفريقيين نظراً للتوسع في استخدامهم : كما أنه كان هناك رأى بامتداد التعليم العالي إليهم من أجل الاستفادة بهم . وبدأ هذا الاتجاه واضحاً أربع مرات في آراء اللجنة الاقتصادية الوطنية في سنة ١٩٣٠ واللجنة الفرعية للتعليم الوطني في سنة ١٩٣٦ ولجنة التعليم الفني والمهني في سنة ١٩٤٤ ثم لجنة التعليم الوطني في سنة ١٩٤٩ : وهي اللجنة المعروفة بلجنة إيسلين

نسبة إلى رئيسها (Eiselon) وعبرت اللجنة الأخيرة عن رأيها الذي عكس الآراء التي كانت سائدة بشأن التفرقة الاجتماعية والسياسية ، فإنها وإن أوصت بالتعليم لجميع السكان ، إلا أنها أصرت على وجود اختلاف بين مناهج التعليم . زاعمة أن الطفل الإفريقي يقبل على المدرسة وهو يحمل أساساً طبيعياً ونفسياً يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذي يحمله الطفل الأوربي . مما يجعل من الصعب تقدير أهداف متحدة للتعليمين . ولما كانت قد أبدت أهمية كبيرة بشأن المحافظة على الثقافة الإفريقية ، فإنها أوصت بخلق نظام منفصل لتعليم الإفريقيين ، يبدأ منذ مرحلة الحضانة إلى الجامعة . حتى يتلاءم هذا النوع من التعليم مع المظاهر الأخرى للحياة الإفريقية والتقدم الإفريقي . ولكن كان هناك إلى جانب تقرير اللجنة - تقرير آخر أقرته الأقلية من أعضاء هذه اللجنة . قبلت فيه مذهب اختلاف التعليمين بسبب وجود الاختلافات الفردية بين المجتمعين ولكنها رفضت فكرة (أن وظيفة التعليم هي المحافظة على ثقافة فئة ما) بل ذكرت أن الوظيفة الأساسية للتعليم هي تهيئة الفرد لتحسين المجتمع الذي يعيش فيه وذكرت أن التقدم بالتعليم الوطني - لا سيما في المراحل المتأخرة - يهيء لأن يقضى على سياسة التفرقة العنصرية ، أما عن مصاريف التعليم فقد بلغت مصاريف حكومة الاتحاد في سنة ١٩٥١-١٢١ر٣٤٦ر١١٣ جنيهاً ، كان نصيب التعليم منها ٦٤٢ر٥٦٨ر٣٨ جنيهاً ، واقتصر نصيب الوطنيين من هذا المبلغ على ٥٥٣ر٦٣٧ر٦ جنيهاً ، ولم يزد نصيب الآسيويين والملونين على ١٧٦ر٦٧١ر٤ جنيهاً ، هذا في الوقت الذي كان عدد التلاميذ الأوروبيين لا يزيد على ٥٣٩ر٥٠١ تلميذاً بينما كان الآخرون ٨٥٨ر٥٥١ تلميذاً ،

ومنذ سنة ١٩٥٤ جعل التعليم الوطني تحت مراقبة الإدارة الإقليمية ، بينما ترك أمر إنشاء المدارس إلى هيئات المبشرين التي تملكها الحكومة بالمساعدات والهبات ، وهي التي نصت القوانين الأساسية لكل ولاية عند تأسيس الاتحاد على ضرورة منحها .

وكانت الحكومة المركزية منذ سنة ١٩٢٥ قد أخذت على نفسها مسئولية تمويل المدارس الإفريقية تاركة أمر الإدارة إلى يد الحكومات المحلية التي

فرضت ضريبة قدرها جنيه على كل ذكر من الوطنين من أجل التعليم ، وأنشأت إدارة مركزية للتعليم الوطنى ، وفى سنة ١٩٣٦ تحولت هذه الإدارة إلى هيئة مستقلة وجعلت ميرانيته تتكون من خمس الضريبة العامة إلى جانب منحة من الحكومة قدرها ٣٤٠ ألفاً من الجنيهات . وفى سنة ١٩٣٧ رفع نصيب التعليم إلى $\frac{7}{3}$ من الضريبة العامة ثم إلى خمسيها وما زال نصيبها يزداد تدريجياً حتى وصل فى سنة ١٩٤٢ إلى خمسة أسداس الضريبة . وإذا كانت مصاريف التعليم الوطنى قد بلغت فى سنة ١٩٥١ - ٦٥٣٧٥٥٣ ر.جنيهاً فإن نصيب الحكومات المحلية منها ٦٦٥ ر.جنيهاً الباقي تدفعه الحكومة . وكان نصيب التلميذ الإفريقى من ميزانية التعليم هو ٦٤١ ر.جنيهاً بينما يتكلف التلميذ الأوروبي ٩٩ ر.جنيهاً والآسيوى ١٦٥٥ ر.جنيهاً .

وحتى سنة ١٩٥٤ كان ما يصرف على تعليم الإفريقيين يتخذ شكل إعانات تدفع إلى المدارس التى تنشئها وتديرها البعثات التبشيرية . ولم يكن يصرف من هذا المبلغ شىء على مدارس الحكومة فى ناتال . حين استولت الحكومة على بضع مدارس كانت قد أنشأتها البعثة الأمريكية فى سنة ١٩٢٦ .

وحتى سنة ١٩٥٤ كان هناك ١٦٥ مدرسة وطنية بين ثانوية وعالية تشرف عليها الإدارة المحلية للتعليم . وكانت ولاية الرأس - وهى أكرم الولايات بالنسبة للوطنين - تشرف على تسع مدارس بين ثانوية وعالية بينما كان جميع المدارس الابتدائية مجانية وفى يد الجمعيات التبشيرية التى تتسلم من الحكومة مرتبات للمدرسين وإعانات تأثيث ومصاريف مكتبة. وكتب دراسية علاوة على الإيجار . وكان عدد المدارس الوطنية التى تساعدتها الدولة فى سنة ١٩٤٨ - ٦٥٩٣ مدرسة أكثر من نصفها فى ولاية الرأس . وبلغ عدد المقيدين بها ٩٧٣٤٧٠ تلميذاً . وفى إفريقيا ليس من المهم معرفة عدد الطلبة المقيدين بالمدارس بل المهم هو معرفة نسبتهم إلى المؤهلين للدخول إلى المدارس أى من سن ٧ - ١٤ سنة وهو فى جنوب إفريقيا لا يتعدى ٣٤ ٪ .

وفى سنة ١٩٤٥ أنشئت الهيئة الاستشارية للتعليم الوطنى ويرأسها وزير الشئون الوطنية من أجل الإشراف على المدارس الوطنية . إلا أن هذه الهيئة

استشارية بمحته حتى إذا كانت لجنة ايسلين في سنة ١٩٤٩ ، أوصت بتنظيم جديد لإدارة التعليم الوطني ، فأنشئت مصلحة تعليم البانتو . وكان ذلك في عام سنة ١٩٥٣ .

وقد رسمت هذه المصلحة بالاتفاق مع الجمعيات التبشيرية خطة لمدة عشر سنوات تنتهي بتعليم جميع البانتو القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة . وإنشاء مدارس ثانوية وعالية ويكون التعليم فيهما باللغتين السائدتين وهما الإنجليزية والهولندية . ولا شك أن تقرير لجنة ايسلين وما ترتب عليه من نتائج يقدم أوضح صورة لسياسة التفرقة الاجتماعية في التعليم . وأن الخطاب الذي ألقاه وزير الشؤون الوطنية في مجلس الشيوخ في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٤ يجعل هذا الأمر واضحاً حين قال : (إن وظيفة المدرس الوطني هي أن يكون عاملاً فعالاً في توجيه التقدم الذي يحققه الوطنيون . فهو الذي يجب ألا يشعر بكونه فوق مستوى طائفته أو أقرب منهم إلى المستوى الأوروبي) .

وما أن صدر القانون حتى نقل التعليم الوطني إلى الهيئات الوطنية في الحكومة المركزية كما ضمت المدارس الثانوية والصناعية ومدارس المعلمين إلى إدارة الشؤون الوطنية واستبدل بجميع المدرسين الأوروبيين مدرسون وطنيون ، وأصبح لا يباح فتح مدارس جديدة مالم تسجل أولاً في إدارة الشؤون الوطنية ، وأصبحت مدارس المبشرين مدارس خاصة تمنحها الحكومة إعانات هي نفس الإعانات السابقة بعد أن خفضت بمقدار ٢٥ ٪ وأصبحت مناهج التعليم فيها أقل من مستوى التعليم العام .

أما عن التعليم الجامعي فهو من الوجهة النظرية مفتوح أمام جميع غير الأوروبيين أما من جهة الواقع فالإفريقيون والملونون لا يباح لهم القبول إلا في جامعات فورت هاري ووت واترساند وناتال ومدينة الرأس . ثم بالمراسلة في جامعة جنوب إفريقيا . ويبلغ عدد الطلبة الإفريقيين في هذه الجامعات في سنة ١٩٥٣ - ٢٣٨ و ٧٥ و ٧٢ و ٣٤ و ٥٥٨ على التوالي . أي أن مجموع ما يتلقى التعليم العالي من الإفريقيين ١٠٦٧ طالباً .

أما في المحميات البريطانية فقلة عدد الأوروبيين المستوطنين يقل بل يحكم بالإعدام على هذه المشكلة . فجميع المدارس الحكومية هناك وطنية

أما أبناء المستوطنين - وجميعهم أو أغلبهم بوير - أنشئت لهم مدرسة داخلية تصل في مناهجها إلى آخر الدراسات الثانوية . ويصرف على تعليم الأوروبيين مبلغ لا يزيد على ٣١٩١٢ ر.جنيهاً وفقاً لميزانية ١٩٥٣ . ويتجه طلبة هذه المحميات الإفريقيون إلى الجامعات الإفريقية في اتحاد جنوب إفريقيا وهي الأربع التي ذكرناها آنفاً . كما تدير الجمعيات التبشيرية عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية وأربع عشرة مدرسة ثانوية بها ١٣٩٥ طالباً ، وبدئ بإنشاء جامعة تابعة لجامعة بيوس الثاني عشر في روما . وفي هذه المحميات تقبل البنات على التعليم إقبالاً عظيماً حتى لتصل أعدادهن إلى أكثر من عدد البنين .

أما في اتحاد وسط إفريقيا فقد جعل التعليم الأوروبي بجميع درجاته من اختصاص الحكومة المركزية ، وأنشئت لهم المدارس الثانوية وبلغ عدد الطلبة الأوروبيين في سنة ١٩٥٣ (تكوين الاتحاد) ٣١٤٥٨ منهم ٧٣٨٦ ر.جنيهاً في المدارس الثانوية ولكن لوحظ أن أغلب طلبة المدارس الثانوية عازفون عن الاستمرار فيها بل يقطعون دراستهم بعد سنة أو اثنتين برغم مجانية التعليم . وبلغ عدد مدارس الأوروبيين في روديسيا الجنوبية ١١٦ مدرسة . عدا أربعين للممرضات . وفي روديسيا الشمالية ثلاث وثلاثون مدرسة تضم ٨٢٢٣ ر.تلميذاً وجعل التعليم العالي لهم على هيئة منح لمن أراد الدراسة في جامعات اتحاد جنوب إفريقيا .

أما تعليم الإفريقيين فبعد أن كانت كل مدارس الابتدائية تملكها وتديرها الجمعيات التبشيرية فإنه أصبح منذ سنة ١٩٥٣ من اختصاص الحكومة وأصبح في روديسيا الجنوبية - كما هو الحال في اتحاد جنوب إفريقيا - من اختصاص إدارة الشؤون الوطنية ولكن الحكومة تركتها للبعثات التبشيرية وإعانتها بما يعادل ٦٠ ٪ أو ٧٠ ٪ من مصروفاتها . وقد وصلت قيمة هذه المساعدة إلى ٤٠٧٧٢ ر.جنيهاً موزعة على ٢٢٣٢ مدرسة معانة أي بما يعادل ٢٠ ر.جنيهاً لكل مدرسة و ١٢ مدرسة حكومية فقط . وبلغ عدد طلبتها جميعاً ٣٥٠٠٠٠ طالب وهم يمثلون ٦٥ ٪ من عدد الطلبة الذين يجب أن يدخلوا مرحلة التعليم . وكان نصيب هذا العدد في الفصلين الأولين من التعليم الابتدائي ولم يصل إلى نهاية هذا التعليم من هذا العدد الضخم سوى ٢٣١ طالباً . أما

بعد الصف الثالث من المرحلة الابتدائية فهناك مدرستان فتيات تعطى مناهج في الزراعة والتجارة والبناء والصحة . واثنتا عشرة مدرسة ثانوية للتعليم العام ومدرسة ثانوية مشتركة . وبلغ عدد الطلبة الإفريقيين الذين قيدوا في هذه المدارس ١٠٧٨ طالباً . وإلى جانب ذلك توجد ثلاث مدارس للحرف المنزلية الفردية وهي خاصة بالبنات . ولكنها افتتحت بعض فصول مسائية لمحو الأمية بلغ عدد المقيدین بها ٤٦٥٨ طالبة . ولا يوجد من الإفريقيين من يدرس دراسة عليا سوى أربعة وعشرين طالباً في الجامعات الإفريقية الخاصة باتحاد جنوب إفريقيا .

وقد أرادت الحكومة في سنة ١٩٦٠ بذل مزيد من العناية بالطلبة الإفريقيين بإنشاء مزيد من المدارس لهم إلا أن قلة المدرسين الإفريقيين الصالحين للقيام بهذا العمل حالت دون تنفيذ هذا البرنامج . وقد كان هذا هو نفس السبب في ضعف التعليم في الصفوف العليا من التعليم الابتدائي .

وقد اعتمدت الحكومة لهذا المشروع قرابة أربعة ملايين من الجنيهات مما أدى إلى زيادة ضريبة الرأس التي تفرض على الإفريقيين بما يعادل جنيهن . وإيراد هذه الأرقام كاف في حد ذاته لإظهار مدى ضعف ما يلاقه الوطنيون من عناية حكومة الاتحاد من أجل تعليمهم في الوقت الذي تنصب فيه المصاريف الكبيرة على فئة قليلة من الطلبة الأوروبيين ، نصفهم على الأقل عازف عن التعليم لما يلاقونه من فرص العمل الكثيرة الكبيرة الربح دون أن يحصلوا على التعليم مما صرفهم عنه .

أما في غير ذلك من المستعمرات البريطانية في إفريقيا فإن شيئاً جدياً لم يتخذ في الناحية التعليمية قبل عقد المؤتمر الاستشاري في سنة ١٩٢٤ والذي أشرنا إليه من قبل وهو الذي جمع المختصين في شئون التعليم في كل من الحكومة والجمعيات التبشيرية فألفت - بناء على توصية هذا المؤتمر - اللجنة الاستشارية لشئون التعليم في المستعمرات ، كما أنشئت إدارة للتعليم في وزارة المستعمرات أعلنت بدورها استعدادها للتعاون مع أي جهد يبذل في هذا الميدان وإن احتفظت لنفسها بحق التوجيه وجعلت الإنجليزية لغة التعليم الأساسية في الفصول النهائية من المرحلة الابتدائية وما تلا ذلك من المراحل .

وفي سنة ١٩٣٥ وضعت الاقتراحات العملية من أجل التعليم العام : وفي سنة ١٩٤٠ بذلت المنح للمدارس الإفريقية، ولكنها كانت منحاً هزيلة لم تتعد ٢٩٣ر٥٠٠ جنيه لجميع المدارس الابتدائية والثانوية في قارة إفريقيا . منها ٣٠٧ر٥٠٠ جنيه للتعليم الفني و ٣٧٩ر٠٠٠ جنيه للتعليم العالي والمنح العلمية . وكان من نتائج هذا التقصير الفاضح بالنسبة للإفريقيين أن أقبل الوطنيون في كينيا ومعهم الجمعيات التبشيرية على افتتاح المدارس لتعليم أبنائهم ، فأنشئت ٤٠٩٦ مدرسة أعينت منها ٣٦١٧ مدرسة و ٩٢٨ مدرسة متوسطة أعينت منها ٨٩٤ مدرسة و ٤١ مدرسة ثانوية أعينت منها ٣٢ مدرسة ثم ٤٢ مدرسة للمعلمين ، أعينت منها ٤٠ مدرسة . كما أقبل الهنود على فتح المدارس لأبنائهم أيضا .

فقد سجلت اللجنة الملكية لشرق إفريقيا في سنة ١٩٥٣ عدم كفاية المدارس وكذلك عدم كفاية الإشراف عليها . مع شدة رغبة الإفريقيين في تعليم أبنائهم واستعدادهم للتضحية في سبيل تحقيق هذه الرغبة حتى بين أفقر للطبقات ، فأوصت بزيادة عدد معاهد المعلمين من أجل تزويد المدارس بمن يكفيها منهم . ولكن قبل أن نترك كينيا يجب أن نسجل أن جميع ما بها من المدارس مدارس عنصرية حتى يناير سنة ١٩٦٣ حين افتتحت أول مدرسة مختلطة للتمريض . ويجري التعليم على هذا النحو العنصري في تنجانيقا ولكنه يختلف عن كينيا في أنه غير إلزامي . وفرضت لأجل التعليم ضريبة خاصة . ولعل في ذكر المدارس في كينيا ما يكفي لفهم سياسة الحكومة البريطانية نحو نشر التعليم بين الوطنيين (١) وتزيد هذه السياسة وضوحاً حين نذكر أن جميع شرق إفريقيا قد أنشئت به جامعة واحدة هي جامعة ماكيراري في كيبالا . وقد أنشأتها الجمعيات التبشيرية في سنة ١٩٣٩

(١) حتى سنة ١٩٤٠ لم تكن الحكومة قد أنشأت للإفريقيين في كينيا أكثر من ٨ مدارس ابتدائية، ومدرسة واحدة ثانوية مقابل ٢٩ مدرسة ابتدائية و ١٢ ثانوية للهنود، وتسع عشرة مدرسة ابتدائية و ١٤ مدرسة معانة و ٦ مدارس ثانوية للأوروبيين عدا ١٤ مدرسة ثانوية أخرى للأوروبيين تعينها الحكومة . ولا تبدل الإعانة إلا في حالة الكفاية العلمية لهيئة التدريس وهوشي. متاح للأوروبيين أكثر مما هو متاح للإفريقيين .

وبلغ طلبتها في سنة ١٩٦١ - ٧٨٩ طالباً منهم ٢٧٧ بتاً . بينما كان إنشاء جامعات إبادان ولاجوس في نيجيريا وأكرا في غانا على نفقة الحكومة في كل منهما .

وفي أوغندا ونيجيريا وغانا ألقى العبء كله على الإفريقيين بجانب مدارس المبشرين ولكن الأمر لم يخل من تدخل الحكومة البريطانية في شئون هذه الدولة من أجل تختم ألا تكون هناك لغة أخرى بجانب الإنجليزية . بل من أجل عرقلة عملها في بعض الأحيان .

وفي السودان الذي انفردت به بريطانيا منذ سنة ١٨٩٩ لم تفتح به حتى سنة ١٩٣٦ سوى ثلاث مدارس ثانوية و ٣٠ مدرسة ابتدائية و ٢٠٠ مدرسة أولية ومدرستان لتخريج المدرسين للمدارس الابتدائية ، الأمر الذي يبين بوضوح أنه لم يكن بين أهداف الحكم البريطاني خلق طبقة متعلمة سودانية تزيد على مستوى الأميين ، كما لم يكن إنشاء هذه المدارس الثانوية الثلاث سوى خطوة من أجل تخريج عدد من الموظفين يحلون محل من ترك البلاد من المصريين إثر حوادث سنة ١٩٢٥ .

كما ترك أمر التعليم في المناطق الجنوبية وعدد سكانها قرابة ثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان إلى الجمعيات التبشيرية دون أي إشراف حكومي لتنشئ به مدارس اتخذت الإنجليزية لغة التعليم الذي كان أهم أهدافه الابتعاد بهذا الجزء عن القومية السودانية العربية وقيادته نحو قومية جديدة . ولولا ما قامت به الكنيسة المصرية من جهود صادقة في الميدان التعليمي حين افتتحت عدداً من المدارس العربية تتبع المناهج المصرية وظل عددها ينمو حتى أصبح في سنة ١٩٣٦ أربع عشرة مدرسة لظل السودان أبعد ما يكون عن الميدان الثقافي . بل أبعد ما يكون عن ميدان القومية السودانية العربية .

ولاتختلف سياسة الحكومة الفرنسية التعليمية في مستعمراتها الإفريقية كثيراً عن السياسة البريطانية من حيث منح المساعدات إلى الجمعيات التبشيرية على شريطة أن تكون خاضعة لما يشرعه لها برلمان باريس من نظم . ثم أخذت الحكومة في افتتاح مدارس فرنسية اللغة للإفريقيين . فافتتحت

أول مدرسة أولية في سان لويس في سنة ١٨٢٩ ، وجعلت الفرنسية لغة التعليم : وكان التقدم بطيئاً حتى إذا كانت سنة ١٨٥٤ لم يكن في السنغال غير أربع مدارس بلغ طلبتها ستمائة طالب أدارتها جمعية الفرير التبشيرية . وافتتحت أول مدرسة علمانية في سنة ١٨٦٠ حين لوحظ عزوف المسلمين عن مدارس المبشرين ، كما افتتحت مدرسة الأعيان لأبناء الزعماء . وبدأ انتشار هذه المدارس العلمانية في إفريقيا الغربية الفرنسية فافتتحت أول مدرسة في كوناكري في سنة ١٨٧٨ وفي ساحل العاج سنة ١٨٩٣ وفي داهومي في السنة التالية . وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان هناك سبعون مدرسة في كل غرب إفريقيا الفرنسية ولم يزد طلبتها على ٢٥٠٠ طاب ، وكان التعليم على مرحلتين ابتدائي أولى ، وابتدائي عال . ومدرسو المرحلة الأولى جميعاً إفريقيون وطلبته يدرسون أصول الزراعة إلى جانب التعليم العادي . أما طلبة المرحلة الثانية فمنتقون من خريجي المرحلة الأولى الموجودين في المدن . ويدرب الطالب في السنتين النهائيتين على بعض أعمال الوظائف الصغرى في الحكومة . وبعض مدارس هذه المرحلة تؤهل لتخريج المدرسين لمدارس المرحلة الأولى بعد تدريب مدته ثلاث سنوات .

وعلى هذا النحو من التعليم الهزيل جرى العمل في نظام التعليم في غرب إفريقيا الفرنسية حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، حين أنشئت بعض المدارس المهنية وبعض المدارس لتخريج معلمي هذه المدارس مثل مدرسة الزراعة في إيدجان . والمدرسة الفنية العليا في باماكو ، كما أنشئت ثلاث مدارس ثانوية في دكار سنة ١٩٤٠ وباماكو سنة ١٩٤٥ وإيدجان سنة ١٩٥٣ حتى إذا كان سنة ١٩٤٦ جعلت هذه المستعمرات الإفريقية أجزاء للجماعة الفرنسية كان لابد من تعديل هذه النظم التعليمية بما يتلاءم مع جعل الإفريقيين متمتعين بالجنسية الفرنسية .

وكان حال إفريقيا الاستوائية الفرنسية أسوأ من ذلك . فحتى سنة ١٩٣٧ لم تكن هناك إدارة مستقلة للإشراف على التعليم . ولم يكن عدد الطلبة يتعدى سبعة آلاف طالب في المدارس العامة التي كانت تحت إشراف ضابط إداري

بينما كانت للمبشرين مدارسهم الخاصة التي لم يكن يباح لها العمل ما لم تتعهد أن يكون التعليم باللغة الفرنسية دون أن يكون هناك إشراف على ما يدرس في هذه المدارس من مواد سواء في كفايته العلمية أو كفاية الأساتذة للقيام بهذا العمل ، سوى مدارس اللغة الفرنسية فكان أن انصب معظم التدريس فيها على المواد الدينية . وحتى سنة ١٩٣٩ كان عدد الطلبة في مدارس المبشرين ٩,٤٨٥ طالباً . وفي مدارس الحكومة ١٢,٦٤٧ طالباً حتى إذا كانت سنة ١٩٥٣ كان عدد تلاميذ المدارس الأولى ٦٠,٨٢١ تلميذاً والمدارس الحكومية ٦٨,٩٠٩ تلميذاً منهم ٢١,١٧٢ فتاة . معظمهم في المدارس الابتدائية أما عدد طلبة المدارس الثانوية فلم يتعد ٢,٤٤٩ طالباً .

أما مدارس المعلمين فاقترنت على إحدى عشرة مدرسة حكومية وأربع عشرة مدرسة للمبشرين . أما حال محميتي الشمال الإفريقي (تونس ومراكش) فقد كان أسوأ من ذلك بكثير . ففي تونس اتجهت السياسة الفرنسية إلى محو الروح القومية . فأسسوا في سنة ١٨٨٣ إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برامج لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية لكل من الفرنسيين والعرب ولم يكن للغة العربية نصيب منها . حتى إذا تبين التونسيون خطر هذه السياسة واحتجوا عليها سمح بتدريس اللغة العربية في المدارس الخاصة بالعرب وأطلق عليها اسم (المدارس العربية الفرنسية) ويمكننا أن ندرك قيمة اللغة العربية في هذه المدارس إذا عرفنا أن هذه المادة جعلت اختيارية للطلبة حتى سنة ١٩٤٦ .

وفي سنة ١٩٤٦ بدئ بإنشاء مدارس المرحلة الثانية وهي مدارس ابتدائية راقية يدرس فيها إلى جانب اللغتين الفرنسية والعربية بعض الحرف اليدوية وبعض الزراعة . وبعد ذلك بمدة أنشئت على غرارها المدارس الصناعية وكانت مدة الدراسة الابتدائية طويلة تمتد إلى ثمانى سنوات . وقد أثار هذا الحال ثائرة الوطنيين فعملوا على إنشاء المدارس الخاصة . فوضعت العراقيل في وجهها حتى لم يتعد عدد هذه المدارس حتى سنة ١٩٣٠ اثنتي عشرة مدرسة ثم ستا وأربعين مدرسة في ١٩٣٦ .

واقصر التعليم الثانوى على مدرسة واحدة هي المدرسة الصادقية وكان

التعليم فيها باللغتين العربية والفرنسية وهي تؤهل لنيل شهادة البكالوريا . بينما كانت هناك أكثر من مدرسة فرنسية للبنين ومدرسة واحدة للبنات .

أما التعليم العالي فاقصر على جامع الزيتونة وهي ابتدائية وثانوية وعالية ولاهتم إلا بالتعليم الديني ومصاريفها من الأوقاف . وعدد طلبتها عشرة آلاف طالب . ولذا بلغ عدد التونسيين الذين وصلوا من التعليم في سنة ١٩٤٦ إلى سبعمائة ألف طالب لم يدخل المدارس منهم سوى ٧٤,٥٥٧ طالباً أي أن نسبة من يتلقى التعليم لا تزيد على ١٠ ٪ ، بينما كانت المدارس الفرنسية متاحة لفرنسيين حتى في أصغر القرى حتى وصلت نسبة من يتلقى التعليم من أبنائهم في نفس السنة ٨٥ ٪ .

وفي مراكش اتجهت السياسة التعليمية إلى الاقتصار على تخريج طبقة من الموظفين في الوظائف القليلة الصغيرة التي بقيت من نصيب الوطنيين . بينما ازداد الاهتمام نحو إنشاء المدارس الأجنبية .

وجعل التعليم في النوع الأول من المدارس فرنسياً عربياً . بينما كان فرنسياً خالصاً في الثانية . وأنشئت مدارس خاصة لأبناء الأعيان كي تصب عقليتهم في طابع خاص يتلاءم مع الأغراض الفرنسية في التفريق بين أبناء الوطن الواحد .

وفي المناطق الصحراوية والجبلية أنشئت مدارس قروية وضعت لها برامج خاصة لإعداد الفلاحين وانقسمت إلى قسمين ، قسم ذي برامج عربية وقسم ذي برامج بربرية . وواضح أن الهدف من هذا كان يرمى إلى سيادة الفقرة بين المراكشيين ثم التقرب إلى البربر وجعلهم يفهمون أن الفرنسيين هم الآخذون بيدهم من أجل استعادة القومية البربرية التي حطمتها القومية العربية .

وحتى سنة ١٩٤٠ لم يكن في مراكش كلها سوى ١٠٠ مدرسة ابتدائية للبنين و٣٢ مدرسة ابتدائية للبنات و١٥ مدرسة صناعية وزراعية وخمس مدارس لأبناء الأعيان . أما المدارس الثانوية فلم يكن هناك إلا ثلاث مدارس واحدة في فاس وأخرى في الرباط . وثالثة في مراكش ومدة الدراسة بها أربع سنوات ثم مدرسة ثانوية بربرية ومدة الدراسة بها ستان كما لم توجد

في مراكش الإسبانية مدرسة ثانوية واحدة . ولم يكن هناك للتعليم العالي سوى معهد البحوث في الرباط ليمنح الليسانس في الآداب والحقوق إلى جانب جامع القرويين بمدينة فاس وجامع ابن يوسف في مراكش للتعليم الديني . ولذا اتجهت غالبية من يريد الدراسة العالية إلى فرنسا أو مصر . وبعض من يتلقى العلم في فرنسا يتعلمون على نفقة الفرنسيين أو نفقة الملك أما من قصد مصر فيتعلم على نفقته الخاصة .

هذا في الوقت الذي أتيح فيه التعليم الفرنسي وفق المناهج الفرنسية وباللغة الفرنسية لجميع أبناء الفرنسيين المقيمين . وبذلك دفع المراكشيون نفقات تعليم هؤلاء الفرنسيين في الوقت الذي حرم فيه أبنائهم منه .

وقد حاولت الهيئات الأهلية افتتاح مدارس خاصة ، فكانت عوائق الإدارة الفرنسية تحول دون ذلك . إذ لم يتلق هذا التعليم الحر أية إعانات حكومية كما فرضت عليها مختلف الضرائب باعتبارها أعمالاً تجارية مربحة . ولكن معظم هذه المدارس لم يزد على المرحلة الابتدائية وكانت ذات نوعين أحدهما ديني يؤهل الطالب للتقدم إلى جامع القرويين ، والثاني مدني يؤهل للتقدم إلى المدارس الثانوية التابعة للحكومة . وقد قام بمعظم هذه الجهود حزب الاستقلال الذي افتتح أكثر من سبعين مدرسة .

وهذان القطران برغم سوء حالهما كانا أحسن بكثير من شقيقتيهما الثالثة الجزائر . التي اعتبرت جزءاً من فرنسا إذ حطم كل ما كان عربياً بها . وتجهل التعليم كلية لمدة طويلة حتى إذا بدئ بإنشاء المدارس أنشئت فرنسية خالصة . ولو أنه أتيح للجزائريين دخولها ، ولذا كان عدد من بهامن الجزائريين حتى قيام الثورة الجزائرية في سنة ١٩٥٤ مائتي ألف طالب في المدارس الابتدائية و ٥٣٠٠ طالب في المدارس الثانوية منهم ١٩٥٢ فتاة . وأنشئت جامعة الجزائر فكان بها ٥١٤٦ طالباً ليس بينهم إلا ٥٥٧ طالباً جزائرياً أي ١١ ٪ .

وأقبلت الهيئات الوطنية على سد هذا النقص ، فأنشأت جمعية العلماء المسلمين ١٧٠ مدرسة بلغت تكاليف إنشائها عشرين مليوناً من الفرنكات . وبلغ عدد تلاميذها يوم إعلان الثورة خمسين ألفاً برغم محاربة الإدارة الفرنسية لها . وعلى من كان يريد التعليم العالي أن يقصد جامع الزيتونة في تونس أو يقصد جامعات البلاد العربية الأخرى .

ولم يكن للتعليم الفني الزراعى غير مدرسة واحدة . وعدد أصابع اليد الواحدة من المدارس الصناعية . وبلغ عدد تلاميذ المدرسة الأولى ٣٨١ تلميذاً منهم ٧٥ جزائرياً فقط .

أما بلجيكا فقد ألقت عبء التعليم كله عن عاتقها لتلقيه كاملاً على الجمعيات التبشيرية . وأصبح واجب حكومة الكونغو الحرة ثم الحكومة البلجيكية مجرد التنسيق بين عمل الجمعيات الكاثوليكية والجمعيات البروتستانتية التى تعمل جنباً إلى جنب فى الميدان التعليمى . فقد نص ميثاق برلين سنة ١٨٨٥ على منح جميع الجمعيات التبشيرية على اختلاف مذاهبها حرية العمل فى هذا الميدان على أن تقوم الحكومة بحمايتها . وكانت الجمعيات الفرنسية أسبق الجميع إلى العمل فكان ذلك مثار خوف الملك ليوبلد لثلاث تكون هذه الجمعيات الفرنسية مقدمة للنفوذ الفرنسى . فاستنجد بالبابا وعقد معه اتفاقاً بالعمل (١) فكان أن خصص هذا الميدان للجمعيات الكاثوليكية . ولكن هذا الاتفاق لم يكن له أدنى تأثير على الجمعيات البروتستانتية فأسرعت من ناحيتها بالعمل . فسبقت الجمعيات الكاثوليكية بوضع سنين أنشأت فيها بعثة المهندسين ومعها بعض الجمعيات الأخرى سلسلة من المراكز التبشيرية على طول نهر الكونغو . ولكن الاتفاق البابوى منح الجمعيات الكاثوليكية التى أتت بعد ذلك مزيداً من الامتيازات ومزيداً من الحماية ، ومن ثم بدأت الجمعيات البروتستانتية سلسلة من الأعمال لإثارة حكومات انجلترا وأمريكا معتمدة على نص الحرية الدينية التى أتاحها لهم ميثاق برلين .

ومع ذلك ظل عمل الجمعيات التبشيرية خلال السنين الأخيرة من القرن الماضى والسنين الأولى من القرن العشرين أقرب إلى العدم فقد اقتصر عملها على إنشاء بضع مدارس أولية Bush Schools يقوم المبشرون أنفسهم بالتدريس فيها دون ما محاولة لفهم العقلية الإفريقية والبيئة الإفريقية . وكانت الدولة تقوم من جانبها بمنحها الأراضى اللازمة لنشاطها وكذلك بعض المباني وبعض المنح المالية .

وظلت هذه الجمعيات تباشر نشاطها التعليمى دون ما إشراف من ناحية

(١) انظر ص ٣٥٧ .

الحكومة على أعمالها . كما ظلت الجمعيات نفسها عازقة عن التعرف على نتيجة عملها . بل مضت الحرب العالمية الأولى دون أن يظهر أثرها لمجهوداتهم التعليمية .

وفي سنة ١٩٢٥ عقدت الحكومة اتفاقات مباشرة مع الجمعيات التبشيرية كي تداوم بذل نشاطها . وحددت مدة هذه العقود بعشرين سنة واقتصرت المنح على الجمعيات التي يكون مركز إدارتها في بلجيكا ، ويكون ثلثا من يتولون مراكزها الرئيسية من البلجيكيين . وفي نفس الوقت لم توضع أية قيود على غيرها من الجمعيات التي تباشر نشاطها في الميدان التعليمي . وبذلك ظلت جميع المدارس في الكونغو البلجيكي - سواء التابعة للجمعيات التي تتلقى الإعانات الحكومية أو التابعة للجمعيات التي لا تتلقى إعانات - بعيدة عن رقابة الحكومة .

وفي سنة ١٩٣٨ بلغ عدد المدارس في الكونغو ٢٤ مدرسة تديرها الحكومة للأوروبيين وبلغ عدد طلبتها ٢,٠٩١ طالباً أي بأقل من مائة طالب لكل مدرسة ، وسبع مدارس للإفريقيين وعدد طلبتها ٤,٣٦٨ طالباً . وارتفع عدد مدارس الأوروبيين في سنة ١٩٥٤ إلى ٣١ مدرسة كاثوليكية بين أميرية ومعانة وأربع مدارس غير معانة و١٣ مدرسة علمانية (١) ثم خمس مدارس ثانوية في ليوبلد فيل وإليزابيث فيل وستانلي فيل وكوسترماتر فيل وجادوت فيل . أما نصيب الإفريقيين فكان ١٥,٩٥٦ مدرسة ابتدائية كلها للمبشرين ، كما لم يزد عدد المدارس الثانوية على خمس أيضاً ، ومدة الدراسة بها ست سنوات . الثلاث الأولى منها عامة والثلاث الأخيرة للتخصص في الإدارة أو التجارة أو المساحة أو العلوم . والشعبة الأخيرة تنقسم إلى زراعة أو طب ييطري أو معلمين .

وكانت بضع مدارس ابتدائية جعلت الستين الأخيرتين من مرحلتها مرحلة لتمرين من أراد التوظيف في إدارة معينة .

(١) أنشئ هذا النوع من المدارس العلمانية في سنة ١٩٥٤ فقط . نتيجة لنجاح الحزب الاشتراكي الحر في انتخابات هذا العام في بلجيكا . فإذا ما تولى هذا الحزب الوزارة أعلن وزير المستعمرات أنه سوف يضع حداً لجهود الجمعيات التبشيرية الفاشلة .

كما جعلت الستان النهائيين أيضاً من التعليم الابتدائي للبنات بمثابة فترة
تمرين لمن أرادت احتراف التمريض .

ولم يكن هناك حتى سنة ١٩٥٤ أى نوع من التعليم العالى حين أنشأت
الجمعيات التبشيرية جامعة لوفان وبها أربع كليات للطب والزراعة والهندسة
والإدارة .

ومما يلاحظ أن عدد طلبة المدارس غير المعانة كان يفوق عدد طلبة
المعانة . ويعزى سبب ذلك إلى نشاط الجمعيات التبشيرية فى أعمال التبشيرية
مما أدى إلى اعتناق ٤٠ ٪ من أهالى الكونغو للمسيحية . ومن ثم اتجه الأهالى
إلى إرسال أبنائهم إلى المدارس التى تديرها الجمعيات التى يتبعونها من
ناحية العقيدة . فكان هذا داعياً لأن تعمم الحكومة نظام الهبات المالية
وتجعله عاماً لجميع المدارس والجمعيات بشرط إلزام جميع أعضاء هيئة
التدريس باللغة الفرنسية . كما أدخل نظام التفتيش على هذه المدارس
بوساطة مفتشين تدفع الجمعيات التبشيرية مرتباتهم على أن يقدموا تقاريرهم
إلى الجهات الحكومية ، ولكن مما يؤخذ على هذه الجمعيات أنها لم تكن العناية
الواجبة باختيار المدرسين فكان أغلبهم من الوطنيين الذين اعتنقوا المسيحية
دون أن يتخصصوا فى المواد التى يقومون بتدريسها أو بطرق التدريس التى
يتبعونها . كما أن المناهج كانت هى نفس المناهج البلجيكية دون محاولة
أفرقتها أو دراسة البيئة الإفريقية من أجل جعل هذه المناهج ملائمة لها .

ولم يكن الحال فى رواندا أورندى يختلف عن ذلك كثيراً سوى أن
الجمعيات التبشيرية هناك كانت تعمل وفق شروط معاهدة سان جرمان
لاوفق شروط ميثاق برلين ، فى سنة ١٩٥٣ بلغ عدد الطلبة بالمدارس
الكاثوليكية ٢٤٥,١٨٥ ، طالباً وفى المدارس البروتستانتية ٨٠,٣٦٧ طالباً ، وفى
المدارس الإسلامية ٩٨٨ طالباً .

وقد وضعت الحكومة برنامجاً للتنمية خلال عشر سنوات اعتمد له
فى باب التعليم ٤٨٧٦ مليوناً من الفرنكات . كى تضاعف الإعانات إلى
الجمعيات التبشيرية وتمنح المنح المختلفة إلى الإفريقيين من أجل تعليم

للزراعة في جامعات بلجيكا . كما رصد لذلك في ميزانية رواندا أورندى مبلغ ٤٢٨ مليوناً ، كما شجعت الشركات وخاصة الصناعية على فتح فصول مسائية من أجل إكساب العمال مهارة ، بغية إعطائهم فرصاً لشغل وظائف أعلى وذات مسؤوليات أكبر ، مادام ذلك في مصلحة العمل إذ أن إحلال الإفريقيين محل البلجيكيين سوف يكون أكثر اقتصاداً في المصاريف . ولكن هذه الفصول ليست مقصورة على الإفريقيين فمن بين سبعين طالباً التحقوا بمدرسة الفنون في إيزابث فيل لا يوجد إلا سبعة وعشرون إفريقيا . كما بذلت بعض العناية لأجل نحو الأمية بين الكبار ، فافتتحت لأجل ذلك اثنتان وخمسون مدرسة بلغ عدد طلبتها ١٧٢,٤ طالباً أى بمعدل ثمانين طالباً فقط لكل مدرسة .

وإذا قدرنا أن عدد سكان الكونغو إلى ما قبل الاستقلال قد بلغوا ثلاثة عشر مليوناً أدركنا مقدار التقصير فيما يبذل من الجهد لتعليمهم . مهما بلغ عدد المدارس التبشيرية . لأن ٩٠ ٪ منها لا يزال في المرحلة الابتدائية . وما يتفرع في سنواتها النهائية من تعليم لبعض الحرف أقصر من أن يدرك مستوى يحسن الوقوف عليه أو الاكتفاء به .

وكان هدف السياسة التعليمية البرتغالية – منذ أن قدموا إلى إفريقيا – أن تكون مدارسهم وسيلة لنشر البرتغالية وكذلك القومية البرتغالية بين الإفريقيين ، وعلى هذا الأساس قبلت الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية العمل في الحقل التعليمي . وقد بدأت هذه الجهود مبكرة في القرن السادس عشر حين أنشئت كاتدرائية سان سلفادر في أنجولا في سنة ١٥٣٤ أول بعثة للجزويت إلى شرق إفريقيا في سنة ١٥٦٠ .

ولكن بدأ هذا النظام يداخله شيء من الاضطراب حين قدمت إلى شرق إفريقيا بعثات غير برتغالية في منتصف القرن التاسع عشر . وبدأت في إنشاء بعض المدارس في سنة ١٨٧٨ . وقد أثبتت التقارير أن هذا النظام التعليمي الديني كان مخففاً كل الإخفاق . سواء في الوصول إلى الأهداف المرسومة له أو غيرها من الأهداف . فالمصاعب المحلية والإهمال وسوء التنظيم أدت إلى انهيار نتائجها . ففي سنة ١٨٧٢ لم يكن هناك أكثر من ٥٦ صبياً و٨٣ بنتاً

مقيدين في مدارس أنجولا . كما كان عدد طلبة موزمبيق لايزيدون على الأربعمئة . وفي مدينة امبريز Amprix لم يكن هناك في سنة ١٨٧٩ غير ثلاثة من الطلبة بين سن الثالثة والتاسعة عشرة يواظبون على الدراسة . كان هذا حال المدارس التي في مدن الشاطئ أما في الداخل فلم تجد المدارس كفايتها من المدرسين . وكانت مواظبة الطلبة عليها نادرة . ولذا كان أثرها معدوماً . ولذا اتجه المستعمرون إلى الإكثار من المدارس المهنية من أجل الاستفادة من الإفريقيين لاستغلال المستعمرات .

وكان التحسين الذي حدث في السنين الأولى من القرن العشرين بطيئاً . وفي غير طريقه الطبيعي . ففي موزمبيق حول سنة ١٩٠٩ كان هناك - إلى جانب بعض المدارس التجارية والزراعية القليلة - أربعون مدرسة ابتدائية للبنين و١٨ مدرسة للبنات يدير أغلبها المبشرون . ويحضرها الطلبة الخلاسيون والإفريقيون . ووصل عدد طلبتها إلى ١١٩٥ طالباً (١٤٦ طالباً في المدارس الحكومية و ٤١٢ في المدارس الخاصة بالبلديات و ٦٠٧ في المدارس التبشيرية و ٣٠ في المعاهد الخاصة) ، وفي أنجولا وصل عدد الطلبة في سنة ١٩٠٨ إلى ١٨٦٠ طالباً يواظبون على ٦٩ مدرسة . وكانت الأسئلة التي تدور على ألسنة رجال التعليم من حكوميين ومبشرين أي أنواع التعليم أصلح للإفريقيين ؟ ولماذا يعلم الإفريقي إذا كان مصيره أن يكون عاملاً ؟ وما هي وسيلة تمدين الإفريقيين دون تعليم ؟ وبعض هذه الأسئلة مازال ينتظر الإجابة حتى الآن في إفريقيا البرتغالية . وحتى سنة ١٩٢٠ كانت الإجابات تتراوح بين جماعات المؤيدين والمعارضين ، ولذا لم يوجد في أكثر جهات المستعمرين أكثر من بعض مدارس أولية . إلى جانب بعض مدارس المبشرين الابتدائية ومعظم مدرسيها منهم . وكانت البرتغالية لغة لتعليم إذ أنها (الوسيلة إلى إدخالهم في الجنسية البرتغالية) وقد سمح لبعض الجمعيات غير الكاثوليكية أن تعمل إلا أنها كانت تحت شروط مرهقة .

وقد أنشئت أول مدرسة ثانوية في سنة ١٩١٩ برغم ما رددته البرتغاليون في كل مناسبة من أن التعليم غير مجد بالنسبة للإفريقيين وبسبب لهم كثيراً من البلبلة . وأنه من الأفضل تعليمهم الأخلاق المسيحية ثم كيفية العمل .

ومن الوجهة النظرية ينقسم التعليم في المستعمرات البرتغالية إلى ثلاث مراحل : أولية وابتدائية وثانوية ، والمرحلة الأولى هدفها تعليم اللغة البرتغالية إلى جانب بعض الحساب والدين . وهي خاصة بالإفريقيين أما المرحلتان الابتدائية والثانوية فمباحتان للإفريقيين وغيرهم . والدولة هي المشرقة على امتحاناتها . والمرحلة الابتدائية تقود إلى التعليم الثانوى أو التعليم الفنى ، ولكن التعليم الفنى محدود ببعض الحرف . والتعليم مجانى وإجبارى لمن هم بين السابعة والثانية عشرة على أن يكونوا مقيمين فى دائرة ثلاثة كيلومترات من المدرسة .

وحتى سنة ١٩٣٨ لم يكن يباح التعليم الحكومى فى موزمبيق إلا للأوروبيين والآسيويين والإفريقيين المطابقين . وكان عدد الإفريقيين حتى سنة ١٩٥٢ لا يتعدى ٢٥٨ طالباً . أما غير المطابقين من الإفريقيين فيتجهون إلى مدارس الإرساليات التبشيرية التى كانت تأخذ إعانات حكومية ويشرف عليها مفتشون حكوميون . وفى سنة ١٩٥٢ لم يكن هناك غير ١٩ مدرسة حكومية وعدد طالباتها ٦,٦٦٩ طالباً ومدرسة ثانوية واحدة وعشر مدارس فنية : بينما كان للمبشرين ألف مدرسة ابتدائية تضم ١٥٠ ألفاً من الإفريقيين غير المطابقين و٤٤ مدرسة فنية . وثلاثة معاهد للمعلمين إلى جانب بعض مدارس الجاليات الأجنبية كالأسيويين واليونانيين والصينيين وهناك مدارس اليسية التى أنشأها سالازار ولكن سن القبول فيها محددة بالثالثة عشر ولذا لا يوجد فيها إفريقيون مطلقاً . والمدارس الفنية رغم عدم مجانيته أكثر المدارس قبولاً لدى الإفريقيين .

أما فى أنجولا فالمدارس الابتدائية لاتعدو طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥٠ — ٢٠٧ مدارس منها مدرستان ثانويتان . واثنى عشرة مدرسة فنية . ومعهدان للمعلمين . وتشرف البعثات التبشيرية على ٤٨ مدرسة ابتدائية وسبع ثانوية ، وواحدة فنية ، ومعهد للمعلمين وعدد الطلبة ١٣,٥٨٦ طالباً فى المدارس الابتدائية و٢,٢٧٧ طالباً فى المدارس الثانوية معظمهم غير إفريقيين و١١٤٨ طالباً فى المدارس الفنية و١٥٤ طالباً فى معهد المعلمين .

وفى سنة ١٩٤٨ أنشئت أربع مدارس للإفريقيين الممتازين اثنتان

في أنجولا ومثلها في موزمبيق منهما واحدة للبنين وأخرى للبنات ، على ألا تتجاوز من القبول الثمانية عشر عاما . وهي تعطي طلبتها برامج في الإدارة والزراعة والصحة العامة . وذكر في مرسوم إنشاء هذا النوع أن الهدف منه إعداد الإفريقيين ليقودوا زملاءهم في مضمار الحضارة الأوروبية .

وفي سان توما توجد تسع مدارس حكومية منها ست ابتدائية وواحدة ثانوية ، عدد طلبتها اثنان وثلاثون ، واثنان فنيان عدد طلبتهما اثنان وسبعون .

أما في المستعمرات الإيطالية فكأنما غنى المستعمرون بتجهيل أهل البلاد لا بتعليمهم فقد أنشئ في ليبيا عدد من المدارس الابتدائية امتد منهجها إلى ست سنوات . كانت الثلاث الأولى تعليمها عربياً خالصاً غنى فيه باللغة العربية والحساب وبعض مبادئ الدين الإسلامي واتخذت العربية لغة التعليم . وأدخلت اللغة الإيطالية في السنة الرابعة بجانب العربية وسادت في الستين الخامسة والسادسة بعد أن ألغيت العربية إلغاء تاماً . وحتى خروج الإيطاليين من ليبيا في سنة ١٩٤١ كان عدد المدارس التي أنشأها الإيطاليون على هذا النوع مائة مدرسة . أما نصيب الصومال فلم يزد على مدرستين غنى الإيطاليون يجعل ناظر المدرسة عربياً ووكيلها صومالياً . بينما لم يختلف منهج الدراسة عن مثيله في ليبيا .

ومن هذه الأعداد التي ذكرناها . نستطيع أن نكون صورة واضحة عن نصيب الإفريقيين من التعليم في مختلف المستعمرات الأوروبية وقصور الحكومات المستعمرة واضح لا يحتاج إلى دليل ولولا جهود جماعة المبشرين التي بذلت إلى جانب الجهد الحكومي لاستطعنا أن نقول في عبارة موجزة إنه لم يرتفع عن العدم .

مراجع الباب الثامن

- أحمد توفيق المدني : هذه هي الجزائر .
- الحبيب تامر : هذه هي تونس .
- علال الفاسي : هذه هي مراکش .

Duffy J., Portuguese
Hailey. An African Survey
Ethiopia Observer, A Monthly review published
in Addis Abeba
New State'sman Year Book. 1963
United Nations Review

الباب التاسع

النقل في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه

النقل في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه

لعل من سقط القول أن نقول إن قارة إفريقيا كتلة ضخمة من اليابس ليس بها بحار داخلية . ولذا كان شاطئها قصيراً جداً بالنسبة لمساحتها الضخمة ، فكل ميل من شاطئها يخدم حوالى ١٤٢٠ ميلاً مربعاً من مساحتها . في الوقت الذى يخدم الميل من الشاطئ الأوروبى ٢١٩ ميلاً مربعاً من مساحتها ، ومن مساحة آسيا ٧٣٦ ميلاً مربعاً . وهذا من شأنه أن يقلل الفرص الطبيعية لظهور الموانئ الطبيعية الكبيرة . كما أنه يبعد بعض أجزاء اليابس عن الساحل بأكثر من ألف ميل . هذا إلى أن وجود الصحراء الكبرى في نصفها الشمالى جعل الساحل الإفريقى المقابل لها عديم القيمة الاقتصادية لعدم وجود الظهير المنتج ، حتى ولو كان الساحل ملائماً لقيام الموانئ الطبيعية .

كل هذا إلى جانب المساحات الكبيرة من المستنقعات والغابات الكثيفة الموحشة التى تزخر بالأوبئة كالحمى الصفراء والمالاريا والتسى تسى ، والتى يكون عبورها محفوفاً بالمخاطر ، وكذلك إلى جانب احتضان الساحل لحافات الهضبة العالية في كثير من الأحيان ، مما يجعل الصعود على الحافات الشديدة الانحدار أو التوغل عن طريق الأنهار متعباً . كل هذا جعل الاتصال بقلب اليابس أو بين أجزاء اليابس وبعضها أمراً إن لم يكن مستحيلاً في كثير من الأحيان فهو متعذر ، أو مشوب بالخطر .

ومن البدهيات أيضاً تأثر تجمعات السكان بمظاهر التضاريس ، ولانغلو أونتعد كثيراً عن الحقيقة حين نقول إن امتداد جبال أطلس في الركن الشمالى الغربى من القارة من الغرب إلى الشرق حتى خليج قابس جعل تجمع السكان أكتف ما يكون في الإقليم الساحلى الضيق المعروف باسم إقليم التل ، وجعل الاتصال بالقارة عن طريق اجتياز هذه الجبال أمراً متعباً بل غير منتج من الناحية

الاقتصادية ، كما حتم امتدادُ نهر النيل من الجنوب إلى الشمال في خط مستقيم ووجودُ الصحراء الحافة على ناحيته أن جعل الاتصال بالقارة عن طريق شمالي جنوبي أمراً حتمياً ولاسبيل إلى غيره من الطرق التي قد تمتد من الشرق إلى الغرب . وقد اضطر الرحالة إلى مراعاة كل هذه الظروف خلال رحلاتهم عبر القارة ، ومن حاول أن يعارضها أو يتجاهلها لقي العذاب إن لم يلق الموت . ولذا كانت إفريقيا مقبرة كثير من المستكشفين الذين جهلوا هذه الحقائق البديهية . وما كان لهم أن يعلموها قبل أن يستكشفوها .

هذه بعض الحقائق الكبرى التي لا بد من توضيحها قبل أن ندخل في محاولة الكلام عن النقل في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه .

وحين قدم المستعمرون إلى القارة كانت تدفعهم إليها دوافع مختلفة ، وهذه الدوافع المختلفة لم تظهر مرة واحدة . كما لم تظهر كلها بوساطة دولة بعينها ، بل كانت لكل دولة دوافعها . فإذا كانت إنجلترا قد قدمت لأجل الحصول على المواد الخام من أجل استعمالها في الصناعة لغرض التغلب على المنافسة التجارية التي بدت بوادرها ، فإن هذا الهدف لم يكن هدف الفرنسيين حين قدموا إليها ، برغم أنهم بدءوا استعمارهم مبكرين عن غيرهم عامة وعن البريطانيين خاصة قرابة نصف قرن كامل . فقد كان يدفعهم إلى هذه المخاطرة الرغبة الملحة في توطين بعض الفرنسيين في مساحات معينة لها من الصفات المناخية والطبيعية ما يؤهلها لأن تلائمهم وتحقق لهم وطناً ثانياً . وظهر هذا العامل أقوى ما يكون عند استعمار الجزائر . ولكنه لم يكن هو هدفها عند استعمار تونس بل كان مجرد استرداد كرامة فُقدت . بينما كانت رغبة بلجيكا مجرد رغبة الملك في الإثراء . في الوقت الذي كانت فيه الرغبة الألمانية مجرد الحصول على أسواق من أجل تلبية احتياجات التجارة الألمانية النامية ولكن هذه الأهداف وإن تباينت هذا التباين الكبير إلا أنها تلتقي عند ضرورة الحصول على وسائل النقل السريع . وربما كان الملك ليوبلد الثاني أفضل معبر عن ذلك حين قال : (إن الاستعمار هو النقل) .

وكان لا بد لهذه القوى المستعمرة أن تحل أولاً مسألة النقل . وكان لا بد من التنسيق بين عمل كل دولة والأخرى ، من أجل الحصول على أفضل

نظام تحمل به هذه المشكلة ، لاسيما وأن استعمار إفريقيا ، أوعلى الأصح استعمار كل دولة لما حصلت عليه من أجزاء في إفريقيا، كان أقرب إلى التقسيم منه إلى أى شيء آخر . فقد رأينا كيف اقتسم البريطانيون والألمان شرق إفريقيا . وتنازلت إنجلترا عن بعض ما حصلت عليه لإيطاليا دون أن تعبا إحداهما بما كان يدعيه سلطان زنجبار . بل نصحته حليفته بريطانيا بأن يقبل ما وصل إليه الحلفاء . وكذلك اقتسمت إنجلترا وفرنسا ثم ألمانيا غرب إفريقيا . كما كان حصول فرنسا على تونس ثم مراكش قد تم بعد سلسلة من المعاهدات أعطت كل دولة ما يقابل رضائها بالاحتلال الفرنسي . فكانت كل هذه الخطوات نتيجة طبيعية لما اتخذ في مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) من قرارات .

ولكن كان لابد لهذه الدول من تحديد الحدود بين ما حصلت عليه كل منها ، فكان أن عقدت بينها سلسلة من المعاهدات . ولم يرسم هذه الحدود إخصائيون ذوو معرفة تامة بما تجتازه تلك الخطوط من مظاهر طبيعية أو بشرية . بل كان أغلب أجزاء هذه المستعمرات لم يكشف بعد . ولذا رسمت الحدود بين هذه المستعمرات في العواصم الأوروبية على خرائط، واستعمل في رسمها المسطرة والبرجل أكثر مما استعملت الخبرة أو المعرفة . فلم تراعى في رسمها مظاهر التضاريس ، من أنهار أو جبال أو غابات . كما لم تراعى أية اعتبارات إنتاجية أو بشرية . فاخترقت الحدود مناطق ما كان لها أن تخترقها ، كما اقتُسمت قبائل ما كان لها أن تُقسم . فجعلت أجزاء من هذه القبائل تعيش في وحدة سياسية وتتبع دولة معينة ، بينما عاشت رياستها في دولة أخرى ، وتبعت دولة أخرى . فكان أن نشأت عن ذلك مشكلات كان لابد من تسويتها قبل أن يبدأ العمل الاستغلالي أو تنفيذ الهدف الذي من أجله تم الحصول عليها . وأخذت تسوية هذه المشكلات مدداً اختلفت طولاً وقصراً وجعلت موضع مساومات كان لابد من التضحية ببعض الاعتبارات من أجل الوصول إلى حلول سليمة لها . وأخيراً وبعد فترة طويلة امتدت إلى ما قبل بداية القرن العشرين بقليل ، بدى برسم ما نستطيع أن نسميه بسياسة النقل . ولكن زاد من صعوبة رسم هذه السياسة أن هذه

الدول قدمت أو حصلت على هذه المستعمرات فلم تجد أمامها ما تسترشد به . فأغلب الطرق التي تجتازها القوافل الحيوانية أو البشرية تختفى إثر نزول الأمطار . بل يزول كل أثرها بما ينبت عليها من حشائش ، أو يصعب متابعتها في موسم آخر إثر هجرة الحيوانات المفترسة منها أو إليها . وإذا كان بعض التجار العرب قد شقوا طرقاً معينة ألفوا أن يستعملوها ، إلا أنها هجرت إثر القضاء على تجارة الرقيق ، وإذا كان البرتغاليون قد بدعوا باستعمال الطرق المائية إلا أن ما اعتور هذه الطرق من جنادل وشلالات ومصاعب أخرى جعل هذه الوسيلة — عند الرغبة في الإسراع — أقرب إلى العبث . هذا إلى أن ما كانت بعض القبائل قد شقته من طرق بين مواطنها — وخاصة في مناطق الغابات الكثيفة — لا يعدو عرضه بضعة ديسمترات لا يصلح إلا لصفوف طويلة من الحمالين . ولم يكن أكثر القبائل قد استعمل الحيوان للنقل بعد ، لانتشار ذباب النسي تسي في مناطق يبلغ اتساعها نصف مساحة القارة تقريباً ، ولذا لم تكن هذه القبائل قد عرفت العربة أو العجلة أو غيرها مما كان يستعمله البوير في الجنوب . ولذا تخصصت كل منطقة من مناطق إفريقيا في نوع معين من وسائل النقل .

في الساحل الشمالي كان السكان قد ألفوا النقل الحيواني على ظهور الحمير والبغال ، بينما ألف سكان الصحراء الكبرى والقرن الإفريقي نقل الحمل . وألف أهل الجنوب نقل العربات التي تجرها الثيران . ولم يألف سكان وسط القارة سوى نقل رعوس الرجال . واستعمال وسيلة من هذه الوسائل لا تغني شيئاً من أجل الاستغلال الاقتصادي الواسع ولذا كان لابد من شق مجموعة من الطرق الحديثة التي تستعمل طول العام ، ثم التفكير في وسيلة للنقل أكثر تقدماً وأكثر اقتصاداً ، على أن تكون هذه الطرق وهذه الوسائل أكثر أمناً وسلاماً . ولذا لم يكن هناك من وسيلة إلا السكك الحديدية . وإنشاء السكك الحديدية يحتاج إلى كثير من رأس المال ، واستغلال رأس المال الزائد هدف من أهداف الاستعمار . فتلاقت الرغبتان . رغبة الاستغلال المالي مع إدخال وسيلة للنقل السريع الاقتصادي الآمن .

وكان البوير منذ أن قدموا إلى إفريقيا يستعملون العربات التي تجرها

الثيران ، لذا عملوا على شق مجموعة من الطرق الصالحة لهذا النوع من النقل . ولم تلبث طريقتهم هذه أن عمت كل جنوب إفريقيا ما عدا المنطقة المحصورة بين لورنزو ماركيزو وليدن برج حيث تسود ذبابة التسي تسي . ولكن استعمال هذه العربات في النقل لم يكن يعنى انعدام النقل الإنسانى . فقد ظل هذا النوع البدائى من وسائل النقل حيث تسود ذبابة التسي تسي . وحيث يتعذر شق الطرق . بل حيث كان التجار يريدون رخص التجارة الأمر الذى ألح عليه التجار العرب الذين كانوا يترددون على شرق إفريقيا . لاسيما فى المواد التى تتحمل المسافة الطويلة كالعاج والمطاط . وقد لجأ الفرنسيون إلى هذا النوع من وسائل النقل لنقل كميات كبيرة من المثونة خلال الحرب العالمية الأولى . فجردوا لذلك جيشاً من الحمالين بلغ ١٢٥ ألفاً . وإذا كان هذا النوع من النقل قد أبطل فإنه لم يختلف كمظهر غير إنسانى . بقدر ما صرف النظر عنه لارتفاع تكاليفه ، إذ لوحظ أن نقل الطن فى نيجيريا لمسافة ميل واحد ، يتكلف شلنين ونصف الشلن . بينما كان نقله بالسيارة لا يكلف سوى شلن واحد وشلنين بالسكة الحديد . ويكلف نقل الطن الواحد فى شرق إفريقيا ثمانية شلنات ، بينما لا يتجاوز نقله بالسيارات ثلاثة ونصفاً . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفهم لماذا بادرت شركة النيجر الملكية وكذلك شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية إلى مد الخطوط الحديدية فى كل من نيجيريا وكينيا ولو أدى الأمر فى الثانية إلى جلب أعداد هائلة من الهنود .

وفى الكونغو البلجيكي وكذلك إفريقيا الفرنسية الاستوائية كان النقل النهري هو الوسيلة الأولى . فقروع نهر الكونغو صالحة للملاحة فى أغلب أجزائها ، وهى تؤدى جميعاً إلى البحر ويباغ طول المسافة الصالحة للملاحة فى نهر الكونغو الأدنى حوالى ستة آلاف ميل وإن كانت كلها ليست متعاقبة . كما أن هناك مسافة ١٠٧٧ ميلاً أخرى فى الكونغو الأوسط لاتحلتها المساقط المائية . هذا إلى أن كمية المياه التى تجرى فى النهر تسمح دائماً - أى فى جميع فصول السنة - بالملاحة ولا تتعطل كما هو الحال فى المسافة بين أسوان والخرطوم فى وقت التحريق . ومن هذا نفهم لماذا نص ميثاق برلين فى سنة ١٨٨٥ على حرية الملاحة فى حوض الكونغو .

وظلت حكومة الكونغو الحرة تعتمد اعتماداً كلياً في بادئ الأمر على هذه الملاحة النهرية التي نظمتها شركة ملاحية أعالي الكونغو التي ألفت في سنة ١٨٨١ . بل ظلت هذه الشركة تعمل حتى سنة ١٩٢٥ حين تحولت إلى (الاتحاد الوطني لشركات النقل النهري) . ولكن في سنة ١٩٣٦ سيطر على عملية النقل النهري (مكتب استثمار النقل في المستعمرات) وكان مجموع حمولة مراكبها النهرية ١٥٧ ألفاً من الأطنان تعمل في مسافة ٦٣٠٠ ميل . بينما تعمل في أعالي النهر (شركة سكة حديد الكونغو) وتملك أسطولاً نهرياً بلغت حمولة سفنه ١٧٥٠ طناً للخدمة في نهر اللوالابا . وأسطولاً آخر حمولته ٨٥٠٠ طن للعمل في بحيرة تنجانيقا ، وأسطولاً ثالثاً حمولته عشرة آلاف طن في مناطق أخرى متفرقة . وإلى جانبها تعمل بعض الشركات الصغرى مثل شركة معاصر الكونغو الأعلى وكان أكثر عملها ينصب على نقل زيت النخيل .

ولكن حيث انعدم النقل النهري ، أو أصبح نادراً ، أو حيث كان إنشاء الطرق البرية يجرى في أصعب الظروف المناخية كما هو الحال في إفريقيا الغربية الفرنسية ، كان إنشاء الخطوط الحديدية سابقاً لمحاولة شق الطرق . وفي مناطق أخرى اقتصر على مد السكك الحديدية الرئيسية واعتمد على النقل البري بالسيارات لتموين هذا الخط الرئيسي . ولكن ازدياد النقل على هذه الخطوط الفرعية سواء للركاب أو البضائع هو الذي دفع بعد ذلك إلى أن يستبدل بالسيارات السكك الحديدية ولو بمقاس أصغر .

وفي شمال إفريقيا حيث استقر المستوطنون في نقط متباعدة على الشاطئ في منطقة التل وحيث فصّلت بينهم مسافات طويلة ، كان لابد من الربط بين هذه المراكز المتناثرة لاسيما بعد أن استولى الفرنسيون على تونس في سنة ١٨٨١ وعلى مراكش في سنة ١٩١٢ ، فكان إنشاء الخطوط الحديدية أمراً تحتّمه طبيعة التضاريس في هذه المناطق وأماكن الاستيطان بينما ظلت المنطقة الداخلية سواء عبر جبال أطلس ، أو وراء الصحراء . تعتمد على العربات التي تجرها الخيول حيث كانت نفقات تشغيل الخطوط الحديدية تفوق إيراداتها . أو تكاليف مد الخطوط أمراً معجزاً .

وفي جنوب إفريقيا واتحاد وسط إفريقيا كان مد الخطوط الحديدية مرتبطاً تمام الارتباط بالتعدين ، فالماس في منطقة كمبرلي ، والذهب في وت فاترراند ، والفحم في دانكي ، والصلب والزنك في بروكن هل ، والنحاس في روديسيا الشمالية ومنطقة كاتنجا في الكونغو البلجيكي ، هو الذي حدد مسار خطوطها . فقبل اكتشاف الماس في كمبرلي لم يكن هناك من خطوط حديدية في الجنوب سوى خط طوله ميلان في جوار دربان . وخط آخر من مدينة الرأس إلى مدينة ولنجتون ، قامت بإنشائها شركة بريطانية ، بعد أن ضمنت الحكومة لها حداً أدنى من الربح . فإذا ما اكتشف الماس ألحت الحاجة إلى نقله من مواطن استخراجة ، إذ كان نقله إلى بورت إليزابث بوساطة العربات التي تجرها الثيران يستغرق شهراً وقد يمتد إلى شهرين . وكانت مصاريف نقل الطن تراوح بين خمسة عشر وثلاثين جنيهاً ، بينما كان نقله بوساطة عربات الخيول يستغرق عشرة أيام وتصل مصاريف نقل الطن إلى اثني عشر جنيهاً . ولذا كان إنشاء السكك الحديدية أمراً لا يتحتمه الضرورة فحسب بل يحتمه الاستغلال الاقتصادي المربح . فكان أن بدئ بالمشروع على نفقة الحكومة في سنة ١٨٧٣ ، ولكن لم تلبث الصيحات أن ارتفعت من موانئ الشرق تطلب نصيباً عادلاً في التصدير وكانت ناتال قد بدأت في سنة ١٨٧٦ ببناء خط يصل بين الموانئ من أجل خدمة السكر ، ومن ثم أصبح امتداد هذا الخط الصغير إلى جمهوريتي أورانج الحرة والترنسفال أمراً لا سبيل إلى تأخيرها .

ولكن وصول الخط إلى كيب تاون يستلزم عبور جبال وهضبة ترتفع إلى ستة آلاف قدم بينما كانت قيمة ما سيستخرج من الماس ما زال مجهولاً . ففكرت الحكومة - من أجل تقدير الطريق الذي سيسلكه الخط - في إمكان جذب حركة النقل إلى موانئ مستعمرة الرأس مما سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الجمركي . وفي هذه الحالة لا يتظر أن تقبل الشركات على تعهد مد الخط إلا إذا حصلت على امتيازات مجدية . ولكن الرغبة في سرعة العمل جعلت الحكومة تأخذ العمل على عاتقها ، وتم إنشاء خط كمبرلي وطوله ٦٥٠ ميلاً في سنة ١٨٨٥ بينما وصل خطا بورت إليزابث وإيست لندن

إلى توب كولدج والبول بورت على حدود جمهورية أوزنج الحرة ، كما وصل خط دربان إلى إيست كورت . ولكن لم يلبث أن بدأ الحفر لأجل الذهب في وت فانرز راند في سنة ١٨٨٦ مما أدى إلى ظهور أغراض جديدة لمد الخط الجنوبي . ولكن إنشاء الخط لا يمكن فصله عن اعتبارات أخرى كرسوم الجمارك على البضائع المارة من الموانئ ، فحتى سنة ١٨٨١ كانت مستعمرة الرأس وغيرها من مستعمرات الشاطئ تستولى على جميع الرسوم ولذا عقدت مستعمرة الرأس مع جمهورية أوزنج الحرة اتفاقاً على أن الخط المقترح مده إلى بلومفنتين يكمل إلى نهر الفال (آخر حدود جمهورية أوزنج الحرة الشمالية) بينما رفضت ناتال مثل هذا الاتفاق ، لأنها فضلت أن تكون مطلقة اليد في تحديد أجور النقل وفقاً لمصلحتها وحدها ومدت خطوطها إلى حدود ترنسفال .

هذا في الوقت الذي كانت جمهورية ترنسفال تود لو قللت اعتمادها على الموانئ البريطانية ، إذ كان لها من خليج دلاجوا خير مخرج لتجارتها . وكانت قد وقعت مع البرتغال في سنة ١٨٧٥ اتفاقاً من أجل التعاون بينهما لأجل مد خط حديدى إلى مركز التجارة في ترنسفال . ولكن لم تبدأ خطوات جدية لأجل التنفيذ . وظل الأمر حبراً على ورق حتى سنة ١٨٨٢ حين بدأ اندفاع الناس إلى مراكز استخراج الذهب في لايدن برج فألغى الاتفاق . وبذلت محاولات جديدة لأجل مسح الطريق بوساطة الحكومتين اللتين صممتا على منح امتياز لإنشائه إلى شركة تبدأ من بدايته الجديدة .

وتحت ضغط أصحاب المناجم في لايدن برج تقاربت ترنسفال وحكومة الرأس في ١٨٨٥ من أجل عقد اتفاق جمركى وإنشاء خط حديدى إلى كمبرى . ولكن حكومة مستعمرة الرأس تباطأت بينما أدى ازدياد كمية الذهب المستخرج من وت فانرز راند إلى جعلها أهم سوق في إفريقيا ، وإلى ميل حكومة ترنسفال إلى عدم الاندفاع في الاتفاق . لأنها رأت أن مد الخط إلى خليج دلاجوا أفضل لها ويقال من التزاماتها ويزيد من نصيبها من الرسوم الجمركية . بل قامت تعارض امتداد خط حديدى إلى حدودها سواء من بورت إليزابث إلى مدينة الرأس . فأسرعت إلى شركة السكك

الخطوط الرئيسية في ناتال وجزءاً من خطوط الرأس ، وأخذت أطوال الجزء المكهرب تزداد عاماً بعد عام حتى أصبحت أكبر مجموعة من الخطوط المكهربة في الإمبراطورية البريطانية :

ولم يقتصر نشاط شركة خطوط جنوب إفريقيا على باقى أجزاء الاتحاد ، بل تدير أيضاً جميع الخطوط الحديدية في اتحاد وسط إفريقيا ، بل وفي إفريقيا الشرقية البرتغالية أيضاً ، وقد بلغ طول هذه الخطوط ١٧٠٨ أميال ؛ منها ١٣٥٦ في روديسيا الجنوبية و ٦٤٢ ميلاً في روديسيا الشمالية و ٣٩٩ ميلاً في بتشوانالاند وتدار كلها بوساطة هيئة مركزية في بولاوايو .

فقد بدى بمد خطوط روديسيا في سنة ١٨٦٨ وكان السير سيسل رودس هو روحها الموجهة . وأكملته بتشوانالاند في سنة ١٨٩٩ وجعل رسم المرور على البضائع البريطانية لا يزيد على ٣ ٪ وبعد أن مد الخط إلى سالسبورى في سنة ١٨٩٩ أراد السير رودس إكماله إلى القاهرة . ودارت لأجل ذلك مفاوضات بين الحكومات المختلفة ولكنها لم تنجح . ولم يتقدم الخط خطوة واحدة ولكن خرجت منه خطوط فرعية إلى الكونغو البلجيكي في سنة ١٩٠٩ وقد أنشئ منها ١٣٢ ميلاً بوساطة شركة سكة حديد روديسيا - كاتنجا التى أسسها لهذا الغرض السير روبرت وليمز الذى كان يملك أسهماً في مناجم كاتنجا . كما مد خط آخر من سالسبورى إلى شاموا وآخر إلى زاوى Zawi يمران بمناطق زراعية خصبة يملكها الأوروبيون . بينما المنطقة الأخرى التى يعيش فيها الوطنيون ما زالت خالية من السكك الحديدية حتى الآن . ويبلغ رأس المال المستخدم في السكك الحديدية في جنوب إفريقيا حتى سنة ١٩٥٦ - ٢٨,٦٢٤,٨٧٨ جنيهاً .

وفيما عدا ما فعلته البرتغال من قبولها مد خط سكة حديد جوهانسبرج إلى ميناء لورنز ماركيزو ، فإن قصتها في إفريقيا وخاصة في ناحية النقل تحكى قصة تخلف استعماري بالغ بالقياس إلى غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى .

فهي لم تبذل اهتماماً كبيراً بشئون النقل والمواصلات . ولم تقم بمجهودات تماثل تلك التى بذلتها إنجلترا وفرنسا أو غيرها من مد المواصلات

إلى اتفاق مع حكومة البرتغال ، وكان اتفاق سنة ١٩٠١ الذى عقدته حكومة
الزنسفال مع البرتغال قد حفظ لشركة خليج دلاجوا أفضليتها فى أسعار
النقل والرسوم الجمركية وأخذ نصيب شركة مدينة الرأس فى الانخفاض .
حتى إذا عادت هذه الشركة تعوض هذا النقص بتطبيق نفس أسعار نقل المعادن
على المواد الزراعية أدى هذا إلى ارتفاع أعباء المعيشة فى الوقت الذى كان
يخفض أسعار نقل البضائع المستوردة يؤثر فى إيرادات الخط ، فكان لابد
إذاً من عقد مؤتمر عام لأجل بحث جميع هذه المسائل على نطاق واسع .
وفعلًا تم الاتفاق على معظم هذه المسائل فى اتفاق سنة ١٩٠٨ الذى أصبح
مقدمة للوصول إلى الاتفاق السياسى الذى حدث فى نفس السنة . فحل محل
اتفاق سنة ١٩٠١ مع البرتغال اتفاق جديد فى سنة ١٩٠٩ ضمن لشركة
دلاجوا نصيباً من الأرباح يتراوح بين ٥٠ و ٥٥ ٪ من إيراد الخط ، وقد
تجدد هذا الاتفاق فى سنة ١٩٢٨ ولكن الاتفاق الذى تم فى سنة ١٩٣٤
أنقص هذا النصيب إلى ٤٧,٥ ٪ .

وعند تكوين الاتحاد كانت حكومة جنوب إفريقيا تملك من الخطوط
الحديدية ماطوله ٦٩٨٩ ميلاً كلها تمتد من مناطق التعدين إلى الموانئ من أقصر
الطرق . وكان طبيعياً بعد ذلك - بعد أن تم تكوين الاتحاد - أن تتوسع
الحكومة فى مد الخطوط لتصل بها إلى مواطن الإنتاج الزراعى والحيوانى .
لأسيما وقد نص قانون الاتحاد على أن تدار الخطوط الحديدية وكذلك
الموانئ على أساس النمو الزراعى والصناعى للاتحاد كله . وأخذت الحكومة
تباشر الإشراف عليهما - برغم انفصال مالية السكك الحديدية - إشرافاً عملياً
مباشراً منذ سنة ١٩١٦ .

ومنذ هذا التاريخ بدأ توصيل السكك الحديدية إلى مناطق الإنتاج الزراعى ،
فوصل طول السكك الحديدية فى سنة ١٩٢٢ إلى ٩٤٠٧ ميلاً . كما ضم إليها
فى نفس السنة خطوط إفريقيا الجنوبية الغربية وكانت لا تتجاوز ١٣٣٠ ميلاً .
واستمر بناء الخطوط بعد ذلك متوالياً حتى وصلت أطوالها فى سنة ١٩٥١ إلى
١٣,٥٤٩ ميلاً عدا بضعة خطوط خاصة قصيرة تديرها بضع شركات .

وبمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٢ كهربت الحكومة أجزاء من

الخطوط الرئيسية في ناتال وجزءاً من خطوط الرأس ، وأخذت أطوال الجزء المكهرب تزداد عاماً بعد عام حتى أصبحت أكبر مجموعة من الخطوط المكهربة في الإمبراطورية البريطانية :

ولم يقتصر نشاط شركة خطوط جنوب إفريقيا على باقى أجزاء الاتحاد ، بل تدير أيضاً جميع الخطوط الحديدية في اتحاد وسط إفريقيا ، بل وفي إفريقيا الشرقية البرتغالية أيضاً ، وقد بلغ طول هذه الخطوط ١٧٠٨ أميال ؛ منها ١٣٥٦ في روديسيا الجنوبية و ٦٤٢ ميلاً في روديسيا الشمالية و ٣٩٩ ميلاً في بتشوانالاند وتدار كلها بوساطة هيئة مركزية في بولاوايو .

فقد بدى بمد خطوط روديسيا في سنة ١٨٦٨ وكان السير سيسل رودس هو روحها الموجهة . وأكملته بتشوانالاند في سنة ١٨٩٩ وجعل رسم المرور على البضائع البريطانية لا يزيد على ٣ ٪ . وبعد أن مد الخط إلى سالسبورى في سنة ١٨٩٩ أراد السير رودس إكماله إلى القاهرة . ودارت لأجل ذلك مفاوضات بين الحكومات المختلفة ولكنها لم تنجح . ولم يتقدم الخط خطوة واحدة ولكن خرجت منه خطوط فرعية إلى الكونغو البلجيكي في سنة ١٩٠٩ وقد أنشئ منها ١٣٢ ميلاً بوساطة شركة سكة حديد روديسيا - كاتنجا التى أسسها لهذا الغرض السير روبرت وليمز الذى كان يملك أسهماً في مناجم كاتنجا . كما مد خط آخر من سالسبورى إلى شاموا وآخر إلى زاوى Zawi يمران بمناطق زراعية خصبة يملكها الأوروبيون . بينما المنطقة الأخرى التى يعيش فيها الوطنيون ما زالت خالية من السكك الحديدية حتى الآن . ويبلغ رأس المال المستخدم في السكك الحديدية في جنوب إفريقيا حتى سنة ١٩٥٦ - ٢٨,٦٢٤,٨٧٨ جنيهاً .

وفيما عدا ما فعلته البرتغال من قبولها مد خط سكة حديد جوهانسبرج إلى ميناء لورنز ماركيزو ، فإن قصتها في إفريقيا وخاصة في ناحية النقل تحكى قصة تخلف استعماري بالغ بالقياس إلى غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى .

فهي لم تبذل اهتماماً كبيراً بشئون النقل والمواصلات . ولم تقم بمجهودات تماثل تلك التى بذلتها إنجلترا وفرنسا أو غيرها من مد المواصلات

وتطويرها من أجل الاستغلال . وليس أدل على ذلك من أنها كدولة من الدول التي اشتركت في استعمار مساحات في إفريقيا منذ أمد طويل فإنها ظلت حتى الحرب العالمية الأولى تتمسك بالعزلة والانطواء وتتمسك بسياسة عدم الاتجار أو التعامل بين مستعمراتها ومستعمرات الدول الأخرى . بل فرضت القيود المشددة على رؤوس الأموال الأجنبية التي يحاول الرأسماليون استثمارها في مستعمراتهم . وليس غريباً أن يكون للبرتغال هذا الدور السلبي في مستعمراتها وهي تلعب نفس الدور في أوروبا . لا سيما وهي لم تحاول الاحتفاظ بهذه المستعمرات إلا من أجل المحافظة على تراث لعظمة سالفة تريد أن تظل تحلم بها .

ولم تبد البرتغال تغيراً في هذه السياسة إلا بعد الحرب العالمية الأولى . حين سعت إلى مزيد من التعامل مع اتحاد جنوب إفريقيا ، وإلى مزيد من الإنتاج الزراعي في بعض المساحات من ناحية أخرى فكانت هذه الأهداف هي التي أوحى إليها بعض التطوير في سياستها النقلية . لا سيما والأنهار التي تخترق موزمبيق غير صالحة للنقل النهري . ولذا كان تطوير السكك الحديدية هو الوسيلة الوحيدة .

ولما كانت أكثر جهات موزمبيق استغلالاً ما يقع شمال نهر الزمبيزي فقد مد خطان قصيران من ميناء كليمانى إلى مناطق الاستغلال الزراعي آنفة الذكر والتي خصصت من أجل زراعة قصب السكر والقنب وجوز الهند . وخط ثالث قصير أيضاً من ميناء موزمبيق إلى منطقة انترى دبو وهي منطقة غنية استثمرت فيها بعض رؤوس الأموال الأوروبية من أجل إنتاج كميات من قصب السكر والقنب ، كما خرج خط رابع قصير أيضاً من ميناء سوفالا إلى مدينة تيت وامتد إلى جنوب نياسالاند ومنها اتجه غرباً إلى روديسيا الشمالية .

ومن ذلك نرى أن كل ما مد من خطوط حديدية في موزمبيق - عدا خط كليمانى وموزمبيق - قد أنشئت من أجل خدمة المستعمرات التي تقع خلف المستعمرة البرتغالية سواء كانت بلجيكية كالكونغو البلجيكي . أو بريطانية كروديسيا الشمالية ونياسالاند أو اتحاد جنوب

إفريقيا ، (ومن ثم أصبحت موانئ ييرا وسوفالا ولورنزو ماركيزو ليست أكثر من مخارج لتجارة هذا الظهير إلى الأسواق العالمية) فلا غرابة إذا ساهمت الأموال البريطانية لا في مد الخطوط الحديدية وتوجيهها فحسب ، بل في توسيع الموانئ البرتغالية في شرق إفريقيا إلى الحد الذي يمكنها من القيام بوظيفتها . حتى لقدت عدت ميناء ييرا من أهم موانئ شرق إفريقيا وثالث الموانئ الإفريقية من حيث حجم الحركة وحمولة السفن التي تخدمها . فثمانون في المائة من التجارة التي تمر بها تجارة عابرة تتجه من وإلى المستعمرات التي تقع وراء المستعمرة البرتغالية . وإذا تقدر رءوس الأموال البريطانية التي تعمل في الخطوط الحديدية البرتغالية قرابة خمسة ملايين من الجنيهات . ولكن نشاط البرتغاليين في أمر النقل في مستعمرة انجولا كان ولا يزال أفضل قليلاً من نشاطهم في موزمبيق وكان ذلك مرتبطاً بإنشاء المهاجر البرتغالية التي أنشئت في القرن العشرين من أجل خدمة الأفواج القادمة سواء من البرتغال أو البرازيل .

فكانت هذه الموجات المتوالية من المهاجرين البرتغاليين بمثابة القوة الدافعة للنشاط والعمل في مجالات الاستغلال . فقد كان التوغل إلى الداخل من المراكز الاستقرار والتوطن على الساحل هي التي أدت إلى مد الخطوط الحديدية عبر الهضاب الداخلية بعد أن بدأ نشاطهم في استغلال الأرض واضحاً طمعاً في مزيد من الإنتاج الزراعي . وكذلك من أجل تعدين الفحم والماس . فبدأت الخطوط الحديدية من الموانئ الساحلية كلواندا ولوبيتو وموزامبيدس نحو الداخل . وإذا كان الخط الحديدي قد مد من أجل خدمة منطقة من مناطق الاستغلال بعينها إلا أنه في نفس الوقت أصبح محوراً من محاور التوغل نحو الداخل . فكان خط لواندا إلى مانجى لمسافة ٢٨٠ ميلاً أول الخطوط التي أنشئت . وإن لم يكن أهمها كما مد الخط الثاني القصير من موزامبيدس إلى بنديرا من أجل خدمة المستوطنين الذين استقروا في هضبة ويلا ، بعد أن أصبحت مركزاً لإنتاج القمح والقنب . أما الخط الثالث والأوسط فكان أهم الخطوط جميعاً ، لا لأنه أطولها فحسب بل لأنه يمتد إلى أقصى حدود المستعمرة

شرقاً عند بلدة سوسا ليتصل بسكة حديد كاتانجا، ويتجه شرقاً إلى إليزابث فيل عاصمة هذا الإقليم، وفي نفس الوقت يتصل بالخطوط الحديدية البريطانية التي تتجه إلى موانئ اتحاد جنوب إفريقيا الجنوبية أو إلى موانئ موزمبيق في شرق القارة : أى أن هذا الخط قد أصبح وسيلة الاتصال السريع والمباشر بين شرق القارة وغربها . ولعل هذا الخط الحديدى هو الوحيد بين الخطوط الحديدية الإفريقية الذى يؤدى هذه المهمة ، علاوة على أنه أرخص الوسائل سواء لنقل الركاب أو البضائع . كما أنه يجعل موانئ شرق إفريقيا البرتغالية قريبة من المستعمرات البرتغالية الأخرى في غرب القارة كغينيا البرتغالية وجزائر سان توما . وقد استغرق مد هذا الخط الأخير قرابة ثلاثين سنة استمرت من سنة ١٩٠٣ إلى سنة ١٩٣٢ . وإذا قدرنا أن هذا الخط يخدم حزام النحاس في كل من كاتانجا وروديسيا الشمالية عرفنا لماذا كانت رعوس الأموال البريطانية هي التي تكون أكبر نسبة من بين المساهمين . وبذلك أصبحت المصالح البريطانية التي تعمل في كاتانجا وروديسيا الشمالية ذات مصلحة ظاهرة وملحة في مساندة سياسة البرتغال الاستعمارية وفي إغماض العيون عما ترتكبه البرتغال من أعمال مجافية لمبادئ الإنسانية في معاملة الأهالي أو إهمال شئونهم . أو سحق الحركات التحررية فيها .

ولما كان هذا الخط الحديدى يخرق هضبات عالية صالحة لسكنى الرجل الأبيض فقد أصبح محور نشاط بشرى واقتصادى يعمل في المجالين الزراعى والمدنى . فقد تجمع السكان حوله في مناطق لشبونة الجديدة التي تقع خلف الساحل الغربى بحوالى ٢٧٠ ميلاً . حيث اشتغل المستقرون بإنتاج كميات كبيرة من قصب السكر والذرة والبن وبلغ من ثروتها وكثرة المستقرين فيها أن اتجه نظر الحكومة إلى نقل العاصمة إليها في سنة ١٩٣٣ وإلى توسيع ميناء لوبيتو ، مما يسمح باستقبال السفن المحيطية الكبيرة الحجم حتى غدت هذه الميناء من أكبر الموانئ الإفريقية جنوبى خط الاستواء .

وكانت هذه التجمعات أيضاً سبباً في مد مجموعة من الطرق الممهدة الصالحة لمرور السيارات ، وقد بلغ مجموع أطوال هذه الطرق عشرين ألفاً من الأميال . وكان اتصال الخطوط الحديدية البرتغالية بمنطقة النحاس في

كاتانجا سبباً في اهتمام الولايات المتحدة بها والعمل على اتخاذ أكثر من خطوة في سبيل كسب صداقة البرتغال لاسيما بعد أن زاد نصيب رموس الأموال الأمريكية في شركات النحاس في كاتانجا . وقبل أن نترك الكلام عن هذه المنطقة التي اهتم بها كل من البرتغال وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا يجب أن نشير إلى أن هذا النشاط في ميدان النقل لا يفيد الوطنيين إلا بنسبة هزيلة تكاد تصل إلى مرتبة العدم .

أما قصة الخطوط الحديدية في هضبة شرق إفريقيا فلإنها كانت موضع منافسة صارمة بين اثنتين البريطانية والألمانية ، حتى إذا تم الاتفاق بين الحكومتين على قسمة المنطقة بينهما ، أسرع شركة شرق إفريقيا البريطانية الملكية إلى محاولة مد الخط المعروف في الوقت الحاضر بسكة حديد كينيا وكان ذلك في سنة ١٨٨٥ ، وبدأته من ممباسا لتصل به إلى أوغندا من أجل خدمة مزارع القطن التي هيأتها في أوغندا ، ولكنها لم تتمكن من مد أكثر من خمسة وستين ميلاً . حتى إذا كان مؤتمر بروكسل سنة (١٨٨٩-١٨٩٠) رأت بريطانيا أن تعود إلى محاولة مد هذا الخط من أجل العمل على تقدم التجارة المشروعة لتكون بديلاً عن تجارة الرقيق إذ كان الرأي السائد آنذاك أن القضاء على تجارة الرقيق لن يتم إلا إذا حلت محلها تجارة أخرى مشروعة تدر على التجار أرباحاً تضاهي على الأقل ما كانت تدره تجارة الرقيق . ومن ثم أصبح لمد هذا الخط الحديدى هدفان هما القضاء على تجارة الرقيق وخدمة المشروعات الزراعية التي تقوم بها الشركة البريطانية في أوغندا . وظهر إلى جانب ذلك هدف ثالث وهو غلق منطقة أوغندا نهائياً في وجه الأطماع الألمانية لأن كارل بيترز كان يحوم حول ملك بوجندا من أجل توقيع معاهدة معه تضعه تحت الحماية الألمانية . ولكن عادت الجهود إلى التوقف مرة أخرى حين أزمعت الشركة البريطانية التخلي عن امتيازها نتيجة للخسائر التي نزلت بها ، وهرعت الجمعيات التبشيرية إلى الحكومة البريطانية صارخة ، فكان أن أرسلت بورتال ليكتب تقريراً يوصي فيه بما يراه . فأوصى بمد يد المعاونة إلى الشركة والعمل على مد الخط الحديدى إلى أوغندا ، وكان ذلك في سنة ١٨٩٤ ، ولذا استؤنف العمل في العام التالي

مباشرة . ووصل إلى مدينة كيسومو على الطرف الشمالى الشرقى لبحيرة فيكتوريا فى سنة ١٩٠١ ، بفضل الأعداد الكبيرة من الهنود الذين استدعوا بشروط مجزية إلى شرق إفريقيا بعد أن أقرضت الحكومة البريطانية الشركة قرضاً مقدارہ خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات . وعملت حكومة أوغندا على مد الخط بعد ذلك إلى داخل حدودها وعمل بعض فروع له .

وكان أن ورثت الحكومة البريطانية الشركة فى كل من شرق إفريقيا وأوغندا ، وفرضت حمايتها عليهما وفتحت أبواب شرق إفريقيا للقادمين من المستوطنين البريطانيين بعد أن أعطيت لهم المساحات الكبيرة من المرتفعات البيضاء ومن ثم أصبح لهذا الخط هدف بل أهداف جديدة وهى أن يسهم فى تعمير الأجزاء التى حوله بالمستوطنين البريطانيين ، وكذلك بالمستوطنين الهنود ومساعدتهم على تشغيل رؤوس أموال جديدة فى خلق مشروعات اقتصادية ، ثم العمل على تصريف منتجات هؤلاء المستوطنين إلى الأسواق الخارجية . حتى إذا أثقلت مصاريف تشغيل الخط كاهل ميزانية المستعمرة أشارت اللجنة الاستشارية التى ألفت لفحص الأمر ، بفصل ميزانية السكة الحديد عن ميزانية المستعمرة ، وكان ذلك فى سنة ١٩٢٥ . كما أشارت بالقيام بجملة إصلاحات رئيسية فى ميناء ممبسا تهدف إلى جعلها ميناء من الدرجة الأولى .

ويبدو أن مصاريف النقل كانت عالية فى أول الأمر من أجل الوفاء بمصاريف التشغيل وأرباح رأس المال . إلا أن هذا أدى إلى شكوى المستوطنين البريطانيين ، فاضطرت الهيئة المشرقة على المواصلات إلى إنقاص رسوم النقل على الصادرات دون الواردات . على أن يعوض هذا النقص بفرض رسوم جمركية عالية على الواردات .

ومن الواضح تماماً أن كل هذه الإجراءات لم يكن لها من هدف سوى المستوطنين الأوروبيين الذين تراحموا فى منطقة المرتفعات البيضاء فى كينيا . ولم ينظر فيها مطلقاً إلى مصلحة الوطنيين ، إذ كانوا هم عماد الواردات لاسيما وطنيو أوغندا ولذا استغل حزب الباتاكافى فى أوغندا هذه الإجراءات

من أجل زيادة الحملة على أهداف الحكم البريطاني . حتى إذا خفضت مصاريف النقل على القطن الأوغندي كما خفضت الرسوم الجمركية على الواردات ، صرحت حكومة كينيا أن هذه الإجراءات من شأنها تخفيض الدخل الأمر الذي سوف يسبب عجزاً في الميزانية .

وكانت ألمانيا قد بدأت من جانبها أيضاً بمد خطوط حديدية من موانئ الشاطئ إلى الداخل . فبدأت بخط صغير يبدأ من ميناء تانجا ويسير مسافة ٢٧٣ ميلاً فقط ليصل إلى أورشا ، وكان ذلك في سنة ١٨٩٩ إلا أن الثورات المتعاقبة ثم الحرب العالمية الأولى ثم أخيراً ضياع هذه الأجزاء من يدها أوقفت العمل في الخط فأوصلته بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى إلى كينيا من أجل أغراض حرية عاجلة ثم أوصلته بعد ذلك إلى أورشا في سنة ١٩٢٩ . كما بدأ الألمان الخط الأوسط الرئيسي من دار السلام إلى كيميوما على بحيرة تنجانيقا فوصلها في سنة ١٩٠٤ . ومن الواضح أيضاً أن أهداف هذا الخط لم تكن تختلف عن أهداف البريطانيين في خط كينيا وهي تنمية المشروعات الأوروبية التي يجري استثمارها في المناطق المرتفعة . حتى إذا حصلت بريطانيا على هذا الجزء ، مدت خطاً ثالثاً في الجنوب من ميناء مطواره Miwara الحديد لمسافة ١٣٢ ميلاً ليصل إلى ناشنجوا Nachingwea ، حيث أرادت الحكومة تنفيذ مشروع الفول السوداني خلال الحرب العالمية الثانية ليسد حاجاتها إلى الزيوت . وبرغم انصراف الحكومة عن هذا المشروع نتيجة للخسائر الهائلة التي نزلت به ، فإنها أكملت الخط إلى الهدف الذي كانت تتويبه بسبب فقر المنطقة وحاجتها إلى وسائل المواصلات كوسيلة للنهوض الاقتصادي بها . وقد تم بناء هذا الخط في سنة ١٩٥٣ . وكانت الحكومة أيضاً - من أجل مشروع الفول السوداني - قد أنشأت ميناء مطواره الحديد وعملت على أن يكون هذا الميناء متفوقاً على مينائي دار السلام وتانجا . فكأن الأهداف الاستعمارية والعمل على استغلال المنطقة استغلالاً اقتصادياً يرمى إلى منفعة الاقتصاد البريطاني دون الوطني ، وخدمة الأهداف الحربية البريطانية

سواء خلال الحرب العالمية الأولى أو الثانية ، كانت هي الدوافع التي أوجت بإنشاء الخطوط الحديدية والموانئ الحسنة هناك .

ومن أجل خدمة هذه الأهداف البريطانية أيضاً فكرت الحكومة البريطانية في تأليف اتحاد شرق إفريقيا ، تخضع فيه كل من أوغندا وكينيا وتنجانيقا لحكومة واحدة . إلا أن مقاومة أوغندا أودت بهذا المشروع . فاكثفت في سنة ١٩٤٨ بخلق إدارة واحدة تدير كل وسائل المواصلات والموانئ في المستعمرات الثلاث؛ وتشرف عليها وتعمل على خفض مصاريفها وزيادة إيراداتها والعمل على تحسين الخدمة فيها . وبذلك وضح مرة أخرى أن خدمة الأهداف الاستعمارية إنما تكمن وراء جميع مشروعات النقل التي تنفذها الحكومة البريطانية في شرق إفريقيا . وقد عملت هذه الإدارة الجديدة على مساواة أجور النقل على خطوط كينيا بمثيلتها على خطوط أوغندا وتنجانيقا ، كما عملت على أن تكون هذه الأجور بحيث لا تقضي على حركة النقل البحري الموجودة بين موانئ بحيرة فكتوريا . لا سيما بعد أن مد خط تنجانيقا إلى موانزة على الطرف الجنوبي للبحيرة . ومن أجل زيادة دخل الخط عقدت الإدارة المشتركة اتفاقاً مع الحكومة البلجيكية من أجل نقل بعض نحاس كاتنجا إلى موانئ شرق إفريقيا .

وفي سنة ١٩٥٥ قدم البنك الدولي قرضاً للإدارة المشتركة قدره ثمانية ملايين ونصف من الجنيهات من أجل تحسين الخط وإصلاح الموانئ وجعل الخدمة فيها على أفضل ما تكون من المستوى .

وكان مد الخطوط الحديدية في السودان قريناً بحملة الاستعادة . فكان الهدف من إنشاء الجزء الأول الذي يمتد من وادي حلفا إلى الخرطوم عسكرياً بحتاً . ولما كان هدف إنجلترا - منذ أن احتلت مصر في سنة ١٨٨٢ - يتجه إلى فصل السودان عن مصر فصلاً تاماً ثم حمل مصر على إخلاء السودان . فقد اتجه هذا الهدف رويداً رويداً إلى إبعاد السودان عن مطامع الدول الأوروبية الأخرى وخاصة فرنسا وبلجيكا ثم الاستيلاء على السودان . فلما جعلت هذا الخط الحديدي يبدأ من وادي حلفا لا من أسوان . كما جعلت عرض الخط يختلف عن عرض الخطوط المصرية - برغم أن هذه

الخطوط المصرية لم تكن قد وصلت بعد إلى أبعد من أسبوط فلما جعلت في حسابها عدم إمكان وصل الخطوط المصرية بالخطوط السودانية حتى في المستقبل حين تصل الخطوط المصرية إلى أسوان وتتجاوزها إلى الحدود المصرية الجنوبية .

وكانت الحكومة المصرية قد عملت قبل ذلك على مد الخطوط الحديدية في السودان وذلك في أواخر حكم إسماعيل ، وتعاقبت فعلاً مع شركة بريطانية لبناء المائة ميل الأولى بين وادي حلفا إلى كريمة ، وابتدأ العمل فعلاً في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٥ ووصل إلى سرس في سنة ١٨٧٧ ، وقد تكلفت الحكومة المصرية حوالي النصف مليون من الجنيهات المصرية للثلاثة والثلاثين ميلاً ونصف الميل الأولى . إلا أن جهود جوردون نجحت في أن تحمل الحكومة على وقف الاستمرار في بناء الخط لعدم فائدته حسب اعتقاده . حين كتب إلى الحكومة في القاهرة (إن بناء السكة الحديد في السودان أمر غريب وسوف لا يكتب له البقاء) .

وبعد الاحتلال البريطاني لمصر ، وصل الخط إلى مسافة ستة أميال جنوبي سرس ، وفي سنة ١٨٨٥ امتد سبعة أميال أخرى . ولكن بسقوط الخرطوم ومقتل جوردون في ٢٦ يناير اتجهت السياسة إلى تصفية مسألة السودان تصفية نهائية ، بعد أن كان الخط قد وصل إلى عكاشة خلال حروب الثورة المهدية .

وما كادت حملة الاستعادة تبدأ حتى كان العمل في الخط الحديدي يسير جنبا إلى جنب مع التقدم العسكري . فوصل إلى أبو حمد في أكتوبر سنة ١٨٩٧ . وبدء بتخزين المهمات من أجل سرعة مد الخط جنوباً ، إذ رُئي من الضروري سرعة البدء فيه بالنظر إلى انسحاب الدراويش غير المنتظر من مدينة بربر في الرابع والعشرين من شهر أغسطس السابق واحتلال القوات المصرية لها مباشرة .

وسرعان ما وصلت أنباء عن موقف الإمبراطور منليك ووصول فرقة فرنسية إلى بحر الغزال ، كما تردد أن قوات أثيوبية تتقدم نحو الرصيرص

فعمل ذلك على سرعة مد الخط . وأصدر القائد العام للقوات الزاحفة أمره ،
بضرورة وصول الخط الحديدي إلى الخرطوم البحرية في أواخر عام ١٨٩٩ .
ووصل الخط فعلاً في أكتوبر إلى نقطة شمالى الخرطوم بحرى بثلاثين
ميلاً . ثم إلى الخرطوم في ٣١ ديسمبر .

وانفرد البريطانيون بأمر السودان طبقاً لاتفاقيتي الحكم الثنائى في سنة
١٨٩٩ ، فكان هدف سياستهم هو نفس الهدف الأول أى إكمال القطيعة
بين مصر والسودان كى يصبح السودان مستعمرة بريطانية . لا سيما بعد
أن عقدت اتفاق فاشودة مع فرنسا ، وصنى ما بينهما بشأن المسألة المصرية .
فكان التفكير منذ سنة ١٩٠٠ إلى إيجاد مخرج للتجارة السودانية عن طريق
البحر الأحمر . فقام اللورد كتشنر قبل أن يغادر البلاد إلى جنوب إفريقيا
بعملية كشف الطريق ما بين البحر الأحمر والنيل . حتى إذا استقر رأى
على اختيار مكان مرسى الشيخ برغوت ، وأكدت صلاحيته لجنة ألفت
لهذا الغرض ، قدرت التكاليف اللازمة بقرابة المليون جنيه وكان ذلك
في سنة ١٩٠٤ . وبدئ بمد الخط وافتتح للعمل في يناير سنة ١٩٠٦ . وحققت
هذه المجهودات الحلم الذى راود أفكار البريطانيين من قطع الصلة التقليدية
بين مصر والسودان . لا سيما وقد بذلت الجهود الجبارة لإنشاء المدينة
الحديدة بـ بورسودان . كما بذلت الأموال من أجل جعل المرفأ صالحاً لاستقبال
السفن الكبيرة . برغم صعوبات البناء والتعمير التى قامت في أول الأمر ، وكذلك
صعوبات عدم توفر الماء الصالح للشرب . وقصدها السفن البريطانية خلال
فترة الإعداد من أجل تأكيد صفتها بالحديدة . فوصلت حمولة السفن
البريطانية وحدها في سنة ١٩٠٧ إلى ٢٤٨,٨٣٣ طناً زادت في السنة التالية
إلى ٢٦٩,٦٢٦ طناً حتى إذا كانت سنة ١٩١٤ وصلت حمولة السفن
البريطانية إلى ٦٤٢,٤١٩ طناً وغير البريطانية إلى ١٥٤٨,٨٥٩ طناً .

ولسنا في صدد ذكر مدى تقدم هذا الميناء بالحديد ، بل يكفي أن نذكر
أنها أصبحت في سنة ١٩٣٦ مخرجاً لـ ٩٣,٥ ٪ من صادرات السودان ،
و لـ ٨٢,٦ ٪ من الواردات في الوقت الذى أصبح فيه نصيب طريق وادى
حلفا لا يزيد على ٣,١ ٪ من الصادرات و ١٣,٣ ٪ من الواردات .

ولم يرتفع نصيب وادى حلفا من التجارة السودانية إلا خلال الحرب العالمية الثانية . حين ارتفع هذا النصيب إلى ٢٦,٧ ٪ في سنة ١٩٤٠ بسبب خوف البريطانيين من تهديد الايطاليين الذين كانوا لا يزالون في أرتريا وأثيوبيا . واستمر نصيب وادى حلفا مرتفعاً إلى سنة ١٩٤٣ حين وصل إلى ٤٠,٩ ٪ ، ولكنه أخذ في الهبوط تدريجياً بعد ذلك ، لاسيما حين عقد الصلح في سنة ١٩٤٥ وخرجت إيطاليا من البحر الأحمر نهائياً .

ومنذ سنة ١٩٠٧ اتجهت أنظار البريطانيين إلى استغلال السودان من أجل زراعة القطن . فإذا ما نجحت زراعته عند زيداب على ماء الطلمبات ، رثيت الاستفادة من أرض الجزيرة الواسعة . فكان لابد من سهولة الاتصال بين أجزائها المختلفة من ناحية . ثم سهولة اتصالها بالخرطوم من ناحية أخرى . فمد خط حديدى بين الخرطوم وسنار ، بدئ فيه في سنة ١٩٠٩ وانتهى في سنة ١٩١٢ وفي خلال ذلك تأسست شركة بريطانية سميت بنقابة زراع القطن أقامت لها الحكومة محطات مائية جديدة ذات طلمبات أكبرها عند بلدة الطيبة على الشاطئ الغربى للنيل الأزرق في سنة ١٩٠٩ ، وانتقل نشاطها نهائياً إلى أرض الجزيرة في سنة ١٩١٢ ، وهو وقت الانتهاء من مد خط الخرطوم - سنار . وواضح أن الهدف من هذا المشروع هو استثمار رأس المال البريطانى في السودان لأجل خدمة غزالي القطن في لانكشاير . فكان مد الخط الحديدى إحدى خطوات هذا المشروع .

وكان نجاح مشروع الجزيرة سبباً في التفكير في وسيلة خروج القطن الناتج من هذه المنطقة عن طريق بورسودان . ففكر في مد خط حديدى شرقى آخر يصل بورسودان بسنار ماراً بسنكات وكسلا وخشم القرية والقضارف . حتى إذا زرع القطن بمنطقة دلتا خور بركة عند طوكر ، مدت منها مواصلة إلى بورسودان لأجل إخراج قطنها عن طريق هذا الميناء .

وكانت الأبيض ما زالت مركز تجارة الصمغ ، كما كانت الفاشر مركز

تجارة سن الفيل والحيوانات الحية ، وكلها تذهب إلى مصر عن طريق
دوب الأربعين فكان لابد أيضا من إتمام البرنامج البريطاني وصرف هذه
التجارة عن مصر أيضاً ، فمد الخط من سنار إلى الأبيض في سنة ١٩٢٠
فبعد أن عبر النيل الأبيض عند كوستى .

ومر كل هذا الوقت دون أن تفكر الحكومة السودانية أو المصرية
التي كانت واقعة تحت النفوذ البريطاني في وصل السكة الحديد المصرية
بالسكة الحديد السودانية أو محاولة تقريب المسافة بينهما بمد السكة
الحديد المصرية من أسوان إلى الحدود المصرية السودانية جنوباً . وظلت
المسافة بين أسوان ووادي حلفا تقطع بالبواخر في ثلاثة أيام وتسير مرتين
أسبوعياً . كما تتوقف هذه الملاحة النهرية خلال الأيام الأخيرة من فصل
التحاريق .

وعملت سياسة النقل البريطانية أيضا على فصل الجزء الجنوبي من
السودان عن نصفه الشمالى . فقد كانت تدرك منذ اللحظة الأولى أن
وجودها في السودان غير ذى موضوع ، وأن هذا الأمر الواقع لم يجعل
من السودان مستعمرة بريطانية بسولذا كان خروجها منه سوف يأتى يوماً ،
سواء قرب هذا اليوم أو بعد . ولذا كانت تعمل على تقريب جنوب
السودان من وسط إفريقيا الزنجى وإبعاده عن شماله الغربى .
وانتهجت لذلك سبلاً مختلفة كانت سياستها النقلية إحداها فلم تمتد السكة
الحديدية إلى هناك . وجعلت أداة الاتصال باخرة نيلية تسير إلى الرجاف
مرة واحدة في الأسبوع . وإلى جانبها مجموعة من الطرق غير المعبدة
صلاحيتها للمرور مرهونة بفصل الجفاف وتتحول في موسم المطر إلى طرق
من الطين اللزج ، الذى يعوق الحركة تماماً فلا تستخدم في هذا الفصل .
فلذا عرفنا أن موسم المطر جنوبى بحر العرب يستمر لأكثر من تسعة أشهر
في العام ، أدركنا مدى انفصال هذا الجزء بالشمال . ولكن هذا الأمر يختلف
تماماً في أقصى الجنوب ، فإذا مددنا خطاً من واو إلى غندكرو وجدنا جميع الطرق
التي تمتد شمالى هذا الخط من النوع الذى وصفناه والذي لا يصلح للاستعمال
أغلب العام ، أما التي تمتد جنوبيه فإنها ممتازة نسبياً لأنها ممهدة من ناحية

كما أن تكوينات التربة الصلبة تساعد على تماسكها خلال فصل المطر .
وواضح أن الغرض من ذلك لم يكن قرين الصدفة وإنما هو زيادة ربط هذه
الأجزاء بأوغندا ثم بسكة حديد كينيا وتوهين هذه الصلة بالنسبة للسودان
الشمالي . فكان أن خرجت معظم المنتجات الخام من جنوب السودان عن
طريق ممباسا ، لا عن طريق الخرطوم فيبور سودان أو القاهرة .

وقد استغل البلجيكيون نهر الكونغو في خدمة النقل في منطقة استعمارهم
استغلالاً يعبر تمام التعبير عن النزعة الاستعمارية الاستغلالية . ونهر الكونغو
في الواقع مثل من أمثلة الشذوذ التي تشتهر بها أنهار إفريقيا . ويتمثل هذا
الشذوذ في اعتراض مساقط المياه والجداول والشلالات للمجرى المائي في
مواضع متفرقة ، بحيث لا يصلح النهر للملاحة ومرور السفن بصفة مستمرة .
مما يجعل المستعمرة أجزاء منفصلة لا ارتباط بينها . فاستغلوا هذه الأجزاء
المتفرقة الصالحة للملاحة من النهر واعتمدوا عليها اعتماداً أساسياً في خدمة
النقل . فقد استغل من رافد نهر لوالابا الجزء المحصور بين بوكاما وكابالبوا
فيما بين شلالات كوندى ومساقط بورت دنفر ، ومن كندو إلى بونتر فيل
فيما بين شلالات شامبو ومساقط ستانلي ثم بقية النهر الأدنى من مساقط
ستانلي حتى ليوبلد فيل حين يصبح النهر متسعاً نظيفاً صالحاً لمرور السفن
طول العام . وهي مسافة ١١٠٠ ميل كما تستغل الروافد النهرية الكبرى ،
والتي نذكر منها رافد كساي والأوبانجي .

ومن أجل ربط هذه الأجزاء النهرية المتفرقة مدت الخطوط الحديدية .
على صورة صغيرة لتربط بين نهاية منطقة صالحة للملاحة وبداية أخرى .
لغرض تفادي هذه المساقط المائية والجنادل . ونذكر من بين تلك الخطوط
الحديدية الخط فيما بين ليوبلد فيل ومتادى . الذي مد من أجل تفادي
شلالات لفنجستون ، ولا يزيد طول هذا الخط على ٢٣٥ ميلاً ولكنه
يربط الأجزاء الداخلية من نهر الكونغو بالواجهة البحرية المطلة على المحيط
الأطلسي . ويعني ذلك وصول جميع السلع والمنتجات إلى ليوبلد فيل حيث
تتجمع لتنقلها السكة الحديدية إلى ميناء التصدير ، وكذلك من بونتر فيل
إلى ستانلي فيل لتفادي مساقط ستانلي . كما مدت الخطوط الحديدية أيضاً
من مناطق الإنتاج إلى نقط ابتداء الملاحة النهرية من أجل تفادي المجارى

العليا للنهر وهي ضيقة سريعة الجريان لا تصلح للملاحة أيضاً ، ومن ذلك الخط من البرت فيل (على الشاطئ الغربى لبحيرة تنجانيقا) إلى كابالو ثم إلى كندو . وكذلك الخط من إليزابث فيل عاصمة كاتانجا إلى بوكاما ثم إلى باسونجو ، وهي نقطة بداية الملاحة النهرية على كاساي . وبذلك أصبح الهدف من خدمة النقل بوساطة السكك الحديدية تقليل مصاريف الإنشاء إلى اقصى حد ممكن . ولو أدى الأمر إلى ارتفاع التكاليف فيما بعد . فساعد ذلك على تقطيع أوصال الكونغو وجعلها ولايات لاسبيل إلى اختلاط أهلها ببعضهم ، الإبقاء على النزعات القبلية ، أو مقاومة بناء روح قومية . ولذا عاشت الكونغو حتى الوقت الحاضر مجموعات من قبائل متفرقة تعادى بعضها . وكان من أثر ذلك أن تألفت هذه المجموعة الهائلة من الأحزاب السياسية غداة الاعتراف باستقلالها . وكان كل حزب يمثل قبيلة تلتف حول زعيم ، أكثر مما يمثل فكرة معينة . وما زال بناء دولة الكونغو المتحدة أمراً من الصعوبة بمكان برغم ما بذلت هيئة الأمم المتحدة ومعها الدول الإفريقية الصديقة من الجهد الخالص .

وبدايات هذه الخطوط الحديدية القصيرة تعتبر مراكز تجمع للمنتجات تنتهى إليها مجموعة طرق السيارات الممتازة التى تنقل هذه المنتجات من مراكز الإنتاج حتى مراكز التجمع . ولأجل عدم توقف الخدمة على هذه الطرق خلال فصل المطر (الذى يستمر طول العام) أعدت هذه الطرق بحيث لا يؤثر فيها سقوط المطر الغزير .

وبذلك أصبحت وسائل النقل فى مستعمرة الكونغو مجموعة من طرق السيارات الممتازة ومجموعة من الخطوط الحديدية القصيرة ، ثم مجموعة من البواخر النهرية الكبيرة كلها تتعاون مع بعضها لأجل نزع هذه الكميات الهائلة من المنتجات إلى الخارج دون أن يستفيد الأهالى منها شيئاً مطلقاً . علاوة على كونها تجعل أسعار الواردات عالية بحيث تصبح بعيدة عن متناول الوطنيين بمستوى معيشتهم المنخفض وأجورهم القاصرة ، فكأن كل يوم يمر على الكونغو وهو خاضع للسيطرة البلجيكية وخاضع لهذه النظم المعقدة من

وسائل النقل يزيد من عظم الهوة بين المجتمعين الإفريقي والأوروبي :
كما يزيد من حدة الخلافات القبلية : كما يزيد من حدة الاستغلال الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن إيطاليا تعود في استعمارها لأجزاء من قارة إفريقيا إلى تاريخ سابق لغيرها من الدول كإنجلترا ، أو في نفس الوقت مع دول أخرى كبلجيكا ، إلا أنها تقف في الخلف جداً من هذه الدول من حيث الاهتمام بالنقل والمواصلات ، حتى أنها حين تخلت عن كل من الصومال وأرتريا وليبيا في سنة ١٩٤٥ وجدت المواصلات في كل هذه المستعمرات في حالة يرثى لها . وربما كان سبب ذلك هو قلة ما جتته إيطاليا من مستعمراتها بل اضطرارها في كثير من الأوقات إلى بذل كثير من الجهد المالى والحربي . فبالرغم من أنها وضعت يدها على أرتريا مبكرة في سنة ١٨٨٥ وعلى الصومال الإيطالى في وقت لا يتأخر عن ذلك كثيراً (١٨٨٩) إلا أنها ظلت في الأولى مشغولة بمحاولات التوغل حتى هزمت هزيمتها الكبرى في موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ ، ومن ثم بدأت عنايتها بها من هذا التاريخ فقط فبدءوا بمد خط حديدى من مصوع إلى أسمره ، وذلك لخدمة الأجزاء والأراضى التى نزحت إليها بعض الأسر الإيطالية ، واستوطنت بها . ولسنا في حاجة إلى التنبيه إلى ما تكبدته إيطاليا في هذا العمل من مال برغم ضعف إمكانياتها في ذلك الوقت . فقد اقتضى مد هذا الخط القصير شق ما يقرب من تسعة وعشرين نفقا في سفح هضبة الحبشة الحشن المضرس . كما مد بعد ذلك إلى سنافية وكان هدفها من ذلك أن يسير إلى كسلا التى احتلتها مدة من الزمن قبل عودة الحكم الثنائى إليها . وقد اكتنى الإيطاليون بهذا القدر من الخطوط الحديدية . ومدوا إلى جانبها بعض الطرق المعبدة من أسمره وأجوردات وكرن ومصوع وغيرها من مراكز الاستيطان الإيطالية إلى الأنحاء المتفرقة البعيدة من أجل خدمة الإنتاج ، واستغلال موارد الثروة في حدود انتشار ونشاط العناصر الإيطالية المستوطنة .

أما في الصومال فقد اعتمدوا على المواصلات النهرية حيث عملت الشركات الإيطالية الزراعية ، وكانت خدمة محدودة المدى تقع في مسافة

لا تتعدى المائتى ميل من ميناء قسماو إلى مدينة باراديرا ، ثم خط حديدى قصير جدا يمتد من مقديشو فى اتجاه داخلى إلى منطقة الإنتاج الزراعى فى وادى وبنى شيلى . وفيما عدا هاتين المواصلتين اعتمد الإيطاليون على السيارة وحيوانات النقل ، ومع ذلك فليس ثمة طرق معبدة تذكر غير الطريقين الممتدين من مقديشو إلى دولو وهو طريق يكاد يمر بجذاء نهر وبنى شيلى ويربط ما بين موجا ديشو وإقليم أوجادين فى أثيوبيا . وتسهم هذه الطرق فى جمع الإنتاج من الصمغ أو السمن أو الجلود بالنسبة للتجارة الخارجية ثم كل السلع الأخرى بالنسبة للتجارة الداخلية .

أما فى ليبيا فإن الإيطاليين لم ينعموا باستعمارهم لها إلا بعد سنة ١٩٢٨ حين امتد نفوذهم إلى الداخل وخاصة فى منطقتى برقة وطرابلس إلى مسافة تبعد عن الساحل بمائة ميل تقريباً . وأخذ الإيطاليون فى الهجرة إليهما يسكنون الأجزاء القريبة من الساحل ، ويحاولون استغلال ما استولوا عليه من الأرض الزراعية . وأغلب من قدم من الإيطاليين سكن برقة . إذ كان عددهم يقرب من عشرين ألفاً من مجموع الذين وصلوا ليبيا وقد بلغوا ثلاثين ألفاً . فمهدوا طريقين رئيسيين يصلان ما بين هذه المراكز الساحلية الإيطالية أحدهما من درنة إلى نكرا ثم يسير بمحاذاة الساحل إلى دربانة فبنى غازى ، والآخر يسير إلى الخلف قليلاً من هذا الطريق ليمر ببعض القرى التى سكنها الإيطاليون أيضاً . ومن هذا الطريق تخرج بضع طرق رأسية لتصل إلى المدن الساحلية أما عن الطرق الحديدية فلم ينشئوا غير خط ضيق واحد من بنى غازى إلى الشرق ليصل إلى بطولومايس التى على الساحل بين نكرا وأبولونيا حتى إذا كانت الحرب العالمية الثانية ووضعوا ضمن مشروعاتهم محاولة غزو مصر فمدوا طريقاً ساحلياً آخر من درنة حتى الشرق ليصل إلى السلوم . أما فى منطقة طرابلس فقد اقتصروا على الطرق البرية نصف الممهدة سواء منها ما يصل المدن الساحلية (العقيلة . سرت . مسراطة . طرابلس) ببعضها ، أو تتوغل إلى الداخل نحو واحات فزان . وكان الهدف من الطريق الأول إيجاد الاتصال بين جماعات الإيطاليين الذين سكنوا الساحل لغرض استثماره فى الزراعة ، بينما كان الهدف من الطرق الممتدة إلى الداخل حربياً خالصاً يرمى

إلى إيصال النفوذ العسكرى إلى هذه المناطق مخافة انتقاض الأهالى على الحكم الإيطالى .

أما فى أثيوبيا فلم يكادوا يستقرون بها فى نهاية سنة ١٩٣٦ حتى أسرعوا إلى مد مجموعة من الطرق الرئيسية الممهدة تمهيداً ممتازاً من أجل خدمة الإنتاج الزراعى ، حيث تجمع كثير من المهاجرين الإيطاليين ، وكذلك لخدمة الإنتاج الصناعى والمعدنى حيث انبثت بعض الشركات الإيطالية تبحث عن المعادن وخاصة البترول . ولذا كان أهم هذه الطرق ما امتد من أديس أبابا إلى أسمرة فى الشمال ، ومن أديس أبابا أيضاً إلى عصب وهرر وهما فى الشرق ، ثم إلى دنجالا فى شمال جودجام ، ثم إلى لكمتى فى الغرب ، حيث كان يستخرج الذهب . كما بدئت أولى المحاولات لزراعة المطاط ، ثم إلى جما لنقل البن ، وكذلك إلى نجلى فى إقليم سيدامو فى الجنوب من أجل الوصول إلى دولو على الحدود الأثيوبية الصومالية لتتصل بطرق الصومال فى الجنوب . وكان أهم هذه الطرق ثلاثاً ، هى الممتدة إلى أسمرة فى الشمال وإلى عصب فى الشرق وإلى جما فى الغرب . أما الطريقان الأولان فكان هدفهما نقل المنتجات الوطنية إلى الساحل والمنتجات الإيطالية إلى الداخل . ولكن ميناء عصب لم يكن من الأهمية التى لأسمرة ولذا سار تمهيد الطريق إليها بطيئاً ، حتى لقد انتهى الاحتلال الإيطالى لأثيوبيا فى سنة ١٩٤١ ولم يكن الطريق قد انتهى تمهيده بعد . بينما كانت أسمرة أهم موانئ البحر الأحمر قاطبة ، لما أقامه فيها الإيطاليون منذ قدموا إليها من الأرصفة ووسائل الإنزال . ولذا كان الطريق إليها أهم طرق أثيوبيا قاطبة ، وكانت السيارات تقطعه فى ثلاثة أيام ، لغرض القضاء على ميناء جيبوتى الفرنسى . برغم ما كان يربط هذه الأخيرة بأديس أبابا من خط حديدى ضيق : ولكن هذا الخط كان فى يد شركة فرنسية باعت لإيطاليا بعض أسهمها . ولكن الرسوم الجمركية (الترانسيت) كانت تجبى على ما يدخل أثيوبيا من منتجات إيطالية بينما كانت معفاة فى أسمرة . ولكن برغم ما بذل من الجهد فى هذا الطريق وبرغم ما بذل من مال فى سبيل سرعة إعداده . إعداداً ممتازاً ، فإن الطريق سكة حديد جيبوتى - أديس أبابا ظل المخرج الرئيسى لتجارة أثيوبيا طوال

الحكم الإيطالي، وذلك بسبب ما كانت تتعرض له قوافل السيارات من هجمات قطاع الطريق أو الوطنيين وكانت هذه الهجمات عديدة، حتى لقد اضطرت بعض الشركات إلى محاولة التفاهم مع المهاجمين من أجل دفع إتاوة معينة لحماية السيارات وما تحمل. وقد اعترفت الحكومة الإيطالية في أديس أبابا ببعض هذه (الاتفاقات). أما طريق جما فقد كان هدفة علاوة على جمع ما ينمو برّيا من البن في منطقة كافا، الإكثار من استيطان الإيطاليين في هذه المنطقة لا للزراعة فحسب بل للنهوض بمدينة جما إلى حد جعلها تنافس أديس أبابا لأنها كانت عاصمة منطقة مأهولة بكثير من المسلمين الذين تود إيطاليا التقرب إليهم ورفعهم إلى مكانة تعادل مكانة المسيحيين جرياً على سياسة الاستعمار في التفريق بين أبناء الوطن الواحد. حتى لقد أذاعت إيطاليا - خلال حكمها القصير لأثيوبيا - بضعة إحصاءات أثبتت فيها كثرة المسلمين بنسبة أكثر من نسبة المسيحيين.

أما في المغرب العربي فقد كان لخضوع كل أجزائه للاستعمار الفرنسي أثر في توجيه وسائل النقل والمواصلات وتطويرها بما يتفق وهدف هذا الاستعمار، ومن الطبيعي أن يكون للتضاريس المتحدة أثر في تطور وسائل النقل. فقد ظل الحمار وسيلة النقل الوحيدة في إقليم الساحل، كما ظل البغل والحصان وسيلته في منطقة الهضبة، ثم أخيراً الحمل في منطقة الصحراء حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما كان لخضوع أجزاء من ساحل غانا للاستعمار الفرنسي أيضاً أثر في إيجاد الصلة بين صفتي الصحراء الكبرى فكانت النقطة الصحراوية التي تقع في جنوب كل من تونس والجزائر ومراكش بداية لطرق صحراوية اتجهت إلى الجنوب وخاصة إلى تمبكتو.

ولا شك أن فرنسا ظلت إلى ما قبل نهاية القرن التاسع عشر - تحت إلحاح عدم استقرار الأمور في الشمال الإفريقي، وكذلك عدم استقرار أحوالها السياسية الداخلية نتيجة للصراع الذي كان يدور بين أحزابها السياسية من جهة وبين الدول الأوروبية من جهة أخرى - تعتمد على وسائل النقل والمواصلات التي كانت سائدة في هذه البلاد قبل مجيئها، وهي الحيوانات دون غيرها، لاسيما ووقوع الهضبة وامتدادها على طول الظهر الساحلي

من خليج تونس شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً جعل أنهار هذه البلاد جميعاً قصيرة سريعة الجريان لا تصلح للنقل النهري . كما أنها - علاوة على السرعة - تتعرض لتفاوت كبير وذبذبة واضحة في المناسيب بين الشتاء والصيف ، أو فيما بين فصل المطر وفصل الجفاف . ولم يكن هذا حال الأنهار التي تنصرف إلى البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي فحسب ، بل الأنهار الداخلية أيضاً . علاوة على كونها مغلقة وتكون في كثير من الأحيان هذه البحيرات الضحلة التي تعرف هناك باسم الشطوط .

وقد لجأت فرنسا منذ اللحظة الأولى لاستعمار الجزائر إلى خلق مناطق صالحة للاستيطان الفرنسي ، وكانت كلها في إقليم التل الساحلي حيث سهولة المواصلات وخصب التربة ولم يختلف هذا الهدف كثيراً في تونس أو مراکش عنه في الجزائر ، وإن كان عدد الفرنسيين الذين استقروا فيهما أقل كثيراً من هؤلاء الذين استقروا في الجزائر . ولذا كان طبيعياً بعد ذلك أن تلجأ فرنسا إلى تسهيل مهمة هؤلاء المستوطنين والعمل لا على ما فيه راحتهم فحسب بل على ما فيه نجاحهم في الاستغلال الاقتصادي إلى أقصى درجات الاستغلال فكان أن بدأت سياستها في مد الخطوط الحديدية لأجل ربط هذه المراكز التي استقر المستوطنون ببعضها ، فكان أن مد الخط الحديدي الأول بين مدينة الجزائر إلى بلیدا أولاً وكان قصيراً لا يتجاوز الخمسة والأربعين كيلو متراً . ثم تبعته مجموعة من الخطوط القصيرة الأخرى على نفس النمط بين أجزاء ومراكز عمرانية متفرقة في منطقة التل الوسطى . ثم جاءت الخطوة الثانية وهي ربط هذه الخطوط القصيرة المتفرقة فكان الاتجاه العام لسكة حديد الجزائر من الشرق إلى الغرب فيما بين الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية المغربية . وكان هذا الامتداد يستجيب لعاملين هامين هما الخضوع لصفة السلاسل الجبلية وامتدادها من الشرق إلى الغرب بحذاء خط الساحل كعامل جغرافي مباشر . ثم خدمة تجمعات المهاجرين المستوطنين من الفرنسيين وغيرهم ، الذين انتشروا في الجيوب السهلية التي تنتشر على طول الساحل وفي ظهيره المباشر .

وكان لامتداد هذه الخطوط الحديدية المتفرقة في فترات متفاوتة أثره في عدم اتحاد المقاييس . فقد كان مقياس بعضها ٤ أقدام و ٨ر٥ بوصة بينما استخدمت مقاييس أخرى أصغر من ذلك في البعض الآخر . ولاشك أن هذا الاختلاف لم يكن صالحاً من وجهة النظر الاقتصادية السليمة لأنه يقلل من مرونة الحركة ، ويؤدي إلى نوع من البطء بما لا يتفق وضرورة السرعة وقيمتها ، فضلاً عن زيادة التكاليف مما ينبئ بالفشل في رسم الخطة العامة لتطوير النقل بما يفي بحاجة الاقتصاد . ومن ثم أصبح هذا الخط الممتد من الشرق إلى الغرب يسير بعيداً عن الساحل بمسافة تتراوح ثلاثين ومائة كيلومتراً إلا في الحالات التي يقرب فيها من الموانئ وهي بين وهران . والمرسى الكبير والجزائر وبوجي وفيليب فيل وبون . ومن هذا الخط الرئيسي تخرج الفروع العرضية لتتوغل إلى الداخل عن طريق هضبة الشطوط متخذة من وديان الأخوار الطبيعية مسالك لها ، من أجل تقليل التكاليف من ناحية ، وسهولة الانحدار الذي يسهل عملية النقل الحديدي من ناحية أخرى ، والهدف الواضح من هذه الخطوط لم يكن الوصول إلى مراكز الإنتاج الجبلية فحسب ، بل الوصول أيضاً إلى بعض مراكز العمران المتفرقة على امتداد جبهة عريضة على هامش شبه الصحراء ، والتي تبدأ عندها الطرق التي تعبر الصحراء الكبرى . وأهم هذه الخطوط الحديدية ثلاثة . تبدأ من قسطنطينية والجزائر وهران ويتجه الخط الأول إلى بسكرة ثم إلى توجورت جنوباً ، ولكن يعيب هذا الخط أنه يتكون من جزئين مختلفين في القياس . وهذا الخط يخدم مناجم الزنك الغنية . ويتجه الخط الثاني بعد أن يعبر الهضبة إلى مدينة جلفة لينحدر إلى الناحية الجنوبية من الهضبة إلى واحة الأغوات . أما الخط الثالث فهو يبدأ من وهران فيتجه إلى كلومبيشار وبني عباس . ومن هذا الخط الأخير يخرج فرع قصير بالقرب من كلومبيشار ليتجه إلى منطقة كنداسة الغنية بتكوينات الفحم والتي تستغل على نطاق واسع . وهذا الخط الأخير هو أكثر الخطوط الثلاثة توغلاً نحو الجنوب . وكانت فرنسا تهدف إلى اتخاذ بني عباس بداية خط حديدي يعبر الصحراء الكبرى إلى تمبكتو وباماكو لكي يصير الربط المباشر بين مكة حديد وهران وسكة حديد دكار . ويحقق ذلك في

المهدف الاستراتيجى على أفضل صورة . ويبدو أنها ما زالت تؤمل هذا الأمل الذى من أجله جعلت من موريتانيا جمهورية مستقلة على غير مقومات سليمة كى تضمن عدم استيلاء المغرب عليها فىبقى فيها محال لتنفيذ خطتها .

ولما كان الاستقرار والتوطن الفرنسى فى تونس بدرجة أضيق منه فى الجزائر ، فقد اتجهت سياستها إلى استغلال موارد الثروة المعدنية أولاً وعلى أوسع نطاق . فمهما هاجر الفرنسيون إلى تونس واستقروا فيها وملكوا الأرض على صورة قانونية فإنهم ظلوا أجانب ما دامت هناك حكومة تونسية تحافظ من الوجهة النظرية على الأقل على الحقوق التونسية والثروة التونسية . فهم وإن مارسوا الاستغلال الاقتصادى فى تونس فى مجال الزراعة أو التعدين ، فقد كانوا فى ذلك أصحاب عقود موقوتة للاستثمار لا تنازع التونسيين فى سيادتهم فى بلدهم ، وإن كانوا يمارسون جميع أوجه النشاط الاقتصادى فى قطاعات الإنتاج الزراعى والمعدنى .

ولكن تتميز تونس عن بقية الشمال الفرنسى بصغر مساحتها . وعدم وجود العوائق الجبلية التى تفصل بين مناطقها المختلفة بشكل واضح ، كما هو الحال فى الجزائر أو مراکش . ومن المعروف أن هذه العوائق الجبلية أثرت بشكل مباشر فى نمو وامتداد شبكة الخطوط الحديدية ، ولكن هذا لم يحل أن تكون الخطوط الحديدية فى هذا الحيز الضيق على أكثر من مقياس فكانت عيباً شاب سرعة النقل وسهولته .

وكانت هناك دوافع ثلاثة وراء مد الخطوط الحديدية فى تونس وهى الربط بين مراكز الاستيطان الفرنسية برغم قلتها ، ثم ربط مراكز التعدين والإنتاج المعدنى فى قلب تونس بالموانئ الساحلية ، وأخيراً ربط هذا الطرف الشرقى من المستعمرات الفرنسية الشمالية بوسطها (الجزائر) وطرفها الغربى (مراکش) ليكون وحدة اجتماعية وإنتاجية واحدة .

فكان قوام الخطوط الحديدية التونسية خطاً يمتد من أقصى الشمال الشرقى حيث القاعدة البحرية بنزوت ، ليتجه إلى الجنوب فيمر بتونس العاصمة . وسوسة وصفاقس وقابس . ثم تصبح كل ميناء من هذه الموانئ رأساً لخط

يتجه إلى الداخل ليمر بمراكز الإنتاج الزراعي والمعدني ثم يعبر الحدود ليتصل بالخطوط الجزائرية سواء الرئيسية أو الفرعية .

وفي الجنوب حيث تتقدم مراكز الاستقرار الفرنسية وحيث تتقدم مراكز الإنتاج الزراعية والمعدنية ، أى في المثلث الذي يقع رأسه عند الحدود الليبية التونسية الجزائرية والذي تكون الحدود التونسية والليبية ضلعه الأيمن والحدود التونسية الجزائرية ضلعه الأيسر ، تنعدم هذه الخطوط الحديدية إنعداماً تاماً .

وكان مركز الفرنسيين في مراکش شبيهاً بمركزهم في تونس ، . فكان اتجاههم في مد الخطوط الحديدية شبيهاً باتجاههم في تونس برغم وجود النهاية القريبة لمضبة أطلس . فكان قوام الخطوط الحديدية المراكشية خطأً يربط موانئ الساحل الأطلسي المتعاقبة كالرباط والدار البيضاء وصافي وموجادور ببعضها ، ثم تصبح هذه الموانئ بدورها رءوساً لخطوط تمتد إلى الداخل حيث مراكز الإنتاج . فكانت فاس ملتقى لخطين قادمين من شمال الرباط وجنوبها . وكذلك مراکش ملتقى لخطين قادمين من الدار البيضاء وصافي ، وكذلك أنشئ خط يبلغ طوله حوالي ٣٢٠ كيلو متراً يبدأ من نقطة على الخط الحديدى بين فاس ووجدة (على الحدود المراكشية الجزائرية) ، ليتجه إلى بلدة بدليت موازياً لضفة نهر ملوية ، وهذا الخط هو الذى أكمل الخط العرضي الذى يربط المستعمرات الفرنسية الثلاث . وكذلك فعلت أسبانيا في منطقتها الأسبانية من مراکش فلم يكن نصيبها أكثر من بضعة خطوط قصيرة تمتد من مراكز الإنتاج المعدني إلى الموانئ الشمالية كماليل .

وواضح أن طول هذه الخطوط المحدودة وكذلك اختلاف مقاييسها لم يكن يخدم هذه المنطقة الواسعة خدمة صحيحة ، ولذا ظلت البلاد طيلة مدة الاحتلال الفرنسي وهي في أشد الحاجة إلى طرق النقل والمواصلات فحاول الفرنسيون تعويض هذا النقص ، لاسيما خلال الحربين العالميتين ، بمجموعة من الطرق الممهدة ولا بد أن امتداد هذه الطرق وإن تميزت بالمرونة إلا أنها تنقيد ولا شك بعامل التضاريس من ناحية وعوامل الإنتاج من ناحية

أخرى . فكانت هذه الطرق لا تحاول اجتياز الهضبة عمودياً ، بل تحتال لتختار أفضل المنحدرات وأسهلها .

وقد أفادت هذه الطرق في فرض السيطرة الفرنسية على المناطق الداخلية أكثر مما أفادت في نقل الإنتاج الاقصادى . لا سيما وقد اتخذوا من هذه المراكز الصحراوية المتطرفة نحو الجنوب رءوساً لطرق صحراوية تتجه إلى الجنوب لربط هذه المستعمرات الفرنسية الشمالية بمستعمراتهم الجنوبية في حوض النيجر وساحل غانا . ولانستطيع أن ندعى أن هذه الدوافع العسكرية كانت وحدها الكامنة وراء امتداد هذه الطرق الممهدة ولكنها لعبت الدور الرئيسى إلى جانب عامل اقتصادى آخر ، هو ربط الاقصاد فى جنوب الصحراء بموانئ الشمال المطلة على البحر المتوسط والمواجهة لفرنسا ، لا سيما موانئ الجزائر التى تخضع لطراز خاص من الاستعمار وتعتبرها فرنسا جزءاً من الوطن الفرنسى .

وتبلغ أطوال الطرق التى عبت حتى سنة ١٩٥٤ حين قامت الثورة الجزائرية أكثر من عشرين ألفاً من الكيلومترات يقع خمسون فى المائة منها فى الجزائر ، وتحظى السهول الشمالية ومناطق الاكتظاظ بالسكان والنشاط فى حقلى الزراعة والتعدين بستة وستين فى المائة منها . وكان المعنى الواضح لذلك قلة هذه الطرق فى المناطق الساحلية حيث تكثر الطرق الحديدية وكثرت فيها فى المناطق الداخلية حيث تنعدم الخطوط الحديدية .

وإلى جانب ذلك مدت طرق أخرى ممهدة ولكن غير معبدة ، وهى مجموعة من الطرق الثانوية التى تلتقى بالخطوط الرئيسية وتغذيها . وهى طرق رديئة لعدم وجود تجمعات فرنسية حولها أو مراكز إنتاج اقتصادى يستحق هذا الاهتمام . وكان نصيب الجزائر من هذه الطرق أكثر من نصيب كل من تونس ومراكش أيضاً ، وذلك لا بسبب كبر مساحتها وكبر نصيبها من المساحة الصحراوية التى تكمن وراء هضبة أطلس فحسب ، بل بسبب مركزها السياسى وإصرار الفرنسيين على الاحتفاظ بها كقطعة أصيلة من الوطن الفرنسى ، ولعلهم لم يكونوا يتصورون مطلقاً خروجهم منها على صورة من الصور .

بل ربما كان امتداد هذه الطرق متوغلة نحو الجنوب حيناً ، وممتدة من الشرق إلى الغرب حيناً آخر لغرض القضاء على ثورة جزائرية قد تقوم في الجنوب .
ومما يزيد هذا الهدف وضوحاً امتداد الطرق الرأسية على شكل طرق رئيسية معبدة عريضة بينما تمتد الطرق العرضية على شكل طرق ثانوية ضيقة غير معبدة . وقد لقيت معظم هذه الطرق ، سواء منها المعبدة أو غير المعبدة اجتهاداً كبيراً خلال الحرب العالمية الثانية . لا سيما في تونس حيث التقت على أرضها جنود جميع الدول المشتركة بالحرب مما ألّى على عاتق الحكومة التونسية عبئاً هائلاً لاصلاحها . وعودتها إلى حالتها الأولى .

وإذا كان غرب إفريقيا يكاد يماثل شمالها من حيث أنه يكون وحدة تضاريسية ومناخية ونباتية واحدة ، إلا أنه يختلف عنه في أنه لم يقع تحت نفوذ دولة استعمارية واحدة . فانقسم إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى - بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا . ثم انفردت به إنجلترا وفرنسا عقب هذه الحرب إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . فكان لهذا أثره في اختلاف أنماط وسائل النقل من ناحية . وكونه يكون مجموعات منفصلة لا ارتباط بينها من ناحية أخرى .

ولم تتأثر وسائل النقل بهذا الاختلاف بين دولتي الحكم فقط ، بل تأثر أيضاً بهذا المناخ القاسي الذي منع الأوروبيين من استيطان هذا الجزء ومن تكوين مجموعات استيطانية على نحو ما فعلوا في شمال القارة أو شرقها أو جنوبها . هذا إلى أن إنجلترا قد أسلمت مستعمراتها في هذا الجزء إلى ما ما أطلقت عليه نظام الحكم غير المباشر ، فكانت الحكومات الوطنية التي أقيمت تحت الاشراف البريطاني هي صاحبة الأمر - ولو ظاهرياً - في تكييف مد الخطوط الحديدية أو تعبيد الطرق . ولذا ظلت هذه المستعمرات سواء منها ما كان فرنسياً أو بريطانياً تعاني النقص الواضح في جميع وسائل النقل والمواصلات . فنيجيريا - أولى المستعمرات في غرب إفريقيا من حيث المساحة - وقد بلغت ٦٦٩ر٣٥٦ ميلاً مربعاً والسكان وقد بلغوا ١٠٠ر٣٥٣٠٠ نسمة ، لم يكن بها إلا خط حديدي واحد يمتد من العاصمة لاجوس في أقصى الجنوب الغربي إلى كانو في أقصى الشمال الشرقي ، مدته حكومة الشمال من

من أجل نقل ما كانت تنتجه من الفول السوداني إلى ميناء التصدير ، وهو يكون محصولها الرئيسي . بينما مدت حكومتا الجنوب خطأ واحداً من الشرق إلى الغرب يتصل في نفس الوقت بخط الكمرون .

وقد استغرق امتداد الخط مدة ليست بالقصيرة ، ففيما بين سنتي ١٨٩٦ و ١٩٠١ مدت شركة النيجر الخط من لاجوس إلى إبادان . ثم جاءت الخطوة الثانية حين قررت حكومة الشمال مد خط من كانو إلى الميناء النهري بارو ، ماراً بمنطقتي زاريا وكادونا ثم زونجيرو ، على أن يكون نقل الفول السوداني بعد ذلك إلى الشاطئ عن طريق النهر . ولما كان نقل هذا المحصول على النهر هدفاً في ذاته ، فقد جعل مقياس هذا الخط كافياً لهذا الهدف وحده وهو ٣ أقدام و ٦ بوصات . وبعد الحرب العالمية الأولى مدت حكومة الغرب الخط الأول من إبادان إلى جبة ، وظل هذان الخطان وحدتين منفصلتين حتى سنة ١٩٢٧ حين مدت الوصلتان بين جبة وبارو ، ثم جبة وزنجيرو . فاتصل الخطان ليكونا خطأ واحداً للمرة الأولى .

وفي خلال الحرب العالمية الأولى مدت وصلة لا يزيد مقياسها على قدمين ونصف القدم من زاريا إلى ناراجوتا لأجل نقل منتجات منطقة بوشي من الصفيح . وفي سنة ١٩٢٧ مد خط مباشر من ناراجوتا إلى ميناء هارت كورت عند مصب النيجر . وفي سنة ١٩٢٩ مُد خط كانو إلى أبعد من ذلك نحو الشمال لغرض الوصول إلى نيجورو ليحمل مزيداً من الفول السوداني . وبذلك أصبح طول هذا الخط الرئيسي ٨٤٣ ميلاً . كما مُد فرع من زاريا إلى كاورا نامودا في الشمال الغربي لنقل ما زرع في هذه المنطقة من قطن . فإذا كان الخط بين هارت وكورت إلى كادونا يبلغ طوله ٥٦٩ ميلاً أصبح جميع ما في نيجيريا من خطوط حديدية هو ٢٢٠٠ ميل .

وتتولى الحكومة الفيدرالية لنيجيريا إدارة الخط الرئيسي بعد أن أصبح يجري في أكثر من قسم ، بينما تتولى عملية النقل النهري شركة بريطانية . وكان رخص النقل النهري سبباً في منافسة خطيرة بينه وبين السكك الحديدية ،

ولذا ظل النقل الحديدي حتى سنة ١٩٣٦ أعجز عن أن يفي بمصاريف تشغيله :
لا سيما الفرع الشرقي الذي يصل إلى ميناء هاركوت .

وكان النقل بين أجزاء المناطق الساحلية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق مجموعة من الطرق كانت كافية لخدمة أغراضها .

أما في المناطق الداخلية فكانت في حكم العدم ويبلغ طول الطرق البرية الصالحة لسير السيارات في هذه المساحة الهائلة من الأرض المنبسطة ٣٣٠٠ ميل فقط ، منها ١٠٠٠ ميل فقط معبدة والباقي لا يصلح لفصل المطر . أي لا يصلح للاستعمال أغلب أيام السنة . وقد قاست الخطوط الحديدية في نيجيريا كثيراً من الإرهاق خلال الحرب العالمية الثانية نظراً لاشتداد الطلب على القطن والبول السوداني اللذين كانت إنجلترا في أشد الحاجة إليهما . فكان أن جاءت سنوما بعد الحرب وأدوات السكك الحديدية وقاطراتها أعجز من أن تفي بالخدمة . حتى لقد بلغ ما عجزت عن نقله في سنة ١٩٥٣ ثلثمائة وألف طن من البضائع فاعتمد ستة عشر مليوناً من الجنيهات في سنة ١٩٥٤ من أجل تنفيذ برنامج إصلاح يمتد إلى عشر سنوات على أن تدار هذه الخطوط الحديدية بوساطة هيئة مستقلة عن الحكومة .

كما اعتمد مبلغ أربعة ملايين لإصلاح الطرق البرية . ومد طرق جديدة . علاوة على مليون ونصف مليون من الجنيهات من هيئة تنمية المستعمرات . وقد اعتمد هذا المبلغ من أجل ربط مجموعة الطرق في نيجيريا بمجموعة الطرق في الكمرون البريطانية التي لم يكن بها حتى سنة ١٩٥١ أكثر من ٩٥٠ ميلاً من الطرق المعبدة الصالحة لجميع الأجواء ، و ٥٢٠ ميلاً للطرق الصالحة فقط في وقت الجفاف . وليس بها من الخطوط الحديدية خط واحد .

وكان حظ غانا ولا يزال من الخطوط الحديدية والطرق البرية أسوأ من حظ نيجيريا ، إذ لم تكن المواصلات أو وسائل النقل فيها يوماً من الأيام موضع دراسة أو تخطيط ، بل كان ما أنشئ منها عفواً الساعة . ففي سنة ١٨٩٨ مد أول خط حديدي من ميناء سكوندي إلى تاركوا من أجل خدمة منطقة الذهب بها . ومد إلى كوماسي في سنة ١٩٠٣ بعد أن أصبحت دولة الأشانتي مستعمرة بريطانية .

وفي سنة ١٩٠٩ مُد خط من أكرأ إلى كاوى بعد أن يرسم انحناءة كبيرة إلى الشرق ليخدم منطقة واسعة من الكاكاو . وظل هذا الخط مقصوراً على هذه المسافة حتى سنة ١٩٢٣ حين مد إلى كوماسى عاصمة الأشانتي .

ومن الخط الأول خرجت وصلة قصيرة من منتصفه تقريباً عند دانكوا إلى واساو لخدمة مناجم البوكسيت وبذلك أصبح مجموع أطوال ما في غانا من خطوط حديدية حتى سنة ١٩٥٣ لا يتجاوز ٥٣٥ ميلاً .

ورأت الحكومة بعد سنة ١٩٥٤ إنشاء ميناء جديد إلى الشرق من أكرأ هوتيما ، فمدت إليها خطاً حديدياً قصيراً ، ثم وصل ما بين أكرأ وتاكورادى بخط ساحلى وما بين أكرأ وبرسنيا بخط داخلى .

وحتى الوقت الحاضر لا تزيد المساحة التى تستفيد من الخطوط الحديدية على ١/٣ من مساحة غانا . وجميع ما يقع شمالى مدينة كوماسى خال منها تماماً ، وربما تكون الحكومة البريطانية قد قصدت هذا الإهمال لتظهر ما فى قدرة الحكومات الوطنية من العجز الواضح عن أن تنى بخدمة البلاد .

وكان إهمال المناطق الداخلية سبباً فى إقبال أهلها على النقل البرى برغم قصور الطرق المعبدة . فيبلغ طول الطرق الصالحة للسيارات ٣٥٦٣ ميلاً تشرف عليها الهيئات الوطنية ، ولا يزيد طول المعبد منها على ١٠٩٨ ميلاً ، بينما وصلت أعداد السيارات المسجلة سواء للنقل أو للركاب حتى سنة ١٩٥٣ إلى ٦٧٤ر٢٠ سيارة بلغ استهلاكها فى العام ٢٨ مليوناً من جالونات الوقود .

ولم تجد توجو حظاً من عناية لتمتد بها الخطوط الحديدية شأنها فى ذلك شأن الكم . ن . فاقصر النقل بها على الطرق البرية التى تجرى عليها السيارات طول العام ، وقد بلغ طولها حتى سنة ١٩٥٣ ١٧١ ميلاً تشرف عليها هيئة النقل و ١٠٢ ميل تشرف عليها الحكومة . أما طرق فصل الجفاف فيصل طولها إلى ٣٦٠ ميلاً ، كلها فى الجزء الشمالى .

وتقول المصادر البريطانية إن حالة مستعمرة سيراليونى لم تصل إلى درجة

من التقدم تحتم مد خطوط حديدية بها . فإذا ما قررت الحكومة مد خط ضيق في سنة ١٨٩٥ من فريتاون إلى بندمبو ، لم يكن الهدف منه سوى تشجيع السكان على التوغل إلى الداخل من أجل الاستيطان بدلاً من تراحمهم على الساحل . ولذا ظل الخط أعجز من أن يصل إلى نهايته حتى سنة ١٩٠٦ ، وكان طول هذا الخط - بالإضافة إلى ما خرج منه من وصلة امتدت إلى ماكين Maken - ٢٢٧ ميلاً وقد ظل هذا الخط حتى سنة ١٩٥٣ لا يفي بمصاريف تشغيله . وقد بلغت خسارته حتى هذا التاريخ مليوني جنيه وهو مبلغ يعادل ما صرف لإنشائه .

وإلى جانب هذا الخط يوجد خط خاص أنشأته شركة الحديد فيما بين منطقة الحديد في مارامبا وميناء بيبيل Pepel وطوله ٥٧ ميلاً ولا يخدم للجمهور استعماله . ولا يزيد ما بهذه المستعمرة من طرق برية على ١٥٠١ ميلاً تشرف عليها إدارة الأشغال ولا يزيد المهد منها على ٩٥ ميلاً فقط . ولذا كان نصيبها من السيارات ضئيلاً فلم يتعد حتى سنة ١٩٥٣ - ٣٧٥ سيارة نقل . وقد عملت هيئة تنمية المستعمرات على الاهتمام بالطرق إلا أن عملها اقتصر على إقامة بضعة كبار . واقتصرت خدمة النقل على نهر جمبيا ، ثمونه بضعة طرق برية قصيرة سيئة بينما يربطها بداركار طريق معبد واحد . أما عن الأملاك الفرنسية الواسعة في غرب القارة ووسطها فقد كان بها أربع مجموعات للسكك الحديدية ، وقف انفصالها عن بعضها ولا شك دون تطور اقتصادها تطوراً مناسباً . بل إن بعض خطوطها لم يمد لأسباب تمت إلى الاقتصاد بصلة . بل لأسباب حرية بحته ، هدفها مد النفوذ أو إكمال الإشراف على منطقة بعينها . وكان اعتماد الفرنسيين الأول في هذا الجزء من إفريقيا على النقل النهري ، حيث أتاح لها نهر السنغال والنيجر مواصلات سهلة في جزء كبير من الأملاك الفرنسية . ولذا اتجه هدف الفرنسيين أولاً نحو إنشاء السكك الحديدية من أجل ربط هاتين المجموعتين ببعضهما . ولكن النتيجة وصلت إلى حد تفوق النقل بالسكك الحديدية على النقل بطريق النهر وخاصة في منطقة نهر السنغال . أما في داهومي وساحل العاج حيث يبتعد نهر النيجر ، فقد اقتصرت الخطوط الحديدية على الامتداد للداخل إلى مسافات معينة حيث

مناطق الإنتاج . أما في المناطق الداخلية مثل النيجر وتشاد ومالي فقد سيطرت على الفرنسيين لمدة من الزمن فكرة مد خط حديدي يعبر الصحراء ، ولاشك أن هذه الفكرة كان هدفها حربياً أكثر منه اقتصادياً . فليس في إنتاج هذه المناطق الصحراوية الخفيفة السكان ما يني بمصاريف تشغيل مثل هذا الخط الذي سوف يجتاز مناطق ولاشك فقيرة في إنتاجها . وكان أقصى ما يؤمل إليه من نجاح هو سرعة نقل القوات الفرنسية إلى أما كن متوغلة في الصحراء . أو إلى منطقة الساحل الشمالي لإفريقيا . ولأجل هذا رُئي سرعة البدء بخط يتجه من كلومبيشار إلى السنغال عن طريق كولييكورو : وآخر يتجه إلى جاو ونيامي .

ويبلغ طول الخطوط الحديدية في هذا الجزء في الوقت الحاضر ٣٨٧٠ كيلومتراً ذات مقياس مترى واحد . وهي أربعة خطوط كما ذكرنا ، يتجه أولها من دكار في السنغال إلى كولييكورو وطوله ١٢٨٨ كيلو متراً ، أما الثاني فمن تيس Theis إلى سان لويس ومن لوجا إلى لنجيري - Louga - Linguere والثالث من ديوربل Diourbel إلى توبا Toba والرابع من جنجينو Guinguin إلى كاولاك Kaolack ، وفي خط من كوناكري إلى كانكان وطوله ٦٦٢ كيلومتراً . وفي ساحل العاج خط لا يزيد على ٨٣٣ كيلومتراً يجرى إلى الشمال حتى يصل إلى بوبو ديولاسو Bobodiowlasso وفي داهومي خط يتجه إلى باراكو Parako وطوله ٤٣٨٥ كيلو متراً . وقد بدئ بإنشاء الخط الرئيسي الأول في السنغال وهو خط دكار في سنة ١٨٨١ من أجل ربط السنغال بالنيجر ، ولكن صعوبات العمل اضطرت القائمين به إلى الاتجاه به إلى كولييكور في سنة ١٩٠٤ . وفرغ من إنشاء الخط الثاني في سنة ١٩٢٣ . وأنشأت الخط الثالث شركة فرنسية في سنة ١٨٨٥ ، أما خط غينيا فقد أنشئ في سنة ١٩٠٠ وتم الفراغ منه في سنة ١٩١٤ . كما فرغ من خط ساحل العاج في سنة ١٩٣٤ .

وقد قدر المبلغ الذي استثمر في مد هذه الشبكة المنفصلة من السكك الحديدية الفرنسية بأحد عشر مليوناً من الجنيهات . وهي حتى الآن لا تفي بأغراضها ، حيث إنها لم تحقق كسباً ما . وقد اعتمد لها البنك الدولي في سنة

١٩٥٤ سبعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، لأجل مد خط دكار إلى مالى وخط ابدجان إلى فولتا العليا .

وقد أنشأ الألمان فى توجو الفرنسية قبل رحيلهم عنها ثلاثة خطوط قصيرة لايزيد مجموع أطولها على ٢٧٧ ميلاً .

وفى إفريقيا الاستوائية يجرى خط من برازافيل إلى بوانت نوار لمسافة ٥١٢ كيلومتراً . وقد أنشأته شركة تألفت فى سنة ١٨٨٢ ولكنها لم تبدأ العمل إلا فى سنة ١٩٢٢ ، وأتمته فى سنة ١٩٣٤ بسبب صعوبة الحصول على الأيدى العاملة فى هذه المناطق وكثرة الوفيات بسبب سوء الأحوال الصحية ، مما اضطر الحكومة إلى (تجنيد) قرابة ١٢٠ ألفاً من العمال .

وقد صرف الألمان فى الكمرون قبل رحيلهم عنها قرابة أربعة ملايين من الجنيهات لمد خطين ، أحدهما شمالى بونايرى إلى كونجو سامبا وطوله ١٦٠ كيلومتراً ، والآخر جنوبى دوالا إلى يواندا وطوله ٣٠٠ كيلومتر ولم يحقق الخطان كسباً ما قبل سنة ١٩٤٧ .

ولم تحاول فرنسا شق طرق ممهدة للسيارات فى كل أقاليم ساحل غانا قبل سنة ١٩١٤ ، كما لم تحاول شق طرق صحراوية قبل سنة ١٩٢٤ . فحتى سنة ١٩٣٤ لم يكن بالنيجر غير طريق واحد يستعمل طول العام وهو الممتد بين نيامى وزندر . وقد حاولت الإدارة الفرنسية ربط هذه المجموعات المنفصلة من السكك الحديدية بشبكة من الطرق البرية الصالحة للسيارات دون اجتياز المستعمرات البريطانية . وواضح أن الهدف من ذلك كان حربياً خالصاً . ولكن ذلك أدى بها بالطبع إلى كثير من الانحناءات مما زاد فى مصاريف الإنشاء ومصاعب العمل .

وقد نجحت فرنسا إلى حد ما فى الوصول إلى هذا الهدف عن طريق مجموعة من الطرق البرية تستعمل فقط فى وقت الجفاف . ويبلغ طول هذه الطرق ٧٩٨ و٧٥٠ كيلومتراً لم يكن بينها غير قرابة ١٠٠ كيلومتر فقط معبدة . ويتلخص مشروع هذه الطرق فى طريق رئيسى من دكار إلى باماكو وتخرج منه طرق فرعية إلى المستعمرات التى تطل على ساحل غانا .

هذا بينما لم ينفذ شيء كهذا في إفريقيا الاستوائية الفرنسية . فحتى سنة ١٩٣٦ لم يشق في مقاطعة جابون سوى ستمائة كيلومتر .

ومن ذلك ترى أن جميع الخطوط الحديدية في القارة لا تخدم أكثر من ٣ ٪ من مساحة القارة . وليس نصيب الطرق المعبدة بأكثر من ذلك بكثير . والطرق غير المعبدة نصيبها في فصل الجفاف ضئيل غاية الضآلة . وفي فصل المطر (وما أطوله في إفريقيا) لا تصل إلى أكثر من حد العدم ، علاوة على عدم اتصالها ببعضها حتى لقد غدت أشبه بجزء مقطعة الأوصال . أضف إلى ذلك اختلاف مقاييسها واختلاف طرق تشغيلها . هذا إلى أن الفنيين الذين يستطيعون أداء خدمات رئيسية بها ما زال أغلبهم من الأجانب ، والوطنيون قلة ضئيلة لا يشغلون إلا صغرى الوظائف غير ذات الأثر في الإدارة أو التشغيل . فإذا ما انسحب أغلب هؤلاء الأجانب نتيجة لاستقلال هذه الدول في خلال السنين الأخيرة ، أحس المسئولون في هذه الدول جميعاً بالخطر من جراء تعرض الخدمات للتوقف . علاوة على قصور ما تؤديه وسائل النقل المختلفة من خدمات للاقتصاد الوطني الذي أصبح معرضاً للانحيار . حتى إذ اجتمع مؤتمر سكك حديد الدول الإفريقية بالقاهرة فيما بين ٤ و ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ عبر مندوبو ٢٤ دولة إفريقية عما خامرهم من شعور بالخيبة وأحسوا بضرورة تعاونهم جميعاً من أجل العمل على ترقية وسائل النقل ببلادهم . وظهر هذا الشعور جلياً واضحاً فيما اتخذوه من قرارات وتوصيات بعد المناقشات التي دارت سواء في جلسات المؤتمر العامة أو التي دارت خلال مناقشات اللجان . وقد جاءت هذه التوصيات صورة واضحة عن هذا القلق وهي :

١ - ضرورة تعاون إدارات السكك الحديدية بالدول الإفريقية من أجل إيجاد علاقة متينة بينها تكون نتيجتها الاستفادة بالخبرات الإفريقية في دراسة وحل المشاكل التي تعترضها .

٢ - ضرورة تبادل الفنيين والمعلومات والخبرات الفنية والمطبوعات الدورية والتقارير السنوية والبحوث العلمية .

٣ - تقديم الدول الإفريقية التي تتوفر لديها الإمكانيات الفنية أو

التنظيمية أو الإدارية كل مساعدة ممكنة إلى الدول الإفريقية الأخرى
التي تكون في حاجة إليها .

٤ - تشجيع تبادل الزيارات بين رجال إدارات السكك الحديدية الإفريقية
المختلفة .

٥ - توحيد أو تقريب المواصفات الفنية للسكك الحديدية .

٦ - ضرورة دراسة شبكة السكك الحديدية من أجل العمل على تطويرها
ولإمكان اتصال شبكات السكك الحديدية بها .

٧ - العمل على إيجاد نظام تدريب كامل للموظفين والعمال من أجل
رفع كفاءتهم .

٨ - تكوين سكرتارية دائمة للمؤتمر يكون اختصاصها :

(أ) دراسة النظام الدائم لمؤتمر سكك حديد القارة .

(ب) دراسة النظم الإدارية والمالية والتنظيمية وتقديم الاقتراحات
إلى الدول المتخلفة .

(ج) تنسيق التعاون الفعال في تحقيق الوحدة الإفريقية .

مراجع الباب التاسع

الاستعمار الحديث ، مترجم

تاريخ المواصلات في السودان وادى النيل

جنوب إفريقيا

تاريخ غانا الحديث

النقل في إفريقيا

بوسودان

المواصلات في السودان

دراسات في إفريقية المعاصرة

نشيرشمان

الشاطر بوصيلي

زاهر رياض

صلاح الدين الشامي

عبد العزيز كامل

Hailey, An African Survey

Robinson & Galligher, Africa and the Victorians

Worthington, Inland Waters in Africa

**Africa Report, a monthly Review published
in Lagos**

الباب العاشر

بَعْدَ الْقَوْمِيةِ الْإِفْرِيقِيَّةِ

نبحث القومية الإفريقية

كان استمرار خضوع هذه المجموعة الكبيرة من الشعوب الإفريقية لنفوذ هذه الدول الأوروبية المستعمرة إلى ما شاء الله أمراً يخالف منطق الأشياء . وكان لابد لرياح الحرية أن تهب يوماً على هذه القارة ، لاسيما وقد اختلفت قوة اليد الاستعمارية على دولها قوة وضعفاً . كما اختلفت أهداف الحكم الاستعماري في كل منها ووسائله . فبعض هذه الدول الاستعمارية قد فتحت أبواب هذه المستعمرات لا من أجل الأخذ بيد أبنائها حباً في هذا التطور لذاته أو حباً لأبناء المستعمرات إنما تحقيقاً لأهداف خاصة به كان أقربها الرقي بأبناء المستعمرات إلى درجة أن يكونوا مستهلكين لإنتاجها الصناعي ، أو الرقي بهم أيضاً إلى حد أن يكونوا مساعدين لهم على الحكم من أجل عدم توفر الأيدي الأجنبية الحاكمة ، أو الرقي بهم إلى حد أن يكونوا متعجين أفضل للمواد الخام التي هم في حاجة إليها .

وقد يكون للأحداث العالمية أثر أكبر من أن تستطيع قوى الدولة الحاكمة أن تمنعه .

ولا شك أن أول العوامل التي ساعدت على إيقاظ هذه القومية الإفريقية التي بدت عارمة بعد الحرب العالمية الثانية تلك الحركات القومية التي قامت في إفريقيا و غير إفريقيا فيما بين الحربين استناداً إلى تصريح المستر ولسن ذي الأربع عشرة مادة ، والذي نص في إحداها على حق الدول في تقرير مصيرها ، فالحركة القومية المصرية التي بدأت في مارس سنة ١٩١٩ أيقظت السودانين في الجنوب ، فقام على عبد اللطيف ينادى باستقلال السودان حين ألف جمعية اللواء الأبيض في سنة ١٩٢٤ ، ورفع علماً أبيض رسم عليه خريطة للنيل ، وفي ركن منه العلم المصري الأخضر . وكان لهذه الحركة أيضاً صدى قوى في الجزائر فقام الأمير خالد الهاشمي بن الأمير محي الدين وحفيد

الأمير عبد القادر الجزائري ، وكون وفداً سافراً على رأسه إلى فرنسا ليطلب بحق بلاده . كما قام الشيخ مصالي الحاج وألف (نجم شمال إفريقيا) ليضم إليه التونسيين والمراكشيين من أجل الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية للمسلمين المغاربة . وتردد صدى هذه الحركة المصرية في المغرب أيضاً ، فقام الزعيم الريفي عبد الكريم الخطابي بحركته في سنة ١٩٢٢ يقاوم السلطتين الإسبانية والفرنسية مجتمعتين ، واستمرت حركته إلى سنة ١٩٢٦ حين اضطر إلى التسليم ، وفي المغرب الفرنسي جاء أثرها متأخراً حين تأسست (كتلة العمل الوطني) ، وإن كانت محدودة المطالب لا تعدو المطالبة بالتطبيق الدقيق لمعاهدة سنة ١٩١٢ الخاصة بالحماية وإلغاء كل حكم فرنسي مباشر ، ومشاركة المغاربة للفرنسيين في القبض على زمام السلطة في مختلف فروع الإدارة ، هذا إلى جانب اشتداد الحركة السلفية . وقد لجأ الفرنسيون إلى مقاومة الوطنيين بنفس الطريقة التي لجأ إليها البريطانيون في مصر ، وهي بث الفرقة بين أبناء الوطن الواحد فأصدرت المرسوم البربري في ١٦ مايو سنة ١٩٣٠ . وفي تونس قدم الزعيم عبد العزيز الثعالبي عريضة إلى الرئيس ولسن في سنة ١٩١٩ مطالباً باستقلال بلاده ، في الوقت الذي تألف فيه الحزب الدستوري ، وتقدم إلى السلطان بعريضة يطالب فيها بالدستور . وقد اتخذت فرنسا إزاء هذه الحركة نفس الخطوات التي اتخذتها السلطات البريطانية في مصر بنى الزعماء إلى خارج أوطانهم . وكأن ظهور هذه الحركات في الشمال الإفريقي قد دفع بإيطاليا إلى استرضاء أهالي ليبيا مخافة سريان الثورة أيضاً ، فأسرعت تسترضي أهلها ، فمنحتهم دستوراً في أكتوبر سنة ١٩١٩ ، ويعطى لبرقة مجلس نواب محلي وينص على حرية الأهالي في إنشاء المدارس ومباشرة مختلف الحريات ، كما نص على احترام لغة البلاد ، وفتحت باب المفاوضات مع السيد إدريس السنوسي وانتهى الأمر إلى اتفاق الرجة في أكتوبر سنة ١٩٢٠ .

وجاءت الحرب العالمية الثانية ، فكانت عاملاً ثانياً في يقظة الشعوب الإفريقية ، وامتدت حركة البعث إلى جميع أجزاء القارة الإفريقية ، فقد جمعت ميادين الحرب المختلفة الرجل الإفريقي إلى جانب الرجل الأوروبي ، ورأى

الأول سيد الأمس ، يذبح ويُذبح بلارحمة ، كما كان الإفريقيون يفعلون مع بعضهم ، قبل أن يأتي إليهم الرجل الأبيض لتمدينهم على حد تعبيره بل كان سبب هذه الحرب هو نفس السبب الذي كان يدفع بالإفريقيين إلى الحرب أيضاً ، وهو رغبة فريق في (استزقاق) الفريق الآخر وإخضاعه لسلطانه . فلم يجد الإفريقي فرقاً بينه وبين من يدعى السيطرة عليه .

وفي سبيل كسب الأنصار ، سعى الحلفاء والمحور إلى نشر الدعاية لقضيتهم ، فادعى كل منهما أنه يمثل الاتجاه الديموقراطي الذي يتمثل في المساواة والرغبة في حرية الشعوب . وصور الحلفاء للإفريقيين هتلر في شكل الطاغية الذي يريد أن يفرض سلطانه على جميع الشعوب ، فعرف الإفريقي حينئذ أن فرض السلطان شيء مكروه ، وأصبح يصارع به صاحب السيادة عليه الذي لم يستطع أن ينكر ذلك . وعرف الإفريقي أنه يوم تنتهي الحرب سواء بانتصار المحور أو الحلفاء ، فسوف ينال استقلاله استناداً إلى هذه الوعود التي أسرف الفريقان في بنائها . ولم يكن هذا مجرد وهم استولى على الإفريقي ، بل أيقن بذلك مستنداً إلى ميثاق حلف الأطلسي الذي نادى به الرئيس روزفلت خلال الحرب ، فلم تكذب الحرب تضع أوزارها حتى قامت أندونيسيا تطرح عنها نير الاستعمار الهولندي الذي استمر أكثر من ثلاثة قرون ، وكانت وسيلتها الكفاح المسلح ، في الوقت الذي نالت فيه الهند استقلالها عن طريق الكفاح السلمي ، وتمتعت كل من الدولتين باستقلالها وأحسن التصرف فيه ، رغم قصور إمكانياتها العلمية والثقافية ، فكانت هذه أمثلة واضحة لإرادة الشعوب الواعية إذا صممت على الحصول على غايتها .

ولم تكن الاشتراكية الشيوعية بأقل أثراً في بث بذور الثورة على الرأسمالية الغربية الممثلة في الدول الاستعمارية . ففي المستعمرات الفرنسية سمحت الحكومة بتأليف النقابات العمالية ، على أن تضم العمال الأوروبيين والإفريقيين على السواء ، إلا أن القيادة سرعان ما أفلتت من يدها بل من يد العمال الفرنسيين أيضاً . إذ لم تلبث الحرب أن قامت وخرج كثير من العمال الفرنسيين ليأخذوا مكانهم في الجيوش في ميادينها المختلفة ، وأصبحت

الأغلبية الفرنسية أقلية ، وتحكم الإفريقيون في النقابات ومصائرها ، حتى إذا كبر على العمال الفرنسيين أن يصبحوا تابعين بعد أن كانوا متبوعين ، وعولوا على أن يكونوا عنصراً مشاعباً ، تسلم العمال الإفريقيون عبء القيادة في حزم ، وكسبوا مكاسب لأنفسهم ، فاستطاعوا خلال فترة قصيرة أن يكسبوا إلغاء السخرة العمالية التي كانت سائدة ، بل قانونية حتى سنة ١٩٤٦ ، كما كسبوا إجبار الشركات على الاعتراف بمحد أدنى للأجور ، والحصول على لائحة تنظيم العمل بالنسبة للموظفين ، وكذلك الحصول على قانون يشرع نظاماً للعمل في القطاع الخاص ، كما كسبوا الحق في الإجازة المدفوعة الأجر ، وحق العمال في نظر قضايهم أمام محاكم عمالية .

وكأنما تغاضت الحكومة الفرنسية عن هذه الخطوة فلم تقاومها ، لأنها ما زالت محصورة ضمن الحيز العمالي ، ومطالبها لاتعدو المطالب العمالية ، ولكن الأمر لم يلبث أن خرج عن هذا الحيز الضيق المحدود إلى المجال السياسي . والحق أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يفصل الكفاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي عن الكفاح في المجال السياسي . فمن صفوف النقابيين خرج القادة السياسيون ، فولدت الأحزاب السياسية المنظمة من أجل الكفاح لتحرير الوطن ، وخرج كثيرون من العمال الذين كانوا قد دخلوا المجالس التشريعية الجديدة وكذلك المجالس التنفيذية على أساس عمالي إلى حيز السياسة . بل أسرع ممثلو النقابات المختلفة - بعد أن اشتغلوا بالسياسة - إلى الانضمام إلى بعضهم في أحزاب سياسية موحدة الأهداف من أجل حرية الوطن . ودخلت الأحزاب الجديدة المعركة الانتخابية على الأساس السياسي الجديد .

ولا نستطيع أن نغض النظر مطلقاً ، عما كانت الأحزاب الفرنسية الاشتراكية والشيوعية تمنحه من التأييد لهذه الحركات الإفريقية في دورها الانتقالي . إذ كانت تنظر إليها بعين العطف ، لأنها كانت تجدها امتداداً طبيعياً لنشاطها ونجاحاً لمبادئها ، لاسيما وقد وقف الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم المتحدة مسانداً لمطالب هذه الشعوب الإفريقية ، كلما عنت لها فرصة عرض شكواها ، فليوبلد سيدارسونغور زعيم السنغال تربى في أحضان الحزب

الاشتراكي الفرنسي ، وظل عضواً به إلى سنة ١٩٤٨ . كما كان سلفانوس أوليمبيو زعيم توجو (الفرنسية) عضواً في الحزب الشيوعي عندما كان في باريس ، وكل من سيكوتوري زعيم غينيا ونكروما زعيم غانا لا ينحيان اتجاههما الماركسي الاشتراكي ، كما كان فليكس رولاند مومي زعيم الكمرون رئيساً للجناح الماركسي في حزب الاتحاد الكمروني . وقد سعى الزعماء الإفريقيون من تلقاء أنفسهم إلى الاتصال أو الوقوف أو دراسة الآراء الماركسية من أجل الاستعانة بها . ولم يدفعهم إلى هذا الاتجاه إلا الجبهة الاستعمارية ، وسياسة الترفع والاستعلاء التي اتبعها كل من الحكام المستعمرين والمستوطنين الأوروبيين الذين يقيمون ببلادهم ، فإصرار هؤلاء الأوروبيين على تجاهل الإفريقيين سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية هو الذي دفع بالإفريقيين إلى تلمس السبل للاعتراف بمكانتهم كأدميين أولاً . ومساوين للأوروبيين ثانياً ، لاسيما حين اقتنع الأوروبيون أن وجودهم في قارة إفريقيا لا يعني غير أن يلعبوا دائماً دور السيد مهما كان حظ الإفريقي من التعليم ، حتى لقد عدوا مجرد تطلع الإفريقي إلى أن يأخذ مكانته اللائقة بتعليمه تمرداً ، فكان من أثر ذلك أن تطلع هؤلاء المتعلمون الإفريقيون إلى من دونهم من الإفريقيين ، يتخذون منهم دعامة لثورتهم ، الأمر الذي دعا الأوروبيين إلى التكتل في منظمات تحاول الإبقاء على سيطرتها ملتزمة كل طريقة وإن كانت غير مشروعة .

ولقد كان للسياسة التحررية لبعض الدول الإفريقية أكبر الأثر في دفع هذه الحركات الثورية الإفريقية نحو الأمام ، وكان لسياسة (إفريقيا الإفريقيين) التي نادت بها الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك مبدأ (الشخصية الإفريقية) الذي نادت به أثيوبيا ، كل الأثر في هذا السبيل .

وتأتى بعد ذلك سلسلة المؤتمرات التي وجهت هذه الحركات الإفريقية توجيهاً سديداً ، مثل مؤتمر باندونج الذي عقد في سنة ١٩٥٥ وناقش الوسائل التي تمكن شعوب قارتي إفريقيا وآسيا من تحقيق تعاون ثقافي وسياسي وأكد أن خضوع الشعب للسيطرة والاستقلال الأجنبي هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية . كما دعا الدول المعنية إلى منح الاستقلال لتلك الشعوب .

ثم جاء بعد ذلك مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية الذى عقد فى القاهرة فى سنة ١٩٥٧ واستنكر الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وطالب بإقرار حق المستعمرات فى الاستقلال التام ، وأيد مطالب شعوب الكمرون وكينيا وأوغندا والجزائر ومدغشقر والمغرب والصومال فى التمتع بحرياتها . وضم مؤتمر أكرال الذى عقد فى إبريل سنة ١٩٥٨ دول إفريقيا المستقلة ، وبحث مشكلات الشعوب الإفريقية غير المستقلة ، والخطوات اللازمة لتأمين استقلال وسيادة الدول الإفريقية ، حتى إذا انقسمت دول إفريقيا فى سنة ١٩٦٠ إلى كتلتين (كتلة دول الدار البيضاء وكتلة دول منروfia) أصرت كل منهما على تأييد الحركات القومية فى كل دول إفريقيا وإن اختلفت فى وسائل هذا التأيد .

هذه كلها عوامل اشتركت فى بعث القومية الإفريقية ولكننا نعرف فى نفس الوقت أن أحد هذه العوامل أو كلها مجتمعة لا يمكنها أن تكون باعثة على خلق هذه الروح أو إيقاظها ما لم تجد أرضاً خصبة ، مهياة لاستقبال البذور واحتضانها حتى تنضج ، ولن تكون هذه الأرض الخصبة والتربة المهياة إلا فى العقل الذى أوتى حظاً من التعليم ، فألى التعليم ، والتعليم وحده ، يعود الفضل فى يقظة القومية الإفريقية . فالتنبه إلى ما للفرد أو لجزء من المجتمع من حقوق مضبوطة ، وكذلك الإحساس بما ينزل بالفرد أو المجتمع من غبن أو عدم مساواة ، لا يتأتى إلا لعقلية واعية أوتيت حظاً كبيراً من التعليم . ومن المتفق عليه أن المجتمعات الإفريقية وكذلك الحكومات الإفريقية التى كانت قائمة فى بداية القرن التاسع عشر بل إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر – فى كل أجزاء إفريقيا – إذا استثنينا مصر وأثيوبيا وبعض بلاد الساحل الشمالى – كانت خالية تماماً من أية مؤسسة تعليمية ترمى إلى تثقيف الشعب أو رفع مستواه الفكرى والثقافى . ولم تبدأ الجهود تبذل من أجل القيام بهذه المهمة – تثقيف الشعب – إلا حين قدم المبشرون الأوروبيون فى بداية الأربعين الأولى للقرن التاسع عشر .

وحقيقة هامة يجب أن ننبه لها وهى أن قدوم الجمعيات التبشيرية إلى القارة سواء للقيام بمهامهم التعليمية أو لنشر المسيحية كان سابقاً لقدوم الاستعمار

الأوروبي ، وقد رأينا كيف أن الاستعمار الأوروبي لإفريقيا لم يبدأ حقيقة إلا بعد سنة ١٨٧٠ حين غدا الحصول على مواطن المواد الخام حلقة من حلقات الثورة الصناعية الأوروبية ، التي بدأت في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر وانتقلت إلى دول القارة مع بداية القرن التاسع عشر ، ووصلت إلى درجة كبيرة من التوسع الأفقي في أوروبا عند نهاية الربع الأول من هذا القرن ، ولكنها لم تبلغ نهايتها من التنافس بين الدول الأوروبية ، التي غدا فيها التقدم الصناعي مبلغاً من الارتقاء إلا بعد سنة ١٨٧٠ ، حين تمت الوحدتان الألمانية والإيطالية وحين قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة على أثر هزيمة الجيوش الفرنسية في موقعة سيدان أمام الجيوش الألمانية ، فسعت فرنسا إلى أن تعوض خسارتها بفقد الألزاس واللورين ، وأن تسترد مكانتها الدولية المفقودة في هذه الحرب . هذا في الوقت الذي كانت البعثات التبشيرية الأوروبية قد اتجهت فيه إلى إفريقيا منذ سنة ١٨٤٠ أو قبل ذلك بقليل .

وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجهود التبشيرية قد بدأت حين اتجهت إلى غرب إفريقيا سفن ثلاث ، تحمل إلى جانب المبشرين والموظفين مجموعة من العلماء لدراسة إفريقيا أرسلتهما جمعية الحضارة الإفريقية Society of African Civilization وهي جمعية زراعية كانت تعنى بإنشاء المزارع النموذجية واستغلالها ، كما اشتركت جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society من أجل دراسة ما تستطيع عمله لإنشاء مراكز تبشيرية لها في إفريقيا . ولكن هذه المحاولة فشلت حين أخذت أمراض المناطق الحارة تقتك بأعضاء البعثة ، ولكن التجربة أعيدت بعد أن وقفت الجمعية على حقيقة الحال وقوفاً عملياً ، ونزلت عند رأى العالم اللغوى الألماني Schon الذي رافق البعثة من ضرورة استخدام الزنوج المحررين الذين يعيشون في مستعمرة سيراليوني ، من أجل أن يعودوا إلى أوطانهم ، فكان ملخص برنامج العمل يقوم على أساس تدريب فريق من الزنوج في إنجلترا أو مالطة ، حتى إذا أتموا دراستهم في هذه المراكز البعيدة عن القارة بواسطة أساتذة أوروبيين ، انتقلوا بعد ذلك إلى معهد آخر أقيم في خليج فورا

في سيراليوني ، ليبدءوا مرحلة تدريب أخرى، أكثر تقدماً ، ينطلقون بعدها إلى داخل القارة يعملون تحت إشراف الأوروبيين .

وقد ازداد هذا المجهود بعد أن انضم عدد من الجمعيات الكاثوليكية ، ثم بعد ذلك الأرثوذكسية ، كما أخذ بنصيب من العمل بعض الكنائس الإفريقية ، فوصل عددها مجتمعة في بعض الحقول إلى أكثر من ستين جمعية ، تزاوّل كل منها نشاطها لافى منطقة إفريقية واحدة بل فى أكثر من منطقة . فهناك الجمعيات البريطانية والألمانية والسويدية والأمريكية بل الفرنسية . كما نجد الجمعيات الكاثوليكية موزعة أيضاً بين عدد كبير من الدول ، وإن كانت الجمعيات الفرنسية والبلجيكية والبرتغالية تأخذ مكان الأولوية بينها . وبعد سنة ١٩٤٠ بدأت بعض الجمعيات الأرثوذكسية تأخذ مكانها ، فكانت الجمعيات اليونانية تحتل رأس القائمة تليها الأثيوبية ، وتأتى الجمعيات المصرية فى نهايتها جميعاً .

وكان أثر هذه الجمعيات ضئيلاً إلى أقصى حدود الضآلة فى المدة التى سبقت قيام الحرب العالمية الأولى كما ذكرنا . وكذلك لم يكن هناك أهداف معينة ولا مناهج واضحة .

ولكن بعد أن أخذت هذه الجمعيات بالتعاون مع الحكومات لأجل تنظيم عملها بعد سنة ١٩١٨ ، بدأ يظهر بعض الأثر ، لاسيما حين اهتمت بعض الجمعيات التبشيرية بدراسة اللغات الإفريقية ، وخاصة لغات القبائل القوية الكبيرة العدد أو ذات التنظيم السياسى الراقى وعملت على اختراع الحروف التى تكتب بها ، بل ألغوا القواميس لبيان معانى كلماتها . حقيقة إن هذا العمل لم يكن مقصوداً لذاته بل لتسهيل عمل المبشرين الأوروبيين ، ولكنه على كل حال عمل جدير بالإعجاب لم يتم إلا بعد مجهودات شاقة . فقد عمل العلامة الألماني Schon على تعلم لغة الهوسا ، ونشر فيها كتاباً للنحو ، وكان قبل ذلك قد أتقن لغة اليوروبا ، فعلمها لتلميذه الوطنى صموئيل جروتر Samuel Grawter ، الذى ألف بدوره كتاباً للنحو فى هذه اللغة ، كما عملت الجمعيات الألمانية التى عملت فى الكمرون على دراسة لغة البولو ، بل أتمت عمل قاموس لها ، حتى إذا كانت سنة ١٩٢٤ اجتمع مؤتمر

الجمعيات التبشيرية البريطانية والألمانية (البروتستانتية) من أجل دراسة الميراث الثقافي الإفريقي ، وتعيين مكان اللغات الإفريقية ، واهتم بتأليف هيئة بحوث لهذه المسائل الحيوية ، على أن يشترك فيها العلماء البريطانيون والألمان ، كما اهتم بضرورة التوسع في تعليم البنات الإفريقيات.

وكان سبق خدمة البعثات الأمريكية للزنوج في أمريكا داعياً إلى تحقيقها مزيداً من النجاح في إفريقيا ، إذ امتد نشاطها إلى النواحي الاجتماعية والصحية إلى جانب الاهتمام بالنواحي الدينية . وقد اعترف بفضل هذه الجمعيات الأمريكية كثير من الإفريقيين في مقدمتهم المستر أجرى Aggrey الغاني الذي يذكر المستر نكروما أنه كان المعلم الروحي له .

وكانت الخطوة التالية لذلك هي ترجمة الكتاب المقدس إلى هذه اللغات الوطنية ، ولاشك أن رؤية الإفريقيين للغاتهم الوطنية مكتوبة ، قد ساعد على رفع الروح المعنوية في نفوسهم وإشعارهم بمكانتهم كأدبيين . ولاشك أن هذا العمل – ولو أنه لم يكن مطلوباً لذاته – إلا أنه كان خطوة واضحة المعالم في سبيل خلق القومية الإفريقية على صورة عملية . ولعلنا نذكر على سبيل المثال أن كتابة اللهجات الأوروبية في بداية العصر الحديث كان الخطوة العملية الأولى إلى رفعها إلى منزلة اللغات ، ثم إلى ظهور القوميات الأوروبية .

ولقد كان تعليم اللغات الأوروبية هدفاً رئيسياً لهذه البعثات ، فكانت هذه اللغات الباب الذي فتح آفاق الحضارة الأوروبية أمام الشعوب الإفريقية ، فهذه اللغات هي التي مكنتهم فيما بعد من الدراسة في الجامعات الأوروبية والأمريكية والحصول منها على الدرجات العلمية . كما أتاحت لهم قراءة الكتب بهذه اللغات وكذلك الاتصال بالآراء الاجتماعية والسياسية الأوروبية ، مما أتاح لهم بعد ذلك فرصة لقيادة شعوبهم قيادة واعية ، فقد انضم أغلب زعماء القارة الإفريقية في فترة ما في حياتهم إلى الأحزاب الأوروبية ، الأمر الذي أتاح لهم فرصة دراسة التنظيمات الحزبية في الدول المتقدمة ، وكذلك دراسة الوسائل التي تلجأ إليها هذه الأحزاب لكسب الأنصار ونشر الآراء . وأكثر من هذا فقد مكنت هذه اللغات الأوروبية من إيجاد وسيلة للتفاهم بين

مختلف القبائل التي لم تكن تستطيع التفاهم قبل ذلك . كما استطاع الزعماء عن طريقها نشر دعايتهم في نطاق أوضح كثيراً مما كان في استطاعتهم لو اقتصروا على اللغات المحلية ، فاستطاع نكروما مثلاً أن ينشر الدعاية لحزبه في منطقة الأشانتي ولفولتا العليا . وكذلك الولايات الشمالية وهي مناطه كانت مستحيلة عليه لولا اللغة الإنجليزية المشتركة . كما استطاع فليكس بوانيه من تأليف حزب التجميع الديموقراطي الإفريقي على أساس أن يجمع بين جنبيه جميع شعوب المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا وقبائلها ، فكان هذا الحزب هو الذي وحد بين قبائل هذا الركن من إفريقيا حتى أصبح أكبر قوة سياسية في هذا الركن ، وكذلك مكنتهم هذه اللغات الأوروبية من نشر الدعاية لقضاياهم في المحافل الدولية حين احتاجوا إلى هذه الدعاية . وكان رفع شكواهم إلى هيئة الأمم المتحدة الخطوة الأولى في سبيل جهادهم .

وأكثر من هذا كله أن معظم الطلبة الذين التحقوا بمدارس المبشرين كانوا من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا ، ومن هؤلاء برز الزعماء الذين قادوا هذه الحركات القومية فكان الكنيسة - ومدارس الكنيسة المجانية - هي التي نقلت القيادة بين قبائل إفريقيا إلى طبقة جديدة ، هي طبقة الفقراء الذين لا يملكون شيئاً لكسب رزقهم سوى كدّهم اليومي بعد أن انتزعها من طبقة الأغنياء بالوراثة ، فكانت الكنيسة بذلك عاملاً ديموقراطياً له أثره في هدم الزعامة القبلية التقليدية ، مما سهل فيما بعد إدخال النظم الحديثة في الحكم مثل نظام الانتخاب وإنشاء المجالس التشريعية النيابية ، ثم نزول طبقة الزعماء إلى المرتبة الثانية ليقوموا بوظائف ومهام أقل من التي كانوا يقومون بها من قبل .

ولقد كان مركز المرأة في إفريقيا منحطاً غاية الانحطاط . فقد كان للرجل حق تعدد الزوجات بغير حد في معظم القبائل الإفريقية ، وفي إقتناء الحليلات بغير زواج . فلما جاءت البعثات التبشيرية كان للمبادئ الجديدة التي حملتها معها الأثر في رفع مكانة المرأة واقتصار معظم الذين اعتنقوا المسيحية على زوجة واحدة . كما انطلقت هذه المرأة الجديدة تعمل في مختلف القطاعات ، فأصبحت الأسواق ملأى بالنساء اللاتي يعملن لكسب عيشهن أو مساعدة

أسرهن . كما عملت المدارس النسائية التي افتتحتها هذه البعثات على زيادة رفع مكانة المرأة ، لاسيما وقد فتح مجال التعليم أمامها على قدم المساواة مع الرجل . كما أصبح الرجل الإفريقي لا يجد في وجود المرأة إلى جانبه ومشاركتها إياه سواء في التعليم أو لعمل غضاضة ما .

وقد شهدت المؤتمرات الإفريقية التي عقدت في القاهرة وغير القاهرة كثيرات من النساء الإفريقيات اللاتي قمن بدورهن الكفاحي في سبيل استقلال بلادهن إلى جانب الرجل . وتظهر الصور العديدة التي تنشرها المجلات الأجنبية في مختلف المناسبات صور النساء الإفريقيات وقد كون نسبة كبيرة في الاجتماعات التي كانت تعقدها الهيئات السياسية الوطنية لرفع صوت الإفريقيين بمطالبهم ، وقد تعرضت النساء في غانا لنيران المستعمر حين قمن بدورهن في قيادة المظاهرات وإلقاء المتفجرات كما تعرضن للسجن وحاولن الهرب من أجل مواصلة الكفاح حتى حصلت البلاد على استقلالها .

وإذا كانت المرأة الإفريقية قد نالت الحقوق السياسية في بعض الدول حديثة الاستقلال ، فما زالت تكافح في بعض الدول الأخرى من أجل نيل حقوقهن الاجتماعية والسياسية ، وقد نشأت لذلك الهيئات النسائية المختلفة تطالب بتحريم تعدد الزوجات ومنع نظام (الحليلات) ومن بين النساء اللاتي برزن في مؤتمر أكرام المنعقد في سنة ١٩٥٨ إحدى قادة وفود الكمرون وقد كان لها صولات وجولات في اجتماعات لجنة رؤساء الوفود وكانت من أمهر المتكلمين وأشدهم بأساً .

ومنذ سنة ١٩١٨ أخذت الجمعيات التبشيرية تتوسع في أعمالها ، وفتتح مزيداً من المراكز التبشيرية ، الأمر الذي اضطرها إلى التوسع في استخدام الإفريقيين سواء في وظائف الكهنة أو الوظائف الإدارية الأخرى . وفي الأجزاء الإفريقية التي بدت فيها التفرقة العنصرية واضحة لم يتردد هؤلاء الكهنة في القيام بدور القيادة بين مواطنيهم الإفريقيين ، فلم يلبثوا أن أعلنوا انفصالهم عن الكنائس الأصلية وكونوا كنائس إفريقية منفصلة . بل حدث في كل من كينيا وجنوب إفريقيا أن كتبوا إلى كنيسة الإسكندرية التي يرون فيها كنيسة إفريقية لاتعمل لأغراض استعمارية ، كما كانت ترعى الأثيوبيين

رعاية أبوية لا يظهر فيها أثر لتفرقة عنصرية ، يطلبون منها أن ترعاهم على الأساس الذى ترعى به إخوتهم الأثيوبيين ، وهى المبادئ المسيحية التى تنادى بالمساواة . وتزعم هذه الحركة فى كينيا القس اليسع ماسيندا راعى كنيسة الروح القدس .

وفى سنة ١٩٤٨ كتب وطينو جنوب إفريقيا إلى هذه الكنيسة فى القاهرة يطلبون رعايتها لهم ، فعينت لهم مطراناً وسافر المطران فعلاً إلى هناك ومعه أحد الرهبان . ولم يلبث المطران أن مات ، وظل الراهب وحده . وتجمع أكثر من أربعمئة عائلة من الإفريقيين موزعة على مناطق مختلفة فى الاتحاد يقوم على رعايتهم سبعة وعاظ إفريقيين إلى جانب الراهب القبطى . ولم تنظر حكومة الاتحاد إلى هذه الحركة نظرة الارتياح ، وكتبت أكثر من مرة إلى حكومة القاهرة تطالب سحب الراهب . فكأن هؤلاء الرعاة الوطنيين الذين نصبته الكنائس الغربية من أجل مساعدتها فى أغراضها ، قد كتب عليهم أن يقودوا إخوانهم فى جهادهم ، الذى كان يرمى إلى إثبات وجودهم كوطنيين لهم حقوق يجب الاعتراف بها .

كما أننا يجب ألا نغض من قيمة الدور الذى وقفته الكنائس الغربية فى وجه التفرقة العنصرية ، فقد قامت كلها - باستثناء الكنيسة الهولندية الإصلاحية - تندد بهذه التفرقة ، وتدعو الحكومة إلى نبذها ومعاملة الإفريقيين على قدم المساواة مع الأوروبيين سواء فى النواحي الاجتماعية أو السياسية ، حين أخذت الجمعيات التبشيرية تهتم بالعمل والعمال ، إذ أخذت المؤتمرات الكنسية وخاصة المؤتمر المسيحى العالمى الذى ضم كنائس كل من أمريكا وأوروبا وآسيا وكذلك الكنائس الأرثوذكسية ، توصى منذ سنة ١٩٢٥ بالاهتمام بحماية حقوق الإفريقيين . كما طلب أن تكون سياسة المطابقة الفرنسية مؤدية إلى منح الإفريقيين جميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون . وهذه المبادئ هى لب الحركة الوطنية فى كل من كينيا وجنوب إفريقيا .

وقد عمدت الكنيسة أيضاً إلى إنشاء المستوصفات والمستشفيات التى عملت فى جد على مقاومة الأمراض وحفظ صحة الأهلىن ، الأمر الذى

أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع معدل العمر ، وكذلك زيادة القدرة على العمل ، وهذه كلها نتائج لا يمكن الغض من قيمتها ونفعها .

ولاشك أن المدارس الفنية والمراكز المهنية التي أنشأتها هذه الجمعيات بعد الحرب العالمية الأولى قد ساعدت على تخريج جيل جديد عمل في التعدين والمراكز الصناعية التي كانت بعيدة عن مراكز قبائلهم ، حيث خضعوا لقادة جدد غير قادتهم التقليديين ولنظم غير نظمهم التقليدية ، ولم يلبث طول غيابهم عن مراكز قبائلهم ، وخضوعهم لنظم مخالفة لنظم قبائلهم ، وكذلك مزاولتهم لعادات جديدة مخالفة في مظاهر كثيرة لعادات قبائلهم ، أدت في النهاية إلى قطع صلتهم بقبائلهم ويعنى ذلك تحطيم النظام القبلي .

حقيقة إن هذه الجمعيات التبشيرية حين قدمت إفريقيا ، لم يدر في خلدها يوماً أن تسعى إلى تحطيم النظام القبلي ، ولكن الخطوات التي سارت فيها أدت عن طريق غير مباشر إلى هذه النتيجة ، ولاشك أن تحطيم النظام القبلي يساعد على ظهور الروح القومية لحلول الوحدة القومية الجديدة مكان القبلية القديمة .

وكي ندرك أهمية الدور الذي لعبته مدارس هؤلاء المبشرين في إيقاظ الروح القومية الإفريقية ، يجب أن نعرف أن جميع الزعماء الإفريقيين الذين قدر لهم أن يقودوا القومية في بلادهم ، قد تعلموا في مدارس المرسلين في بلادهم ، بل حصل الكثيرون منهم على درجات في الكهنوت ، بل أرسل إلى الخارج من أجل الحصول على هذه الدرجات . فالرئيس فولبرت بولولو رئيس جمهورية الكونغو الأوسط صاحب منصب ديني مازال يحتفظ به ويحتفظ أيضاً باباسه الكهنوتي . وهاري نكومبولا زعيم حزب المؤتمر الإفريقي في روديسيا الشمالية تعلم في مدارس المبشرين ، ثم عين مدرساً في مدرسة تبشيرية ، ثم أرسل على حساب منحة كنسية للتعلم في جامعة ماكيراري في أوغندا ، وكذلك فعل زميله جوليوس نويريري زعيم تنجانيقا . كما تعلم كل من لومومبا زعيم الكونغو ، ونامادي أزيكوي حاكم نيجيريا ، وصموئيل أكيتولا رئيس وزراء نيجيريا الغربية ، وعمل الأخير مدة من الزمن سكرتيراً للبعثة ، ثم مبشراً ، ومازال حتى الآن يرى في مدارس

المبشرين أهم أداة تعين الإفريقيين في جهادهم ، وهو ينادى بالكومونولث الإفريقى على غرار الكومونولث البريطانى . أما كوامى نكروما زعيم غانا فقد تعلم في مدرسة للمبشرين الكاثوليك ، وعمل مدة تلميذاً مبشراً ثم أرسل إلى مدرسة المعلمين التي أنشأتها البعثة الكاثوليكية في أكرا مدرساً . وعمل مدة من الزمن في مدارس المبشرين متنقلاً في مدارسها المختلفة ، بل حصل أيضاً على بكالوريوس في اللاهوت إلى أن تحول إلى دراسة الاقتصاد ، والاجتماع .

كما درس سيلفانوس أولمبو زعيم توجو في مدرسة ألمانية كاثوليكية . ثم تحول عنها إلى مدارس تبشيرية بروتستانتية إنجليزية . أما توم مبريا الزعيم المعتدل في كينيا فقد درس في مدارس المرسلين في Kabaa على يد قساوسة إيرلنديين . وتلقى التعليم العالي في مدرسة الروح القدس في Mangu حيث درس التاريخ وحصل على شهادة فيه .

فكان من الطبيعي، كنتيجة لكل هذه العوادل مجتمعة وإن اختلفت في أثرها أن تبعث الحركات القومية فتعم إفريقيا كلها ، لاسيما وقد شعر هؤلاء الزعماء بالحياة حين وقفوا نشاطهم العدائى للدول المستعمرة خلال الحرب العالمية الثانية ، كما فعل الوطنيون في تونس والمغرب والسودان ، بل وقف آخرون في صف الحلفاء لشعورهم أن قضية هؤلاء قضيتهم ، وأنه يوم يكتب النصر لهم فسوف يعترفون بحق من وقف إلى جانبهم ، كما فعل زعماء الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وغانا وتنجانيقا . ومع ذلك لم يجدوا منهم بعد انتهاء الحرب إلا كل نكران لحقوقهم .

إلا أن خيبة أمل الزعماء لم تلبث أن تجسمت لهم حين وضعت الحرب أوزارها وقام الزعماء الإفريقيون يحتفلون بيوم النصر لأنه بشير بانتصارهم كما فعلوا في الجزائر ، فلم يلقوا إلا جزاء سنمار ووجهوا بالعنف والاضطهاد ، بل بالمدافع تصوب إلى صدورهم ، فكانت خيبة الأمل هذه دافعة لأن يتبين الزعماء الإفريقيون حقيقة مراكزهم بالنسبة لمستعمرهم وعلنوا مبادئهم الجديدة .

ولكن الحق أن هذه المبادئ الجديدة اختلفت من مكان إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة فاقترنت أولاً على المطالبة بحق الوطنيين في المساواة بالأوروبيين ، سواء في الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية كما هو الحال في شرق إفريقيا ، واتحاد وسط إفريقيا ، واتحاد جنوب إفريقيا ، والكونغو البلجيكي ، وارتفعت إلى الرغبة في التمتع باستقلال داخلي ضمن مجموعة أكبر تضمهم إلى جانب الدول التي كانت تستعمر بلادهم كما هو الحال في المجموعة الفرنسية ، وتطلعت إلى ما هو أعلى من ذلك والتمتع باستقلال كامل ، مع الارتباط بالدولة صاحبة السيادة السابقة من أجل مزيد من التعاون في المجال السياسي أو الاقتصادي كما هو الحال في تونس وغانا ونيجيريا . أو ارتفعت إلى الظفر بالاستقلال التام البعيد عن كل أثر لنفوذ أجنبي كما هو الحال في ليبيا والمغرب والصومال وأثيوبيا . ولكن هذه الحركات كلها لم تلبث أن تطورت واتجهت إلى طريق واحد بفعل تفاعلها مع بعضها ، وما استلزمه الجهاد في سبيل الأهداف من تعاون ، وما أسبغته الدول الإفريقية المستقلة من مساعدة صريحة واعية سواء في الرسائل أو الأهداف ، واتجهت كلها إلى طريق واحد هو الرغبة في التخلص من النفوذ الأجنبي على أية صورة من الصور والانطلاق نحو طريق الحرية .

وكان السودان أسبق الدول اتجاهاً نحو هذا الهدف ، وكان ذلك بفضل روح المعاونة التي أبدتها مصر ، حين جعلت من قضية السودان قضيتها . ورأى بعض زعماء السودان أن يسايروا هذا الاتجاه ليستفيدوا منه ووقفت إنجلترا في وجه هذا الاتجاه بدعوى مساعدتها للسودان في الوصول إلى الاستقلال الكامل ، وعدم تسليمها بأية مطالب سودانية إلا بعد استفتاء حر تجريه هي في السودان .

فلما ما قامت الثورة المصرية في سنة ١٩٥٢ تحدى زعمائها العناد البريطاني واستفتى أهل السودان . فعقدت المعاهدة البريطانية المصرية بشأن السودان في سنة ١٩٥٣ وهي التي أدت تنفيذها إلى استقلال السودان استقلالاً تاماً في العام التالي .

وفي تونس قام حزب الدستور الجديد يطالب بنوع من الاستقلال

المحلى . ولكنهم بدءوا فى سنة ١٩٥٠ يطالبون بمزيد من الاشتراك فى الحكومة ، فعمدت فرنسا إلى القوة ، مما حدا بالتونسيين إلى رفع الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة ، بينما لجأ الوطنيون إلى بعض أعمال العنف ضد المستوطنين الفرنسيين ، واستمر هذا حتى سنة ١٩٥٤ حين أراد الفرنسيون أن يكونوا واقعين لاسيما وقد عقدت إنجلترا مع مصر اتفاقية الجلاء ، فاعترفت بحقوق التونسيين فى الاستقلال فى سنة ١٩٥٦ .

وفى مراکش أعاد الوطنيون تنظيم صفوفهم خلال الحرب العالمية الثانية ، وتآلف حزب الاستقلال الذى تقدم إلى السلطان بمطالب يرجو تحقيقها ، وعطف السلطان محمد الخامس على الحركة مما كان سبباً فى غضب الفرنسيين ، وتحريضهم لعدد من باشاوات البربر على معارضته وطلب عزله . فتظاهرت فرنسا بالنزول على رأيهم وعزلت السلطان إلى مدغشقر . هذا فى الوقت الذى أخذ الحزب فى إثارة المسألة المراكشية فى هيئة الأمم المتحدة . ولذا لم تجد فرنسا من يؤيدها فى خطواتها ، لاسيما أسبانيا شريكها فى حكم المغرب ، ولذا تراجعت فرنسا وأعادت السلطان إلى العرش وبادرت وعقدت معه فى سنة ١٩٥٦ معاهدة اعترفت فيها باستقلال المغرب .

وفى الجزائر كان شعور الحية قوياً ، دفع الزعماء إلى امتشاق الحسام فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ وظلت الحرب دائرة فى الجزء الجبلى ، وقاست فرنسا منها الهزائم المتتالية — لأنها كانت قد هزمت قبل ذلك فى الصين الهندية واضطرت إلى الجلاء عنها معترفة باستقلالها — فأدت هذه الهزيمة إلى قيام ثورة فى الجزائر قام بها المستوطنون الفرنسيون ، ونجحوا فى وضع الجنرال ديغول على رأس الحكومة ، لأنه الوحيد القادر على تحويل الهزيمة إلى نصر . إلا أن هذا الأخير لم يلبث أن تبين عظم الثورة — وضعف فرنسا ، فاضطر إلى الاعتراف بالهزيمة وعقد مع جبهة التحرير الجزائرية معاهدة ايفيان فى مارس سنة ١٩٦١ معترفاً فيها باستقلال الجزائر .

وفى إفريقيا الفرنسية الغربية نشأ معظم السياسيين من بين صفوف العمال كما ذكرنا بعد أن انضم بعضهم إلى الأحزاب السياسية الفرنسية ، واستفادوا

من تنظيمها ووسائلها . ولم يلبثوا أن انفردوا بالأمر فألف فايكس بوانييه نقابة الزراع الإفريقيين في ساحل العاج في سنة ١٩٤٤ وكانت الأولى من نوعها في إفريقيا انضم إليها قرابة عشرين ألفاً من صغار الزراع . من أجل المطالبة بأجور عالية للعمال الزراعيين ، ثم التعاون في سبيل كسر سيطرة الاقتصاد الفرنسي ، ولم تمض سستان حتى تحول هذا الجهاد الاقتصادي إلى جهاد سياسي حين ألف حزب التجمع الإفريقي وأنشأ له فروعاً في جميع المستعمرات الفرنسية في غرب إفريقيا ، ولقى من عطف بعض الفرنسيين ما ساعده على النجاح ، حتى إذا عرض الجنرال ديغول اقتراحه بشأن تكوين الجماعة الفرنسية *La Communauté Française* رحب به الزعماء الإفريقيون ، وأصبحت المستعمرات الفرنسية السابقة جمهوريات تتمتع بعضوية الجماعة الفرنسية ، وتحت تأثير موجة المد التحررية ، اعترفت فرنسا باستقلال هذه الجمهوريات في سنة ١٩٦٠ وعقدت مع كل منها معاهدة ثنائية احتفظت لنفسها فيها ببعض الحقوق .

وفي الكونغو البلجيكي اقتضت مطالب بعض الوطنيين من أمثال باتريس لومومبا على المطالبة بزيادة نصيب الوطنيين من الحرية الاجتماعية والسياسية ، حتى إذا زار الصحفي الأمريكي جون جوتنر هذه المستعمرة في سنة ١٩٥٢ وجد الوطنيين في حالة من الرضا ، دفعته إلى أن يقول إنه لا ينتظر أن تغرب شمس الاستعمار عن الكونغو قبل سنوات عديدة مقبلة .

إلا أن اضطرام الثورة في كثير من أجزاء إفريقيا ، ثم حصول الكونغو الأوسط الفرنسي على حق عضوية الجماعة الفرنسية متمتعاً ببعض الحقوق دفع جون فان بلزن الأستاذ بكلية التجارة في أنتورب إلى النصيح بالسبق بمشروعات الإصلاح ، مما أدى إلى أن تتقدم بعض الجهات باقتراحات إلى الحكومة البلجيكية بإشراك الإفريقيين في الحكم . وكان من الطبيعي أن يعارض هذا الاتجاه رجال المال من أصحاب المصالح الاستغلالية . ولكن الحكومة البلجيكية بادرت بإصدار بؤعة مراسيم خلال سنة ١٩٥٧ أنشأت بموجبها المجالس القروية والبلدية ومجالس المحافظات التي اشترك فيها الوطنيون . فأطلقت للوطنيين بعض الحريات فكانت فرصة اتخذوها فقامت المظاهرات

في سنة ١٩٥٩ تطالب بمزيد من الحرية ، وقابلتها الحكومة البلجيكية بالعنف الذي سقط فيه بعض الضحايا . فأرسلت إلى هناك لجنة تحقيق ملكية رفعت تقريرها الذي توصي فيه بمنح الاستقلال للكونغو من أجل خلق الحكومة التي تقوم على أساس ديمقراطي ، لتعبر عن إرادة الشعب فنباشر كل شئون الدولة .

فكانت نتيجة ذلك أن صدرت مراسم جديدة لزيادة حصة الوطنيين في الإدارة تمهيداً لخلق مجلسين للنواب والشيوخ ، يمنحان بعض السلطات التشريعية في سنة ١٩٥٩ .

ولكن زعماء الشعب نظروا إلى هذه الحقوق الجديدة كأنها اللقمة الأولى لمزيد من الحرية ، لاسيما وقد منحوا حق تأليف الأحزاب السياسية التي فتحت معها الحكومة البلجيكية باب المفاوضات من أجل مستقبل الكونغو . فكان أن اتفق على منح هذه البلاد استقلالها الكامل في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٠ بعد أن تستكمل الخطوات اللازمة لخلق الحكومة الكونغولية الجديدة . وتمت هذه الخطوات في سلام واعترف باستقلال جمهورية الكونغو في هذا التاريخ بحضور ملك بلجيكا . وكذلك خرجت الكونغو من عالم الاستعمار إلى عالم الاستقلال ضعيفة من غير استعداد .

أما في المستعمرات البريطانية فقد سارت ثورتها في طريق سلمى نسبياً وبدأت الثورة في أوغندا عندما طلب ملك بوجندا الانفصال عن بقية أجزاء أوغندا . وتحويل علاقة دولته من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية . وكان ذلك يعني انهيار المحمية لأن بوجندا كانت ولا تزال أهم مركز للتجارة في أوغندا كلها . ونفى الملك إلى لندن جراء جرأته فأعلن الشعب الحداد وقرر مجلس الكونغو عدم التعاون مع إنجلترا واتخاذ العرش رمزاً لنضاله . فلما قبل الملك شروط البقاء ضمن اتحاد أوغندا ، أعيد إلى العرش . إلا أن الحركة الوطنية ظلت تعاند البريطانيين فاقترحت بريطانيا إجراء انتخابات عامة في سنة ١٩٥٨ ، إلا أن الشعب قاطعها فلم تملك بريطانيا إلا النزول على مطالب الوطنيين في إعلان الاستقلال على شروط أن يسبق ذلك مؤتمر بين الجانبين لوضع قواعد الدستور الجديد . وقد انتهى هذا

المؤتمر إلى إعلان هذا الدستور الذى يحفظ وحدة أوغندا على أن تكون علاقة مملكة بوجندا بهذه الدولة علاقة نصف اتحادية بينما تظل علاقة الممالك الأخرى اتحادية وتبقى الدولة الجديدة عضواً فى الكومنولث .

وتزعم الحركة الوطنية فى غانا الزعماء ومعهم بعض المتعلمين من الأرستقراطيين وأصحاب المصالح ، وكانت مطالبهم تنحصر فى التقدم الدستورى ، ونزات الحكومة البريطانية عند رأيهم . ومع ذلك لم تخل الحركة من بعض العنف ، حين انفصل انكوامى نكروما عن حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد ، وألف حزب الشعب مستنداً على الشباب والطلبة ، وطالب بالاستقلال ، وهدد باللجوء إلى المقاومة السلمية والامتناع عن دفع الضرائب فى حالة عناد الحكومة البريطانية وعدم تحقيقها المطالب الوطنية فى أجل محدد . حتى إذا جاء الأجل أعان المقاومة السلبية فقبض عليه وحكم عليه بالسجن .

وفى نفس الوقت عينت الحكومة البريطانية لجنة كوزى من أجل تحقيق أسباب الاضطراب واقترح الخطوات التى تراها ، وانتهت اللجنة من مهمتها إلى ضرورة إعطاء الشعب مزيداً من الحقوق والحريات وحكومة وطنية فى دستور حديث ، فاستجابت الحكومة لهذه الاقتراحات وأعلنت الدستور وحددت ميعاد الانتخابات ففاز فيها حزب الشعب بالأغلبية التى أخرجت زعيم الحزب من السجن ليجلس فى كرسي رئاسة الوزارة فى سنة ١٩٥٧ . وأوكل إلى هذه الحكومة الوطنية الجديدة سن الدستور الجديد الذى يحدد مهامها ، وانتهى هذا الدستور إلى إعلان الجمهورية فى سنة ١٩٦٠ وألغى منصب الحاكم العام . ولم تلبث حكومة غانا الجديدة أن أعلنت رغبتها فى عضوية الكومنولث البريطانى .

وتزعم هذه الدولة الجديدة الدعوة إلى تكوين إفريقيا المتحدة ومن أجل ذلك عقد مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة فى سنة ١٩٥٨ ثم مؤتمر الشعوب الإفريقية الذى حضره ممثلو ٦٢ منظمة إفريقية .

ولم يختلف شكل الحركة الوطنية فى نيجيريا عنه فى غانا مع غياب طابع العنف ، إذ أخذت هذه البلاد تتقدم خطوة خطوة نحو الاستقرار السياسى

منذ سنة ١٩١٩ ، حين أعلن الدستور الأول الذى يعطى الطبقة المثقفة من الوطنيين حق الجلوس إلى جانب الزعماء الذين يعينهم الحاكم العام . المجلس الدستورى الأول . ولكن فى سنة ١٩٢٠ طالب هؤلاء المثقفون أن يكون انضمامهم إلى هذا المجلس عن طريق الانتخاب . فمنحوا هذا الحق فى سنة ١٩٢٢ .

واستبدل بهذا الدستور دستور جديد فى سنة ١٩٤٧ ، إلا أن ما منحه للوطنيين من حقوق كان ضعيفاً ، إلى حد أن قاموا يعارضونه ، فاستبدل به دستور آخر فى سنة ١٩٥٠ أنشأ لنيجيريا حكوماتها الوطنية فى أقاليمها الثلاثة . علاوة على مجلس تشريعى مركزى مكون من ١٤٦ عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة ، وإلى جانبهم ثلاثة حكام بريطانيين وستة بريطانيين آخرين يعينهم الحاكم العام البريطانى .

وفى سنة ١٩٥٤ صدر دستور جديد آخر هو الذى أقام مجلساً للوزراء يرأسه الحاكم العام . ويستند على مجلس تشريعى منتخب مكون من ١٨٤ عضواً ، وإلى جانبه ثلاثة مجالس محلية ، واحد لكل منطقة يرأسه حاكمها العام الإقليمى .

وكان التنافس بين الأحزاب السياسية فى نيجيريا يحاول كل منها كسب مزيد من الأنصار هو الذى أدى إلى زيادة المطالبة بالاستقلال . فكان أن وافقت الحكومة البريطانية على منح الحكم الذاتى لنيجيريا ، على أن تكون عضواً فى الكومنولث البريطانى ، وعلى أن يكون لكل إقليم حكومته الذاتية . وانتهت المفاوضات مع هذه الحكومة الجديدة التى أقيمت فى سنة ١٩٥٧ ، إلى إعلان الاستقلال الكامل للبلاد فى سنة ١٩٦٠ .

وامتدت ربح الثورة الإفريقية إلى سيراليون أيضاً فوافقت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٥١ على إقامة حكومة وطنية لها . تستند على مجلس تشريعى أغلبته منتخبة . وبعد مضى ست سنوات تحول المجلس التشريعى إلى مجلس لنواب جميع أعضائه منتخبون . وفى سنة ١٩٦٠ اتفقت الأحزاب السياسية على ضرورة السعى لدى الحكومة البريطانية لإعلان الاستقلال .

فوافقت الحكومة البريطانية على ذلك وحدد إبريل سنة ١٩٦١ ميعاداً لإعلان هذا الاستقلال .

وفي تنجانيقا أعلنت بريطانيا منذ أن انتدبت عليها من قبل عصبة الأمم أن هدفها من هذا الانتداب هو تطوير الإفريقيين نحو الحكم الذاتي على الرغم من اقتصار عضوية المجلس التشريعي الذي أنشأته على الأوروبيين . ولكن في سنة ١٩٥٠ أرغمت روح القومية الإفريقية بريطانيا على اشتراك الوطنيين في هذا المجلس – وزاد نصيب هؤلاء الإفريقيين في المجلس التالى الذى أنشئ في سنة ١٩٥٥ .

وأجريت أول انتخابات عامة في سنة ١٩٥٨ دون تمييز عنصري ، وتزعم الحركة الوطنية الزعيم يوايوس نوويرى الذى يؤمن بضرورة التطور في ظل الحكم المشترك بين الأوروبيين والإفريقيين ، وهو يستند في ذلك على حزب الاتحاد الوطنى الذى يضم حوالى نصف مليون عضو ، وهو في الوقت الحاضر يرأس حكومة تنجانيقا الوطنية ويتزعم دعوة تكوين اتحاد شرق إفريقيا الذى يضم كلاً من أوغندا وكنيا وتنجانيقا وزنجبار .

وكانت كينيا هي المستعمرة الوحيدة التى اتسمت حركتها بالعنف إذ انفجر الموقف فيها في سنة ١٩٥٢ بحركة الماوماو بعد أن ظل الوطنيون يطالبون بالاحتفاظ بأرضهم مع مقاومة كل تفرقة عنصرية منذ سنة ١٩٢٢ . وقبض على الزعيم الوطنى جوموكينيا تا . وحوكم وحكم عليه بالحبس سبع سنين فظل برغم سجنه يسيطر على الموقف بشخصيته القوية . في الوقت الذى قام فيه زعماء غيره مثل توم مبويا من بين صفوف العمال ، يطالبون بحق بلادهم في الاستقلال على أساس الحكم المشترك الخالى من كل تفرقة . وأجريت الانتخابات الأولى في سنة ١٩٥٧ إلا أنها كانت مقيدة بالملكات والمؤهلات العلمية ولذا لم يزد الناخبون الوطنيون وعددهم ٥ ملايين على ١ ٪ الذين انتخبوا عنهم ١٤ عضواً . فكان ذلك سبباً في ازدياد سخط الوطنيين واستمرار أعمال العنف وإن كانت على نطاق أضيق ، فكان ذلك داعياً لأن تعيد الحكومة البريطانية النظر في الموقف . فمنحتهم دستوراً جديداً في سنة ١٩٥٨ رفضه أغلب الوطنيين ، فعقد مؤتمر المائدة المستديرة (٢٩) استعمار افريقية - ٤٤٩

فى لندن سنة ١٩٦٠ بحضور جوموكينياتا - وقد أطلق سراحه - وانتهى إلى منح المستعمرة دستوراً جديداً فى سنة ١٩٦١ منح الإفريقيين أغلبية الأعضاء المنتخبين إلى جانب بعض النواب الآسيويين والأوروبيين ، ومازالت المفاوضات تدور فى الوقت الحاضر من أجل إعلان الاستقلال رسمياً .

وفى زنجبار اتجهت الحكومة البريطانية تحت ضغط الروح القومية الإفريقية إلى منح جزيرة زنجبار مجلساً تشريعياً ينتخب أغلب أعضائه ، وتم الأمر فى هدوء . وتنوى الحكومة البريطانية إعلان استقلال زنجبار على أن تصبح عضواً فى الكومنولث البريطانى .

مراجع الباب العاشر

- راشد البراوى مشكلات إفريقيا .
بعث القومية الإفريقية فيما بين الحريين (مقال بمجلة
كلية الآداب) .
زاهر رياض الاستعمار الأوروبي لإفريقيا ؛
تاريخ غانا الحديث ؛
نكروما تحرير المستعمرات مترجم

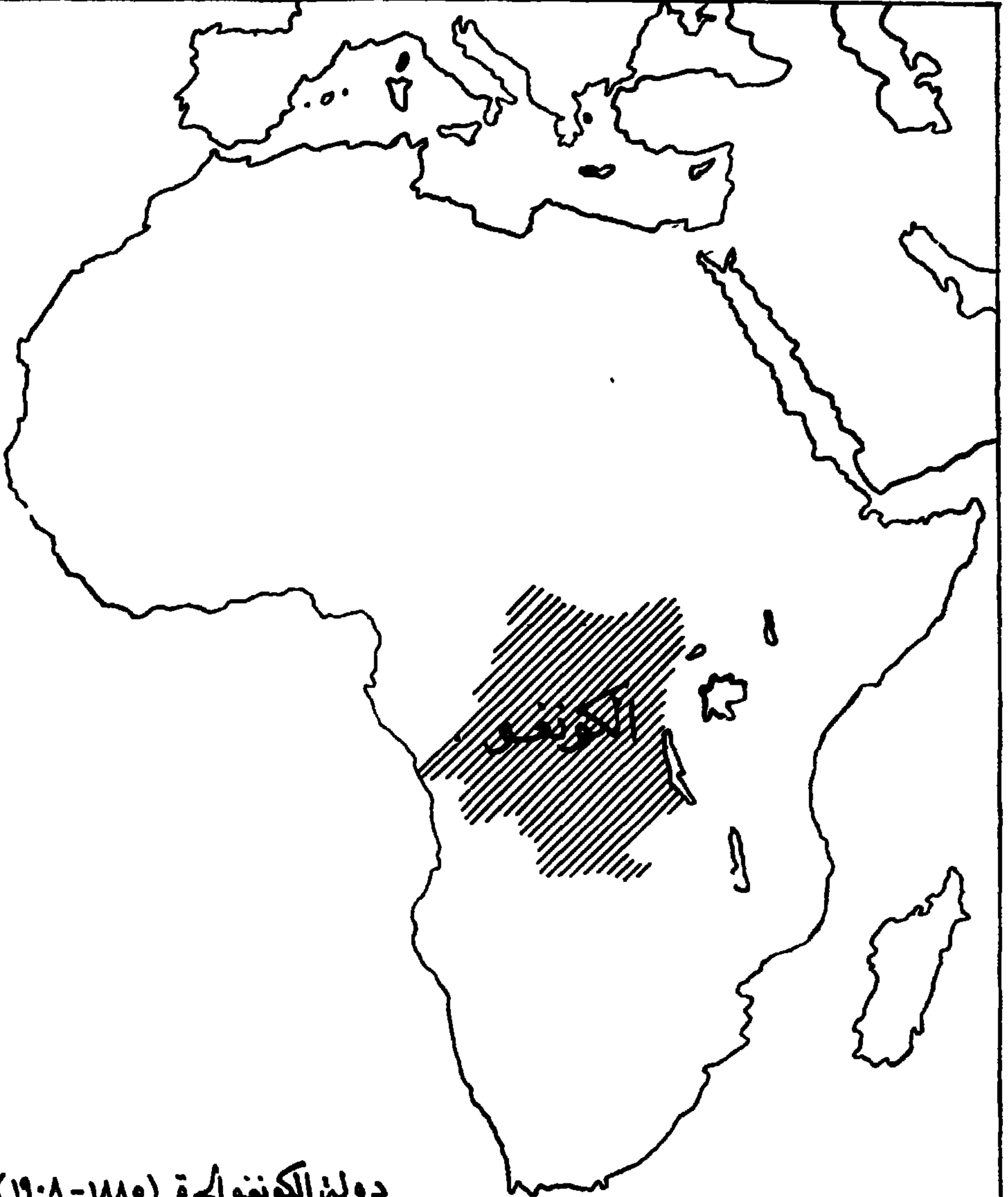
Cameron J . , African Revolution

Hailey, An African Survey

Italiaander, New Leaders of Africa

Ethiopia Observer, a monthly Review published
in Addis Abeba

المستعمرات البلجيكية

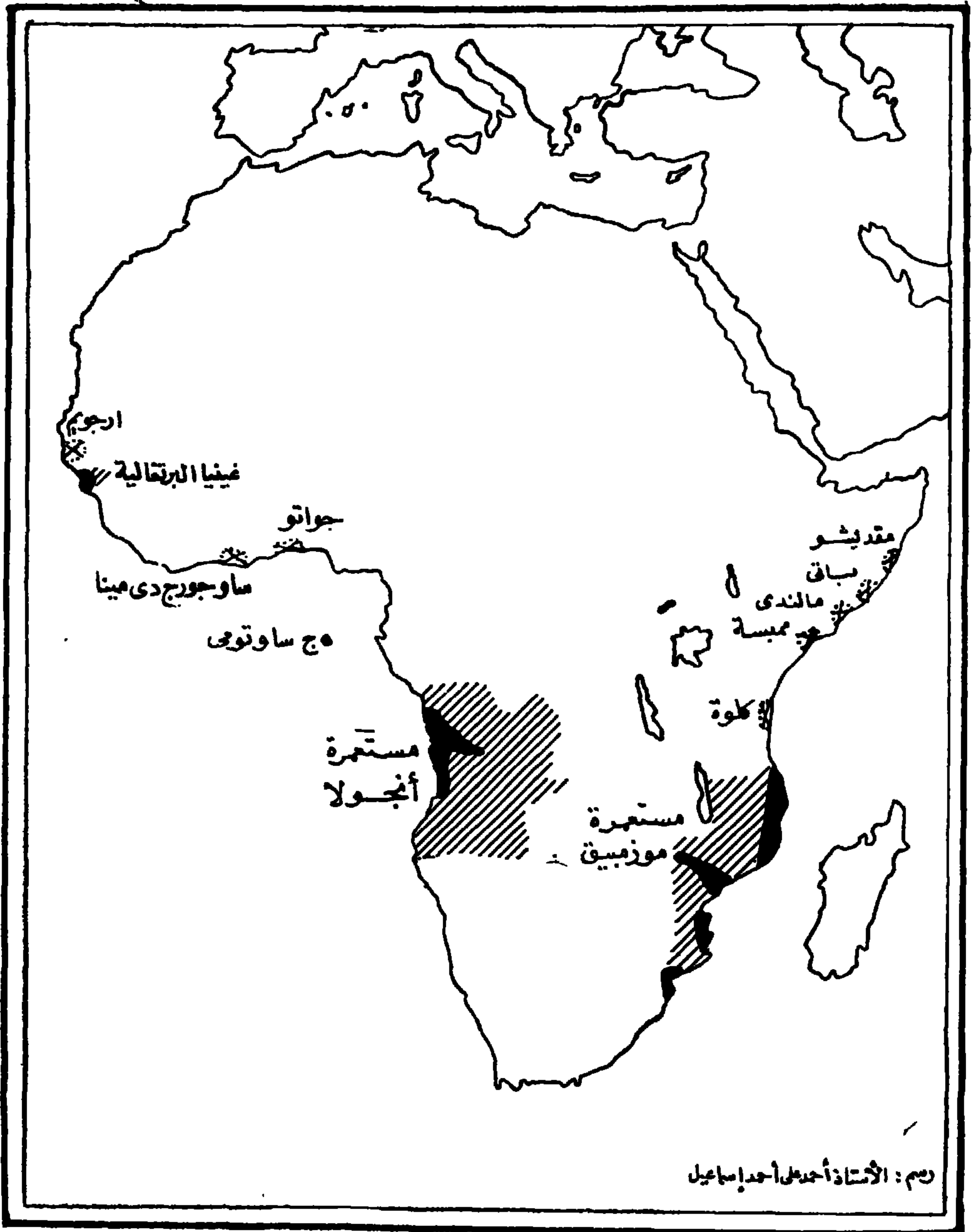


دولة الكونغو الحرة (١٨٨٥-١٩٠٨)

مستعمرة الكونغو (١٩٠٨-١٩٦٠)

رسم: الأستاذ أحمد علي أحمد اسماعيل

المستعمرات البرتغالية



رسم: الأستاذ أحمد بن أحمد إسماعيل

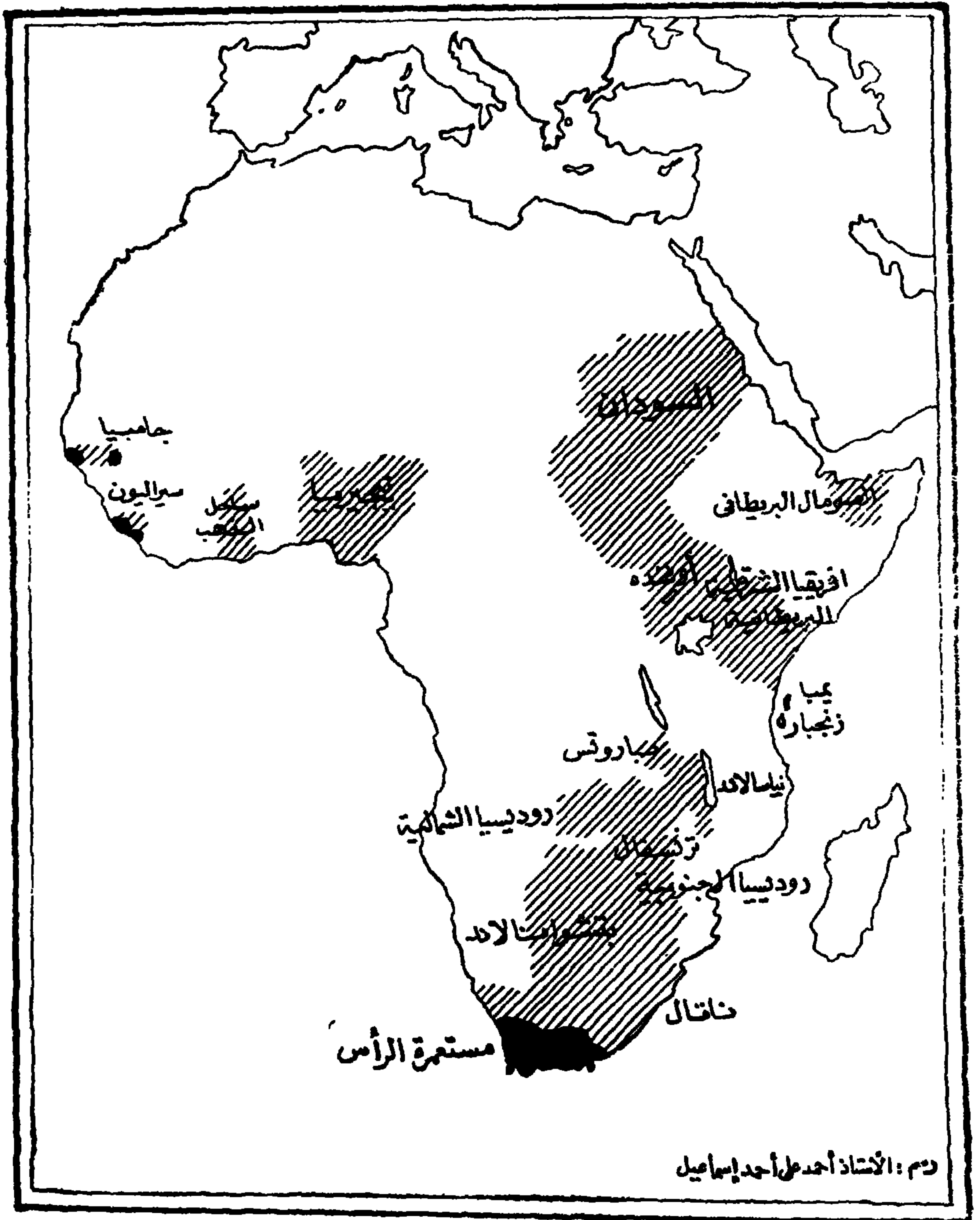
ممتلكات برتغالية في ١٨٢٠

ممتلكات برتغالية في ١٩١٢

ممتلكات مفقودة أو مستبدلة



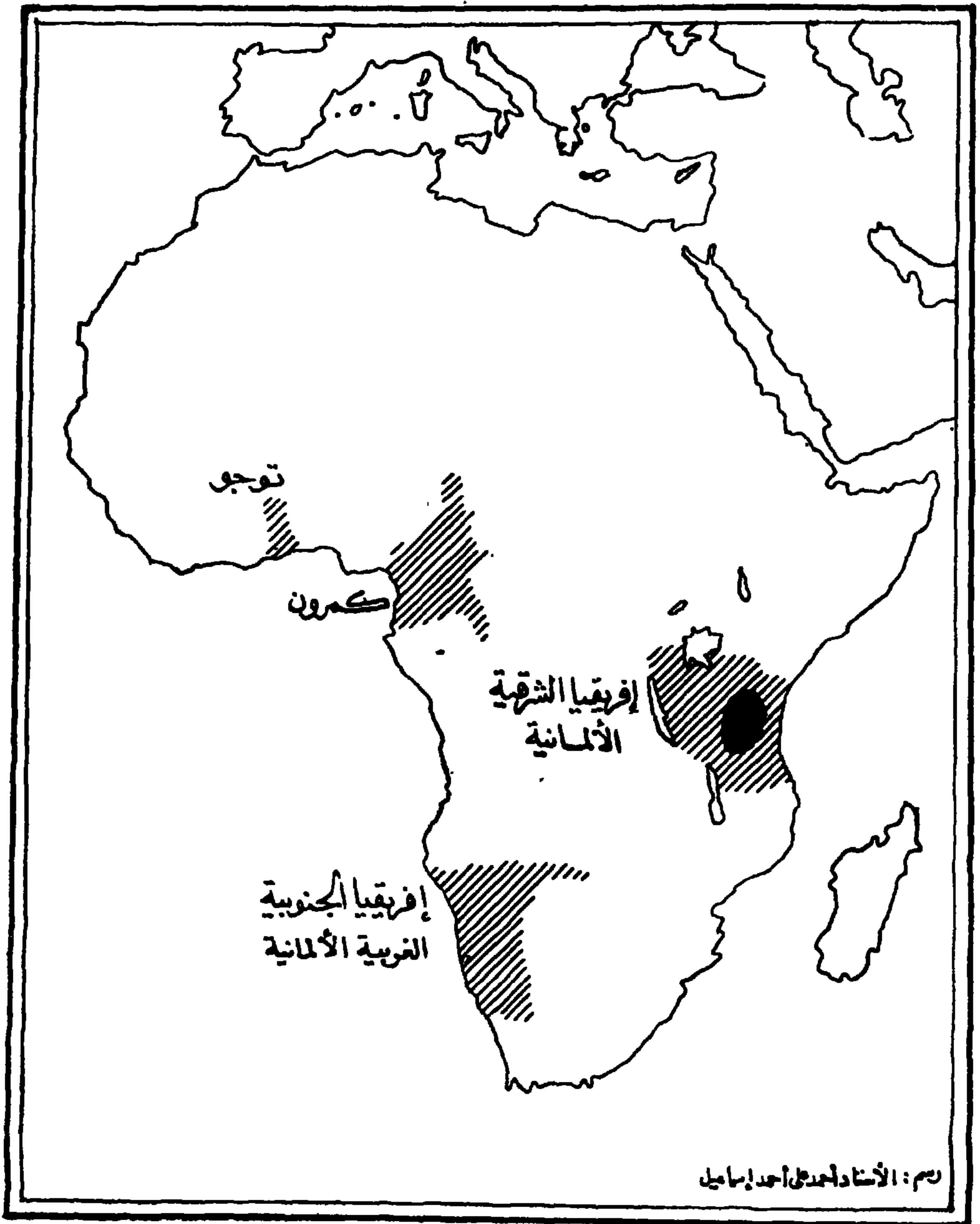
المستعمرات البريطانية



من ١٨٦٠ - ١٩٢٣

من ١٨٤٢ - ١٨٦٠

المستعمرات الألمانية



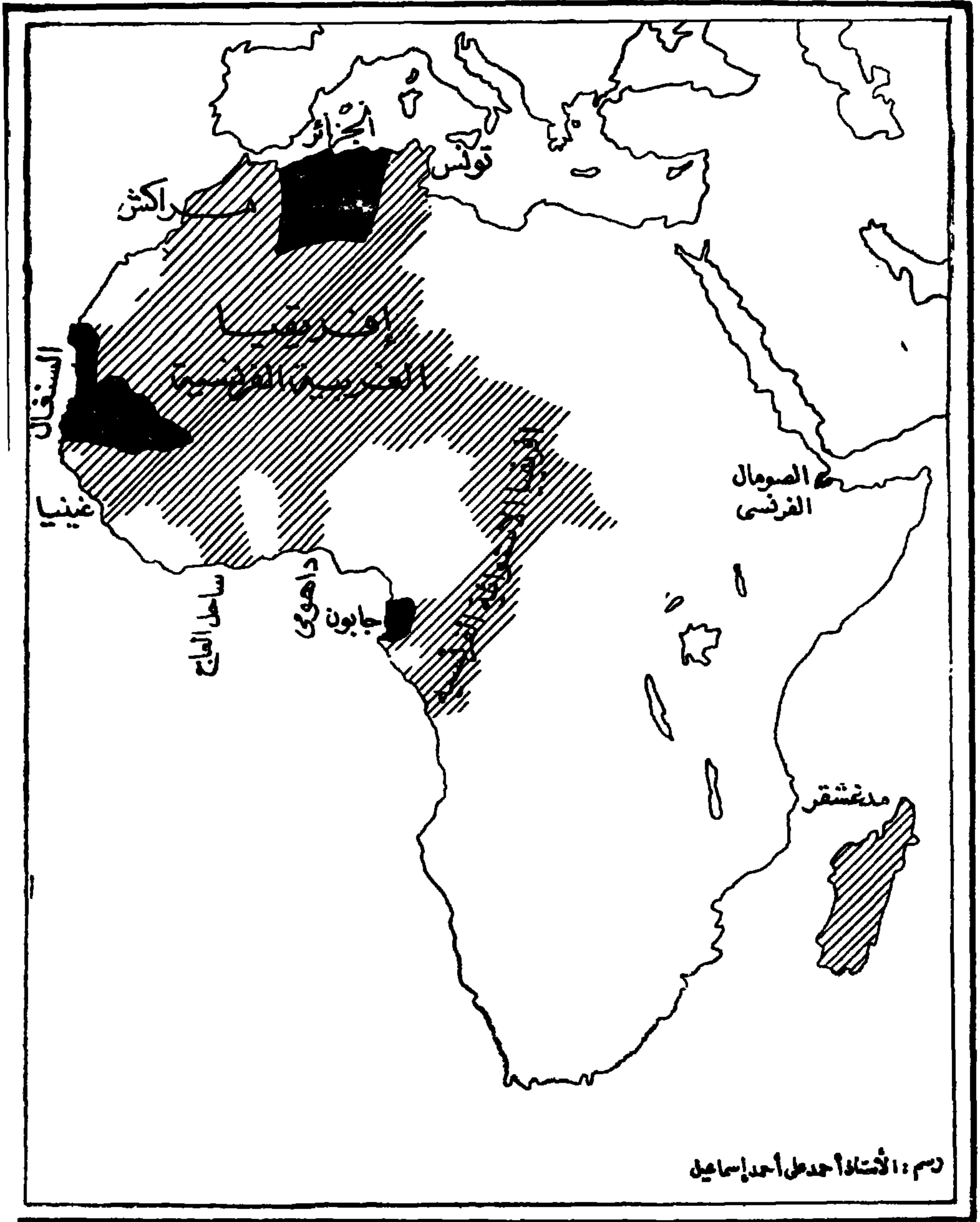
الممتلكات الألمانية في ١٨٨٥



الممتلكات الألمانية في ١٩١٢



المستعمرات الفرنسية



ممتلكات فرنسية في عام ١٩١٢

 » » »
 ومستعمرات في ١٨٨٠

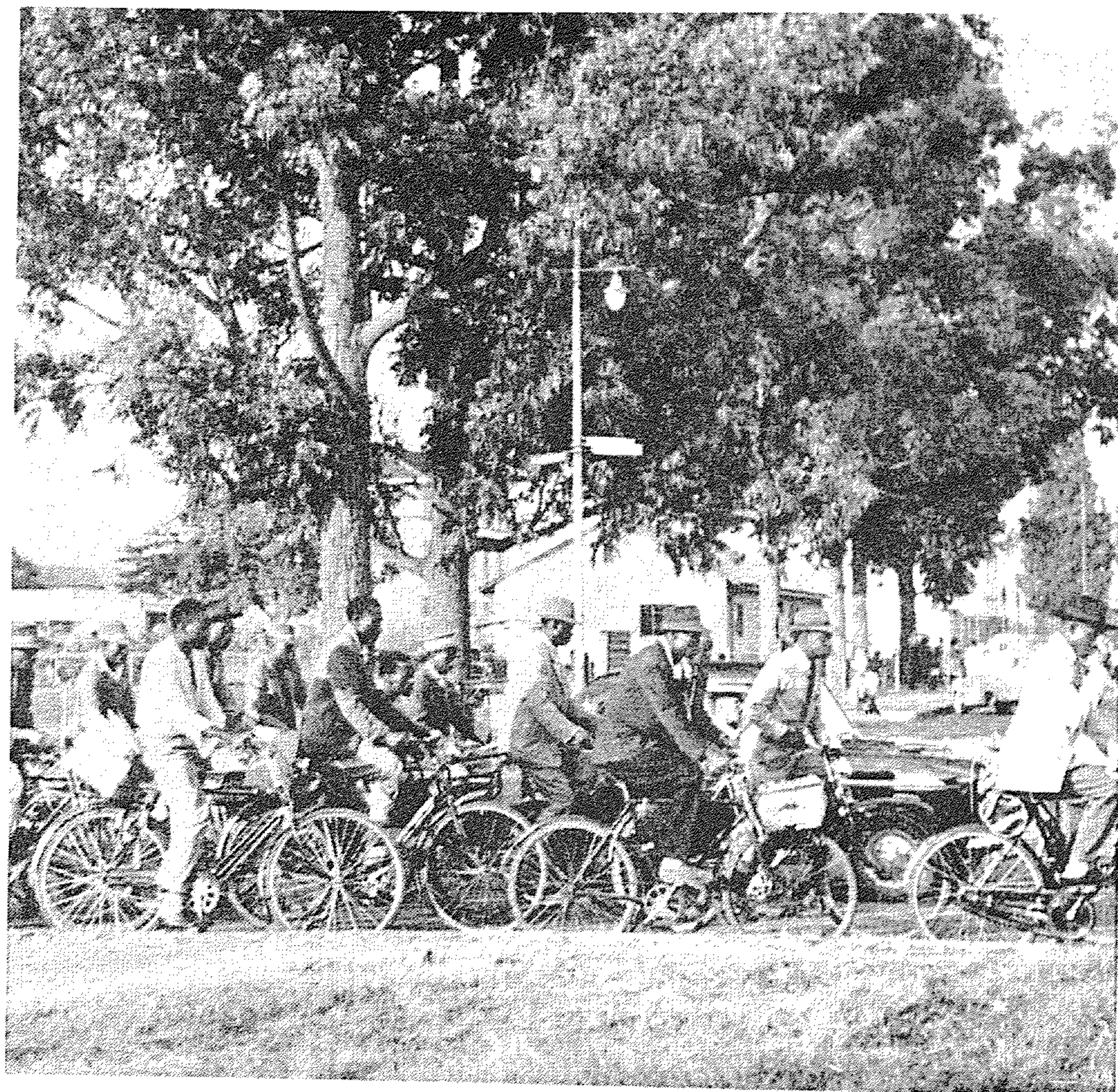


سوق للوطنيين في بلانتير .

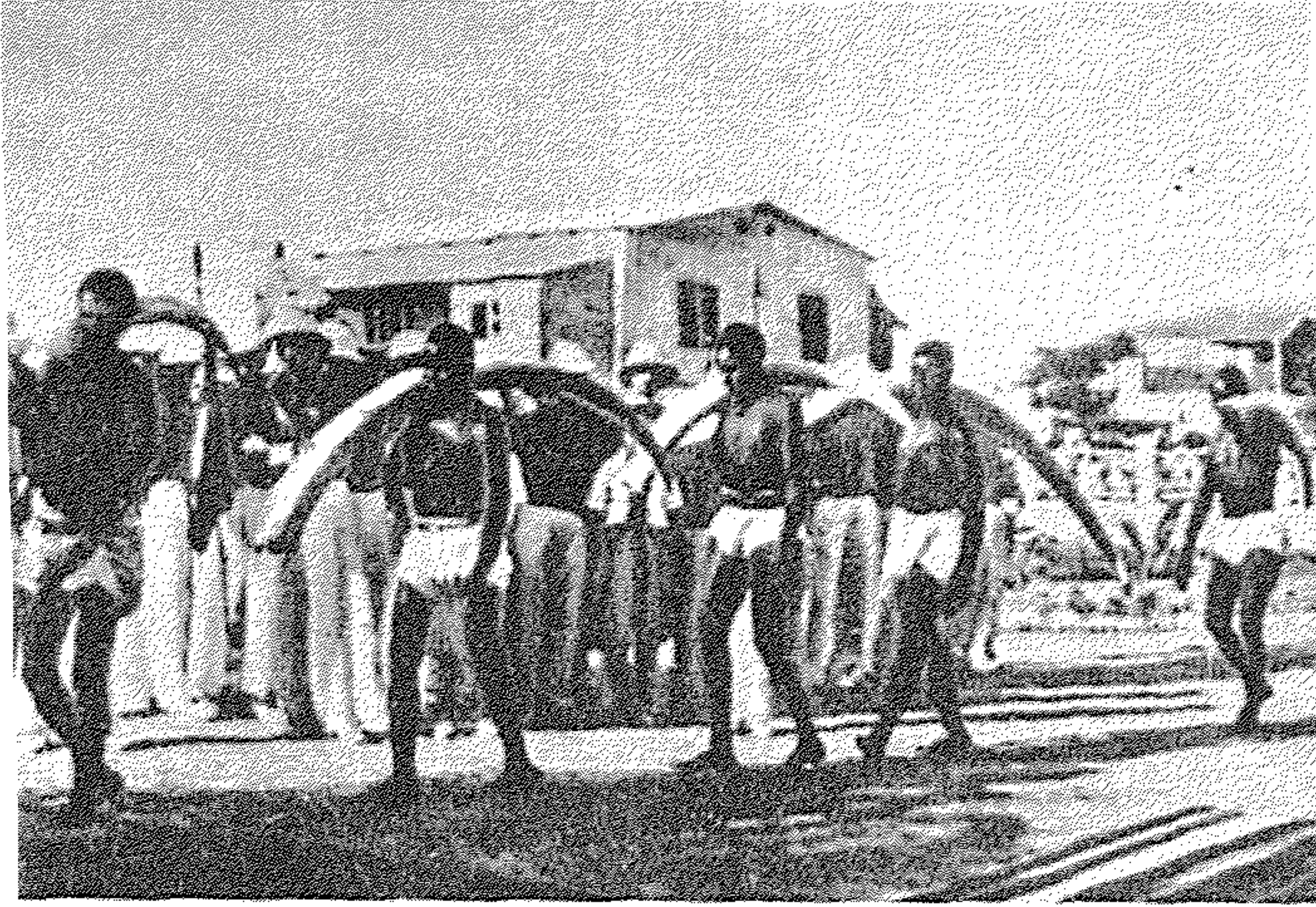


الوطنيون يعملون في الحقول (روديسيا الجنوبية)
(قرية زمبىزى)



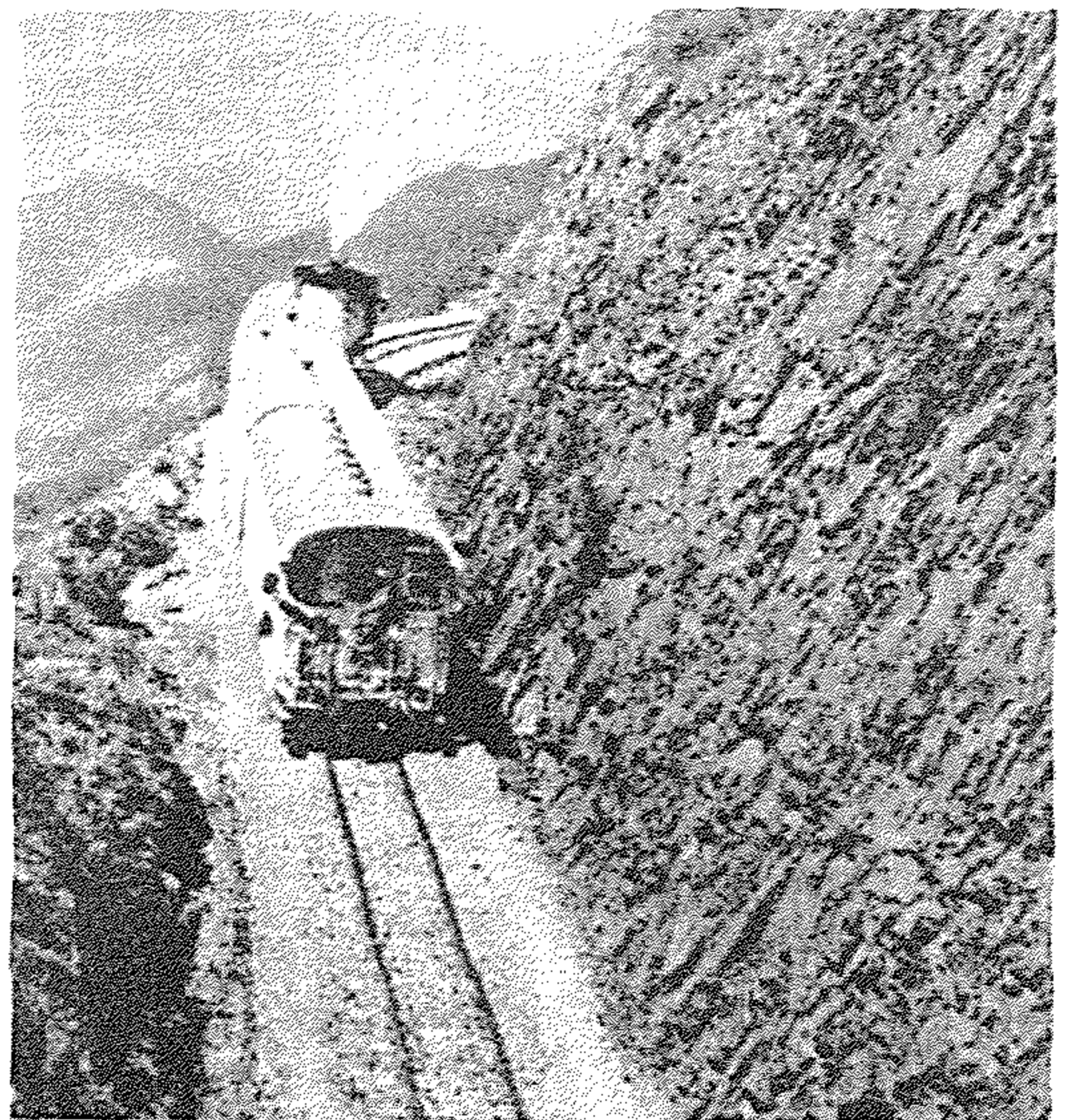


انصراف العمال الوطنيين من المصانع إلى المعازل



الوطنيون يحماون العاج
إلى مراكز التصدير
تحت حراسة الفاشست الإيطاليين
(الصومال)

الخط الحديدي الوحيد
الذي أنشأه الإيطاليون
بين مصوع وأسمرة



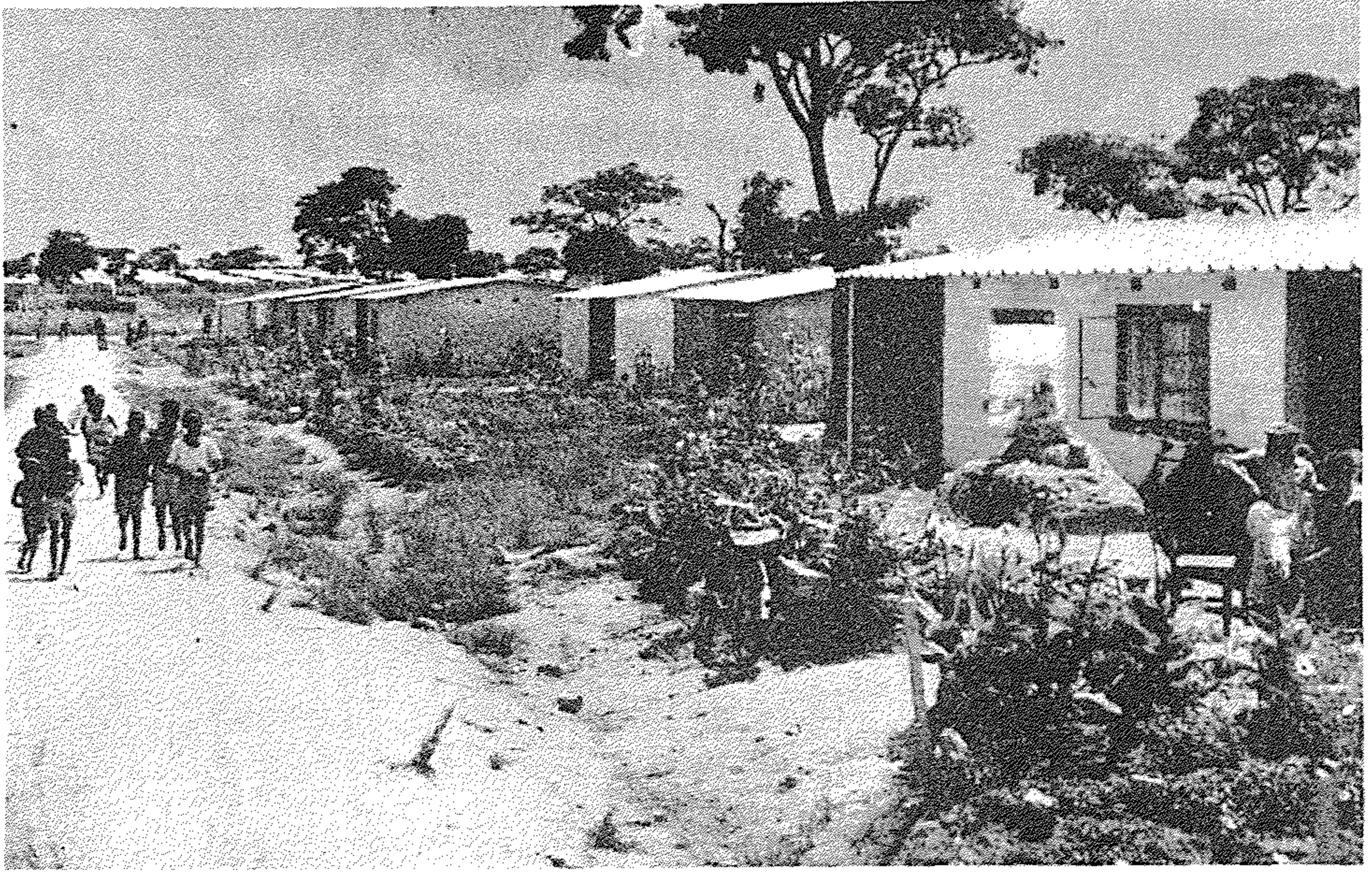
هكذا قاوم الأثيوبيون
الحملة على بلادهم
في عام ١٩٣٦



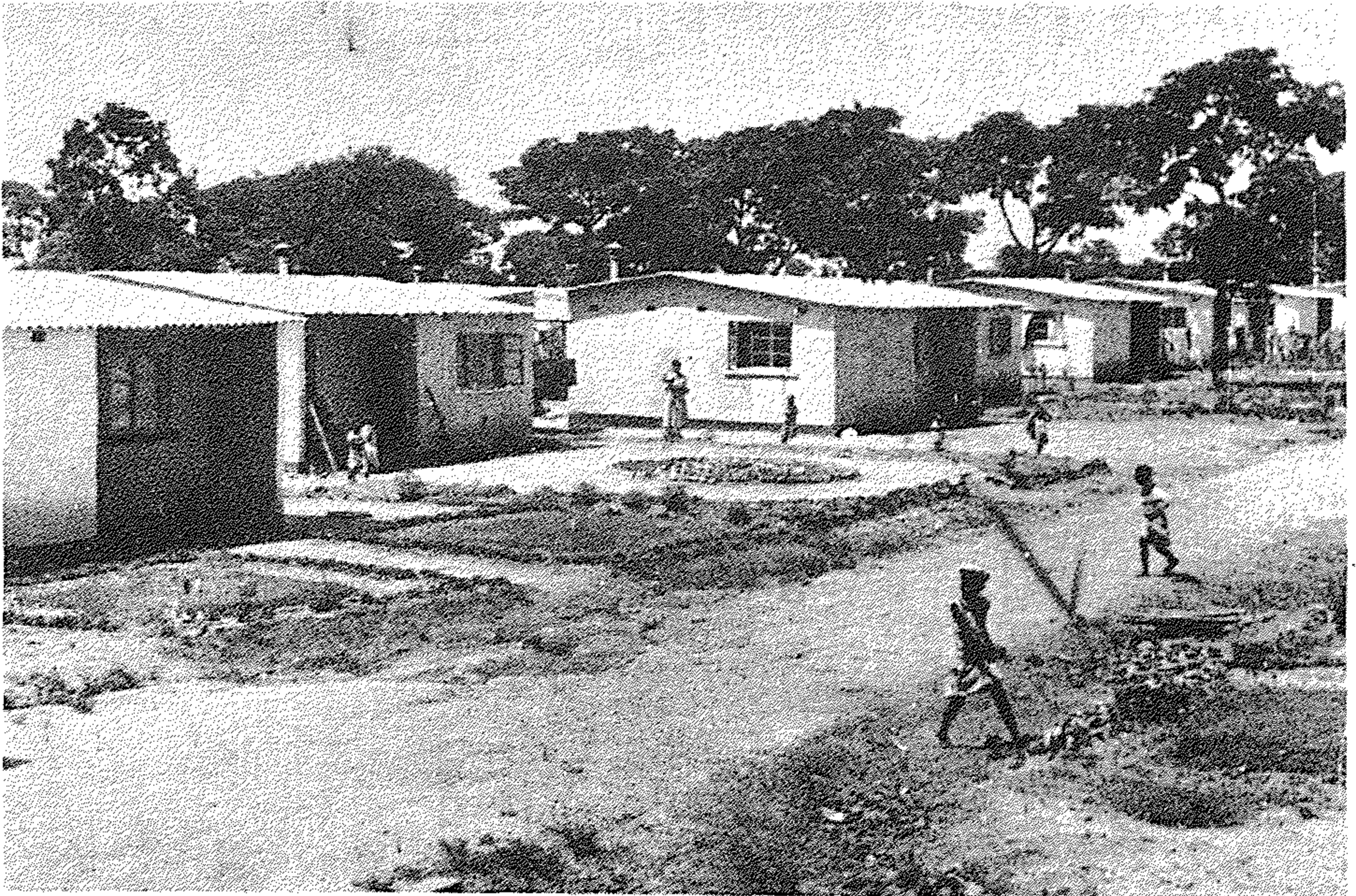
مساكن الأوربيين في سالزبورى



مساكن الأوربيين في بولاوايو (روديسيا)

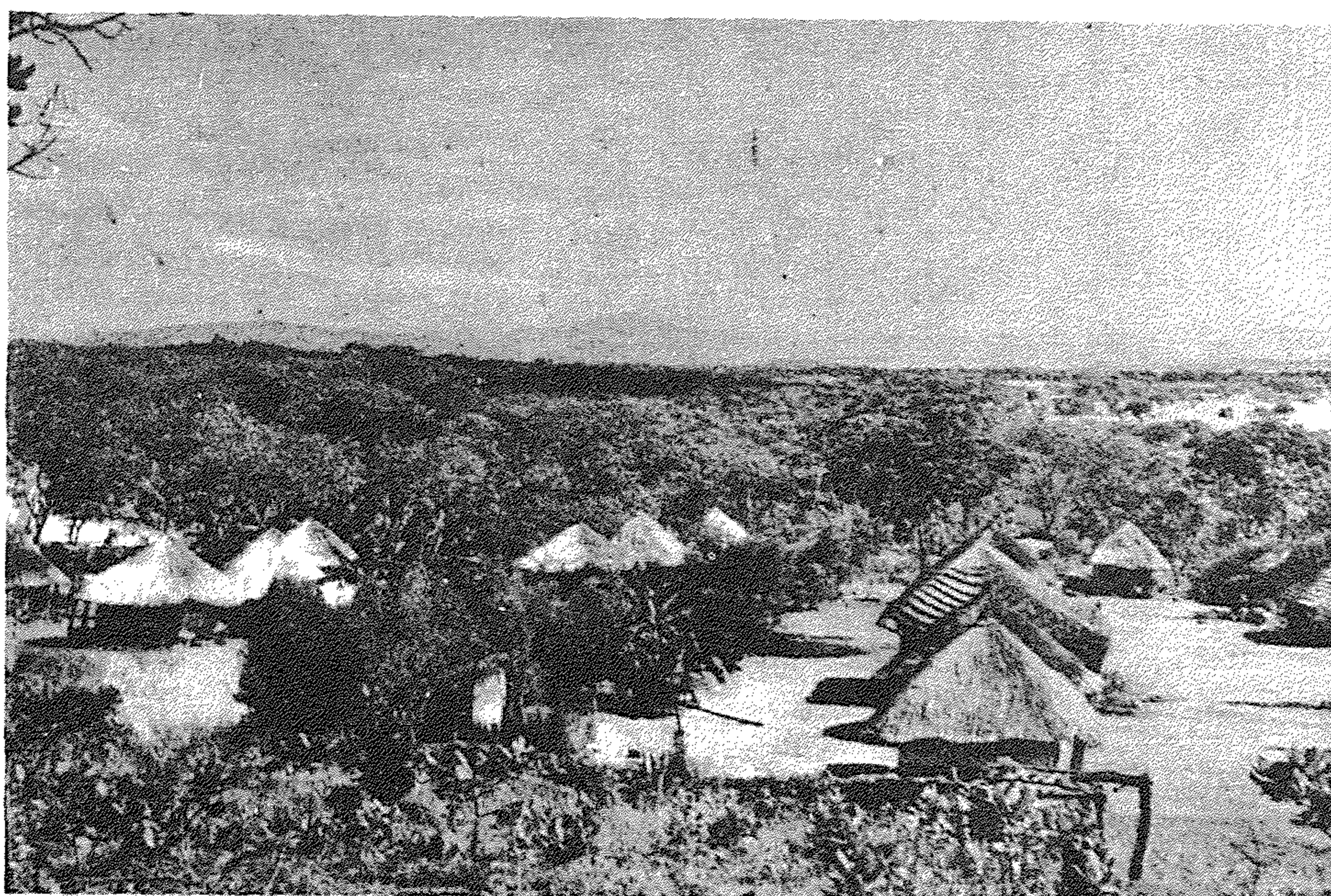


معازل الوطنيين في بولاوايو (روديسيا)





منازل الوطنيين في روديسيا



المحتوى

صفحة

٨ - ٥

مقدمة ماذا تعنى كلمة استعمار ؟

٥٤ - ١١

الباب الأول عصر الكشوف الجغرافية .

جهل أوروبا بإفريقيا قبل عصر الكشوف .

علاقة أوروبا مقصورة على الشواطئ الشمالية .

جمهورية إيطاليا التجارية ونشاطها في إفريقيا .

بعثة الامبراطور زره يعقوب إلى البابا .

استيلاء البرتغال على شواطئ إفريقيا الشمالية .

قيام حركة الكشوف الجغرافية ودوافعها .

رحلات البرتغاليين من أجل الوصول إلى الهند .

اتصال البرتغاليين بمملكة الباكونجو .

احتكاك البرتغاليين بالمدن الإسلامية على الشاطئ الشرقى ؛

وصول البرتغاليين إلى أثيوبيا ؛

إنشاء المراكز التجارية البرتغالية على الشواطئ الإفريقية .
مجيء الدول الأوروبية الأخرى :

علاقة هذه المراكز التجارية بالقبائل في الداخل :
أثر ذلك على القبائل وعلاقتها ببعضها .

القطائع التي ارتكبها تجار الرقيق :

أثر تجارة الرقيق على الحالة الاقتصادية في إفريقيا .
تجارة أوروبا في الشرق الأقصى وأثرها في إفريقيا .

قيام حركة مقاومة تجارة الرقيق .
انتهاء تجارة الرقيق .

جمود الحالة في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر
بدء النهضة الأوروبية في القرن الثامن عشر - التقدم في العلوم
والفنون

النشاط الديني وقيام الجمعيات التبشيرية .

الكشوف الجغرافية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
التوسع التجاري .

الثورة الصناعية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا :

الرغبة في الحصول على الأسواق .

الرغبة في الحصول على المواد الخام .

الظروف الإفريقية التي ساعدت على هجوم الشركات على
إفريقيا .

الشركات التجارية التي تألفت للعمل في المناطق الإفريقية
عقب مؤتمر برلين :

١ - البلجيكيون ودوافع الاستعمار البلجيكي :

الكونغو البلجيكي في عهد الشركة :

استيلاء الحكومة البلجيكية عليه :

كيفية حكم البلجيكيين للكونغو :

نظام الحكم في الكونغو :

٢ - كيفية حكم الفرنسيين لمستعمراتهم :

الفرنسيون ودوافع الاستعمار الفرنسي .

المستعمرات الفرنسية وكيفية الحصول عليها :

نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية :

٣ - البرتغاليون ودوافع الاستعمار البرتغالي :

المستعمرات البرتغالية :

كيفية حكم البرتغاليين لمستعمراتهم .

نظام الحكم في المستعمرات البرتغالية وتطوره :

٤ - البريطانيون ودوافع الاستعمار البريطاني :

المستعمرات البريطانية وكيفية الحصول عليها :

كيفية حكم بريطانيا لمستعمراتها وتطورها .

نظام الحكم في المستعمرات البريطانية :

٥ - الإيطاليون ودوافع الاستعمار الإيطالي :

المستعمرات الإيطالية وكيفية الحصول عليها :

كيفية حكم الإيطاليين لمستعمراتهم .

نظام الحكم في المستعمرات الإيطالية وتطوره :

٦ - الألمان ودوافع الاستعمار الألماني .

المستعمرات الألمانية .

كيفية حكم المستعمرات الألمانية .

نظام الحكم في المستعمرات الألمانية ؛

تصفية المستعمرات الألمانية ؛

الباب السادس الاستيطان الأوروبي والاستغلال الاقتصادي ٢٣٩-٢٩٠

الاستيطان الفرنسي في الشمال ؛

الاستيطان البريطاني في الشرق ؛

الاستيطان البلجيكي في الكونغو ؛

الاستيطان البرتغالي في الجنوب

الاستيطان الإيطالي في الشمال والشرق .

الباب السابع التفرقة الاجتماعية والسياسية . ٢٩١-٣٣٢

في الممتلكات البريطانية .

في المستعمرات الإيطالية .

سياسة المطابقة في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية والبلجيكية .

العمل الإجباري في المستعمرات البرتغالية والفرنسية .

معاملة حكومة جنوب إفريقيا للوطنيين .

الباب الثامن الخدمات الصحية والتعليمية . ٣٣٣-٣٨٢

في المستعمرات البريطانية .

الفرنسية . الإيطالية . البلجيكية . البرتغالية

أثر الجمعيات التبشيرية في سد بعض النقص .

مساوي المبشرين .

الباب التاسع النقل في إفريقيا وأثر الاستعمار في توجيهه ٤٢٦-٣٨٣

قصور المواصلات البرية في المستعمرات المختلفة :
اقتصادها على وصل مراكز الإنتاج بالموانئ .
الخطوط الحديدية والطرق البرية لا تنفق والطبيعة :
اختلاف العروض ونظم التشغيل .
هدف هذه السياسة أثر المواصلات في .
الاستغلال المعدني والمائي للكهرباء .

الباب العاشر بعث القومية الإفريقية . ٤٥٢-٤٢٧

عوامل يقظة القومية الإفريقية .
الحرب العالمية الأولى .
الحرب العالمية الثانية .
التعظيم . السودان . تونس . مراکش : الجزائر .
إفريقيا الغربية . المبشرون . الكونغو البلجيكي :
المستعمرات البريطانية :

الجمهورية العربية المتحدة
الثقافة والإرشاد القومي

المكتبة العربية

- ٢٤ -

[١]

التاريخ

(١٥)

المؤلف

القاهرة

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

المكتبة العربية

تصدُّرها

الثقافة والإرشاد القومي

بشرعيتها

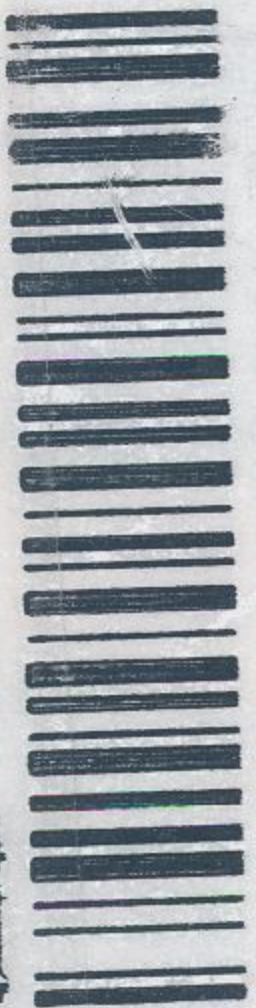
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
"الدار القومية للطباعة والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة"

ح

الثن ٥٠



Bibliotheca Alexandrina



0659121